الجـــمـــــــــهوريـــــة الجـــزائـــريـــة
الديــــمقـــراطية الشـــعــبـــية
وزارة التـــعليـــم العــــالي و البـــحث العــــــــلـمي
-جـــــــامعة وهـــــران-1-



كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية
قسم التاريخ و علم الآثار

جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1945-1962 ووسائله

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

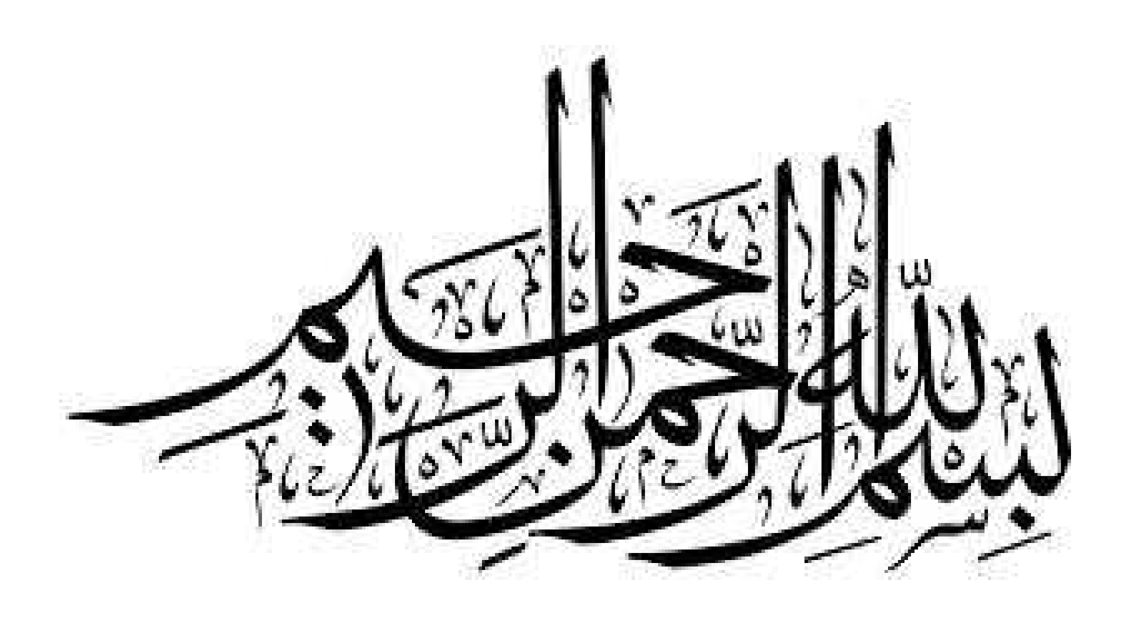
من إعداد الطالب: **تحت إشراف:**

بوترعة علي الأستاذ الدكتور: فغرور دحو

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
موفقس محمد	أستاذ جامعي	جامعة وهران 1	رئيسا
فغرور دحو	أستاذ جامعي	جامعة وهران 1	مشرفا ومقررا
دادة محمد	أستاذ جامعي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
مجاود محمد	أستاذ جامعي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
مكحلي محمد	أستاذ جامعي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
بوعزة بوضرساية	أستاذ جامعي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا

السنـــــة الجـــامعية :
2017-2016


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية و الكرامة .. و طلبوا الموت لتوهب لنا الحياة..

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء ، و خلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية و الشجاعة و الإيمان بالله...

فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة، و المشعل الذي أضاء الجزائر بعد ليل طويل دامس، بل و جعلوا العالم كله يقتبس من نورهم، و يستلهم من لا أفكار ثورة أول نوفمبر و إلى كل من آمن و عمل بصدق بقول الشهيد مراد ديدوش:

" إذا متنا دافعوا عن أفكارنا"

و أهدي حبي و عملي ووقوفي إجلالا أمام عمالقة قلما يجود بهم التاريخ.

والى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق و التربية الفاضلة، أهدت و لنا زهرة شبابها، ، إلى من علمتنا أن العلم تواضعا و العبادة إيمان و النجاح إرادة و الحياة عمل إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من كان لي قدوة في حياتي ...... والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى زوجتي الغالية التي كانت لي سندا حفظها الله ، و إلى أبنائي وبناتي : ياسر و فاروق، هاجر ،ابتهال ، رجاء، جزاهم الله خيرا على و قوفهم معي

و إلى كل العائلة الكريمة بدون استثناء

و إلى من أحبهم في هذه الدنيا أهدي ثمرة عملي و عصارة فكري و جزيل شكري.

كلمة شكر وعرفان

أعظم الشكر ومنتهاه

إلى الذي لا إنجاء إلا بفضله و لا هداية إلا بأمره، لا توفيق إلا بإذنه و لا تقدم إلا بتسهيل منه

الحمد لمن يتجمد الحرف منه في حضرته و تعجز الكلمة أن تدور في فلكه "الحمد لله" أولا و أخيرا، ظاهرا و باطنا خط الطريق فاتبعناه فما ضللنا و أعاننا على المضي قدما في إعداد بحثي فكان لي التوفيق ، فله خالص الثناء و الحمد.

من باب الإحساس بالجميل و الشعور بالعرفان أتقدم إلى أستاذي المشرف الدكتور دحو فغرور بخالص الشكر على صبره في متابعة هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت بحثا علميا أرجو أن أكون قد وفقت فيه، و نيابة عن كل الذين تتلمذوا على يديه و تلقوا أبجديات المنهجية و البحث التاريخي العلمي الجاد، أعبر عن احترامي لشخصه و امتناني و تقديري لجهده و رعايته الغامرة. كما يسعني بهذه المناسبة أن أنوه بالمساعدات الجمة التي قدمها لي متحف المجاهد من خلال الدور الرائد لمديره فله مني أسمى عبارات الاحترام و التقدير... و المزيد من النجاح.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى زملائي الأساتذة في قسم العلوم الإنسانية بجامعة خنشلة بدون استثناء والى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على جهدهم و تقديرهم و أمانتهم العلمية.

مقدمة:

شهد العالم على مر التاريخ أشهر الجرائم وحشية وضراوة، التي ارتكبت بحق الإنسانية والتي أسفرت عن مآسي وكوارث يعجز أكبر المتشائمين تعبيراً عن وصفها، وقد حاول المجتمع الدولي تداركها ومنع تكرارها عن طريق إيجاد وسائل الغرض منها حماية الإنسان عبر منحه الأمن والعدالة. قال تعالى في سورة قريش. لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ{1} إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاء وَالصَّيْفِ{2} فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ{3} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ{4}

كما أن موضوع الجرائم الدولية هو من الموضوعات ذات الأهمية البالغة، وذلك نظرا لما تحدثه تلك الجرائم من آثار خطيرة تمس المصالح والقيم الجوهرية والتي لطالما حرص المجتمع الدولي على حمايتها وعدم المساس بها .

فهي تتضمن اعتداء صارخا على المصالح الحيوية التي يكفل لها القانون الدولي الجنائي وكذا القانون الدولي الإنساني حماية خاصة.

ثم إنه قد كثر الحديث عن الجرائم الدولية باعتبارها محور القانون الدولي الجنائية وتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه العالم، كما تشكل في الوقت الحاضر إحدى القضايا الرئيسية التي لازالت تشغل بال وفكر المجتمع الدولي، من ناحية الخطورة التي تتميز بها كونها لا تهدد شخصا بعينه بل تهدد كيان وبنيان المجتمع الدولي بأسره. وقد شهد المجتمع الدولي منذ القدم حتى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة انتهاكات جسيمة للقوانين والأعراف الإنسانية، تمثلت في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وجرائم عدوان اهتز لها ضمير الإنسانية، ومن بين هاته الانتهاكات ما ارتكب من طرف" غليوم الثاني "إمبراطور ألمانيا وكذلك ما ارتكبته دول المحور من جرائم يندى لها جبين الإنسانية، والانتهاكات والجرائم المرتكبة خلال أكبر نزاعين مسلحين اللذين حصلا في يوغسلافيا السابقة ورواندا، وجرائم القتل والإبادة الواقعة في العديد من أقاليم الدول الإفريقية والدول العربية، مما أدى بالمجتمع الدولي إلى بذل جهود مضنية لوضع الأسس الكفيلة لمعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات، وهو ما أقرته المحكمة الجنائية الدولية إذ يكون لها اختصاص على الأشخاص الطبيعيين، كما أن الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولا عنها بصفته الفردية، وعرضة كذلك للعقاب وفقا لنظامها الأساسي.

غير أنه يمكن لنا أن نلحظ وجود العديد من المشاكل والمعضلات تواجهها المحكمة اليوم، وقد جاءت حرب العراق مؤكدة هذا الأمر، وذلك بسبب عدم إمكانية النظر في الانتهاكات الأمريكية خاصة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست من الدول المصادقة على النظام الأساسي لهذه المحكمة، كما أن العراق ليست كذلك، وكذا الانتهاكات الواقعة على المدنيين في مختلف أقاليم دول العالم، هذا إضافة إلى بعض

المشاكل والعقبات الأخرى التي تواجهها المحكمة كتغليب الاعتبارات السياسية على عمل المحكمة، وكذا إحجامها عن إصدار أحكام العديد من القضايا المحالة إليها.

وانطلاقا من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التحريف والتزييف في آن واحد فإن الكتابة التاريخية العلمية تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية خاصة في مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني خصوصا إذا تعلق الأمر بفترات حاسمة ومصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر وأقصد بذلك مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولا يزال خوض غمار البحث والتنقيب في تاريخ الجزائر خاصة الثورة بالنسبة لجيل الباحثين الشباب محفوفا بالمخاطر والمطبّات، ولم يكن هذا الأمر ممكنا لو لا ثلة من الأقلام الجزائرية الأصيلة التي تولى أصحابها إزاحة جزء هام من ذلك الإرث الضخم الذي تركته المدرسة التاريخية الاستعمارية التي مازالت مفاهيمها ومصطلحاتها وتصوراتها وطروحاتها .

وفي هذا السياق كان اختياري لموضوع" جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ووسائله 1945 – 1962 مسايرا لسلسلة المشاريع الهادفة إلى إثراء البحث وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني عموما والثورة خصوصا.

ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان مدى الأهمية التي يكتسيها موضوع الجرائم الفرنسية إذ يجب الإشارة إلى أن الجيش الفرنسي ارتكب جرائم في حق الشعب الجزائري ، يمكن القول بأنها لم ترتكب في العالم بجميع أنواع التعذيب والتفنن فيه . محاولة منه إخضاع وإذلال الشعب الجزائري المسلم.

ومما لاشك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ مجازر 8 ماي 1945 إلى انطلاق الثورة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ظلت تواجه نشاط وتطور الآلة الاستعمارية وحربها القذرة .

وسأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع شامل يعنى بالبحث في مسائل جرائم الحرب والوسائل المستعملة فيها، من تعذيب ومعتقلات، وسجون، وإعدام...غير أن هذه الجرائم ساهمت في صناعة القرار الدبلوماسي للجزائر و الانتصارات في المحافل الدولية خلال سنوات الثورة التحريرية والوقوف عند الظروف والإمكانيات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع من العمليات السياسية والدبلوماسية.

انطلاقا من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بالنشاط السري والمخابراتي بالنسبة للطرفين جبهة وجيش التحرير الوطني –والمصالح الفرنسية الخاصة (تولّدت لدي الرغبة في هذا الموضوع بالذّات دون غيره من المواضيع الأخرى ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء ذلك الاختيار نذكر منها:

–الدافع العلمي بحكم التخصص لسنوات عديدة في مجال البحث التاريخي المرتبط بالتاريخي الوطني 1945–1962خصوصا مرحلة الثورة التحريرية1954) .

–الدافع الذاتي المتمثل في رغبة قديمة في التركيز على موضوعات ذات طابع سياسي وعسكري وقد أدركت أنه لا يتوافر مثل هذا الطابع سوى في موضوع مجازر الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي يكتسي طابعا عسكريا وسياسيا تريد فرنسا السكوت عنه ، آنذاك آو حتى الآن ، من اجل التكتم وإخفاء جرائمها عن العالم والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان ، إلى جانب أنني شاهدت تفجير ألغام الأسلاك الشائكة وأنا صغيرا ،فقتل الحيوانات والبشر ،أمام أعيننا ونحن أطفال .فكنت اطرح هذا السؤال لماذا وضعت هذه الألغام ومن وضعها ولماذا؟ ، وهذا بناحية العين الصفراء.

– حاولت في موضوع جرائم الاستعمار الفرنسي التي تنوعت وتفنن فيها الفرنسيون إلى درجة لا يمكن أن يتصورها مخلوق بشري، حتى ولو ضد الحيوان، بطرح الإشكالية، والإجابة عن الكثير من التساؤلات.

–الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بجرائم الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري وتقديم دراسة تندرج في إطار إعادة كتابة تاريخ الثورة التحريرية والمساهمة في بناء مدرسة تاريخية وطنية بأقلام جزائرية أصلية.

–الكم القليل من الدراسات حول الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري على يد بعض المنتمين إلى الثورة التحريرية لازال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق بفعل عدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية، خاصة الأرشيف الجزائري بفرنسا، (وفي هذا السياق نشير إلى كتابات) ، محمد حربي ،عمر سعد الله ، مثلا.

–الإلمام بالدور الكبير والأهمية البالغة التي لعبتها الفترة الزمنية المدروسة 1945–1962.

–تبيان الارتباط العضوي بين فكرة العمل السياسي ، والعمل العسكري ، والعمل الدبلوماسي ،رغم عرقلة الاستعمار ، ومحاولة الضغط على الدول الامبريالية ،واعتبار القضية الجزائرية قضية فرنسية ، واستغلال ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين خاصة عند وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الحركات التحررية.

-الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت قادة الثورة خلال العمل الثوري ، بمحاولة فصل الثورة عن جيرانها والقيام ببناء الاسلاك الشائكة ،مع التركيز على أهم القواعد الخلفية للثورة خارج إطارها الإقليمي من خلال رصد الدول التي لعبت دورا بارزا في مد العون المادي للثورة الجزائرية) مثل تونس، المغرب، ومصر وليبيا، والعراق"...

-دحض وتفنيد الطروحات والمزاعم التي تضمنتها بعض الكتابات الفرنسية التي الفت الكتابة بنظرة ملؤها الغلو والتحيّز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء الشرعية على الفعل الاستعماري ، مثل طروحات ايف كوريار، وجون فوجور، وجاك ديشمان، وهنري لومير...وغيرهم."

-تحديد النتائج والآثار التي انعكست بسبب الجرائم المرتكبة ضد الشعب الجزائري على الأداء المتميز للعمل الثوري من جهة وعلى طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة التحريرية السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

وقبل خوض غمار البحث في صلب هذه الدراسة التي سوف أحاول أن تكون جامعة قدر الإمكان يستحسن طرح الإشكالية المتمثلة : مسئولية فرنسا الجنائية في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الجزائري وكيف واجهها الشعب وثورته؟ و التي سيتّم إخضاعها للبحث والتحليل انطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة أرشيف، مقابلات شخصية وشهادات شفوية ومكتوبة، ومذكرات شخصية لبعض قادة الثورة وقادة الجيش الفرنسي، وكتابات عربية وأجنبية وملتقيات ومقالات و دوريات وتقارير الولايات.(وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع : جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ووسائله 1945-1962 (وهذه التساؤلات على شاكلة جرائم الحرب هي الأفعال التي تقع أثناء الحرب بالمخالفة لميثاق الحرب كما حددته قوانين الحرب وعاداتها والمعاهدات الدولية)

-كيف تمت خطوات التحضير المادي والبشري لانطلاق هذه الجرائم؟ ومن هو وراء ارتكابها؟من هم المسؤولون العسكريون الذين خططوا وارتكبوا هذه الجرائم؟

-ما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها سلطات العدو لحصار الثورة وخنقها عبر الحدود الشرقية والغربية عندما يتعلق الأمر بخطي شال -وموريس؟)

-كيف تعاملت قيادة الثورة التحريرية لإيجاد حلول وبدائل ضد هذه الجرائم على امتداد سنوات الكفاح و الكفاح المسلح؟

-وإلى أي مدى نجحت قيادة الثورة عبر أجهزتها السياسية والعسكرية المتعاقبة في مواجهة مشاريع التطويق والخناق الاستعمارية الفرنسية؟

- ما هي نتائجها المادية والبشرية التي تكبلها الطرفين؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع رسالة دكتوراة (ضمنتها مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وقائمة ثرية ومتنوعة من الملاحق أغلبها وثائق أرشيفية وبيبلوغرافيا متنوعة ومتميزة نظرا لطبيعة الموضوع في حدّ ذاته وهي كالأتي:

المقدمة :حاولت فيها إبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث في موضوع سواء كانت الذاتية أو العلمية في آن واحد ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية وضبطها من خلال طرح مجموعة طويلة من التساؤلات المرتبطة بالموضوع البحث ثم حاولت استعراض مراحله من خلال خطة مركزة وشاملة :ثم تطرقت إلى المصادر و المراجع التي اعتمدتها وذكرت الأهم منها فقط وحددت المنهج المعتمد وانتهت في الأخير إلى تحديد جملة الصعوبات والمشاكل التي اعترضت البحث في بعض مراحله، حاولت قبل الولوج في صلب هذه المحاولة الوقوف على رصد المحاولات المبكرة (1945من خلال معالجة بعض - لتجسيد فكرة الجرائم المرتكبة في مجزرة 8 ماي 1945،القضايا والمسائل التي ارتبطت مباشرة بمسألة إخضاع الشعب الجزائري، ورد فعل بعض الجزائريين خصوصا تلك المحاولات الأولى لتجسيد فكرة الثورة ميدانيا من طرف ثلة من الرواد الأوائل بعد الحرب العالمية الثانية .

- الفصل التمهيدي :وقفت في الفصل الأول على أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية بين سنوات 1939 و 1947 من خلال تتبع المحاولات اللاحقة التي شرعت فيها العناصر القيادية في ذلك الجناح المسلح الذي أنشأته حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية والمعروف في الأدبيات العسكرية بالمنظمة الخاصة مع التركيز على مشكلة التسليح التي كانت في اهتمامات وأهداف المنظمة للإسراع في تفجير العمل المسلح، ثم انتقلت إلى عملية الإعداد العسكري والتنظيمي لتفجير الثورة 1945 على المستويين الداخلي والخارجي - وتعرضت في المبحث الأول إلى الأوضاع الداخلية التي كان يعيشها الشعب الجزائري خلال سنوات الحرب من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية محاولا في ذلك إبراز دور السياسة الاستعمارية ومحاولاتها لإخضاع الشعب الجزائري إلى سياستها وجعله تابعا لها بقوانين جائرة أما المبحث الثاني فعالجت فيه السياسة الاستعمارية في الجزائر ، من حيث طبيعة هذه الإدارة وعلاقتها بالمجتمع الجزائري ،بما في ذلك استعمال العنف المادي والمعنوي في مواجهة المجتمع الجزائري .

- الفصل الأول : تناولت في هذا الفصل دراسة مجازر 8 ماي 1945 والعنف الجماعي للفرنسيين ، من حيث تداعيات الحرب العالمية الثانية على الوضع السياسي في الجزائر ، والحراك السياسي بعد الحرب العالمية الثانية من

اجل الحرية والاستقلال ، وموقف السلطات الفرنسية من الحراك السياسي الجزائري ، وعرجت في المبحث الثاني على أسباب ودوافع هذه المجازر والأسباب الرسمية (من الرواية الفرنسية إلى الرواية الجزائرية) وآراء المؤرخين في أسباب ودوافع المجازر ، وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل حاولت قدر الإمكان إبراز نتائج وإفرازات المجازر من حيث التداعيات السياسية على الحركة الوطنية الجزائرية وتبلور فكر النضال المسلح ، مبينا في ذلك الإجراءات الاستعمارية في تجاوز تداعيات المجازر ، من حيث فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر ، مما أدى إلى اندلاع حرب التحرير والممارسات الإجرامية الفرنسية ، عن طريق الشهادات الحية والاعترافات الرسمية من داخل الجيش الفرنسي .

– الفصل الثاني: ويمكن القول أن هذا الفصل يشكل جوهر موضوع هذه الدراسة، والذي سأتناول فيه بشيء من التعمّق،من حيث وسائل الاستعمار الفرنسي في مواجهة حرب التحرير منذ اندلاعها 1954 فكان التعذيب أداة استعملتها فرنسا لقمع الثورة ، من حيث أساليب التعذيب ، ودور المؤسسات الأمنية الفرنسية التي مارست التعذيب وانتشار مراكز التعذيب عبر كامل التراب الوطني من معتقلات وسجون ،والحياة داخل هذه المعتقلات من ظروف مأساوية ،والمحتشدات وانعكاساتها على نفسية الجزائريين ، كما كان المبحث الرابع والأخير إبراز جرائم الاغتصاب وتقييد الحريات، فهل هذا العمل هو سياسة أم منهج فرنسي؟ وما هي جوانب جرائم الاغتصاب ، والمسؤولية القانونية وتهرب فرنسا ، إلى جانب تقييد الحريات من حظر التجوال وانتقال الجزائريين إلا برخصة ، وسياسة المناطق المحرمة وتدمير القرى والمد اشر .

– الفصل الثالث :إن هذا الفصل يعنى بدراسة اكبر وأبشع جريمة اجتماعيا وسياسيا وجغرافيا وبيئيا وهي استخدام ارض الجزائر للأسلحة المحظورة دوليا في ميدان المعارك من قنابل حارقة وغازات خانقة ، كالنبالم وحقول الألغام التي ما زالت أثارها إلى يومنا هذا وآثارها السلبية على المجتمع الجزائري ، والجريمة النووية الوجه الأبشع للاستعمار الفرنسي في الجزائر من حيث التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية ومخلفاتها على البيئة والمجتمع الجزائري وما هو موقف فرنسا من قوانين منع استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ؟.

– الفصل الرابع : تطرقت فيه إلى : مسؤولية فرنسا الجنائية الدولية عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي ، تناولت فيه عينات من انتهاكات فرنسا الاستعمارية في الجزائر كجرائم 8 ماي 1945 ، وخطي شال وموريس ، والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، وما هو موقع الانتهاكات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر كجرائم دولية – التجريم لأجل المحاكمة – ثم ماهي السبل ل حاكمة فرنسا عن

جرائمها الاستعمارية في الجزائر ؟المحاكمة عن طريق المحاكم الوطنية المختصة اختصاصا عالميا (القضاء البلجيكي) ،المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية خاصة ، مع الاستنتاجات للجانب القانوني .

- الخاتمة :توصلت في الخاتمة إلى جملة من النتائج دراسة لموضوع الجرائم بالإضافة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة – لجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر وأساليبه(1945-1962) التي بينتها في شكل خلاصات واستنتاجات بعد أن خضعت إلى النقد والتحليل والاستقرار استنادا إلى المادة التاريخية المعتمدة.

إن حصر وجرد كل المادة العلمية التي اعتمدها في هذا لبحث لا يسعني في هذا المقام لكثرتها وتنوعها ولكنني ركزت على أهم المنابع التي اغترفت منها في إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى حد ما وتتمثل هذه المادة فيما يلي:

1-الوثائق المكتوبة الأرشيف: اعتمدت عليها باعتبارها المصدر الأساسي والأول بالنسبة لموضوع البحث حيث تمكنت من العثور على كمّ لا بأس به من الوثائق الأرشيفية المتنوعة المرتبطة بموضوع الجرائم الفرنسية بشكل مباشر، وذلك بالعودة إلى:

أ – الأرشيف الوطني التونسي : ممثلا في الرصيد المتوفر لدى المعهد الوطني الأعلى للحركة الوطنية التونسية : وتشير معظم الوثائق المتحصل عليها من هذه المؤسسة البحثية بنشاطات على الأراضي التونسية بالإضافة إلى عمليات منذ1945 وهي عبارة عن رصيد تمّ نقله من أرشيف ما وراء البحار (فرنسا).

-ب –الأرشيف الوطني الجزائري :ممثلا أرشيف الملحق المتحف الوطني بولاية النعامة ، خاصة فيما يخص المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة (منطقة العين الصفراء وجنين بورزق، السجون المعتقلات واستعمال الأسلحة المحظورة بهذه المناطق خاصة منطقة جبل امزي حيث استعملت فرنسا النابالم بعدما منيت بهزائم وخيمة ، وشهادات مجاهدي المنطقة خير دليل على ذلك.، ويفتح أرشيف مدينة العين الصفراء لأول مرة بمتحف المجاهد بولاية النعامة ، رغم ما سرق منه بعد الاستقلال ، فوجدته غنيا بالوثائق المهمة لتاريخ الجزائر منذ 1889 إلى 1962 ، فاشكر المسؤولين الذين سمحوا لي بالاطلاع عليه ، رغم العمل الجاري في تنظيمه .

ج –أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية، ممثلا في ذلك الرصيد الذي تديره المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي على مستوى قصر فانسان بباريس.الذي زودني زملائي الأساتذة ببعض الوثائق المتعلقة بموضوعي، فلهم جزيل الشكر

Service Historique de l'armée de Terre Château Vincennes France.

وقد تمكنت من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المهمة التي تتعلق بتقارير خاصة عن الجرائم المرتكبة ، بفضل مساعدة بعض الزملاء الأساتذة الذين تصفحوا أرصدة الأرشيف الفرنسي في انجاز أطروحاتهم فلهم مني جزيل الشكر والعرفان

د-الأرشيف السويسري: تمكنت من الحصول عليها من خلال الرصيد السويسري المنشور عبر شبكة الانترنيت وثري جدا بالوثائق الهامة والمتنوعة وقد وظفت منه الوثائق المتعلقة ببعض الإحصائيات، وبعض الصور عن هذه الجرائم.

- الشهادات الحية : بنوعيها المكتوب منها والشفوي وقد وفقت في جمعها بفضل تجاوب عدد من القادة والمناضلين في الثورة التحريرية وحركتي المقاومة في تونس والمغرب خلال الملتقيات والندوات التاريخية التي حرصت من موقع عملي في المتحف الوطني للمجاهد على متابعتها لتوظيف ما أمكنني الحصول عليه في صلب هذه الدراسة ولعل ابرز الذين أجدني ممنونا لهم بالشكر والعرفان – بعض من عايشوا وشاهدو وكانوا مجندين في صفوف الجيش الفرنسي ، والذين شاركوا في عدة معارك كما كنت حريصا على توظيف الشهادات الحيّة المكتوبة اعتمادا على بعض الكتب والتقارير الولائية والملتقيات والندوات التاريخية وبالعودة إلى الدوريات الجزائرية والمغربية التي تزخر بعدد كبير من الشهادات الحّية من رواد الثورة والمقاومة كمجلة أول نوفمبر والجيش وصحيفة الشهاب والمجاهد.

- الوسائل السمعية البصرية : وفي نفس السياق اعتمدت على الوسائل السمعية البصرية المتاحة في المتحف الوطني للمجاهد ومركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والتلفزيون الجزائري، وقد استفدت بشكل كبير من هذه الوسائل لما تحمله في مضمونها من شهادات حية مسجلة خلال الملتقيات والندوات ومحفوظة في أشرطة فيديو بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد بالإضافة إلى القرص المضغوط الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر حول تاريخ الجزائر1830 - 1962 والذي تضمن شهادات حية للمجاهدين والصحف والجرائد حول مرحلة تاريخ الثورة التحريرية.

-الكتابات الجزائرية : حول مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة بما فيها المذكرات والدراسات التحليلية حول تاريخ الجزائر و الثورة التحريرية كمذكرات أحمد بن بلة، وعبد الله بوزيد ومراد صديقي ومحمد يوسفي وعلي محساس وآيت أحمد و خالد نزار والطاهر سعيداني وعلي كافي والنذير بوزار...وغيرهم.بالإضافة إلى الدراسات

التحليلية لجمال قنان ويوسف مناصرية ويحي بوعزيز وأحسن بومالي، ومحمد تقية وسليمان الشيخ ومحمد حربي ومحمد البجاوي وكتابات محمد عباس وعمار قليل ومحمد العربي الزبيري...الخ.

- (الدراسات المماثلة)وهي:(الرسائل والأطروحات الجامعية) اعتمدت على قائمة طويلة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه لها علاقة مباشرة بصلب موضوع للثورة التحريرية وقد أفادتني كثيرا منها لاعتمادها على مادة علمية غزيرة ومتنوعة و موثقة،وفي هذا السياق يمكن أن نذكر أطروحات دكتوراه وماجستير.

-الطاهر عمري ،النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900-1940 ،بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف : احمد صاري ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ،قسنطينة 2003-2004.

- ليلى تيته، تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة التحريرية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2012-2013

- شبوب محمد ،الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية،اقتصادية واجتماعية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ،2014-2015.

- جعفر رماضنة ، أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية —الولاية التاريخية السادسة نموذجا " رسالة ماجستير نوقشت بجامعة باتنة ،2005-2006.

- الكتابات الفرنسية والأجنبية : لجأت إليها بفعل سكوت الوثائق المكتوبة والشهادات الحيّة والكتابات الوطنية عن بعض القضايا المهمة التي تتعلق ببعض جوانب موضوع الدراسة ولعل أبرز ما يميّز هذه الكتابات التي اعتمدت عليها أن اشتملت على مؤلفات لقادة استعماريين من ساسة وعسكريين وصحفيين أوربيين أمثال" ايميلي روش

-Emilie Roche, L'étude des discours de presse écrite française sur la violence et la torture pendant la guerre d'Algérie, le monde, l'humanite, le figaro, l'expresse, France observateur ,1954-1962.
Thèse de doctorat de science de l'information et de la communication, université lumière lyon2.

حاولت في هذه الدراسة أن تبين مدى العنف والتعذيب للجيش الفرنسي في الجزائر من خلال الجرائد لوموند،لومانتي،لوفيقارو،لاكسبريس،فرانس اوبسرفاتور ،خلال 1954- 1962،كانت كتاباتها مع الواقع

وتارة متعاطفة مع الجيش الفرنسي وكأنها تساوي بين الجلاد والضحية ،وكان وسائل الإعلام هي الحقيقة ، متناسية دور الإعلام التغريضي لتشويه الحقيقة .وهذا لا يخدم الحقيقة التاريخية .

- commes (Jean-Pierre) :ma guerre d'Algérie et la torture ,j'étais lieutenant dans les DOP, l'harmattan ,paris 2002

- Raphael- branche, la torture pendant la guerre d'Algérie

- vidal-naquet,les crimes de l'armée française .édition Maspero –paris 1975

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع وطبيعته خصوصا انه يتعلق بجانب حساس من جوانب مرحلة وبغرض إزالة الغموض عن بعض الحقائق التاريخية التي كانت الهدف والمسعى – الثورة التحريرية1954) بالنسبة للباحث الجاد ارتأيت الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية. وقبل أن أنتهي إلى تقديم كلمة الشكر إلى كل الذين تفضلوا علي بتقديم يد العون والمساعدة لا بأس من التريث عند ذكر ابرز الصعوبات التي واجهتني والتي سوف أحددها ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1–صعوبة موضوع البحث وطبيعته بفعل عبئ الكتابة التاريخية بالنسبة للباحث المبتدئ وعامل السكوت المطبق الذي لا يزال يميّز طريقة تعامل جيل الثورة مع الباحثين، عندما يتعلق البحث بقضايا معينة.

2–عبئ المزاوجة بين الوظيفة والبحث العلمي في آن واحد.

3–قلة الخبرة في مجال البحث وندرة الوسائل المادية المتاحة أمام الباحث وعناء اللجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنبية.

وختاما لا يسعني إلاّ أن أرجو التوفيق لنفسي في هذه المحاولة التي أن لقيت قبولا فإن مردّ ذلك بدرجة تكاد تكون مناصفة إلى زمرة من الذين حظيت لديهم بالدعم والنصح والتشجيع.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ الدكتور . دحو فغرور الذي لم يبخل علي بفيض رصيده العلمي وصبره معي فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير كما أشكر كل من قدم لي عونا في سبيل إعداد هذه الدراسة ، وإلى أساتذتي المحترمين وزملائي في الهيئة العلمية للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والمتحف الوطني للمجاهد بولاية خنشلة ، ومديرية المجاهدين وعلى رأسها مديرها الزميل : حسين خالدي ، و قسم التاريخ، بجامعة خنشلة وجامعة وهران.

ستكون خاتمة بحثي هذا عبارة عن نتائج ما سأتوصل إليه من إجابة على الإشكالية، والتساؤلات التي طرحت حولها.

الفصل التمهيدي : أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول:الأوضاع في الجزائر خلال سنوات الحرب

أولا: الأوضاع السياسية.

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية.

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية.

رابعا: الأوضاع الثقافية.

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية في الجزائر

أولا: طبيعة الإدارة الاستعمارية.

ثانيا : علاقة الإدارة الاستعمارية بالمجتمع الجزائري .

ثالثا : العنف الاستعماري في مواجهة المجتمع .

رابعا : موقف الحركة الوطنية من الإدارة الاستعمارية.

الفصل التمهيدي : أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

عاشت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية اوضاعا مزرية ، من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ممثلا باستحكام الجوع و الامراض و الاوبئة و الامية و البطالة.... ([1])، مما جعل الشعب الجزائري يستاء لهذه الاوضاع .

المبحث الاول ::السياسة الاستعمارية في الجزائر

حينما دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، لجات الى فرض ضغوط كبيرة على الجزائريين لاجهاض اية تحركات معادية قد يعمدون اليها، خاصة و ان قادة الحركة الوطنية المعتبرين قد رفضوا اتييد فرنسا في حربها مع المانيا.([2]) فقامت بحل حزب الشعب في التاسع عشر من ذلك الشهر، ثم اعتقلت قادته و اطاراته أحمد مصالي الحاج*، و مفدي زكريا**.

---

[1] – يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1954 ، الجزائر 1983، ص ص .123–156

[2] – AGERON-CH-ROBERT :histoire de l'algerie conte,poraine 1830-1976 P.U.F.paris 1982 ,pp ;123-125

* أحمد مصالي الحاج(1898م–1974م): زعيم الحركة الوطنية و سياسي جزائري بارع تميز بالذكاء و العصامية ، ولد بمغنية من أسرة فقيرة، اضطر الى مغادرة المدرسة الابتدائية في وقت مبكر كما اضطرته ظروف الحياة الصعبة أيضا الى فرنسا، و هناك ظل يبحث عن داته حيث مارس العديد من الوظائف و النشاطات فهوة مرة من هواة فن المسرح متدوقا للثقافة الفرنسية و قارئا نهما و مستمعا واعيا لاسيما للمحاضرات التي كانت تلقى في جامعة بوردو و أخرى تاجرا أو صانعا، و سيجد نفسه أخيرا ضمن تنظيم نجم شمال أفريقيا كقائد محنك و خطيب بارع(1926–1937)ثم في حزب الشعب (1937–1946 و في ح.ا.ح.د(1946–1954)، و أخيرا الحركة الوطنية الجزائرية (1954–1958)التي كانت معارضة لجبهة التحرير الوطنية /أنظر عبد الكريم بو صفصاف و آخرون: المرجع السابف،ج2،ص ص ذ316–319.

** مفدي زكريا:1908م—1977م، شاعر الثورة الجزائرية ومؤلف النشيد الوطني الجزائري «قسما» الذي تضمن أبدع تصوير لملحمة الشعب الجزائري الخالدة .هو الشيخ زكرياء بن سليمان بن يحيى بن الشيخ سليمان بن الحاج عيسى، وقد ولد يوم الجمعة 12 جمادى الأولى 1326 هـ، الموافق لـ 12 يونيو1908 م، ببني يزقن، أحد القصور السبع لوادي مزاب، بغرداية، في جنوب الجزائر لقبه زميل البعثة الميزابية والدراسة سليمان بوجناح بـ: "مفدي"، فأصبح لقبه الأدبي مفدي زكريا الذي اشتهر به كما كان يوَقّع أشعاره "ابن تومرت"، حيث بدا حياته التعلمية في الكتاب بمسقط رأسه فحصل على شيء من علوم الدين واللغة ثم رحل إلى تونس وأكمل دراسته بالمدرسة الخلدونية ثم

و الشاذلي المكي*، و محمد خيضر** بتهمة تحريض الجندين الجزائريين على العصيان في 4اكتوبر و زجت بهم السجون. و اتبعتهم بثلاثين مناضلا اخر في يناير 1940، و بعشرات اخرين لاحقا. ([1]) ،وصعدت فرنسا حربها على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ فامعنت في اخماد انشطتها و تشديد الرقابة عليها، ووضعت رئيسها: الشيخ عبد الحميد بن باديس رهن الاقامة الجبرية في قسنطينة الى ان وافاه الاجل في 16 ابريل 1940. و كان ابن باديس قد قال عند اندلاع الحرب في سبتمبر 1939:"ان هذه الحرب لا تهم المسلمين، و ليس لهم ان يخوضها"، بل يكون قد اسر لبعض اتباعه بانه لن يتردد في اعلان الثورة على فرنسا اذا دخلت ايطاليا الحرب ([2]). كما صرح في اوائل سنة 1940 قبيل وفاته في اجتماع خاص بالقول:"والله لو وجدت عشرة من عقلاء الامة الجزائرية يوافقونني على اعلان الثورة لاعلنتها"([3]).كما قامت السلطات الاستعمارية بنفي نائب رئيس الجمعية:

=الزيتونية وعاد بعد ذالك إلى الوطن وكانت له مشاركة فعالة في الحركة الأدبية والسياسية ولما قامت الثورة انضم إليها بفكره وقلمه فكان شاعر الثورة الذي يردد أنشيدها وعضوا في جبهة التحرير مما جعل فرنسا تزج به في السجن مرات متوالية ثم فر منه سنة 1959 فأرسلته الجبهة خارج الحدود فجال في العالم العربي وعرف بالثورة وافته المنية بتونس سنة 1977 ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه فكان هو شاعر الثورة،توفي يوم الأربعاء 2 رمضان 1397 هـ، الموافق ليوم 17 أغسطس1977 م، بتونس، ونقل جثمانه إلى الجزائر، ليدفن بمسقط رأسه ببني يزقن ولاية غرداية، أنظر :أمجادنا تتكلم و قصائد أخرى، فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حفظه الله، ج.وتحقيق:مصطفى بن الحاج بكير حمودة،مؤسسة مفدي زكرياء.و الوكالة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، الجزائر،2003م. ص29.

*الشادلي المكي :(1920م .1988)الشاذلي مكي، داعية إسلامي مجاهد جزائري. ولد بمدينة سيدي ناجي بولاية تبسة. انضم إلى جبهة التحرير الوطني، فأصبح أحد أبرز أعضائها. شارك في تمثيلها في مؤتمر باندونغ عام 1955م. وبعد الإستقلال اشتغل بالتعليم مدة. ثم عيّن مدير الشؤون الدينية. وكانت له محاضرات دينية في الإعلام الجزائري قدمها خلال زمن طويل.انظر:اتمام الأعلام،نزار اباضة–محمد رياض المالح ، دار صادر بيروت ،ط1999،1،ص119.

**محمد خيضر (1911–1967م): رجل ثوري وسياسي جزائري ، ولد بالقرب من مدينة بسكرة، كان مناضل نشيط في ح.ش.الجزائري ثم في ح.ا.ح.د ، و أحد أعضاء ل.ث.و.ع، كان من بين لجنة التسعة أو بالأحرى اللجنة الخارجية لجبهة التحرير الوطنية أحد المختطفين الخمس من الطائرة، أفرج عنه سنة 1962، عاد الى الساحة السياسية في اطار حزب جبهة التحرير الوطنية لكنه ما لبث أن اختلف مع الرئيس أحمد بن بلة و هذا ما ادى به مغادرة الجزائر الى اوروبا، أغتيل بمدريد يوم 1جانفي 1967و دفن بالمغرب ./أنظر عبد الكريم بوصفصاف و آخرون، ج2، ص113.

[1] – محمد الامين بلغيث :تاريخ الجزائر المعاصر،دراسات ووثائق ،ط1 ،دار بن كثير،لبنان 2001، ص ص 50–78

[2] –Ageron, OP.CIT, P. 579.

[3] – احمد محساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة ، ترجمة : الحاج مسعود ومحمد عبس ، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال ، القصبة الجزائر 2002 ، ص ص 88–100.

الشيخ البشير الابراهيمي في ابريل 1940 الى افلو حتى 28 ديسمبر 1942([1]) ونفت عددا اخر من رجالها، او وضعتهم تحت الاقامة الجبرية، او في مراكز مراقبة، و اعتقلت امينها فرحات جراد في نوفمبر 1939 لمدة ثلاثة اشهر. ثم اعتقلت الشيخ العربي التبسي** بتهمة التجسس لصالح الالمان في مارس 1943([2]).

وقامت باعتقال و سجن مئات غيرهم من الوطنيين الجزائريين باعتبارهم معادين لفرنسا، و يمثلون خطرا على الامن العام في نظرها. كما قامت حكومة فيشي باضطهاد الشيوعيين([3]).

فرضت فرنسا التجنيد الاجباري على عشرات الالوف من الشباب و دفعت بهم الى ساحة القتال في شمال فرنسا، فقتل منهم الكثير([4]) ، شرعت فرنسا الى جانب ذلك في نهب الثورات الطبيعية، و اقوات المواطنين، و تسخير الموارد البشرية لخدمة مجهودها الحربي، فضاعفت من وطاة الجفاف و ضعف المحاصيل، ما تسبب في افقار الشعب، و تدمير طاقاته المادية؛ فافتقدت المواد الغذائية، و انتشرت المجاعة؛ فشوهد اطفال عمرهم سنة واحدة ياكلون التراب ([5])، و اقتاتت جماهير معذبة شبه عارية من اعشاب الارض و جذور النبات، و شربت مياه ابار

---

[1] – جوان جليسبي ،ثورة الجزائر،ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب ،الدار المصرية للتاليف والترجمة،القاهرة 1966،ص ص 323–350.

[GG] الشيخ العربي التبسي : : ولد العربي التبسي (1895م– 1312هـ) بقرية السطح جنوب غرب تبسة ، وهو ابن مبارك بن فرحات التبسي ، كان والده يعمل بالزراعة و يتولى تحفيظ القران لابناء القرية في الزاوية ، ابتدأ العربي التبسي حفظ القرآن على يد والده في مسقط رأسه و قد توفي والده حوالي سنة 1320م هـ(1903م)، فأتم بها حفظ القرآن خلال ثلاث سنوات 1324هـ(1907م) رحل الى زاوية ناجي الرحمانية ب"الخنقة" جنوب شرق خنشلة في سنة 1327هـ (1910م) ، ثم رحل الى زاوية مصطفى بن عزوز (بتونس) ثم التحق بجامع الزيتونة و أخد مبادئ النحو و الصرف و الفقه و التوحيد، و أعدم من طرف الاستعمار الفرنسي 1914م ،انظر:اتمام الأعلام،نزار اباضة– محمد رياض المالح ، دار البعث ، بيروت ،ط1981،1،ص.152

[2] – محفوظ قداش ، الجيلالي صاري :المقاومة السياسية في الجزائر 1900–1954 ، ترجمة عبد القادر ابن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987 ، ص ص ،123–148

[3] – شارل اندري جوليان : افريقيا الشمالية تسير ، ترجمة محمد مزالي واخرين ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1976 ، ص ص .125–169

[4] – عبد الرحمان بن عقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، الجزء الاول ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ، ص ص 236–300

[5] – احمد الخطيب ، الثورة الجزائرية ، الطبعة الاولى ، دار العلم للملايين ،1970 ، ص ص .105–120

عفنة؛ كما انتشرت الاوبئة كالتيفوس الذي قتل نحو 233.380 نسمة عام 1942 على سبيل المثال ([1]) ، والبطالة و التسول. فعم الشقاء. واستمر ذلك الوضع في عهد حكومة فيشي التي تمادت في نهب موارد الجزائر و قمع الشعب و الحركة الوطنية ([2]).

المطلب الاول : موقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية

سارعت جماعة النخبة و النواب و القياد و الائمة الرسميين و المفتين و الاعيان و رجال الطرق و الزوايا و غيرهم من المرتزقين و التائهين الى تاييد فرنسا ضد المانيا، و ذهبت النخبة – و على راسها الدكتور بن جلول* و فرحات عباس و الدكتور الاخضري و اضرابهم – الى حد التطوع في صفوف القوات الفرنسية لخدمة علمها ([3])، لم يتوان احرار الجزائر وعلى راسهم اعضاء جمعية العلماء و حزب الشعب عن مهاجمة الاستعمار و المطالبة بالاصلاح و الاستقلال([4]).

و حينما سقطت فرنسا في يونيو 1940 لم يكتم الشعب الجزائري غبطته بالحدث و تعاطفه مع المانيا، حتى ان السكان – فيما بعد- كانوا يتسترون على الجنود الالمان، و يخفونهم عن السلطات الاستعمارية اشهرا

[1] –**Ageron , OP .CIT, P. 553.**

[2] – **احمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1984 ، ص ص ، 68–76**

[G] **بن جلول : ولد محمد الصالح بن جلول سنة 1896بمدينة قسنطينة من ةعائلة ثرية، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم انتقل الى باريس لمواصلة دراسته و سجل بكلية الطب التيي تخرج منها سنة 1924من و بدأ ممارسة مهنته كطبيب =بالجزائر ، بدأ بن جلول ممارسة السياسة مند العشرينات حين أصبح مستشارا بالمجلس البلدي و ظهر مند البداية يدافع عن النخبة المثقفة باعتباره من عائلة غنية ،و تلقى تعليما عاليا باللغة الفرنسية ، و قد أظهر في بداية نشاطه السياسي ميلا نحو أفكار الامير خالد الاصلاحية قبل ان يتحول عنها الى المطالبة بالدماج باغتباره عضوا في فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين ، التي يتراسها الدكتور بن التهامي و تضم اغلب النخب الجزائريين الممثلين في المجالس المنتخبة مثل فرحات عباس بن جلول.... وغيرهم ، و مع مطلع الثلاثينات برز نجم بن جلول يتراسه فيديرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين و دعوته الصريحة اللى المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في كل المجالات كالخدمة العسكرية ، العمل ....، و كان يكتب مقالاته في جريدة التقدم لسان حال الفدرالية . و لعب بن جلول دورا في أحداث قسنطينة في أوت 1934، كما لعب دورا أساسيا في الدعوة و التحضير الى عقد المؤتمر الاسلامي سنة 1936 .و كان رئيسا للوفد اللدي سافر الى باريس لتقديم مطالب المؤتمر . أنشأ سنة 1938 التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري " R.F.M.A " .انظر: ./أنظر عبد الكريم بوصفصاف و آخرون، ج2، ص145**

[3] –**XAVIER YACONO :Histoire de l'algerie ;ed L'atlanthope ;paris ,1993,p 342**

[4] – **FERHAT ABBAS :de la colonie vers la provence ,le jeune Algerien ,**

كما حدث في منطقتي عنابة و المنصورة([1]) ، ورغم انهيار سمعة فرنسا و مكانتها في نظر الجزائريين الا انه لم يحدث اي تحرك جاد ضدها بسبب تشرذ الحركة الوطنية، و غياب القادة الوطنيين و الدينيين- فقد توفي ابن باديس ووضع مصالي في السجن وبن جلول اصبح منبوذا – ووقوع الجماهير الشعبية تحت تاثير المرابطين و العائلات الكبيرة و الموظفين الرسميين المواليين لحكومة فيشي ([2]).

غير انه حدث تمرد في الحراش قرب العاصمة يوم 25 يناير 1941 قام به مئات من المجندين الجزائريين، اسفر عن مصرع عدد من الفرنسيين. كما قام بعض الجزائريين باحتجاج على ممارسات السلطات الاستعمارية العنصرية بمنطقة زرالدة غربي العاصمة صيف العام 1942، ادت الى 23 منهم اختناقا في زنزانة ضيقة ([3])، وبعد نحو شهر و نصف من تمرد الحراش، و فشل محاولتين قامت بهما السلطات للتفاهم مع مصالي في نوفمبر 1940، و مارس 1941؛ حوكم الاخير و عدد من انصاره امام محكمة عسكرية حكمت عليه يوم 22 من ذلك الشهر بتهمة تهديد امن الدولة بست عشرة سنة من الاشغال الشاقة، و نفي 20 سنة. لكنه خضع للاقامة الجبرية بعد نزول الحلفاء شمال افريقيا([4]).

و كان حزب الشعب في غضون ذلك يبث الدعاية الوطنية في صفوف المجندين و عامة الناس و المعتقلين، و يوزع نشرة باللغة العربية هي"صوت الاحرار" من يونيو 1943 الى يناير 1944، و نشرتين باللغة الفرنسية، هما: شهرية"الوطن"، و "العمل الجزائري" (L'action Algérienne) من مارس 1944 الى مارس 1945. ، كما قام انصاره بالصاق مناشير معادية لفرنسا ([5])، وواصل رجال جمعية العلماء نشاطهم تحت السطح، و طالبوا في 19 سبتمبر 1941 وفي طليعتهم الشيخان العربي التبسي و مبارك الميلي الحاكم العام بالافراج عن الشيخ البشير الابراهيمي و بقية العلماء المعتقلين و المحاصرين ([6]) ، وأرسل فرحات عباس* خطابا الى بيتان في

---

[1] – **Mohammed Teguia** : **L'Algerie en guerre** ,**O.P.U. alger** ,**1988** , **pp,125-146**

[2] – **احمد محساس : المرجع السابق ، ص 167**

[3] **-Ibid ;P ,536.**

[4] **- Collot Claude :les institutions de l'algerie ,document,la periode coloniale 1830-1962 ,ed O.P.U.Alger, 1987,pp :140-150.**

[5] – **يوسف مناصرية :وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ، مجلة المصادر ، العدد 8 ، الجزائر ، 2008 ، ص 139.**

[6] – **ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص ص 247-250.**

10 ابريل 1940 ضمنه عددا من المقترحات لاصلاح اوضاع الجزائر، لم يحظ برد ايجابي. ثم بعث الى وزير داخلية فرنسا يوم 5 مارس 1942 يطالبه باطلاق سراح العلماء ،و اصلاح حالة المدارس العربية ([1])، و كان لقائد" الكشافة الاسلامية الجزائرية" ، التي تاسست في ابريل 1939: الشهيد محمد بوراس نشاط وطني فعال اثار قلق السلطات الاستعمارية، فاعتقلته و اعدمته اواخر العام 1941 بتهمة التجسس لصالح الالمان و التحريض على الثورة ([2]).

و في غمرة نزول قوات الحلفاء شمال افريقيا ابتداء من 8 نوفمبر 1942، وما رافقه من انفراج سياسي ترجمه الافراج عن المعتقلين الشيوعيين؛ و التخفيف عن المعتقلين السياسيين الاخرين الذين ملئت بهم حكومة فيشي، السجون و المعتقلات (كمصالي الحاج الذي وضع رهن الاقامة الجبرية في بوغار ، ثم في عين صالح، فقصر الشلالة، قبل ان ينقل الى برازافيل، فالغابون في عام 1945([3])، و الوعود بنشر و دعم الحرية التي اطلقوها هنا و هناك، خاصة في لقاء و ميثاق الاطلسي؛ قامت جماعة من الجزائريين معظمهم من النواب برئاسة فرحات عباس في 20 ديسمبر 1942 بتقديم "مذكرة الجزائريين الى الحلفاء"، الى ممثلي الولايات المتحدة و بريطانيا بالجزائر، و الى سلطات "فرنسا الحرة" الجديدة بقيادة الجنرال ديغول، طالبت اساسا بعقد مؤتمر ينتج عنه **"دستور سياسي و اقتصادي و اجتماعي للجزائر"** ([4])

[G] **فرحات عباس :(1899م–1985م):ولد بجيجل من أسرة موالية لفرنسا، تحصل علىشهادة الباكالوريا بقسنطينة،فالتحق بالخدمة العسكرية بين(1921م–1923م)، تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلية بالعاصمة، دخل المعترك السياسي =ضمن فدرالية النواب التي تأسست سنة 1927م ، و وكان من أكبر دعاة المساواة والادماج، أسس في مارس 1944م حركة أحباب البيان و الحرية التي ضمت مختلف التيارات عليه سلطات الاحتلال القبض يوم 31 ماي 1945 بتهمة تنظيم مظاهرات 8 ماي 1945، سنة 1946يؤسس حزب جديد و هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينظم للثورة الا بصورة اضطرابية في جوان 1955، كان أول رئيس حكومة جزائرية،/أنظر عبد الكريم بو الصفصاف و آخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج2، دار الهدى للطباعة للنشر و التوزيع ، عين مليلة: 2004،ص ص 206–213.**

[1] **– عبد الرحمن بن العقون : المرجع السابق ، ص ص ، 350–366**

[2] **– ناصر الدين سعيدوني :دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1988 ،ص ص 134–145**

[3] **– عبد الحميد زوزو :محطات من تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، دار هومة ، الجزائر 2004 ، ص ص 176–187.**

[4] **– يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص ص ، 200–210.**

لكن ممثلي الحلفاء اكتفيا باستلام الوثيقة دون رد، بدعوى انها تخص الفرنسيين، بينما رفض ممثل فرنسا استلامها بحجة انها تجرات على تجاوز الفرنسيين و اعتبار غيرهم شركاء لهم في حكم الجزائر. وعلى نقيض هذا الموقف؛ فقد اصر الحلفاء على اعادة العمل بمرسوم كريميو (A.Cremieux) (الذي الغته حكومة فيشي) لصالح اليهود، و اطلاق سراح الشيوعيين المعتقلين. اما العلماء و الوطنيون فلم يطلق سوى عدد منهم فقط لا جميعهم، مع نفي العديد منهم ([1]).

المطلب الثاني : بيان فيفري 1943:

في مواجهة هذا الوضع قام الجزائريون بمبادرة اخرى، فاصدروا "بيان الشعب الجزائري" *يوم 10 فبراير 1943، و قدموه الى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "بيروتون"(M.Peyrouton) **في 31 مارس1943م، الموالي،

[1] – ابو القاسم سعد الله : المرجع السابق ، ص ص 300-321.

[G] بيان الشعب الجزائري : على إثر نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا في 08 نوفمبر 1942 م والوعود بالحرية التي أطلقوها خاصة في ميثاق الأطلسي، قامت جماعة من الجزائريين برئاسة فرحات عباس في 22 ديسمبر 1942 م بتقديم مذكرة إلى سلطات " فرنسا الحرة " الجديدة وقيادة الحلفاء طالبت أساسا بعقد مؤتمر ينتج عنه قانون سياسي واقتصادي واجتماعي للجزائر لكن كلا من الفرنسيين والحلفاء رفضوا الطلب. في مواجهة هذا الوضع عمد الجزائريون إلى إصدار بيان " الشعب الجزائري" يوم 10 فيفري 1943 م وأرسلوا نسخا منه إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر "بيرتون " والى "ديغول " في لندن وممثلي أمريكا وبريطانيا في الجزائر وإلى الحكومة المصرية .كان البيان موقعا من طرف 22 شخصية تمثل مختلف اتجاهات الحركة الوطنية من العلماء وأنصار حزب الشعب والنواب والطلبة مما يشير إلى بداية =تقارب هذه الإتجاهات ومن خلالها بداية توحيد الصف من خلال تخلي فرحات عباس عن توجهه الإدماجي نحو الإستقلال.انظر:ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، ج 2

[GG] مارسال بيروتون: (Marcel Peyrouton)ولد في 2 جويلية/تموز 1887 وتوفي في 6 نوفمبر/تشرين الثاني1983 ، رجل سياسة فرنسي عمل مقيما عاما بكل من تونس والمغربدأ حياته السياسية في المغرب العربي كسكرتير عام بالجزائر عام 1931 واستمر في هذا الوظيف إلى عام 1933، ليعين مقيما عاما بالمغرب فيما بين أفريل/ نيسان و جويلية/تموز .1933 وانتقل بنفس المهمة إلى تونس حتى مارس .1936 وقد تأسس في عهده الحزب الحر الدستوري الجديد في 2 مارس1934 ، ثم لم يلبث أن ألقى القبض على زعمائه بعد ستة أشهر، في 3 سبتمبر /أيلول من نفس السنة. ولذلك فهو يحظى بذكرى سيئة بين الوطنيين. عاد إلى تونس من جديد في جوان/حزيران 1940، ولم يستمر غير شهر واحد. وسمي حاكما على الجزائر في 20 جانفي/كانون الثاني 1943 واستمر في منصبه إلى 3 جوان/حزيران من نفس السنة. عمل مارسال بيروتون فيما بين 1936 و 1940 سفيرا لبلاده في بيونس آيرس بالأرجنتين .وبعد =مروره بتونس لمدة تقارب الشهر، استدعته حكومة فيشي (Vichy)ليسمى سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية قبل أن يسمى على رأس نفس الوزارة في سبتمبر 1940. وهكذا لم يجد غضاضة في التعاون مع النازية .أرسل سفيرا لبلاده من جديد في بيونس آيرس حيث استمر هناك إلى أفريل/نيسان.1942 ألقي عليه القبض بعد تحرير فرنسا في 22 ديسمبر/كانون الأول 1943، وبعد خمس سنوات في ديسمبر 1948، عفت عليه المحكمة العليا.انظر: Dictionnaire historique de la vie politique francaise

وسلموا نسخا منه الى ممثلي الولايات المتحدة و بريطانيا و الاتحاد السوفياتي من الغد. وبعثوا نسخة منه الى الجنرال دوغول قائد المقاومة الفرنسية بلندن، ونسخة اخرى الى الحكومة المصرية ([1]) ، حرر البيان فرحات عباس بتفويض من كتلة المنتخبين و بدعم من حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الطلبة .و احتوى على خمسة اقسام؛ تعرض القسم الاول الى وضع الجزائر منذ نزول الحلفاء بها([2]) و درس القسم الثاني اهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، و استعرض الثالث العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830، و سياسة فرنسا الاستعمارية. ، و ابان القسم الرابع فشل الاصلاحات السابقة، و اهمية نزول الحلفاء الجزائر. اما القسم الاخير فتضمن مطالب الجزائريين ([3]) ، واهم المطالب التي تضمنها البيان:

1.ادانة الاستعمار و القضاء عليه.

2.تطبيق مبدا تقرير المصير على جميع الشعوب.

3.منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها: أ:حرية السكان و المساواة بينهم بلا تمييز. ([4]) بالغاء الملكيات الاقطاعية، و القيام باصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسين احوال الفلاحين. جاء الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بجانب الفرنسية. وحرية الصحافة، و حق التجمع ([5]) وكذ التعليم المجاني و الاجباري لجميع الاطفال ذكورا و اناثا. وحرية العقيدة لجميع السكان، و تطبيق مبدا فصل الدين عن الدولة .

4. المشاركة الفورية و الفعلية للمسلمين في حكم بلادهم،اسوة بالهنود و السوريين.

5. اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الاحزاب([6]) .

المطلب الثالث: ردود الفعل على البيان:

---

au 20èm siecle ,sous la direction de jean Francois sirinelli,Ed.puf ,paris ,1995,p.887-888

[1] – **عبد الحميد زوزو: نفس المرجع السابق ، ص ص 190-195**

[2] – **عبد الرحمن بن العقون : المرجع السابق ، ص ص ،400-420.**

[3] – **ناصر الدين سعيدوني: نفس المرجع السابق ، ص ص ، 160-169**

[4] – **عبد الحميد زوزو : نفس المرجع السابق ، ص ص ، 180-189.**

[5] – **محمد الامين بلغيث: نفس المرجع السابق ، ص ص ، 160-170**

[6] – **عباس فرحات، ليل الاستعمار،ص ص170-171.**

كان للبيان اثر ملموس على تطور الحركة الوطنية وفي نمو الشعور الوطني الجزائري، حيث قرب البورجوازيين و المثقفين من مطالب الامة، و الف الى حد ما بين الاصلاحيين و الاستقلاليين،ووحد لاول مرة بين كافة الاطراف، وحرك الساحة السياسية الجزائرية و خلصها من الركود ([1]) اما فرنسا فقد تظاهرت بقبوله من حيث المبدا كسبا للوقت نظرا لحساسية الموقف العسكري الدولي. و طلب الحاكم العام الفرنسي من اصحاب البيان تقديم خطة عمل للاصلاح، سعيا منه ومن رؤسائه الى ربح الوقت و امتصاص الحماس الوطني في فترة عصيبة من الحرب. فاستجاب المثلون المسلمون للطلب، و صاغوا خطة للاصلاح عرفت باسم "ملحق البيان" (Additif au, Manifeste) يمكن تلخيصها في كلمات ب"استقلال الجزائر بعد الحرب، و تشكيل حكومة جزائرية فرنسية متكافئة بانتظار ذلك"، قدموها الى دوغول* ، من خلال الحاكم الفرنسي الجديد الجنرال "كاترو" (Catroux)(المعين في 3يونيو 1943) يوم 10 يونيو 1943 ([2]).

وقال الحلفاء ان مهمتهم هي حرب المحور، اما قضايا الجزائر فتخص فرنسا وقد تملا الفرنسيون: مستوطنين،و مقاومين احرارا بلندن، و ادارة استعمارية ضد الجزائريين، فاشهر الحاكم الجديد سياط القمع في وجه ممثلي الشعب الجزائري؛ اذ اصر على "ان الجزائر فرنسية ، و ستظل فرنسية" ([3])، و اعتبر البيان الجزائري عاصفة من الحكمة

---

[1] **–Ageron.ch–Robert, opcit ,p130.**

*دوغول : **1890–1970** جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية.، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام **1912** من سلاح المشاة. ألف عدة كتب حول موضوع الإستراتيجية والتصور السياسي والعسكري. عين جنرال فرقة، ونائبا لكاتب الدولة للدفاع الوطني في يناير **1940** قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في **18** يناير وفي سنة **1943** ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران(جوان **1944** (تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، منها مشروع قسنطينة، القوة الثالثة، الجزائر جزائرية، مشروع فصل الصحراء الجزائرية سلم الشجعان .توفي في كولمبي لدو إغليز عام **1970** . لم يشفع التاريخ المشرف لرئيس الأسبق والأب الروحي شارل ديجول لدى الشعب الفرنسي الذي خرج في مظاهرات مناوئة له عام **1968** ، واستجابة لمطالب المتظاهرين الذين شكل الطلاب والعمال الغالبية بينهم قرر ديجول أن يجري استفتاء حول تطبيق المزيد من اللامركزية في فرنسا ، وتعهد قبل إجراء الاستفتاء بالتنحي عن منصبه في حال لم توافق نسبة كبيرة من الفرنسيين على تطبيق اللامركزية في البلاد . وفي مساء يوم **28** أبريل عام **1969** أعلن ديجول تنحيه عن منصبه بعد أن حققت الموافقة على تطبيق اللامركزية نسبة أقل قليلا من النسبة التي حددها سلفا . انظر: شارل ديغول.مذكرات الامل،التجديد،**1958–1962**،ترجمة سموحي فوق العادة ،منشورات عويدات بيروت **1971** ،ص **25**

[2] **– احمد الخطيب: المرجع السابق، ص ص، 120–140.**

[3] **– ابو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية ،ج 2 ،ط2،دار العرب الاسلامي،بيروت، لبنان ،ص ص ، 150–175.**

وقفها. وعمد غداة مقاطعة المنتخبين الجزائريين اجتماع المندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943 الى حل الفرع الاهلي (الاسلامي) من المندوبيات، و اعتقال و نفي فرحات عباس و عبد القادر السايح الى منطقة بشار، ما اثار احتجاجات في قسنطينة و سطيف و الجزائر العاصمة وغيرها ([1]).

و لتهدئة ذلك الغليان افرج الحاكم العام عن المنفيين في مطلع ديسمبر الموالي، و قام باعداد اصلاحات تافهة، قدمها في شبه مشروع الى الجنرال دوغول، الذي اعلنها في خطاب له بقسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943،، و ادرجت في امرية 7 مارس 1944؛ التي شملت على وجه الخصوص: تجنيس ما بين50.000و70.000 جزائري دون اشتراط تخليهم عن احوالهم الشخصية الاسلامية، ما يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات و ادارة الحكومة العامة بالجزائر. و كانت ترديدا لافكار مشروع بلوم- فيوليت لعام 1936؛ فرفضتها الحركة الوطنية ([2]).و قد عبرت جمعية العلماء المسلمين عن طريق رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي في 3 يناير 1944 عن رفضها تلك الاصلاحات المزعومة، و اكدت تمسكها بالبيان الجزائري. و قام فرحات عباس في 14 مارس 1944 بتاسيس "جبهة احباب البيان و الحرية" بمدينة سطيف، ضمت اعضاء من النواب و النخبة، و العلماء، و حزب الشعب، و الطلبة، و الكشافة، و قاطعها الشيوعيون. وقد كانت مطالبها مطابقة لمطالب بيان 1943، و كانت لها جريدة اسبوعية اسمها" المساواة" (L'egalité)، تاسست في 15 سبتمبر 1944، تكون قد تمكنت لسعة انتشارها حسب اجرون من توزيع 130.000 نسخة ([3]).

ثم انهمكت الجبهة في نشاط نضالي مكثف تزعمه مناضلو حزب الشعب، تجسد في موجة من الدعاية الايجابية، و الاجتماعات،و تنظيم المظاهرات،وتوزيع المناشير، و كتابة الشعارات، و تاسيس الفروع و القسمات حتى بلغ عددها 163 فرعا في مارس 1945،([4]) و عقد المؤتمرات، كمؤتمر ينير 1945 ، الذي طالب على وجه الخصوص بترسيم العربية، و الغاء البلديات المختلطة، و الحكم العسكري من الجنوب؛ و مؤتمر 2-4مارس 1945 المضيق الذي طالب باطلاق سراح مصالي،وتشكيل برلمان و حكومة جزائريين، متجاوزا طروحات فرحات

---

[1] – **جوان جليسبي : المرجع السابق ، ص ص ، 150-174.**

[2] – **شارل اندري جوليان : المرجع السابق ، ص ص ، 170-174.**

[3] – **XAVIER YACONO . op cit ,p 100.**

[4] – **احمد محساس : المرجع السابق ، ص ص ، 120-130.**

عباس الفدرالية([1]) ، نظرا لتفوق انصار حزب الشعب الواضح داخل الجبهة منذ ذلك المؤتمر. وادى ذلك الجهاد الى التفاف الشعب حول الجبهة، حتى ارتفع عدد اعضائها سريعا حسب فرحات عباس الى اكثر من 500 الف جزائري ([2]).

و انخرطت الجزائر في صراع مرير مع الاستعمار ([3]) ، بعد تأسيس الجبهة الفرنسية في فرنسا مباشرة يظهر في الجزائر غليان سياسي و نقابي لم يسبق له مثيل إلى حينها . يوجد في الجزائر إلى سنة 1936 و منذ سنوات عديدة ثلاث تشكيلات تتميز كل واحدة منها بأسلوبها الخاص في الدفاع عن مصالح الجزائريين: الشيوعيين و فدرالية المنتخبين و جمعية العلماء. و كلها ببرامج مختلفة لكن بإمكانها الاتفاق حول أرضية مشتركة تكون في صالح السكان العرب _ البربر : و انطلاقا من الاتصالات ما بين التنظيمات الثلاثة تتحقق أول تجربة لإنشاء جبهة بين حزب عمالي و تشكيلتين وطنيتين ، الأولى إصلاحية و الثانية اندماجية ، و كانت جمعية العلماء و الحزب الشيوعي أكثر المناصرين حماسة لهذا العمل الوحدوي ، أما فيدرالية المنتخبين التي كانت في الأول متحفظة فينتهي بها الأمر إلى انخراطها في المشروع هي التي ستكون مشاركتها حاسمة بالنظر إلى التأثير الذي تمارسه في الأوساط المسلمة لا سيما في القطاع القسنطيني .

يظهر أنه على أساس هذا التمثيل لفيدرالية المنتخبين تم منح رئاسة المؤتمر للدكتور بن جلول بالاضافة الى مكانة عالية تعطي له في المنظمة الدائمة التي أنشأها : اللجنة التنفيذية لل 66 .كذلك يتأكد حضور المسلمين المنتمين الى الفرع الفرنسي للاممية العمالية (S.F.I.O) و التنظيمات المسلمة الاخري المهمشة في هذا المؤتمر . الا ان مشاركة نجم شمال افريقيا أو غيابه في هذا التجمع تبقى مسألة متنازعا فيها ، و اذا كان شارل جوليان (charles julien) ([4])، يتكلم عن ممثلين عن نجم شمال افريقيا حضروا المؤتمر الاول في 7 جوان 1936 ثم أبعدوا في الثاني سنة 1937 أو أن يذكر طالب بن ذياب ، أسماء لمناضلين في حزب شمال افريقيا في المؤتمر . مثل

---

[1]- **Robert AGeron**,**OP**.**cit**,**PP**.**103 à 105**.

[2]- **Farhat Abbas**,**Du manifeste à la république Algérienne**(**Edition Libération**,**Alger**,**1948**),**p**.**68**.

[3] – **ابو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،ط1،دار المعرفة .الجزائر، ص ص 447–455.**

[4]_ **شارل أوندري جوليان ، افريقيا الشمالية تسير ، المرجع السابق ، ص ص ، 140–152.**

روسنيول ، أو محفوظ قداش، أما كلود كولو ، ((Claude collot) ، فيشير من جانبه الى أن بعض المناضلين في نجم شمال افريقيا حضروا المؤتمر الثاني من .9_11 جويلية 1937 بعدما وضح أن نجم شمال افريقيا لمصالي الحاج كان غائبا ، وهذا بذكر مقال نشرته جريدة (الامة) لجويلية _أوت 1936م التابعة لحزب نجم شمال افريقيا .« رحب نجم شمال افريقيا بالمؤتمر الذي انعقد بمدينة الجزائر بداية شهر جوان 1936، وتابع اشغاله باهتمام كبير، كما تمنى نجاحه الكامل،ان فكرة المؤتمر الاسلامي لتعد وحدها كافية لان تفرحنا وتسعدنا .)([1]) .

لنترك اذا هذا النقاش مفتوحا بما يحمله من تناقضات ونتناول بسرعة فترة المؤتمر الاسلامي . فبعد تحضير لاسابيع معدودة وفي خضم غبطة وحذوة الجبهة الشعبية ينعقد المؤتمر الاسلامي الاول بقاعة الماجستك (Majestic)برئاسة الدكتور بن جلول . ([2])، كان المجلس يضم حوالي 4000شخص من بينهم مفوض واحد عن الجبهة الشعبية ، ليتم الاتفاق سريعا حول ميثاق مطلبي يتضمن ست نقاط :

1-الغاء كل القوانين الاستثنائية.

2-الالحاق بفرنسا بلا قيد ولا شرط بالغاء الاجهزة الخاصة : المفوضيات المالية و البلديات المختلطة و الحكومة العامة .

3-الحفاظ على قانون الاحوال الشخصية بفصل الكنيسة عن الدولة .

4-مطالب ذات الطابع الاجتماعي : التكوين الالزامي ، توحيد التعليمين ، خدمات الاعانة .

5-مطالب ذات الطابع الاقتصادي : تطبيق المبداين :« لكل عمل ما يستحقه من الاجر » ،« لكل استحقاق ما يساويه من الاخر ». التوزيع السوي للقروض . توزيع الاراضي الشاسعة غير المستغلة ما بين الفلاحين الصغار و العمال المزارعين .

---

[1]– **يحيى بوعزيز، المرجع السابق ، ص 95.**

[2]_**يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص ص ، 150–173 .**

6-مطالب ذات الطابع السياسي : هيئة انتخابية مشتركة بالنسبة لكل الانتخابات([1]).

تعكس هذه الارضية كثيرا من التسويات مما استوجب مناقشتها ، هذا ونحن نعلم ان فرحات عباس كتب في جريدة [l'Entente]لـ23فيفري 1936، لسان حال فيدرالية المنتخبين مقالا مدويا حيث ينكر فيه وجودا سابقا للامة الجزائرية ، مقالا كثيرا ما يود خصوم الاستقلال الترويج له واشاعته بين الناس ،و الذي يلقى ردا صاعقا من قبل عبد الحميد بن باديس مثلما راينا ([2]) يريد العلماء الحاق ضربة قاضية بالقوانين الجائرة مثل منشور ميشال لـ1933الذي يقف عائقا امام تسيير المدارس الحرة التي انشاتها الجمعية ، ويمنع اعضاء هذه الاخيرة الحق في القيام بالخطب بالمساجد حيث لا يحق ممارسة هذا النشاط الا« للاعوان الدينيين »الذين تعينهم الادارة الاستعمارية ، هكذا ياتي هذا المنشور مكملا للمرسوم رينيي لـ1935، الموجه خصيصا للعلماء الذين يضعهم في نفس الخانة التي للشيوعيين ([3]) وبعدما قام هؤلاء الاخيرون بالمطالبة ببرلمان جزائري يسرعون اثرها الى سحب هذا المطلب كونه لم يلق الاجماع اللازم ، ومن دون شك ايضا بسبب التخلي عن شعار الاستقلال الذي سبق للحزب الشيوعي الفرنسي ان انصرف عنه ، مع ان الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم يظهر الى الوجود الا باربعة اشهر لاحقا ، لا يبدو انه كان له موقف حاسم في التحول عن التوجه المرتبط بالقضية الوطنية ([4]).

من المحتمل جدا ، يقول جبار، أن تكون المنطقة الجزائرية لم تشارك البتة في تحديد الرابطة الجديدة على المستوي الوطني ([5]) يظهر المؤتمر الاسلامي الى الوجود مع ظهور الجبهة الشعبية ، و اذا كان هذان التنظيمان و أن لحق بهما التصدع في نفس الوقت تقريبا هما الاثنان فلم يكن ذلك من باب الصدفة ([6]) ، و اذا كانت حكومة الجبهة الشعبية لم تستجيب للميثاق المطلبي الذي وضعه المؤتمر الاسلامي مما يكسر أمال التشكيلات السياسية ، وتظهر غير قادرة على جعل مشروعها المسمى بلوم-فيوليت الذي يمنح حقوقا لآقلية معينة من الجزائريين الذين قدر

---

[1]- جريدة [la Jusctice] بتاريخ 26جوان 1936باشارة من قبل محفوظ قداش في المرجع المذكور سابقا ، ص .299.

[2] - فرحات عباس : المرجع السابق ، صص ، 145-174.

[3] – **Ferhat Abbas** , **opcit** ,**p 140**

[4] - بشير حاج علي : الثورة الاشتراكية العالمية وحركات التحرر الوطني ، براغ 1965 ، ص ص ، 120-140.

[5] _ **Mohammed Teguia** : **op cit**, **p.150-156** .

[6] – **Collot Claude** : **op cit**, **p.160-169**.

عددهم من 21.000 الى 27.000 ممن يستفيدون من الجنسية الفرنسية ، فهذا لا يقف مع ذلك مانعا أمام الغليان المطلبي الذي سيغرق الجماهير المسلمة في الاضرابات و المظاهرات التي لم تشهدها الجزائر من قبل ([1]) ، سيكون للميثاق المطلبي و لمشروع بلوم–فيوليت عدوان اثنان عنيدان يقعان طرفي نقيض على مستوى الساحة السياسية الجزائرية : الاستعماريون الذين يمضون اليهم رؤساء بلديات الجزائر و التنظيمات الفاشية لحزب الشعب الفرنسي و لصلبان النار من جهة، وحزب نجم شمال افريقيا برئاسة مصالي الحاج من جهة أخرى . ([2])

يعتبر الاوائل أن أقل تنازل يمنح لصالح الانديجان قد يفتح ثغرة لمطالب أخري وطنية ، كما يطالبون – هؤلاء الاستعماريون و أتباعهم بالحفاظ على الوضع الراهن ، أما حزب نجم شمال افريقيا، فيري من أن العملية من شأنها أن تقسم الامة الجزائرية باقرار الامتيازات التي تمنح الى أقلية قليلة و ينتقد المخاطر التي تترتب عن الحاق الجزائر بفرنسا هكذا لتخرج هذه المعارضة المزدوجة للاصلاحات منتصرة . فلا ميثاق و لا مشروعا ستتم المصادقة عليها ([3]) ، كذلك تفشل و فود المؤتمر في باريس ، فعند عودة الوفد الاول الذي أعد تقريرا و قرأه يوم 2أوت 1936 أمام 20.000 شخص (بعض الكتاب يذكرون عدد 10.000 شخص) اجتمعوا بالملعب البلدي لمدينة الجزائر ، يظهر هناك مصالي ليقف موقفا هجوميا مستعرضا وجهة نظر نجم شمال افريقيا : مساندة المطالب العاجلة ، رفض الحاق الجزائر الى فرنسا بلا قيد و لا شرط ، مع فكرة برلمان جزائري ينتخب بالاقتراع العام ([4]) ينال مصالي اثر هذا نجاحا كبيرا و تحمله الجموع على الاكتاف ، وبدأ الاتحاد المحقق في المؤتمر بالانفكاك جراء فشل الوفد المبعوث الى باريس و الصدى الذي يتلقاه موقف حزب نجم شمال افريقيا بين أوساط الشعب : يري هذا لاخير في خضم اندفاعه بضرورة تثبيت ركائز في الجزائر ، هناك حيث سيدخل في خلافات مع جمعية العلماء و لاسيما مع شيوعيي ضفتي البحر المتوسط ،و ستبرهن الانتخابات على الشعبية الكبيرة المتنامية التي اكتسبها نجم شمال افريقيا بفضل كلمة الاستقلال السحرية ([5]).

---

[1] – **جريدة (La Justice) ، بتاريخ 26 جوان 1936 ، ص ص ، 5–8.**

[2] – **محمد الامين بلغيث : المرجع السابق ، ص ص ، 140–158.**

[3] – **يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص ص ، 160–174.**

[4] – **بشير حاج علي: المرجع السابق ، ص ص ، 120–140.**

[5] – **يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص ص ، 180–187.**

و الى كل هذا يضاف التقسيمات الناتجة عن الاختلافات في مذاهب التشكيلات التي يضمها المؤتمر الاسلامي الجزائري هكذا تنتهز فيدرالية المنتخبين المتحفظة في البداية و غير المقتنعة بتمسك المؤتمر بقانون الاحوال الشخصية فرصة اغتيال المفتي بن دالي محمود الملقب بــ ..كحول.. المسند تدبيره الى أعوان الادارة الاستعمارية باتهام أحد قادة المؤتمر الشيخ العقبي بالضلوع في هذه الجريمة ، للبدء في التراجع و اتخاذ موقف التحفظ ([1]) ، يعيد الدكتور بن جلول التذكير بولائه لفرنسا من خلال تصريحات مرصعة بعبارات مضادة للشيوعيين و لحزب نجم شمال افريقيا قبل أن يقود وفدا ثانيا الى باريس ، كانت التقسيمات حينئذ متعددة، ليقوم العلماء و الحزب الشيوعي الجزائري بادانة تصريحات بن جلول الموالية للادارة و المعادية للشيوعيين من جهة ، و ينتقد قادة المؤتمر مصالي و الاطروحات التي ينادي بها من جهة أخري([2]) ، و يعزل أخيرا بن جلول من منصبه كرئيس للمؤتمر ، هذا وقد استهجن موقفه المعادي للشيوعية مدير جريدة { la defense} لامين لعمودي العضو القيادي في المؤتمر و في جمعية العلماء المسلمين([3]) نددت جريدة{ l'humanite } بتاريخ 9أكتوبر 1936 تنحيه بن جلول من منصبه،و تشير الى أن هذا الاخير كان حاملا لوسام الصليب النار رقم 113([4]).

لم يعرف التجمع الشعبي الذي يضم اليه اليسار الاوروبي الجزائري مثل هذه الاهتزازات ، بل ويصل هذا الاخير الذي هو نظير للجبهة الشعبية الى القيام بأعمال مشتركة مع أعضاء المؤتمر الاسلامي بوهران* ([5]).

---

[1] – محمد الامين بلغيث : المرجع السابق ، ص ص ،160–168.

[2] –**Ferhat Abbas** , **opcit** ,**p 152**.

[3] – **IBID**,**p. 156**.

[4] _ **كلود كولو: المرجع السابق ، ص ص، 95–96.**

[6]مدينة وهران : الملقبة بالباهية هي ثاني اكبر مدن الجزائر بعد العاصمة ، واحدى اهم مدن المغرب بالعربي تقع في شمال المغرب العربي على بعد 430 كلم عن الجزائر العاصمة ، مطلة على خليج وهران في غرب بالبحر الابيض المتوسط ، ظلت المدينة ولا تزال منذ عقود عديدة مركزا اقتصاديا وميناءا بحريا هاما يحدها من الشمال خليج مفتوحة ومن الغرب جبل مرجاجو (420 م) ، وهضبة مولاي عبد القادر الكيلاني يقع تجمع المدينة على ضفتي خور وادي الرحى (جمع رحى) المسمى الان وادي راس العين ، بلغ عدد سكانها سنة 2009. 852.000نسمة في حين يبلغ عدد السكان الحاضرة :1.648.642 نسمة .انظر : يحي بو عزيز مدينة وهران عبر التاريخ 2002 ، الطبعة الثانية ، الجزائر .

[5] **_ شارل اندري جوليان ، المرجع السابق ، ص ص، 131–140.**

لكن مثلما يشير اليه عبد الحميد جبار : لم يكن بامكان الجبهة الشعبية التي تخص بالاسس الاقلية الاوربية أن يتجسد وجودها بالجزائر الا بشرط التملص عن القضية الوطنية ([1]).

اذا كان الحزب الشيوعي الجزائري و الكونفدرالية العامة للعمل قد نجحا في ضم اليهما أعدادا كثيرة من المنخرطين الجدد فذلك لكون أنه كان لمكاسب الجبهة الشعبية انعكاسات على المستوى الاجتماعي في الجزائر لا سيما فيما يتصل بمسألة ..40ساعة عملا في الاسبوع .. و على المستوى السياسي حيث امكانية فتح الثغرات في القانون الاهالي التي تسمح للمرة الاولى منذ الاستعمار للجزائريين بحرية التعبير و التنظيم و الاجتماعات ([2]) ،و اذا كان لهذه الثغرات أن سمحت لهذين التنظيمين أن سجلا تطورا لهما بتخليهما عن السلاح الذي لا يقدر بثمن المتمثل في شعار الاستقلال الوحيد في تلك الفترة الذي يسمح باثارة الحماس لدى جماهير الشعب ، فان مصالي الحاج سيستفيد من هذه الظروف لتدعيم ركائزه أكثر في الجزائر كما سيكون أيضا للمرة الاولى بالنسبة لهذا البلد و هو يشهد على أرضه حزبا و طنيا يناضل علنا من أجل الاستقلال و تقريبا من أجل هذا فقط ، لكن باتباع خطا معكوس لا يقل ضررا و هو المرتبط بترك جانبا و لو الى حين المشاكل الاجتماعية التي تخدم الشيوعيين ([3]) ، يرغم هؤلاء الذين يرفعون منذئذ المطالب الاشتراكية العاجلة بخاصة مؤنبين الوطنيين الملقبين بـ ..الانفصاليين.. أحد الامناء للحزب الشيوعي الجزائري بالقول سنة 1946، :لقد أحصينا بالجزائر هذا الانحراف نفسه(احتقار الحركة الوطنية _ اشارة من قبل المؤلف) قبل سنة 1946 الذي جاء التعبير عنه من قبل الجماهير بصراحة على هذا المنوال : يكافح الشيوعيون من أجل الخبز و الوطنيون من أجل الاستقلال ([4]).

ان احتقار قوة الشعور الوطني مرتبطا باحتقار الامكانيات الثورية للبرجوازية عند فترة من فترات الكفاح و باحتقار لا سيما فئة الفلاحين الفقراء التي تمثل السلاح الاساسي للثورة في البلدان الاستعمارية ، و بأعطاء قيمة مبالغ فيها في الجزائر مستعمرة استيطان مثلا ، للدور الثوري للعمال ذوي الاصول الاوروبية الذين يفرض عليهم التأثير الكولونيالي ، من الجانب أخر فقد كانت قوة الحركة الوطنية ينظر اليها بعين الازدراء الى غاية 1946 ، مما أدي الى جعل تحرير الجزائر متوقفا على تحرير فرنسا و الى ترك شعار الاستقلال الى مرتبة أدني أحيانا بينما كان من

---

[1] _عبد الرحمن بن عقون ، المرجع السابق .ص ص.106-168.

[2] – المنصف بن فرج : المرجع السابق ، ص ص ، 145-166

[3] – يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص ص ، 190-194.

[4] – شارل اندري جوليان ، المرجع السابق ، ص ص، 141-146.

المفروض المواصلة على رفعة بما في ذلك خلال فترة الحرب ضد ألمانيا الهتلرية وربطه بالغاية الاساسية لتلك الفترة : كفاح الشعوب الشامل ضد المد الهتلري ومن ناحية أخري فقد كان مشكل الامة مطروحا لمدة طويلة على أسس خاطئة ([1]).

يقوم الجهاز تابع للشيوعيين الجزائريين في سنين لاحقة بعد احصاء الاسهامات العديدة المتعذر تقريرها للشيوعيين الاوربيين في الجزائر بتأكيد جزئيا التحليل السابق بتلطيفه بتفاصيل دقيقة جيء بها لتبرير سياستي الحزبين الشيوعيين الجزائري و الفرنسي : تتميز قيادة الحزب الشيوعي الجزائري منذ تأسيسه في أكتوبر 1936 أنها تضم اليها جزائريين يشغلون مناصب ذات المسؤولية الكبيرة ، لكن تركيبة الحزب لا تزال بعيدة عن الصورة التي هو الشعب عليها ، اذ لايتكلم هذا التنظيم عن الاستقلال الوطني الصيغة نفسها التي استبدلت بشعارات عامة يبين معناها من دون أي شك أن الامر يتعلق بالكفاح من أجل انهاء النظام الكولونيالي ([2])، لكن المسألة تظهر بهذا الشكل في نظر بعض شباب تلك الفترة الذين كانوا يرون أن الحزب الشيوعي الجزائري قد تخلى عن هذا الشعار و أصبح ذا توجه اصلاحي ويضيف الجهاز نفسه في موضع أخر متحدثا عن موضوع الكفاح ضد الفاشية([3]) و لكن كان بامكان المعركة الضرورية ضد الفاشية ذات الصفة الوطنية الاكبر أن تكون ذات نتائج أفضل لو أن الحزب الشيوعي الجزائري ربطها صراحة بالتحرر الوطني ، كما لم يكن بامكان مساندته لميثاق المؤتمر الاسلامي اشارة من المؤلف) أن يوصف بالموقف الاصلاحي ([4]).

يقوم نجم شمال افريقيا الذي يتوكد حينها أنه حامل راية الاستقلال في نظر الجماهير بتجنيد مناضليه الكثيرين للعمل النضالي و يكثف من دعايته ويشن حملة ضد الجبهة الشعبية و الشيوعيين محاولا جمع تحت جناحه تنظيمات افريقيا كان يتقاطع من حيث الاهداف و ان متعارضة مع التنظيمات الاخرى الفاشية النشطة جدا في الجزائر ، التي تجعلها حكومة الجبهة الشعبية كلها في خانة واحدة بتعسف و تتهم نجم شمال افريقيا بـ(الانفصالي) ثم تقوم في 26جانفي1937 بحلة منتهزة فرصة الاحداث التي وقعت مابين مناضلين في نجم شمال افريقيا و أعضاء

---

[1] _بشير حاج علي: **الثورة الاشتراكية العالمية و حركات التحرر الوطني ، براغ 1965.ص،23**

[2] – **محمد الامين بلغيث : المرجع السابق ، ص ص ،169–175.**

[3] – **يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص ص ، 189–192.**

[4] _ **عبد الرحمن بن عقون ، المرجع السابق .ص ص.170–180.**

المؤتمر الاسلامي في تجمع انعقد في 24جانفي([1]) ومن قبل هذا يتهم بن علي بوخرط أمين في الحزب الشيوعي الجزائري في الندوة الوطنية للحزب الشيوعي الفرنسي لـ22جانفي1937 سياسة حزب نجم شمال افريقيا ويصفها بالطائفية المعادية للوحدة ([2]).

اذا كان العلماء الباقون على تحفظهم الحذر لم يستحسنوا علنا حل نجم شمال افريقيا ، فان الشيوعيين دون ابداء ترحيبهم بهذا الاجراء لم يقفوا ضده على أية حال ، ولم يتأخر بعدها مصالي الحاج في تأسيس حزب الشعب الجزائري في 11مارس 1937 الذي ينجح في استقطاب اليه الكثير من المنخرطين .

ومهما يكن يواصل المؤتمر الاسلامي نشاطاته و يلاحظ خلالها استعادة حثيثة على مستوى التجنيد شهر ماي 1937([3]) و في جوان من نفس السنة نشهد حملو دعائية لصالح مشروع (بلوم_فيوليت) تحت الرئاسة الشرفية لهاتين الشخصيتين بمشاركة كلمن الحزب الشيوعي الجزائري و الفرع الفرنسي للاممية العمالية و جمعية العلماء المسلمين ([4]) ، يكتب الشيخ عبد الحميد بن باديس في جريدة (الشهاب) لشهر فيفري1937 بخصوص المشروع الذي يعتبره المؤتمر الاسلامي خطوة أولى فيما يدور في معني أن تأييد جمعية العلماء لهذا المشروعع أحيانا انما هي نتيجة انتهى اليها أعضاء هذه الاخيرة بقبول وجهة نظر أولئك الذين لايرون في ذات المشروع سوى خطوة أولى نحو تحسين أفضل للامور مستقبلا ، ويقول الشيخ أن للامة الجزائرية مؤسسات و خصوصيات من شأنها تحديد بوضوح عرقنا و جنسيتنا ، ومشروع بلوم [*]_فيوليت هذا لايرضيها و انما تعتبره الاخطوة نحو مساواة شاملة مما يمثل شرطا ضروريا للوصول الى التوافق الحقيقي([1]).

---

[1] – **محفوظ قداش،و تحررت الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،ط2011،الجزائر،ص ص16–21.**

[2] – **زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر،تر.فتحي سعيدي، دار موفم للنشر –الجزائر 2011، ص ص 194–197.**

[3] – **محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى،دار البعث 1984م ، قسنطينة ، ص ص23–28.**

[4] – **يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم و الجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين،المجلد الثاني، ترجمة محمد المعراجي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر 2010،ص ص308–315.**

[G]**بلوم فيوليت: كاتب و رجل دولة فرنسي ولد سنة 1872و توفي بعد أن عمر 78سنة، بدأ النضال الى جانب جان جوريس في العشرية الأولى من القرن العشرين، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936/1937، دعي بعد دلك لرئاسة الحكومة سنة 1938م ، و في أثناء**

بعد الانتخابات المحلية في شهر جوان نفسه لسنة 1937 ، التي تشهد فوز لاحدى قوائم الاتحاد الشعبي الذي يقوده عمار أوزقان (صاحب كتاب الجهاد الأفضل) الحزب الشيوعي الجزائري ، و لعمودي باسم جمعية العلماء مقابل قائمة لحزب الشعب الجزائري التي تلقى فشلها،تبتعد فيدرالية المنتخبين للقطاع القسنطيني ([2])أكثر عن المؤتمر الاسلامي ، هكذا ليفكر بن جلول و فرحات عباس في البحث عن 20طرق أخرى جديرة بالاتباع ، تحضر هاتان الشخصيتان في المؤتمر الاسلامي الثاني الذي ينعقد من 9 الى 11جويلية 1937 بنادي الترقي ، لكن لانجد في اللجنة التنفيذية الجديدة ولا واحدا من أعضاء فيدرالية المنتخبين للقطاعين القسنطيني و الوهراني ،و يبقي العلماء و الحزب الشيوعي الجزائري يمثلون الركائز الاساسية للمؤتمر الاسلامي** ، و ان عبر بن باديس عن خيبته أمام نتائج الجبهة الشعبية الا أنه يبقى مع ذلك وفيا للعمل التضامني مع التجمع الشعبي الذي ينشطه

الحرب ، لكن لفترات وجيزة ، ترك مؤلفات عديدة وهامة ، أنظر محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، لاط1،دار البعث للنشر و التوزيع ، قسنطينة الجزائر، 1984،ص 225، مشروع قانون سمي بهذا الاسم نسبة إلى موريس فيوليت الذي كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينات، وأصبح عضوا في مجلس الشيوخ وقيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي ونظرا لخبرته بالشؤون الجزائرية. قدّم سنة 1936م مشروعا عرف بمشروع فيوليت، يتكون من =ثمانية فصول وخمسين مادة تتضمن إصلاحات دستورية بإعطاء حقوق متساوية بين الفرنسيين والجزائريين، وإصلاح التعليم، وإصلاحات زراعية، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وإنشاء وزارة الشؤون الإفريقية، وزيادة عدد الجزائريين في المجالس المحلية، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى. ومنح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين ، أنظر: محمد العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة 1984،ص25.

[1] _يحياوي مرابط مسعودة ، المرجع السابق،ص315-326.

[2] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، دار الغرب الاسلامي ، لبنان بيروت:1992،ص ص 255-256.

[GG]المؤتمر الاسلامي: هو أول تجمع جزائري جمع كل التيارات السياسية سنة 1936م ،رغم اختلاف اتجاهاتها عقد بسبب اصدار فرنسا لمشروع بلوم فيوليت الدي يمنح الجنسية الفرنسية لبعض الشباب الجزائري المثقف بالفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية أي التنكر للاسلام ان فكرة المؤتمر كانت من عبد الحميد بن باديس و الدكتور بن جلول ، و لهدا كانا من ابرز الحاضرين الى جانب البشير الابراهيمي، و الدكتور سعدان و فرحات عباس و الدكتور بن التهامي و غيرهم من أقطاب الأحزاب المشاركة ، و قد طالب المؤتمر الغاء المعاملات الخاصة بالجزائريين . الغاء المحاكم العسكرية _ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية الى جانب الفرنسية ، _ تحرير الدين الاسلامي من سيطرة الدولة الفرسية و قد تم الاتفاق على تشكيل وفد عن =المؤتمر ينتقل الى باريس لتقديم مطالب المؤتمر الى حكومة الجبهة – انظر:عبد الله الأحسن. – ترجمة: عبد العزيز إبراهيم الفايز. – الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة. – الطبعة الثانية 1996م.

أوربيو اليسار من أجل تجسيد الميثاق المطلبي ([1]) لكن ازاء موقف حكومة شوتون (chautemps) يندد بن باديس بالاساليب التسويفية و المماطلة التي تنتهجها لجان التحقيق التي لا قصد من انشائها سوى ربح الوقت بخلفية رفض الميثاق المطلبي ، و يناشد المنتخبين المسلمين بتقديم استقالتهم يوم 13 اوت ([2]).

و مواصلة لنشاطه المندفع يقوم أحمد مصالي الحاج بتنظيم مظاهرة في 14 جويلية 1937 ، بمدينة الجزائر يطالب فيها بالاستقلال و ببرلمان جزائري ، و في 27أوت 1937، يتم ايقاف رئيس حزب الشعب الجزائري وخمسة أخرين من قادة هذا الاخير بتهمة (التحريض على أعمال تمس أمن الدولة) لتقوم عندئذ اللجنة التنفيذية للمؤتمر المجتمعة بنادي الترقي يوم 29 أوت بالتنديد بالاجراءات المتخذة ضد حزب الشعب الجزائري في الوقت الذي كانت فيه مناقشات المنتخبين متواصلة و تفضل جريدة [l'humanite] ، كتابة ما يلي في اليوم نفسه ستة من التروتسكويين يتم توقيفهم بتهمة اعادة تأسيس رابطة محلية ([3])، لكن و برغم من القمع المسلط عليه

و باعتقال زعيمه يصل حزب الشعب الجزائري الى احراز بعض الفوز في الانتخابات الاقليمية تشهد التنظيمات الجزائرية على مستواها غموضا و ارتباكا كبيرين مما سيؤدي الى تفكك المؤتمر الاسلامي و البداية تكون برفض بن باديس أن يترأسه ، و يحاول الشيوعيين المتمسكون بهذا التجمع الحفاظ عليه بعدما نددوا في جويلية 1937 على لسان بوخرط بمماطلات الحكومة التي أفزعها مد الفاشية ([4]) ، و تأتي التنازلات المحتشمة من جهة الحكومة لتعطي ثانية نفسا زائلا للمؤتمر الاسلامي من ديسمبر 1937 الى فيفري 1938 ، لكن لم يعد من الممكن ايجاد أحد يرأسه .

---

[1] – **محفوظ قداش و الجيلالي صاري: المقاومة السياسية 1900–1945الطريق الاصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة عبد القادربن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987، ص ص 100–111.**

[2] – **محفوظ قداش و الجيلالي صاري ، المرجع نفسه،ص ص112– 115.**

[3]– **محفوظ قداش المرجع نفسه ، ،ص ص 112–115.**

[4] – **محفوظ قداش ، المرجع نفسه ، ص ص 100–111.**

وبعد سقوط حكومة شوتون و انقضاء الفاصل الزمني الذي تخلله ديوان بلوم من 13 مارس الى 9أفريل 1938 ،يعود الامر لدلاديي (Daladier) خليفة بلوم لانتهاج سياسة القمعية في ماي 1938 ([1]).

خلال هذا السداسي الاول من سنة 1938 حيث كان المؤتمر الاسلامي يحتضر تسعى مبادرات حزب الشعب الجزائري بداية شهر جانفي الى اعادة جمع التشكيلات ذات التركيبة المسلمة لا غير : شبيبة المؤتمر و جمعية العلماء و حزب الشعب الجزائري تحت تسمية جديدة (لجنة الوفاق)،لتقوم وقتها جريدة [La Defense] لـ2فيفري 1938 ، في مقال معنون بـ..الوحدة في الجبهة المسلمة .. باطلاق نداء الى توحيد جمعية العلماء مع المؤتمر الاسلامي وحزب الشعب الجزائري([2])، يوضح هذا الاخير أن الامر يتعلق بتأسيس تجمع اسلامي وهذا في نظره مقارنة بـ التجمع الشعبي .. الذي أنشاه أوربيو اليسار ([3]) ، مما يفهم من هذا أن الحزب الشيوعي الجزائري ذا التركيبة المختلطة ليس معنيا بهذا التجمع .

لكن هذه المحاولات تفشل بالنظر الى اجواء القمع السائدة التي تفرضها حكومة دلاديي ، وفي الوقت الذي كان فيه مصالي مسجونا يسعى فرحات عباس الذي حضر فشل المؤتمر الاسلامي الى تاسيس حزب جديد ([4]).

تكون هذه الفترة وقد شهدت اول محاولة لتوحيد الاحزاب السياسية لكن حاملة في طياتها اسباب زوالها ، هكذا اذا يشهد المؤتمر الاسلامي الذي قاطعه بعض اعضائه ("المنتخبين") ، ولاقى مهاجمة قوية من قبل* نجم شمال افريقيا —حزب الشعب الجزائري ، وتعثر ايضا امام كل ما ياتي من اليمين الكولونيالي و الفاشي من عدوان ، ولم يعرف الا الخيبات منذ تاسيسه بسبب انغلاق وضعف حكومة الجبهة الشعبية ، يشهد زواله عشية الحرب العالمية

---

[1] – **محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، تر عبد السلام ، دار القصبة للنشر ، 2010، ص ص 83–85.**

[2] – **المرجع نفسه ، ص ص ، 55–57.**

[3]–**كلود كولو ، نفس المرجع السابق،ص ،142**

[4] – **كلود كولو ، نفس المرجع ، ص 143.**

[G] **نجم شمال افريقيا : ظهر نجم شمال افريقيا عن نقاش نشا داخل الحركة الشيوعية الاممية في سنوات 1920 حول القضية الوطنية والاستعمار من جهة ، وعن امال وتطلعات الشعوب الى التحرر الوطني من جهة اخرى .انظر محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المأل ، دار القصبة للنشر 2010. ص 46.**

الثانية بمعية الجبهة الشعبية التي اغرته بوعود **وهمية ولكن بتركها له بعض المكاسب التي يمكنه استخدامها كوسائط لاجتياز عتبة الكفاح المستقبلي** ([1]).

قبل مواصلة حديثنا عن حياة الاحزاب بخاصة منها حزب الشعب الجزائري و الحزب الشيوعي الجزائري اللذين سيشكلان حبكة تطور الكفاح السياسي في السرية ، يجدر بنا التطرق الى بعض التنظيمات التي ظهرت لوقت وجيز على الساحة ثم زالت بحيث لم يتكلم عنها حتى مؤسسوها انفسهم لاحقا مثلما هو الحال بالنسبة للوحدة الشعبية الجزائرية لفرحات عباس ([2]) ، فكان اذا انطلاقا من الاوضاع المتقلبة التي ميزت حياة المؤتمر الاسلامي الجزائري ما جعل فرحات عباس يعزم على تاسيس حزب سياسي يتكون ليس هذه المرة من فئة النبلاء المنتخبين الوحيدين مثلما كان الامر بالنسبة لـ "فيدرالية المنتخبين" التي كان ينتمي اليها ، ولكن من مناضلين يتم تنظيمهم من صميم الشعب ([3]) ، يبدو ان عباسا يكون وقد شعر بهذه الضرورة لما قام الشيوعيون بانشاء حزب مستقل سنة 1936، وانتقل نجم شمال افريقيا من فرنسا الى الجزائر ليركز دعائمه في البلد وتقوية صفوفهم مع تحول هذا الاخير بعد منعه النشاط الى حزب الشعب الجزائري سنة 1937([4]).

بامكان اذا حزبين اثنين متنافسين ان ينتزعا جزءا من الجماهير المتعاطفة مع "المنتخبين" ، وحتى داخل المؤتمر الاسلامي نفسه سبق لهؤلاء "المنتخبين " وان تبرموا من الدور الذي قام به الحزب الشيوعي الجزائري في هذا التحالف الاول من نوعه للتشكيلات السياسية الجزائرية ، ليصبح هكذا من الضروري في نظر بن جلول وعباس ايجاد شيء اخر يضاهي هذه التنظيمات الحزبية غير تجمع الاشراف والنبلاء الفاقد للقاعدة الشعبية و للهياكل التنظيمية الخاصة بكل حزب سياسي([5]).

---

[1] – **يحي بو عزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، ص 60.**

[2] – **محفوظ قداش المرجع السابق ، ص ص ، 209–210.**

[3] – **يحياوي مرابط مسعودة ، المجتمع المسلم والجماعات الاوروبية في الجزائر القرن العشرين ، المجلد الاول ، تر محمد المعراجي دار هومة للطبع و والنشر و التوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 308–310.**

[4] – **يحياوي مرابط مسعودة ، المرجع نفسه ، ص ص 311–312.**

[5] – **المرجع السابق ، ص ص 313–315.**

اذا كانت فكرة المشروع ظهرت في 1937-1936فلم يتح لفرحات عباس ان وضع الوحدة الشعبية الجزائرية على ساقيها نظريا الا سنة 1938في الوقت نفسه الذي كان فيه المؤتمر الاسلامي يشهد تفككه وحيث كانت فيدرالية المنتخبين للقطاع القسنطيني بما فيها عباس وبن جلول تنسحب وتبتعد عن ذات المؤتمر يعرض كتيب صغير لفرحات عباس في سبتمبر 1938يحمل عنوان "لماذا نؤسس الوحدة الشعبية الجزائرية" ، برنامج وقوانين التشكيلة الجديدة ([1]) ، ويتلخص هذا البرنامج على ظهر بطاقة المنخرط بحيث جاء على شكل مطالب

- المساواة و الحرية السياسية .
- الحق في المعيشة
- الاجر الادنى
- تعليم اللغة العربية
- تعليم الشبيبة المسلمة
- حرية التدين
- الصحة الاجتماعية
- المسواة ما بين الاجناس و الاخوة الانسانية
- ضد الامبريالية *

لكن تبقى الوحدة الشعبية الجزائرية حزبا لن يرى النور حقيقة ووجوده انما لا يتعدى كونه نظريا وغامضا فضلا عن ذلك ويواصل عباس باسم الوحدة الشعبية الجزائرية في الكتابة على صفحات لسان حال فيدرالية

---

[1]- كلود كولو ، "الوحدة الشعبية الجزائرية " (1937– 1939) .في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية العدد 4 ديسمبر 1972، الجزائر العاصمة . ص ص 25–39.

[G] الامبريالية : هي نتاج الراسمالية الصناعية العالية التطور ، وهي تتلخص بنزوع كل امة راسمالية صناعية الى ان تلحق بنفسها او ان تخضع لنفسها بالمزيد والمزيد من البقاع الزراعية بصرف النظر عن الامم التي تقطنها .تختلف الامبريالية الحديثة عن القديمة اولا : بانها تحل محل نزاعات امبراطورية واحدة متعاظمة نظرية وعمل امبراطوريات متنافسة تسترشد كل منها بنزعة متماثلة الى التوسع السياسي والى =النفع التجاري ، وثانيا بانها تعلى على المصالح التجارية المصالح المالية او المتعلقة بتوظيف الراسمال انظر : هوبسون ،الامبريالية ،لندن سنة 1902 ، ص 324

المنتخبين [l'Entente] ويبقى عضوا في هذه التشكيلة الاخيرة ، وحتى ولو كان مؤسسها يسعى جاهدا الى انجاح هذه العملية المتمثلة في بعث هذه الوحدة الا ان الحرب العالمية الثانية تاتي حائلة دون نهوضها على ساقيها مما جعل فرحات عباس المعطل التعبئة سنة 1940 يرى بعدم جدوى مواصلة التجربة ([1]) ، وبمنظور دائما اندماجي يباشر صديقه بن جلول في الفترة نفسها تجربة اخرى تتمثل في تاسيس في افريل 1938 التجمع الفرنسي –الاسلامي الجزائري (R .F.M.A) الذي يشبه كثيرا نوعا من الوحدة المقدسة اللاواقعية حيث تختلط فيها المجتمعات المختلفة و الاحزاب و الطبقات و الجمعيات،..الخ ، يمكننا وضع هذه المحاولة في اطار المساعي العديدة لبعث الروح في جسد لتنظيم ما وحدوي من شانه ياتي بديلا للمؤتمر الاسلامي الذي بات الان ميتا ([2]).

يلقى هذا المشروع تاييدا من الحزب الشيوعي الجزائري على لسان بن علي بوخرط امين الحزب ، **الذي يقدم فكرة مبهمة عن برنامج بن جلول في مقال اعيد نشره في جريدة [l'Entente] لـ3اوت 1939**([3]).

"يحيا التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري من اجل الخبز و المدارس الفرنسية و اللغة العربية و الحرية و الاخوة والسلم "([4]).أصبح الوضع في حقيقة الأمر لا يكاد يخرج عن معارك تجاوزتها الأحداث ، وبن علي بوخرط لا يتأخر وقتئذ ببعث رسالة تقوم مقام التعبير بالولاء للماريشال بيتان (Pétain) قبل أن ينضم بعد الحرب إلى صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من بعد ما أبدى بعض الملاطفة مع حزب الشعب الجزائري سنة 1944، مما يفسر على الأرجح لماذا لم ينتابه القلق تحت حكم فيشي* (Vichy) ورفقاؤه يزج بهم في السجون ([5]).لم تعمر هاتان المحاولتان الآتيتان عن شخصين من اشرف القوم يسعيان كلاهما إلى التجذر بين أوساط

---

[1] – **نفس المرجع السابق ،كلود كولو ، ص 40–50.**

[2] – **يحياوي مرابط مسعودة ، مرجع سبق ذكره ، ص 314–315.**

[3] – **محمد تقية ، نفس المرجع السابق ، ص 66–70.**

[4]–، **محمد تقية ،نفس المرجع السابق ، ص 71–75.**

حكومة فيشي : حكومة فرنسية موالية لألمانيا النازية، تشكلت في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن اقتحمت القوات الألمانية الأراضي الفرنسية عبر هولندا وبلجيكا بقيادة الجنرال غورديان في أيار/مايو 1940م، وهي منسوبة إلى مدينة فيشي (منتجع في جنوبي فرنسا)،واستمرت حتى عام1944م.انظر:رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية (دار العلم للملايين، بيروت 1981م.

[5] – **يحياوي مرابط مسعودة ، نفس المرجع السابق ، 315–316.**

الشعب إلا قليلا –بالكاد سنة واحدة – لكن يتم استخدامهما من قبل احد زعيمي الفيدرالية كتمهيد لتأسيس حزب سياسي حقيقي سنة 1946 ([1]).

يطلق سراح مصالي الحاج يوم 27أوت 1939، بعدما قضى عقوبة سنتين حبسا ويتم حل حزب الشعب الجزائري بمرسوم صدر في 26سبتمبر 1939. هاهو هذا الحزب الذي تأسس بباريس في 11مارس 1937 و أعلن عنه شرعيا في 14أفريل بعد منع نجم شمال افريقيا من النشاط ، ويحول مقره نهائيا الى مدينة الجزائر في جوان 1937 ، وهو يحمل برنامجا يبدو أخذا بالاعتبار مقتضيات توافق الكفاح مع الوسيط الجزائري وفي أرض الجزائر بالاعلان على أنه لا مع الاستيعاب أو الاندماج و لا مع الانفصال ولكن مع الانعتاق الشامل للجزائر دون الانفصال مع ذلك عن فرنسا هاهو اذا هذا الحزب يحل رغم كل هذا من قبل نظام راضخ للفاشية بينما ينعته البعض بـــــ (الانفصال)و (حليف الفاشيين) يصل عدد منخرطي حزب الشعب الجزائري سنة 1939 بالجزائر الى 2.500 و يتمكن من توطيد ركائزه في الوسط المدني ما بين الحرفيين الصغار و المستخدمين في القطاع العام أو الخاص وبعض المثقفين وأصحاب الصناعات الصغيرة ([2])، أدخل حزب الشعب الجزائري على

برنامجه خلال الفترة التي كان ينشط فيها في الشرعية تعديلات مقارنة ببرنامج حزب نجم شمال افريقيا و هذا بالحفاظ على اتباع نهج هذا الاخير من بعض الجوانب ، يكتب حزب الشعب في هذا السياق مايلي : (بعد انعتاق الجزائر ويصبح هذا البلد يتمتع بالحريات الديمقراطية التي يكتسبها بفضل عمله النضالي مما يسمح بأن ينال استقلالية ادارية و سياسية و اقتصادية بالداخل ، يمكن له اذا أن يندمج بكل حرية في نظام الامن الجماعي الفرنسي على مستوى بحر المتوسط ......) ويضيف الحزب ذاته في سياق أخر:(ان نشاط الحزب لن يكون صراعا عرقيا و لا صراعا طبقيا) ([3]).

---

[1] – **المرجع السابق، ص 55–60.**

[2] – **يحيي بوعزيز:الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19،الثقافة،عدد 80، 1984، ص 176.**

[3]– **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، كلود كولو، حزب الشعب الجزائري ، (مارس 1937–فيفري1947) العدد الأول ، مارس 1971، الجزائر ، ص ص 133–202.**

تبين هذه العبارات الاخيرة بوضح كيف هو يقوم حزب الشعب الجزائري بتحديد اطار نشاطه و عمله و كيف يعتمد على تكوين قاعدته السياسية التي يستند اليها في الجزائر ، يمكننا قراءة في جريدة [Le Parlement algerien] بتاريخ 17جوان 1939 (أنشئت هذه الجريدة في ماي 1939 بمدينة الجزائر في الفترة التي كانت جريدة (الامة) تواصل ظهورها على الساحة الاعلامية) هذه السطور الغريبة لتأييد رفضه لمشروع بلوم–فيوليت : *، (.... يعتبر التجنس – بالجنسية الفرنسية _ بالنسبة للمسلم الجزائري من و جهة نظر الدين وطبقا لنصوص القرأن ظاهرا وباطنا ردة (....) كما يعتبر أيضا من جهة النظر السياسية خيانة ما دام يؤدي الى مفارقة الجماعة) .

يحترم مشروع بلوم–فيوليت قانون الاحوال الشخصية للجزائريين ، و اذا كان للعلماء أن قبلوا به كخطوة أولى متواضعة نحو المساواة فانه من الصعب التسليم كيف يمكن لهؤلاء أن يبقوا غير مبالين بانعكاساته على المستوى الديني الذي لا يضاهيهم أحد في الدفاع عنه ([1]) ، و على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي يعدل الحزب الشعب الجزائري من مطالبه تكتب جريدة (الامة) يوم 10أفريل 1937 : ان مهمة حزب الشعب الجزائري العاجلة هي الكفاح لتحسين الجوانب المادية و المعنوية للجزائريين (...) وسيجد التجار الصغار و الحرفيون و العمال و الفلاحون الصغار و الطلبة و أصحاب المهن الحرة في حزبنا هذا مدافعهم و الناطق باسمهم في كل الظروف ([2]) يذكرنا هذا الخط الذي يعتمد على التكتيك الواقعي المتمثل في الربط ما بين المطالب العاجلة وهدف الانعتاق البعيد،بخط الحزب الشيوعي الجزائري الذي يلام عليه غالبا كونه يضع في المقدمة المطالب المادية

[G] **مشروع بلوم – فيوليت** : هو مشروع قانون سمي بهذا الاسم نسبة إلى موريس فيوليت الذي كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينات، وأصبح عضوا في مجلس الشيوخ وقياديا في الحزب الاشتراكي الفرنسي ونظرا لخبرته بالشؤون الجزائرية. قدّم سنة **1936**م مشروعا عرف بمشروع فيوليت، يتكون من ثمانية فصول وخمسين مادة تتضمن إصلاحات دستورية بإعطاء حقوق متساوية بين الفرنسيين =والجزائريين، وإصلاح التعليم، وإصلاحات زراعية، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وإنشاء وزارة الشؤون الإفريقية، وزيادة عدد الجزائريين في المجالس المحلية، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى. ومنح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين ، انظر : ربيحة زيدات : جبهة التحرير الوطني جدور الازمة ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر **2009**، ص **59**.

[1] –نفس المرجع السابق ، ص ص ، **133–202**

[2] – نفس المرجع السابق ص . **133–202**

دون أن يكون لها مع ذلك نفس المضمون و يبقى بعيدا بالنسبة لبرامج نجم شمال افريقيا من 1927 الى 1933 (تطرقنا الى هذا في الصفحات السابقة)

و في محاولته توحيد الاحزاب المسلمة باستثناء الشيوعيين سنة 1938 ، يتبنى حزب الشعب الجزائري في شهر جوان برنامجا يحمل أهداف أدنى حيث لم نعد نجد أثرا للمطالبة ببرلمان جزائري و انعتاق الجزائر ، ففي هذه الفترة بالذات يجد حزب الشعب نفسه مرغما على الدخول في النشاط السري بداية شهر أكتوبر 1939([1])، يتم حل الحزب الشيوعي الجزائري و حزب الشعب الجزائري في الشهر نفسه لما اندلعت الحرب العالمية في سبتمبر 1939 ويعتقل مناضلوهما وقياديوهما أما شخصيات الحركات السياسية الاخرى مثل فيدرالية المنتخبين وجمعية العلماء فلم تطلها يد الاعتقالات . و يعتقل في 4أكتوبر 1939 مصالي الحاج وعشرات المناضلين في حزب الشعب الجزائري بتهمة (اعادة تأسيس رابطة محلية) ليزج بالبعض في السجن العسكري لمدينة الجزائر و البعض الاخر يبعد الى معتقل جنين بورزق* بالقرب من مدينة بشار في الجنوب أين يسجن العربي بوهالي ورشيد دالي باي وكوش يونس من الحزب الشيوعي ([2])، يأتي المرسوم بقانون لـ28 ماي 1940 ليبطل عهدة منتخبي حزب الشعب الجزائري و يسلط القمع على المناضلين لكن دون الوصول الى تفكيك الحزب الذي سيعيد تشكيل نفسه تدريجيا بداية أكتوبر 1940 و تقوم لجنة مركزية سرية بتنسيق النشاط السياسي في شهر نوفمبر 1940 و تنشر جريدتين اثنين : (العمل الجزائري) [Laction algerienne] و صوت الاحرار [saout el ahrar] و في 28مارس 1941 تصدر في حق 28 مناضلا في حزب الشعب الجزائري أحكام قاسية ، ليعاقب مصالي بـ 16 سنة أعمالا شاقة و 20 سنة أخرى منعا بالاقامة .

---

[1] – **نفس المرجع السابق ،ص 202–203.**

* **جنين بورزق : تقع هذه المدينة بالجنوب الغربي للجزائر ، احدى بلديات ولاية النعامة ، كانت معتقل خلال الاستعمار الفرنسي ، سجن فيه عدة شخصيات سياسية جزائرية ، اعضاء حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذا الزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة .انظر : الصافي سعيد ، بورقيبة سيرة شبه محرمة ،رياض الريس للكتاب والنشر ، تونس ، 2000، ص 124**

[2] – **يحي بو عزيز :الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19، الثقافة ،عدد 1984،80.**

ولم يتأخر المناضلين الذين يعلمون في السرية في الرد على هذه الاجراءات في ماي 1941 و يشرع حزب الشعب الجزائري بوضع الملصقات التي تحمل شعاراته على جدران و أسوار الاحياء الشعبية لمدينة الجزائر بقيادة اللجنة المركزية السرية التي بقيت تنشط الى نهاية سنة 1941 . لكن خلال سنة 1942 ،يشهد حزب الشعب الجزائري نوعا من التراجع في النشاط النضالي.([1])، يتم معاقبة 41 من الشيوعيين في محاكمة سميث بـــ .. محاكمة الـــ 61 .. في 18 مارس 1942: أحكام بالاعدام من بينها امرأتان واحدة منهما زوج بول كباليرو (Paul Caballero) أمين الحزب الشيوعي الجزائري 23 حكما بالاعمال الشاقة 9 منها مؤبد و 12حكما بالسجن ، فمن بين 60شيوعيا معتقلا بسجن مدينة الجزائر 15 منهم يموتون بمرض التيفوس**، كما يلتقي قدور

بلقيم أمين الحزب الشيوعي الجزائري حتفه في جويلية 1940 ، بسبب نظام السجن المزري . كذلك تمنع النقابات النشاط ، و تلغى تلك الحقوق المعدودة المكتسبة تحت حكم الجبهة الشعبية و يزداد القمع خطورة المصاحب لعمليات نهب و اغتصاب الثروات الجزائرية التي يتم تحويلها باتجاه ألمانيا النازية بينما يبقى الجزائريون أصحاب البلد يزحرون تحت ويلات الحرمان و المجاعة و الامراض([2])،غير أنه و بالرغم من القمع المسلط عليه يواصل الحزب الشيوعي الجزائري نشاطه في السرية تحت حكم المارشال بيتان *كما لا تتوقف جريدة [La lutte

---

[1] – يحي بوعزيز ، نفس المرجع السابق ، ص 81.

[GG]مرض التيفوس الحمى النمشية أو التيفوس بالإنجليزية (Typhus :داء معد حاد تسببه ريكتسيا (Rickettsia) تعرف علميا باسم Rickettsia prowazekii.ينتشر في المواطن التي يزدحم فيها الناس وتسود أحوال غير صحية، وتنقله من شخص إلى آخر قملة البدن .ولقد كان الطبيب الفرنسي شارل نيكول أول من اكتشف هذه الحقيقة (عام 1909) فمنح من أجل ذلك جائزة نوبل في الطب لعام 1928. تتراوح فترة حضانته ما بين أسبوع وأسبوعين تظهر بعدها أعراضه وهي الصداعالشديد والقشعريرة والحمى والطفح الجلدي .وتستمر هذه الأعراض عادة نحوا من ثلاثة أسابيع يبرأ بعدها المصاب أو يقضي نحبه.وذلك هو التيفوس الوبائي.ومن التيفوس ضروب أخرى تنقلها إلى الإنسان البراغيث، والقرادات (Ticks) وغيرها. ويتفشى التيفوس في أيام الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية. وخلال الحرب العالمية الأولى والسنوات القليلة التي تلتها مات بالتيفوس أكثر من ثلاثة ملايين شخص في ألمانيا وبولندا وروسيا .والتيفوس يعالج بالتزام قواعد النظافة وبالتتراسيكلين ومبيدات الحشرات .وتتم الوقاية منه، إلى حد ما، بلقاح خاص.أنظر: موسوعة المعرفة العدد رقم: 25

[2] – يحياوي مرابط مسعودة ،المجتمع المسلم والجماعات الاروبية في الجزائر القرن العشرين ، حقائق وايديولوجيات واساطير ونمطيات ، المجلد الاول ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع –الجزائر 2010 صنف :4/100.

[G]– الماريشال بيتان : فيليب بيتان ، Philippe Pétain : مارشال عسكري وسياسي فرنسي ،عاش ما بين 1856–1951 ،من ابرز شخصيات فرنسا في القرن العشرين ،تولى عدة مهام عسكرية وسياسية ،كان استاذا بالمدرسة الحربية ما بين سنتي 1901و 1910،وفي هذه

sociale] ([1]) عن الظهور و يطلق الحزب الشيوعي شعاره الجبهوي من أجل التحرير وضد الفاشية ففرحات عباس الذي كتب سنة 1962 فيما يتصل بهذه المرحلة : (يلاحظ تحت تأثير النظام الجديد و أن اليهود الجزائريين قد انتزعت منهم صفتهم كمواطنين فرنسيين وتم الغاء مرسوم كريميو، و الحال فان كلمة فرنسا لاتعني شيئا حتي و ان كانت مضمونة بالقانون

ان الذي يستحق الملاحظة حقا هو هذه الفرحة العارمة التي أدخلها هذا الاجراء الجائر في قلوب فرنسي الجزائر ، وهذا اميل مورينو النائب ورئيس بلدية قسنطينة الذي لم يكن ليفوز بعهداته خلال ربع القرن الا بفضل أصوات المنتخبين اليهود ، يقبل بدون تحفظ بالرجوع الى الوراء و بهذا الانكار ...) ([2]) ، هو نفسه الذي بعث برسالة الى بيتان بتاريخ 10أفريل 1941، أي بعد خمسة أشهر من الغاء مرسوم كريميو : لدعوة حكومة لا يعترضها أي عائق برلماني (هكذا قال) لتبني برنامج اصلاحي قادر على اعطاء لـ "ستة ملايين من المشرقيين "الرغبة في العيش جميعا مع فرنسي الجزائر ...([3]).

فماذا كان ينتظر اذا فرحات عباس من حكومة فيشي التي لم يتلق منها الا جوابا تسويفيا ؟ انما حدث هذا بعد مسعى قام به عباس في ديسمبر 1940 تقدم به لدي أبريال (Abrial)، الذي رفضه . وكان صديقه بن جلول يبدو متفقا مع نظام فيشي المعادي للفاشية الى درجة أنه لم يهنأ للوجود الانجليزي بعد النزول العسكري

المدرسة اشتهر بتركيزه على اهمية قوة نيران المدفعية الحربية وطبق هذه النظرية في معركة فاردان 1916 ضد الالمان اثناء الحرب العالمية الاولى 1914–1918تولى قيادة القوات الفرنسية ،وكلف سنة 1925 بمهمة القضاء على ثورة الريف بالمغرب الاقصى ، اسندت له وزارة الحربية سنة 1934، ثم سفيرا في اسبانيا 1939،وفي سنة 1940 استدعي للحكومة ، وكلف برئاستها 16 جوان 1940،ليوقع في 22 جوان 1940 وثيقة استسلام بلاده لالمانيا ، ويمنح عن طريق البرلمان سلطة تسيير فرنسا المحتلة ،كان عمره 84 سنة ،رحله الالمان معهم في 20 اوت 1944 غداة دخول الحلفاء الى فرنسا في ابريل 1945 ، حيث قدم للقضاء الذي حكم عليه بالاعدام ، ثم خفف الحكم الى السجن المؤبد ، وعاش ما تبقى له من العمر منفيا في احدى الجزر الفرنسية ، انظر Le petit Larousse .op.citp.1589

[1] – **la lutte sociale، 02 افريل 1938.**

[2] –**فرحات عباس ، [ليل الاستعمار] ، ص ص.138–139 .**

[3] – **شارل روبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعصر ، ص. 91–1970 ، P, U ,F . PARIS.**

لشهر نوفمبر 1942 ([1]) ، ينجح العلماء عشية الحرب بفتح 233 مدرسة على مستوي كل التراب الجزائري : 157 في القطاع القسنطيني ، 64 في القطاع الوسط العاصمي ، 12 في القطاع الوهراني ، لكن كان يبدو و أن المسؤولين على هذه المدارس لم يكونوا متابعين من قبل حكومة فيشي . صحيح أن بن باديس توفي ــرحمه الله ــسنة 1940 و أن أمر خلافاته أضحي متنازعا فيه على مستوى لادارة الاستعمارية التي تحاول فرض الشيخ العقبي على رأس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لكنها لم تنجح في ذلك اذ أن البشير الابراهيمي هو من سيترأس الجمعية . يستعيد حزب الشعب الجزائري نشاطه في أكتوبر 1942 ، و هذا بفضل جيل جديد حيث نجد فيه بشكل متميز الطالب في الميدان الطب لامين دباغين لذي يجد مساعدة من أحمد مزغنة الذي تم اطلاق سراحه من قريب .

يأتي من بعدها في الشهر الموالى يوم 8نوفمبر 1942 النزول العسكري للامريكيين الذي سيكون سببا في خلق وضع جديد في الجزائر ، ما سبق للشخصيات السياسية الجزائرية قبل هذا التاريخ أي شهر أوت 1941 وأن رحبوا بأمل جديد ميثاق الاطلسي الذي يعترف للشعوب حقها في الحرية و تقرير مصيرها بأنفسها ([2])، يقوم

فرحات عباس المؤيد من قبل بعض المنتخبين و الاشراف في 20 ديسمبر 1942 أي بعد أكثر من شهر من النزول العسكري ، ببعث (رسالة من الممثلين الجزائريين الى السلطات المسؤولة) ، و المقصود هنا بهذه السلطات الحلفاء الفرنسيون و الانجليز و الامريكيون ، لم تعجب هذه الرسالة السلطات الفرنسية التي تري فيها اتهاما لها بتفردها وحدها بالسيادة على الجزائر ، لتستدرج عقبها عباسا و أصدقاءه الى تحرير رسالة أخري توجه اليها هي وحدها هي وحدها فقط –وهو الامر الذي تم يومين من بعد ،و لا الجنرال جيرود (Giraud)*ولا الحكومة العامة بيروتون (Peyrouton) قاما بالرد على هذه الرسالة .

---

[1] –**Lalgerie sous le signe des « ultra » in cahiers internationaux .fevrier 1957 »**

[2] – **نيكاز (او):القضية الجزائرية،الجزائر ،مطبعة ميكون،1899،ص 89،.**

[G] **جيرو Giraud: جنرال فرنسي هنري جيرو ب،Henri Giraud :عاش ما بين : 1879–1949 م هو سياسي، عسكري فرنسي 1940 قاد الفيلق السادس ،في مواجهة الالمان ، تنافس مع الحنرال ديغول على قيادة المقاومة مدعما من طرف الامريكيين ، شكل مع ديغول " اللجنة الفرنسية للتحرير "في جوان 1943 بالجزائر ،1944 ابعد عن هياكل المقاومة ، وبقي كذلك الى غاية وفاته 1949 . انظر: Henri Giraud.un seul but , la victoire d'alger 1942-1944,Ed.jullaed,paris 1949.p.130**

يقوم عباس بعدها المتحصل على 56 توقيعا من بين الاشراف و المنتخبين الجزائريين باعداد يوم 10 فيفري 1943 ميثاق مطلبي جاء تحت عنوان (الجزائر أمام النزاع العالمي .بيان الشعب الجزائري).هكذا يولد(البيان) الذي يتم تسلميه الى بيروتون ،ليتقبله هذا الاخير في 31مارس 1943 كـ (قاعدة اصلاحات مستقبلية)([1]).

يتم في 26 افريل 1943 اطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين و المناضلين في حزب الشعب الجزائري المحكومين عليهم بعقوبات سجن لا تتعدي الخمس سنوات ،أما العقوبات الاخري القاسية فتخفف الى وضع أصحابها تحت الاقامة الجبرية، مثل حالة مصالي الحاج .

ولم تهتم السلطات الاستعمارية باطلاق سراح الشيوعيين الجزائريين الذين يخرجون من السجن أخيرا الابتدخل يأتي عن بعض من الشيوعيين الفرنسيين الذين اعتقلوا معهم و لكن أطلق سراحهم بداية سنة 1943([2]) ، يقدم عباس و أحبابه في 26ماي 1943 (مشروع اصلاحات استجابة للبيان). عرف تحت اسم ملحق البيان جاء فيه على وجه الخصوص أن (البلد سيبنى دولة جزائرية تتمتع بدستور خاص بها يعده مجلس تأسيسي يتم انتخابه عبر الاقتراع العام من قبل كل سكان الجزائر) .

هكذا يقبر نهائيا الخط الاندماجي الذي كان عباس نفسه يتبعه منذ دخل المعترك السياسي. الا أن ذلك المشروع يجد رفضا من قبل الحكام العام الجديد كاترو *(Catroux). يعد فرحات عباس المؤيد من قبل المنتخبين المسلمين مشروع (الجبهة الدستورية) ، الذي يقدمه الى مصالي الحاج في 5جوان 1943 لكن دون نتيجة . فكل

---

[1] – **كلود كولو ،نفس المرجع السابق ،الحركة الوطنية الجزائرية (1912–1954) :ديوان المنشورات الجامعية ، ص 134.**

[2] – **مقال بوقرط في la lute sociale، 21اوت1937.حسب بوقرط فان الحزب الشعبي الفرنسي قد وجه اهتمامه الى نجم شمال افريقيا ،ثم الى حزب الشعب الجزائري .فقد تم حل النجم "بسبب السياسة الاستفزازية والضارة من قادته ،مصالي والعيمش .وقد ارتاح الحزب الشعبي الفرنسي والحزب الشعب الجزائري كقاعدة من اجل تعبئة الجماهير المسلمة ضد الجبهة الشعبية كما حدث ذلك في اسبانيا**

* **كاترو جورج : وُلد كاترو في ليموج، ڤيينا العليا . ولد 1877،– 1969،وهو ابن ضابط تدرج في الرتب العسكرية. درس في پارتانيه العسكرية الوطنية، ودخل المدرسة العسكرية الخاصة في سانت–كير عام 1896 في السنوات المبكرة من حياته العسكرية المتميزة، انتقل كارتو من الجزائر (حيث التقى بشارل ده فوكول ثم ليوتي، الى الهند الصينية. عام 1915، بينما كان قائداً لكتيبة، أسره الألمان. في فترة =الأسر، التقى كارتو بشارل ديجول، أصبح كابتن فيما بعد. بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح عضو في البعثة العسكرية الفرنسية للجزيرة العربية وبعدها خدم في المغرب، الجزائر والشام .أنظر: محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،1999، ص 90.**

هذا النشاط أقلق الادارة لاستعمارية التي تستدعي في 22سبتمبر 1943 المفوضيات المالية التي تم تعليق نشاطها منذ 1939 .

يقرر المفوضون المسلمون الذين خيبهم رفض البيان و ملحقه بألا يعقدوا جلساتهم مما أدي الى حل فرع المسلمين ووضع فرحات عباس و عبد القادر سايح تحت الاقامة الجبرية ، مع أن هذا الاخير يعد منتخبا (اداريا) صاحب أملاك عقارية ثريا بمدينة الاصنام (Orleanville) و* قايدا ينحدر من عائلة تقدم خدمات للمصالح الاستعمارية ويسمح مسعى الـ12 منتخبا من بينهم بن جلول و تمزالي في 15 أكتوبر الذين ينكرون عليهما موقفهما السابقة باطلاق سراح فرحات عباس و عبد القادر سايح يوم 22ديسمبر 1943 لم يقم عباس باستشارة الشيوعيين بخصوص تحرير البيان (يقول بعض الكتاب و المؤلفين ان بوشامة عضو الحزب الشيوعي الجزائري يكون وقد شارك في تحرير هذا البيان([1]) ، و البعض الاخر يشير الى أن أوزقان** تمت استشارته لكن بانتقاد هذا الاخير غياب كل مرجعية لدى الجزائريين ذوي الاصول الاوربية) يوضح فرحات عباس أنه قام هو نفسه بتحرير (بيان الشعب الجزائري) بعدما جمع عددا من الشخصيات حيث نجد فيها منتخبين و ممثلين عن الحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء ، لكن ولا أحد من الشيوعيين ([2]) ، يقوي هذا الموقف من امكانية نهاية الاتجاه الذي كان يتبعه المؤتمر الاسلامي الجزائري ويرمي الى جمع التشكيلات المسلمة باستثناء الشيوعيين ، و هو الموقف يتأكد أثناء اصدار أمرية 7مارس 1944 التي تسمح لــ 60.000 جزائري مسلم بالحيازة على المواطنة الفرنسية و يمنح للمسلمين الاخرين حق الانتخاب ضمن هيئة انتخابية خاصة و يلغي قانون الاهالي ([3]).

---

[1]–كلود كولوسبق ذكر المقال–المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ،رقم 1،شهر مارس1971مدينة الجزائر

[GG]– عمار أوزقان :ولد عمار آوزقان بالجزائر العاصمة في شهر مارس سنة 1910 من عائلة ميسورة الحال كانت تملك أراضي شاسعة قبل مصادرتها من طرف السلطات الاستعمارية تلقّى تعليمه الأول بالمدرسة القرآنية بمسقط رأسه ، ثم بالمدرسة الفرنسية و اشتغل منذ صغره كبائع صحف ثم بمصلحة البريد. انظر: رشيد بن يوب ، دليل الجزائر السياسي ، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبيعية ، **1999 الجزائر ص ص 109–110.**

[2]–فرحات عباس . la nuit coloniale [ليل الاستعمار] ،ص.140.

[3] – تصريح توريز في غرفة النواب يوم 1جويلية 1933، عن Jurquet ، مصدر مذكور ، ص ص 316–317.

لكن هذه الامرية تجد معارضة شديدة من قبل أنصار الاستعمار الغلاة من جهة ومن العلماء وحزب الشعب الجزائري وفرحات عباس و المنتخبين من جهة أخري ، وحده الحزب الشيوعي الجزائري الذي يقبل بها كخطوة الى الامام ، لكن لم يعد مجال للحديث عن (الخطوات الصغيرة).

يكتب عمار أوزقان في جريدة [Liberte] بتاريخ 12أفريل 1945 قائلا : (نتيجة أمري 7مارس1944 هي :1.400.000 منتخب مسلم جديد)([1]).

تهتم الاعداد السابقة لذات الجريدة أكثر بضرورة العمل الوحدوي ضد الفاشية و بتوزيع الاكل و الالبسة، هذا ونجد ليون فيكس (Léon Feix) يندد ب " مناورات حط معنويات الطابور الخامس في منطقة شمال افريقيا "، وذلك بهدف (منع شعب فرنسا من أجل التقليص الى حد أدنى من مشاركة افريقيا الشمالية في الحرب ....) ([2])، خلافا لما اتفق عليه .

لم تكن تهدف في الحقيقة الى تحرير الشعوب المقهورة لكن لايجاد أشكال جديدة لادامة و تأبيد الهيمنة الاستعمارية الى درجة أن بليفن (Pleven) محافظ المستعمرات يعلن فيها ما يلي : (لا وجود في فرنسا لشعب يحتاج الى تحريره و لا يتميز عنصريا يجب الغاؤه) ([3]) ، وردا على الاصلاحات السطحية يقوم عباس نشطا بجملة من المساعي لدى العلماء وحزب الشعب الجزائري على وجه خاص الذين يخلصون في 14 ماس 1944 الى انشاء أحباب البيان و الحرية التنظيم الذي تدعو مبادئه الى (جعل من أمر تشكيل أمة جزائرية وتأسيس في الجزائر جمهورية مستقلة ذاتيا و متألفة مع جمهورية فرنسية متجددة معادية للاستعمار و الفاشية قضية عادية و محبذة)، و مصالي الحاج الذي كان تحت الاقامة الجبرية بريبيل يحذر فرحات عباس من مداهنة و خداع السلطات الاستعمارية

---

[1] – **نفس المرجع السابق ،عمار اوزقان ، ص 345.**

[2]– **اسبوعية [Liberte] بتاريخ 11 جانفي 1945، يتناول المقال الموقف ذات التوجه الوطني المرتبطة بالشروط المطروحة لمشاركة الجزائريين في الحرب . و يكتب عمار أوزقان في العدد نفسه : على الرغم من المخابرات الالمانية و الاسياد المائة و الوطنيين في الحرب . المزيفين ، فان وحدة سكان شمال افريقيا مع الشعب الفرنسي ستتحدد و تصطنع ضمن الكفاح ضد الفاشية ...) .**

[3]– **ايفيس مكسيم دنان (Yves maxime Danan) ، الحياة السياسة في مدينة الجزائر من 1940 الى 1944 ، ص.258. أطروحة دكتورا في العلوم السياسة /L .G.D.J. Paris 1963.**

بعدما أعطاه موافقة و في الفترة نفسها يعود حزب الشعب الجزائري الى المطالبة بالاستقلال هذه المرة أكثر حزما ، أما الشيوعيون فليسوا معنيين أن يكونوا ضمن صفوف أحباب البيان و الحرية .

ينشئ أحباب البيان و الحرية جريدة [Egalité] في 15سبتمبر 1944 و يكلفون عزيز كسوس رئيسا لها للتحرير العضو في الفرع الفرنسي للاممية العمالية ، كما يتم ترجمة الميثاق الاطلسي و،البيان ،الى اللغة العربية و نشرهما.

لم تكن مواقف التشكيلات المختلفة المجتمعة في حزب أحباب البيان التي تعد التجربة الثانية من نوعها في التألف السياسي للحركة الوطنية بعد المؤتمر الاسلامي الجزائري ، مماثلة أو متقاربة فيها اذ يتعارض موقفا عباس و العلماء مع موقف حزب الشعب الجزائري الذي يتصلب في توجهاته لينتهي به الامر عبر دعاية مكثفة يقوم بها مناضلوه على مستوى أحباب البيان الى تغليبها حتي كان الحزب ممنوعا ينشط في السرية ، وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه الفترة تشهد بروز شخصية بوخرط أمين سابق للحزب الشيوعي الجزائري الذي يعمل صحفيا متعاونا مع جريدة [Laction algerienne] ((لسان حال الشبيبة المعادية للامبريالية السرية)) الذي أنشئ في فيفري 1944 من قبل محمد طالب أحد قيادي حزب الشعب الجزائري ([1]) ، تعتبر جريدة [Egalité] في 29ديسمبر1944 عن تحفظاتها حول مواقف حزب الشعب الجزائري بهده العبارات : ((قد وصلنا أن البعض ممن يقولون بانتسابهم الى حركتنا يتكلمون عن استقلال الجزائر ويصل بهم الامر الى حد استفزاز اليهود و الشيوعيين ،و اذا ثبتت صحة هذا فان هذه العناصر تسيء الــى حركتنا و تخون ايديولوجيتنا))([2])،

أما حزب الشعب الجزائري فيقوم بدافع التنظيم أكثر الى الامام اذ هو ينشئ بمنطقة القبائل و القطاع القسنطيني منظمة خاصة شبه عسكرية تحت قيادة محمد طالب وذلك على عكس رأي مصالي الحاج وهي المنظمة التي يعتقل اثنان من أعضائها في 2 ديسمبر 1944 حينما راحا يحاولان شراء أسلحة من بعض أفراد الجيش بجيجل ،وهي نفسها التي سبقت المنظمة الخاصة لسنة 1947 التي تستلم منها على ما يظهر هياكلها

[1]– كلود كولو ، سبق ذكر المقال ، ص 180–182.

[2] – ايفيس مكسيم دنان ،نفس المرجع السابق ، ص 259.

التنظمية([1]) ، ينجح حزب الشعب الجزائري في الندوة المركزية لاحباب البيان و الحرية المنعقدة بمدينة الجزائر من 2الى 4مارس 1945 بتغليب خطة بالمطالبة بانشاء برلمان و حكومة جزائرية و اطلاق سراح مصالي الحج الموصوف بـ " زعيم الشعب الجزائري الاول ". (انظر الملحق رقم 01)

و يترجم نشاطه حزب الشعب المكثف باستقطاب العديد من المنخرطين الجدد و نشر الشعارات على سبيل ((ستسيل الدماء)) ((اشارة الحركة قريبة))، ((الاستعداد للضربة القوية)) ؛ مثلما يزيد نقل مصالي من ريبيل الى برازافيل يوم 23 أفريل 1945 من تهييج الاوضاع ، و تشهد قيادة أحباب البيان و الحرية المجتمعة بهدف وضع خطة تسيير مظاهرات الاول ماي خلافات حول الاهداف و أساليب العمل([2])، تبدو المواقف مختلفة بشكل واضح و اذا بقيت وحدة المنظمة محافظا عليها فانه لايمكن فهم الاحداث التي تلي الا اذا ما تم الاخذ بالاعتبار هذا الفرق لموجود مابين مواقف النشطاء الاساسيين في صفوف أحباب البيان و الحرية ([3]).

المطلب الرابع : الأوضاع الاقتصادية:

راينا فيما سبق كيف تم ابان الكفاح ضد المحتل اغتصاب من الفلاحين اراضيهم ونهبت ممتلكاتهم ثم شردوا وهجروا نحو الاراضي الجدباء على مستوى الجبال و الانغلاق في اوساط مراعي السهوب والفيافي ، افراد عزل ذوو هوية ثقافية متردية لا يكادون يخرجون من ظلام الجهل وفي حالة اقتصادية متدهورة جدا ، مفككون في عراهم وفي علاقاتهم الاجتماعية التي كانت متوازنة قبل الغزو ، مفتقرون ومكدحون في غالبيتهم مرغمون على الهجرة للبحث على قوت العيش نازحين هكذا نحو المدن اين يتخذون من مساحاتها المحيطة بها مقرا و سكنا لهم يصنعونه من بقايا الحديد و الالواح المتهرية اكواخا تنعدم فيها ادنى شروط الحياة ([4]) ، الى اين وصلت الحصيلة في سنوات

---

[1] – البيان ،كراسة الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر ، ص 58.

[2] – البيان ،كراسة الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر ،ص 62.فرحات عباس بعث الى مصالي مشروع القانون الاساس لاحباب البيان والحرية

.

[3] – البيان ،،كراسة الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر ، س د ، ص 61.

[4] – دراسة قام بها "اوجين فالي" في صدى الجزائر (Echo d'Alger) ، 1921/07/05،تقرير "فالي" الى المندوبيات المالية في (Délégations financiers) غير المعمرين ،ص 334.

الخمسينيات ؟ تتجاوز نسبة الامية بين السكان في الارياف الـ90% اما الصحة و الدخل فيصلان الى مستوى متدهور للغاية .

لكن الاهم في هذا ونقصد هنا الارض التي تعد جزءا لا يتجزا من كيان الفلاح ، فالى اين صار بها مصيرها ؟ حسب الاحصائيات الزراعية فانه على 630.732ارض مزروعة من ملك الجزائريين اصحاب البلد 438.483 كان لديهم اقل من 10هكتارات اي بنسبة 69%على مستوى المجموع ، و الباقي وزع على الشكل التالي :167.170 ارض زراعية من 10 الى 50هكتار ، 16.580من **50الى 100هكتار و 8.499اكثر من 100هكتار ،والمجموع يغطي ما مساحته 7.349.100هكتار**. يتشكل نصف هذه الاراضي من الطرقات للتنقل و العبور اما الباقي فيشمل لا سيما الاراضي الصالحة لزراعة الحبوب و الجنبيات (التين و الزيتون) ولكن بمردود في الانتاج ضعيف ([1]).

اما الاراضي المسقية و الخصبة ذات الزراعات الوافرة الغنية فهي من نصيب الكولون المعمرين واقلية من ((الاقطاعيين)) المسلمين عملاء الادارة الاستعمارية وخدامها .الى 440.000فلاح فقير يملكون على الاقل

10هكتار يجب اضافة 570.000مزارع لا يملكون ارضا من بينهم 150.000فقط لديهم منصب شغل دائم اما الباقي فيعيش عن الطريق العمل الفصلي و الموسمي . وكذلك يجب اضافة الى هذا المليون من الفلاحين الفقراء و المزارعين الكادحين مليون اخر ونصف المليون من الرجال و النساء في القرى و الارياف الذين لا يجدون عملا يعيشون منه ممن تخفيهم الاحصائيات الاستعمارية تحت عنوان ((الاعانات العائلية)) ([2]) يشمل القطاع الاقتصادي ((التقليدي)) المعيشي سنة 1954ما عدده 5.200.000جزائري لم يعودوا ليجدوا فيه الايجابيات التي كانت تميزه قبل 1830.

فقد قام النظام الكولونيالي بالقضاء على اشكال الملكية حيث كان العمل بمبدا الشيوع والاستغلال الجماعي ساري المفعول بشكل واسع في الهيئات القديمة مثل املاك الاوقاف و الحبوس غير القابلة للتصرف

---

[1] **– كلود كولو ، مرجع سبق ذكره ، ص 254.**

[2] **– محمد تقية ،الثورة الجزائرية ،المصدر ،الرمز والمآل دار القصبة للنشر ،تر عبد السلام عزيزي 2010 الجزائر ،ص ص245،244.**

واراضي العرش التي تعود ملكيتها الجماعية للقبائل ، واراضي الملك او الملكيات العائلية القائمة على الشيوع ، دون ان ننسى اراضي البايلك، او اراضي الدولة التي تمنح على اساس الايجار لفائدة صناديق الخزينة ، وقد ادى هذا كله الى الاخلال بالتوازن الاجتماعي القائم وقتها دون تعويضه بعلاقات للانتاج جديدة في الوسط الريفي ، الا ان تطور عملية الاراضي من قبل الكولون تتوقف بداية **سنة 1940 ، لنشهد بعدها انقلابا مفاجئا ومحتشما للاوضاع : ينتهي الامر بالمعاملات في ميدان العقار الى كسب 110.000هكتارات** لفائدة الجزائريين مما بين تمسك هؤلاء الشديد في استعادة الارض ، ففي هذا المعنى يمكننا القول ان الثورة الجزائرية اصبحت بالاساس ثورة من اجل الارض اي ثورة فلاحية .

ننطلق في قولنا هذا الاخير من بعض اطروحات فرانز فانون (frantz fanon)* ، لكن ليس كلها ومصطفى الاشرف على وجه الخصوص . تقوم نظرة فانون في اندفاعها الواسع على اعطاء لدور فئة الفلاحين قيمة مميزة وتمنحها الافضلية كلها في حرب التحرير وذلك بعدم تقدير او اهمال كلية الوظيفة المسيرة لفئات او الطبقات الاجتماعية الاخرى لا سيما منها البرجوازية الصغيرة في المدن و الحركة العمالية ، التي كانت لا تزال حينها في طور التشكل،لتسقط هذه النظرة اذا في رومانسية طبقة القرويين و الفلاحين المستعمرين بالقول انها : ((وحدها هذه الاخيرة تعد ثورية لان لا شيء لديها تخسره وكل شيء لديه تربحه)) ، بعد اعداد تحليل مدهش وصحيح عن حالة عالم الريف ([1])، تحل فئة الفلاحين التي لم تضعف من سنة 1830الى غاية الحرب العالمية الاولى محل شكل اخر من الكفاح : التنظيم السياسي العصري ، واذا كانت تظهر هذه القتالية انه قد تم القضاء عليها فذلك لم يكن الا مظهرا بل تداركها السكون الظرفي فحسب ، صحيح انه يمكن لاي دركي او حارس للغابات يدخل سوقا ريفية

[G] فرانس فانون :كان كاتبا ومرجعا وفيلسوفا ماركسيا ومحللا نفسيا وعضوا في جبهة لتحرير اللوطني FLN و كرد فعل على لرعب المرافق للقمع الذي شهد عليه وهو طفل يافع ،وهب فانون حيته لمساعدة اشخص ضحايا قمع واصبح واحدا من ااهم المراجع االعالمية ففي موضوع القمع الذي يرافق الاستعمار عالج فانون هو يعمل بصفة محلل نفسي اثناء الثورة الجزائرية عددا من المرضى الذين يعانون من ما يعتقد انه مرض عقلي يرتبط بالكف ،وبالنتيجة كتب اربع مؤلفات ادبية كانت تدور حول الية نفسية معنوية عملت الى تفكيك رع وفظاعات =القمع الاستعماري وهي :جلد اسود واقنعة بيضاء، البؤساء في الارض (انظر بلاييك ،ت .هيلتون :جامعة اوكلاهوما،تر: الدكتور صالح الرزوق، فرانس فانون والاستعمار:سيكولوجية .

[1] – يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الاروبية في جزائر اقرن العشرين ،حقائق وايديولوجيات وأساطير ونمطيات ، المجلد الثاني ،دار هومة للطباعة والنشر والوزيع –الجزئر 2010 صنف :4/100.

شاهرا عصاه ان يفزع مئات الفلاحين ، لكن امثلة كتلك التي نذكر منها ما وقع في ماي 1945بينت ان هذا الفتور الظاهر انما كان يخفي طاقات كامنة غير مشكوك فيها للانخراط في الكفاح .

ان القدرة على الكفاح و الاستعداد له لا يعنيان بالضرورة التهيؤ التام لتحمل مسؤولية القيام بالدور الثوري القيادي : ((اعتقد البعض غيرنا بالتحليل الديماغوجي انهم اكتشفوا لدى الفلاح الجزائري في حالته تلك للتخلف و البؤس و الوهن الاجتماعي المستمرة منذ امد بعيد الى يومنا هذا حسا ثوريا باتم معنى الكلمة و التزاما ايديولوجيا ما لم يكن يملكهما في الواقع ولن يملكهما اعتمادا فقط على ما لديه من وسائل اقتصادية و ثقافية من اجل المستقبل الاشتراكي للبلد)) ([1]).

وهذا راي يراه مصطفى الاشرف ولد في 7مارس 1917-و توفي 1 يناير 2000 كاااتب و مؤرخ وعالم اجتماع جزائري .ينحدر من عرش العذاورة فرقة اولاد بوزيان بدوار الكرمة بلدية شلالة بالهضاب العليا بولاية المدية .ودرس في جامعة السوربون في باريس بعدالتخرج عاد يعمل في ثانوية مستغانم وانضم الى حزب الشعب الجزائري عام 1939،وكانت له مشاركات واسعة متميزة في الصحافة النضالية مكنته من التنقيب عن العديد من الاصول التاريخية الجزائرية ، ومن تكوين رؤية نضالية مرتبطة اشد الارتباط بنضال الشعب الجزائري عامة الذي يضيف في موضع اخر بعدما قام بشرح سيرورة النهب و المقاومة : "ساهم المجتمع الريفي من حيث هو تصرف من موقعه هذا بغريزة البقاء قبل كل شيء ثم بحكم وجود حركة منسجمة ورزينة نوعا ما _اخذ بالاعتبار عمليتي تفكيك الهوية الثقافية و التفقير _ في المحافظة على القاعدة الاقتصادية و الهيئات الموضوعية حسنة كانت او سيئة ، وبعض عناصر الاستقبال و المساعدة و الاستعانة البشرية و الاستراتيجية للكفاح المسلح ، مما يعبر عن اندفاعة كامنة موجودة بالقوة نحو التقدم واستعادة الاملاك الضائعة : كل شيء يمكن استخدامه لاحقا كنقطة قوة حاسمة بالنسبة لتحرير البلاد حتى وان كانت الفكرة الثورية اتية من المدن))([2]) .

فنقطة القوة كانت موجودة اذا في الارياف و فكرة الثورة اتت من المدن عن طريق المناضلين المكونين في احزاب الحركة الوطنية الذين بقوا قريبينمن الفلاحين القرويين الذين اووهم لما كانوا يفرون من شدة القمع المسلط او

[1]–مصطفى الاشرف ، نفس المرجع السابق ، ص ، **13**.

[2]–مصطفى الاشرف ، نفس المرجع السابق ، ص ، **24**.

لانهم ينحدرون من منطقة الريف. كان دخول هؤلاء المكثف في الكفاح حاسما جدا بسبب اعدادهم الكثيرة وما هم يفتقدونه من ضروريات الحياة التي لا يمكن استردادها الا بعملية التحرر من المغتصب الذي استولى على اراضيهم ويريد اهانتهم في كرامتهم .

فقد كانت الارض من حيث هي موطن ومصدر للعيش و الفلاح الجزائري يشكلان رباطا واحدا كان له الدور الكبير في الحفاظ على شخصية ما فتئ المستعمر يحاول طمسها ([1]) ، بقي اذا عالم الريف هذا على الرغم من كل الضربات و المحن و الشدائد التي شهدها يمثل مهد قيم كانت على وشك الزوال ، قيم تقوم على عادات وتقاليد لم يكن لها من معنى او نفع الا في حالة قيامها بدور المحافظ الحامي الذي يقف ضد العدوان و التفكك الاجتماعي ، هكذا بنهوضهم مسلحين بمثل هذه الاستعدادات الروحية وبتجربتهم في مواجهتهم قسوة الحياة المفروضة عليهم يتحول هؤلاء الفلاحون القرويون الى حديد ونار تضرب وتحرق بهما ثورة التحرير الوطني كيان المستعمر الغاشم ([2]) .

تعد الجزائر من ناحية التضاريس بلدا جبليا واذا كانت الجبال بصفة عامة ليست عالية جدا _ اذ توجد اعلى قمة بجبل شيليا حيث تصل الى 2.328مترا_ فان المرتفعات تحتل جزءا كبيرا من مساحة الجزائر بشمال الصحراء ، اما الارتفاع المتوسط فيصل فيها الى 900متر تتميز هذه التضاريس بالاساس بسلسلتين جبليتين اثنتين : الاطلس التلي بالشمال الممتد على مستوى بحر المغرب الى تونس ، و الاطلس الصحراوي بالجنوب الذي يظهر نوعا ما متوازيا لنطلاقا من الحدود المغربية الى غاية خط طول الجزائر العاصمة ليرتفع تدريجيا نحو جهة الشمال ويلتقي ممتزجا تقريبا مع الاطلس التلي على مستوى الحدود التونسية ، تفرق هاتين السلسلتين منطقة السهول المرتفعة و المنخفضات مثل منخفض شط الشرقي وسط الحضنة على وجه الخصوص ، ويغطي هذه المنطقة الاخيرة شبه الصحراوية بخاصة في جهتها الغربية فضاء شاسع من نبات الحلفاء*.

---

[1] – **مرجع سابق ، مصطفى الاشرف ، ص 28.**

[2]– **فيوليت موريس :الجزائر هل ستعيش ؟ م.س .ص . 123.**

G – **نبات الحلفاء : الحلفاء هو نبات من الفصيلة المجيلية زكي الرائحة وطوله يبلغ 90سم وله ازهار فواحة بعطر مميز وموطنه شمال افريقيا وشبه الجزيرة العربية وهو موجود معظم فصول السنة وهو من النباتات العطرية مرة الطعم وللنبات فوائد علاجية كثيرة . انظر : موسوعة المعرفة ، العدد 15**

يضم الاطلس التلي الغربي العديد من التعاريج القريبة نوعا ما من البحر انطلاقا من الحدود المغربية (جبال طرارة وتلمسان وتسالة وبني شقران ، الظهرة و الونشريس و التيطري و البليدة) اين تتداخل بينها اراض سهلة تتواصل من الغرب نحو الشرق : سهول تلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر والسيرسو في الجنوب ووهران وسيق و الشلف و المتيجة من ناحية الشمال . اما من جهة شرق مدينة الجزائر فيظهر الشكل الخارجي للاراضي شديد التعقيد ([1]). مثلما تبدو السهول الساحلية مجزاة ما عدا سهل عنابة الذي يشبه سهل التل الغربي ، وتفرقها سلسلة جرجرة الجبلية بمنطقة القبائل الكبرى الى ان تظهر متضاعفة تواصلا مع سلسلة البيبان وسلسلة البابور في منطقة القبائل الصغرى التي تمتد الى ناحية الشرق على مستوى مرتفعات القل و الدوغ ثم نحو جبال مجردة المتصلة بالحدود الجزائرية التونسية .

يتم التواصل ما بين الاطلس التلي و الاطلس الصحراوي من الغرب نحو الشرق عبر جبال الحضنة وجبال بلزمة التي تترابط مع مرتفعات الاوراس الممتدة على مستوى جبال النمامشة الى ناحية الحدود الجزائرية التونسية .

يتميز الاطلس الصحراوي بطابع اكثر انتظاما من الاطلس التلي في جزئه الغربي اين نجد السلاسل الجبلية المتوازية تفرقها ممرات طبيعية طويلة تسهل التنقل انطلاقا من جبال القصور التي تغطي جزءا مما جاورها على مستوى الحدود الجزائرية المغربية الى غاية جبال زاب التي تاتي متتالية الى جبل عمور وجبال اولاد نايل . وتظهر التضاريس اكثر تجزءا عند التقاء جبال زاب بمرتفعات الاوراس –النمامشة الشامخة وجبال بلزمة ([2]).

اما الغطاء النباتي فيمتاز بطابعه المتفاوت من حيث انتشاره اذ يلاحظ ان سهوب السهول المرتفعة هي في احسن الحالات مغطاة بنبات الحلفاء التي تم استخدامها ابان حرب التحرير بشكل لا يستهان به لكن غالبا ما تتعرى الارض هناك لا سيما في المناطق المنخفضة حيث يتداركها الجفاف في فصل الصيف .

---

[1] **–ليسباس روني ، مدينة الجزائر دراسة جغرافية وتاريخ حضري باريس ، الكان 1930(في 80،860 صفحة) وهي مجموعة المئوية 1830–1930.**

[2] **– فتحي سعيدي ،كيف تم تهجير الفلاحين واستيطان الاوروبيين ؟الفلاح والثورة ،عدد 21(الجزائر :نوفمبر 1974) ،ص 11.**

لا يوفر الاطلس الصحراوي سوى مساحات كثيرة الاشجار او المحرجة ، الا ان المجاهدين يجدون تعويضا عن ذلك في هذه الانحاء المغارات و الكهوف و الكتل الصخرية المتراكمة حيث يختبئون ([1]). اما في الشمال فتبقى المساحات المحرجة اي كثيفة الاشجار تشكل جزءا هاما يتخذه افراد جيش التحرير الوطني حصنا منيعا لهم في الجبال . تعد مثل هذه المساحات في الجزائر بشكل عام الاضعف على مستوى المغرب العربي : 11.08% من مساحة القطر الكلي مقابل 14.35%بالنسبة لتونس و 13.63%بالنسبة للمغرب ([2]) ، على ان يبقى السفح المتوسطي للتل القسنطيني الاكثر كثافة من حيث التشجير وذلك بنسبة 28.98%من المساحة الكلية لهذه الثروة ، لتاتي بعده المنطقة الجبلية الداخلية للتل العاصمي –الوهراني بنسبة 22.3%ثم المنطقة الساحلية العاصمة – الوهرانية بـ16.5%ثم الاوراس بـ15.71%ثم الجهة الجنوبية للتل القسنطيني بـ10.79%ثم الاطلس الصحراوي من ناحية القطاع العاصمي – الوهراني بـ7.13% ثم السهول المرتفعة القسنطينية بـ3.98%واخيرا السهول المرتفعة العاصمية –الوهرانية .

حددت المساحة الكلية للاشجار سنة 1941بـ2.910.000 هكتار ولا تفتا تتلف منذ هذا التاريخ ولتزيدها الحرب اكثر تدهورا من 1954الى 1962.فقد عرف الفلاحون المبعدون الى هذه المناطق الجبلية ا والى السهوب الاخرى الجدباء كيف ياخذون اقصى ما يمكن اخذه من ثروات الارض الاستراتيجية خلال حرب التحرير ، بل وحتى في الاراضي السهبية الشاسعة تابى مهارة وبراعة الفرد الجزائري الا ان تصنعا العجائب اذ ترى هذا الاخير يستخدم من كل ما يتاح له من اشياء طبيعية سواء اكان ذلك حزمة من نبات الحلفاء او سعفة نخل او شجرة ضامرة او صخرا مترام او ارضا متعرجة ...للتمويه و القتال و المخبا للعتاد و المؤونة و التواصل ونقاط معالم للتجمع ([3])، اما المناطق التي اختارتها في البداية جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني لتكون مواقع لهما

---

[1] – فتحي سعيدي ، نفس المرجع السابق ، ص 12.

–[2] فتحي سعيدي ، المرجع السابق ، ص 14.

[3] – الدكتور الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ،ص 254.

قوية فهي تلك النواحي الجبلية الاهلة بالسكان ، وتبقى هذه الاخيرة كذلك حتى بعد احراقها بسلاح النبالم* ، و القنابل المحرقة واخلائها من سكانها .

ان الوصف الجغرافي الموجز الذي عرضناه اانفا يسمح بتحديد جهات تموقع جيش التحرير الوطني ، فقد كانت الاوراس و الشمال القسنطيني و القبائل اولى المناطق المنظمة ، ولم يكن ذلك بسبب التواجد السابق للحركة الوطنية بشرق الجزائر فحسب ولكن ايضا بسبب ما توفره الارض هناك من مزايا ، غير انه تجدر الاشارة الى ان العامل الاساسي في هذا يبقى خاصا بتاريخ المنطقة ورجالها ، فقد شهد الغزو الكولونيالي في هذه المنطقة شرق الجزائر صعوبات اكبر وتاخر كثيرا في عملياته الاحتلالية للبلاد (يكفي التذكير بماومة احمد باي بقسنطينة و الاخرى بمنطقة القبائل وثورة المقراني، ومجازر ماي 1945الاخيرة) ([1]) .

بقي سكان هذه المنطقة اكثر مما هم في الجزء الغربي من الجزائر مرتبطين كثيرا ببعض القيم القديمة ذات العلاقة بالتراث الجزائري لما قبل الغزو الفرنسي مثل التمسك باللغة و العادات مما كان يتهدده الضياع في المناطق الاخرى التي انتشر فيها الاستعمار بكثرة ([2]) ، لم تشهد جبال الاوراس الاشم والعديد من الجبال الاخرى بالشرق الجزائري بعامة الكثير من التواجد الشديد للاستعمار الذي وجد فيها ثروات منجمية وزراعية اقل وفرة مما كان في الغرب . وكان للعمل السياسي متعدد الاشكال من جانب اخر الذي قام به المنتخبون والعلماء وحزب

[G] سلاح النابالم :هو سائل هلامي يلتصق بالجلد ، وهو قابل للاشتعال ويستخدم في الحروب .تم تطويره من خلال مجموعة كيميائيين امريكيين من جامعة هارفارد اثناء الحرب العالمية الثانية ،بقيادة العالم لويس فيزر .استخدم الامريكيون النبالم بشكل كبير في حرب فيتنام .قامت اسرائيل بمد مواسير نابلم على طول قناة السويس عند انشائها خط بارليف حيث كانت تستخدم لردع أي قوات تحاول عبور القناة ....وقد نجحت الضفادع البشرية وهي قوات خاصة بحرية بسد فتحات المواسير بمواد خاصة يوم 5 اكتوبر 1973لمنع استخدامها عند عبور القوات المصرية للقناة في اليوم التالي 6 اكتوبر 1973حيث تم اسر مهندس مواسير النبالم نفسه في موجة العبور الاولى عندما كان يحاول اصلاحها منذ عام 1980 اعتبرت الامم المتحدة استخدام الجل ضد تجمعات المدنيين جريمة حرب .انظر الاستيلاء على خط برليف

[1] – المرجع نفسه ، ص 20–21 ، ايار / ماي 1945.

[2] –عبد الغني مغربي ،الفلاحون الجزائريون امام الاستعمار ، الجزائر ،ANEP1973 .

الشعب الجزائري —حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وايضا الحزب الشيوعي الجزائري*، ان سمح برعاية نشاط سياسي وثقافي هام كان له تاثيركبير في سكان القرى والارياف ([1]).

تم التخطيط التقسيم الاقليمي للبلاد الى ست ولايات انطلاقا من المعطيات الجغرافية والبشرية ، ويتعين على كل ولاية ان تحتوي بما فيه الكفاية على مراكز حضرية وريفية من اجل توفير لها الحاجيات البشرية والمادية معلى مناطق جبلية محرجة تساعد المقاتلين على التراجع عند المواجهات نحو النواحي الامنة ([2]) .

وقد رسمت الحدود الجغرافية للولايات قبل اندلاع الثورة بقليل لكن هذا التخطيط لن يبقى دون تغيير بحكم التجربة التي اظهرت بعض الاخلال في التوازنات مما اوجب تقويمه وتعديله في حالات معينة([3]) ، مثلما تتسبب بعض النزاعات على مستوى القيادة في زعزعة بعض قوام الصلاحيات بشكل كبير ، وقد حدث ذلك على وجه الخصوص في منطقة سوق اهراس و الولاية السادسة اخر ما انشىء من الولايات والتي لم تعرف ابدا حدودا فاصلة نهائية بسبب ما كان ثمة من نزاعات قائمة ما بين الولايات الاخرى المجاورة وتواجد باقليمها لانصار

بلونيس .وتظهر اضطرابات اخرى مع الحواجز الحدودية التي تتاخم منطقة سوق اهراس التي اصبحت سبب شقاق ما بين الولايتين الاولى و الثانية على مستوى القاعدة الشرقية لجيش الحدود بينما كانت ذات المنطقة في البداية تابعة لولاية الشمال القسنطيني .

[G]الحزب الشيوعي الجزائري : هو تنظيم سياسي يسعى الى بلوغ السلطة السياسية داخل الحكومة من خلال مرشح في الانتخابات الرئاسية وعادة من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية والاحزاب السياسية تمارس الديمقراطية في داخلها من خلال انتخاب اعضائها في في امانات الحزب المختلفة وصولا الى انتخاب رئيس الحزب ، وترشيح اعضاء ينتمون للحزب لخوض الانتخابات .الاحزاب السياسية كثيرا ما تتبنى ايديولوجية معينة ورؤى ، ولكن يمكن ايضا ان تمثل التحالف بين المصالح المتباينة .او يمكن تعريف الحزب السياسي بانه تنظيم يسعى لبلوغ السلطة وممارستها وفق برنامج الحزب السياسي والاقتصادي والاجتماعي . انظر: ملكية الصاروخ ، القانون الدستوري مطبعة النجاح الجديدة 1998 م ص :87.

[1] – فتحي سعيدي ، كيف تم تهجير الفلاحين واستيطان الاوروبيين ؟الفلاح والثورة ، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

[2] –نفس المرجع السابق ، يحياوي مرابط مسعودة ، ص 256.

[3] – عبد الغني مغربي ،الفلاحون الجزائريون امام الاستعمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

يمكننا اعتبار بعد التغيرات المختلفة ان الولاية الاولى تغطي اوراس النمامشة وجبال بلزمة*، وجزءا من شرق الحضنة مع المدن الاساسية التالية : باتنة ، بسكرة ، خنشلة ، تبسة ، عين البيضة عين مليلة ، سدراتة ، الونزة ، مسيلة ، اريس ، غنتيس ، نقرين ، خنقة سيدي ناجي ، فهي تضم اليها اذا خمس مناطق مما يجعلها تحتل الرتبة الثالثة من حيث المساحة بعد الولايتين الخامسة و السادسة . وتعد جبال النمامشة وتبسة من بين الطرق الاكثر امنا للتنقل من الجزائر الى تونس و العكس صحيح ([1]) . يجعل جيش التحرير الوطني من هذه الولاية حصنا منيعا له بداية الثورة وخلال سنة 1955كلها ذلك انها في هذه الفترة تمكنت من شد اليها اهم ما كان يشكل قوات العدو في الوقت الذي كانت فيه الولايات الاخرى تنظم نفسها وتشهد حصون اخرى ميلادها بالولايتين الثانية و الثالثة ([2]).

تغطي الولاية الثانية جزءا من منطقة القبائل الصغرى، من جهة الغرب اضافة الى القسم الشرقي للسلسلة الجبلية البابور وجبال القل صعبة النفوذ ، وتضم من جهة الشرق الكتلة الجبلية الدوغ المحرجة هي الاخرى مثل

جبال القل وكذا الجبال الغربية للمجدرة التي تمتد الى تونس حيث الطريق الذي يتخذه المقاتلون معبرا لهم ولنقل الاسلحة وصولا ما بين سوق اهراس و التراب التونسي([3]) ، اما اهم المدن التي تشملها هذه الولاية فهي : قسنطينة ، عنابة ، سكيكدة ، القل ، جيجل ، الميلية ، ميلة ، الحروش ، اسمندو ، قالمة ،واد زناتي ، سوق اهراس

[G] اوراس النمامشة : النمامشة او اللمامشة او المامشة كما تسمى عند البعض هي قبيلة امازيغية بربرية عريقة وهي اكبر قبيلة امازيغية في العالم كله حسب ما قاله الدكتور والمؤرخ عثمان سعدي من حيث التعداد ، ويختلف الكثير حول تسميتها بهذا الاسم فهناك راي يقول انها من تسمية الاستعمار لماثارت عليه هذه القبيلة ايام الاحتلال وقبل الثورة الجزائرية المباركة وقد سماها بـ les mouches نسبة الى الذباب وهذا تعبير مجازي والمقصد منه نسبة الى الزحف والاستيطان على على املاك الغير وكذلك تنسب هذه التسمية على اعتقاد بعض منهم لقبيلة الموشلاموس كلما قتل منهم افرادا يجد جماعة اخرى من النمامشة تثور عليه وتقاتله وبقيت امام الاستعمار حجرا عثرا الا ان اصبحت اكثريتهم تدعم الاستعمار من الجهة الثورية الى ان اندلعت الثورة في منطقة الاوراس وبالتحديد منطقة النمامشة –تبسة بالتحديد.انظر: عبد الكريم بوصفصاف ، اعلام الجزائر ، دار هومة ، الجزائر .ص 125

[1] – بومالي (حسن) :"استراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئه الجماهيرية منذ اندلا ع الثورة الى غاية مؤتمر الصومام" في كتاب :الاعلام ومهامه اثناء الثورة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورية اول نوفمبر ، الجزائر ، ص ص 41– 73.

[2] –محيوت (احمد) : "وصف اندلا ع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل "محاضرة المنظمة الوطنية للمجاهدين .الجزائر ص 123.

[3] – محفوظ قداش ، نفس المرجع السابق ،ص 153– 154.

، وبالقرب من الحدود التونسية على طول الساحل نجد القالة. تشكل الولاية الثانية مع الولاية الاولى منطقة جد استراتيجية وهامة بطابعها الجغرافي حيث تتميز دروبها ومسالكها بالصعوبة الكبيرة بالنسبة لجيش عصري مدجج بالالات الحربية الميكانيكية ، وبجوارها بتونس اين يتمركز المقاتلون الجزائريون باسلحتهم لاحقا . تضم هذه الولاية اليها اربع مناطق لما اصبحت سوق اهراس و القالة تحت مسؤولية جيش الحدود ([1]).

اما الولاية الثالثة الاصغر من حيث المساحة فستكون الاكثر المناطق تمركزا للمقاتلين سنة 1957-1958، فهي تراقب الجزء الغربي لمنطقة القبائل الصغرى وسلسلة جبال البابور بالشرق وسلسلة البيبان بالوسط و الغرب وجبال الحضنة الغربية و الجنوبية وسلسلة جرجرة بالشمال و الغرب . ومن بين اهم مدنها نسجل تيزي وزو بجاية (bougie) ،سطيف ،بويرة ، برج منايل، الاربعاء نايث اراثن(Fort National) ،عين الحمام (Michelet) ، اقبو ، ذراع الميزان ، اعزازقة ، زمورة ، دلس ، تيقزيرت ،يعرف على منطقة القبائل انها ذات كثافة سكانية عالية مما جعلها في مناسبات عديدة تمد وتعزز الولايات المجاورة بوحداتها القتالية . ثم تنقسم الولاية الثالثة الى اربع مناطق ([2]).

كذلك تتميز الولاية الرابعة بمناطقها الجبلية مثل الجزء الشرقي للظهرة و الونشريس بالغرب وجبال البليدة و التيطري بالوسط ، وتتواصل من جهتي الشرق و الجنوب الشرقي مع الخواصر الجبلية الاخيرة لجرجرة و البيبان و الحضنة . اما جزؤها الجنوبي فيتشكل من السهول السهبية المرتفعة ، و كانت حدودها في البدء تتوقف عند مرتفع قصر البخاري (Boughari) من جهة الجنوب ، لكن تلحق اليها منطقة كاملة للولاية السادسة التي تضم سيدي عيسى وقصر الشلالة فيما بعد لاسباب سنتطرق اليها لاحقا . ومن بين اهم مدن هذه الولاية نذكر الجزائر العاصمة التي لم تصبح منطقة حرة الا خلال سنة واحدة في 1957، البليدة ، المدية البرواقية ، قصر البخاري ، قصر الشلالة ، سور الغزلان (Aumale) ، عين بسام ، الاخضرية (Palestro) تابلاط مليانة شرشال ، تنس ، الاصنام (Oréanville) ،خميس مليانة (Affreville) ، العفرون، الحجوط(Marengo)([3])

---

[1] – **محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 100.**

[2] –**محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الاول ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1982 ص 101.**

[3] – **عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي ... ص 409.**

تتقاسم الولاية الرابعة مع الولاية الثالثة موقعهما غير المحظي على مستوى الوسط مما ادى الى قطعهما عن التواصل المباشر مع مصادر التموين بالاسلحة من جهتي الشرق والغرب ، غير انه يتم تعويض هذا النقص بامكانية تجنيد اطارات متسيسة ذات مستوى تعليمي وتكويني مقبولين وبالاساس فرنسيين على خلاف ما هو كائن في الشرق([1]) .

تمد العاصمة الجزائرية هاتين الولايتين بالعديد من الاطارات المتوسطة التي تضاف الى الاعداد الاخرى في المدن اقل اهمية لكن مهيئة بما فيه الكفاية لتصبح مشاتل لتكوين المسؤولين المستقبليين . تضم الولاية الرابعة اليها خمس مناطق ثم ست لما عادت الجزائر العاصمة اليها ([2]).

وتعد الولاية الخامسة من اشسع الولايات اذ تبقى حدودها الجنوبية ممتدة الى الصحراء غير نهائية كما تتميز بتنوعها الكبير في شكل الارض وتتقاسم مع الولاية السادسة الصحراء الكبيرة . تشمل من جهة الجنوب الاطلس الصحراوي من جبال لقصور الى جبل عمور ، ومن جهة الشرق في الاطلس التلي الغربي الذي يظهر من الغرب الى الشرق جبال طارة وتلمسان وتسالة وسعيدة وبني شقران و الجزء الغربي للكتلتين الجبليتين للظهرة و الونشريس . تراقب هذه الولاية ما بين الاطلسين اوسع مساحات السهول المرتفعة الجزائرية التي تميزها كثرة نبات الحلفاء و المنخفض الارضي المليء بالمياه المالحة للشط الشرقي . اما مدنها فهامة وعديدة ايضا : وهران عاصمة الغرب ، تلمسان ، معسكر ، تيارت ، سعيدة ، فرندة ، مشرية ، عين الصفراء ، البيض (Geryville) افلو تتسع مساحتها لضم ثماني مناطق بعد تخل عن جزء من اقليمها الجنوبي للولاية السادسة ، نذكر ان جزءا من اقليمها الحدودي اصبح تابعا للقيادة الحدودية بعد انشاء القاعدة الغربية وتنصيب الحاجز المكهرب . تتميز هذه الولاية كونها الوحيدة التي يمكن ان يكون لها اتصالات مع المغرب وايجابيات تجلبها لها قواعد جيش التحرير الوطني التي تركزت بها ، لكن لم تكن مساحتها الشاسعة بالاضافة الى عوامل اخرى سناتي على تفاصيلها لتسمح بانجاح تنظيم داخلي قوي ومتماسك ([3]).

---

[1] –**يوسف بن خدة : قصة المفاوضات مع فرنسا مجلة اول نوفمبر ، عدد خاص سنة 1987، ص 31.**

[2] –**اسماعيل دبش :السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، الجزائر ، دار هومة ، 2000 ، ص 33.**

[3] –**محمد العربي الزبيري:"الخطوات الاولى في التطبيق الميداني لاهداف الثورة الجزائرية"،مجلة المصادر،العدد الثاني،1999،ص 28.**

لتاتي الولاية السادسة كاخر منطقة يتم انشاؤها وهي التي ورثت الجزء المنظم و التابع للولاية الخامسة المتمثل في الاغواط ، حاسي الرمل ، غرداية من جهة الغرب ، وقطاعا من الولاية الاولى التي تشكله بسكرة و الوادي من جهة الشرق ، واذا كانت هذه الولاية تعد الاكبر من حيث الشساعة بعد الولاية الخامسة الا اننا نجدها اقل حظا على مستويات كثيرة ، اذ لا يعود اليها جغرافيا سوى الجزء الوسط للاطلس الصحراوي مع جبال اولاد نايل وجبال زاب التي تتميز نفسها بقصر طولها وقلة شجرها مما لا يمكن لهذه الولاية ان تجد من فائدة الا من المناطق الصحراوية او شبه الصحراوية للسهو باين يكثر فيها تواجد القبائل الرحل ، ويكون لها بسبب هذه الضرورة طرق واساليب للقتال خاصة حيث يختلط هناك المقاتلون مع الرعاة غالبا ([1]) لم يزد تواجد رجال بلونيس الى نهاية الحرب على الاقليم الذي تراقبه الولاية السادسة الا من تعقيد الازمة اكثر ، تتكون هذه الولاية من ثلاث مناطق تختفي حدودها الصحراوية ما بين الرمال الصحراوية المنتشرة . ومن بين اهم المدن التي تراقبها من الشمال الى الجنوب نجد : بوسعادة ، جلفة ، بسكرة ، الاغواط ، حاسي الرمل ، غرداية ، توقرت ، الوادي ، ورقلة ، حاسي مسعود . تجد الولاية عبر منطقة الوادي طريقها نحو تونس مما يسمح لها بالانتشار واسعا وايجاد منافذ امنة .

اما بخصوص الحدود الصحراوية للولاية السادسة سواء من الشرق او من الغرب فاننا نقدم تخطيطا او رسما بشأنها لكن بكل تحفظ لان هذه الحدود متغيرة و غير دقيقة ، وحده ارشيف جيش التحرير الوطني الخاص بالولايات الاولى و الخامسة و السادسة الذي يسمح لنا باعطاء معلومات اكثر مصداقية ودقة حول هذا الموضوع . تتقاسم الولايات الثلاث الاولى و الثانية و السادسة الحدود الجزائرية التونسية بينما تراقب الولاية الخامسة الحدود الجزائرية المغربية ، هكذا يمكن لهذه الولايات ان يكون لها اتصالات مع الخارج الامر الذي يبقى صعبا على الولايتين الاخريين الواقعتين في الوسط الثالثة و الرابعة

بناءا على كل ما تطرقنا اليه حول مشاركة فئة الفلاحين و التقطيع الاقليمي يتبين لنا ان منطقة الريف بجبالها وسهولها وسكانها سيكون لها دوراستراتيجي من الدرجة الاولى في حرب التحرير ، ان هذا يذكرنا بنظرية ماو تسي

[1] – احسن بومالي : استراتيجية الثورة الجزائرية ، ص 53.

تونغ (Mao Tsé Toung)* حول الريف المحيط بالمدن ، لكن لا يمكن شرح وتفسير تعقيد مشاركة الفلاحين بالاعتماد على هذه النظرية لوحدها فقط ، واذ نتؤكد على ورقة الريف الرابحة في سيرورة المعارك فليس يعني ذلك ابدا اننا نقلل من قيمة مساهمة المدن الموضوع الذي سنتناوله فيما بعد لان القوتين كلتيهما مرتبطتان لاي منهما ان تستغني عن الاخرى . واذا كانت منطقة الريف من جانب اخر تمثل القوة المحركة لثورة التحرير فلم تكن مع ذلك هي ذاتها مصدرا للقوة القيادية ([1]).

اخذا بالاعتبار لقدرة الفلاحين القتالية باعدادهم المتزايدة وتجلدهم وتصبرهم مع الظروف الطبيعية القاسية وللملاذ الشاسعة الوعرة و المحرجة التي تتميز بها مواقعهم الطبيعية ، يجد جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني في ذلك درعهما وحرابهما في نفس الوقت لشن الكفاح المسلح لمدة سنين عديدة على الرغم من الخسائر الجسيمة و الدمار وقوة العدو في السلاح المستخدم الذي لا يمكن مقارنته بما كان بايدي المجاهدين الجزائريين ([2]).

" لما عزمت الحركة الثورية شن الكفاح المسلح الطويل ، لم يعد حينها انموذج الثورة السوفييتية لـ1917التي قامت بها بلوليتاريا المدنية صالحا للاتباع ، ليصبح انشاء قواعد ثورية على مستوى الارياف و القرى امرا ضروريا مثل ما كان في الصين و الفيتنام وكوبا و الجزائر "([3]).

[G] ماوتسي تونغ: ولد ماو في **26** ديسمبر **1893**في مقاطعة هيوفن من اب فلاح وعندما كان في الثامنة عشرة من عمره قامت الثورة ضد سلالة تشينغ وبعد شهور من قيامها انتهت الملكية واعلنت جمهورية الصين ، التي لم تعرف حكومة مستقرة فكانت قاعدة لحرب اهلية مسببة الفوضى وظلت الصين كذلك حتى **1949**. اراد ماو ان يصبح استاذا فدخل جامعة بكين في **1918** وهناك اعتنق الشيوعية كونه يساريا في افكاره .وفي **1920** كان واضحا انه ماركسي متعصب كعشرات الصينين وفي يونيو **1921** اصبح واحدا من الاثني عشر الذين اسسوا الحزب الشيوعي في شنغهاي .وترقى فيه ببطء فكان زعيمه في **1937**.انظر: **Dictionnaire historique .opcit.p.236**

[1] – انظر ،المنظمة الوطنية للمجاهدين :الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة،المجلد الثاني،الجزء الاول،**39.-124. Jaques Frémeaux :op.,cit.pp 130** وايضا : بو الطمين جودي الاخضر : لمحات من ثورة الجزائر .المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، **1987** ص ص **47-48**.

[2] – عبد الرحمن عمراني :"التسليح اثناء الثورة " في : التسليح والمواصلات اثناء الثورة التحريرية **1956-1962** المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ، الجزائر **2001**، ص **97**.

[3] – احسن بومالي : استراتيجية الثورة الجزائرية .... ص **251**.

لم تظهر قواعد السند في الريف في اول نوفمبر 1954، هكذا فجاة ثم لتعزز وتنتشر بعد اندلاع الثورة ، ولكن كانت قد نضجت من اجل هذا بسنين عديدة من قبل . حاولنا تبيين ان الدليل على ذلك قد قدم سنة 1945، بل من قبل ولم تكن فئة الريف منذ هذا التاريخ حيث للم يكن لها تنظيمها الخاص مما كان يعد خطا تتحمله حركة التحرر الوطني([1]) ، لتطرح غالبا سوى سؤول واحد حينما يتوجه اليها بهدف تنظيمها : ((متى ياتي هذا اليوم الموعود ؟)) لنحمل السلاح من اجل استقلال الجزائر ، ويشهد على هذا الكثير من المناضلين الذين كان لهم تواصل مستمر مع فئة الفلاحين ، يشير الاشرف في هذا الصدد الى انه ((عند بدايات الثورة المسلحة اي سنة 1955كان ثمة قرية على مستوى جبال البيبان ممن يستقبلون منظمي الكفاح تقدم النصائح لهؤلاء لتجنب الاخطاء في التخطيط التي كانت سببا في تعرض العديد من الثوار و عائلاتهم الى اضطهاد المستعمر ابان ثورة 1871 الوطنية، ان في هذا التواصل في التجربة المعاشة نسلا عن نسل ان امكن القول وفي هذه الدروس المستخلصة من اخفاقات الماضي لحقيقة نجدها لدى الفلاحين في كل مكان تقريبا خلال ثورة التحرير و لكن بشكل اقل على الصعيد الثوري الذي تعود مبادرته للاطارات المدنية او المتمدنة منه على الصعيد البراغماتي المتصل بواقعية الامال و الطموحات))([2]).

تصل نسبة عدد الفلاحين الى 70% تقريبا من مجموع عدد السكان الجزائريين ، وقد حملت فئة الفلاحين الفقيرة هذه على عاتقها الثقل الاكبر لثورة التحرير الوطني ، فقد جرت حرب التحرير من حيث هي ترفع راية الكفاح من اجل الاستقلال فئة الفلاحين التيي اصبحت تمثل سلاحها الرئيسي بربط معركتها من اجل الارض مع استقلال الوطن مما جعلها لا تتاخر في الانخراط في الكفاح بمساهماتها متعددة الاشكال بدءا بمد جيش التحرير الوطني بالرجال الذين كان مواطنوهم في المدن يعتبرونهم بالامس بعيدين عن امور السياسة ليجدوهم اليوم وهم مندهشون امامهم جنبا الى جنب يحملون السلاح مثلهم من اجل تحرير بلدهم ([3])، ان تفكير الفلاحين

[1]–بدا الشيوعيون عملهم التحريضي بين اوساط الفلاحيين سنة 1932. " يوضح فرحات عباس ان العمل التحريضي في الارياف و القرى يعد الشرط الاساس لانتصار حركة التحرر الوطني ويجب على الحزب في هذه الحالة ان يتضامن مع جموع الفلاحين باسستيبان طلباتهم السياسية و الاقتصادية " (طوماس شويتزر، نفس المرجع السابق ، ص ، 126) . اما بخصوص تنظيم الفلاحين من قبل الشيوعيين فينصح بالرجوع الى جبار ، نفس المرجع السابق ، ص . 144–145و 159 – 160.

[2]– مصطفى الاشرف ، نفس المرجع السابق ، ص . 27.

[3] – بريستر (ايفه) :في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من اجل التحرير،ترجمة عبد الله كحيل الجزائر 1986، ص54.

البطيء في القضية الى حد حنق وسخط افراد المدن انما هو تفكير متزن وفطن ، لتسقط الكلمات الرنانة عديمة الجدوى ولن يبقى الا الاساس ضمن لغة الخطاب ، وتبدو العبارة المصاغة من قبل احد البدو تستكشف نفسها بين رمال الصحراء ،لكن تبين ان هذا البدوي هو اكثر ضمانا من اجود البوصلات لهداية الوحدات عبر المساحات الشاسعة ذات الطبيعة المحصبة او الرملية ، بل ويعرف كيف يمكن ايجاد الماء الضروري للحياة و للعلامات التي لا يمكن للعين غير المجربة ان تستحسها ، ويحدد بدقة طبيعة عبور القوافل من هناك من حيث عدد اصحابها او حمولتها سواءا اكان ذلك بزمن قريب او بعيد ..الخ ([1]).

وكان الحضريون اي ممن تربى في المدينة يرون ان هذا لا يمكنه ان يحدث الا في السينما في افلام الوسترن الامريكية حيث نشاهد مهارات الهنود ، فقد كان للفلاحين الجزائريين نفس العادات لهؤلاء الشعوب التي تعيش بالقرب من الطبيعة التي كادوا يتقاسمون معها المصير نهائيا . وكان يحلو للحضريين بجبال الكفاح حينما يريدون المزحة –واحيانا بدافع الانتقاص منهم –مع الفلاحين القرويين ان ينادوهم بـ((كرعين لمعيز)) اي اصحاب ارجل المعز ، مما كان يعني انهم يتسلقون او ينزلون بسرعة المرتفعات و المنحدرات الاكثر وعورة الامر الذي كان يندهش له الجنرالات الفرنسيون هم الذين يعرفون حساب الوقت الذي تستغرقه وحداتهم العسكرية الممتازة وافراد جيش التحرير الوطني في قطع المسافات الطويلة و القصيرة . ويقول في هذا الكولونيل بويس 'Buis' *الذي اصبح اليوم جنرالا ما يلي : "كنا نقدر انه كان يلزم ساعة ونصف الساعة من الوقت بالنسبة لفرقنا العسكرية النخبة و

---

[1] – ارجع الى محفوظ قداش ، "الحياة السياسية في الجزائر العاصمة " ، نفس المرجع السابق ، ص .171.

* الكولونيل جورج بويس : جرى هذا الحوار في 23 مارس 1988 م ولد الجنرال بويس في عام 1912 وهو خريج مدرسة ساسير (stcyr) اشتغل في الدبابات بالمشرق وافريقيا وبفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية مع لوكلارك ، اصبح بعد ذلك قائدا للفرقة الثامنة =للسبايس في 1958 م ثم بمقاطعة بجاية في 1959 و 1960 م ، ثم رئيس ديوان كريستان فورثي (Christian faurchet) المحافظ الاعلى للجمهورية بالجزائر (افريل الى جويلية 1962 م) ، ثم اصبح جنرالا يسلك الجيش ، ثم مديرا لمعهد الدراسات العليا =للدفاع الوطني ، والجنرال كاتب ايضا فقد الف كتاب لاغورت (la grotte) المغارة حول حرب الجزائر ، ملف وشهادات ، تاليف :باتريك افينو ، جون بلانشايس ، تر بن داود سلامنية ،الجزء الثاني ، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع .طبعة 1434 هـ/2013 م .انظر:

Dictionnaire historique .opcit.p.236

للمظليين لقطع مسافة مائة متر في ارض غير مستوية (...) فكم كان يجب من الوقت بالنسبة للفلاقة لفعل ذلك ؟ نصف ساعة .." ([1]).

انها لميزة في الحقيقة تعود لجيش التحرير الوطني المكون في غالبيته من افراد اتوا من القرى و الارياف سعداء في تعليم اخوانهم المقاتلين الاخرين الاتين من المدن مما يجيدونه من مهارات وخبرات . اذا كان المرء مطاردا من قبل الطائرات و الدبابات المقنبلة و الالات الحربية الاوتوماتيكية الفتاكة .. ولم ينتابه شعور بالضعف او الخوف ازاء هذا كله وهو لا يملك بين يديه سوى بندقية صغيرة قديمة .. فانه بالتاكيد ثمة الكثير من المزايا يتحلى بها هذا الفرد التي تمنحه شعورا اخر مخالفا يشبعه بفكرة القتال حتى الموت من اجل حياة كريمة وافضل وليس من اجل خبز من شعير مثلما قاله احد الكتاب الجزائريين الذي بفعلته هذه انما يريد التعدي بشكل خطير على ذاكرة اولئك الذي ضحوا بحياتهم مئات والافا من اجل تحرير بلدهم من نير الاستعمار بينما يتابع الاخرون في هدوء امنين دراستهم لتجعل منهم اطارات الجزائر المستقلة و الحرة بفضل تضحيات هؤلاء الفلاحين القرويين.

ولكن ايضا بالتضضحيات الاخرى للعديد من الطلبة في كل التخصصات من الذين تخلوا عن مقاعد الدراسة ليلتحقوا باخوانهم في الجبال وحمل السلاح ولم يغرهم هم ايضا "الامن المادي الذي كان ينقصهم"اذا كانت هذه الفكرة تليق بالحركى المرتزقة الذين تستخدمهم فرنسا لصالحها فان مخالف تماما بالنسبة لمقاتلي جيش التحرير الوطني الذين اظهروا في هذه النقطة بالذات ميزة اخرى : القدرة على الاستغناء عن الاكل لايام طوال طالما ذلك تفرضه عليهم ظروف الحرب ولم يكونوا يتمتعون لا بمامن الماوى ودفئه (الثكنة) ولا بالاجرة والوسائل المادية العسكرية (اسلحة ، البسة ،..) التي يضعها الجيش الفرنسي تحت تصرف متعاونيه الذين الحقهم الى الخيانة بعدما اانزلهم ويلات الفقر و البؤس في كثير من الحالات .

ان هؤلاء القرويين و الفلاحين الذين اصبحوا من المقاتلين و المناضلين على مستوى الدواوير كانوا هم بالاحرى الممونين الاكثر ائتمانا وضمانا بالمواد الغذائية لصالح وحدات جيش التحرير الوطني عند بداية الثورة لما كانت مزارعهم لم تلحقها بعد نيران المستعمر ولم تنهب محاصيلهم او تنقل لفائدة العدو ، فقد كان هؤلاء واولئك

---

[1]– **محمد تقية ، مرجع سابق ، ص ص 395–399.**

المقاتلون و المناضلون في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني يتفننون في عمليات نقل الحمولات الثقيلة للمؤونة الى الجبال معاقل المجاهدين وغالبا ما يتم ذلك على ظهورهم([1]).

المطلب الخامس: الأوضاع الاجتماعية:

لابد من الوقوف عن كثب في هذا المبحث و معرفة و لو بإيجاز بعض الجوانب من الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة التحريرية ومن ثمة يمكننا تحديد العلاقة بين الشعب و الثورة، فهل الشعب هو الذي قام بالثورة أم أن الثورة هي التي جرت الشعب و اجتذبته إليها في إطار حركية تاريخية وتفاعل متبادل بين القوتين، قوة الثورة و قوة الشعب، و بالتالي تحديد مجريات الاحداث زمانيا و مكانيا و ايديولوجيا([2]).

من المعلوم تاريخيا ان الجزائر جمعت على اديمها منذ 1830 حتى 1962 خليطا بشريا رهيبا تمثل في المتسولين و المتشردين و المغامرين و المجرمين و المحكوم عليهم بالسجن المؤبد و بالاعدام و غير المرغوب في بقائهم نهائيا في احدى الارياف او المدن الاوروبية، الامر الذي تسبب في تشكيل مجموعة بشرية متميزة عن الشعبين الجزائري و الفرنسي معا و هم عبارة عن مركب من النزاعات السياسية و العقد النفسية و المطامع الاقتصادية و المذهبية تجمع بينهم خصائص مشتركة مثل: الانانية،الحقد،الكراهية،البغضاء.. ضد مجموعة او جنس لا ينتمي الى مجموعنهم، و قد كان هدغهم المقدس هو جمع الثروة و تكوين طبقة ممتازة من الاسياد تتحكم في الجزائريين و الفرنسيين معا، وكان اول ما قاموا به منذ بداية الاحتلال هو الاستيلاء على الاراضي الخصبة ليتحولوا بعد حين الى اقطاعيين* ، كبار في الريف و راسماليين احتكاريين في المدن ، وهذا احد الكتاب الفرنسيين يصف حالهم

---

[1]– غربي الغالي ،فرنسا والثورة الجزائرية (1958،1945) دراسة في السياسات و الممارسات ، دار غرناطة، الجزائر ، 2009.

[2] – بومالي احسن ، استراتيجية الثورة في مرحلتها الاولى (1954–1962 م) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، وحدة الطباعة الروبية ،الجزائر ، (د ط) ، د ت) .

[G] الاقطاع :هو نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي له تعريفات عديدة ظهر في اوروبا خلال العصور المظلمة وشبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية واليابان واثيوبيا ومناطق اخرى من العالم في فترات مختلفة من التاريخ من مصر القديمة الى الحضارات =القديمة في امريكا الجنوبية .لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه بشان هذا المصطلح هناك تعريفات عديدة وتعريفات مضادة للنظريات السابقة ولكن بالمعنى الضيق ، فان المصطلح ارتبط في الغالب باوروبا في العصور المظلمة من القرن التاسع وحتى ةالقرن الخامس عشر واول استخداماته كان في القرن السابع

باحدى المدن الجزائرية بقوله:" المهاجرون الفرنسيون الذين جاءوا الى مدينة الجلفة قدموا اليها في مشاهد لا يمكن نسيانها، اطفال قدموا في خرق بالية، اقدام حافية في ذلك البرد القارس بعضهم يبيع الفطائر، و البعض الاخر يتسول.." هكذا اذن كان حال الاوروبيين الذين جاؤوا لنشر الحضارة! ([1]).

و هذا احد كبار الضباط الفرنسيين الذين قادوا عملية الغزو سنة 1830 ، يصف الوجه الحقيقي لرسالة التمدين التي جاءت بها فرنسا ؟ ! فيقول:" ولما كان تمدينهم – اي الجزائريون- غير ممكن فيجب ان نحشدهم بعيدا مثل الحيوانات المتوحشة التي لا تجاور المساكن الاهلة يجب ان يبتعدوا الى اعماق الصحراء حتى يتركوا الطريق لمنشاتنا العصرية و يرمى بهم الى الابد في اقاصي الرمال"([2])، و اصبح المجتمع الجزائري – و لم يمض من الوقت الا القليل- يعيش في معاناة كبيرة عميقة و حادة و غذت البطالة و الفقر و الهجرة احدى الظواهر الاجتماعية البارزة، و قد بينت احدى الدراسات الاجتماعية ان حوالي سبعة ملايين جزائري تعيش تحت مستوى خط الفقر، حسب تقرير منظمة اليونسكو([3]) في نهاية الاربعينات و بداية الخمسينات، في الوقت الذي كانت فيه طبقة برجوازية اوروبية متخمة، و قد اتضحت هذه الفروقات الكبيرة من خلال الدخل الفردي بين المسلم الاهلي و المستوطن الاوروبي، و لكن المشكل الحقيقي يتمثل في من ليس لهم عمل قار – اعني البطالة المقنعة- لدرجة ان الجزائري الذي يعمل هو بالتاكيد صاحب امتيازات خاصة او هو من المحظوظين.

اذن فظاهرة البطالة قد ضربت بجذورها في اعماق المجتمع الجزائري وهناك احصائيات تؤكد وجود مليون عاطل ريفي عن العمل عام1954، ولم تسجل هذه الاحصائيات سوى 12000 عامل زراعي دائم، يعملون مئة و ثمانون(180) يوما في السنة على الاقل، اما البطالة المقنعة فقد كانت هي الاخرى موجودة و باعداد معتبرة

عشر ، غالبا ضمن حملات سياسية دعائية. انظر: اشرف صالح ، قراءة في تاريخ وحضارة اوروبا العصور الوسطى ،ط1، شركة الكتاب الالكتروني العربي ، بيروت 2008.

[1] **– حربي محمد ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي ، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، (د ط) ، (د ت) ، ص 234.**

[2] **– محمد الصالح الصديق: المصدر السابق،ص 21.**

[3] **–André Moine :op.cit ,p 19.**

وهي متمثلة في المستخدمين غير الدائمين او بالاحرى العمال الزراعيون الموسميون الذين يشتغلون ثلاثة اشهر في السنة في احسن الظروف([1]) ، وقد قدر عددهم ما بين 650.000 الى 750.000 ([2]).

اما المناصب العليا فقد كانت حكرا على الاوروبيين وحدهم بينما لم يصل الجزائريين الا للوظائف التي **تاتي في ادنى سلم الخدمات مثلا عمال السكة الحديدية، حراس لضيعات المعمرين، عمال المحاجر و المناجم... الخ.**

اما النساء فلم يكن لهن نصيب من العمل الا كخادمات في بيوت الاوروبيين بالمدن او في ضيعات المستوطنين بالريف و كان الفرنسيون ينادونهن باسم "فاطمة" و يقصد بهذا الاسم الخادمة ([3]) و لئن كان في الواقع هو نسبة الى السيدة فاطمة ابنة الرسول – صلى الله عليه وسلم- و لكن المعنى حرف بمرور الزمن. بادارة الاحتلال، اما الاغلبية الساحقة من الجزائريين القادرين على العمل فقد كانوا يشتغلون في الاعمال الحرة ([4]) وهي اعمال بسيطة لا تزيد في اغلب الاحيان عن سد رمق العيش .

واذا كانت هذه هي وضعية الرجال و النساء الاهالي المسلمين ، فقد كان اطفال الاهالي الفئة الاكثر تهميشا في المجتمع حيث كان عملهم محصورا في مسح الاحذية او بيع بعض الجرائد في المدن بينما كانوا يعملون رعاة للمواشي لدى المعمرين او لدى بعض الجزائريين في الارياف ([5]) ان هذه اللمحة السريعة عن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للاهالي المسلمين في الجزائر ابان المرحلة المولونيالية يوضح جليا مستواهم السكني و الصحي ، حيث يلاحظ الانتشار المذهل للاحياء القصديرية على هامش المدن ، ففي قسنطينة مثلا ما زالت معالم اكبر الاحياء القصديرية ماثلة للعيان الى مطالع الالفية الثالثة و يوضح ذلك " خط البؤس " (Le trait

[1] – **جمال قنان: المرجع السابق، ص 211.**

[2] – **شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،ترجمة:عيسى عصفور،ط1، منشورات عويدات،بيروت،باريس:1982،ص 132.**

[3] –**André Moine :op.cit ,p 19.**

[4]– **opc.cit ,p20.**

[5] – **محمد العربي ولد خليفة ، المرجع السابق ، ص ص 227،224.**

Misérable) الذي يمتد من حي بارد والى حي الصنوبر (حي الشالي "Chalet"سابقا) حيث تسود الاكواخ القصديرية ([1]).

اما مدينة الجزائر وحدها فقد كان يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية (8) احياء قصديرية معدل سكان كل حي منها لا يقل عن خمسة الاف (5000) نسمة ، و الاكواخ المنتشرة بشكل عشوائي مشيدة من الالواح القصديرية تتراوح مساحة كل كوخ ما بين عشرة متر مربع (10م^2) الى خمسة عشرة متر مربع (15م^2) ، ويضم كل كوخ ما لا يقل عن اربعة او خمسة اشخاص ، ولا يوجد بهذه الاحياء ادنى المرافق الصحية مثل المياه ودورات ومجاري المياه و قنوات الصرف او الكهرباء او مكان مخصص لوضع القمامة ([2]) .

هذا في المدن اما في الارياف فالوضعية اسوا كون الاكواخ تشيد من الطين وتسقف بمزيج من القش و الطين([3]) او بالقش وحده (الديس او التبن) ، وتاوي عادة اكثر من عشرة (10) افراد لوجود نظام العائلة الكبرى ، وكثيرا ما تتسقط هذه الاكواخ على رؤوس اصحابها في موسم الشتاء الممطر ولا سيما عند تساقط الثلوج او هبوب الرياح و العواصف العاتية، اما في فصل الصيف فغالبا ما تتعرض هذه الاكواخ الى الاحتراق لاسباب كثيرة.

و في هذه الظروف كيف يمكن للمرء ان يتصور او يتوقع الحالة الصحية للاهالي المسلمين تبعا لسوء التغذية من جهة و لسوء المسكن من جهة اخرى؟؟ ، و لكي نكون موضوعيين فيما ذهبنا اليه حول وضعية السكان الاهالي في تلك المرحلة البائسة يمكننا الاستشهاد بلغة الارقام على النحو الاتي:

اولا: انخفاض معدل الاستهلاك للفرد الجزائري من الحبوب من خمسة(5) قناطر عام 1870 الى اربعة (4) قناطر عام 1900 الى قنطارين و نصف (2,5) عام 1940 ثم الى قنطارين (2) فقط عند بداية الخمسينات.

---

[1] – البار كامو ، مرجع سابق ، ص 192.

[2]– جمال قنان : المرجع السابق ، ص 212.

[3]– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ثانيا: انخفاض استهلاك اللحوم بانخفاض عدد المواشي، و كل ذلك تسبب في ظهور الاوبئة و الامراض الفتاكة و اخطرها مرض السل الذي انتشر بصورة مذهلة غداة الح. ع. II و قد حصد الالاف من الجزائريين سنويا([1]).

كما نسجل ظاهرة اجتماعية اخرى لا تقل اهمية عما سبقت الاشارة اليه الا و هي التزايد الديمغرافي الهائل، فبعد ان كان عدد الجزائريين سنة 1926: 5.150.800نسمة ارتفع سنة 1936 الى: 6.201.100 نسمة، ووصل سنة 1954 الى: 8.745.000 نسمة([2]) - رغم الحياة البائسة كما مر بنا- و من هنا يلاحظ الباحث بعد استرجاع الاستقلال الوطني و استرجاع السيادة الوطنية تصنيف الشعب الجزائري من اكثر الشعوب الفتية من حيث نسبة الشباب، و لعل هذا ما يفسر جانب من جوانب قوة الثورة الجزائرية، هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد سجلت في هذه المرحلة سلسلة من الهجرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري الى خارج الحدود الوطنية ففي الجناح الغربي من البلاد توجه العديد من العائلات التلمسانية و المعسكرية الى المغرب الاقصى سنة 1932، بينما توجهت بعض القبائل من نواحي سطيف و برج بوعريريج خاصة نحو تونس و سوريا منذ بداية1937 ([3]).

اما نحو اوروبا فقد ارتفعت الهجرة الجزائرية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 1947 الى سنة 1954 خاصة نحو فرنسا، حيث وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار بها سنة 1947 بحثا عن لقمة العيش الى 44900 مهاجر ليقفز هذا العدد سنة 1954 الى 064 212 مهاجر([4]).

اما فيما يتصل بالهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ،فقد ارتفعت هي الاخرى بشكل مذهل حيث انتقل عدد سكان المسلمين في المدن من 000 722 عام 1936 الى حوالي 000 1600 عام 1954، و تجمعوا في الاحياء القصديرية حتى لم يعودوا قادرين على ايجاد اي عمل لسد رمق الحياة([5]). و باستقرائنا للاوضاع السائدة يمكننا الوقوف على اسباب هذه الظاهرة الاجتماعية التي هي في الواقع لا تخرج عن اطار السياسة الفرنسية

[1]- **جمال قنان: المرجع نفسه، ص 213.**

[2] - **عمار بو حوش: المرجع السابق، ص 317.**

[3]- **الجيلالي صاري و محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 50.**

[4]- **جمال قنان: المرجع السابق،ص 211.**

[5]- **شارل روبير اجيرون: المصدر السابق، ص 133.**

بما طبقته من تعسف و اغتصاب للاراضي و افلاس للقطاع الصناعي المحلي امام المنافسة الاوروبية، و القهر السياسي للاهالي المسلمين طبقا للقوانين المنظمة للمجتمع الكولونيالي في الجزائر انذاك مثل قانون الاهالي « Indigène»و البلديات المختلطة « Commune Mixte » و البلديات الاهلية « Commune Indigène » الرادعة و قانون الحجز الاداري و التجنيد الاجباري و المحاكم الاستثنائية * و تطبيق قاعدة معاقبة ،كقانون الغابات و نحو ذلك من القوانين التعسفية الاخرى. و في هذا يقول محمد البشير الابراهيمي " ايها الإخوة الجزائريون الابطال: لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه، او تداروها لاجله، و لم تبق لكم خيطا من الامل تتعللون به، اتخافون على اعراضكم و قد انتهكتها؟ ام تخافون على الحومة و قد استباحتها! لقد تركتكم فقراء يلتمسون قوت اليوم فلا تجدونه؟ أم تخافون على الارض و خيراتها و قد اصبحتم فيها غرباء حفاة و جياعا، اسعدكم من يعمل فيها رقيقا زراعيا يباع معها و يشتري، و حظكم من خيرات بلادكم النظر بالعين و الحسرة في النفس؟ ام تخافون على القصور، و تسعة اعشاركم ياوون الى الغيران كالحشرات و الزواحف؟ ام تخافون على الدين؟ ويا ويلكم من الدين الذي لم تجاهدوا في سبيله و يا ويل فرنسا من الاسلام، ابتلعت اوقافه و هدمت مساجده و اذلت رجاله..."([1]).

هكذا كانت معاملة السلطات الاستعمارية للشعب الجزائري فلا عرض قد صين ولا لقمة عيش محترمة ولا مأوى يليق بكرامة الانسان وحتى الدين لم يسلم من الأذى حيث تم تهديم بعض المساجد أو تحويلها الى كنائس أو كاتدرائيات و تابعت سلطات الاحتلال علماء الدينو أمنعت في اذلالهم، ولم ينج من المتابعة أو قمع

[G] – المحاكم الاستثنائية: صدر قانون المحاكم الاستثنائية يوم 26 مارس 1902 و المقصود به هو الجهات القضائية العسكرية، ففي كل بلاد العالم توجد محاكم او مجالس عسكرية تختص بمحاكمة افراد القوات المسلحة، و لكن الغريب و =الادهي في الامر ان تطبق هذه الاحكام و القوانين على الجهات المدنية و اعتبارها الطرف الذي يخل بالامن و النظام العام للجيش و الدولة، مثلما حدث مع الاهالي =الجزائريين« Indigène » الذين اعتبروا مواطنون من الدرجة الثانية لا يتمتعون بادنى الحقوق، بل هم رعايا اخضعوا للحكم العسكري ضمن نظام البلديات العسكرية، وقد تم تطبيق الحكم العسكري ايضا ضمن البلديات المختلطة التي تنقسم الى قسمين قسم مدني يطبق القوانين المدنية الموجودة راسا في باريس على المستوطنين، و قسم اخر عسكري يطبق القوانين العسكرية على الاهالي الجزائريين. انظر عبد الكريم بوصفصاف و اخرون: المرجع السابق، ج1،ص–ص 3–6.

[1] – محمد البشير الابراهيمي:في قلب المعركة، ط1،شركة دارالامة للطباعة والترجمة و النشر والتوزيع الجزائر:1997،ص 17.

أحد. ، وهناك احصائية وضعتها "لجنة مساعدة ضحايا القمع" التابعة لحزب الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من 36-1951 حيث جاءت فيها هذه الارقام الرهيبة:30232 معتقل حوكم منهم 14420 حكم على اثنين و عشرين(22) بالسجن المؤبد و خمسة و عشرين (25) بالاعدام، خمسة وثمانون(85) جزائريا موقوفا ماتوا في السجن، مجموع الاحكام 11300 عاما سجنا، 2920 عاما حجزا في المعتقلات، 3206عاما اشغال شاقة 5600 عاما حومانا من الحقوق المدنية، غرامات مالية تقدر باكثر من ثلاثين مليار فرنك .

قد يبدو من الوهلة الاولى ان هذه الارقام خيالية و لكن لا نستبعد ذلك اذ عرفنا ان مجازر 8ماي 1945 وفي ايام معدودة قد حصدت اكثر من خمسة و لربعين الف (45000) ضحية،فهل سيبقى بعد ذلك كله امل في تحسين هذه الاوضاع عن طريق الاصلاحات او عن طريق السياسة الاصلاحية!؟ و عن هذا الواقع الاليم يتكلم احد الذين عانوا تلك الظروف و هو العقيد الحاج لخضر فيقول:"امراض ملازمة لنا و فقر لا يغادر ساحتنا و الجوع هو عنوان حياتنا و الحل لهذا كله هو التفكير في استرجاع سيادة و طننا..."([1]).

نعم الحل كان في الثورة، كان في العمل المسلح، فكما راينا فالوضع الاجتماعي قد وصل الى درجة كبيرة من المعاناة و التازم و بالتالي انفجار الجماهير الشعبية كان متوقعا في اي لحظة ضد ذلك الظلم الكبير المسلط على الاهالي الجزائريين بقسوة ضد النساء و الرجال على حد سواء، بل و حتى الاطفال لم يسلموا من هذه السياسة العنصرية الاستعمارية التي كان هدفها الاول و الاخير هو ابقاء الشعب الجزائري دائما مهمشا مستغلا من قبل فئة المستوطنين المالكة و المهيمنة على كل الامتيازات و الاموال.

المطلب السادس : الاوضاع الثقافية:

ظلت الحياة الثقافية في الجزائر منذ بداية الاحتلال تسير نحو الموت المؤكد خلال القرن 19م نتيجة لسياسة الهدم و البناء التي لنتهجتها سلطات الاحتلال منذ 1830، و لكن مع مطلع القرن العشرين بدات تسير بخطوات وئيدة نحو الاحياء و البعث من جديد بفضل المجهودات المظنية التي بذلها بعض الجزائريين على مستويات متعددة لاخراج البلاد من ظلام الجهل و الامية و الاقصاء و التهميش، فاسسوا الجمعيات و اصدروا الصحف باللغتين

[1] – **الحاج لخضر"العقيد":قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس،شركة الشهاب،الجزائر:دون تاريخ،ص 17.**

العربية و الفرنسية، و شيدوا المساجد و القوا الدروس و المحاضرات العامة و الخاصة، و لكن الامية ظلت ضاربة اطنابها حتى استرجاع الاستقلال الوطني سنة 1962، و لم يتزحزح الرقم المسجل منذ عقود عن مكانه و كانت نسبة الاميين في الجزائر تقدر ب.94% في عالم الرجال، اما في عالم المراة فقد بلغ عدد المتعلمين اقل من 02% ([1])، هذا بعد انتشار التعليم الفرنسي الرسمي و التعليم العربي الحر الذي اضطلعت بكل واحد منهما الادارة الفرنسية و ج.ع.م.ج.

و قد زاد في تدهور الحياة الثقافية الحرب الكونية الثانية التي اتت على الاخضر و اليابس و اغرقت معظم شعوب العالم في مستنقع الدم الذي اريق في بلدان كثيرة من العالم لا ناقة لها و لا جمل في تلك الحرب الاوروبية المدمرة،حيث جمد نشاط الجمعيات الاهلية الحرة التي كانت تسعى الى اخراج الامة من كابوس الجهل و شبح الامية، و اذا كنا لا نملك احصائيات ثابتة حول نسبة المتعلمين في كل سنة تلك الحرب فان الارقام التي سنشير اليها خلال سنة 1944 في هذا الجدول([2]).

ستوضح بجلاء النسبة البسيطة من المتعلمين الجزاريين- هذا مع الفروق الصارخة بين عدد السكان الجزائريين و الاوروبيين حيث كانت نسبة الاوروبيين تقدر بتسع 9/1مجموع السكان في الجزائر -:

الصفة	عدد المتمدرسين	الميزانية	عدد المدارس
جزائريون	110.000	88 مليون فرنك	699
اوروبيون	600000	399 مليون فرنك	1400

و الملاحظ من خلال هذه الارقام هو التمييز العنصري الكبير بين الاغلبية الساحقة من ابناء الاهالي المسلمين و الاقلية من ابناء المستوطنين حيث نجد معظم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم في الطور الابتدائي تكاد تقتصر على ابناء المستوطنين وحدهم بينما كانت النسبة المخصصة منها للاهالي لا تصل حتى الى الربع، كما نلاحظ ايضا

[1] – **احمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الاولى الى الثورة المسلحة،ترجمة: الحاج مسعود و محمد عبس، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، القصبة الجزائر:2002،ص412.**

[2] – **المصدر نفسه، ص 403.**

ذلك التناقض بين عدد المتمدرسين الذي يصل الى مئتي الف (200.000) من ابناء المستوطنين الذين يمثلون الاقلية من حيث العدد و الاغلبية من حيث نسبة المتعلمين بينما ينخفض العدد الى حوالي النصف مئة و عشرة الاف(110.000) جزائري متمدرس فقط و هم الذين يمثلون الاغلبية التي تعيش في هذه الارض و لكنهم اخر المستفيدين من التعليم.

و احصاء سنة 1954 يبين ان هناك قرابة مليوني طفل جزائري هم في سن الدراسة من ستة الى اربعة عشر(6-14سنة) و لكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل منهم سوى نسبة قليلة جدا، حيث نجد91,2% منهم في حالة امية كاملة اي 18240000 ([1])، و المهم ان نسبة الاطفال المسلمين المتمدرسين لم تتجاوز في اغلب الاحيان 06%، و لكن الحكومة الفرنسية زعمت في تقرير لها سنة 1955 ان النسبة قد بلغت 20% ، ([2]) بينما احصائية سنة 1954 تفند ذلك فكيف لنسبة المتمدرسين من الاهالي ان تقفز الى 20% في خلال سنة واحدة فقط؟ و قد كان اجمالي من يعرف القراءة و الكتابة من حوالي اكثر من تسعة ملايين نسمة و هو تعداد الشعب الجزائري سنة 1954 لا يزيد عن 441.354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة و الكتابة بالفرنسية، و حوالي نصف العدد و بالضبط242.000 يعرف العربية([3]).

و لا شك ان ذلك يرجع بالدرجة الاولى الى خوف المحتل من رفع المستوى الفكري في المجتمع الجزائري لانه كان يدرك مدى اهمية التعليم في ايقاظ الحس الوطني و المشاعر القومية و الانسانية ضد الظلم و الاحتلال لدى المسلمين الجزائريين، و لذلك فقد كانت السياسة الفرنسية تقوم على مبدا التجهيل و الامية في الجزائر منذ بداية الاحتلال لا على مبدا نشر التعليم- و لو كان ذلك بلغة المحتل ذاته – و حتى الفئة القليلة التي حظيت بشيء من التعليم الفرنسي كان التعامل معها يتم على اساس صفة الاهلي؛ الذي لا يتمتع بحقوق المواطنة ([4]) ،و لذلك فقد

---

[1] – **هارلوك (ب) : العمل الفرنسي بتعليم الاهالي في الجزائر ، مدينة الجزائر ،كاربونال 1930 ص 26.**

[2]– **Marcel Egreteaut** , **réalité de la nation Algérien**, **Editions social**,**Paris** :**1957**,**p138** .

[3] – **جمال قنان: المرجع السابق، و عمار بوحوش : المرجع السابق، ص ص230– 374.**

[4]– **عز الدين معزة: فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية، و مرحلة الاستقلال 1899–1985 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، اشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري،**

ادرك اولئك التلاميذ في وقت مبكر اي منطق للمساواة و الحرية و الاخوة كانت فرنسا الديمقراطية تريد نشره؟! فكثيرا ما وجدوا تناقضا واضحا بين ما كانوا يتلقونه كدروس نظرية عن التاريخ المجيد لفرنسا و الثورة الفرنسية، و بين ما يجدونه في واقعهم الاليم من تمييز و فقر و معاناة.

وإذا كان هذا حال التعليم الابتدائي لدى ابناء الاهالي فاننا لا نج الا عددا قليلا ممن استطاعوا مواصلة تعليمهم الى الطور الثانوي، اذ لم يكن يتجاوز عددهم خلال سنة 1954: 6260 تلميذ فقط، اما التعليم العالي فلا يستقبل في هذه السنة سوى قرابة ستمائة (600) طالب من الاهالي([1])، و الجدولين الاتيين يبينان لنا بصورة جلية التباين بين عدد المستوطنين و الاهالي في التعليمين الثانوي و الجامعي خلال الاربعينات و الخمسينات من القرن الماضي ([2]).

السنة الدراسية	عدد الاوروبيين		عدد الاهالي	
	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي
1939-1940	16771	1777	1358	89
1943-1944	16457	20658	3287	142
1950-1952	1209	228	360	442
1953-1954	4280	2734	306	584

اما نوع التعليم الذي كان يجب ان يخصص للاهالي فبطبيعة الحال ليس ذلك الذي يجعل منهم مثقفين او اطارات تشغل مناصب – مهما كانت درجتها– في المؤسسات الاستعمارية، و انما هو التعليم الذي بالكاد يسمح لهم بقراءة الاحرف و فك رموز المفردات الضرورية لحياتهم اليومية، بالاضافة الى تعلم بعض الحرف كالحدادة و النجارة و البناء... و غيرها من الاعمال التي تتطلب المجهود العضلي ليكونوا في مستوى خدمة الطبقة الكولونيالية

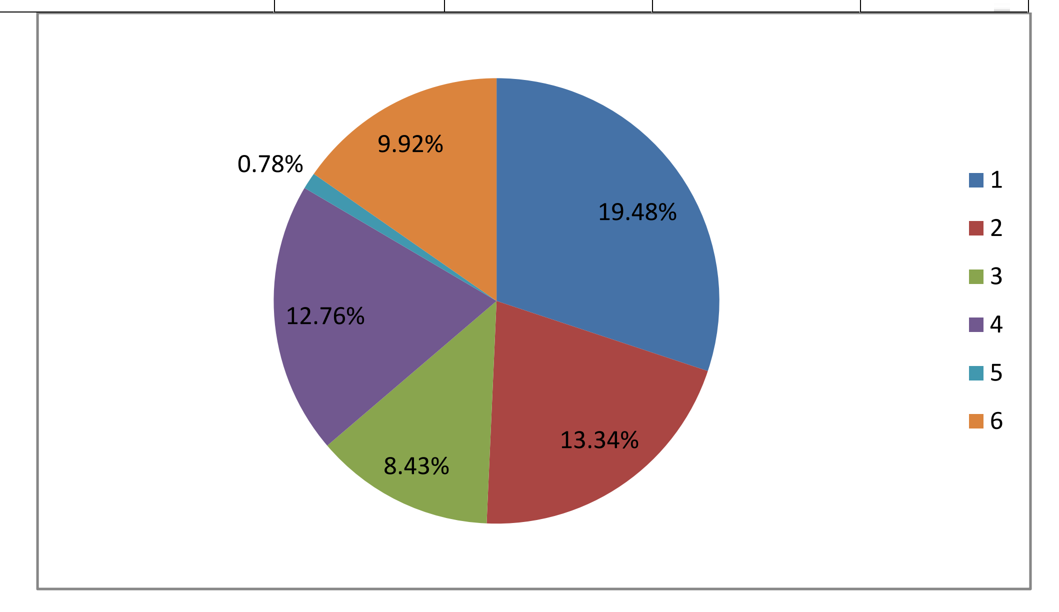
قسنطينة،الجزائر: 2003–2004، ص 24،نقلا عن Charles Robert Ageron , les Algériens musulmans et la France.

[1] – شارل روبير اجيرون: المصدر السابق، ص 36.

[2] – احمد محساس: المصدر السابق، ص ص 405–406.

البرجوازية التي تحتكر مختلف الانشطة الاقتصادية، و لندع لغة الارقام تتكلم من خلال هذعه الاحصاءات([1]) ، التي تبرز عدد الطلبة المسلمين في التخصصات المختلفة بالجامعة خلال سنة 1954:

التخصص	عددالطلبة الاوروبيين	عددالطلبة المسلمين	مجموع الطلبة	النسبة المئوية للطلبة المسلمين
الحقوق	1528	179	1707	%19,48
الطب	714	110	824	%13,34
الصيدلية	369	34	403	%8,43
الادب	1175	172	1347	%12,76
العلوم	762	06	768	%0,78
المجموع	4548	501	5049	%09,92



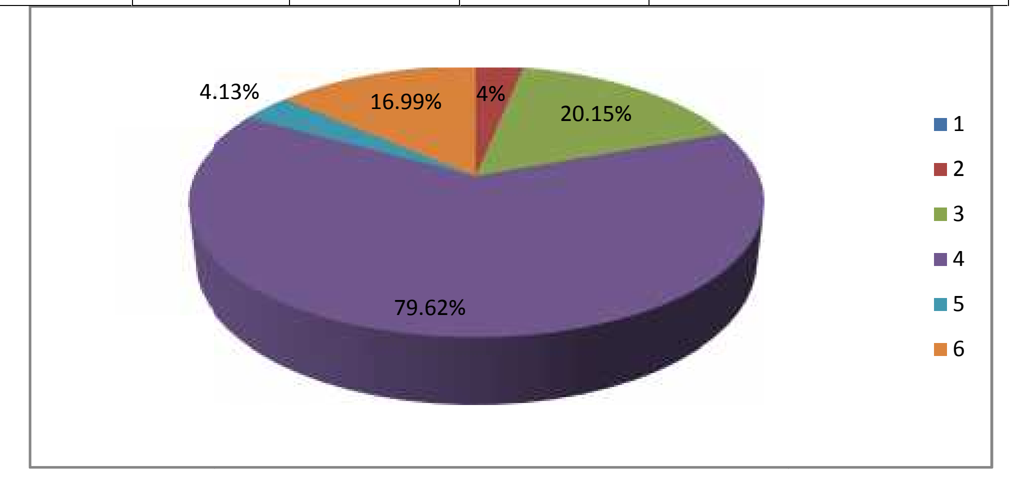
و الملاحظ من خلال هذه الاحصاءات انه كان هناك تفاوت كبير بين عدد الطلبة الاهالي و الاروبيين لا سيما في تخصص العلوم و الصيدلة و يليها فرع الحقوق، اذ تنخفض النسبة في شعبة العلوم الى اقل من %01 اما في الصيدلة فهي نسبة متدنية ايضا و هي %8,43 و في بقية الشعب مجتمعة و المتمثلة في الحقوق و الادب و الطب فانها لا تتجاوز %12,19 ، و هذا ان دل على شيء فانما يدل على حقيقة تاريخية مفادها ابعاد الاهالي

[1] – شارل روبير اجيرون: المصدر السابق، ص 175.

عن مختلف العلوم التي تساعدهم على التطور و النهوض من كبوتهم الطويلة التي اصيبوا بها من جراء المد الاستعماري الفرنسي الذي ناء بكلكله على البلاد منذ سنة 1830.

اما اذا انتقلنا الى التعليم التقني و المهني فاننا نسجل الارقام الاتية([1]) ، في التعليم الزراعي:

المؤسسات التعليمية	الاوروبيون	الجزائريون	المجموع	النسبة المئوية للجزائريين
المدرسة الوطنية للزراعة	74	0	74	
المدرسة الجهوية لسيدي بلعباس	72	03	75	%4
المدارس الزراعية (سكيكدة،عين تموشنت،قالمة)	103	26	129	%20,15
مراكز التكوين الفلاحي	11	43	54	%79,62
المدارس الزراعية	116	05	121	%04,13
المجموع	376	77	453	%16,99



واهم ملاحظة نسجلها في هذا الجدول هي عدم وجود اي جزائري في المدرسة الوطنية للزراعة، اما اعلى نسبة للطلبة الاهالي فنجدها في مراكز التكوين الفلاحي، و نحن لا نستغرب ذلك اذا علمنا ان نسبة هائلة من مجموع الشعب الجزائري كانت تشتغل في القطاع الفلاحي كخماسين او اجراء يومين لدى كبار الملاك المستوطنين و باجور زهيدة لا تسد احيانا رمق العيش و لهذا فان تاهيلهم للخدمة في تلك الاراضي كانت حتمية بالنسبة للاقتصاد الكولونيالي.

[1] – احمد محساس:المصدر السابق، ص 407.

و هناك ملاحظة اخرى و هي نقص التعليم التقني بصفة عامة الذي لا يزيد عن خمسمائة (500) طالب مقارنة بالتعليم **الجامعي الذي وصل فيه عدد الطلبة** سنة 1954 الى 5049 طالب من الاوروبيين و الجزائريين معا.

و يورد احمد محساس احصاءات اخرى ([1]) ، فيما يخص تعليم الاهالي و المستوطنين خلال الفترة الممتدة من 1949-1950 نقدمها في هذا الجدول: *

نوع التعليم	المستوطنون	الجزائريون
التعليم المهني	869	1206
الشعب المتخصصة	164	11

و يتبين من هذا الجدول بشكل واضح اي نوع من التكوين منح للجزائريين الذين ظلوا خاضعين لعملية اسغلال منظم من قبل ادارة الاحتلال، و من خلال لغة الارقام تجلى لنا بوضوح المشروع الاستعماري الذي اطاح بكل مستويات التعليم الجزائري بعدما كان مزدهرا قبل الاحتلال، و لكنه لم يؤسس مشروعا ثقافيا و تعليميا شاملا([2]) ، و انما ابقى التعليم محصورا بين فئة معينة من الاهالي المعروفين بقربهم من سلطات الاحتلال،([3]) ، بل فانه لم ينشر اللغة الفرنسية و لكنه حارب اللغة العربية حتى كادت الثقافة العربية تندثر نهائيا من البلاد، و غذت اللغة العربية غريبة في بلدها و بين اهلها لا سيما في المدن الكبرى مثل وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة... و غيرها من المراكز الحضرية الكبرى، بل اكثر من ذلك فان لغة الحديث قد التصق بها الكثير من الكلمات الفرنسية الدخيلة .

---

[1] -**احمد محساس: المصدر السابق، ص 407.**

[G] **كان في مدينة قسنطينة وحدها قبل سنة 1837 ثمانون مدرسة، وسبعة معاهد،و ثلاثمائة مدرسة ملحقة، و جامعة مختصة في التعليم العالي،ولم يبق منها بعد الاحتلال سوى ثلاثون مدرسة فقط./انظر رابح تركي: المرجع السابق،ص95.**

[2] -**الطاهر عمري: النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع(1900-1940)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، اشراف: احمد صاري، قسم التاريخ، كلية الاداب و العلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة:2003-2004، ص 405.**

[3] - **احمد محساس: المصدر السابق، ص 405.**

و قد تسربت الى السنة الجزائريين بمرور الزمن، و الحق ان السياسة الفرنسية قد حققت في هذا المجال بعض اهدافها حيث تركت فئات الشعب العريضة لا سيما في الاوساط الريفية تغوص في ظلام دامس و خرافات مطبقة على عقول الناس و اذهانهم([1]) ، و لكن مع ذلك فان الشعب الجزائري ظل متمسكا بهويته و اصالته رغم سياسات التجهيل التي دامت عشرات العقود من الزمن.

و قد كان للجمعيات و النوادي و الصحف الوطنية التي تاسست في العقدين الثالث و الرابع من القرن العشرين خاصة، بعض الاثر في احداث يقظة فكرية عامة مست الاوساط الشعبية التي بدات تساهم في تاسيس المساجد الحرة باموالها الخاصة سواء في المدن او القرى([2]) ، و لكن الباع الكبير كان لجمعية العلماء المنسلمين التي كونت حركة ثقافية نشيطة و نشرت التعليم العربي في المدارس و المساجد على نطاق واسع في اوساط الاهالي.

و قد ركزت ج.ع.م.ح في نشاط المدارس الحرة او الاهلية و التي بلغت عشية اندلاع الثورة (سنة 1954) حوالي مائة و خمسون(150) مدرسة بمعدل قسمين لكل منها([3]) ، وعدد معتبر من المساجد لا نملك حتى الان ارقاما دقيقة عنها، و اصدرت الصحف من جرائد و مجلات، اعطت بعدا حضاريا للشعب الجزائري و دافعت عن هويته بقوة الحجة ووضوح البرهان، و حاربت الطرقيين المنحرفين و المشعوذين الذين كانوا يسبحون في فلك الادارة الاستعمارية التي حركتهم كبيادق ضمن مخططها الشامل الذي استهدف الهوية العربية للامة، خاصة و قد ادركت ان الدين الاسلامي ليس مجرد معتقد ديني كما هو الحال بالنسبة للاديان الاخرى؛ بل انه ملازم للحياة الشخصية و الاجتماعية و حتى السياسة، و من هذا المنطلق كان حصارها المفروض على الدين الاسلامي شديدا.

تعتبر الثورة الجزائرية من اهم الثورات التي اثرت على مسار الاحداث في المنطقة العربية، ومن ثم شكلت قوة جذب منقطعة النظير للراي العام العربي. لذا ليس غريبا ان تثير اعتناء و احتفاء متميزا لدى المثقفين العرب من مختلف المشارب باسهاماتهم الفكرية و الاعلامية.

---

[1] –ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق،ص 61.

[2] – الطاهر عمري: المرجع السابق، ص 316.

[3] – المرجع نفسه، ص 316.

و في هذه المعمعة كانت مجلة(الفكر)(*) ، صوتا بارزا، و هذا ليس لانها بزت كل اقرانها في هذا المضمار، و لكن لكونها تفردت بخصوصيات ينذر ان تتوفر مجتمعة في سواها. فهي تجاوبت مع الثورة الجزائرية منذ صدور عددها الاول في شهر اكتوبر 1955، حيث امنت بمبادئها و راهنت على نصرها و تطلعت لخاتمتها السعيدة، كما رصدت تطوراتها شهرا فشهرا طيلة سبعة سنوات متصلة. لعل اهم ما ميزها عن غيرها من المجلات المعاصرة التي تعاطت مع الثورة الجزائرية و عدم قصر اهتمامها على التطورات السياسية و العسكرية لهذه الاخيرة فانها تجاوزتها الى التركيز على الجوانب الثقافية لكونها الاكثر تناغما مع طبيعتها و خطها الافتتاحي، هذا يقودنا الى طرح اشكالية مفادها الى اي مدى تمكنت هذه المجلة من ابراز مسالتي التحدي الذي فرضه الاستعمار على الثورة في عالم الافكار بغية قهرها و دحرها على مستوى عالمي: الاشخاص و الاشياء . و من جهة اخرى الاستجابة الموفقة التي واجهت بها الثورة و اصدقاؤها. ذلك التحدي و هوما سنحاول تفصيل الحديث عنه فيما ياتي.

ادرك الاستعمار ما للفكر من دور غي اعداد الفرد و تسليحه، فاقدمت من هذا الجانب على مواجهة الثورة بتطبيق سياسة الكبت الفكري و فرض الرقابة المشددة على مختلف الاصدارات و مختلف النشاطات التي من شانها ان تقوي من عزيمة الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار ، وفي هذا الصدد كان لمجلة (الفكر) دور كبير في نقل مظاهر هذه السياسة على صفحاتها تنويرا للراي العام وتدعيما وتضامنا مع هذه الثورة العادلة، فاول محاولة لذلك تعليقها على موقف اصحاب الفكر و الراي الحر حولا لوضع في الجزائر حيث تقول:"كان لرجال الفكر بفرنسا شجاعة في مواجهة حكوماتهم في الدفاع عن حقوق الانسان و خاصة عندما يتعلق الامر بالهيمنة الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري، اذ نرى اطوارها يوميا في الصحف و المجلات، فراينا الكتاب و الشعراء و الفنانين و الممثلين يقفون هذه المواقف النادرة و يقولون لحكومتهم: اخطات ان اخطات و اصابت ان اصابت.

و بالرغم من ادراك هؤلاء لعواقب هذا العمل الا انهم تصدوا باقلامهم للسياسة الاستعمارية لانهم يرون في ذلك خدمة للحق، هذا ما اثار حفيظة السلطات الاستعمارية، فلجات الى تطبيق سياسة القمع الفكري على كل من يقف الى جانب الثورة التحريرية منذ انطلاقها و المتمثل في حجز و منع كل كتاب يصدر او مقال ينشر

G – مجلة الفكر : هي دورية تونسية تصدر كل ثلاثة اشهر ذات طابع ادبي و فكري و سياسي و اقتصادي تاسست سنة 1955 كان مديرها محمد مزاليو رئيس تحريرها بشير بن سلامة استمرت في الصدور بصفة منتظمة الى غاية 1986 سنة توقفها بسبب الخلاف السياسي بين مؤسسها و النظام.

او عريضة تحرر او محاضرة تلقى تتعلق بها، و في هذا المضمار نقلت لنا مجلة (الفكر) شواهد لهؤلاء الكتاب، امثال محمد ديب الذي استطاع ان يوظف كتاباته في هذا الجانب لفضح مساوئ الاستعمار في الجزائر و توعية الجماهير الشعبية. حيث اصدر كتابا بعنوان"في المقهى" فقامت السلطات الفرنسية بمنع تسويقه في الجزائر، فعلقت المجلة على ذلك قائلة= لقد امتنع اصحاب المكتبات بالجزائر باتفاق مع الحكومة الاستعمارية عن بيع مجموعة القصص التي اصدرها الكاتب الجزائري محمد ديب باكبر دار للنشر بفرنسا تحت عنوان في (المقهى) لان هذا الكتاب يرفع الستار عن الوسائل الاستعمارية المستعملة لتزوير الانتخابات، و عن اساليب العنصرية الوحشية في تركيز دعائم الاستعمار بالبلاد([1]).

و لم يكن هذا الاول و الاخير بل سبق لها ان اوقفت جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 7 جانفي 1956، و توقيف جريدة"L'hmanité" بسبب نشرها لصور بشعة نفذها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين يوم 25 فيفري 1957([2]) ، و حجز كتاب " الاستنطاق" للصحفي هنري علاق * ، الذي يتحدث عن التعذيب في الجزائر في 27 مارس 1958.

و نظرا لما احدثه كتاب محمد ديب من ضجة اعلامية و مساسه بسمعة الحكومة الفرنسية حاول احد الصحافيين الفرنسيين و هو "روبير كامب" "Robert Kemp"** ، شن حملة دعائية ضادة بمناسبة نشر هذا الكتاب بقصد تشويه الحقائق التاريخية و انكار البطولات الجزائرية مدعيا ان الفرنسيين هم الذين علموا الجزائريين الكتابة و انه لا يعترف بوجود الامير عبد القادر ذلك القائد العظيم.

هذ الصحفي الفرنسي، اظهر وجه الحقيقة على هذا الجانب من تاريخ الجزائر. هذا الرد الذي نشرته المجلة يكون قد طعن في اللمغالطات التاريخية التي يدعيها كما لا يقل اهمية الشاعر الفرنسي (هنري كريا) عن نظيره الجزائري في المشاركة بقلمه و علمه الفكري في الثورة الجزائرية منذ ساعاتها الاولى و نتيجة لذلك منعته الحكومة

---

[1] – (الفكر)، ع **7 مارس 1957 ص 79.**

[2] – (الرائد)، ع **1 جانفي 2002، ص 27.26.**

* – **هنري علاق: هو هنري سالم ولد بلندن عام1921 صحافي من اصل مزدوج فرنس جزائري ناضل في الحزب الشيوعي الجزائري بداية من 1940 عين مدير جريدة الجزائر الجمهورية سنة 1950 دخل العمل السري 1955.**

** **روبير كامب" Robert Kemp: اديب و ناقد فرنسي ولد في باريس في 8 اكتوبر 1878 و توفي في 3 جويليةَ 1959كتب في موضوع الرعب و العلم عبر الزمن... أنظر: نفس المرجع، ع 2 مارس 2002 ص 2.**

الفرنسية من عرض احدى رواياته المميزة في باريس التي يدور موضوعها حول(المأساة الجزائرية). فكتبت المجلة تقول:"هنري(كريا) يبقى الشاعر الثائر الذي عرف كيف يجمع بين الثورة و الفن و الفردية و الثورة الجماعية حيث اعد رواية بعنوان الزلزال للتمثيل في باريس لكن السلطات الفرنسية حالت دون تمثيلها لان الزلزال قد يكون طبيعيا و لكن هناك زلزال بشري، هو زلزال الثورة الجزائرية الكبرى التي ترمى على ان تكون البشرية متآخية. و يؤمن كريا بمستقبل الثورة الجزائرية المضمون وتقوم بشهادة انسانيتها ([1]).

لم تكتف الادارة الاستعمارية بهذا الاسلوب بل تجاوزت ذلك الى حد الدعاية المغرضة بقصد تشويه سمعة الثورة و قدسيتها و ذلك بتوظيف القوى الفكرية الرجعية المناوئة لاستقلال الجزائر و الداعية الى مواصلة الحرب، و من بين عناصر هذه القوى الرجعية نذكر: (جون سيرفييjean Server) *، الذي نشر كتاب بعنوان(في الاوراس اثر الثوار) حيث تضمنت كتاباته نوعا من الاساءة للثورة و التشكيك في عدالتها، الذي روج له في فرنسا و الجزائر. و القصد منه تشوية صيت المقاومين الجزائريين و التنقيص من شأنهم بتقديمهم كقطاع طرق لا صلة بينهم و بين الشعب الجزائري([2]).

يتضح في هذا الكتاب انه يستعمل جميع الوسائل الدنيئة من الاكاذيب و الحقائق المشوهة و السكوت المقصود و النميمة الدسيسة لا يبدو كعمل مؤلف بل كمناورة في سبيل ابشع المبادئ.

كما علقت المجلة ايضا على مقال نشرته مجلة "العالمين الاثنين" "les deux monde" ، لاحد الفرنسيين الرجعيين و هو الان فلاندن Alain Flandant** بعنوان (نقاش حول قضية الجزائر) اراد منه ان يعبر عن رغبة بعض الفرنسيين الرجعيين في مواصلة الحرب في الجزائر حتى النهاية و في ابقاء الوضع كما هو عليه، و انكار ماضي و حاضر الامة الجزائرية و مستقبلها لانها امة في حاجة الى قوة تحميها. هذه الحقائق التي بلغت من لموضوعية شاوا بعيدا دفعت بالمجلة الى تكذيب و نفي ما ذهب اليه هذا الكاتب معتمدة على ما نشرته "العصور

[1] – كلود كولو ، سبق ذكر المقال ، ص . 180–182.

G – جون سيرفييjean Server : انظر مجلة (الفكر)، ع 7مارس 1957، ص 79.

[2] – نفس المصدر: ع7 افريل 1961 ص 70.

الحديثة واسبري" من شهادات حية لاناس شاركوا بالتعذيب و التقتيل الجماعي في حرب الجزائر. و الذي سنتطرق اليه في المبحث اللاحق([1])

فانتهاج اسلوب القمع الفكري في حق النخبة المثقفة المناضلة لا يجدي نفعا، في نظر الاستعمار فتجاوز حدود ذلك الى اسلوب القمع الجسدي بكل اشكاله على النشاء من اساتة و صحفيين و كتاب و حقوقيين، ففي هذا الصدد نقلت لنا المجلة صورا لضحايا هذا الاسلوب تقول: يوجد في ما يسمى بالمعسكر الراسمالي احزاب وكتل تؤمن بالعدالة الاجتماعية تدين بالاشتراكية وتذهب الى ابعد حدود التضحية من اجل افكارها فمثلا بطولة الاستاذ (اندري مندور) ، المدرس بجامعة ستراسبورج بفنسا وما ناله من عذاب و سجن من اجل دفاعه عن الحرية و الكرامة المهانيتين في الجزائر([2]).

و لم يكن هذا والاخير من ضحايا التعذيب الاستعماري بل هناك الكثير ممن لاقوا حتفهم، فعلى سبيل المثال: (اودين)* ، تمت تصفيته و اللين(اللين) تم تعذيبه حتى الموت... و لم يسلم عدد من رجالات الدين المسيحي الذين استنكروا ممارسات القوات الفرنسية في الجزائر من الاذى..ا لم يطلق اعداء المونسينيور(دوفال)،و هو اول من ندد بالتعذيب الجسدي الذي يتعرض له رجال المقاومة الجزائرية.

و تاكيد لذلك كتبت المجلة عن حدث اغتيال احد المثقفين و هو الكاتب "رضا حوحو" تقول: "ورد في الانباء ان الجندي الفرنسي جند الكاتب الجزائري المعروف "رضا حوحو، بجبهة قسنطينة . و التونسيون يعرفون الفقيد قبل ان ينشر كتابه "نماذج بشرية" في سلسلة كتاب البعث سنة 1955، و هكذا يستمر القتل و التقتيل و تزهق ارواح الابرياء ويستمر القوم في عنادهم الجنوني مات "حوحو" و مات الاف من الابرياء فلتحيا الجزائر.

ويعتبر حوحو احد الادباء المعروفين بكتاباته الثورية ومواقفه الشجاعة ، كما كان على استعداد للالتحاق بالثورة المسلحة ،بحكم طابعه الثوري ، الا ان السلطات الاستعمارية كانت تتربص له للتخلص منه ، فجاءتها

[1]– نفس المصدر، ع 7 افريل 1957ص 78.

[2] – (الفكر)، ع 2 نوفمبر 1957 ص ص ، 96.97.

[G]اودان:–كاتب فرنسي و استاذ بجامعة السربون عاش 16 عاما في الجزائر فترة الاحتلال وقف الى جانب المقاومة الوطنية بكتاباته و يعد من الاصوات الادبية المناهضة للممارسات التعسفية الاستعمارية في الجزائر.انظر221 Dictionnaire Historique .op.cit.p

الفرصة عندما اغتيل يوم 30 مارس 1956 من طرف المنظمة الارهابية الفرنسية (اليد الحمراء) مع العديد من الشخصيات . فهكذا كان مصير المثقفين الاحرار من جزائريين وغيرهم ، اما انهم يغتالون ، او يسجنون ، فاغتيل عبد الكريم العقون *سنة 1956 والامين العمودي **سنة 1957والربيع بوشامة*** سنة 1959،وممن سجنوا واخضعوا للاقامة القسرية كمحمد العيد ال خليفة* ، ومفدي زكريا** ،ولم ينج من بطش للاستعمار الا من هاجر من الجزائر([1]).

[G]– عبد الكريم العقون : ولد بقرية لعقاقنة من قرى بلدية برج الغدير سنة 1918م ،كان والده الشيخ المسعود ممن تعلموا بدشرة اولاد لعياضي عن الشيخ السعيد ابن الاطرش فحفظ عنه القران وتعلم الفقه واللغة ،كما درس بالدشرة ايضا جده الشيخ عمار ابن الزيوش وتعلم فن التجويد ،وقدكانت والدته فاطمة الزهراء –التي توفيت عنه وهو صغير– تحسن القراءة =والكتابة وتحفظ ثلاثة ارباع القران الكريم ، وقد لقبها الشيخ السعيد ابن الاطرش (بالسيدة) .كان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودعاتها المتحمسين ، وبرز نشاطه الثقافي من خلال اجتماعاتها ومجلتها "البصائر" . انظر :موسوعة الشعر الجزائري ،مجموعة اساتذة من جامعة منتوري ، دار الهدى ، الجزائر ، 2002 ، الجزء الاول ، ص 695.

[GG]– الامين العمودي : (1891 في وادي سوف –10 اكتوبر 1957 في البويرة) ، نشا وسط عائلة فقيرة تلقى تعليمه الاول بمسقط راسه بالمدرسة القرانية ، ثم بالمدرسة الاهلية وبعد نجاحه انتقل الى بسكرة لمواصلة دراسته الثانوية لكنه سرعان ما طرد مرة اخرى من المدرسة =الرسمية بقسنطينة ، لكن هذا لم يمنعه من الحصول على مستوى ثقافي جيد باللغتين العربية والفرنسية اهله ليستغل وظيفة وكيل شرعي بمدينة بسكرة ، اين ربط علاقات متشبعة مع مثقفي المنطقة من ادباء وشعراء .انظر :موسوعة الشعر الجزائري ، مجموعة اساتذة من جامعة منتوري ، دار الهدى ، الجزائر ، 2002 ، الجزء الاول ،ص 725

[GGG]– الربيع بو شامة : ولد الربيع بوشامة في شهر ديسمبر من سنة 1916 ببلدية قنزات ببني يعلى بولاية سطيف ، حفظ القران الكريم وعمره 12 سنة على يد الشيخ الصديق بن عبد السلام . ثم درس في المدرسة الفرنسية واكمل فيها دراسته الابتدائية ، ثم عاد فتتلمذ على يد شيوخ بني يعلى ومنهم الشيخ سعيد صالحي ، اما النحو والتجويد والقراءات فقد اخذها عن الشيخ العياشي مرغيش وقرا الفقه المالكي على يد الشيخ الهاشمي بلمولود ،كما تتلمذ عن الشيخين علي الزموري والسعيد بن عمر .وانغمس في وسط اصلاحي كان من رواده بتلك المناطق سعيد صالحي والفضيل الورتيلاني فشد في تحصيل العلوم وكون لنفسه مكتبة ثرية منذ شبابه وداب على قراءة =مجلة الشهاب التي =كانت تصله بانتظام .انظر :الربيع بوشامة :ديوان الشهيد ،جمع وتحقيق :د .جمال قنان ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994.ص 195.

[G]–محمد العيد ال خليفة: ولد الشاعر محمد العيد يوم الاحد لستة عشر يوما خلى من جمادى الاخرة عام 1322للهجرة الموافق ل28 اغسطس سنة 1904 للميلاد في بلدية عين البيضاء بولاية ام البواقي .وسط عائلة دينية محافظة متصوفة تنتمي الى الطريقة التجانية تنحدر اصلا من بلدة كوينين من ولاية واد سوف .انتقل مع اسرته الى مدينة بسكرة ليكمل بها حفظ القران الكريم ويجلس في دروس الشيخ علي بن ابراهيم العقبي الى سنة 1921م ، حين الزم الشيخ سيدي العيد الثاني والده بارساله الى جامع الزيتونة للدراسة بعد ان كان ينتدبه للعمل =معه

كما وقفت المجلة كثير من المجلة في كثير من المناسبات (الاعياد،المؤتمرات، الندوات) التي نظمت في تونس و خارجها بشان قضايا التحرر. حيث استغلت حلول مناسبة العيد العالمي للشغل للاشادة بارادة الشعوب الافريقية في التحرر السياسي و الاقتصادي و بتوجيه (تحية لغرة ماي 1958 عيد الشغل. واية تحية افضل من هذه التي تصوغ املا بمستقبل افريقي زاهر يقضي فيه على البطالة، و ما يترتب عليها من الام و افات، و يمكن فيه كل افريقي. من العمل الذي يشرفه و يجعله متمتعا بالرفاهية المادية و الكراية الانسانية.

و اية تحية افضل من هذه التي تعبر عن ارادة الشعوب الافريقية في التحرر من ربقة الاستعمار الاقتصادي بعد ان تحررت من حبائله السياسية، و تعبر كذلك عن عزمها الراسخ على تحرير الشعوب الاخرى التي لا تزال تكافح من اجل استقلالها و في طليعتها الجزائر([2]).

في التجارة ، وهذا مما جعل الشاعر محمد العيد يعطي المقام حقه ، فقد رثا صاحب نعمته حين وافاه الاجل ببسكرة ، انتسب محمد العيد الى جامع الزيتونة ، واصبح طالبا في الطبقة الثالثة (سبع طبقات) وبعد سنتين توقف عن الدراسة بتونس لاسباب صحية ليعود الى بسكرة ويكمل مشواره العلمي على يد علمائها ومشايخها منهم الشيخ المختار اليعلاوي ارطبار في دروسه الليلية بالمسجد العتيق ليدرس عنه الفقه والحساب والفلك ...وفي سنة 1927م انتدبته جمعية الشبيبة الاسلامية بالجزائر العاصمة معلما بمدرستها فمكث بها معلما لمدة ثلاث سنوات مديرا لها خلفا للشاعر محمد الهادي السنوسي الى غاية 1941م ليعود الى بسكرة فمكث بها عدة اشهر ثم انتقل الى باتنة .انظر: مجلة الشهاب ، ج1، م13، 1356م ، 1937م .

[GG]**– مفدي زكرياء : (1908–1977) شاعر الثورة الجزائرية ومؤلف النشيد الوطني الجزائري "قسما" الذي تضمن ابدع تصوير لملحمة الشعب الجزائري الخالدة هو الشيخ زكرياء بن سليمان بن يحي بن الشيخ سليمان بن الحاج عيسى وقد ولد يوم الجمعة 12 جمادى الاولى 1326 هـ ، الموافق لـ12 يونيو 1908م ، ببني يزقن ، احد القصور السبع لوادي مزاب ، بغرداية ، في جنوب الجزائر . لقبه زميل البعثة الميزابية والدراسة الفرقد سليمان بوجناح بـ: "مفدي" ، فاصبح لقبه الادبي مفدي زكريا الذي اشتهر به كما كان يوقع اشعاره "ابن تومرت" ، حيث بدا حياته التعلمية في الكتاب بمسقط راسه فحصل على كل شيء من علوم الدين واللغة ثم رحل الى تونس واكمل دراسته بالمدرسة الخلدونية ثم الزيتونية وعاد بعد ذلك الى الوطن وكانت له مشاركة فعالة في الحركة الادبية والسياسية ولما قامت الثورة انضم اليها بفكره وقلمه فكان شاعر الثورة الذي يردد انشيدها وعضوا في جبهة التحرير مما جعل فرنسا تزج به في السجن مرات متوالية ثم فر منه سنة 1959= فارسلته الجبهة خارج الحدود فجال في العالم العربي وعرف بالثورة وافته المنية بتونس سنة 1977 ونقل جثمانه الى مسقط راسه فكان هو شاعر الثورة . أنظر: محمد العربي الزبيري ،المثقفون الجزائريون و الثورة ، منشورات المتحف الجزائري الجزائر بالمؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، الجزائر، 1995، ص 31.**

[1] **– عبد الملك مرتاض :ادب المقاومة الوطنية في الجزائر ،دار هومة ، الجزائر 2003 ص 346.**

[2]**– (الفكر)، ع 4 جانفي 1962 ص 94.**

وكما نعلم و ان القضية الجزائرية لاقت اهتماما كبيرا في المؤتمرات العربية و الاسياوية وفي اجتماعات اتحاد كتاب العرب التي اكدت في معظمها على تضامنها المطلق معها و ادانة الاستعمار و الدعوة الى تصفيته. و اعتبارا لذلك احتفلت مجلة (الفكر) بنقل وقائع هذه المؤتمرات فنشرت مقالا بعنوان "مؤتمر ادباء العرب الرابع" حيث عرضت من خلاله جدول اعمال المؤتمر و توزيع المحاضرات على الوفود المشاركة و اكدت على "مشاركة مندوب من الجزائر الذي اسند تاليه محاضرة بعنوان البطولة العربية كما يصورها الادب العربي"([1]).

و الى جانب هذا الاهتمام البالغ الذي حظيت به الثورة الجزائرية في مختلف هذه المحافل كان ايضا للمسرح الجزائري دور هام في شحذ الوعي الوطني و التعريف بالقضية الوطنية الجزائرية للراي العام الدولي و في ظل الصعوبات التي كانت تواجه رجال المسرح خاصة مع رفض الادارة الاستعمارية احتواء الحركة المسرحية و ابعادها عن الثورة اضطر بعضهم الى التوقف عن النشاط المسرحي، على حين فضل البعض الاخر مغادرة الجزائر، فوجهت جبهة التحرير الوطني نداء سنة 1957 الى جميع الفنانين في وطنهم او في الخارج الى تكوين (فرقة المسرح) تكون قادرة على رد المزاعم الفرنسية و تبرهن للعالم على شخصيتها المستقلة، و قد لبى الفنانون النداء فتاسست الفرقة في افريل 1958 بتونس([2])

و بغض النظر عن دور هذه الفرقة القومية و اهميتها في خدمة الثورة، فان الاذاعة لا تقل اهمية كوسيلة اعلام فعالة. ففي بداية الثورة الجزائرية لم تكن الجزائر تملك اذاعة مركزية خاصة للرد على الادعاءات الاستعمارية لذلك اعتمدت على اذاعات الدول العربية بوجه الخصوص الاذاعتين المصرية و التونسية التي تبث البرامج باسم جبهة التحرير الوطني من الخارج، فكان لتونس شرف احتضان البرنامج الاذاعي الجزائري بداية من 1956 الى سنة 1959 بعنوان "هنا صوت الجزائر"([3])، و يؤكد ذلك رئيس تحرير مجلة الفكر السيد البشير بن سلامة يقول "اننا

[1]- (الفكر)، ع **8** ماي **1958** ص **1**.

[2]- **محمد مزالي، من وحي الفكر،ص 81**.

[3]- (الفكر)، ع **9** جوان **1958** ص **92**.

دعمنا الثورة الجزائرية دعما كاملا اذ خصصنا لها ساعة كحصة يومية في الاذاعة التونسية باللغة العربية و الفرنسية"([1]).

و في هذا السياق اشارت المجلة الى دور الاذاعة التونسية في دعم القضية الوطنية من خلال عرض المسرحيات الثورية التي تثير الحماس الوطني فعلقت في هذا الشان تقول: "ان الاذاعة القومية التونسية لم تتوقف من تقديم مسرحيات تتقد حماسا ووطنية، تبسط فيها وجهة نظرنا. و تدافع بحماس عن موقفنا سواء في القضية الجزائرية او في قضية بنزرت القائمة الان بيننا و بين فرنسا، و كلنا يعلم ان التمثيل الاذاعي و ان كان منقوصا([2])، بالنسبة للفن المسرحي اذ لا تتمتع بت جميع الحواس لكن له مفعول عظيم لانه يرفع صوته على امواج الاثير الى اقصى ما يمكن من بلاد العالم، و لانه يدخل الدور و الاندية و المقاهي([3]).

الى جانب هذه الاهتمامات المختلفة للمجلة اصرت على تخصيص صفحاتها لعرض مختلف الاصدارات الادبية و الفكرية المتعلقة بالثورة الجزائرية من كتب و دواوين شعرية و دراسات و مقالات و محاضرات و عرائض صادرة عن النخبة المثقفة في الوطن العربي و اوروبا المناهضة للاستعمار عامة و في الجزائر خاصة حتى تتمكن من وضعها في متناول القراء للاطلاع عليها.فمن بين هذه الاصدارات الادبية "نماذج بشرية"([4])، بقلم الاستاذ رضا حوحو* و في سلسلة كتاب البعث التي تضم مجموعة قصصية ثورية هامة نشرتها المجلة في الذكرى الاولى لاندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر سنة 1955.

[1] – المنصف بن فرج، النضال التونسي الجزائري، (تونس: مطبعة المغرب للنشر ، 2006) ص 174.

[2] – لقاء خاص مع بشير بن سلامة يوم 2 سبتمبر 2007 بالمنار 3بتونس العاصمة

[3] – (الفكر)، ع 9جوان 1958 ص 92.

[4] –(الفكر)، ع9 جوان 1958 ص 92.

[G] الاستاذ رضا حوحو : ولد يوم 15 ديسمبر 1910 بقرية سيدي عقبة ببسكرة ، يعتبر احمد رضا حوحو من رواد الكلمة الشجاعة التيكانت تغتال انذاك لكونها دعوة الى ثورة الشعب ويقظة الجماهير .وقد عرف عن حوحو الجراة والصراحة والدعوة الى التمسك بالشخصية الوطنية في الوقت الذي عمل فيه المستعمر على فرض اللغة الفرنسية على الساحة الجزائرية .ادخل احمد الى الكتاب وهو في سن مبكرة شانه شان كل الجزائريين .في سنة 1916 ولما بلغ السادسة التحق بالمدرسة الابتدائية ، ثم ارسله والده الى سكيكدة بعد النجاح في الابتدائية ليكمل دراسته في الاهلية عام 1928، ولم يتمكن من متابعة تعليمه الثانوي نتيجة السياسة الفرنسية التي تمنع ابناء =الجزائر من مواصلة تعليمهم ، ليعود "حوحو " الى الجنوب ويشتغل في التلغراف بمصلحة بريد سيدي عقبة ، وهذا ما زاده معرفة باسرار الحياة ، فكان يلاحظ الفرق البارز

كما قامت بعرض كتاب هام اصدره المؤرخ الجزائري: يحي يوعزيز لاحد ابطال المقاومة الجزائرية بعنوان:"بطل الكفاح الامير عبد القادر"** في شهر جويلية 1957. تقول:" انه بحث موضوعي لمظاهر الامير عبد القادر البطولية و الانسانية و العلمية و الشعرية و استعراض تاريخي لاطار حياته البطولية. و عهود ثورته التحريرية الماجدة و التي دامت قرابة سبعة اعوام، و كان فيها كلها البطل القائد المظفر. و دراسة عامة لانتاجه الفكري ومؤلفاته القيمة واغراضه الشعرية وكل ذلك بادلة وامثلة وشواهد ، ويتناول فيه مؤلفه بالخصوص الحديث عن دولة الامير الفتية وتتبع حياته المدنية ونظمها العسكرية وتقسيماتها الجغرافية وتنظيماتها الادارية وحركتها الدبلوماسية .. وصاحب هذا باسماء عمال الامير وولاته على المقاطعات وسفرائه لدى الدول ..واحصائيات عامة لجيشه وذخائره ومصانعه الحربية و الحركة الاقتصادية في البلاد و الاسعار وغيرها .

بين بيئيتين مختلفتين :بيئة صحراوية قروية واخرى حضرية . في 15 ديسمبر 1949 اسس مع جماعة من اصدقائه جريدة الشعلة وتولى رئاسة تحريرها ، واصدر خمسين عددا منها ، وكانت قاسية في مخاطبة المناولين لجمعية العلماء . وقد جاء في افتتاحية العدد منها انها :"يافل نجم الادب" ،"وابن الوادي" ،"الاديب الاخير" ، و "غادة ام القرى" ،و"مع حمار الحكيم" . في 29 مارس 1956 اغتيل محافظ الشرطة بقسنطينة واعتقل حوحو من منزله على الساعة السادسة مساءا ذلك اليوم ليعتقل بسجن الكدية ، ومنه حول الى جبل الوحش المشرف على مدينة قسنطينة وتم اعدامه هناك . وبعد استقلال الجزائر وجد جثمانه برفقة ثمان جثث اخرى مدفونة بشكل جماعي في حفرة واحدة بوادي حميمين ليعاد دفن رفاته بمقبرة الشهداء بالخروب . كان "احمد رضا حوح " شهيد النضال ، نضال الكلمة والوطن ، نضال الكلمة والوطن ، حين حمل امانة الثورة بنوعيها الاجتماعي والسياسي ، وخط لادب جزائري خاص .انظر:kaddache .op.cit.p.45

[GG] الامير عبد القادر ابن محي الدين المعروف بـ عبد القادر الجزائري هو كاتب وشاعر وفيلسوف وسياسي ومحارب ، اشتهر بمناهضته للاحتلال الفرنسي للجزائر . ولد قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري يوم الثلاثاء 6 سبتمبر 1808 الموافق لـ 15 رجب 1223 هـ، رائد سياسي وعسكري مقاوم قاد (جيش افقريقيا) خمسة عشر عاما اثناء غزو فرنسا للجزائر هو ايضا مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورمز للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار والاضطهاد الفرنسي .اعتبره الفرنسيون "يوغرطة الحديث" خاض معارك ضد الاحتلال الفرنسي للدفاع عن =الوطن وبعدها نفي الى دمشق وتوفي فيها يوم 26 مايو 1883. كان تعليمه الديني صوفيا ، اجاد القراءة والكتابة وهو في سن الخامسة ، كما نال الاجازة في تفسير القران والحديث النبوي وهو في الثانية عشرة من عمره ليحمل سنتين بعد ذلك لقب حافظ وبدا بالقاء الدروس في الجامع التابع لاسرته في مختلف المواد الفقهية . شجعه والده على الفروسية وركوب الخيل ومقارعة الانداد والمشاركة في المسابقات التي تقام انذاك فاظهر تفوقا مدهشا . بعثه والده الى وهران لطلب العلم من علمائها ، حضر دروس الشيخ احمد بن الخوجة فازداد تعمقا في الفقه كما طالع كتب الفلاسفة وتعلم الحساب الجغرافيا ، على يد الشيخ احمد بن الطاهر البطيوي قاضي ارزيو وقد دامت هذه الرحلة العلمية ما يقرب السنتين (1237–1239هـ) (1821–1823 م) . بعد عودته الى بلدة القيطنة وكان قد بلغ الخامسة عشر بادر والده الى تزويجه واختار عمه لالة خيرة زوجة له فهي تجمع بين محاسن الخلق والنسب الشريف .انظر : عبد القادر الجزائري ..الامير المجاهد –قادة لا تنسى– سير الاعلام من موقع قصة الاسلام ، الكاتب:تامر بدر نشر في 12/03/2014 اطلع عليه في 18 يونيو 2015.ص 09.

فيبرز الامير من خلاله في حلي العظمة فهو كما هو الواقع من قادة الفكر وابطال التاريخ وعظماء الرجال و الكتاب مزود بالصور التاريخية التي لم يسبق للقراء الاطلاع عليها ([1]). الى جانب هذا العرض القيم لهذا الكتاب نشرت المجلة خبر صدور كتاب للمفكر الجزائري (مالك بن نبي) *، تقول : "بمكتبة دار العروبة بالقاهرة صدر كتاب بعنوان(الظاهرة القرانية) الذي الفه بالفرنسية وترجمه الاستاذ احمد محمد شاكر العالم اللغوي و الشرعي الشهير " ([2])

و المعروف ان مالك بن نبي مفكر جزائري معروف كرس حياته وجهاده في خدمة الاسلام و النهضة الاسلامية فالف عدة كتب طبعت مرارا وتكرارا وتداولها القراء بحماس لجدية البحوث التي عرفها مؤلفها الذي عرف ثقافة المستعمر وكتب كل مؤلفاته باللغة الفرنسية وترجم معظمها الى العربية من طرف احد الكتاب التونسيين وهو "الطيب الشريف " *

---

[1]– نفسها ، ع 2نوفمبر 1955، ص 69.

G– مالك بن نبي : ولد في 5 ذو القعدة 1323 هـ الموافق لـ فاتح جانفي سنة 1905 م بمدينة قسنطينة شرق الجزائر ، وترعرع في اسرة اسلامية محافظة .فكان والده موظفا بالقضاء الاسلامي حيث حول بحكم وظيفته الى ولاية تبسة حين بدا مالك بن نبي يتابع دراسته القرانية . والابتدائية بالمدرسة الفرنسية .وتخرج سنة 1925 م بعد سنوات الدراسة الاربع . يعد المفكر الجزائري مالك بن نبي احد رواد النهضة الفكرية الاسلامية في القرن العشرين .ويمكن اعتباره امتدادا لابن خلدون ، ويعد من اكثر المفكرين المعاصرين الذين نبهوا الى ضرورة العناية بمشكلات الحضارة .كانت جهود مالك بن نبي في بناء الفكر الاسلامي الحديث وفي دراسة المشكلات الحضارية عموما متميزة ، سواء من حيث المواضيع التي تناولها او من حيث المناهج التي اعتمدها في ذلك .وكان بن نبي اول باحث يحاول ان يحدد ابعاد المشكلة ،ويحدد العناصر الاساسية في الاصلاح ، ويبعد في =البحث عن العوارض ، وكان كذلك اول من اودع منهجا محددا في بحث مشكلة المسلمين على اساس من علم النفس والاجتماع وسنة التاريخ .انظر حوار فكري مع المفكر الاسلامي زكي الميلاد ، مالك ابن نبي الموسوعة .

[2]– (الفكر) ، ع 10 جويلية 1957، ص 82.

G – الطيب الشريف : ولد في مدينة القيروان (تونس) ومضت حياته كالومض تجتاز في ثلاثين عاما القيروان وتونس ، والقاهرة والسعودية ليستقر في مثواه الجزائر .تلقى تعليمه قبل الجامعي في تونس ، ثم انتسب الى كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، فتخرج فيها بدرجة =الليسانس في اللغة العربية والعلوم الاسلامية والتربية . اشتغل مدرسا في المملكة العربية السعودية ، ثم في مسقط راسه ، ثم في الجزائر .نشر قصائده ومقالاته في صحف الاقطار التي عمل بها ، وفي مقدمتها "الاداب" البيروتية . ارتبط جانب من شهرته بترجماته المتميزة لكتابات المفكر الجزائري مالك بن نبي .له ديوان بعنوان : "انعتاق" –الدار التونسية للنشر –تونس 1978.انظر مقدمة ديوانه التي كتبها بنفسه .

ونظرا لاهمية الشعر في التعريف بالثورة الجزائرية وتحسيس الجماهير العربية باهمية كفاح الشعب الجزائري وشرعية نضاله ووجوب مساندة اقدمت المجلة على نشر مجموعة من الدواوين الشعرية لفحول من شعراء العرب و الجزائريين و الاجانب ، ومن هذه الاشعار و الدواوين ، قصيدة الاوراس لاحد الشعراء التونسيين الذين كتبوا الكثير عن الثورة الجزائرية في هذه المجلة ، وهذه القصيدة تعالج البطولة الجزائرية معتمدة على الاوراس قلعة البطولة و الكفاح . وبهذه المناسبة تقول المجلة : "اهدى الينا صديقنا مصطفى الحبيب بحري نسخة من "اوراس " وهي قصيدة مطولة نشرت احياء لذكرى الثورة الجزائرية مع مقدمة كتبها الاستاذ رشيد خريس فالى الزميل اخلص شكرنا على هذه الهدية تهانينا بهذا العمل الموفق "([1]) .

وتضيف المجلة تقول : ان دار المعارف بمصر تستعد لاقتبال ديوان الشاعر الجزائري الفحل محمد العيد الخليفة الذي سيتم طبعه في جزاين اشرف على اعدادها رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الابراهيمي وقدم لهما بقلمه الرصين "ولا شك ان صدور هذا الديوان الذي يشتمل على 254 قصيدة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر يعد في ذاته حدثا ادبيا لانه ديوان الجزائر وسجل احداثها الماضية التي تمخضت عن الثورة الجزائرية الحاضرة ([2]).

فبمجرد صدور هذا الديوان قامت المجلة بعرضه تحت عنوان (محمد العيد ال خليفة) ([3]) ، رائد الشعر الجزائري الحديث وهي دراسة انجزها المؤرخ الجزائري المعروف " ابو القاسم سعد الله "فكتبت عنه تقول : "وفي علمنا انه اول من غرد على القوالب الشعرية المتحجرة وطرق باب الشعر الحديث واقتحم موضوع البحث و الدراسة فقد كتب عدة ابحاث عن تطور الادب العربي في الجزائر باعتبارها جزءا من خدمة القضية الوطنية " ([4]) .حيث تطرقت المجلة في الشق الاول من المقال الى التنويه بمجهودات الشاعر الادبية بوصفه يمثل طليعة الشباب المثقف نظرا للخصائص المتميزة التي تتصف بها اشعاره وابحاثه التي تشكل حيزا من القضية الوطنية في جوانبها المختلفة بينما في الشق الثاني بينت اقسام الكتاب الرئيسية وهي ثلاث اقسام تناول الاول بيئة الشاعر و الثاني تاثيرات الشاعر بمختلف الاحداث و المناسبات وفي القسم الثالث نماذج من قصائد الشاعر محمد العيد ال خليفة

---

[1]– (الفكر) ، ع **6** مارس **1958** ص **91**.

[2]– محمد صالح الجاري ، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس (ط **1**، دار الغرب الاسلامي ، **1990**) ص **137**.

[3]– (الفكر)، ع **5** فيفري **1958** ص **97**.

[4]– نفسها ، ع **6** مارس **1958** ص **91** .

كما علقتنا المجلة ايضا عن المصلح الجزائري الشيخ البشير الابراهيمي تقول : "في الوقت الذي فكر فيه في اصدار ديوان محمد العيد الخليفة فكر ايضا في تلبية رغبة المحافل الادبية التي تتذوق ادبه وتعجب بقلمه المتين وارائه الحصيفة في الاصلاح الاجتماعي تلك الرغبة التي كانت تطالبه منذ ان كان في الجزائر يصدر جريدة "البصائر" ويكتب افتتاحياتها العالية النفس بان يختار منها مختارات يصدرها لهم في كتاب يستانسون به لكن احداث الجزائر التي حالت بين الشيخ وما اعلن عنه لمحبيه مع العلم ان تفكيره في طبع هذا الكتاب سيثلج افئدة اولئك المحبين المعجبين " ([1]) . وفي نفس السياق تشير المجلة الى ان "الزميل الاستاذ حسن الزين مدير الكتاب اللبناني تعهد بطبع ديوان الشاعر الجزائري صالح الخرفي الذي سجل فيه احداث الثورة الجزائرية مساهمة مشكورة في التعريف بالقضية الجزائرية " ([2]) .

فالمجلة نقلت لنا هذا الخبر بصورة مختصرة رغم اهميته كحدث ادبي فلم تذكر اسم هذا الديوان مع العلم ان الخرفي* من الشعراء الجزائريين المعروفين في مجال الشعر الثوري وله عدة دواوين شعرية منها **"**صرخة الجزائر الثائرة**"** و"نوفمبر" "اطلس المعجزات " و "انت ليلاي " و "من اعماق الصحراء " ([3])، فاي ديوان تقصده المجلة ، لكن المرجح ان يكون الاول من هذه الدواوين كما كان الشاعر الجزائري صالح الخرفي قد برز في شعر الثورة فان مفدي زكرياء هو شاعر الثورة له العديد من الدواوين واهمها على الاطلاق "ديوان اللهب المقدس "*وهو ديوان الثورة الجزائرية بواقعها الصريح وبطولاتها الاسطورية **واحداثها الصارخة وهو شاشة تلفزيون تبرز ارادة الشعب** ([1]).

---

[1]-(الفكر) ، ع **4** جانفي **1962** ص **92**.

[2]-نفسها ، ص **92**.

[G]– الخرفي :صالح بن صالح خرفي من مواليده بلدة القرارة بوادي ميزاب ولاية غرداية سنة 1932 ، التحق بمدرسة التربية والتعليم التابعة لجمعية العلماء بباتنة سنة 1938 م ، ثم عاد الى القرارة ليستكمل دراسته بالابتدائية بمدرسة الحياة ، ثم حفظه للقران الكريم سنة 1946 ، =وهو لم يبلغ سنة التكليف ، ثم التحق بمعهد الحياة ليزاول دراسته الثانوية ، وهناك تفتقت مواهبه فنهال على اصول العلوم والشريعة الادبية ، وعرف العلاقة الوطيدة في الاخلاق والمعرفة . انظر :بديدة لزهر،دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الافريقية ،دار السبيل ، الجزائر ،2009،ص 123

[3]– نفسها ، ص **92**.

[G]– اللهب المقدس : ديوان شعر لشاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا .الديوان نظم اثناء فترة اعتقال السلطات الفرنسية الاستعمارية للشاعر بسجن بربروس . تناول الشاعر الثورة الجزائرية واول شهدائها بالمقصلة احمد زبانة .صدرت طبعته الاولى في عام 1973. وقد نشرت حديثا دراسة بعنوان "قراءة في اللهب المقدس" عن منشورات دار الهدى للكاتبة نسيمة زمالي =تناولت الديوان بالدراسة وفق اليات النقد المعاصر .وقد سبقها كتاب "التصوير البياني في ديوان اللهب المقدس للشاعر مفدي زكريا" للكاتب ابو الفتوح عبد الوهاب الرفاعي غياتي

ونظرا لما يكتسي هذا الديوان من اهمية وقيمة ادبية للثورة الجزائرية كتبت المجلة مقالا تحت عنوان "اللهب المقدس" قام بعرضه رئيس تحرير المجلة " البشير بن سلامة " و تقول فيه : "صدر اخيرا ببيروت احد دوواوين شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكرياء وسماه اللهب المقدس وهو ديوان ذو حجم كبير وورق صقيل وطبعة انيقة نهنئ الشاعر عليه "ونشكره جزيل الشكر على هذه الفترة التي قضيناها معه **نستكشف فيها عوالمه ونسبح مع خيالاته ونتذوق فنه الجميل اليسير ونخوض معه ثورة الجزائر الثورة المقدسة**

وان يكون من العسير ان نلم بجميع مظاهر فن شاعرنا وان نجمع جميع ارائه في صفحات قليلة فاعله يكون من اليسير تركيز هذا العرض الموجز على اهم الافكار التي تتردد في كثير من القصائد مع الاشارة اشارة عابرة الى طريقة شاعرنا في صياغتها وتركيبها ([2]). رغم ان المجلة لم تمنح له ما يستحقه لاعتبارات سبق الاشارة اليها الا انها تمكنت من اعطاء صورة متكاملة عن محتواه وذلك بالاشارة الى اقسامه الخمسة وهي (من اعماق بربروس ، تسابيح الخلود ، نار ونور، تنبؤات شاعر ، من وحي الشرق وكلها مستوحاة من الثورة الجزائرية فلا تجد مقطوعة واحدة تخلو من ذكر الثورة المقدسة ([3]).

ووقفت المجلة على بعض الجوانب الهامة من كل فصل من هذه الفصول بتناول بعض المقاطع الشعرية المحورية بمنظورها الخاص مكنها من الاحاطة باهم ابعاد هذا الديوان من المعاني المميزة عن الثورة الجزائرية كالقدسية و البطولة و التضحية و الصمود وما يكتسي من ابعاد مغاربية وعربية واسلامية نظرا ما للثورة الجزائرية من اخلاقيات ومفاهيم انسانية قل ما تتوفر في الثورات المعاصرة تيقظ الضمائر الغافية ، تعاطف معها العديد من رجال الادب و الفكر الذين استوعبوا هذه الثورة في العالم الغربي بوجه عام وفي فرنسا بوجه خاص فكانت الثورة الجزائرية كحدث هام بالنسبة للشعب الفرنسي وقد اصبحت محكما للطليعة المفكرة و الجماهير الشعبية لتبرهن عن وعيها

من اصدار جامعة الازهر –كلية اللغة العربية سنة 2004. انظر:"قراءة في اللهب المقدس" جديد للكاتبة نسيمة زمالي – عن موقع جريدة الاحداث الجزائرية .نشر :10/11/2012 19:15:00. اطلع عليه :11/يناير 2013. انظر: مفدي زكرياء ، اللهب المقدس . (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2007) ، ص 3.

[1]– **نفس المصدر ، ع 6 مارس 1958 ص 93.**

[2]– **عبد الملك مرتاض . معجم الشعراء الجزائريين في القرن العشرين . (الجزائر : دار هومة ، 2007) ، ص 384.**

[3]– **مفدي زكرياء ، اللهب المقدس . (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2007) ، ص 7.**

وعن قدرتها على حماية القيم الانسانية . فلذلك تكون الثورة ببعدها الانساني قد اثرت تاثيرا بالغا على الادباء و المفكرين في فرنسا فحاولوا فهم لبجديات الصراع ([1]) ، فترجموا مواقفهم من خلال نشاطات مكثفة من دراسات وعرائض وشهادات حية ومقالات ومحاضرات واصدار كتب وروايات وقصص ودواوين شعرية تتناول طبيعة الاستعمار في الجزائر و التنديد به واستنكاره .

ففي هذه المجال نشرت مجلة (الفكر) جوانب من ذلك النشاط عرفانا لجهود هؤلاء وتضامنا مع الثورة الجزائرية ، فاول دراسة كانت بعنوان "الجزائر و الصحافة الحرة " اذ حاولت المجلة الوقوف على احدى المجلات الفرنسية التقدمية وهي مجلة "اسبري" التي وصفها (محمد مزالي)* بانها مجلة لا يقل ايمانها بالله عن ايمانها بالعدالة الاجتماعية تقول : فهي تعد من المجلات الفرنسية الحرة ذات النزعة التقدمية تواصل عملها المفيد بصراحة نادرة

وشجاعة ادبية تثير الاعجاب لتضع مشكلة شمال افريقيا الوضع الصحيح وتدرس جميع معطياتها دراسة موضوعية وتقترح الحلول البشرية المعقولة . وهذا ما اوردته في عدد يكاد يكون خاصا بالجزائر تضمن عدة دراسات جاءت على الشكل التالي .

افتتاحية حددت فيها المجلة موقفها المناهض للسياسة الفرنسية في الجزائر وعبرت عن ايمانها بوجوب تغيير طبيعة العلاقات بين البلدين وجعلها تقوم على الاحترام المتبادل و التعاون الحر . ومن اهم هذه الدراسات : افريقيا الشمالية ومصيرنا بقلم "فرنسوا سرزان François sarrazan" ثم " نحو حل فيدرالي " بقلم اورست روزنفلد ثم "وراء العنف و العار " بقلم ج لافو ثم "الجزائر و الاقتصاد الفرنسي" بقلم (الان برجي) Alain berger واخيرا "ثوار في باريس " بقلم برنار كوتاز . Bernard cautaze ونحن اذ نقدر هذا العمل ونشكر عليه اسرة المجلة لا يسعنا الا ان نعبر عن املنا في ان تثمر هذه المجهودات التي يبذلها احرار المفكرين هنا وهناك فيتغلب العقل على الغريزة و الحقد و الضغينة ([2]) ،اذا كانت مجلة "اسبري" الفرنسية قد اولت اهتماما معتبرا بالقضية الجزائرية فان

---

[1] – (الفكر) ، ع **6** مارس **1962** ص **96**.

[G]محمد مزالي :سياسي تونسي شغل منصب الوزير الاول بين 1980 و 1986.ولد في مدينة المنستير يوم الاربعاء 4 ربيع الاول 1344 هـ الموافق 23 ديسمبر 1925 ، وبها زاول تعلمه الابتدائي ثم انتقل الى تونس العاصمة حيث تلقى تعليمه الثانوي بالمدرسة الصادقية ، الى ان احرز على البكالوريا وتوجه بعد ذلك الى فرنسا لمواصلة تعليمه العالي وقد تخصص في دراسة الفلسفة بباريس .أنظر: محمد الأمين بلغيث

[2] – **نفس المرجع ، ص 96.**

مجلة "العصور الحديثة " ([1])، لا تقل اهمية عنها في دعمها للثورة الجزائرية ، فمن هذا الباب نشرت مجلة (الفكر) احدى هذه الدراسات في مقال بعنوان : "الاستعمار و العنصرية في الجزائر " للاستاذ " جان كوهين Cohen Jean"* عالجت فيه الظاهرة الاستعمارية كظاهرة اقتصادية ساهمت بشكل كبير في تدهور البنية الاقتصادية و الاحتماعية للشعب الجزائري وتقول : "الاستعمار قبل كل شيء ظاهرة اقتصادية وهو الاستغلال المتكالب المتقن الذي لا هوادة فيه ولا ضعف ، فمعظم سواد العمال الاهليين ليس لهم بالجزائر سلم اجور ولا عقود مشتركة ولا منح عائلية ولا متزود ولا مساكن عمالية فلهم جدران من الطين المحفف وجلد كبش مفروش وخبز وشريحة يضمنان الحريريات الضرورية لاستمرار الحياة و القيام بعشر ساعات عمل في اليوم ، فالقرى بيوت قصديرية التغذية دون الكافية و الوسخ و الامية واعاجيب البلوى و التسول" ([2]).

كما تعرضت في هذه الدراسة الى ظاهرة الاستيطان التي استحفلت في الجزائر وتحولت الى قوة بشرية تتحكم في دواليب السياسة و الاقتصاد الدليل تقول : "ان لجوء المعمرين الى الجزائر لم ياتوا قصد الاقامة بها بل بقصد الاثراء ثم العودة الى اوطانهم لكنهم وجدوا بها الارض خصبة واليد العاملة متوفرة و المناخ معتدلا فبقوا بها وانجبوا و الاغلبية اليوم من فرنسي الجزائر فهم اذن هنا بلادهم وتلك ارادتهم ويرفضون المساواة ... ".

ونظرا لطول هذه الدراسة ويستحيل تحليل وتوظيف محتواها فضلت الوقوف على هذه الخطوط العريضة التي تبرز احدى اليات الاستعمار الفرنسي في تفقير المجتمع الجزائري .

كما نشرت المجلة دراسات اخرى نقلا عن مجلة العصور الحديثة لادباء فرنسيين احرار اصروا على نصرة القضية الوطنية تقول : "لتوضيح السبيل للراي العام الدولي و الفرنسي خاصة . كتب "ايمي سيزار Aimé Césaire" * ، احد ابرز وجوه الحركة المناهضة للاستعمار دراسلته تحت عنوان "موت المستعمرات " والكاتب

---

[1]– محمد الأمين بلغيت ،"موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب اثناء الثورة الجزائرية " ، مجلة المصادر ،(ع 5 صيف 2001م،ص 196.

G Cohen Jean جان كوهين: ولد في 1919 ، وتوفي في 1994 ، هو فيلسوف واستاذ فرنسي في جامعة السوربون ، يعرف جان كوهين بكتابه بنية اللغة الشعرية ، مجموعة شون ، دار كتاب مجموعة فلاماريون ، 1966 ، اعادة نشر في 2009 .

[2]– (الفكر) ، ع 2 نوفمبر 1955 ص 68.

G ايمي سيزير :هو شاعر وكاتب وسياسي فرنسي من المارتينيك ولد في 26 جوان 1913 بباس بوانت بالمارتينيك توفي في 17 افريل 2008 بفور دو فرانس بعد صراع طويل مع مرض القلب .يعتبر ايمي سيزير احد ابرز وجوه تيار ''الزنجية '' في الشعر الفرنكوفوني ورمزا للحركة المناهضة للاسنعمار ،ولد ايمي في عائلة كبيرة وفقيرة شمال جزيرة المارتينيك .درس في ثانوية ''لوي لو غران'' في باريس ، التي

"دوشي" موضوع "التعليم بالجزائر مشكلة سياسة " والى جانبهم الفيلسوف " جون بول سارتر Paul Sartre ,Jean" * ، الاستعمار مذهب منظم . وجون بول سارتر المعروف بمواقفه المعارضة لفكرة الجزائر الجزائر الفرنسية و المتعود على نشر دراساته في مجلة "العصور الحديث " حيث نشر دراسة بعنوان "الاستعمار مذهب منظم " حلل فيها الماساة الجزائرية ومعضلة الظاهرة الاستعمارية يقول : "ان الاستعمار الجديد هو انسان ابله ما دام يعتقد ان بالامكان تحسيس النظام الاستعماري او هو انساان خبيث يقترح اصلاحات لانه يعلم انها لا جدوى منها ، ان هذه الاصلاحات ستاتي في اوانها و الشعب الجزائري هو الذي سيحققها " .

اما المقالات الادبية كانت تشكل جزءا من الحدث الثقافي للثورة الجزائرية حيث نشرت المجلة نماذج منها نقلا عن بعض الصحف الفرنسية . فنقلت عن صحيفة " الشهادة المسيحية Témoignage Créteine "، الصادرة باللغة الفرنسية في 8نوفمبر 1957 مقالا ترجمته الى اللغة العربية للكاتب الجزائري (جون عمروش)

=تعتبر من ارقى المدارس الثانوية الفرنسية . التقى هناك بالشاعر والاسياسي السنغالي ليوبولد سيدار سينغور والكاتب عصمان اوسي وادرك عندها تهميش سكان الجزر الفرنسية والافارقة ، فاستعمل قلمه للدفاع عن المضطهدين والمستعمرين . في عام 1934 ، انشا ايمي سيزير مع سينغور وعدد من الاصدقاء الافارقة صحيفة "الطالب الاسود" فظهر للمرة الاولى مصطلح الزنجية négritude وكانت حركة الزنجية تهدف الى تغيير من صورة الرجل الاسود المتواني غير القادر على الاخذ بزمام اموره بنفسه وبناء مستقبله . نجح في اجتياز مناظرة مدرسة الاساتذة العليا احد ارقى الفرنسية والتي يدرس فيها الا نخبة من الطلبة النابغين .انظر : 2005 وفاة شاعر الانتيل الفرنسية ايمي سيزير مونتي كارلو الدولية (تم التصفح في 19 افريل 2008)

[G] Paul Sartre ,Jean جون بول سارتر :اسمه الكامل جون بول شارل سارتر (21 يونيو 1905 باريس – 15 ابريل 1980 باريس) هو فيلسوف وروائي وكاتب مسرحي كاتب سيناريو وناقد ادبي وناشط سياسي فرنسي .بدا حياته العملية استاذا .درس الفلسفة في المانيا خلال الحرب العالمية الثانية .حين احتلت المانيا النازية فرنسا ، انخرط سارتر في صفوف المقاومة الفرنسية السرية .عرف سارتر واشتهر =لكونه كاتب غزير الانتاج ولاعماله الادبية سيمون دي بوفوار التي اطلق عليها اعدائها السياسيون " السارترية الكبيرة" برغم ان فلسفتهم =قريبة الا انه لا يحب الخلط بينهما .لقد تاثر الكاتبان ببعضهما البعض . اعمال سارتر الادبية هي اعمال غنية بالموضوعات والنصوص الفلسفية باحجام غير متساوية مثل الوجود والعدم (1943) والكتاب المختصر الوجودية مذهب انساني (1945) وايضا النصوص الادبية في مجموعة القصص القصيرة مثل الحائط او رواياته مثل الغثيان (1938) والثلاثية طرق الحرية (1945) .انظر:قال المؤرخ جيرارد نويريل =" كان سارتر هو اول مثقف فرنسي يعرف كفيلسوف وكاتب وفاعل اساسي في الحياة السياسية الفرنسية " في كتاب جاء ذلك في مجلة Dire la vérité éléments au pouvoir » coll, A gone; les intellectuels en question 2010، ص 101.

**بعنوان " الاعتراف بوطن للجزائريين " حاول فيه الافصاح عن جوهر المشكلة الجزائرية المتمثل في عدم الاعتراف الفرنسي بوطن الام للجزائريين وتجريدهم من ادنى الحقوق الشرعية فيقول : يجب الاعتراف للشعب الجزائري بوطنهم وان لا انسى انه بعد ما اغتصبت فرنسا وطنهم وبعدما اقصتهم عنه مسلوبين من كل حقوق الفرد التي تفتخر فرنسا وتمن به العالم ...وكل الناس يعلمون ان الجزائريين ليسوا اولئك المارقين على القانون الذين لم تعترف لهم فرنسا بحالة انهم مجاهدون وانهم ضحوا بدمائهم كم من مرة في ذمة الوطن الفرنسي في كل ميادين الشرف ولم تقابلهم فرنسا الا بالوعد الحقير ، ومن يدري ان فلاحي الاوراس ووهران ونواحي الصومام و العاملين في الظلام في المدن و الدواوير انهم سيكتشفون في جوهر ماساتهم وبؤسهم وياسهم الطريق الوحيد المؤدي الى النور الطريق الذي قادهم فعلا منذ اول نوفمبر ،1954، الى ان يعلنوا لانفسهم امام العالم انهم احرار وسادة فوق ثرى الاجداد([1]).

اما الوجبات التي تدعي فرنسا انها تقوم بها في الجزائر فانها اكتذيب لا اكثر ولا اقل و الشعب الجزائري يعفيه من كل واجباتها فهو يطالبها ان تقدم امامه حساباتها اذ انه اصبح اليوم حرا وانه اختار وطنه الطبيعي. فاصبحت المشكلة الجزائرية من المشكلات الاستعمارية التي اثارت انقساما كبيرا في الراي العام الفرنسي فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدي بين اليسار و اليمين بل انضمت فئات كثيرة الى معارضة الحرب تتجلى في صدور بيانات وعرائض منددة بالاستعمار الفرنسي في الجزائر من قبل شخصيات يمثلون رجال الفكر و الادب في فرنسا ([2]).

وبما ان للعرائض و البيانات اهمية بالغة في تعبئة الراي العام الدولي لصالح القضية الوطنية نشرت المجلة رسالة تنديد حررها سبعة وثلاثون من كبريات الشخصيات الفرنسية اثر حجز جريدة (اوبسرفاتور Observateur) ، موجهة للحكومة الفرنسية وعلقت عليها المجلة قائلة : "لا تزال الحرب تفتك بالارواح في شقيقتنا الجزائر ولا يزال

[GG]– جون عمروش . كاتب وروائي وشاعر امازيغي جزائري يكتب باللغة الفرنسية اسمه الحقيقي الموهوب عمروش ،ولد لاسرة قبائلية امازيغية تحولت للمسيحية .وجون لقبه به احد الاباء الفرنسيين الذين ترعرع بينهم ولد سنة 1906 في ايغيل على ولاية بجاية وتوفي في 16 افريل 1962 في باريس.شارك مع الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان .ومن مؤلفاته ديوان الرماد Cendres. انظر:مذكور في :منصة البيانات المفتوحة من المكتبة الوطنية الفرنسية – وصلة مرجع : – تاريخ الاطلاع :10 اكتوبر 2015 – رخصة : Open License.

[1]– مجلة اسبوعية فرنسية في 16/ 1941اسسها بيار تصدر في مدينة ليون.

[2]– (الفكر) ، ع 4 نوفمبر 1958ص 55/54.

المسئولون الفرنسيون يواصلون جهودهم المخففة في سبيل القضاء على الثورة . لكن صمود الشعب الجزائري النبيل . سفه احلامهم واحدث ضجة في الراي العام الفرنسي نفسه نتيجة وسائل التعذيب المستعملة هناك واحتجاجنا على دوس ابسط حريات المواطن " .

وهذا نص الرسالة التي وجهت الى رئيس الجمهورية ومما جاء فيها : "ان التعدي على حرية الصحافة معناه التعدي على حق الشعب الفرنسي في معرفة ما يجري في الجزائر . نحن نناضل بان يتمتع هذا الشعب بحق معرفة اذا كانت حوادث الجزائر حافظة ام لا لشرف عملها .

ولأن هذا السؤال يتجاوز الى حد بعيد نطاق السياسة الحكومية ويتصل بمبادئ النظام الديمقراطي بفرنسا وبمستقبله فنحن نرى من واجبنا ان نبعث اليكم بهذه الرسالة ([1]) .

هذا الاحتجاج النخبوي يدل على ان ازمة كيرة اعترت الضمير القومي بفرنسا ازاء حوادث الجزائر و السياسة المتبعة هناك والى جانب ماذكر فان للشهادات ايضا دورا في تثبيت الحقائق التاريخية و خاصة عندما يتعلق الامر بمصادر مقربة من الثورة ، فان مجلة (الفكر) اهتمت بنشرها على وجه الخصوص الشهادات الحية لجنود الجيش الفرنسي المشاركين في حرب الجزائر لانها تساهم في فتح اعين قرائها على ما يجري في الجزائر من اعمال اجرامية ، وفي هذا الصدد نشرت المجلة شهادة لاحد الجنود الفرنسيين "جاك بيشو" نقلا عن مجلة "العصور الحديثة " في عددها 139 بعنوان "قضيت عاما في الاوراس " وتروي تفصيلا لبعض الغارات الانتقامية التي كان يشنها جيش الاحتلال على (الدواوير و المشاتي و القرى الامنة) و المواطنين العزل وما تتميز به هذه اغازات من وحشية وهمجية والتي عاشها الجندي الفرنسي في الاوراس من شهر افريل 1956، الى شهر افريل 1957، فاقدمت المجلة على ترجمتها ونشرها فكتبت تقول : "وكنا نمر عادة في الاوراس بقرى مهجورة قد اطلقت الطائرات عليها الرصاص او هدمت بالقنابل او احرقت ، وكثيرا ما تعترضنا جيف رجال اوبغال وقد انبعثت منها رائحة كريهة وهي ما تبقى من قوافل طاردتها الطائرات ..

---

[1]– (الفكر) ، ع 4 نوفمبر 1958ص 55/54.

وكنا نقوم بجولات استطلاعية في المشاتي و الجبال ونقوم باستنطاق عدد كبير من المشبوه فيهم في مكان معد لذلك والة التعذيب الوحيدة هي خيوط الكهرباء وبعد عمليات الاستنطاق يصعب معرفة وجوه الاشخاص بسبب شدة الضرب و الحرق بخيوط الكهرباء ..."([1]).

ويضيف قائلا : "وفي احدى المرات استهدفت دورية فقتل ضابط سنغالي فرد على ذلك الجيش بطابور من السنغاليين على قلب مدينة بسكرة واحرقوا حي المزابيين فقتلوا 35 ثم انتصبوا حول واحة بسكرة وقتلوا من هذا الطابور 325مدنيا ..."([2]) وهكذا ترون ان حديثي عن هذا العام الذي قضيته في جبال الاوراس خال من الرونق ذلك ان بشاعة حرب الجزائر خالية هي الاخرى من كل رونق فقد ذهل رفاقي في الايام الاولى مما راوه من تعذيب الابرياء...([3]).

هذه الشهادة تكتسي اهمية بالغة لانها يرويها احد صناع هذه الاحداث وتعكس عمليات القمع في منطقة الاوراس اين صار الجنود الفرنسيون يطلقون الرصاص على كل انسان يشاهدونه دون ادنى تمييز معطيا الدليل على القوافل التي كان يبيدها الطيران الفرنسي بدعوى بدعوى انها تمون الثوار ، واكيد ان هذه الشهادة التي ادلى بها هذا الجندي سيكون لها تاثيرها على الراي العام الفرنسي عامة ومعنويات الجيش الفرنسي خاصة وكم من فرنسي مدني او عسكري تاثر وانضم الى الثورة او استقال لرفضه لما تقترفه حكومتهم من جرم في حق الشعب الجزائري .

اما في ما يخص المؤلفات الجديدة الصادرة بفرنسا ذات صلة بما يحدث في الجزائر علقت المجلة بمناسبة صدور مؤلف لاحد الكتاب افرنسيين تقول : "ان (ريمون ارون remond Aron) *، احد اساتذة الجامعة الفرنسية امشهورين اصدر كتابا بعنوانه "الماساة الجزائرية " وهو بحث اعتمد فيه على اكثر ما يمكن من الوثائق التي تتصل بالحالة الراهنة في الجزائر . وقد بين في كتابه هذا ان مصلحة فرنسا الحقيقة سواء كان ذلك في الوجهة السياسية و

---

[1] **–Hervé hamon ;Patrick rotman ,les Porteurs de valises (la résistance française a la guerre d'algérie .Albin Michel . France ;1979 ;67.**

[2] **– مجلة (الفكر) ، ع 8ماي 1957ص 78.**

[3] **– مجلة (الفكر)، ع 2 نوفمبر 1957، ص 30.**

[G] **– ريمون ارون :فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي ، ولد 14 اذار سنة 1905 في مدينة باريس وتوفي سنة 1983. ركز فكره على نفي ما هو خارج الوجود المادي وما يقع خارج نطاق الخبرة والمعرفة ، واهتم كذلك بالمجتمع الصناعي الحديث وراى ان العامل الاساسي في حركة المجتمعات ليس هو الصراع الطبقي فحسب ، بل هناك صراع النظم السياسية الذي راى ان تاثيره اعظم بكثير من الصراع الطبقي .كما تطرق كذلك في كتاباته الى العلاقات الدولية والتناقضات الفلسفية والنواقص في الديمقراطية الغربية .من مؤلفاته مدخل الى فلسفة التاريخ (1938) انظر : Dictionnaire politique.op.cit.p.145.**

الاقتصادية هي في الاعتاف بحق الجزائر في الاستقلال ناهيك ان السيد ارون يعد رجلا من رجال اليمين وهو يكتب عادة في جريدة لوفيقارو Figaro،وفي نفس السياق تضيف المجلة تقول : " ان دار جوليار للطبع نشرت كتابين يبحثان في نواح هامة من السياسة في وقتنا الحاضر واول هذين المؤلفين هو "شارل ديغول ضد السلطة " كتبه " فيابس غاراس philips garase " وثانيهما " ملازم في الجزائر " للسيد ج ج سرفان شريبار"**،الذي هاجم فيه سياسة العنف والارهاق التي يسلكها الجنرال لاكوست في الجزائر ([1]).

وان دار فليمار الباريسية نشرت تاليفا جديدا للكاتب الفرنسي الكبير " البير كامو Albert kamo" *** تحت عنوان " جاليات جزائرية " والمعلوم ان كامو ولد ونشا بالجزائر وانه من اشهر رجال الفكر في العصر الحاضر ، وهذا مما يكسي كتابه صبغة خاصة رغم ما يستدعي هذا التاليف من التحيز ومما سيثيره من الانتقادات فهو على كل ، وثيقة بالغة الاهمية ستضاف الى ملف القضية الجزائرية([2]).كما علقت على كتاب هام لاحد الكتاب الفرنسيين المعروفين بمواقفه المعادية للاستعمار وهو (لويس ارقون Louis Aragon) * تحت عنوان : " الظل الحارس Ombre Gardienne" هي عبارة عن قصائد شعرية ، مقسمة الى قسمين : قصائد قيلت في الجزائر واخرى مستوحاة من المنفى بفرنسا ، وهذا العنوان يعبر عن الثورة الجزائرية ([3]).

اما في ما يخص الدواوين الشعرية المستوحاة من الثورة الجزائرية التي انتجها الكتاب والشعراء الفرنسيون فقد اولت المجلة بالغ الاهتمام بنقلها ونشرها للقراء واحيانا بتحليلها وابداء رايها الخاص ومن بين هؤلاء (هنري كريا) وهو من اهم الشعراء الذين تعلقوا وتابعوا مجريات الثورة الجزائرية بنصوصه الشعرية المميزة منذ الوهلة الاولى لانطلاقها .، جمع بين الثورة والفن والفردية والثورة الجماعية حاول ان ينشر سنة 1955 ديوانه بعنوان " مدى

– سرفان سريبار : رجل سياسي وصحافي فرنسي من مواليد 13 فيفري 1924 في باريس وتوفي في 7 نوفمبر 2006 ، صاحب كتاب " ملازم في الجزائر الفه سنة 1957 ". انظر : Dictionnaire politique.op.cit.p.225

[1] **– مجلة الفكر ، العدد 2 نوفمبر 1957 ، ص ، 32.**

***البير كامو: مؤلف وكاتب فرنسي ، وواحد من النجوم الاجتماعيين ولد في 7 نوفمبر 1913 بالجزائر وتوفي في 4 جانفي1960. انظر : Dictionnaire politique.op.cit.p.321**

[2] **– مجلة الفكر : العدد الاول اكتوبر 1957 ، ص ، 95 .**

***– لويس ارقون : كاتب وشاعر فرنسي ولد في 3 اكتوبر 1897 بباريس وتوفي في 24 ديسمبر 1982 .**

[3] **– مجلة الفكر : العدد الثاني نوفمبر 1961 ، ص 49 .**

الطويل بباريس " ، يثير فيه مشكلة التعبير الشعري والفردية والفن والانسانية كما نشر مجموعة شعرية اخرى عنوانها " حرية اولى "سنة 1957 ، نسمع فيها صرخة الشاعر ونلمح المأساة الداخلية التى تثور في نفسه عند مشاهدة عمليات التهدئة التي هي في الحقيقة مجازر بشرية وعمليات حربية سافرة بالتقتيل الدامي الفظيع الذي نشاهده كل يوم من ايام الثورة الجزائرية الهم منها قصصه ([1]).

ولشاعر هنري كريا ،نبرات صادقة وصرخة خارجة من اعماق الروح ،ويقول الشاعر في ديوانه " حرية اولى " : وقد زج بنفسه في التزام يابى التشدق بالالفاظ الرنانة الخاوية ، ويابى المناقشة البيزنطية ومذهب الفن للفن على غرار بعضهم في الساعة التي يسقط فيها الانسان الجزائري امام قوى الظلام . ويقول فيها : "ايها الشعب الطيب،انك لا تعرف الحقد،الشعب الجزائري الذي اعتقد غيره،ان طيبة قلبه استسلام وخضوع"([2]).

كما يضيف الى ديوانه هذا بحثا اخر بعنوان "الثورة و الشعر هما شيء واحد" حيث قام الناقد الادبي لجريدة لاكسبريس بنقده وتحليله وتحدث عن جراته ، وعن صدق لهجته ، وعن تجربته التي تنم حقا ماساة الرجل المفكر و الشاعر الثوري امام المظالم والمجازر ، التي يحيا شعب الجزائر هذا الشعب الذي احس (كريا) انه منه واليه ، وتجربته كيف يكون الشعر امثل طريق للوصول على الثورة الشاملة ، التي هدفها محبة الانسان وتحريره من السلطة الجائرة التي تستثمره وتشرب عرق جبينه ، ولا شك في ان هنري كريا قد تشبع بالروح اليسارية دون ان يذهب به ذلك الى فقد عقله الناقد بل نراه مندفعا في تيار الاشتراكية المتحررة التي تريد ان تكون نقطة وصل بين جميع القوى الديمقراطية ، الفرنسية التي تريد السلام و الحرية للشعب الجزائري "([3]).

وتقول المجلة في نفس السياق : "ان دار فالشي Vallechi نشرت ديوانا اخرا للشاعر "هنري كريا" بمدينة فلورانس الايطالية الاول بعنوان : (يوم ضيم) و الثاني (درس الظلام) ويتعرض في هذا وذاك في اسلوب سريالي الى مشكلة الثورة الجزائرية و الازمة التي تخلفها في نفوس (الفرنسي الاصل) ، ولم يقف هنري كريا على

[1] – **مجلة الفكر : العدد الثاني نوفمبر 1961 ، ص 49 .**

[2] – **مجلة الفكر : ع 2 نوفمبر 1961ص 49.**

[3] – **نفسها ، ع 7 افريل 1961ص 70.**

هذه الاثار بل نشر منذ سنتين ديوانا جديدا عنوانه (الحمامات) بدار بيار جون اسوالد Pierre Jean Oswaldبباريس سنة 1958"([1]) .

ونظرا لاهمية الشاعر في نصرة القضية الجزائرية من خلال اشعاره ، اضافت المجلة عنوانا اخرا له وهو عبارة عن رواية بعنوان "الزلزال" تقول "قدمت للتمثيل في باريس لكن السلطات الفرنسية حالت دون تمثيلها . وتدور كلها حول الماساة الجزائرية وموضوعها ان الزلزال قد يكون طبيعيا ولكن هناك زلزال بشري ، هو زلزال الثورة الكبرى التي ترمى على ان تكون البشرية متاخية . ويؤمن كريا بمستقبل الثورة الجزائرية المضمون وتقوم بشهادة عن انسانيتها "([2]).

ومن الاثار الادبية المستوحاة من الثورة قصة بعنوان القبائلية الاحرار للكاتب الجزائري "محمد عراب مسعود"([3])، نشرت منها مجلة (الانصار partisans) بباريس مقتطفات نقلتها الجريدة الاسبوعية الفرنسية (افريك اكسيون Afrique Action)* ونظرا لقيمة هذا الاثر وما يليقه من اضواء على حياة المجاهدين الجزائريين وسمو الكفاح الذي تقوم به امة كاملة منذ سبع سنوات رات المجلة من الضروري نقل مقتطفات للقراء الكرام بعنوان "مع المجاهدين " ([4]).

يتجلى مما سبق ذكره ان مجلة (الفكر) كرست صفحاتها خدمة للثورة الجزائرية ، حيث اهتمت بالجوانب الثقافية لكونها الاكثر انسجاما وتجاوبا مع خطها الافتتاحي التحرري ، فاستطاعت بذلك رصد الوقائع الثقافية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بتطورات هذه الثورة الجزائرية ، واظهرت من خلالها اوجه الصراع الثقافي بينها

---

[1]– (الفكر)، ع 7 افريل 1961 ص 70.

[2]– مجلة الفكر العدد 7 ابريل 1961 ، ص 71.

[3]– مجلة الفكر العدد 7 ابريل 1961 ، ص ص 71، 72

*– افريك اكسيون Afrique Action :هي مجلة تصدر بالعاصمة الفرنسية .وقد بعثها التونسي البشير بن يحمد بتاريخ 17 اكتوبر /تشرين الاول 1960 .وكانت في البداية عنوان افريك اكسيون وتصدر بتونس. وكان قبل ذلك قد اختلف مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بسبب مقال نقدي كتبه ضد الحكم الفردي .ثم انتقل الى روما ليصدر مجلته الجديدة من هناك ثم الى باريس ليعطيها بعدا افريقيا فسماها جون افري كاو افريقيا الفتاة منذ 21 نوفمبر /تشرين الثاني 1961. تطورت هذه المجلة الاسبوعية لتصبح مجموعة صحفية تصدر عنها عدة نشريات من اهمها مجلة افريك ماغازين الشهرية التي انطلقت عام 1983. من اهم الاسماء التي كتبت في جون افريك فرانسوا ، حميد برادة، سيراديو ديالو ، صوفي بسيس .. كما تتولى مؤسسة جون اصدار الكتب وقد اهتمت خاصة خاصة بسير الزعماء الافارقة المعاصرين مثل الحبيب بورقيبة ومعمر القذافي وتوماس سانكارا موقع مجموعة جون افريك .

[4]– مجلة الفكر ، ع 7افريل 1961ص 70.

وبين الاستعمار وذلك بابراز مايلي اولا : التحدي الذي فرضه الاستعمار على الثورة في المجال الثقافي و الفكري ، من قمع للصحافة وتصفية للمثقفين ودعاية مغرضة بهدف قهرها ودحرها على مستوى عالمي .

وثانيا : بمعالجة بعض المواقف الايجابية للمثقفين العرب و غيرهم واستجابتهم الموقفة في مساندة الثورة ودعمها بكل ادوات العمل الثقافي ، وفي الاخير كشفت للراي العام الوجه الحقيقي للاستعمار ونواياه السيئة من الثورة من جهة ، وقوة المساندة و التضامن الذي حضيت به من غيرها من جهة اخرى ، هذا ما زاد للقضية الوطنية تعاطفا واعترافا وللاستعمار الفرنسي تجريما واستنكارا دوليا .

المبحث الثاني علاقة الادارة الاستعمارية بالمجتمع الجزائري.

لقد فاجات الحرب العالمية الثانية و كذا الهزيمة الفرنسية في جوان 1940 ، الراي المسلم. و ظلت الجماهير حذرة، مع العلم ان السلطات لا تتساهل في حالة النشاطات و الهيجان، التي تعتبر خيانة ، و قد حاولت النخب الرسمية*، باستجابتها للامر بالتعبئة ان تساوم به مقابل الاصلاحات، في حين كان الوطنيون في المعتقلات و السجون. لقد سعت الادارة الى كسب النخب لصالح القضية الفرنسية، دون ان تتوقف عن ردع المتعنتين.اما الوطنيون فقد كانوا ينتظرون الظروف الاكثر ملاءمة للتحرك، على اية حال كانوا يحاولون تنظيم انفسهم في السرية. دامت هذه الفترة من الانتظار حتى الإنزال الأمريكي في شمال إفريقيا في نوفمبر1942([1]).

اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة إستعمارية ذات طابع استطاني تهدف من ورائها القضاء على المقومات الحضارية الشخصية الوطنية للشعب الجزائري ، و أيضًا اخضاعه و التحكم فيه.

-السياسة الإستعمارية في جانبها العسكري : اتبعت فرنسا سياسة عسكرية هدفة الى تثبيت الاحتلال و توسيعه

[G] النخب الرسمية : في النظريات السياسية ، والاجتماعية ، النخبة هي مجموعة صغيرة من الاشخاص المسيطرين على موارد مالية ضخمة وقوة سياسية تاثيرية كبيرة . بشكل عام ، النخبة تعني مجموعة من الاشخاص الاكثر قدرة من غيرهم .وتعتبر كلمة النخبة عن طبقة معينة او شريحة منقاة من أي نوع عام .كما ان هناك مصطلح التزاوج الانتخابي في علم الاحياء وهي تعني ايضا الاقلية المنتخبة او المنتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع او دولة او طائفة دينية او حزب سياسي او اعلام) تمارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية او الخاصة المفترضة . لايمكننا الحديث عن النخبة الا في داخل احد فروع النشاط :(لنضع اذن طبقة من الذين يتمتعون بالمؤشرات الاكثر ارتفاعا في الفرع في الفرع الذي يؤدون فيه نشاطهم ولنعط لهذه =الطبقة اسم النخبة) .ثمة اذن عدد عدد من النخب =بقدر ما يكون لدينا من فروع للنشاطات ، وتدعى النخبة نفوذا في أي مجموعة بنخبة المجموعة(النخبة الاجتماعية ، النخبة الدينية ، النخبة السياسية، ...)

[1]– بيان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.1 افريل 1944 و1 ماي 1944 .تصريح الدكتور بن جلول في المجلس الاستشاري في مارس 1945 ، ذكره ر .ارون ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

ذلك من خلال المظاهر التالية:

تسخير امكانيات عسكرية ضخمة ، و رفع عدد الجيش بمرور السنوات من أجل تثبيت الإستعمار

تطبيق سياسة الأرض المحروقة و الإبادة الجماعية للسكان بهدف إخضاعهم و القضاء على الثورات.

جعل شؤون الجزائر خاضعة و تابعة لوزارة الحرب الفرنسية ([1]) .

تطبيق نظام الحكم العسكري من خلال تعيين حاكم عام للجزائر يتمثل في قائد القات العسكرية الفرنسية في الجزائر ، و انشاء المكاتب العربية عن طريق اغراء بعض رؤساء القبائل الجزائرية ببعض الأراضي و الألقاب الفخرية

مثل : الباشاغا شيخ العرب الخليفة ، القايد و جلعتهم واسطة لحكم الجزائريين.

-السياسة الإستعمارية في جانبها الإداري : أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين التعسفية بغرض اخضاع الجزائريين و اذلالهم و التحكم فيهم ، و من أبرز القوانين:

قانون 24 جوان 1934م الذي ينص على الحاق الجزائريين بفرنسا.

انشاء وزارة الجزائر و المستعمرات عالم 1958 م ، حيث اعتبرت الجزائر إقليم تابع لفرنسا.

اصدارها قانون الغاء الحكم العسكري في شمال الجزائر و تعويضها بالحكم المدني ، بينما يبقى الحكم العسكري في الجنوب([2]).

اصدار قانون كريميو 1870 م الذي أعطى اليهود في الجزائر الجنسية الفرنسية ، فأصبحو مواطنين فرنسيين يشاركون في الحكم و التسلط على الجزائريين.

اصدار قانون الأهالي في شهر مارس 1871 م ، كرد فعل على ثورة المقراني ، و هو مجموعة من العقوبات الاستثنائية تنص على سجن الجزائريين و نزع أملاكهم دون محاكمة لأدنى عمل يقومون به.

اصدار المحاكم الرداعة عام 1902 م كرد فعل على ثورة عين الترك بوهران ، و هو قانون تعسفي أيضا يمنح للمحاكم حق السجن و الطرد و النفي دون أن يحقق للجزائريين الاعتراض.

قانون جونار 1906 م كرد فعل على ثورة عين بسام بالبويرة ، و يتضمن اجراءات عقابية ضد الاهالي

قانون التجنيد الإجباري 1912 م ، و جاء ليطبق على الجزائريين استعداداً للحرب العالمية و يعتبر ظالماً

---

[1]-ر. ارون مرجع سبق ذكره ، ص **104** .يذكر تقريرا لشوان ، رئيس مصلحة الربط في شمال افريقيا : في جانفي **1945**، عقد مناضلو حزب الشعب مؤتمرا ضيقا (لمين دباغين واصلاح حسين مسطول وشاذلي مكي) .

[2]- بوحوش عبد المجيد :الاتصالات والاخبار والمراكز البريدية والخلايا السرية خلال الثورة ،مجلة اول نوفمبر،العدد **148**، **1996**.

بالمقارنة مع قانون المستوطنين الذين يجندون اختيارياً ليس إجبارياً. ومن الناحية الاقتصادية و من أجل اخضاع الجزائريين و تجويعهم و تفقيرهم و بعد أن فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام حركة الإستطان، أصدرت مجموعة من القوانين الإقتصادية من أجل تسهيل إنتقال الأراضي الى المعمرين ، عرفت باسم " قوانين نقل الملكية و مصادرة الأراضي " ، و منها: قانون وارني 1887 م ، الذي صدر من اجل اقامة الملكية الخاصة داخل الأراضي الجماعية للقبائل من أجل تشتيتها تمهيدًا للسيكرة عليها. قانون 1887 م الذي يهدف الى السماح للمستوطنين ببيع و شراء الأراضي المشلع (الدومين. (قانون 1883 م الذي ينص على ضرورة تقديم أوراق ثبوت الملكية للأراضي ،و إذا عجز الجزائريون عن ذلك تؤخذ أراضيهم. قانون 1871 ،(قانون الحجز)، الذي صدر بعد ثورة المقراني ، و هو ينص على مصادرة أراضي الثائرين إلى جانب هذه القوانين قامت فرنسا بمصادرة هذه الأرض

لأبناء الجزائريين مثل مصادرة أرض الغائبين عن أرضهم و مصادرة أملاك الوقف.

كما أصدرت فرنسا في 1845م قانون الضرائب ليفرض على الجزائريين ، و الذي فرض عدة أنواع من هذه الضرائب مثل ضريبة الزكاة ، هي تفرض على الحيوانات . و ضريبة الرأس فهي تدفع عن كل رأس من رؤوس الحيوانات . و ضريبة العشر بمعنى دفع 10/1 الغلة بعد جمعها ، و الضريبة الفرنسية إضافة الى الضريبة العربية و الحراسة الليلية في الغابات ، و أيضا ضريبة العمل في المزارع الاوروبية (ضريبة السخرة) ، و تقديم الأموال و الغذاء للقياد و أعوانهم.

و من أجل تسهيل التعاملات المالية للمستوطنين ، أنشأت فرنسا عدة مؤسسات مالية في الجزائر منها بنك الجزائر عام 1851م ، القرض الليوني 1863 م ، الشركة العامة 1884 م ، الشركة المارسيلية 1865 م

–السياسة الإستعمارية في جانبها الإجتماعي : من أجل القضاء على المقومات الحضارية العربية و الإسلامية للشعب الجزائري قامت فرنسا بعدة اجراءات تصب في هذا المسعى:

خلق مجتمع أوروبي موازي للمجتمع الجزائري بهدف تفكيك المجتمع الجزائري عن طريق فتح باب الإستطان الأوروبي في الجزائر. تفقير الشعب الجزائري عن طريق سلب الأراضي و الأملاك.

إصدار قانون الحالة المدنية* في 23 مارس 1830 م بهدف فرنسة الأسماء الجزائرية ، و طمس الذاكرة

[G]– **قانون الحالة المدنية :في عام 1830، فان المواطنين في كل مكان من الجزائر وكانت حالة مماثلة لتلك التي لليهود في فرنسا قبل الثورة على الولادات والوفيات المسجلة في اي مكان عندما الزيجات امام القاضي ، وجدنا ان تتبع ، ولكن عندما كانوا في وجود شهود والكتابة ، والتي غالبا ما يحدث في الريف ، كانت تجاهلها .واستمر هذا الوضع بعد استسلام الجزائر مشيرا الى ان المواطنين لم يكن اسم او الاسرة .فهي تعينهم يليه الاسم الاول للاب .وهكذا تم تعيين علي بن ابن محمد ، والاخر محمد بن علي .كما البنات ، وكانت تسمى فاطمة بنت (بنت) او مصممة عائشة محمد علي ، وفي كل مكان ، وهو اسم قبة المهيمنة ، والتي زادت من الارتباك بشان اعمال في الحياة والضرائب ،**

الجزائرية للمجتمع ، و فصله عن تاريخه ، بالاضافة الى تفكيك البنية الإجتماعية له.

إخضاع الجزائريين للقانون الفرنسي و إلغاء العمل بالشريعة الإسلامية بهدف ضرب نظام العدالة الجزائري تدهور الأحوال الإجتماعية نتيجة لإنعدام المنشآت الصحية ، و سوء التغذية.

واتبعت فرنسا في الجانب الديني السياسة التالية:

التبشير بالدين المسيحي عن طريق القساوسة مثل ما فعله الكاردينال شارل لافيجري الذي استغل المجاعات في وسط الجزائريين ليبشر بالدين المسيحي مقابل المساعدات الغذائية. تحويل المساجد الى كنائس مثل جامع كتشاوة أو إلى مخازن و اسطبلات. تمسيح الوسط بالإكثار من الرموز المسيحية و منع الشعائر الإسلامية. انشاء فرقة الآباء البيض و الأخوات البيض للعمل وسط الأسر تحت ستار تقديم خدمات طبية و انسانية. مصادرة الأوقاف ، و ترهيب الأئمة و نفيهم. اخضاع الشؤون الدينية الإسلامية إلى الإدارة الفرنسية.

اما من الناحية الثقافية اتبعت فرنسا سياسة التجهيل عن طريق حرمان الجزائريين من ثقافتهم ، و تدمير المعاهد ، و في المقابل منعهم من الإلتحاق بالتعليم الفرنسي. منع اللغة العربية و محاربتها ، و احلال الفرنسية محلها في جميع المعاملات. فرنسة المحيط بكتابة أسماء الشوارع بأسماء فرنسية. منع الجزائريين من تجاوز المرحلة الإبتدائية ([1])

-انعكاسات السياسة الإستعمارية على المجتمع الجزائري : تركت السياسة الفرنسية على الجزائر انعكاسات عميقة على المجتمع امتدت آثارها الى ما بعد الإستقلال ، و تتمثل في: زوال الدولة الجزائرية ، و تحول الجزائر الى قطعة فرنسية. تشتيت القبائل الجزائرية و وحدتها الإقليمية. تفكيك البنية الإجتماعية للجزائر و ذلك لزرع مجتمع غريب و دخيل في عاداته و أخلاقه و دينه عن المجتمع الجزائري. انتشار الجهل و الأمية نتيجة لسياسة التجهيل الفرنسية.

التضييق على الدين الإسلامي و القضاء الجزائري. انتشار ظاهرة الهجرة من الجزائر الى الشام بسبب سياسة المصادرة و الضرائب التي ترتب عنها الفقر و المجاعة. التخلف و احتلال النمو الإقتصادي.

=والدعاوي القضائية ، انشاء الملكية الفردية الخ ...مراسيم 8اغسطس 1854، من 22 ابريل 1863 من 18 اغسطس 1868 التي لم تكن التدابير التحضيرية وليس لها اي تاثير .كانت الحكومة قد صوتت لصالح قانون 23مارس 1882 الذي كان هدفان : ان يكون من بين السكان الاصليين ، والحالة المدنية من الجيل الحالي ، تامين المستقبل من خلال حفظ السجلات المدنية .انظر :ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 الى 14 هـ (16–20م) ج 1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 ،ص 169.

[1]– دولاسوس (أ) الوطن الام والمستعمرات والاجتياح المعنوي للاهالي : مدينة الجزائر،مكتبة للجميع ،1913، ص.24.

المطلب الاول : طبيعة الادارة الاستعمارية:

اثارت الدعاية الرسمية الفرنسية ولاء الفرنسيين المسلمين الذين هرعوا تلبية لنداء الوطن المهدد. و يقال ان المسلمين استجابوا بقوة و حماس للامر بالتعبئة، و ظلوا اوفياء بعد هزيمة 1940. فماذا حدث بالضبط؟لن نتوسع في الحديث عن كبار قادة الاهالي الذين قد تملا تصريحاتهم المصنفات و الولاء الذي ليس غريبا عنهم([1]).

لقد كان لانضمام المنتخبين([2]) ، كبن جلول و خاصة فرحات عباس([3]) اللذين جرا من ورائهما النخبة المثقفة و الطبقات المتوسطة اكبر دلالة. فالاول طلب ان يعمل مقاتلا و ليس طبيبا في الصفوف الخلفية. كما هنا اخوانه على تلبية نداء الوطن بحضورهم: ((لقد اثبتم انكم اوفياء للعهد الذي قطعتموه و انكم ستنفذون باخلاص الالتزامات و التصريحات التي قمتم بها باسمكم عن طريق جميع منتخبكم.

و قد برهنتم بهبتكم لانقاذ فرنسا المهددة على انكم تريدون ان تكونوا على خطى ابناء اوربا البررة نفسها، فانتم هكذا ترسمون من الان فصاعدا طريقكم الى المستقبل و مكانكم في العالم([4]).)) اما فرحات عباس فقد كان يقاتل من اجل الانطلاق لانقاذ الحرية المهددة. وقد وصفت جريدة الوفاق حماس المعبئين: في بعض المراكز، كان المحافظون يتقدمون و معهم لافتات تحمل الكلمات ((فرنسا! من اجل الوطن! حاضرون ([5]) !)) و قد عبرت الادارة عن ارتياحها للظروف التي جرت فيها التعبئة ([6])، و كذا للاطارات التي عملت وسائط مع مجتمع الاهالي.

---

[1]-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء الثاني 1939-1951، ترجمة امحمد بن البار ، شركة الامة – 2011.

[2]- L'Afrique française، 1939، ص ص. 214-215.

[3]- اعلن النشرة الاعلامية للحكومة العامة في 14 سبتمبر 1939(ارشيف Aix العلبة 11h49 11h48) بان الادارة طلبت من جلول و عباس عقد التزام.

[4]- النشرة الاعلامية للحكومة العامة، 14 سبتمبر 1939.

[5]- L'Entente، النشرة الاعلامية للحكومة العامة، 14 سبتمبر 1939.

[6]- النشرة الاعلامية للحكومة العامة بتاريخ12 سبتمبر 1939، النشرة الاعلامية للحكومة العامة في 17 سبتمبر 1939: قام رجال من الاهالي بالدعاء لانتصار فرنسا، و بجيري فيل جند الباشاغا سي العربي بن الدين مجموعة 500 خيال، و بعين الصفراء كان هناك ثمانية عشر التزاما طوعا و بالوادي و بسكرة كان هناك مجموعات مكونة.....

اصطفت الجماهير الى جانب فرنسا، التي لا تزال مكللة بهالة و فتنة انتصارها في 1918، لانها كانت مدفوعة من قبل الاطارات التقليدية (ارسطوقراطية الاراضي و المرابطين و الاعيان)، و اقتداء **بالزعماء الذين (بانتهازيتهم المرنة، و تنصلا من مسؤولياتهم اوخوفا من الانتقام، تجندوا تحت راية جيشنا)).**([1])

كان على الإدارة الاعتراف بوجود بعض حالات التردد: ففي الجلفة و خوفا من تطبيق التجنيد العسكري في أقاليم الجنوب، أخلى سكان مسعد قصورهم.و لم تكن عودتهم إلا بعد أن تلقوا ضمانات من الحاكم ([2])، و اثر شائعة انتشرت بالجزائر العاصمة ؛ ((رفضت مجموعات من أهالي مقاطعة قسنطينة الإبحار نحو فرنسا))([3]).

وفي 12 سبتمبر 1939، قام خطيب من حزب الشعب الجزائري بمحطة الجزائر العاصمة، و أمام جنود احتياطيين، بعرض الموضوع التالي: ((خير لنا أن نموت هنا مع أبنائنا، من ان نذهب و نقتل انفسنا في المانيا)).

و قد وصفت جريدة ((لوبيلتان)) le Bultin([4])، الاحساس الذي كان ينتاب الجماهير، و اشار احد المخبرين انه، و في قاعة الحلاقة بوعلام، الكائنة بشارع ((ماهون)) بالجزائر العاصمة، التي يرتادها الوطنيون، كان يدور الحديث التالي: ((لم تعط لنا فرنسا شيئا ....لماذا نموت من اجلها...سوف نستسلم ان صرنا جنودا([5]))).كما روى تقرير اخر ان الاحتياطيين من دفعات 1927 الى 1930 بمسكيانة، في منطقة تبسة لبوا النداء باسمهم دون صعوبات، لكن دون حماس: ((كانت هناك عدة محاولات للتملص من الالتزام العسكري))([6])اما في الجهة الاخرى من الجزائر، و في الرمشي ((كان يعيش العمال الذين وقعوا التزاما تحت طائلة الخوف من المغادرة، كما لم يتوقفوا عن المطالبة بعدم وضع اعتبار لتصريحاتهم([7]))).

---

[1]– دراسة للحكومة العامة: الوضع السياسي للمسلمين الجزائريين في 10 سبتمبر1944، ارشيف Aix. فون شوان.

[2]– دراسة للحكومة العامة: الوضع السياسي للمسلمين الجزائريين في 10 سبتمبر1944، ارشيف Aix. فون شوان.

[3]– المرجع نفسه، 14و26 سبتمبر1939.

[4]–المرجع نفسه، 18 سبتمبر1939.

[5]– المرجع نفسه، 19سبتمبر 1939.

[6]–المرجع نفسه، 27 مارس 1940.

[7]– المرجع نفسه، 14مارس1940.

و خلال الاشهر الاولى من الحرب ، كانت التقارير التي تصل الى الحكومة العامة تشير الى تحفظ المحافظين غير المتعلمين، من دفعات 1924 الى 1927 على تشغيلهم عمالا))([1]). كما رفض الاهالي التجند في ((سانت ارنو)) (عين ولمان حاليا): ((لم يرغب احد من الاهالي في تسجيل نفسه على قائمة الورشات الخيرية خشية ارساله الى فرنسا))([2]).

لقد كانت ذهنية الجنود المجازين، لدى عودتهم الى الجزائر تقلق السلطات الفرنسية. راى حاكم اقبو انهم كانوا ((متعجرفين و كانوا يقبلون الاجابات التي لا تروق لهم بصعوبة([3]))). و اثارت بدايات الحرب اشاعات غذاها التخيل بقدر ما غذتها المعارضة. الا ان تقارير الحكام لم تصبح مقلقة الا بعد جوان 1940. فقد ظهرت بعض العصبية لدى المسلمين، مما جعل الحاكم يصف موقفهم هذا ((بالوضع السيء)).

و لنقتطف من بعض التقارير عددا من الاحداث المميزة: في 13 اوت، في تنس، تجمع مائة من الاهالي امام الفندق الذي نزل به عميد و ثلاثة ضباط، و قد احتجوا على هؤلاء العسكريين الذين ((جاءوا للسياحة))، في حين كان هناك نقص في الوقود من اجل التموين. بعدها قامت الشرطة المحلية بتفريقهم. و في 16 اوت، قام مسلمون، منهم عدد من المغاربة عادوا من فرنسا بنهب التموين الذي احضر اليهم مما تعذر على قسم منهم الاستفادة منه، كما صعبوا من عملية ركوبهم في العربة التي اعتبروها غير مريحة. وفي 10 اوت، نشب عراك بشارع ماري ببلكور (حي بالجزائر العاصمة) بين اهال و فرنسيين، اضافة الى تسجيل عودة حرائق الغابات، و حوادث اخرى اعلن عنها في منطقة ذراع الميزان في القبائل([4]).و في دواوير واد مرسي (الشمال القسنطيني)، نشات ((حركة ((حركة الاعجاب بالمانيا([5]))).

---

[1]– **انظر النشرة الاعلامية للحكومة العامة، رقم 126، 16 فيفري 1940.**

[2]– **النشرة الاعلامية للحكومة العامة، 7 مارس 1940.**

[3]– **المرجع نفسه 28 جانفي 1940.**

[4]– **تقرير ولاية الجزائر العاصمة، 19 أوت 1940، ارشيف 9h16 Aix.**

[5]– **النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 13 سبتمبر 1943.**

كما صرح عمال و مسرحو مغنية (قرب تلمسان) بان الالمان محبوبون([1]) .وفي سدراتة، أكدوا على انه ((ليس لفرنسا أية قوة، و إن الألمان يحتلون الجزائر ([2]))). و كان لدى الجماهير((نوع من التعلق الخرافي بأسطورة الحاج غيوم، حامي الإسلام([3]))، وهو انبعاث غريب لحرب 1914.

تنامت العدوانية ضد المعمرين؛ فقد أشاع المسلمون نبا مفاده أن الحاكم العام الذي لم يستطع أن يضع لهم حدا، سوف يستنجد بالكتائب الألمانية لإحباط معارضتهم ([4]). و مع نهاية 1940، و في 1941 ،تمت متابعة العديد من المسلمين لقولهم: لقد ضاعت فرنسا، و لن ندفع الضرائب لفرنسا، بل سندفعها للألمان([5]).

لقد تطورت عقلية المسلمين خلال اشهر، و صارت هناك نزعة واضحة جدا للاحتجاج في اية لحظة، و المطالبة بالحقوق ايا كانت طبيعتها، ((ياخذ الاحتجاج لدى الاهلي في بعض الاحيان منحى عنيفا حتى أنها تقارب البذاءة([6]))). فقد نقل محافظ شرطة اومال (سور الغزلان حاليا)(جنوب الجزائر العاصمة) انه و للمرة الاولى الاولى قام ((اطفال عرب)) برشقه بالحصى لدى مروره بالسيارة على الحي الشعبي([7])؛لم يحصل هذا من قبل في اومال. اما في الجزائر العاصمة، و حين رفض احد الاوروبيين ان يسلم حقيبته الى حمال من الاهالي ((خاصمه بطريقة بذيئة)). لم يعد الاوروبيون يجدون اهاليهم بعد الان.

تغيرت الاجواء، و حاولت الادارة تحديد الاسباب وراء هذه الحالة. ان سقوط الهالة الفرنسية المتتابع، بعد هزيمة جوان 1940 و ارتفاعها لدى الالمان، خاصة لدى العمال الذين تعرضوا لدعايتهم، و الوضعية الاقتصادية و البطالة و قلق المسرحين في بحثهم عن عمل و غلاء المعيشة و الاجور غير كافية لعمال الفلاحة، كل هذا يفسر

---

[1] – **المرجع نفسه، 4 سبتمبر 1940.**

[2] – **المرجع نفسه، 17 سبتمبر 1940.**

[3] – **بيان حصيلة الحكومة العامة، 6 نوفمبر 1940.**

[4] –**تقرير محافظ الجزائر العاصمة، 19 أوت 1940.أرشيف.Aix ، 9h16.**

[5] – **تقرير توبار 1945 ارشيف الوزارة الجزائرية للاعلام، ص.22. تم نشر التقرير في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الجزء 11، رقم 4، ديسمبر1976، ص ص 292-316.**

[6] – **النشرة الاعلامية للحكومة العامة، 5 سبتمبر 1940 الوضع في الطاهير.**

[7] – **تقرير ادارة اومال (سور الغزلان حاليا) لمحافظ الجزائر العاصمة، 19 اوت 1940. ارشيف Aix. 9h16.**

تصلب المسلمين. غير ان السبب الحقيقي للسخط يمكن في ((الرعونة و الالفاظ المحقرة بل و المهينة من بعض الاوروبيين)) تجاه المسلمين. فقد سجل ديوان الحاكم العام عدة تجاوزات ([1]).

في واقع الامر، لم تكن الجماهير تشعر انها معينة بالنزاع. فوحدهم، الممثلون الرسميون و المنتخبون، الاوفياء لسياسة التعويضات المحددة في بداية القرن من قبل الشباب الجزائريين – واجبات متساوية و لكن ايضا حقوق متساوية مع ما للاوروبيين– من كان يامل في سحب بعض الامتيازات لتجنيد مفروض من الافضل القبول به([2]).

لجأت فرنسا عند اندلا ع الحرب العالمية الثانية إلى فرض ضغوط كبيرة على الشعب الجزائري ،وذلك لمنع أية تحركات معادية لها قد يفكر في القيام بها، فقامت بحل حزب الشعب في سبتمبر 1939 م، وزجت بزعمائه

في السجون بتهمة التحريض وشددت قبضتها على جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فمنعت نشاطها ووضعت رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس رهن الإقامة الجبرية في مدينة قسنطينة، كما نفت نائبه البشير الإبراهيمي في افر يل 1940 م ، إلى مدينة آفلو حيث بقي لمدة ثلاث سنوات وقامت بسجن آلاف الجزائريين الآخرين باعتبارهم معادين لفرنسا وخطرا على الأمن العام، وفرضت التجنيد الإجباري على الشباب الجزائري، وشرعت إلى جانب ذلك في سلب ونهب الثروات الطبيعية مما أدى إلى فقدان المواد الغذائية وانتشار المجاعة والأوبئة بين الجزائريين ([3]).

المطلب الثاني : الحركة الوطنية والادارة الاستعمارية

من بين الذين اظهروا معارضتهم بين 1939و1939 ، كان اكثر التجمعات بروزا هو تجمع الشيخ العقبي و المنتخبون منهم منتخبان كانا اكثر تمثيلا، و هما فرحات عباس و بن جلول. فالذين وافقوا على الكفاح من اجل فرنسا طالبوا بتعويضات و إصلاحات لصالح إخوانهم .

---

[1]– حصيلة التقارير المقدمة للحكومة العامة، ارشيف Aix. 9h16.

[2]– فرحات عباس ، الشاب الجزائري ، باريس ، بارك ، ص .ص 1931، ص .110.

[3]–الاتحاد الشعبي الجزائري ، منشور غير مؤرخ ، ص 26–27.

واصل العقبي الذي تحفظ اتجاه جمعية العلماء، نشاطاته بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، بتكفله على وجه الخصوص بالجمعية الخيرية –الخيرة– و بمدرسة الشبيبة و بجريدة الاسلام. و قد اعتقد العقبي مثل باقي المنتخبين ، ان على فرنسا ان تعوض رعاياها الموالين و المخلصين و منحهم حقوقا. كما ذكرها بإعلانها لعام 1936 ، والذي يقضي بان المسلمين ليسوا أعداء لفرنسا و إنهم لم يحاربوا حضارتها، و نبه على انه: ((اذا كنا لم نعارض السياسة الاستثنائية لفرنسا تجاه القضايا الادارية، فهذا لا يعني اننا رضينا بوضعية العبودية، بالعكس، فنحن مع فرنسا الديمقراطية و حكومتها الجمهورية رجالا احرارا، نريد ان نظل احرارا دائما و ليس عبيدا ما دامت فرنسا و ما دمنا معها.))

كما طالب العقبي بحرية تعليم اللغة العربية، و فيما يخص الغاء ((بيتان)) للقانون 1904 القاضي بمنع الجمعيات المسيحية من التعليم داخل المدارس العمومية، ندد بقرارات 18 فيفري 1938([1]).و بمرسوم 8 مارس 1938 باعتبار ((كونها السبب في القلق الجزائري([2])))، و طالب بحرية دخول المساجد و بالمساواة في المجال الديني([3]). فالمساواة، حسب الشيخ العقبي تمثل هدف المسلمين: ((المساواة، هي كل ما يتمناه اليوم المسلمون الجزائريون. فبالمساواة يمكنهم إزاحة العوائق و القوانين و السلوكات الاقصائية. يجب إزالة كل الحواجز بينهم و بين فرنسا. فسوف يكونون إلى جانبها ككل أبنائها البررة، يشاركونها أفراحها و إحزانها([4]))).

كان فرحات عباس و بن جلول، المنتخبين الاكثر تمثيلا في تلك الفترة، يعتقدان بان الوقت قد حان لمطالبة فرنسا بشكل علني ورسمي بتحقيق الاصلاحات التي كان عليها ان تصدرها عشية الحرب، وحاول فرحات عباس ان يتحاور مع فيشي، فطلب عن طريق رسالة ارسلها في 16 ديسمبر 1940 الى الحاكم العام ((ابريال)) ان يكون ضمن اللجنة المالية للجزائر ([5]). و قام ممثل فرنسا باستدعائه و عنفه ثم طرده ([6]). وفي 10 افريل 1941، بعث

---

[1]– كتاب تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، الملحق رقم 32 ص 1337.

[2]– الاصلاح، 19سبتمبر 1940 و 8 اكتوبر 1940.

[3]– المرجع نفسه، 24 ديسمبر 1940.

[4]– المرجع السابق، 29 اوت 1940.

[5]– انظر نص الرسالة في عمار نارون، فرحات عباس. ص ص 78–80.

[6]–انظر اعادة تشكيل هذا الحوار في نارون، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

بتقرير الى الماريشال((بيتان))، ووضع طلبه تحت رعاية غاندي و شارل مورا)).

و قد انتقد فرحات عباس في هذا النص ([1])((اقطاعية الاراضي)) و ((الوضعية المتدنية))لستة ملايين مسلم، و طالب بمجموعة من الاصلاحات: ((اعادة تاسيس طبقة الفلاحين، و تطوير المدرسة، و المساواة بين الموظفين المسلمين و الاوروبيين، و تدابير لتامين العمل للطبقة الكادحة الفلاحية و اعادة تهيئة الدواوير و تنظيمها في مراكز بلدية تسيرها ((مجالس منتخبة او غير منتخبة))، و الغاء الحكومة العامة و الغاء النظام العسكري في اقاليم الجنوب)) كما اقترح ايضا مخططا للتجديد: انشاء ((صندوق لطبقة الفلاحين، خاضع لرقابة هيئات زراعية للدوائر من اجل ابقاء الملاك الصغار على اراضيهم، نزع ملكية الشركات الكبيرة و تسليم اراضيها الى طبقة الفلاحين، تطوير التعليم الذي من دونه لا يمكن لاي عسلة ان يكون جادا، و انشاء صيغة جديدة للبلدية قاعدتها الدوار)).

ظلت لهجته لهجة اصلاحي اكتشف ان للجماهير قدرة سياسية جد قاصرة على ان تستغني عن مرشد لها. وقد عاب على الفرنسيين كونهم ((ضحوا بستة ملايين مشرقي لاجل اطارات اوروبية و على ارض اوروبية)). و ظل فرحات عباس وفيا لبرنامج المنتخبين، و كان يؤمن دائما بامكانية احياء الرغبة في ان نكون معا، و ((في قلب المستعمرة الاوروبية و في غمرة الوعي لدى حشودنا المتجددة، هذه الرغبة التي تعد حسب تعريف ((رونان))، العنصر المؤسس للامة)). وقد عرض هذا البرنامج على الجمهورية الثالثة، و قدمه من جديد لحكومة فيشي، كرعية فرنسية لم ((تمارس قط، و لو جزاءا يسيرا من السيادة الفرنسية)) و متوجها الى الحكومة الفرنسية ايا كانت([2]). لم يكن يشعر البتة بالحرج لمشاركته في الاحتفالات الرسمية الى جانب سلطات فيشي([3]). و هذه الاخيرة التي تمثل فرنسا، و مع هذا لم يفكر اي مسلم في ان يعيب عليه عدم التفريق بين فيشي وسلطات فرنسا الحرة. و لم يفكر مسلم في ان يقوم الفرنسيين في المقاومة، حتى الاؤوربيون انفسهم لم يفعلوا ذلك.

---

[1]– انظر: ر.آرون، اصول حرب الجزائر، ص 80و Ch.A.Julien، شمال افريقيا يسير، ص ص. 242-243.

[2]– اعلان عباس بالجمعية التاسيسية، 23 اوت 1949، Ch.A.Julien، مرجع سبق ذكره ص 242.

[3]– في مارس 1942، استقبل عباس بسطيف محافظ قسنطينة و العميد فالان و الحاكم العام شاتل و احتفل معهم (ذكره كيليسي في الجمعية الوطنية.)jof) مناقشات، 22 اوت 1946، ص 3226).

و من جهته، فقد بعث الدكتور بن جلول في 27 اوت 1942 مذكرة عريضة الى المارشال ((بيتان)) و الرئيس ((لفال)) و كذا الحاكم العام ((شاتل)). و قد اخذ بن جلول في هذا النص السلطات الفرنسية على نقص الاصلاحات السياسية: تمثيل ضعيف في المجلس الوطني، و تكريس نظرية المدارس المنفصلة، و تعيين شخصيات يستهجنها طرف الراي في جميع الهيئات. كما اكد على عدم تطبيق الاصلالحات الاجتماعية و القيود المفروضة على التنقل الحر للعمال الاهالي، و اليد الطولي للمعمرين في توجيه الاقتصاد الجزائري، و عدم المساواة في مسالة التموين، و غياب الاحترام من لدن السلطات، و من الاوروبيين عموما، تجاه المسلمين. و قد رد مسؤولية هذه السياسة على مديرية الشؤون الاسلامية. و كان كل هذا باسلوب الشكاية الخالص لمنتخبي ما قبل 1939 ، اما فيما الاصلاح السياسي الكبير المطالب به، فيسجل في اطار ((الادماج الكلي مع فرنسا)) و يتضمن الغاء الحكومة العامة و مديرية الشؤون الاسلامية و البلديات المختلطة الخاضعة لسلطة القيادة و الغاء كل الاجراءات الخاصة بالاهالي([1]).

استانف بن جلول المطالبة بالاصلاحات عشية الحرب، دون ان يذكر شيئا حول المواطنة و التمثيل البرلماني – حذرا او اعتبارا لمن، للادارة او المواطنين؟ – على اية حال، شدد بن جلول على وجود قلق عام: ((هناك بين اغلبية الفرنسيين الجزائريين و المسلمين، هوة سحيقة سببها الجشع و الانانية و غياب الاحترام من لدن الفرنسيين ... انها نكبة اخلاقية لم يسبق لها مثيل، فها هي السنين التي مرت في حياة مشتركة، و جهودي منذ عشر سنوات لاحلال التفاهم و الوفاق تفشل بشكل مؤسف امام النفور المتعنت للاستعمار الكبير، المدعوم من الادارة.)) و كان بن جلول قد وجه انذارا نهائيا محتشما تحدث فيه عن استقالته من عهدته كعضو الهيئة المالية اذا لم يكن في نية الحكومة ان تحقق الاصلاحات الضرورية([2]).

كان بعض التردد و النية السيئة من الجماهير الشعبية و الانخراط المشروط للمنتخبين فسرتها الحكومة العامة للادارة على انها قبول ((حماسي)) للتعبئة. فالسلطات لم تاخذ الرفض الصامت او الموافقة المنقادة لهذه التعبئة على محمل الجد، و اعتبرت ان الوقت الخطير لا يسمح باية مجاملة و لا باي تساهل تجاه الذين اظهروا معارضتهم للسيادة الفرنسية ([3]).

---

[1]– اوديزيو غابريال : شباب المتوسط ، باريس ، غالمار ، 1935 ، ص . 113.

[2]–علي بوقرط ،'' الحركة الوطنية الجزائرية بين حربين'' ، مخطوط غير منشور ، ص ص 85–90.

[3]–الشهاب ، فيفري 1930، ص ص 33–39.عن علي مراد ، ص 342.

المبحث الثالث : العنف الاستعماري في مواجهة المجتمع الجزائري:

تحولت الادارة الفرنسية ، التي اوقفت عشية الحرب قادة حزب الشعب الجزائري ، ضد قادة الحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء .وسعت في الوقت نفسه الى كسب العناصر الاكثر اعتدالا وكذا الذين خوفتهم بسياستها القمعية .

كان لدى حزب الشعب الجزائري ، عشية الحرب منظمتان واحدة في فرنسا ، والاخرى في الجزائر . وكان يضم حوالي 4000مناضل موزعين كالاتي :

1500في فرنسا و1500في مقاطعة الجزائر العاصمة و500في مقاطعة وهران و500 في مقاطعة قسنطينة ([1]) الا ان شعبيته كانت اكبر من هذا بكثير. و بما ان الادارة لم يمكنها ان تتساهل مع نشطاء الحزب الذي ناصبها العداء للسيادة الفرنسية في الجزائر صراحة،حل حزب الشعب في 26 سبتمبر 1939، و منعت جرائده، الامة و البرلمان الجزائري من الصدور، كما تم توقيف غالبية قادته و اتهامهم و حبسهم او ارسالهم الى مختلف المعتقلات. اما مصالي الذي اطلق سراحه في 29 اوت 1939، فقد تم توقيفه اياما قليلة بعدها اضافة الى مسؤولين اخرين، و توبع واحد و اربعون مناضلا وطنيا لاعادة تاسيسهم لجمعية منحلة و تظاهرهم ضد السيادة الفرنسية و المساس بوحدة التراب الوطني و بالامن الخارجي للدولة([2]) ، و اطلق سراح ثلاثة عشر منهم لانتفاء وجه الدعوة، و لاذ اخر بالفرار لدى اطلاقه بسبب مرضه.

و قد مثل سبعة و عشرون منهم في 17 مارس امام المحكمة العسكرية للجزائر العاصمة و انتدب الكثير من المحامين للدفاع عنهم، منهم ((ديرولاد)) خلال المحاكمة، و مع انه لم يثر مسالة الاستقلال، لم يتوقف مصالي عن الظهور بمثابة قائد الحزب. و قام بكل شجاعة بعرض اهداف حزب الشعب: ((لم افكر يوما (اكد هذا في مدونة مكتوبة قراها بنفسه في الجلسة و قدمها الى المحكمة) في اقتطاع اي جزء من تراب فرنسا... فيم يرغب الشعب؟ في ان يرى نهاية نظام الاهالي الذي يلاحق الشعب الجزائري في كل ميادين نشاطه. و ان يرى هذا

---

[1]– مركز و اعلام دراسات الحكومة العامة، مارس 1941. ارشيف Aix ، 11h49.

[2]– عباس فرحات: الشاب الجزائري.م.س.ص.89.

الشعب يشارك في تسيير مصالحه و يتعاون على اساس من المساواة المطلقة و احترام تقاليده و لغته و دينه، طبقا لما ورد في اعلان 1830.

المطلب الاول : مطالب الحركة الوطنية

نحن نرغب في التحرر و الحكم الذاتي على طريقة الدومينيون الانجليزي، فان منح لنا ذلك فانني ساقدم دعمي و دعم حزبي الكامل)). كما قدم اغلبية المتهمين تصريحات لا تقل عنها شجاعة ([1])، و كان الحكم قاسيا جدا، ففي المجموع 123 سنة اشغالا شاقة و 114 سنة سجنا و 560 سنة منع الاقامة و 161000 فرنك غرامة.

ادرك السيد ((باج)) محافظ الجزائر العاصمة خطا المحكمة، و دون في تقريره الرسمي ما يلي: ((لقد اثرت ادانة مصالي كثيرا على قدامى مناضلي حزب الشعب، الذين اظهر عدد منهم تفهما طيبا لظروف المرحلة، و المستقبل وحده سيظهر ما اذا لم يكن هذا الحكم في حد ذاته من اجل تمجيد المصاليين بنصر جديد، ببلورة كل انواع الحنق و السخط داخل حزب الشعب([2])

لاقى الحزب الشيوعي الجزائري مصير الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه؛ فقد حل اياما بعد التوقيع على الحلف الالماني السوفيتي، و تم توقيف عدد من مناضليه من بينهم قدور بلقاسم الامين العام للحزب الشيوعي الجزائري، و اغلقت بعض المقرات وكان بوكرت الوحيد الذي بعث استقالته من الحزب بعد توقيع الحلف، بتصريح عمومي لصالح السعي في الحرب .فكانت شعبية الحزب الشيوعي تكاد تكون معدومة. و لم تكن للمسلمين اية ثقة في حزب حارب وطنية النجم و حزب الشعب الجزائري، و لم يتمكن من احراز شيء من الجبهة الشعبية التي شارك فيها. اما اوربيو الجزائر((الوطنيون الفرنسيون الصالحون))، الذين لم يدعموا يوما برنامج الشيوعيين، فلم يتبعوا الحزب.

---

[1]– بن هارون: ((ما فعلته، سوف افعله ان لم تهتم الحكومة بمطالبنا)).

[2]. محفوظ قداش ، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بوينون، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 2011.

لم يبرز الحزب الشيوعي الجزائري كثيرا. فالعدد السري لجريدة ((الكفاح الاجتماعي)) الصادر في سبتمبر 1939 ، مر تقريبا بشكل غير ملحوظ، الى غاية الاستسلام في 1940 ، حيث نجح الشيوعيون في تركيب مطبعة صغيرة و اخراج عدد مطبوع من ((الكفاح الاجتماعي)) لاول مرة([1])، اضافة الى عدد كبير من المنشورات و الاعلانات التي تم توزيعها.

وقد استطاع الحزب اعادة تاسيسه تحت اسم ((جبهة الحرية)) و نجح في تكوين نفسه بقوة في منطقة وهران حيث لم يكن القمع قد طال كل قادته. الا انه لم يكن فعالا في منطقة الجزائر العاصمة

و قد شارك الشيوعيون في الكفاح ضد فيشي: فقد توفي قدور بلقاسم بمعتقل جنين بورزق، و تم اغتيال علي رابيا. اما احمد اسماعيلي، المحكوم عليه بالاعدام غيابيا، فقد حاول اعادة تاسيس منظمة سرية.

و في سبتمبر 1942 طلب بيان للحزب تشكيل ((جبهة الحرية ضد توغل الفاشيين الالمان في الجزائر)) و اعلن النداء التالي: ((حتى لا تكون الجزائر مستعمرة المانية و حتى نؤمن المعيشة للشعب : الدفاع عن فلاحي

الجزائر و الدفاع عن الشبيبة. فهلموا نتحد اخويا و دون ان نولي اعتبارا لاصولنا العرقية او الفلسفية، متحدين، سوف نكون اقوياء للكفاح ضد السيطرة على بلادنا التي يحضر لها هتلر، بمساعدة الثلاثي ((لافال – بيتان– شاتال)) و كل الخونة الاخرين([2]))). و تم التاكيد على الثقة في الجيش الاحمر، اي في الاتحاد السوفياتي، ((في ستالين، رمز الامل في العودة الى اكثر حرية و اكثر عدالة و اكثر مساواة)) غير ان هذا البرنامج لم يكن قابلا لان يجذب لا الاوروبيين، الذين كانت اغلبيتهم تناصر فيشي و تحبذ التعاون مع المانيا، و لا المسلمين المنشغلين جدا بمصير بلدهم اكثر من مصير فرنسا. انتبهت الحكومة العامة لرفض المسلمين، كما اكتشفت بان عددا من الشباب المثقفين كانوا يفكرون في موضوع مزدوج، السحق النهائي لفرنسا على يد المانيا و تعاون الحركة الجرمانية لبعث الاسلام: ((لقد صارت لا انقهارية المانيا اسطورة– بالمعنى السوريلي لهذه الكلمة. بعضهم، ممن ظل الى ذلك الحين

[1] – **Y.M.Danan، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-44.**

[2] – **تاريخ ثماني سنوات من الحرب من 1937 الى 1946 S.D ص .23.**

في ترقب حذر، القى قناعه بعنف فجاة، لكي ينبا بابعادنا من الجزائر، التي سيقولون عنها لاحقا انها استقلت بفضل انتصار المحور([1]))).

ظلت الجماهير متوجهة نحو الحركات التي كانت – عشية الحرب- تمثل تطلعاتها، و هي جمعية العلماء المسلمين ، وخاصة حزب الشعب الجزائري.

كانت جمعية العلماء قد اضعفت؛ فقد توقفت فعلا و بشكل تام عن دعوتها مع بداية الحرب. فالمرسوم الصادرة في 27 اوت 1939([2])، الذي انجر عنه ((مصادرة و الغاء المطبوعات التي يحتمل ان تضر بالدفاع الوطني)) جعل صدور الجرائد الاسلامية صعبا. كما ان استقالة الشيخ العقبي فجرت بشكل جلي حالة الانشقاقات التي قسمت الجمعية. فابن باديس، الذي انهكه المرض استسلم للفراش، و في 1940، كانت وفاته التي المت و اثرت في المسلمين عموما، و في الجمعية بشكل خاص، اما الشيخ الابراهيمي، الشخصية الاكثر مناسبة لخلافته، فقد اخضع للاقامة الجبرية بافلو. ووحدها المدارس التي انشاتها الجمعية واصلت العمل، مقتصرة في نشاطها على التعليم في انتظار فرص احسن.

لم تكتف الادارة بهذا العمل القمعي، بل كان عليها ايضا منع المنتخبين المحبطين و الشباب الساخط من الانتقال الى حركة الاصلاح، الى حزب الشعب الجزائري السري خاصة.

هكذا قامت الادارة بتقييم القوى السياسية المسلمة خلال هذه الفترة:

منتخبون: بن جلول: 360 الف مناضل، فرحات عباس: 300 الف مناضل؛ جمعية العلماء: الإبراهيمي 30 ألف مناضل حزب الشعب الجزائري: مصالي: 10آلاف، لا سيما بتلمسان و بني صاف و بلعباس و غيليزان و البرقاوية و العاصمة و البويرة و سطيف و قسنطينة و بسكرة و بونه (عنابة حاليا) (عنابة سابقا) و تبسة.اشتراكيون: 24 ألف (بما فيهم المناضلون الأوروبيون) تقليديون(الطرقية): 120 ألف([3]) .

[1]– **دراسة الحكومة العامة: الوضع السياسي للسياسيين الجزائريين في 10 سبتمبر 1944. ارشيف Aix، 9h16.**

[2]– **مرسوم 27 اوت 1939 القاضي بتطبيق المرسوم القانون الصادر في 25 اوت 1939 على الجزائر.**

[3]– **القوى السياسية في 1940.ارشيف Aix، 9h16.**

أدرك المختصون في الشؤون الاسلامية صعود حزب الشعب و تقدم التيار الاصلاحي. و يكمن الخطر، حسبهم، في تشكيلة الشغيلة البائسة في الارياف و خاصة في المدن، و التي انضمت اليها((وبالرغم من الولاء العام للجماهير، اقلية صغيرة من العناصر المعادية، و القادرة في حزب مثل حزب الشعب على ان تصير – بطواعية و بطاقة سرية و شرسة– شريكة للعدو)). اما التجمعات الحضرية المتمسكة بالتقاليد الاسلامية، و التي كانت بمثابة السند للحركة الاصلاحية، فلم يكن ينظر اليها بعين الخطر([1])كما لاحظ ذات المختصين التحولات العميقة الجارية في المجتمع الجزائري. فالخطوط العريضة لسياسة الأهالي، و المقدمة في 1941، من قبل مدير الشؤون الإسلامية([2])، كانت توصي بسلسلة من المواقف تجاه مختلف مجموعات المجتمع الجزائري.

حتى تاثير العائلات الكبيرة و المرابطين، اي الاقطاعية النصف عسكرية او النصف مرابطية، اختفى في بعض المناطق و لم تبق إلا بعض الأسماء. فكان على الإدارة أن تستعملهم بإعطائهم الانطباع انها لا تزال تتذكر صنيعهم لها، دون أن تترك لهم الحرية في فعل كل شيء، و أنها تفضل لهم أن يكونوا موظفين منحدرين من بورجوازية الأراضي الصغيرة، التي تدين ((لفرنسا بسلامة ملكياتها العقارية و ان لها مصلحة حيوية)) في السيطرة الفرنسية. هذه البورجوازية الريفية الصغيرة التي لا تزال عرضة للتحديات يجب ان تشجع عن طريق سياسة الانضمام الى القيادة و سياسة ملكية الاهالي التي تسعى الى الاسراع في انشاء مجالات فلاحية تنجزها شركة الاحتياط. ,اما في المدن، فقد كانت الادارة مدعوة الى التوجه الى عناصر البورجوازية التقليدية ذات الاصول النبيلة، كراغلة و مغاربة – و التي غالبا ما كان يحل محلها عائلات قادمة من الريف حديثة الغنى، لانهم هم ايضا يعتبرون متحفظين و مثاليين متمسكين بنظام عام يحمي رؤوس اموالهم و امتيازاتهم ([3]).

لقد اعتبر انه يمكن استعادة بعض العلماء و خاصة المنتخبين انصارا لسياسة فرنسية في الجزائر. فقد اعتبر العلماء معلمي قران لم يتمكنوا من الحصول على عمل، ((يصعب عليهم العمل في مجتمع 1940 الفرنسي– العربي– البربري، اذ اقتصرت معرفتهم على القران و الشرح التقليدي للاحاديث و الادب العربي)). و كانت

---

[1] – **Jovelet**، شباب شمال افريقيا المسلم، رقم **447**، **cheam**.

[2] – **A. Berque**، معالم سياسة اسلامية، **1941**، مخطوط، ارشيف **Aix**، **11h40**.

[3] – ر.غاليسو :" الطبقات الاجتماعية في الجزائر " مقال الرجل والمجتمع ، عدد : **14**، **1969**.غاليسو يؤكد هنا تعقيد العلاقات –" مواقف الطبقات" /وضعيات طبقة.

الادارة ترى ان مشكل العلماء، مع بعض الاستثناءات، ((كان مشكل مكانة اكثر منه مشكلا دينيا)). فسعت الى منح العلماء الذين لا يشك في ولائهم وظائف دينية، و هذا ما يشكل لجمعيتهم صماما لتخفيف الضغط([1]).

اما المثقفون و المنتخبون فقد اعتبروا مستأصلين و فوضويين، قد فقدوا الحفاظ على اداب اسلافهم، معدومي التوازن و النضج الفرنسي، و يعاب على التعليم تلقينهم التفكير بشكل عالمي في حين كان ينبغي تلقينهم التفكير بشكل فرنسي. و كان يجب استغلالهم على ما هم عليه: هذا بن جلول، وان كان قوة افلة، تم توجيهه نحو دراسة المشاكل الاقتصادية. و هذا الدكتور بشير الذي توجه للمشاكل الاجتماعية و النظافة، و كان النقاش موجها و مفتوحا مع رجال مثل بوكردنة و المحامي حدو... ووجب تاجيج خوفهم من ان تبقى دراساتهم من دون جدوى ان غادرت فرنسا، كما وجب استدعاؤهم في لجان ((حيث سينصهر حماسهم ليتحول الى خطابات بدلا من ان ينتشر في شكل افعال حتى يتشكل لديهم انطباع بانهم مستغلون مع المحافظة على اماكنهم))([2]).

و فيما يحص الجماهير، يواصل التقرير، ((نحن لا نقول بان حل المشكلة ينحصر في مسالة الغذاء فقط، فهذا سيكون خطا و تهوينا في الان نفسه، فالاكيد ان الهوس الشديد لدى الفلاح الصغير و الخماس و الاجير اليومي هو الوقت الراهن و الضغط الاقتصادي و ضروريات الحياة القاسية، الا ان هناك شيئا اخر)). ،كان هناك اعتراف للمسلمين ببعض الاحتياجات التي كانت الادارة الى عهد قريب تتجاهلها: كالحاجة الى الاحترام، و الشعور بالمساواة (على المستوى النفسي فقط)، الاعتراف بالجميل خاصة من قبل المسرحين. و تم اقتراح وضع سياسة حضور . حيث على الادارة ان تكون على دراية بمعيشة العائلات – ببرنامج الانجاز الفوري لتجارب تحسين وضعية المزارعين، و توجيه هجرة الجزائريين، ليس باتجاه مدن فرنسا، بل باتجاه اريافهم و ذلك بحمل المعمر الجزائري على رفع الاجور([3]).

---

[1]– عمار هلال : الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري .مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، **1995** ص **86**.

[2]– عقيلة ضيف الله ، **1995** ص **86**.

[3]–فرحات عباس:حرب الجزائر وثروتها ، ليل الاستعمار.نقله الى العربية ابو بكر رحال مطبعة فضالة ، المغرب،ب ت،ص **226**.

و ظلت الطلبات الختامية لهذا التقرير، المحرر من قبل مختص بارز بالشؤون الاسلامية، في اطار تقاليد الادارة الاستعمارية: الا وهي اعادة بسط السلطة الفرنسية- فأعضاء حزب الشعب الجزائري و الاشتراكيون و المحرضون من العلماء يجب ضربهم دون رحمة – والاستحواذ و الاستغلال في الاتجاه الفرنسي لكل الطاقات المتوقعة الظهور. فالموقف الفرنسي كان مستوحى من المبدا التالي: ((لا تترك أي تفوق فكري او اجتماعي يبرز دون التصدي له او اضعافه في الحال بشكل يمنع اي قوة من الانضمام الى المعارضة)). هذا وجدت الادارة الجزائرية حلا مثاليا ([1]).

غير انه، و ان كان التحليل النظري واضحا فالتطبيق ظل غامضا و سيئا و يدل على جهل نفسي كامل للعقلية المسلمة. ففي بداية الحرب، سعت الدعاية الرسمية الى استغلال الاسلام، فهذا ((جورج مارسي))،

الاختصاصي الكبير، و هو يتحدث الى اذاعة الجزائر عن الحرب حسب ابن خلدون –ذكر بخطبة السيد علي في معركة صفين : ((انتبهوا الى رايتكم و لا تضعوها الا بين ايدي محاربيكم الاشداء، و استعينوا بشجاعة صلبة و مصرة، فبالاصرار يحرز النصر([2]))). فكان من السذاجة ان يعتقد بان المسلمين المستمعين لاذاعة الجزائر العاصمة سيطبقون نصائح السيد علي في المعركة الفرنسية الالمانية. فالسيد علي يظل لدى الشعب، هو سيف الاسلام و بطل الحرب ضد الكفار الذين – في المقابل- ليسوا الا فرنسيي الجزائر.

كان السعي الى استغلال اسياء المسلمين ضد اليهود، الا ان سياسة معاداة السامية كان قد تجاوزها الدهر. فالمسلمون لم يستحسنوا الغاء مرسوم كريميو عام 1871 و القاضي بمنح المواطنة الفرنسية لليهود الجزائريين ([3]). و قد وجد العديد من بين هؤلاء لدى المسلمين العزاء و حتى المساعدة([4]).((كانت معاملة الاهالي المثقفين للجزائر العاصمة تجاه اليهود اقرب الى معاملة العاهل الشمالي منها الى معاملة الماريشال ((بيتان))([5]).

---

[1]-الدكتور غالي غربي (1954-1958) ، دراسة في السياسات والممارسات ، غرناطة للنشر والتوزيع –الجزائر 2009 ،ص 31.

[2]- النشرة الاعلامية و التوثيق للحكومة العامة، 16 نوفمبر 1939، ص 294.

[3]- ch.A.julien، شمال افريقيا يسير، 1972، ص ص 238-239.

[4]- تصريح بلعيش لجنة الاصلاحات ، ج1 ص 43.

[5]- Y.M.Danan، مرجع سبق ذكره، ص. 45. يتعلق الامر بملك الدانمارك الذي اخبر الالمان انه سيتقلد هو نفسه النجمة الصفراء، ان كان حملها مفروضا على رعاياه اليهود.

كما كان السعي الى تفريق القوى الطلائعية. فقد نصحت الادارة ممثلها للدخول في اتصال مع قادة حزب الشعب و مصالي لتقوده الى ((تليين)) مواقفه ([1]) و ادانة ((الافكار الاكثر خطورة في مذهبه: و المتعلقة بالمطالبة بالاستقلال و انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام([2]))).

حاولت الجريدة الادارية ((لزاهيري)) تشويه سمعة العلماء. فقد اتهم الشيخ البشير الابراهيمي بتمنيه فوز فرنسا. فقد يكون قد صرح انجمعية العلماء مع فرنسا التي تدافع عن الحرية و الحقوق([3]))). وزعمت ذات الجريدة ان امين خزينة الجمعية استقال و بعث بعريضة ولاء و اخلاص الى الفرنسية.

و بقمع سائر الشيوعيين دون رحمة و كذا جناح حزب الشعب، الذي كان ينوي مواصلة دعايته ضد فرنسا([4]))) كانت الادارة تعول على اعتدال المنتخبين و صمت عدد من العلماء و مناضلي حزب الشعب، فقد اعطت تعليمات لمحاولة كسب الشيخ الابراهيمي و مصالي لصالح القضية الفرنسية ([5])، دون ان تاخذ النشاط السري لحزب الشعب مأخذ الجد.

المطلب الثاني : موقف الحركة الوطنية من الادارة الاستعمارية:

لم يمنع توقيف قادة حزب الشعب المناضلين و ادانتهم من مضاعفة محاولات اعادة تنظيم الحزب؛ فقد اشارت تقارير الشرطة الى عدة مبادرات: دعاية شفهية و كتابات حائطية، و اعلانات مكتوبة باليد و انشاء جمعيات رياضية. و قد جعل احتلال الالمان لفرنسا بعض المسؤولين يستغلون الظروف لتقوية الروابط بين المناضلين و التحضير لبعث الحزب من جديد.

---

[1]– بيان الدراسات و الاعلام للحكومة العامة، نوفمبر1942.

[2]– رسالة الحاكم العام في 8 مارس 1941، ارشيف Aix 12h15.

[3]– الوفاق 19 جانفي يومية صادرة بمساعدة من الادارة المرتاحة لرؤية عضو قديم في جمعية العلماء، و الذي كان يدعم الشيوعيين و الجبهة الشعبية في 1936–1939، ينتقد العلماء في 1940.

[4]– رسالة الحاكم العام، 8 مارس 1940. ارشيف Aix، 12h15.

[5]– مركز الاعلام و الدراسات للحكومة العامة، جوان 1941.

نقلت الشرطة عدة محاولات لتجمع مناضلي حزب الشعب الجزائري مع نهاية 1940، في مقاطعة الجزائر العاصمة، و الباقي في البليدة، و الاربعاء، و روفيقو، و سيدي موسى، و في مدينة دلس([1]). و اعطت اسماء لبعض المسؤولين الذين تشك في انهم اعضاء الهيئة المركزية الجديدة التي اسسها مصالي([2]). كما اشارت الى ان هذا الاخير نصح بالهدوء و انه مستعد للانضمام الى برنامج الاصلاحات، بينما بقي اربعة من رفقائه، وهم فليتة و منور من بوفاريك، و لعماري من الجزائر العاصمة، و فرحات من تيزي راشد، متمسكين بمواقفهم([3]).

اما بعض المناضلين فقد ارادوا استغلال التمرد الذي حدث في ((ميزون كاري)) (الحراش حاليا) منادين بالجهاد و هم يطلقون النار على المارة و النوافذ المشرعة. و تمت استعادة النظام خلال تلك الليلة و اوقف المسؤولون الرئيسون، اما بعض العشرات من المناوشين الذين فروا الى الريف، فقد اوقفوا بدورهم اياما بعد ذلك ما عدا عددا نجح في الافلات. وارتفعت الخسائر بين المدنيين الى العشرات من القتلى (ومنهم العديد من المسلمين) و عدد من الجرحى، فيما لاحق بعض المدنيين الذين طالتهم المظاهرات، المتمردين. وقد حاول مناضلو حزب الشعب احتلال مكتب البريد و البلدية و كذا السيطرة على جسور الحراش و اطلاق سراح مصالي و المناضلين المعتقلين في السجن المدني، الا ان المناورة فشلت لعدم التحضير الجدي للتمرد.

و قد فكر مناضلو حزب الشعب في الاستفادة من القضية، غير ان مصالي ورفقاءه في الخلية اعطوا تعليمات بالهدوء. و قد فسرت الادارة هذا التمرد بالتاكيد على القلق الموجود سلفا في اعداد اهالي فيلق السير(Régiment de Marche) ،في التكوين و الى عناصر متصلبة عانت الفوارق المفرطة في الاجور بين الفرنسيين و الاهالي.

---

[1]– مقري حسين: سائق سيارة اجرة، دوار محمد، دشوك محمد: قابضان في حافلة الترام ، حياني: بطال، شرافة ابراهيم و طالب محمد: بطال(في الواقع كان هذا الاخير عضوا في CARNA، و قد اقصي سنة 1940).

[2]– حسب شهادات قنيفي محمود، و تعربيت لخضر، تم انشاء منظمة ((الخيرية)) من قبل تلاميذ شباب، منهم تعربيت لخضر و رشيد معيزة و عبد الحميد بن زين، حدثهم مناضل حزب الشعب الجزائري، محمود قنيف عن المنظمة الوطنية. و كان عبد الله فيلالي ياتي بين =الحين و الاخر من قسنطينة لضمان تكوين المناضلين الجدد. وقد كان للخلية بعض الاتباع من تلامذة ثانوية البرتيني، و على وجه الخصوص بلعيد عبد السلام و بن زين عبد الحميد و تاكليت الطيب، الى ان وصل تعداد الخلية في 1945 الى 750 مناضل.

[3]–حسب شهادات كريم عبد الرحمن، كانت الخلية تضم في البدء و مع نهاية 1942 جبار احمد و جعفري جيلالي و زوجي محمد و كريم بشير و كريم عبد الرحمن.

وقام مناضلون شباب في الغالب بمبادرة انشاء احياء خلايا حزب الشعب او اعادة احيائها، كما حدث في سطيف حيث نظم مجموعة من التلاميذ الشبان جمعية خيرية اسمها ((الخيرية))، الا انهم تلقوا صعوبات، و تحت تاثير قنيفي محمود ، و هو مناضل في حزب الشعب، انخرطوا سنة 1941 في العمل السياسي السري([1]). اما في مشرية فقد كانت نقطة الانطلاق خلية حزب الشعب الجزائري المدرسة، حيث كان الشيخ تبون حاج احمد يمارس التعليم، و قاد التكوين الاصلاحي للطلبة الشباب الى الخلوص الى ضرورة العمل السياسي([2]).

و في المدية كان الحاج الحسين، مسؤول خلية المدية (المؤسسة في سنة 1937) هو من اخذ على عاتقه مبادرة تجميع الثانويين و اعادة بعث حزب الشعب في المدينة ([3])، فيما كان تاسيس خلية حزب الشعب في العديد من المراكز داخل البلاد على يد مدربي و افواج الكشافة الاسلامية الجزائرية و قادتها([4]). و تم تعيين عدد من المناضلين اعضاء مجالس ادارة الجمعيات الرياضية و المدارس. اثارت التقارير الكثيرة للشرطة انتباه السلطات حول هذه ((التشكيلات))، حتى ان المناضلين نجحوا في تشكيل خلايا لحزب الشعب في بعض الكتائب([5]).

كان نشاط حزب الشعب بمبادرات قدماء المناضلين، و كذا ببروز مسؤولين شباب بامكانهم تاطير خلايا جديدة و المحافظة على الاتصالات من اجل اعادة محتملة للتنظيم.

---

[1]– **كان انشاء الكشافة في حدود سنة 1930 طبقا لقانون 1901. و كان للتوحيد و النشاطات المقامة على الهواء و الشبه عسكرية و كذا الاغاني الوطنية الاثر في جلب الكثير من الشباب. و قد توحدت الافواج عشية الحرب العالمية الثانية، و شكلت اتحادية الكشافة الاسلامية الجزائرية(FSMA).**

[2]–**ابلغ تقرير الشرطة عن خلايا الفيلق السابع من المقاتلين بالبليدة و مليانة.**

[3]– **مركز الاعلام و الدراسات للحكومة العامة جوان 1941، ارشيف 11h49 Aix. نسجل في المرسوم رقم 6 ((ان محاكمة مصالي ورفقائه هي مجرد اجراء عنصري، خاصة و انه تم توقيفهم 15 يوما بعد اطلاق سراحهم بعقوبة عامين سجنا.. لقد حكم عليهم من اجل الشعب، فعلى الشعب ان يعلم... كان الهدف من تعيين مستشارين وطنيين هو ادماجنا ضمن الشعب الفرنسي، و هذا يتناقض مع مبادئنا ... و اعيد ترتيب المجموعات الى خمس في المقاطعات يجب جعل الشعب يتوقف عن ثرثرته و ان يعمل في صمت)).**

[4]– **انظر كازي تاني محمد، حياة اعمى، 1950، ط3، يتحدث عن عرائض موقعة من قبل شاذلي المكي و احمد خطاب و مرسلة الى معتقل جنين بورزق.(الجنوب الغربي).**

[5]– **انظر حوار مصالي الحاج في ((Comba)) 26 جويلية 1946، نقله Daniel Guérin،هنا ضريح الاستعمار،ص ص . 313–319.**

و حاول حزب الشعب مواصلة نشاطاته السرية، الا ان شرطة الاستعلامات العامة ابلغت بوجود ((اجتماعات سرية مشبوهة في المقاهي المغاربية، و مبعوثين مكلفين بالنشر السري لاوامر الحزب، فاستعمال البريد لم يكن مؤتمنا.)) و تم اكتشاف مركز لنشاطات حزب الشعب الجزائري في 13 جوان بالوحدة 27 للقطار بالجزائر العاصمة. و ارسل الحزب مناشير الى مناضليه، و تمكنت الشرطة في حجز المنشور رقم3 لشهر فيفري1941 و المنشور رقم 6 لشهر جوان 1941 ([1]).

و استطاع معتقلو حزب الشعب انطلاقا من السجون و المعتقلات اجراء الاتصالات مع المناضلين الاحرار. اذ قدم لهم القياديون اراءهم و ارسلوا اليهم التعليمات، كما تم ارسال عرائض الى الادارة تحتج على ظروف الاعتقال([2]). و ما فتئت السجون و المعتقلات تمثل لحزب الشعب مدرسة للصبر و التكوين.

و ظل مصالي الحاج رمزا لحزب الشعب الجزائري. و عند الاتصال به لمرات عديدة من قبل مبعوثي الحكومة، التزم دائما بالكلام نفسه([3]). ففي 21 جوان 1940 ، اعلم ضابطا ساميا اراد ان يقنعه بمساعدة الحكومة الفرنسية و ((بمقاومة سيطرة هتلر)) ان هذا لن يكون الا في الاطارة الذي ((تؤخذ فيه مطالب الشعب الجزائري و تطلعاته بعين الاعتبار)) و في 25 نوفمبر 1940 ، رفض مصالي المقترحات المنقولة من قبل محاميه على غرار التنازل عن الاقتراع العام و عن البرلمان الجزائري و القبول بسياسة تعاون بين الفرنسيين و المسلمين على قدم المساواة. و في 6 مارس 1941، رفض القيام بتصريح طلبته منه شخصية رسمية.

و في 11 مارس، عاود الرائد س...، من الحكومة الفرنسية، طلبه اياه بتصريح مقابل حريته،الا ان مصالي كرر رفضه و اجابهم:((اذا كنتم تريدون تعاونا حقيقيا، اطلقوا سراحنا اولا و دعونا نجتمع(اصدقائي و انا) و

---

[1]- **Ch.R.Ageron**، ((مساهمة في دراسة الدعاية الالمانية في المغرب خلال الحرب العالمية الثانية))، في مجلة تاريخ المغرب، عدد 7-8، جانفي 1977، ص ص. 16-32. نددت اذاعة برلين في 4 اكتوبر 1939 بالاعتقالات التي مست مصالي الحاج و الثمانية و العشرين قياديا في حزب الشعب الجزائري.

[2]- صرحت **Paris Mondial** (بالعربية و القبائلية) في 20 جويلية 1940: ((بعودة الامور الى نصابها الطبيعي ستتمكن من الان فصاعدا اصوات المسلمين التي اكتتبها فرنسا في شمال افريقيا من ان تسمع من باريس عاصمتها)) و في 20 جويلية 1941 ((لقد اقتربت ساعة تحرير العرب.))

[3]- **Ch.R.Ageron**، مرجع سبق ذكره، ص 26.

سندرس امكانية تبني موقف جديد بناء على الوضع الخارجي و الداخلي الجديد)) و في 28 مارس 1941 تم الحكم على مصالي بست عشرة سنة اشغالا شاقة.

قد راينا كيف ان مصالي اقصى من الحزب اعضاء لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا(CARNA). و منذ بدايات الحرب، انقسم مناضلو حزب الشعب امام الموقف الذي يجب تبنيه في مواجهة الدعاية الالمانية.

ففي شهر سبتمبر من عام 1939، بثت اذاعة برلين(تزيسن) و إذاعة شتو تقارت نشرات اخبار و تعاليق موجهة الى ثلاثة بلدان مغاربية، و كان للاذاعيين يونس بحري و ياسين عبد الرحمن صيتا واسعا.

وقد كانت الدعاية الالمانية تمارس في البلاد و بشكل ناجح في الغالب([1])، و اصبحت اكثر حدة بعد احتلال فرنسا. ووجدت لها صدى اكيدا لدى الجماهير الشعبية. قام قائد الكشافة الاسلامية الجزائرية محمد بوراس[*] بالاتصال بلجنة وقف اطلاق النار بالجزائر العاصمة، و تم توقيفه واعدامه من قبل الفرنسيين، لانه قام و بصفته موظفا بمكتب البحرية بالاميرالية، بتسريب وثائق سرية للالمان. توفي ببسالة، و اعتبرته الشبيبة الجزائرية، و خاصة الكشافة، وطنيا شهيد القضية الوطنية.

---

[1]– ناضل ياسين عبد الرحمان وهو طالب بمدينة الجزائر في حزب الشعب الجزائري ، ثم ذهب الى فرنسا حيث قام بالاتصال بالالمان .وفي 1939 ، اظهر افكاره المساندة للنازية .وتم توظيفه منشطا بالاذاعة الالمانية .

[G]– محمد بوراس : هو مؤسس الكشافة الجزائرية ولد يوم 26 فبراير 1908 بمدينة من مليانة من عائلة فقيرة كان ابوه يعمل بناء بمليانة دخل الكتاتيب القرانية و دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط راسه سنة 1915 بمدرسة موبورجي ، وفي نهاية التعليم الابتدائي وبعد الامتحان للشهادة الابتدائية وبقرار من المدير طرد من المدرسة .التحق بعد ذلك بمدرسة الفلاح بمليانة وهذا لاتمام دراسته باللغة العربية وفي سنة 1922 انظم للجمعية الرياضية لالعاب القوى ثم تخصص في كرة القدم واصبح عضوا لامعا بفريق مليانة لكرة القدم ، في سنة =1926 توجه الى الجزائر العاصمة بالحراش اين وجد وظيفته بالبحرية العسكرية سنة 1930، بعد ان عمل في مطحنة للحبوب اين تعلم الضرب على الالة الراقنة . لم ينس بوراس اكمال تعلمه باللغة العربية وانضم الى نادي الترقي في سنة 1935 ، السنة التي اسس محمد بوراس فيها فوج "الفلاح بالقصبة .في سنة 1939 نظم القائد محمد بوراس التنظيم الفدرالي بالجزائر بمثابة اللبنة الاولى للفدرالية الكشافة الاسلامية الجزائرية ، دعى فيه جميع الافواج الكشفية المستقلة على مستوى الوطن الى الاتحاد وتشكيل تنظيم وطني واحد وبعد تلبية ندائه من طرف الافواج تم تنظيم المؤتمر التاسيسي في جويلية 1939 بالحراس – الجزائر العاصمة– وكان من نتائج المؤتمر ميلاد الكشافة الاسلامية الجزائرية كمنظمة وطنية وانتخب محمد بوراس رئيسا لها .بالاضافة الى التحاقه بمولودية الجزائر سنة 1928م، وقد ساهم في فوز الفريق ببطولة القسم الثاني والصعود الى القسم الاول سنة 1932م. انظر: بديدة لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائريةوابعادها الافريقية ،دار السبيل ، الجزائر 20090،ص 285

اعتقد عدد من مناضلي حزب الشعب انه يجب استغلال الهزيمة الفرنسية للتحرك .اما البعض الاخر ، ودون التنازل عن الهدف النهائي ، فمال الى التريث ونصح بالهدوء ([1]) . وظل الاكثر تشددا متشبثين ومجتهدين في تشكيل منظمة سرية وعازمين على التحرك ان سمحت الظروف بذلك ، كما ارادوا ابقاء الشعب في حالة استنفار ، بنشر الاعلانات وتنظيم الكتابات الحائطية وكذا التنديد بالعناصر المعتدلة:"ان بعض مناضلينا لضعفهم جروا بانفسهم الى محادثات ماكرة ،.فالخونة الذين حاولوا تثبيط منظمتنا يجب ان يعتبروا اعداء للوطن ([2]).

كانت العناصر الاكثر تصميما اعضاء في (CARNA) سابقا ، وخلال رحلتهم الى المانيا ضرب الالمان معهم موعدا في الجزائر العاصمة في اليوم العاشر من الحرب ، وكان من المفروض الالتقاء بمبعوث الماني بالقرب من حصن 15 بالجزائر العاصمة (حديقة صوفيا) ، الا انه تخلف عن الموعد .وفي اوت 1940 قام كل من طالب محمد ورشيد عمارة وعبدون محمد وهني المدعو دقي([3]) بزيارة الى اعضاء لجنة وقف اطلاق النار بالجزائر العاصمة ([4]) .وقد ذكروهم بالاتصالات التي تمت بالمانيا ، فوعدوهم بطلب التعليمات ببرلين ، الا انهم لم يتلقوا اية اجابة

لم يفشل الوطنيون ، ففي 1941 ذهب رشيد عمارة واتصل من جديد بالالمان الذين رفضوا تقديم الاسلحة لكنهم عرضوا الاموال .غير ان الوطنيين رفضوا مصرحين بعدم قبول سوى الاسلحة من اجل الكفاح وتحرير بلادهم ، كما اتصلوا بلجنة وقف اطلاق النار الايطالية ، بفضل موظف بقنصلية ايطاليا ، سعيد المدعو "يافولو" .وقدم كل من طالب محمد وعمارة رشيد وعبدون محمد والحاج شرشالي وسيد احمد باشا ، الطلب نفسه الى الايطاليين الذين اجابوا بما اجاب به الالمان ([5]) .

قرر اذا اعضاء المجموعة انشاء منظمة قوية حتى يكونوا – في حالة ما اذا فتحت جبهة في شمال افريقيا – مفاوضين شرعيين عن الشعب الجزائري ، ومستعدين لاي طارئ . المهم هو تجميع الجزائريين العازمين على الكفاح

---

[1]– ارشيف Aix ، 11H49 " "CIE"." ولاية الجزائر العاصمة ، جانفي 1941.

[2]–ارشيف Aix، 11H49 " " CIE "." ولاية الجزائر العاصمة ، جانفي 1941.

[3]– مسودة رسالة ارسلها مسؤول سابق في حزب الشعب الجزائري ، والمعتقل بجنين بورزق ، الى مناضلي الجزائر العاصمة :" من يقل تسوية ،يقل التنازل من الطرفين ...يجب القبول بتعاون شريف،بمعنى انه اذا منحت تحسينات ملموسة ...بعد التفكير الجيد،فنحن نرجو منكم لدراسة المسالة من هذه الزاوية ، بوضع مصالح الشعب فوق كل اعتبار" مقابلة مع عبدون محمد .

[4]– عاتبهم الالمان لانهم قدموا مباشرة الى فندق اليتي وضربوا لهم موعدا اكثر سرية في مقهى بالما .

[5]– هذه المرة قبلت المجموعة المساعدة المالية ب – 300الف فرنك .

، وهم في حاجة الى الاسلحة من اجل تحرير البلاد. حتى انهم لم يعطوا اسما لمنظمتهم ، محددين هدفا مزدوجا ، عسكريا (جلب الاسلحة) ، وسياسيا (نشر شعارات الاستقلال) .وتم تاسيس هذه النواة من المناضلين العازمين وان كانوا مقيدين ، ولعبت دورا مهما غداة انزال الحلف في شمال افريقيا ([1]) .

بدات حملة من الكتابات الحائطية في افريل 1941 ، حملت شعارات **"**سينتصر حزب الشعب الجزائري**"** ""الجزائر للجزائريين " "كل الشعب مع مصالي" .فقامت الشرطة باعتقالات جديدة ، الا ان الحملة لم تتوقف

لوقت طويل ففي 11 ماي 1941 يوم عيد **"**جاندارك**"** ظهرت كتابات جديدة : "عاشت الحرية ، سينتصر حزب الشعب الجزائري"،"لقد ادين مصالي لانه قال الحقيقة" ،"الشعب مع مصالي"، "مصالي هو القائد الاعلى للجزائر "،"الجزائر للجزائريين".

وسجلت ايضا بعض العبارات مثل" عاش هتلر" ، كما اعلن عن كتابات اخرى في "بور قيدون" في بجاية (21ماي 1941) وبالجزائر العاصمة تم الصاق اعلانات من صنف 10 سم على 6 على طول النهج من بوزريعة الى باب الواد ، تحمل كتابة على طابع ندي "اطلقوا سراح مصالي – عاش حزب الشعب الجزائري " (30 ماي) .وفي 7 جانفي 1941 صدر قرار اداري يمنع اية كتابة حائطية ، الامر الذي لم يمنع المناضلين من مواصلة حملتهم .ففي اوت 1942 كتبت عبارات "عاش حزب الشعب الجزائري !سننتصر !يسقط الماريشال !" ([2]).

كانت هناك الاغاني والقصائد والاشعار الشعبية التي ساندت دعاية الوطنيين .فتلاميذ المدارس والكشافة والرياضيون الشباب كانوا يتغنون بها في اقسامهم وخلال خرجاتهم ومخيماتهم .وقد شكلت كلمات مثل الاستقلال ، وحب الوطن ، وعقيدة التضحية المواضيع الاكثر تداولا .اما البطل الماخوذ نموذجا فكان الزعيم (القائد) مصالي.لقد جعلوا منه اسطورة في حياته ([3]) .

---

[1]– **لم تكن الشرطة والادارة على علم بنشاطات هذه المنظمة.**

[2]– **مركز الاعلام والدراسات للحكومة العامة بالجزائر ، جوان 1941 ارشيف Aix، 11h49..**

[3]– **مركز الاعلام والدراسات للحكومة العامة بالجزائر ، مارس 1941. ارشيف Aix 11h49. دعا الشاعر القبائلي بهذه العبارات المسلمين للكفاح : "هاهي سنوات طويلة ،ونحن نعاني بوحشية ، ونطرق كما الحلفاء ، يا الهي ساعدنا ، لنهزم المسيحيين ، ونحيي سنة**

في فرنسا اصطدم المناضلون المهاجرون بالصعوبات نفسها التي واجهها الحزب في الجزائر .كان يجب تجميع الرجال الفارين من الاعتقالات واعادة تشكيل الخلايا وضمان التنسيق مع الجزائر العاصمة .وما سهل هذه المهمة هو تواجد الالمان في المناطق المحتلة . وقد استدعي الامين العام لفدرالية فرنسا ايت حيبوش المكتب السياسي منذ الايام الاولى للحرب . وتم اجتماع في مطبعة الحزب ، تناول النقاط التالية : -الاتصال مع المناضلين الشباب المستعدين للتجنيد ، ومع فيدرالية الجزائر العاصمة ، وكذا التنظيم المادي للدعاية .كما تم اعداد مخطط عمل لتنظيم نشاط الحزب في الجيش ، وبشكل خاص بمركز "شاطورو" ، اين تم انشاء خلايا ، كل واحدة مركبة من ثلاثة مناضلين لا تجمع بينها اية علاقة .

تم توقيف هذا الاجتماع الاول من قبل الشرطة .فكانت هناك عدة اعتقالات وتشتت مسؤولو حزب الشعب بين مختلف المعتقلات في فرنسا. ادى احتلال الالمان للمنطقة الشمالية الى تحرير مناضلي حزب الشعب المعتقلين ، اما الذين كانوا في المنطقة الجنوبية فظلوا في المعتقلات .وفي ماي من عام1941 ، عفا" بيتان" عن عدد كبير من المعتقلين .واراد بعض المناضلين استغلال الوضع والحصول على بعض التسهيلات من الالمان من اجل اعادة تنظيم الحزب . وقد شجعهم من جهة اخرى نموذج الوطنيين الفرنسيين ، الذين بداوا يقاومون ويكافحون في السرية .ومثلما كان عليه الامر في الجزائر ، فقد انقسم المناضلون حول الموقف الواجب تبنيه تجاه الالمان . قرر حزب الشعب الجزائري الاتصال بجميع الاوساط الفرنسية ، مناضلي اليسار والنقابيين واتباع المنظمات المقربة من الالمان من اجل معرفة نواياهم تجاه شمال افريقيا .

عرض خيذز لكل مخاطبيه ، وعلى وجه الخصوص البرلمانيين الاشتراكيين ، التطلعات السياسية لوطنيي شمال افريقيا .كما اكد خيذز خاصة مسالة المعتقلين والمساجين السياسيين ، الا ان الشخصيات الفرنسية لم تستطع ان تعد بئيء .فتلك التي التزمت بالتعاون مع الالمان ، سعت الى جذب الوطنيين الجزائريين للسير على اثرها .وقد حاول فرع حزب الشعب الجزائري المتواجد بفرنسا والذي كان يعول على الالمان ان يستفيد منهم. ،وفي ديسمبر 1940، كان الالمان قد انشاوا مكتبا للدعاية المتخصصة موجهة الى البلدان المسلمة ، وقد تراس هذا المكتب المناضل السابق لحزب الشعب الجزائري ياسين عبد الرحمن عضو لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا (CARNA) بصفته مساعد القنصل "فاسل".

=النبي ، لوكنا رجالا شجعانا ، لسعينا لان نجعل ، من مصالي سلطانا ، يا الهي ، امنحنا حياة طويلة نتمنى ان نكون احياء ، عندما يرفع مصالي الراية .

وكان يدير الفرع الجزائري مسؤول نجم شمال افريقيا وحزب الشعب الجزائري راجف بلقاسم واغربوشن محمد ([1])،كما اشار البيان الاعلامي للحكومة العامة في سنة 1941 ، الى:"ان مناضلي المنطقة المحتلة يكونون قد تلقوا مساعدة من الالمان والدعائيين الالمان الماجورين وهم يتجولون في فرنسا وعلى راسهم راجف ([2]) ".

كما اتصل خيذز بقادة الجبهة الاجتماعية للعمل، وهي حركة متطرفة للتعاون ، وحصل على موافقتهم على انشاء منظمة تعمل باسم الجبهة الاجتماعية للعمل ، غير انها تحتفظ بشيء من الاستقلالية وتحاول تجميع مناضلي حزب الشعب . وقام خيذز مع اربعة من المناضلين الذين قبلوا العمل معه باستدعاء جميع مناضلي منطقة باريس "بكوربوفوا" لحضور جمعية عامة (بداية 1942) ، .اقرت هذه الجمعية العامة ، التي كانت على علم بمقاربات خيذز فكرة استعمال الجبهة الاجتماعية للعمل كغطاء ، وانشات "اتحاد عمال شمال افريقيا" .وكان القائدان الرئيسان لهذا الاتحاد هما سي جيلاني وعمار خيذر العازمين على لعب الورقة الالمانية لانجاح اطروحات قضية حزب الشعب الجزائري ([3]) .

لقد تم اعتراف الجبهة الاجتماعية للعمل بالمنظمة التي انشاها مناضلو حزب الشعب ، اتحاد عمال شمال افريقيا. وسمحت هذه التغطية للجمعية الجديدة ان تشتغل دون ان تلجا الى المساعي الرسمية المعتادة (تصريح لدى المحافظة) لدى السلطات الفرنسية .وهكذا عاد حزب الشعب الى نشاطاته ، فبدا بمنطقة باريس حيث تجمع له عدد كبير من العمال ، كما وزع حوالي 25000 منشور ايذانا بهذه المنظمة الجديدة .وقد كلف مناضلون ، باعة متجولون بالاتصال بالمقاطعة . فبذلت جهودا جبارة في اوساط عمال شمال افريقيا في ورشات TODT على الساحل الفرنسي "بدياب" في بوردو .

وبعد الاجتماعات الاولى تم انتخاب لجنة مركزية من سبعة عشر عضوا ، والتي عينت بدورها مكتبا سياسيا مشكلا من خمسة مسؤولين : س جيلاني رئيسا ، خيذز عمار امينا عاما، خليفاتي امينا مساعدا ، فيلالي عمار امينا

---

[1] – **Ch.R.Ageron**، مرجع سبق ذكره ، ص **23**.

[2] – **النشرة الاعلامية لاوت 1941**.

[3] – **Jannette Zagoria، في رسالتها غير المطبوعة : بروز حركة مصالي الحاج وافولها في الجزائر ، تذكر المسؤولين الذين لعبوا هذه الورقة :"راجف ومحمد هبوش ، سي جيلالي ، سالم بن محمد جمعة ، سعيد بن محمد ، عيسات ، مبارك بن مختار ، ايت الحاج ، مقران بن محمد علي ، عمار خيذز ، محمد سعيد ، عبد الحمن ياسين". ذكره Ch.R.Ageron، مرجع سبق ذكره ، ص 25. قدم الالمان مساعدات مالية الى الحركة وقاموا بحمايتها من الشرطة الفرنسية كما نشروا عن طريق بروبا قوندا بتيلونغ بباريس عددا من المناشير ، " الم تعاني يا بلد يوغرطة استغلال اليهودي وعنف الدرك وشتائم الموظف.فالوقت قد حان لان تطالب بحقك في الحياة"، ان المستقبل ملك من يكافح والسماء لن تعينك حتى تتزعزع انت .– واخيرا حان الوقت لنتخلص من نير الذين قادوا الحركة قبل الحرب ان يظهروا الان ويتولوا قيادة العمل من اجل التحرير كل في محيطه وفي قريته وفي دواره ! نحن على يقين هذه المرة من ان الحركة لن تخمد ،لان المدافع عن الاسلام وراءنا Ch.R.Ageron ،مرجع سبق ذكره ،ص 26.**

للخزينة ، بن فقيس احمد مساعدا للخزينة .وقد منحت كامل السلطات للرئيس، وبعد ان تمت اعادة هيكلة الحزب في الاوساط العمالية سعى المسؤولون الى تجنيد الطلبة والمثقفين الذين تبقى اغلبيتهم غي منأى عن حركة الجماهير . كما التقى خيذز الدكتور حفيظ ابراهيم ، الذي كان متعاطفا مع نجم شمال افريقيا قبل الحرب ، وكلفه بتحرير مقالات تاريخية من اجل البيان الاعلامي ، "عامل شمال افريقيا "، وكلف البروفيسور بناني باعداد عرض تاريخي للاستعمار في الجزائر ، لاعلام الشخصيات الفرنسية التي تهمها القضية الجزائرية .واوصى الحزب مناضليه ومتعاطفيه بالاتحاد للاستعداد لاي طارئ واستغلال الظروف لتحرير البلاد. واعطى عبارات على شكل شعارات : "تشكيل الفروع" ،"عدم الانحياز لا الى اليسار ولا الى اليمين "([1]) .في الحقيقة لا مع المقاومة ولا مع التعاون الالماني ، "المحافظة على قوتنا الكاملة من اجل تحرير وطننا ، بمجرد انتهاء الحرب الامبريالية"،كما اثار اتحاد عمال لاشمال افريقيا انتباه المناضلين الى خطورة دعايات كل من الالمان وفيشي،التي تريد ان تستغل اهالي شمال افريقيا لاقحامهم في ظهير المتطوعين الفرنسيين او المليشيات ونصحتهم المنظمة بالحذر الشديد من المقاومة الفرنسية التي ستقحمهم في المقاومة..

---

[1] – خيدر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص **159–160**.

الفصل الأول : مجازر 8 ماي 1945 استعادة ذاكرة العنف الجماعي للفرنسيين

المبحث الأول : تداعيات نهاية الحرب العالمية الثانية على الوضع السياسي في الجزائر

أولا: نهاية الحرب والحراك السياسي للجزائريين من اجل الحرية والاستقلال.

ثانيا : موقف السلطات الاستعمارية من الحراك السياسي الجزائري .

المبحث الثاني: أسباب ودوافع المجازر.

أولا : الأسباب الرسمية (الرواية الفرنسية) .

ثانيا: الرواية الجزائرية.

ثالثا: آراء المؤرخين في أسباب ودوافع المجازر.

المبحث الثالث : نتائج وإفرازات المجازر

أولا : التداعيات السياسية على الحركة الوطنية الجزائرية وتبلور فكر النضال المسلح

ثانيا : الإجراءات الاستعمارية في تجاوز تداعيات المجازر .

ثالثا : فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر .

رابعا: اندلاع حرب التحرير والممارسات الإجرامية الفرنسية.

المبحث الأول:تداعيات نهاية الحرب والحراك السياسي للجزائريين :

من المفيد للاشارة الى ان تحديد الاطار التاريخي لتبلور المجتمع المدني كمفهوم وممارسة في التاريخ الجزائري ابان الاحتلال لا اختصره في تنظيم مدني معين كما اسلفت الذكر لان جذور المفهوم في الفكر المدني الجزائري بدات منذ الاحتلال بمسميات مختلفة عن تلك المعتمدة في الفكر السياسي المعاصر (الطرقية الزوايا، المساجد، ....)، فالجمعيات المعبرة عن الممارسة المدنية لها ما يوازيها في ظل الاحتلال بفاعلية وادوار نضالية تخطت المخططات الاستعمارية اللامتناهية ، وتؤكد مطالب هذا المبحث نظرية سياسة بمنطق استعماري تشكلت معالم تلك النظرية بتوجهات متعددة للسياسة الاستعمارية ، ولزاما على ان احدد وجهة القارئ من التاريخ الجزائري قبل ان نمضي في تفاصيل تلك السياسة لتكون وجهتنا التاريخية هي تنظيمات المجتمع المدني الجزائري باختلافها التي تصاعدت حركيتها بمنطق الابعاد لسياسة المستعمر .

ان مجازر 8ماي 1945، جعلت الشعب يبقى مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، كما انطلقت الحركة على أسس جديدة،على العكس ما كان يتوقعه المستعمر، بأنه بتلك المجازر قضى على الحركة الوطنية ([1]). وقد كانت تلك الأحداث بداية النهاية للوجود الاستعماري في الجزائر، و الاشارة الخضراء للأعداد لثورة فاتح نوفمبر 1954.

و قد أدت الصحوة التي شهدتها سنة 1946، خاصة بالنسبة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، الى تبني ماكان في وقت من الاوقات أفكار متطرفة، لبعض من المناضلين في نظر السياسيين التقليديين، تلك الافكار الداعية الى ضرورة رفع السلاح وسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني .

كانت اذن احداث الثامن ماي 1945، بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، حيث دعمت مبادئ الوطنيين، و هزت نفوس الجامدين و عملت على تعديل مواقف المتخاذلين، و حققت تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين الى اشعال نار الثورة، و من يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية.

لكي نفهم الاسباب الداخلية للصراع الناشب في حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي يمثل ذروة حركة تاريخية و اجتماعية قوية نشأت منذ عام 1800 بين الحضارة العربية الاسلامية في محاولاتها حماية القيم المعنوية و الثقافية و الروحية التي ورثتها الشعب الجزائري و بين الحضارة الغربية في محاولاتها احلال قيمها محل القيم الأولى

---

[1] –مجلة الباحث: (حديث السيد بن عودة)، المطبعة المركزية للجيش، العدد(الجزائر، جويلية 1962،ص 23).

لابد أن نحلل بالتفصيل النتائج السياسية و الاجتماعية السيكولوجية التي ترتبت عن القمع الدموي الذي جرى في 8مايو 1945.

كانت الدماء في الأرواح البشرية و الملكية المادية شاملا و قاسيا، كما كان الخط الذي استبد بالشعب الجزائري نتيجة لأحداث 8 مايو 1945 شديدا يصعب وصفه لدرجة أن كتب شارل هنري فافرو بشأنه قائلا:

لم يزل ملف 8 مايو متوحا. وقد اتفقت آراء الزعماء الوطنيين كافة في هذا الموضوع: ذلك أن ثورة 1954 قد تقررت منذ أحداث عام 1945. وروى لي كل من التقيت بهم في القاهرة و تونس و بون و روما و خشيت قصة ايام وليلي مايو الرهيبة(...) . لقد تقرر مصير الجزائر في هذه الدماء و الدموع.([1]).

و الحقيقة الهامة الجديرة بالذكر في هذه النقطة أن الشباب الجزائريين المتغربين قد عانوا من أهوال القمع الدموي المذكور بقدر ما عانت الجماهير الجزائرية المقهورة: ذلك أنه في حين راحت القوات الجوية و البحرية تقصف بالقنابل دون تمييز المدن و القرى الجزائرية و في حين راحت القوات الفرنسية النظامية منها الفرقة الأجنبية المشهورة تركب الطائرات و ترتقي الجبال و تطلق من ثمة النيران على الفلاحين الجزائريين العزل من السلاح، وتهلك محاصيلهم و ماشيتهم، فضل المستوطنون أن يصرعوا أولئك الذين تجرءوا أن يدعوا علانية و بصوت مرتفع أنهم فرنسيون مثلهم، بل و أفضل منهم، أي الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية، و الذين كان المستوطنون يعتبرونهم لأسباب شرحناها من قبل أشد خطر على مصالحهم من الوطنيين الجزائريين الأصليين.

و اذا قاس الجزائريون المتغربون جسميا و عقليا عذابا أليما أسبوعين تقريبا من مطاردة شرذام ميليشيا المستوطنين الذين جعلوا يحاصرونهم و يرمونهم بالرصاص و يقتلونهم غيلة دون محاكمة، فانهم اكتفوا أخيرا أن لا ملاذ لهم الا أن يلتمسوا العون و الراحة لدى مغرب الشعب الجزائري.

كانت أعمال المستوطنين الوحشية هي التي دفعت المئات من الشبان الجزائريين المتغربين الى الابتعاد عن "بابا فرحات عباس"([2]) و مذهبه الفذ " التطور بالقانون" و الانضمام الى حزب الشعب الجزائري (الذي كانوا يعتبرون مبدأه الثوري الديناميكي علة الدوام مفهوما غريبا مناقضا تماما لأسلوبهم في التفكير)، و يتجلى

[1]–جبهة التحرير الوطني: ميثاق الجزائر، 1964، ص 17.

[2]–أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية1830–1945،الجزء3،دار الغرب الإسالمي،الطبعة الرابعة،لبنان،1992،ص.238

ذلك في الملاحظات المنتقدة التالية التي أبداها "كاتب ياسين" الذي يصور منها لخلفيته الدفاعية المغربية، النموذج المثالي للجزائريين ذوي الثقافة الغربية في تلك الآونة :

في منتصف عام 1954، واجهت طبيعتي الانسانية لأول مرة أبشع المناظر و كان عمري ستة عشر عاما. و لم انس أبدا الصدمة التي استشعرها أمام المجزرة الوحشية التي أفضت الى موت الآلاف من المسسلمين. و هناك توطدت وطنيتي، كان هناك بالتأكيد عوامل أخرى، كالاستغلال الاقتصادي و السياسي مثلا.

غير أن هذا الانكار لكل ما تعلمناه هو الذي أزال الغشاوة من عين و لم يكن المتطوعون الجزائريون في الجيش الفرنسي العائدون من الحرب و قد تقلدوا أرفع الأوسمة الجديرة بالأبطال، و معهم "أزهار من فرنسا في أيديهم ، أقل فزعا أمام المجزرة البشرية التي اكتست منطقة قسنطينة حيث " لم تسلم أية أسرة :اذ فقدت كل أسرة في جويليا، و ستين ، و خيراتا واحدا من أفرادها ....". وزاد من فزعهم أن بعض الأسر الجزائرية التعسة لم تستطع حتى العثور على عظام أو رماد أفرادها المفقودين لأن جثتهم قد التهمتها النيران في "أفران الجير من هيليوبوليس، وميلييم، قيلار حيث أعدم بعض الرجال و حرقوا " ،خلاصة القول أن المتطوعين الجزائرين الذين سوف نشيد اليهم من الآن فصاعدا بأنهم عريف سابق، رقيب سابق، ملازم سابق، قد انتهوا ، كما انتهى الشبان الجزائريون المتغربون الى أن حزب الشعب الجزائري هو الحزب السياسي الوحيد الذي يمكنهم أن يلتمسوا عنده العون و الأمان . بل ان رجالا مثل بن بلة، و بن بولعيد ، و عمار عمران– لم تنل منهم بصورة مباشرة أحداث 8مايو 1945 ألقوا بأنفسهم جسما وروحا من أحضان حزب الشعب الجزائري، و لا حاجة الى القول بأن السلوك الوطني المفاجئ الذي أنتجته العناصر السالف ذكرها قد واجه قيادة الحزب بواسطة عصيبة ([1]). من ذلك أن الدكتور لامين دباغين الذي كان يدير شؤون الحزب بالاشتراك مع عسلى حسين و طالب في غياب مصالي الحاج و مساعده الرئيسي اللذين كانا في السجن لم يكن بمقدورهم أن ينقضوا بقرار مفاجئ و مثير السياسة التي كانت فيما مضى تدعو الى استبعاد المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي من صفوف حزب الشعب الجزائري، لأن هذه السياسة قد نبعت مباشرة من معارضة الشعب الجزائري السرية للجنة العسكرية الاجبارية، و الدور الخسيس الذي لعبه الجنود المرتزقة الجزائريون، كما رأينا قبلا، في الخدمة تحت الأولوية الفرنسية، و مع ذلك، رغم افتتاح دكتور لامين دباغين و مساعديه بالسياسة المذكورة و صحتها، فانهم شعروا بأن النتائج السياسية و النفسية الوخيمة التي ترتبت على أحداث 8ماي 1945 الدموية قد مست بطريقة مباشرة

---

[1]–ابو القاسم سعد الله ، نفس المرجع السابق،ص 239.

أو غير مباشرة كل أسرة جزائرية بحيث لم يعد في وسع الحزب أن يستمر في اقصاء الجزائريين المغربين، و المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي عن صفوف الحزب دون الاضرار في الوقت نفسه بالوحدة القومية للشعب الجزائري.

و قد حمل دخول كل من الجزائريين المتغربين و المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي في ساحة حزب الشعب الجزائري لكثير من المراقبين السياسيين كما هو متوقع، أن يستنجوا أن ما بذلته السلطات الفرنسية باطلاق أحداث 8ماي 1945 الدموية هو أنها، على عكس ما كانت ترمي اليه، قد زودت حزب الشعب الجزائري بحيوية دينامية جديدة، و كان هؤلاء المراقبون السياسيون يميلون الى الاعتقاد بأن التدريب العسكري و الخلفية التعليمية الفرنسية اللذين كان يتمتع بها العناصر الجديدة التي انضمت الى حزب الشعب الجزائري، من شأنها أن يقيما في نهاية المطاف لهذا الحزب أن يعد الشعب الجزائري لكفاح وطني مسلح، و أن بصفتي طابعا عصريا على أساليبهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الحياة (عندما يحصلوا على استقلالهم) حتى يصبحوا قادرين على النهوض بالمطالب الضرورية التي يفرض ها على كل المجتمعات الحديثة عصرنا المتقدم تقدما تكنولوجيا معقدا.

فطائفة الشباب التي لا تعكس من أعضائها و لكن بالأحرى طبيعتهم المناضلة المندفعة تمثل بوجه عام المتطوعين الجزائريين السابقين في الجيش الفرنسي، أو بالأصح، العريفين و الرقباء، و الملازمين السابقين مثل لخضر بن طوبال و عمار عمران، ومحمد بوضياف وبن بولعيد ، و بن بلة، الخ([1]).

هؤلاء الأبطال حاملوا الأسلحة من قدامى جنود الحرب العالمية الثانية الذين سيطروا بعد قليل على "التنظيم الخاص organisation spéciale(O.S)، ثم على " اللجنة الثورية للوحدة و العمل " Le comité Révolution pour lunité et laction (C.R.U.A)، حازوا لقب " المحاهدين" Les Neutres ، نتيجة لمحاولاتهم المنافقة للتوسط بين " المركزين" و مصالي الحاج. أما طائفة حركة انتصار الحريات الديمقراطية " فانها تمثل من ناحية أخرى الجزائريين المتغربين الذين دخلوا، كما رأينا، حزب الشعب الجزائري من أعماق مجازر ماي 1945، و شكلوا القوة الدافعة الرئيسية خلف العناصر التي ابتكرت العنوان " حركة انتصار الحريات الديمقراطية

---

[1] – الذاكرة الوطنية ،مجلة نصف سنوية تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني ، – العدد 07 ، سنة 1426 هـ / 2005،المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ، ص42.

"M.T.L.Dاسما قانونيا مستقلوا لحزب الشعب الجزائري ، و أصبحت الحركة ، M.T.L.D، فيما بعد الطائفة المركزية centralistes و لدينا أخيرا طائفة "حزب الشعب الجزائري" P.P.A التي يمثل الأغلبية من أعضائها حماة الحزب القدامى. هذه العناصر نفسها اتخذت لقب " المصاليين " حين نشب الصراع بين مصالي الحاج، و كان في وسع هؤلاء المراقبين أن يتجنبوا هذا الاستنتاج الخاطئ، اذا هم كلفوا خاطرهم أن يحللوا الباعث النفساني الداخلي الذي حمل الجزائريين المتغربين، و المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي علة الانضمام الى حزب الشعب لجزائري.

خلاصة كل هذا أن أولئك الذين تولوا تحليل مجازر 8ماي 1945 ، لم يفهموا أن ما فعله هذا الحزب حين قبل في ساحة المئات من الجزائريين المتغربين و المتطوعين الجزائريين في الجيش الفرنسي هو أنه قضى بيديه على مبدئه الثوري الدنامي ذلك أن هاتين المجموعتين اللتين شكلتا بمقتضى عقليتها بروز الصراع الداخلي الفتاكة التي ما لبثت أن دمرت الحزب القديم العظيم، ما أن برئتا من الجراح النفسية الأليمة التي أصابتهما على أيدي المستوطنين المتعصبين خلال مجازر 8 ماي 1945 حتى ارتدتا الى موقفهما السياسي و النفساني السابق، غير أنهما كانتا في هذا الجيش خاضعتين خضوعا تاما لقيادة الحزب.

و ظهرت أول علامة للصراع الداخلي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال المؤتمر السري لهذا الحزب الذي انعقد في 15 من فبراير 1947 ، و الذي كان متأخرا كثيرا عن موعده بالنظر الى أن حزب الشعب الجزائري لم يعقد اجتماعا عاما منذ قرابة اثني عشر عاما ([1]) ، قال مصالي لحاج متفجعا: " بعد عشر سنوات في السجن و النفي، حضرت هذا المؤتمر الذي انعقد في جو من الحذر، و الانتقام.... و كان هناك اضطراب و مشاحنات بين الادارة، و الشباب، وحزب الشعب، و حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أربع طوارئ تتآمر بعضها ضد البعض الآخر " .

و قد يعني للانسان أن يتشكل في صفحة ملاحظات مصالي المتشائمة بسبب أنها لا تتوافق مع سياسة الحزب الدسمية التي تزعم أن "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" قد اتخذت خلال مؤتمرها السري المتفقد من 15من فبراير 1947" قرارات هامة يتعين عليها أن تحققها" . و مع ذلك فان ملاحظات مصالي لا يمكن أن تكون مبالغا فيها بالصورة التي قد يتخيلها البعض، و خاصة لأن المسائل التي لم يتم البت فيها خلال المؤتمر المذكور

[1] – ابو القاسم سعد الله ، نفس المرجع السابق،ص 245.

كانت ذات أهمية كبيرة بحيث حملت الحزب على عقد مؤتمر محدود في 8 من سبتمبر 1945، في السنة نفسها فهذا المؤتمر أصدر قراره لصالح أربع مسائل سياسية هامة ، يحسن بالقارئ أن يحفظها في ذاكرته لأنها شكلت ، كما سنرى في الوقت المناسب، العوامل الرئيسية المسؤولة عن الصراع الايديولوجي الحاد الذي نشب بين مصالي الحاج و المركزين.([1]).

فالمسألة الأولى وعنوانها "الكفاح السياسي بجميع أشكاله" يؤكد القرار الذي سبق أن اتخذه الحزب بشأن مواصلة أنشطته القانونية و الاشتراك في الانتخابات العامة و المحلية في الجزائر و فرنسا و المسألة الثانية : مشكلة الاتحاد عالج المسألة العويصة المتعلقة بتوحيد مختلف الحريات السياسية و الدينية الجزائرية في جبهة واحد متحدة .([2]).

و المسألة الثالثة: تهيئة الجماهير العريضة ضد سياسة القوة و الطغيان التي تمارسها الأمبريالية الفرنسية، تعبر اذا لم نكن مخطئين عن تصميم الحزب على تكثيف أنشطته الرامية الى إعداد الجماهير الجزائرية إعداد سياسيا، تلك الجماهير التي تتوقف عليها نجاح النضال الوطني المسلح الوشيك الحدوث. و المسألة الرابعة و الأخيرة: انشاء حركة سرية حقيقية لصالح الهيئة التأسيسية الجزائرية العليا، تؤكد كما يبدو القرار الذي اتخذته " حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في مؤتمرها السري الذي انعقد في 15من فبراير 1947 ، بخصوص انشاء " التنظيم الخاص" أو السري كما يسميه البعض.

و لعل قرار انشاء هذا التنظيم الذي سوف نبحته في الوقت المناسب يشكل القرار السياسي الهام الوحيد انبثق من هذا المؤتمر، وغني عن القول ان الجهود الشاقة التي بذلها كل من المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 فبراير، و شبه مؤتمر 7 سبتمبر1947، فشلت في ازالة العلة السياسية المعقدة الخبيثة التي كانت تنشب أظافرها في بدن حزب الشعب الجزائري الذي كان سليما في وقت من الأوقات، ذلك لأن هذا الحزب وجد نفسه بعد قليل من الزمن في قبضة الداء السياسي الطائفي العضال

لهذا تعد مجازر الثامن ماي 1945، الحد الفاصل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية ، من أمل في نيل الاستقلال بطرق الكفاح السياسي و الدبلوماسي، و بين البعض ، الذين آمنوا بأن أسلوب الكفاح

---

[1]– الجودي لخضر بوطمين، لمحات من ثورة الجزائر، دار البعث (قسنطينة)، 1981، ص 8.

[2]– ابو القاسم سعد الله ، نفس المرجع السابق،ص 250.

المسلح هو الطريق الوحيد للاستقلال ([1]) ، فمنذ أحداث الثامن ماي 1945، تكالبت قوات الاستعمار من جديد على الشعب الجزائري، فراحت تضرم النار في القرى و المداشر ، و تشدد الحراسة و الملاحقة على المواطنين، فكثر الظلم و الاعتداء على الأنفس و الأملاك و الأعراض مما جعل مفهوم الثورة يتبلور في أذهان الكثير من المناضلين.([2]).

و قد أدت الصحوة التي شهدتها سنة 1946، خاصة بالنسبة لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الى تبني ما كان في وقت من الأوقات أفكارا كتطرفة، لبعض من المناضلين في نظرة السياسيين التقليديين، تلك الأفكار الداعية الى ضرورة رفع السلاح وسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني.([3])

كانت اذن أحداث الثامن من ماي1945، بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، حيث دعمت مبادئ الوطنيين، و هزت نفوس الجامدين و عملت على تعديل مواقف المتخاذلين، وحققت تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين الى إشعال نار الثورة، و من يومئذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية .

إن أبرز حدث تاريخي يجب الرجوع اليه لفهم هذه الفترة وما عرفته من تحركات سياسية إنما يتمثل في انزال الحلفاء قواتهم على الساحل الجزائري ابتداء من الثامن من نوفمبر سنة اثنتين و أربعين و تسعمائة و ألف (1942)، لقد جاء البيان تقييما موضوعيا لمختلف المراحل التي قطعها الاستعمار الفرنسي في الجزائر و التي جعلت غلاة الغزاة يقولون " لقد سيطرنا على البلاد بالقوة، لأن الاحتلال لا يكون الا كذلك، وهو يستلزم غالبين و مغلوبين، و عندما لا يجد بدا من الإعتراف بأنها في معظمها، مستوحاة من البرنامج السياسي الذي وضعه نجم شمال أفريقيا سنة 1933، لأن السيد فرحات عباس لم يكن متعودا على مجموعة المفاهيم و المصطلحات التي بني البيان على أساسها و التي كان مناضلو حزب الشعب الجزائري يحملون وحدهم لواء نشرها في أوساط الجماهير الشعبية و العمل على جعل هذه الأخيرة تتبناها عن وعي و تتجند قصد الإسهام في إدخالها حيز التنفيذ، و نذكر من جملة تلك المفاهيم و المصطلحات ، " البرلمان الوطني الجزائري المنتخب

---

[1]–الجودي لخضر بوطمين، نفس المرجع السابق، ص 3.

[2]–أحمد محيوت، وصف اندلاع الثورة في الوسط و منطقة القبائل(محاضرة) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر198،ص3.

[3]–نفس المرجع السابق، أحمد محيوت، ص 4.

بواسطة الإقتراع العام" و " إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة الإصلاح الزراعي الواسع" و مجانية التعليم و إجباريته بالنسبة لأبناء الجزائر" و " المواطنة و الجنسية الجزائريتان".

ومهما يكن من أمر، فإن البيان قد شكل، في وقته، همزة وصل ثابتة بين طموحات مختلف التيارات السياسية الوطنية في الجزائر و كان كما قال السيد أحمد بومنجل : " تعبيرا عن مصالحة أملتها التجربة و الظروف " أما السلطات الإستعمارية، في الجزائر و فرنسا على حد سواء، فإنها قد ارتاعت للحدث وساءلها الخاصة أن يكون كل الموقعين من غير المعروفين بميولهم الوطنية، بل كان جميعهم من المنتخبين الذين اشتهروا بموالاتهم لفرنسا و حبهم لها و إذا كان السيد بايورتون peyourthon قد استقبل السيد فرحات عباس ة أبدى له استعدادات فرنسا المبدئية للتعامل مع البيان حيث التمس إجراء بعض التعديلات التي من شأنها صيانة الشرف الفرنسي، فإن الجنرال كاترو Catroux قد أدار الظهر لموقف سلفه، و عندما زاره السيدان عباس و طمزالي يوم 1943/06/11 قصد تسليمه ملحق البيان الذي وقعت صياغته استجابة لرغبة الوالي العام السابق، أعلن لهما عن رفضه للوثيقتين مدعيا أن متطلبات الحرب تقتضي السكوت عن المطالب أي كان نوعها([1]).

إن كاترو، الاشتراكي المذهب ، لم يتمكن من تجاوز عواطفه الوطنية للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بل إنه فضل نكث عهد الحاكم العام المستقيل وراح يضاعف المساعي الرامية الى إيجاد الشروط اللازمة لتمكين بعض آلاف الجزائريين من المواطنة الفرنسية و لمحاربة بعض أنواع العسف و الاستبداد المسلطة على أبناء المستعمرة. لكن فرحات عباس لم ينخدع لتلك الإجراءات الصبيانية، و استطاع تعبئة الأغلبية الساحقة من المنتخبين الجزائريين الذين رفضوا معه المشاركة في اجتماعات المندوبيات المالية ثم وجهوا نداء الى الجنرالين ديغول و كاترو و يؤكدون، من خلاله، التزامهم المطلق بما ورد في البيان و في ملحقه.

و كان رد فعل الجنرال كاتروا عنيفا، لجأ اليه من اجل الضغط على المنتخبين الذين كان يعرف أن عددا ممن وقع منهم مع عباس لم يفعلوا ذلك عن قناعة و لكنهم تبعوا الحركة آليا حتى لا يقال، مستقبلا، إنهم تخلفوا.

[1]–محمد العربيي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر الجزء 2 من منشورات اتحاد كتاب العرب،1999،ص 36.

تمثل رد الفعل ذاك في الإعلان يوم1943/09/23 ، عن حل الفرعين الجزائريين للمندوبيات المالية و في فرض الإقامة الجبرية على السيدين فرحات عباس و عبد القادر سائح متهما اياهما بتحريض المنتخبين على العصيان في وقت الحرب.([1]).

و كجوا على هذه الإجراءات التعسفية، نظم حزب الشعب الجزائري، المحلول رسميا، مظاهرات شعبية في مدن الجزائر و بسكرة و سكيكدة و قسنطينة رفعت فيها اللافتات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين و في مقدمتهم مصالي و عباس و سائح، لكن مدير الشؤون الإسلامية في الولايات العامة، استطاع بمساعدة الدكتور طمزالي، أن يقنع المنتخبين بالتراجع عن توقيعاتهم ([2]).

ففي الخامس عشر من شهر أكتوبر استقبل الجنرال كاترو مجموعة من المندوبين الماليين مكونة من اثني عشر شخصا، و في اليوم الموالي أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بيانا جاء فيه أن اللقاء حضره الى جانب الجنرال كل من السيدين قونون Gonon الأمين العام للولاية العامة و أوغستين بارك مدير الشؤون الإسلامية، و ناب عن مجموعة المندوبين الرئيس عبد النور طمزالي فوضح أن زملاءه يتأسفون عما حدث يوم 1943/09/22، و يؤكدون رغبتهم في أن تتم الإصلاحات بسرعة و في اطار الشرعية و الإستقرار داخل المجموعة الفرنسية ووفقا لمثل فرنسا الديمقراطية، كما أنهم يعربون بكل صدق عن وطنيتهم ووفائهم لفرنسا التي يتمنون لها تحريرا عاجلا و كاملا، و للجنة التحرير الوطني و للجنرال كاترو،فإنهم يعلنون عن ولائهم الشديد و إرادتهم في المساهمة في مجهود الحرب من أجل تحرير الوطن و إنتصار الديمقراطيات ([3]).

و على إثر هذا التراجع المزري و المخطط له في آن واحد، أعلن الجنرال كاترو بتاريخ 1943/10/30 ، أنه سيسمح للمندوبيات المالية باستئناف نشاطها لكنه لم يفرج عن السيدين عباس و سائح إلا في يوم 1943/12/02([4]).

---

[1] – مجلة الفكر السياسي ، الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1962، العدد19، ربيع –صيف200،ص 230

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر الجزء 2، نفس المرجع السابق ص 45

[3] –الحزب الدستوري التونسي الجديد،وحزب الشعب الجزائري (1934–1954)،دراسة مقارنة اطروحة دكتوراه2007–2008،ص.120

[4] –مجلة الفكر السياسي ، الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1962، العدد19، ربيع –صيف200،ص 249.

هكذا، جعل كاترو و قرار الإرجاع مربوطا بإعلان المندوبين عن توبتهم و إلتزامهم بعدم الخروج عن الصف ثانية، لكن الحقيقة لم تكن كذلك، فالمظاهرات الشعبية المشار إليها أعلاه مضافة الى ريح التحرر التي بدأت تجتاح مختلف العالم المتخلف قد شكلت نوعا من الضغط على لجنة التحرير الوطني التي أعلنت بواسطة خطاب ألقاه ديغول في قسنطينة يوم 1943/02، أنها تمنح، حينا، حقوق المواطنة الفرنسية كاملة لعدة عشرات الآلاف من المسلمين الفرنسيين في الجزائر... و في نفس الوقت سوف ترتفع نسبة المسلمين الفرنسيين في الجزائر داخل سائر الجمعيات التي تنظر في القضايا المحلية"، و إذا كان عدد من المنتخبين و ممن يسمون بالنخبة قد ابتهج لخطاب قسنطينة واعتبره بداية طيبة في طريق الإصلاحات المطلوبة و المنتظره منذ عقود بأكملها، فإن فرحات عباس و العلماء و المصاليين قد رأوا في ذلك طبعة جديدة لمشروع فيولات، وراحوا يؤكدون من جديد أن الحل الوحيد يكمن فقط في إعادة إقامة الدولة الجزائرية المستقلة و ما يصاحب ذلك من برلمان و مواطنة و ألوان وطنية.([1]).

و تطبيقا لما جاء في خطاب الجنرال ديغول، أصدرت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني يوم 1943/12/14، قرارا، كلفت بموجبه المندوب السامي الجنرال كاترو و بتشكيل لجنة تسند لها مهمة وضع برنامج للإصلاحات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين. و لقد تكونت اللجنة المذكورة بالفعل و شرعت في عملها يوم 1943/12/21 ، و لم تتوقف عن سماع آراء الزعماء السياسيين و الأعيان الجزائريين إلا يوم 1944/07/08، ثم جمعت كل محاضرها في مجلدين يمكن الرجوع إليهما اليوم في أرشيف آكس اون بروفانس Aix EnProvence. إن المطلع على ما تضمنته تلك المحاضر يستطيع تصنيفها الى ثلاثة أنواع هي:

-أدلاءات الاوروبيين الذين كانوا جميعهم رافضين لتوحيد هيئة المنتخبين لكنهم غير مثقفين فيما يخص منح المواطنة الفرنسية للمسلمين الجزائريين. و من بين أولئك الأوروبيين تجدر الإشارة الى رئيس فيدرالية رؤساء البلديات السيد عبو و عامل عمالة وهران السيد باتيستيلي و رئيس بلدية تلم السيد فالور و قد أشار كلهم على اللجنة بعدم تجاوز خمسين الف مواطن جديد، و يبدو أن امرية الجنرال ديغول قد اخذت ذلك في الإعتبار.

[1]-محمد الزبيري، نفس المرجع السابق، ص 37.

– إدلاءات الجزائريين الموالين لفرنسا و المدافعين عن حق المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الإطار الإسلامي للأحوال الشخصية. و من بين هؤلاء ، تجدر الإشارة الى السادة: شيخ العرب ابن قانة و الشيخ ابن تكوك شيخ الزاوية السنوسية، و الشيخ الساحلي أمقران الناطق باسم أعيان منطقة القبائل و الآغا سليمان رئيس الفرع العربي للمندوبيات المالية، و كذلك الدكاترة عبد السلام طالب و ابن جلول و خضري و عبد النور طمزالي و روني فضيل و الشيخ الطيب العقبي و عمار أوزقان الامين الوطني للحزب الشيوعي الجزائري. ([1])

–إدلاءات الوطنيين و قد جاءت ضمن ثلاث وثائق هي حسب ترتيبها الزمني:

أ–تصريح السيدين فرحات عباس و عبد القادر سائح جاء في هذا التصريح أن مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، المعلن عنها بواسطة رئيسها الجنرال ديغول، ليست إلا إعادة لمشروع فيولات الذي ادت معارضته، في الجزائر و في فرنسا، الى إقصاءه نهائيا، مع العلم أن الأوضاع اليوم قد تغيرت عما كانت عليه سنة 1937. فالأمر لم يعد يتعلق بتوسيع امتيازات طبقة الى واحدة أو اكثر من فئات الأهالي، و إنما أصبح الهدف هو إلغاء تلك الإمتيازات و هدم كل دكتاتورية في الجزائر. لأجل ذلك، فإن الإصلاحات التي يمكن أن تكون في مستوى فرنسا الجديدة يجب ان تتم في إطار المبدأين التاليين:

المبدأ الأول: إن الناس يولدون و يعيشون احرارا و سواسية في الحقوق.

المبدأالثاني: كل شعب حر في تقرير مصيره بنفسه.

وبعد التعرض من جديد الى محتوى بيان الشعب الجزائري، اك السيدان عباس و سائح أن الإستقلال الداخلي الذي ينبغي أن يحل محل النظام الإستعماري المتوحش يشكل قاعدة التجديد بالنسبة لفرنسا و للجزائر، و عليه يتوقف ميلاد نظام جديد.([2])

فالاستقلال الداخلي يضبط العلاقات بين فرنسا و الجزائر منطقيا و عقلانيا بحيث تكون علاقات شعب بشعب.

[1]–مجلة الفكر السياسي، نفس المرجع السابق، ص.250

[2]– محمد الزبيري، نفس المرجع السابق، ص 43.

- إنه يترك لفرنسا حق النظر في عملية تطوير الجزائر، إنه يضع حدا للغموض و للتحليلات التي يلجأ إليها النظام الإستعماري لتأييد سيطرته.

- إنه يقضي على مصادر الخلاف حول ممارسة المواطنة في الجزائر و احترام العادات و الديانة الإسلامية، كما أنه يحول دون مخاطر مغامرة مثل تلك التي يعيشها يهود الجزائر بعد إلغاء مرسوم كريميو الذي يحترم مبدأ اللامركزية الذي هو مصدر حياة أو موت بالنسبة للجزائر ولغيرها من البلدان، وذلك لأن الإستقلال الداخلي يبقى المجالس الجزائرية و يجعلها ديمقراطية، و يحول الولاية العامة الى حكومة جزائرية([1]).

- إنه يعطي إمكانية تكوين فدرالية شمال إفريقيا مع تونس و المغرب، تحت إشراف فرنسا.

- إنه يرضي كل السكان المسلمين الذين عندما يستشارون بواسطة الاستفتاء، سوف يوافقون عليه بالاجماع

ومن شهادة الشيخ البشير الإبراهيمي، في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني سنة 1944 ، وهو نفس اليوم الذي سلم فيه عباس و سائح تصريحهما تقدم الشيخ البشير الابراهيمي الى أعضاء اللجنة و عبر لهم، أصالة عن نفسه و نيابة عن العلماء الجزائريين، عن رفض مشروع الإصلاح المقدم من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني و الذي هو فقط محاولة لإحياء مشروع فيولات الذي كانت جمعية العلماء قد وافقت عليه، في حينه، لكن " من الناحية التكتيكية و للتمكن من الوصول الى ماهو أفضل". و قبل الإستئذان بالخروج سلم الشيخ البشير الإبراهيمي لمكتب اللجنة مذكرة مطولة عالج، من خلالها، نقاطا ثلاثا هي صلب برنامج عمل الجمعية التي يرأسها و جاء يتحدث باسمها.

و لقد حرص الشيخ، في مقدمة المذكرة، على تاكيد دور الجمعية الإصلاحية الديني مبينا ان هذا الدور لن يكتمل إلا في جو من إصلاح التعليم و الإصلاح السياسي لاجل ذلك، و على الرغم من كون العلماء لم يسطروا برنامجا سياسيا خاصا بهم، فإنهم يركزون في مرحلة أولى، على ضرورة الإسراع بإصلاح القضاء الإسلامي و المساجد و الأوقاف و التعليم العربي.

[1]- **مجلة الفكر السياسي، نفس المرجع السابق، ص.59**

من أهداف السياسة الإدماجي([1])، فرنسة الشعب الجزائري فعلاقة الطرف الأول من المخطط الاستعماري بالنتيجة المنطقية المتوخاة منه هي علاقة الجزء بالكل لذا في هذا المطلب تحديدا تم توظيف المنهج الاستقرائي، لان فرض الإدماج القانوني قبل حصول إدماج فعلي بين المستوطنين و السكان الأصليين –الشعب الجزائري – أمر سابق و لأوانه سيما إذا كانت للمستعمرة حضارتها الخاصة.([2]). (انظر الملحق رقم .02)

إلا ان نظام الادماج لم يطبق بهذا المفهوم في الجزائر لان الفرنسيين اقاموا نظرية محددة للحكم الاستعماري اعطوها اسم الادماج ، ولم يكن هدفهم تنمية الحكم الذاتي مع ايجاد نوع من العلاقة مع الجزائريين بل كان الهدف هو جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزءا" لا يتجزا من فرنسا ولا يسمح للاهالي بتنمية ثقافتهم الوطنية وجاء في تقرير حزب الشعب الجزائري سنة 1936، ان الادماج كعقيدة استعمارية ظاهر هذا النظام غير باطنه فظاهرة تحقيق التماثل بين المستعمرة ودولة الاصل كما لو كانت الاولى امتدادا" للثانية فالتشريع واحد و النظم واحدة و الاقتصاد واحد ، كلاهما واحد في البلدين اللذين صارا بلدا واحدا بفضل الادماج اما باطنه فهو انه لا ينطبق في الجزائر الا على الارض ومن عليها من المستعمرين دون السكان الاصليين فالذي يريده المستعمرون هو ادماج ارض الجزائر في فرنسا لا التسوية بين الجزائريين و الفرنسيين في الحقوق كما يقضي بذلك منطق الادماج،فهو ادماج بالنسبة للمستعمرين واخضاع بالنسبة للسكان الاصليين([3]).

تتجسد مطالب المعمرين المستمرة بتماثل الجزائر قانونيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا بصدور قانون 15 افريل 1845، ([4])، الذي نص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات بدل ثلاث نواحي عسكرية قديمة وعلى

*- **الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم و التسوية بينهما ويرتكز مذهب الإدماج على هذه الفكرة ، وهي ان الاقليم ما وراء البحر ليس الا امتداد لدواة الاصل فيجب اذا " ان يوضع تحت النظام نفسه هناك ، او على الاقل تحت نظام مقارب له ما امكن ذلك وسكان الدولة الذين في الجانب الاخر من البحر يجب ان لا تكون حقوقهم وضماناتهم اقل من حقوق وضمانات اولئك الذين يعيشون في الجزء الاقدم من الدولة .**

[2]- **محمد حسين ، الاستعمار الفرنسي ، ط.4(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986) ، ص 33.**

[3]- **محمد حسين ، المصدر نفسه ، ص 37.**

[4]- **صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر "من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين" (الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003) ، ص 228.**

[3]- **صالح فركوس،الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال "المراحل الكبرى "الجزائر،دار هومة العلوم للنشر و التوزيع 2005) ص ص 231-232.**

رأس كل ولاية وال مدني بجانبه قائد عسكري للولاية ، كما قسمت كل ولاية الى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب متكون من فرنسيين مع بعض الاستثناء للجزائريين المرخص لهم.

كان عدد الأعضاء في المجالس يختلف من بلدية إلى أخرى ، وقد شملت سياسة الإدماج الإدارة لان الجزائريين الذين عينوا سابقا في المناصب البلدية عزلوا منها وأعطيت مناصبهم لفرنسيين كما شمل القضاء ، إذ بقي القضاء الإسلامي تحت الوزارة الفرنسية وتم الفصل بين القانون الجنائي و المدني ، وجعل القضايا الجنائية المتعلقة بالجزائريين بالجزائر من اختصاص المحاك الفرنسية ، في حين تم إخضاع القضاء المدني إلى المراقبة وفي عهد الجمهورية الثانية و طبقا للمادة 109، من الدستور اعتبرت الجزائر " أرضا فرنسية " ومنحت الجمهورية الثانية (1848-1852) فرنسي الجزائر حقوقا تمثيلية في المجالس الفرنسية ، أربعة نواب في المجلس التأسيسي و ثلاثة نواب في المجلس التشريعي ومنحهم حق انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر وتضاءلت بمقتضى سياسة نابليون الثالث عام 1860 لسلطة المدنية امام السلطة العسكرية في الجزائر، أما الإحصاءات المتعلقة بالتجنس بالجنسية الفرنسية فتبين خلال عشر سنوات (1865-1875) تجنيس 371 جزائريا" فقط الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية من أصل 2.462.936 جزائري وفقا لإحصاء سنة 1876، وفي اتجاه معارضة المستوطنين وتأمينا لحصانتهم القانونية صدر قانون 16جوان 1881 المعروف بقانون الأهالي "الانديجينا" code de l'indigénat.

كان فرنسيو الجزائر يتلقون تعليمهم العادي كما هو الحال في فرنسا ، وقد بينت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية فلم يبق سوى الجزائريين بدون تعليم ، لان وسائلهم المادية المرصودة للتعليم قد استولى عليها الفرنسيون ، ولان المعلمين هاجروا او اغتربوا ، ولان المدارس و المساجد هدمت وبعد إهمال مطلق للتعليم بين 1830و 1836 انشأ في هذه السنة أول مدرسة موجهة للأهالي وسميت المدرسة الحضرية، الفرنسية وكانت تستهدف دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية ولم تبن السلطات الفرنسية تلك المدرسة من ميزانيتها بل بمصادرتها للأوقاف الإسلامية ، وفي سنة (1833) انشات مدرسة سميت التعليم المشترك وهي موجهة للاوروبيين و اليهود ولمن اراد من المسلمين ودخلها المسلمون وتناقص عددهم خوفا من الردة عن

اسلاميتهم اذ كان على اولياء التلاميذ في مدينة الجزائر ان يقبلوا بالدخول الى المدرسة المشتركة تحت الرعاية الفرنسية و بالبرنامج الفرنسي او يبقى ابناؤهم في جهل تام .([1])

وتشير الإحصاءات أن نسبة الأمية كانت منتشرة بشكل ملحوظ بين الجزائريين للغاية ، فبعد الحرب العالمية الأولى كان 9 %من الجزائريين فقط يعرفون القراءة و الكتابة ، وظلت نسبة الامية مرتفعة وتزيد على 90%حتى عام 1945 ([2]) ، ونستمر في ابراز الطابع التمييزي للتعليم وبرامجه المغايرة للثقافة الجزائرية ويستوقفنا تاريخ 1848، اذ حل النظام الجمهوري محل النظام الملكي في فرنسا وكان لذلك اثره على التعليم في الجزائر لانها جاءت كما سبق وذكرنا بشعار دمج الجزائر في فرنسا ولذلك اعلنت حكومة الجمهورية ان التعليم الاوروبي في الجزائر قد اصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا وليس من اختصاصات وزارة الحربية ولا الحاكم العام في الجزائر ، وقد تم انشاء اكاديمية في الجزائر تشرف على نظام التعليم الاوروبي ، اما التعليم الاهلي او الاسلامي ، فقد بقي تحت اشراف وزارة الحربية والحاكم العام العسكري ([3])، وحين انشات مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص وهو "المدارس العربية الفرنسية" وكان تعدادها قليلا " ومحتوى برامجها هو توجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره وهذه المدارس قصدتها فئة واحدة من الجزائريين وهم ابناء الموظفين لدى الادارة الفرنسية([4])، لتكن اهداف مؤسسات التعليم هو ابعاد المجتمع الجزائري عن اصوله وتراثه العربي الاسلامي ببرامج تعليمية مدروسة بمنظور ادماجي ، وانطلاقا من تحليلي التاريخي لمضامين بعض البرامج التعليمية يصنف مشروع فرنسة الجزائر باعتماد سياسة ادماجية كمدخل اساسي لبروز مجتمع مدني جزائري بتعدد مراحل تطوره الانسانية في الفترة الاحتلالية وهو ما سيتجلى للقارئ بدءا من الفصل الاتي بتعرفه على مؤسسات المجتمع مدني جزائري شقت طريق تعليمي انفرادي بمنطلق عربي اسلامي .

ان مجزرة 8ماي 1945: من الواضح ان المركز الرئيسي للاضطرابات يقع بين سطيف و البحر ، عند جبال البابور ، تلك الارض الوحشية التي تبرز النتؤات العظيمة لاطلال كويكول (جميلة حاليا) القديمة ، التي

---

[3]– ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج3، ط1(بيروت ، دار الغرب الاسلامي ، 1998)، ص 284.

[2]– ناهد ابراهيم دسوقي،دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (الاسكندرية :منشاة المعارف، 2001ص ص. 78–79.

[3]– ابو القاسم سعد الله ، المصدر نفسه ، ص .285.

[4]– عن تفاصيل التعليم الموجه الى الجزائريين راجع : ابو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ج 3، ص ص. 367–400.

تتجاوز قممها الفي متر قاطعة الى شطرين المضايق الهاوية "لمعبر الموت " ،ان هذه المنطقة الصعبة المداخل تقطنها القبائل البربرية الجافية و البائسة ، و التي تظهر عداوتها المضمرة دوريا ، في شكل هجومات معزولة .

وكل ما يمثل التاثير الاوروبي في هذا الجانب من الطرق العظيمة ، لا يعدو بعض المحطات الغابية ومراكز صغيرة للاستعمار متباعدة وغير كثيفة" .

وفي صباح الثامن من ماي ، وصلت سيارة اجرة الى سطيف قادمة من مدينة الجزائر . ورغم ان احدى عجلاتها قد انفتقت ، فان السائق لم يضع الوقت لاصلاحها بل استمر يسوقها على الجزء الحديدي من العجلة خلال السبعة عشر كلم االاخيرة ، ان الذي جاء به السائق هو كلمة الثورة ((فمدينة الجزائر ووهران وقسنطينة كلها قد اشتعلت وانها مليئة بالدم)) . وقد ترك الاهالي الذين هم سذج جدا و الذين هيجتهم كمشة من المشاغبين المجرمين ، تركوا انفسهم تنجذب الى التمرد ، وفي نفس الوقت وبطريقة منسقة اندلع العنف في عدة نقاط من المدينة .([1])

وهكذا بدا اول خبر مضخم ابرقت به وكالة الانباء الفرنسية الى الصحف المحلية ، عن الانتفاضة (Uprising) في مقاطعة قسنطينة (ولاية قسنطينة القديمة) . ولكن اخبار هذه الثورة التي قام بها المسلمون الجزائريون في ربيع 1945 والتي حدثت عندما كانت التاريخ كان كل من رئيس المجلس البلدي و الرئيس السابق للمحكمة العسكرية قد قتلا معا ، كما ان ذراعي زعيم الحزب الشيوعي المحلي قد قطعتا كلتيهما بضربات شاقور . وكان هناك تسعة وعشرون قتيلا على الاقل وخمسة واربعون جريحا .

لم تكن هذه الانتفاضة هي اول علامة للعداء في الجزائر في ذلك الشهر . ففي اول مايو سارت الاستعراضات الوطنية ، بشكل يميزها عن مظاهرات الاتحادات العمالية ، في كل الولايات الثلاث ، وقد نتج عن ذلك موت احد المتظاهرين على الاقل في مدينة الجزائر . اما في مدينة سطيف فقد تظاهر في ذلك اليوم (اول مايو) خمسة الاف مسلم ، ولكن الشرطة لم تر ضرورة للتدخل فانتهت المظاهرات بدون عنف .

---

[1] – جريدة (لاديباش دي كنستانتين) ، 14مايو ، 1945. ص7

واثناء الاحتفالات الاولية بيوم النصر في سطيف ، يوم السابع من مايو ، لم يظهر اكثر من خمسة او ستة من قدماء المحاربين المسلمين في الشوارع ، وكان احدهم قد عكر صفو الفرح بذلك اليوم حين صاح قائلا : ((يحيا ديغول !يحيا مصالي !)) وهي الصيحة التي رددتها على اثره الجماهير قائلة : ((يحيا مصالي !)).([1])

اما يوم الثامن من مايو ، وهو يوم الانتفاضة في سطيف ، فان رخص الاستعراضات كانت قد منحت للمسلمين في كثير من المناطق الجزائرية الاخرى . فقد ظهرت اللافتات في سيدي بلعباس تحمل نفس الرموز التي ظهرت في سطيف . ولكن الشرطة في سيدي بلعباس ظلت هادئة فلم يحدث شيء . ونحن لا نعرف ما اذا كان المتظاهرون في سطيف الواقعة في ولاية قسنطينة ، كانوا افضل تسلحا من متظاهري سيدي بلعباس الواقعة في ولاية وهران ، او انهم لم يكونوا يريدون فقط تحدي السلطة ، بل كانوا يريدون ايضا الاطاحة بها.([2])

ان لجنة التحقيق التي عينها الوالي العام قد تساءلت هي نفسها لماذا كان المتظاهرون في بعض المناطق قد تفرقوا بهدوء ، فهل ذلك يعود الى مهارة وطاقة بعض الاداريين الفرنسيين الذين حقق كثير منهم علاقات جيدة مع رعاياهم المسلمين ؟ او هل كان بعض الزعماء السياسيين المسلمين اكثر اعتدالا من البعض الاخر ؟ او لعلهم راوا ان الوقت لم يكن قد نضج بعد؟ او هل كانت بعض القرى و القبائل تميل عادة الى السلم اكثر من غيرها؟ او انها كانت خائفة من رؤية الجنود بعتادهم العصري؟ ان اللجنة اكتفت بذكر الاحتمالات فقط ، كما انها لم تستطع ان تكتشف من الذي اعطى الاوامر في عدد قليل من المزارعين الصغار في بعض المنازل وحيث لم يقع اي حادث منذ ست واربعين سنة ، قد نهبت واحرقت تحت صرخة "الجهاد" .

لقد كانت قد حوصرت مدة ثمان واربعين ساعة قبل ان تصلها النجدة . وقد علمت لجنة التحقيق ان المهاجمين لم ينذروا مزارعي (شوفروي) قبل الهجوم رغم ان كثيرا منهم قد احضرهم السكان الاوروبيون الى هناك منذ طفولتهم وعاشوا معهم في المزارع . ولكن في اماكن اخرى ، اخبرت الصحف الجزائرية ان العائلات المسلمة قد اوت الفرنسيين ، وان ((المخلصين المسلمين الذين كانوا مسلحين فقط ببنادق رش قديمة وهراوات)) كانوا يصدون العصابات المسلحة الى ان وصلت فرق المشاة السينغاليين . كما وجه اعضاء النخبة المسلمة المندمجة في

---

[1]–gouvernement général d'algérie exposé de la situation général de l'Algérie 1945, imp .Officielle, Alger, 1946, p. 54.

[2] –Boucif MEHKALED, chronique d'un masacre, 8mai 1945, setif, Guelma, Kherrata, SYROS, 1995.p.p. 58-59.

الحياة الفرنسية نداءات الى العرب و البربر للمحافظة على النظام ، والى الاوروبيين بانلا يخلطوا بين قلة من المشاغبين وبقية المسلمين ([1]).

وقد اخبرت وكالة فرانس –بريس بان ((التهدئة قد تحققت بدون مبالغة)) ولكن برقية من الدار البيضاء (المغرب) نشرتها طبعة رومة من جريدة (ستار اند سترايبس) ([2]) ، في 13مايو قد اخبرت بقصة مختلفة ، اذ قالت ان القوات الفرنسية البرية و الجوية قد قتلت وجرحت اكثر من عشرة الاف ثائر عربي في اوائل هذا الشهر خلال حملة دامت تسعة ايام لقمع ((ثورة جزائرية من اجل الطعام)) ان الطائرات المقنبلة الفرنسية قد سحقت قرى اهلية باكملها في المناطق الثائرة الواقعة حول المدينة الجزائرية الجبلية ، قسنطينة . فقد نفذت ثلاثمائة غارة في يوم واحد بطائرات مقنبلة بين متوسطة وثقيلة حصل عليها الفرنسيون من الولايات المتحدة .((وهناك تجمعات كاملة (دواوير) من المنازل القشية و الطوبية كانت قد دمرت عن اخرها .

كما ان المحاربين الفرنسيين الممتطين لطائرات من صنع بريطاني كانوا يتبعون الطائرات المقنبلة ويطلقون النار على السكان الهاربين او يرمون القنابل على المراكز العربية في الجبال.)) وقد قتل سبع وتسعون اوروبيا ، معظمهم من الاداريين الاستعماريين ومن المقيمين الاغنياء . وبعد سنة كررت جريدة (النيويورك تايمس) الخبر بان ((الفرنسيين لم يستعملوا الجنود فقط بل ثمانية وثمانين قتيلا ومائة وخمسين جريحا في صفوف الفرنسيين . واثناء القيام بالاجراءات المضادة قتل بين الف ومائتين والف وخمسمائة من المسلمين كما القى القبض على الفين واربعمائة منهم(ويشمل الرقم الاخير ليس فقط كل الاعضاء البارزين من حزب الشعب الجزائري لمصالي بل ايضا اولئك الاعضاء المعتدلين من تنظيم احباب البيان الذي كان زعيمهم فرحات عباس مستشارا بلديا في مدينة سطيف . كما ان اعضاء من جمعية العلماء ، وهي تلك الجماعة الدينية السلفية ، قد اعتقلوا ايضا) . ومن بين اولئك الذين سجنوا هناك خمسمائة وسبعة عشر قد اطلق سراحهم قبل 26جوان (وقد اتهم مزغنة ، وهو من اتباع مصالي ، في المجلس الفرنسي (البرلمان) انه هو واخرين قد تعرضوا للتعذيب وهم في السجن .

كما اكد زميله السيد دردور ، بانه قد بقي مدة ثلاثة اشهر وهو سجين في عزلة تامة ثم اطلق سراحه لعدم وجود ادلة الاثبات) . وقد اضاف وزير الداخلية بان المحاكم العسكرية قد اصدرت احكاما على مائة

---

[1]– جريدة (لا ديباش دي كونستنتين) ، 18مايو، 1945. ص6

[2]– هي لسان حال الجيش الامريكي.

وسبعين مسلما من بينها ثمان وعشرون حكما بالموت ، غير ان هذه الاحكام الاخيرة لم تنفذ في نهاية الامر كلها([1]).

فكم شخص قد واجه الموت فعلا؟ لقد قدر السيد سايرسل . سولزبيرقر C.L.SULZBERGER عدد الذي قتلوا من الفرنسيين بمائتين ، واما المسلمون فعدد قتلاهم في تقديره قد تراوح بين سبعة الاف وثمانية عشر الف شخص ، مضيفا قوله بان "الرقم لا يمكن ضبطه بعد" ([2])، وادعى مصالي بان الضحايا كانوا مائة اوروبي واربعين الف مسلم . اما لجنة التحقيق التي عينها الحاكم العام فلم يكن لديها الا عدد قليل من الادلة تساهم بها . فقد جاء عنها قولها "ان اللجنة لم تستطع ان تبدا التحقيق في هذه النقطة من مهمتها" . فقد حصرت نفسها في التقرير الذي تقدم به الجنرال دوفال (Duval) ، والذي يقول بان الجيش الفرنسي قد قتل بين خمسمائة وستمائة مسلم ، بينما قتل له (الجيش) اثنا عشر شخصا وجرح له عشرون .

وفي اللحظة التي كانت فيها اللجنة ترى لماذا وقعت ثورة ؟ بالنسبة لاتيان فاجون(E.Fagon) وهو شيوعي ، فانه اكد للبرلمان في باريس بانها كانت "مؤامرة فاشيستية" مدفوعة بانتقامات شريرة على يد الفيشيين (انصار نظام فيشي) الذين لم يشملهم التطهير. اما مارك روكار .M.Rucart ، وهو اشتراكي راديكالي ، فقد لاحظ ان " حلفائنا الذين نظروا الى الجزائر باعين جشعة" ربما كانوا هم المحرضين عليها. ومن جهة اخرى فقد اكتشف الكولون الفرنسيون بقالمة ان من بين المتظاهرين مصوتين مسلمين وقدماء محاربين ، واعضاء في الاتحادات النقابية ، واداريين صغارا . فهؤلاء الكولون كانوا متاكدين فكريا ان الاصلاحات قد ذهبت الى ابعد الحدود ، وان هذه الاصلاحات قد قدمت للاهالي مفاهيم جديدة ، وان الانتفاضة لم تكن سوى البداية لحركة معادية للاوروبيين قامت بها النخبة المثقفة وكذلك الجماهير ، ومن الافضل للحكومة ان تضع كلا من هذه النخبة المثقفة والجماهير في مكانهم قبل فوات الاوان .

وقد استنكر الكولون الرقابة على الصحافة لانها لم تسمح الا بمعلومات محدودة عن وحشية الانتفاضة التي لم يتسبب فيها كما يؤكد الكولون الجوع ، لانهم وجدوا مخازن حبوب خاصة وكافية عند الاهالي الساخطين

[1]– **Boucif MEHKALED**, **ibid**, **p**. **p 60–62**.

[2]– **النيويورك تايمس،عدد 29ديسمبر،1946،ص12،كان السيد سولز بيرقر يعمل عندئذ مراسلا لجريدة النيويورك تايمس في فرنسا .(المترجم) .**

حقا ،لقد اعلن رسميا بانه لم تقع هجومات على مخازن المواد الغذائية والحبوب ، ولكن الانتفاضة بالاحرى كانت قد نبعت من الحماس الوطني .

وفي الجنوب حدث الجفاف سنة 1945([1])، وهو الجفاف الذي ادى الى تدمير ثلاثة ارباع المحصول في الجزائر .فالسكان كانوا اكثر بؤسا في الجنوب منهم في الشمال ، ومع ذلك لم تحدث انتفاضة في الجنوب . غير ان الفرنسيين فكروا انه من باب الاخذ بالاحوط ان يحولوا ناقلات القمح الى الجزائر ،بما في ذلك البعض الذي كان موجها الى فرنسا من امريكا .

المبحث الثاني: أسباب ودوافع المجازر .

– **الأسباب الرسمية (الرواية الفرنسية):** ومن بين "الاسباب المباشرة والفورية" للانتفاضة ، كما راتها لجنة التحقيق التي عينها الحاكم العام ، هو الحماس المتولد عن مؤتمر سان فرنسيسكو حيث اعتقد المسلمون ان استقلال الجزائر سيعلن فيه ، اذ قالت اللجنة : "ان بعض النفوس الطبية اعتقدت بان على المرء ان يبحث عن توضيح لهذا الاعتقاد في التفسير الخاطئ الذي اعطى للميثاق الاطلسي ([2])... واخيرا في الفكرة المغربة وهي ان الامريكيين سيجعلون حدا للاستعمار بعد تحقيق الانتصار." ومن جهة اخرى فان اللجنة قد انزعجت ايضا من تاثير بعبارات الامتعاض وان عبارة 'العنصر القذر' كانت تتردد بكثرة السنتهم في حديثهم مع الاهالي([3]) ، وان هؤلاء لم يكونوا دائما يعاملون حتى بالحد الادنى من الاحترام ، مهما كانت طبقتهم الاجتماعية ، بل انهم كانوا موضع سخرية واغاظة ... واذا كانت عناصر المعلومات المقتضبة التي جمعتها اللجنة لا تسمح لها بالحكم الدقيق على عمق العداوة التي وصفناها وكيف كانت جماهير المسلمين تحس بها ، فان كثرة المعلومات التي وصلتنا تسمح لنا بان نؤكد بان المظاهرات النابعة من هذه الحالة العقلية العامة قد غطت كل البلاد الجزائرية، ان الوضع الذي ادى الى الانفجار في ربيع سنة 1945 ، له جذور اعمق مما قد يوحي به كلام الحاكم العام ، ايف شاطينو (Y.Chataigneau) ، وهو الرجل الاشتراكي القدير ، وذلك في وصفه الاحداث بانها "مؤقتة ومصطنعة" ([4]).

---

[1] –عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي،الطبعة الأولى،سنة 1997،بيروت، ص ص 425،426.

[2] –نفس المرجع ، ص 516.

[3] – الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة، محمد لحسن زغيدي، العدد الثاني ، الجزائر،1995،

[4] – خطبة اذاعية نقلتها جريدة (لا ديباش ديكونستنتين) ، 14جوان ، 1945.

فمنذ احتلال الجزائر سنة 1830م، قامت فرنسا بوضع حد للفساد الذي ميز الحكم السابق ، واوقفت الحروب القبلية ، وحسنت الاوضاع المادية للسكان ، واستولت على اراضي كثيرة جديدة ، واستغلت مصادر البلاد استغلالا مفيدا . وفي نفس الوقت قامت فرنسا بمصادرة الكثير من احسن الاراضي واخضعت النظم القبلية و القروية الاهلية التقليدية لتنظيمات ادارية جديدة ، والتجات الى تحييد او استعمال القيادات الاهلية . وقد اضعفت الراسمالية و التعليم الفرنسي قبضة الثقافة الاسلامية . ومع ذلك ، فانه بينما المدارس الاوروبية قد منحت المسلمين معرفة غربية وامالا وميولا غربية فان الراسمالي الفرنسي لم يكن مستعدا لمنح اي مبادلة للفرص من ناحية السلطة السياسية ، و الاستقلال الشخصي والربح المادي . ذلك ان الاندماج لم يعن سوى اقلية من الثمانية ملايين من المسلمين الجزائريين ، خوفا من ان يصبح التسعمائة الف فرنسي في حالة خطر ، اذا ما منحت المواطنة الفرنسية لعدد جديد اكبر من المسلمين .

— **الرواية الجزائرية** : فما حدث اذن هو ان المسلم قد فقد ، تحت تاثير الافكار الغربية ، عقيدته في مصير صلب لا يرحم . ولكن ما دام الاقتصاد الجزائري قد تطور على نحو يجعل الهدف الاول منه هو تقديم اكبر ربح ممكن لفرنسا نفسها(الوطن الام) فان المسلم ذاته لم يحصل على ما يعلم الان انه يمكن الحصول عليه ، وهو الوسيلة التي يبعد بها بؤسه هذه الوعود بالرغم من انها قد عدلت في الدرجة نتيجة الضرورات السياسية لحكومة ائتلافية في باريس ، الا انها مع ذلك وعود قد حوفظ عليها وطبقت ([1]).

ومنذ 1945 فانه رغم ان النقص المستمر و الخطير في راس المال وفي اليد العاملة الخبيرة ، وفي التجهيز ، فان تطورا قويا وسريعا قد حدث في الجزائر . فقد افتتحت ثلاثة سدود وبني ثمانية واربعون مصنعا ، بينما اعيد توزيع مساحات واسعة من الارض ، كما ان الحد الادنى للاجور وقوانين التامين الاجتماعي قد وضعت موضع التنظيف وكذلك تضاعف عدد التسهيلات في المستشفيات . وقد اعطى الدستور الفرنسي الجديد سنة 1946 للمسلمين الجزائريين الحقوق المدنية للمواطنة الفرنسية ، ولكن ذلك لا يتضمن حق التصويت . وابتداء من سنة 1946 ، فان المسلمين ايضا قد سمح لهم بمشاركة اكبر مما كان عليه الحال في حكومة الجماعات المحلية التي كان استقلالها الذاتي ينمو باستمرار .

[1]–نفس المرجع ، لادبياش ديكونتنتين، **1945**.

وهناك ايضا القروض التي قدمت الى المدن لبناء المراكز التعليمية للشعب ، اعتقادا بان الديمقراطية يجب ان تبنى من القاعدة بدلا من حصرها في تعبيرها الخاص بالنخبة البرجوازية . ولكن التعليم الموجه لتطوير درجة النضج بين كل المسلمين في الجزائر و الضروري للمشاركة القديرة في حياة بلادهم سوف لا ينمو الا ببطء . فاليوم يوجد مليون ومائتا الف طفل مسلم في سن المدرسة ومع ذلك لا يذهب منهم الى المدارس سنة 1945سوى مائتي الف . وقد تضاعف عددهم اليوم (1948) غير انه حتى ولو تحققت كل المشاريع الفرنسية الرسمية فان عدد الاطفال الذين ستتاح لهم فرصة دخول المدارس سيكون اقل من مليون في سنة 1965.

واكبر خطوة للإمام قد تحققت في 20سبتمبر 1947عندما اصبح دستور الجزائر الجديد قانونا . فبالرغم من انه يعتبر "مساومة سياسية بين الاحزاب اكثر مما هو اصلاح حقيقي "([1]) ، وانه ما يزال بعيدا من التوازن المثالي الذي لا تستطيع فيه جماعة اثنية (سلالية) في الجزائر "ان تفرض على الطرف الاخر لا قانون العدد ولا قانون القوة ".([2]).

فانه (اي الدستور) يحمل بذورا من التقدم . فقد ازداد التمثيل البرلماني للمسلمين من الثلث الى نوع م الاغلبية في الواقع في المجلس الجزائري المعدل ، وهو مؤسسة رغم انها قد لا تتدخل في القضايا السياسية ومع ذلك لها سلطاتكبيرة فيما يخص ميزانية البلاد . ولاول مر جعل الدستور اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر ، وفصل الدين الاسلامي عن سيطرة الدولة الفرنسية ، ومنح المزيد من المنح من اجل استقلالية ذاتية للجماعات المحلية . ولكن هذه الاصلاحات ما تزال في الاساس لم تقلق الوضع الفرنسي في الجزائر . ففي القضايا الهامة يمكن طلب تصويت الثلثين في المجلس الجزائري ، وبذلك يتمكن الكولون ، كما كانوا ، من فرض حق النقض (الفيتو) . وامام المؤهلات المطلوب الان توافرها في المنتخبين (بالكسر) المسلمين ، فانه لا بد من مرور عقود قبل ان يصبح عدد المسلمين كبيرا بما فيه الكفاية ليكون بامكانهم ان يقترحوا حتى اجراءات غير سياسية مع غياب اي نوع من التاكد بانها ستفوز عند التصويت

– آراء المؤرخين في أسباب ودوافع المجازر ان العناصر المعتدلة من الجانبين (الاسلامي والفرنسي) تامل باخلاص انه سياتي الوقت الذي يشعر فيه المسلم الجزائري بانه عضو مندمج في الجماعة الفرنسية –الاسلامية ،

---

[1]– جريدة (لوموند)**129** و ت ، **1947**.

[2]– بوليتو(**polito**) في (فراتيرنيتي) ، كما ذكرته (لوموند) **12** يوليو ، **1947**.

وان البلاد بينما تحافظ على خصائصها الخاصة بها تبقى مع ذلك داخل نظام الدفاع الفرنسي ، وانها لن تنقسم على اساس من الدين او الاثنية (السلالية) بل على العكس من ذلك فانه من المنتظر ان تتطور الى دولة مزدوجة الجنسية حقيقية . ولكن الحركة الوطنية ، بالرغم من انها ما تزال لم تتبلور الى الان تحت اي زعيم وحيد ، فانها فيما يبدو تشعر ان الدستور يعني ان التركيب الغربي للحياة الجزائرية سيستمر في اظهار نفسه كهيمنة. وهكذا يصير قيمه الثقافية مشبوهة ، جاعلا من غير الممكن انشاء تركيبة فكرية (سنتيز) مع الحضارة الاسلامية([1]).

ففي الانتخابات البلدية في اكتوبر 1947، التي تلت الموافقة على الدستور ، تخلى المسلمون عن حزب فرحات عباس الذي يدعو الى ذاتية جزائرية و الذي يرفض الجنسية الاسلامية باعتبارها خلطا في تسلسل الاحداث التاريخية (اناكرونيزم) . وبدلا عن ذلك صوت الناس باغلبية ساحقة لصالح مرشحي مصالي الداعي الى الانفصال عن فرنسا. وفي نفس الوقت ما دام الفرنسيون قد ارسلوا الى المجالس البلدية الجزائرية اغلبية من الديغوليين كممثلين هناك ، وهم الذين صوتوا في البرلمان الفرنسي ضد الموافقة على الدستور (دستور الجزائر) باعتباره وثيقة متطرفة (راديكالية) ، فان افضل شيء يتوقع الان ليس هو التعاون الخلاق ولكن فقط عملية تحييد دائم للطرفين ، يقوم بها كل طرف ضد الطرف الاخر .اما الانتخابات التي كانت مقررة للمجلس الجزائري والتي كان مقررا لها ان تجري في 15يناير 1948، فقد اعلن عن تاجيلها بطريقة فجائية لدة ثلاثة اشهر ([2]).

ان هناك هوة في التفاهم المشترك بين الفرنسيين والمسلمين . وان مسافة مد الجسور بينهما ما تزال واسعة حتى عن طريق اللغة . فقد كتب روبير مانتانيو (R.Montagne)قائلا : "في اوقات ما ، عندما يكون الشاب الشمال الافريقي حريصا على تكريس نفسه لدراسة اللغة العربية الحديثة ... فانه من الفضول ان تلاحظ ان عدد الفرنسيين القادرين على مطالعة الصحف و المجلات العربية ، والحديث بها في الجامعة ، بل حتى مراقبة التعليم العصري بالعربية ، لا يمكن ان يتجاوز في الجزائر عدد اصابع اليد الواحدة " ([3])

استطاعت فرنسا ان تعطي الجزائر اقتصادا يمكنه ان يطعم سكانها ، ويلبسهم ويحافظ على صحتهم ، فان الجماعتين (الاسلامية والفرنسية) ربما تكونان قادرتين على ايجاد السلام و الفرص والوقت لايجاد حل ينتج

---

[1]-سعد الله أبو القاسم، الكركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)ج2، ط3، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1983،ص 123.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 129-130

[3]- روبير مونتانيو ، "الاتحاد العربي " في (السياسة الخارجية) ، مايو 1946، ص 213.

عنه نسيج ابداعي لقيم الجماعتين الفرنسية و الاسلامية ، حل يمكن ان يرضي المحكوم وان يجد فيه تعبيرا صحيا ومنسجما .

الجزائر بلد زراعي ، هذه حقيقة قديمة ، لا تحتاج الى تدعيم ، ولكن الجديد في الامر هو ان مؤرخي الاستعمار يدعون بن المعرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الاراضي ، وصيروا ترتبها طيبة .ان هؤلاء المؤرخين يتناسون او يتجاهلون ما ورد في تقرير السيد "تادنة" الذي قدمه لسلطات الامبراطورية الفرنسية في ايام عزها ، و الذي جاء فيه :"ان مناخ الجزائر جميل وارضها طيبة ، توجد بها مراع شاسعة ، وسهول فسيحة : تكثر فيها منتوجات امريكا والهند ، بالاضافة الى ما ينبت في اراضي اوربا ، كما انها تنتج كميات هائلة من القمح و الشعير والصوف و الجلود والشموع . اما مراعيها فتزخر بانواع الحيوانات المختلفة مثل الابقار و الاغنام و الماعز و البغال و الحمير الممتازة ". ([1])

ويبدو كذلك ان هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما اورده السيد (شالر) في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية" اذ يؤكد بان سهول متيجة تعتبر من احسن الاراضي واوسعها في العالم ، وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها ، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330ميلا مربعا .

صحيح ان سلطات الاحتلال قد استصلحت بعض المستنقعات القريبة من العاصمة لكنها لا تمثل شيئا بالمقارنة مع ملايين الهكتارات من الاراضي الخصبة التي اغتصبتها سواء من املاك الدولة الجزائرية او من املاك الاعراش و الخواص ثم وزعتها على الكولون المرحلين من الجيش او المرافقين له وعلى عدد من الشركات الفلاحية التابعة لمختلف المؤسسات الفرنسية في "المترو بول".([2])

وكانت معظم الأراضي في الجزائر ، قبل الاحتلال الفرنسي ، ملكا مشاعا للاعراش التي كانت تستثمرها جماعيا لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وتصدير الفائض من الانتاج الى المشرق وافريقيا السمراء والى بلاد جنوب اوربا على وجه الخصوص ثم جاءت قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فاباحت اغتصاب تلك الاراضي بسبب مشاركة اصحابها في الانتفاضات الشعبية المختلفة وتسليمها بالمجان الى المعمرين الاوربين . وبفعل عمليات الاغتصاب تلك تحول الفلاحون الجزائريون الذين كانوا

[1] –نفس المرجع، ص 215.

[2] –المرجع السابق، سع الله أبو القاسم،ص 220.

قبل الاحتلال ، يمثلون الاغلبية الساحقة من السكان ، الى مجرد خماسين او اجراء موسميين اة الى اناس عاطلين تماما عن العمل يعيشون من التسول او من الاعشاب و النباتات التي تجود بها الطبيعة .

وما كاد يحل الاحتفال بمرور قرن على الاحتلال حتى فقدت الجزائر قدرتها على تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي وتحولت من منتج للحبوب ومصدر لها إلى بلد مضطر لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانه.([1])

مثل هذه الحقائق تفرض علينا طرح اسئلة كثيرة ، وفي مقدمتها : كيف انقلبت الاوضاع بهذه الصورة وبتلك السرعة ؟ والجواب يكون سهلا ومعقولا ، إلا على الفرنسيين ، ويكمن في التالي : ان المهاجرين الاوربيين كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة ، ولم يكونوا يهدفون لغير الاثراء باية طريقة كانت ، لاجل ذلك ، ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات ، وتسخير الارض بدون حساب ، كما انهم لم يهتموا باستصلاح الاراضي البور ، او الاراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقا وغربا .وبالاضافة الى اهمال العمليات الاستصلاحية التي كان من الممكن ان تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء ، قادرة على تغذية عشرات الملايين من البشر ، فان المستعمرين قد وجهوا ضربة قاسية ما زالت بصماتها واضحة المعها لم على فلاحتنا ، وتتمثل في تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من احسن الاراضي لغراسة الكروم المنتجة لعنب الخمور مع العلم ان الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية .([2])

وعلى حساب الحبوب ايضا اهتم الكولون بالحوامض التي كانت تدر عليهم اضعاف ما كانوا يجنونه من القمح والشعير .ولقد تطور منتوجها من سبعمائة الف قنطار 1931م ، الى مليونين وسبعمائة وستة عشر الف قنطار سنة 1950م ، واصبح بذلك يحتل المرتبة الثانية في قائمة الصادرات بعد الخمور التي كانت تنتج بمعدل 16مليون هكتار سنويا عندما اندلعت الثورة الجزائرية([3]).

و لصالح الكروم و الحوامض قضي ، في ضواحي معسكر ، على زراعة الارز وكذلك الامر في شمال شرقي الجزائر ، حيث اهملت زراعة القمح وسائر انواع الحبوب الغذائية و الفول والعدس وغيرها . واذا كانت

---

[1]–نفس المرجع ، ، ص 223.

[2]–المرجع السابق، روبير مونتانيو ، ص 221.

[3] – A.H.44.as.1945.

مغارس الكروم والحوامض قد انشئت على حساب زراعة القمح والشعير ، فان اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدها عند الغزو ، وعدم التفاهم الى الجنوب حيث تتكاثر المياه الجوفية ، قد اديا بسبب ارتفاع عدد السكان وبالتالي تزايد الحاجيات ، الى تحويل الجزائر من بلد مزدهر الى مستعمرة لا يستفيد منها سوى الكولون الذين اجتمعت بين ايديهم حوالي ثلاثة ملايين هكتار من اخصب الاراضي ([1])

وعلى هذا الاساس فان سنة 1954، قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو : وان تعسفات الاستعمار ، وعمليات الاغتصاب التي قام بها ، والتي تعرضت لها كافة انحاء الوطن ، وكذلك روح المستعمرين الانتهازية الاستغلالية ، كل ذلك ترتب عنه ابعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة ، ([2]) ، لتحويل معظمهم الى الات تسخر لخدمة المستغليين الاوربيين من جهة ، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون اليه لتحسين منتوجاتهم ، ولتنمية طاقاتهم الانتاجية من جهة ثانية . وتجمع الاحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة ، ان الاراضي الصالحة للفلاحة ، تبلغ مساحتها احد عشر مليون هكتار : منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة اعشار السكان ، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين الف مستعمر ، لان الباقي يحتكرون التجارة الخارجية والصناعة الهامة ويشغلون مناصب القيادة على اختلاف انواعها في جميع الميادين .

ولئن كان ممكنا الحديث باسهاب عن الفلاحة الجزائرية قبل اندلاع الثورة ، والايفاء بذلك الحديث يتطلب عشرات المجلدات ، خاصة اذا اردنا التعرض للتفاصيل ، فان الامر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية و الصناعة لانهما تكادان تكونان وقفا على المعمرين الذين يحتكرون كما ذكرنا ، عمليات التصدير والتوريد ، واستغلال المناجم على اختلاف انواعها([3]).

فالصناعة ، قبل الاحتلال ، كانت اكثر تقدما واحسن تنظيما ،تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع ان الحرفيين ، في الجزائر ، كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع ، والحدادين في اخر ، والشواشين في ثالث ، والصباغين في رابع ، والدباغين في خامس ،الخ...وكانت كل نقابة تسير من قبل امين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك ، وللامناء مجتمعين مكانة مرموقة لدى

---

[1]–نفس المرجع السابق، ص 223.

[2]–محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة امحمد بن البار، دار الأمة ،الجزائر، 2011،ص ص22،21.

[3]– نفس المرجع، ص ص31،23.

الحكومة المركزية ، اما امين الامناء ، فانه يحضر الاجتماعات مع السلكات العليا ، ويشارك ، فعليا ، في اتخاذ القرارات ، سواء منها الاقتصادية او السياسية([1]).

والى جانب هذه الصناعة التقليدية ، كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بمناجم المعادن المختلفة ، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا اساسيتين في ذلك الحين ، وهما صناعة الاسلحة والذخيرة الحربية ، وصناعة السفن ،وبعد الغزو ، وبالتدريج ، اهملت الصناعة في الجزائر ، لتتخصص البلاد شان جميع بلدان العالم الثالث ،في تصدير المواد الاولية وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها ، اذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية ، وصارت الجزائر تستورد كل شيء تقريبا ، واختفت مصانع الاسلحة والبارود ،وورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن . وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة ، والتي اصبحت سنة 1954، حوالي ستمائة **الف طن من الفوسفات ، وثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد ، واربعمائة الف طن من الفحم ، الخ** ... ([2]) .

وبقدر ما انهك الاستعمار صناعتنا ، قبل ان يقضي عليها، فانه خنق التجارة الخارجية التي كانت ، هي الاخرى ، مزدهرة قبل الغزو الفرنسي . قد يبدو ان قولنا هذا مجرد ادعاء ، ولكن المصادر ، على اختلاف لغاتها تثبت بان الجزائر ، قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع افريقيا جنوب الصحراء ، ومع البلاد العربية واوربا الغربية خاصة ، وبان تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد ارباحا كثيرة ، تستثمر في سائر الميادين . ثم جاءت افة الاستعمار ، وما كادت تمر السنوات الاولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا لان كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا، وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954، لم يعد في استطاعة اي عاقل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية بل كل ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها كمشة من المستعمرين ، يجمعون الارباح لأنفسهم على حساب فرنسا و الجزائر في ان واحد.

وفي المجال الثقافي ، فان الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الاساسية ، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل ([3]).

[1]–المرجع السابق، محفوظ قداش، ص 33.

[2]–نفس المرجع،ص34.

[3]–المرجع السابق، سعد الله ابو القاسم ، ص 125

ففي السنوات الاولى من الاحتلال وبالتوازي مع ما كان به من نهب للثروات الوطنية واستيلاء على الاراضي الخصبة الشاسعة ، يوزعها على الكولون الجدد وعلى المؤسسات الاستعمارية المختلفة ، راح يوظف كل ما لديه من قوة ، ظاهرة او باطنة ، للقضاء على مصادر الثقافة الوطنية . فهدم كثيرا من المساجد ، وحول اعدادا كثيرة منها الى كنائس او ثكنات او مستوصفات وحتى الى ملاهي عمومية

وفي نفس السياق وجه ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفي من نفى وزج في السجون بمن شاء وظل يطارد ويضطهد كل من بقي طليقا قصد منعه من القيام بواجبه نحو المجتمع وبذلك صارت الاحصائيات تشير قبل اندلاع ثورة نوفمبر الى ان حوالي 19%فقط ، من الجزائريين متعلمون ، يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية او بالفرنسية ، وكانت جامعة الجزائر التي تعد نظريا ، من اكبر جامعات فرنسا تجمع في مدرجاتها حوالي ستة الاف طالب ، لا يزيد عدد الجزائريين منهم عن خمسمائة طالب ، معظمهم من ابناء الطبقات التي صنعها الاستعمار لخدمة مصالحه ([1]).

ولكن ما ذكرنا ، اعلاه ليس هو وجهة نظر المؤرخين الغربيين الذين على غرار السيد هورن يشيدون بما حققته فرنسا ، في الجزائر ، من منجزات تتمثل في : "شبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والمدن الكبرى والموانى ، الى جانب الغاز و الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشات الصحية والخدمات الطبية المتعددة " والحقيقة ، ان ذلك ليس مجرد ادعاء ، لقد انجزت فرنسا ، ولا يمكن للمؤرخ النزيه ان ينكر ذلك لكن كل الانجازات كانت موجهة لخدمة مصالح الاوربيين . وحيث لا وجود للمستعمر ، فان تلك الانجازات لم تصل ولم تتحقق ([2]).

ففي مجال التعليم الابتدائي ، مثلا ، نجد ان الاطفال الفرنسيين الذين هم في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في "الوطن الام" ، وبواسطة معلمين اكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لاداء رسالتهم على احسن وجه . اما الاطفال الجزائريون ، فان المصادر المتزمتة نفسها تذكر بانهم عندما يبلغون سن الدراسة ، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور ، ومقعد اخر لعدد يتراوح ما بين ست عشرة وست وسبعين فتاة ، معنى ذلك ان طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما ان

---

[1]–نفس المرجع، ص 129.

[2]–قنان جمال، دراسات في المقاومة و الاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994، ص 212.

يدخلا المدرسة في سنة 1954 ، الامر الذي يسمح لنا ان نؤكد بان حوالي 7%فقط من ابناء الجزائر كلنت لهم فرصة التعليم اضف الى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والاحتجاج خاصة . ولم تكتف السلطات الاستعمارية بسد ابواب التعليم الفرنسي في وجه الجزائريين بل انها بذلت كل ما في وسعها لمحاربة اللغة العربية سواء في المدارس او في الكتاتيب ([1]).

ولقد نجحت في ذلك الى اقصى الحدود حتى ان الجزائر التي كانت قبل الاحتلال ، توفر لكافة ابنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة ، قد اصبح شعبها اميا بنسبة حوالي ثمانين بالمائة سنة اندلاع الثورة ([2]).

وهكذا ، فبقدر ما كانت الجالية الاوربية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة ، كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية .

ان الاحصائيات الرسمية تنص بكل بساطة على ان الجزائر كانت سنة 1944تشتمل على 6.500قسم مدرسي في الابتدائي نصيب المسلمين منها حوالي 1000لاستقبال 108.000تلميذ اي بمعدل 108مدرس للقسم الواحد. وفي المقابل فان عدد التلاميذ الاوربيين قد بلغ بالنسبة لنفس السنة 118000موزعة على 5.500قسم اي بمعدل 22 مدرسا للقسم الواحد([3]).

اما في التعليم الثانوي ، فان عدد التلاميذ الجزائريين سنة 1951لم يكن يمثل سوى 6و 11%من مجموع المسجلين في الثانويات .وفي سنة 1954بلغ عدد الثانويين الجزائريين 6.260من جملة 35.000تلميذ ، علما بان عدد السكان الاوربيين كان في ذلك الوقت اقل من عشر العدد الاجمالي للسكان. وفي التعليم العالي ، كان عدد الطلبة الجزائريين سنة 1948لا يزيد عن 6من بين حوالي 600اوربي .ومع اندلاع الثورة ارتفع ذلك العدد ليصل الى 589طالبا من بينهم 51طالبة .اما الطلبة الاوربيون فقد كان عددهم 7800 ([4]).

---

[1]–نفس المرجع، ص 213.

–نفس المرجع، 214.

[3]–جندي عبد الله، الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830–1919، القاهرة، 1969، ص123.

[4]–عباد صالح، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830–1930 الجزائر 1999، ص 56.

ان هذه الاحصائيات لا تكون كاملة الا اذا اضفنا لها عدد الاطفال الجزائريين الذين كانوا يتعلمون بالمدارس الحرة والكتاتيب و التي كانت تستقبل منهم سنة 1954حوالي 200000تلميذ . اما جامعات الزيتونة في تونس والقرويين في المغرب الاقصى والازهرفي مصر فان عدد الطلبة الجزائريين بها في تلك السنة قد يكون وصل الى 1270رحلوا اليها من مختلف جهات الوطن([1]).

ويدعي بعض المحللين السياسيين ان الانفجار الديمغرافي واستفحال الازمات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، خاصة في الربع الثاني من القرن العشرين ، هما اللذان كانا في اساس اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954.

ويذهب احدهم وهو السيد فريديريكس الذي يعتبره السيد اوبرمان واحدا من كبار العارفين بقضايا شمال افريقيا الى حد القول :"ان الوطنية هي بالنسبة للجماهير الجزائرية رد فعل شعب ينجب من الاطفال اكثر مما يستطيع بلده ان ينتج لهم من الغذاء ([2]).

صحيح ان الجزائر عرفت في الفترة المذكورة ، تطورا ديمغرافيا خطيرا ومرت ازمات اقتصادية تسببت في مجاعة السكان الجزائريين مرات عديدة ، لكن ذلك كله لا يشكل سوى عامل مساعد على توعية الجماهير الشعبية بالواقع الذي فرضه عليها الاستعمار.اما الوطنية كما نستخلصها من النصوص الاساسية وفي مقدمتها بيان اول نوفمبر سنة 1954، فهي النضال بجميع الوسائل وبلا هواده من اجل هدم النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة بواسطة تحرير الارض وتحرير الانسان باتم ما في كلمة تحرير من معنى . اما اذا رجع الدارس بفاما اذا رجع الدارس الى المسالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر قبل سنة 1954، واخضعها للبحث الموضوع فانه يكون مضطرا للتوقف عند مجموعة من الملاحظات اهمها ما يلي : ([3]).

-ان الاحصائيات الخاصة بعدد السكان الجزائريين غير قابلة للتوظيف رغم كل العمليات الرسمية التي قامت بها الادارة الاستعمارية والتي كانت دائما تتوج بنشر ارقام تدعي انها تعبر بصدق عن الواقع الديمغرافي

---

[1]-نفس المرجع،ص 58.

[2] -منشورات الأمانة الاجتماعية للجزائر : " جوع الجزائريين"، الجزائر، 1960 ،ص29،

[3]-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي ، تعريب جويف عبد الله دار الحداثة ، ط1، بيروت ، 1983 ،ص 126.

ويرجع عدم قابليتها للتوظيف الى كونها كانت تقريبية فقط بحكم عدم توفر الهياكل اللازمة لاجراء عمليات الاحصاء وبسبب فقدان مصالح الحالة المدنية في كثير من انحاء الجزائر في ذلك النصف الاول من القرن العشرين.

– ان الحديث عن طبقة الشغيلة في الجزائر قبل ثورة وفمبر 1954، في غير محله لان اربعة اخماس اليد العاملة التي لها شغل دائم او مؤقت مرتبطة بالارض .اما عمال الصناعة والتجارة الذين يمثلون الخمس الباقي فاغلبيتهم من الاوربيين . واذا اردنا الحديث عن العمال الجزائريين كقوة سياسية فينبغي عنهم في فرنسا ذاتها حيث وصل عددهم سنة 1954، الى حوالي 300الف اغلبيتهم في عز الشباب .

– ان الحديث عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لا يكون جديا الا اذا فصلنا بين مجتمعين متمايزين : المجتمع الاوربي الذي يمثل حوالي عشر السكان ويملك تسعة اعشار الانتاج الاجمالي و المجتمع الجزائري الذي يمثل تسعة اعشار السكان ولا يملك سوى عشر الانتاج الانتاج ، وعندما تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فان كل الاحصائيات المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية تصبح غير قابلة للتوظيف .([1])

– ان الارقام المتعلقة بالبطالة في الجزائر قبل سنة 1954م ، تحتاج الى مراجع كلية ، فمذكرات الدراسات الوثائقية رقم : 1963(24.12.1954) تشير الى ان الجزائريين البالغين سن الشغل كان عددهم 3.500.000سنة 1948م ومن بين هذا العدد هناك2.800.000يشتغلون في الزراعة والغابات والصيد البحري والباقي موزع على قطاعي الصناعة والتجارة .معنى ذلك ان الجزائر لم تكن فيها بطالة وهذا غير صحيح والا فقدت الهجرة الى فرنسا احد مبرراتها الاساسية ولم يعد للمحللين السياسيين ما يركزون عليه ادعاءاتهم الانفة الذكر.

فالجزائر ، فعلا ، كانت في نظر السلطات الاستعمارية قسمان : قسم الاوربيين ويعتبرون رغم اختلاف أجناسهم فرنسيين لهم وعليهم ما للمواطن في فرنسا . وما عليه ولهم، زيادة على ذلك، حق استغلال "الأهالي" واضطهادهم قانونيا. ([2])

هؤلاء الأوربيون جاء أجدادهم الى الجزائر بطرق مختلفة ، فقلة منهم صاحبت عملية العدوان سنة 1830م ، كتجار وأصحاب مهن حرة ورهبان في خدمة الغزاة او لتنصير الجزائريين .وبعد الاستحواذ على خزينة الدولة

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 127.

[2]– مرجع سبق ذكره، محمد حسين ، الاستعمار الفرنسي، ص ص 66 –67.

الجزائرية والاطلاع على خصوبة سهل المتيجة المحيط بالعاصمة شرع الجنرال كلوزيل في تسريح بعض الاجناد وتمكينهم من مزارع البايلك يستغلونها لحسابه في شكل شركة سميت : مزرعة افريقيا التجريبية ، وحذا حذو كلوزيل ضباط سامون اخرون حتى ان كل الساحل والمتيجة تحول الى الاوربيين في ظرف عشر سنوات فقط([1]).

وتمركزت مجموعة الكولون الاولى التي وصل عددها حوالي خمسين الف نسمة بالنسبة لتلك الفترة وبعد الحاق الجزائر بفرنسا وتناقلت وسائل الاعلام اخبار المستعمرة الجديدة وما تزخر به من ثروات ، وبعد ان اعلن الجيش الاستعماري عن استعداده لاستقبال كل الراغبين في تجسيد فكرة الاستعمار الاستيطاني،بدا الكولون يصلون من مختلف انحاء اوربا حتى ان جاليتهم اصبحت تتكون من حوالي150.000في ظرف عشرين سنة فقط([2]).

ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة الى ان قاربت المليون نسمة عشية اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954م ، واصبحت تملك اخصب ما في الجزائر من اراض صالحة للزراعة وتسيطر ، فعليا ، على ادارة البلاد وصناعتها وتجارتها بجميع انواعها ([3]).

اما القسم الثاني فهم ابناء الوطن الذين تسميهم الادارة الاستعمارية باسماء متعددة غير الاسم الصحيح . فهم احيانا : الاهالي الذين يحكمهم قانون تعسفي يسمى قانون الاهالي الذي يكاد يحرمهم من حق التنفس ، وهم العرب في نظر الكولون ، والمسلمون في نظر المؤرخين امثال روبرت اجرون ، وهم يمثلون عشرة اضعاف الجالية الاوربية لكنهم لا يملكون شيئا بالمقارنة مع ما هو في حوزة الكولون وليس لهم حقوق المواطنة ولا يتمتعون باي نوع من انواع الحرية . ان هذا القسم ، في ماساته ، يشتمل على فئتين اجتماعيتين . تتشكل الاولى من العائلات المقربة من السلطات الاستعمارية نتيجة ما تقدمه لها من خدمات في مجال تسيير شؤون "الاهالي" وهي رغم ما تحظى به من امتيازات وما تملكه من متاع لا ترقى الى مستوى احط الاوربيين شانا واقلهم ثروة . ومن الناحية العددية ، فان هذه الفئة قليلة جدا عندما تضم اليها من كانوا يسمون بالنخبة

---

[1] –المرجع السابق، عدي الهواري، ص 122.

[2] –نفس المرجع،ص123.

[3] –.يحياوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبيةفي الجزائر القرن العشرين(حقائق وايديولوجياتو اساطير و نمطيات)، ترجمة محمد معراجي، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 129.

ولذلك ، ولانها غير متجانسة ، فانها لا تكون طبقة مستقلة بذاتها ، اما الفئة الاجتماعية الثانية فتتشكل من باقي السكان الذين يعيشون اوضاعا متقاربة جدا ويتعرضون لنفس انواع الاستغلال و الاضطهاد والعسف([1]).

انطلاقا من هذه الحقائق ، نستطيع القول ان الحديث عن تطور الجزائر وما عرفته من انجازات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يكون صحيحا الا اذا ظل مقصورا على الاوربيين فقط ، وعلى سبيل المثال نتوقف عند القرار الذي سن المنح العائلية سنة 1941وتضمن في مادته الاخيرة ان تطبيقه يمتد ايضا الى الجزائر ،ان التمديد قد وقع بالفعل ولكنه لم يتعد الجالية الاوربية ولم يستفد منه،كما ينبغي، حتى ابناء الجزائريين المغتربين في فرنسا ([2]).

وعندما نريد تقييم الانسان الجزائري ، تقييما مطلقا ، فاننا نجد ان قيمته عشية اندلاع الثورة لم تكن افضل من قيمة البهائم.، فالادارة الاستعمارية لا توليه اي اهتمام الا عندما يتعلق الامر بفرض مختلف انواع الضرائب عليه . ونقول مختلف انواع الضرائب لان "الاهالي" في الجزائر ، لم يكونوا يحكمون بقانون ، بل ان حياتهم اليومية تسير وفقا لمشيئة المستعمر الذي يخطط للمداخيل و المصاريف ، والذي يوزع المهام ويخلق الاوضاع حسب ارادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة ([3]).

ان الشرطة ، في المدن ، والحراس والشواش ، في الارياف ، وكذلك القواد والباشغوات كلهم ياتمرون باوامر غلاة المعمرين الذين لهم اليد الطولى في التعيين والترقية والعزل ، لاجل ذلك ، كثيرا ما نرى فلاحا جزائريا يغرم لانه ركب حماره ، او وجد ياكل الخبز والعنب في الغابة ، ا وان اخبارا افادت بانه ذبح خروفا او ديكا دون رخصة خاصة ان هذا التعسف ، وعدم وجود السلطة المستقلة التي يحتكم اليها هما اللذان جعلا معظم ابناء الجزائر يفضلون العزلة و العيش على الهامش موكلين كل ما يتعلق بمصيرهم للقضاء و القدر ، راضين بحياة البهائم المفروضة عليهم وكانت المراة ، بالاضافة الى ما يعاني منه الرجل ، تخضع لظروف قاسية نتيجة التاويل الخاطئ لمبادئ الاسلام السمحة ([4]).

---

[1]-**نفس المرجع،ص ص187-188.**

[2]-**المرجع السابق، ص 457.**

[3]-**الزبيري محمد العربي،الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، 1984،ص 149.**

[4]-**مرجع سبق ذكره ، محفوظ قداش، ص 107.**

ولقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في الطبخ و الانجاب ، لذلك فانها لم تكن في حاجة الى العلم و المعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما معرة بالنسبة اليها ، بل سبة حتى بالنسبة للواحد منهم ، اذ الرجل الحقيقي ، في ذلك الحين ، هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على جلب قوته ، وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته.اما"الطالب"او المتعلم فيحترم حقا ، ولكنه يعيش دائما في احتياج،وعالة على غيره ([1]).

ومن الجزائريين ، رغم كل شيء ، من يوفر لبناته تعليما قرانيا وقلة قليلة جدا منهم من يرضى بارسالهن الى المدرسة الفرنسية وسواء تعلمت الجزائرية في هذه او في تلك من المدرستين ، فانها تلازم البيت ، نزولا عند رغبة العائلة ووفقا لما تنص عليه عادات البلاد وتقاليدها .

ان هذا التجهيل المخطط له ، في الواقع ، قد ادى الى خلق مجتمع ساذج في اغلبيته ، له نحو المستعمر شعور مزدوج بالاعجاب والكراهية : اما الاعجاب ففيما توصل اليه الاجنبي من معرفة ، وما حققه من تقدم وازدهار ، وما حاز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية ، واما الكراهية فناتجة عن الاحساس بكون ذلك الاجنبي يمتص خيرات البلاد ، وينهب اهلها دون ان يجد م، على ميلاد ثم تطوير وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر ن يقف له بالمرصاد ، وما من شك ان هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد ، مع مر الايام([2]).

ولكن الغريب في الامر ، ان المؤرخين الفرنسيين لم يعيروا الاهتمام لذلك الواقع الصارخ ، وضربوا عرض الحائط بكل حقيقة يمكن ان تنقص من قيمة الأمة الفرنسية المتحضرة التي حملت نفسها ، ظاهريا ، رسالة تمدين الجزائريين واجراجهم من طور التوحش والهمجية ([3]).

وفي ميدان النقل و المواصلات ، فان فرنسا لم تزد على كونها وسعت وعبدت بعض الطرقات الرابطة بين اهم مراكز الانتاج والمدن الكبرى او الموانئ ، لتسهيل عمليات التصدير والتوريد ، وان كتب الرحالة ودراسات

---

[1]–المرجع السابق، الزبيري محمد العربي،ص150.

[2]–نفس المرجع،ص151

[3]–نفس المرجع، ص 153.

المؤرخين التي عالجت اوضاع الجزائر قبل الاحتلال كلها تثبت بان الشبكة البرية الموجودة سنة 1954، لا تختلف كثيرا في اساسها عن الشبكة التي كانت الايالة تتوفر عليها عندما بدات عمليات الغزو الفرنسي ([1]).

وان اللذين كانت لهم فرصة التجول ، وزيارة مختلف مناطق البلاد ، وكذلك المناضلين الذين كان ايمانهم بالوطن يدفعهم للتنقل ، راجلين او على متن حيوان الى كل مكان تشتم فيه رائحة السكان ، ان هؤلاء واولئك ما زالوا يذكرون اليوم ، بان السيارة لم تكن قبل اندلا ع الثورة بقليل ، ذات فائدة كبرى .

لاشك ان الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام (132) عاما اثارا بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة الجزائرية لعل من اهمها الجوانب الاقتصادية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ذلك الجانب قبل الاستقلال الجزائري عام مع التركيز على النفط باعتباره عصب الحياة الاقتصادية للدول في القرن العشرين([2]).

ومن هذا المنطلق نوضح الحياة الاقتصادية في الجزائر التي كانت تقوم على الزراعة بالدرجة الاولى حالها شبيه بحال جميع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية ، والتي جاء الاحتلال الفرنسي ذو الطبيعة الاستيطانية برسمها ويحدث فيها قطاعين الاول قطاع متطور تابع للمستوطنين الفرنسيين ، وقطاع المزارعين الجزائريين الذي عرف باقتصاد التقوت ، مع توضيح العوامل الدافعة لايجاد ذلك الوضع ، وكذلك اهم ذلك المبحث بعرض كيفية سيطرة الفرنسيين على قطاع التجارة الجزائرية من خلال السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية ثم تصدير رؤوس الاموال لفرنسا عبر احتكار التجارة الجزائرية .

وفي مستوى اخر ، ركز هذا المبحث استعراض الجهود الفرنسية في الحد من الصناعات اليدوية و الحرفية الجزائرية ، وعلى جعل الجزائر سوقا للمصوغات الفرنسية ، فضلا عن الاكتفاء بصناعة استخراجية فقط للحصول على المواد الاولية الجزائرية وتصديرها الى فرنسا ([3]).

لقد ركز الاهتمام الفرنسي لاهم موارد الجزائر المعدنية وخاصة النفط ، بدا بايضاح الظروف الدولية احاطت بالتوجه الفرنسي بالبحث عن النفط في الجزائر ثم بيان العوامل التي ادت بفرنسا الى الاهتمام بالصحراء

---

[1] –مرجع سبق ذكره، الزبيري محمد العربي،ص 153.

[2] – المرجع السابق، يحياوي مرابط مسعودة،ص130.

[3] –نفس المرجع السابق، الزبيري محمد العربي،ص152.

الجزائرية وبشكل اكثر جدية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن ايضاح اهم الشركات النفطية الفرنسية التي ظهرت على حيز الوجود والتي كانت اغلبها تابعة للحكومة الفرنسية والتي تكللت جهودها بالعثور على اهم حقول النفط في خمسينيات القرن المنصرم ، ثم ، الى اهم محاولات الحكومة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط عن الجزائر ، مع الاهتمام بوضع القوانين الخاصة بالنفط الجزائري لتنظيم اشتراك شركات النفط الأجنبية بالبحث عن النفط الجزائري بشكل لا يقلل من شان الهيمنة الفرنسية النفطية ([1]).

ان الاهتمام الذي أثاره اكتشاف النفط في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية لا سيما عند عقد مفاوضات الاستقلال ، إذا حاولت فرنسا بكل جهودها التوصل إلى فصل الصحراء عن الجزائر ، وهو ما كان نتيجة الفشل، فإذا كانت اتفاقيات أيفيان قد رسخت انتماء الصحراء للجزائر فهي بالمقابل قد سعت في بعض بنودها الهيمنة الفرنسية على نفط الصحراء ([2]).

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل اساس على الزراعة والرعي والتجارة ، اذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاما شبه اقطاعي وقبلي ، الا ان هذا النظام كان قادرا بشكل اة باخر على سد حاجة المزارع وحاجة اسرته من انتاج الارض ، ومن الطبيعي و الحالة هذه ان يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على كبر مساحة من الاراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا ونقل انتاجها الى السوق الفرنسية والمواد الاولية لمصانعها او للاستهلاك المباشر ([3]) .

في ضوء الاهمية التي احتلتها الارض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين ، بدات عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للاراضي من ايدي اصحابها الجزائريين ، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من اخصب الاراضي والاقرب الى الساحل ، بعد ان تم طرد اصحابها منها ،مما اضطرهم الى الانتقال الى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم و الحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من اجل اعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقاءهم على قيد الحياة ([4]) ، وقد استخدمت الحكومات الفرنسية

[1]– خيري عزيز ،التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة ،1978،ص 12.

[2]–نفس المرجع،ص 23.

[3]– حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، الجزائر مشكلة دولية ، الدار القومية للطباعة و النشر ، والقاهرة ، ص 23.

[4]– عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 71.

المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للاراضي من ايدي الجزائريين او اصدار التشريعات التي من شانها نزع الاراضي من ايدي الجزائريين ولعل اهمها هي :

-قرار عام 1830، الذي اعطى الحلق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة املاك المسلمين الذين ينحدرون من اصل تركي والاراضي الموقوفة للمساجد والاعمال الخيرية .

- قرار عام 1833، الذي اعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الاراضي التي ليس لدى اصحابها عقود او اوراق تثبت ملكيتها ([1]).

-الامر الصادر في عام 1844، الذي اتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع اراضي الاوقاف .

- الامر الصادر في عام 1846الذي خول السلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الاراضي التي ليس عليها ابنية ، وكذلك الاراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل ، وقد ادى هذا القانون الى مصادرة ما يزيد على 375.000فدان([2])

- القانون الصادر في عام 1851، الذي يشمل الاراضي التي استحوذت عليها السلطة ، فضلا عن اراضي الغابات بما يقارب 2مليون هكتار.

- في عهد نابليون الثالث وزع في عام 1852ما يقارب عن 25الف هكتار لبعض الشركات الحكومية الفرنسية في وهران.

- وزع في عام 1853، ما يقارب عن 20الف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة .

- وزع بين عامي 1861-1863، ما يقارب من 160 الف هكتار كهدية من نابليون الثالث لحاشيته وعدد من النبلاء .

- في عام 1871، وباثر ثورة الشيخ المقراني في الجزائر صادرت السلطات الفرنسية اراضي تقدر مساحتها 2.500.000هكتار .

---

[1]- نفس المرجع، حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،ص ص 24-25.

[2]-الدكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،دار الغرب الاسلامي،ط1، ،1997،ص 198.

-تم في عام 1876، منح النازحين الفرنسيين من الالزاس واللورين بعد ضمها الى المانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر بـ100الف هكتار .

- تم في عام 1877منح 100الف هكتار الى الشركة الجزائرية في قسنطينة ([1]).

ويمكن القول ان مجموع مساحة الاراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام 1940تقدر بـ10ملايين هكتار استولى المستوطنون الفرنسيون على 2.7مليون هكتار اي بنسبة 27%منها الى جانب ان الكثير منهم كانوا يمارسون اعمالا اخرى من الصناعة والتعدين والتجارة ،.

واما الباقي فيملكها الجزائريون وهي اراض قليلة الخصب و الانتاج ([2]) ، وعلينا ان نلاحظ ، ان المستوطنين الفرنسيين القادمين من بلد اختار طريق التطور الراسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي ، فلم يكن غريبا ان يطبق اولئك المستوطنون علاقات الانتاج الراسمالية في الاراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها مما ادى الى ظهور قطاع زراعي كبير ومتطور متجه صوب التصدير اي ان هدفه الوصول الى الاسواق الفرنسية خصوصا ([3]) ، تزامن ذلك مع وجود قطاع زراعي اخر عند المزارعين الجزائريين هو قطاع الاكتفاء الذاتي اي اقتصاد التقوت ([4])، في وقت وضعت فيه الحكومة الفرنسية كل الاجهزة و المؤسسات التشريعية و المالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الريو الاشغال العامة او القروض ([5])، ويمكن تحديد نوع المحاصيل الزراعية

---

[1]- مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 156-157، يونس درمونة ، المغرب العربي في خطر ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ص 21-ص 23.

[2]- فيليب رفله ، جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1956، ص 93.

[3]- عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 69، مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 159.

[4]- عبد الحميد براهيمي ، المصدر السابق ، ص 69.

[5]- وليس ادل على ذلك من ان الاكثرية الساحقة من المزارعين الجزائريين وحتى عام 1951كانوا يستخدمون المحاريث الخشبية وقلة منهم تستخدم المحاريث الحديدية ، بينما لا يستخدم المستوطنون الا احدث الالات الزراعية وما يؤدي اليه من فوارق في نتائج الحاصلات الزراعية ، كما ان القروض الزراعية كانت تمنح دون حساب للمستوطنين بينما تمنع عن الجزائريين عموما ، ففي خلال عشرة اعوام من عام 1939وحتى عام 1949بلغت القروض للمستوطنين 6.600الف قرض بلغت في مجموعها حوالي 6.5ملايين ونصف المليون فرنك ، اما الجزائريين فقد بلغت القروض 12.700الف قرض ويبلغ مجموعها 1.30000مليون وثلاثمائة الف فرنك .لمزيد من التفاصيل .ينظر : الان سافاري،المصدر السابق ، ص 14-15، ابراهيم كبة ، اضواء على القضية الجزائرية ، مطبعة الرابطة ،بغداد ، 1956، ص 55.

والغلال التي كان قطاع المستوطنين الفرنسيين ينتجها ، اذ تركز انتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم انتاجه كان ينقل الى الاسواق الفرنسية زعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة فوصلت مساحة الارض الخاصة بزراعته الى 400الف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي اذ بلغ انتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن .انظر الملحق رقم : 12

كما اهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي اهتماما كبيرا بزراعة الخضروات ولا سيما البطاطا والبقوليات ذلك لاهميتها بالنسبة الى السوق الفرنسية ، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري ان تنضج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا مما جعل الاقبال عليها في اسواق الاخيرة كبير حتى بلغت الصادرات الجزائرية ، منها مئات الالاف من الاطنان ([1])، اما انتاج الحبوب بانواعها فقد شهد ارتفاعا واضحا بعد الحرب العالمية الثانية والسبب يعود الى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة انذاك بعد الحرب فبعد ان كانت 13 مليون قنطار عام 1945 ، اصبح بحدود 24 مليون قنطار عام 1960 ([2]) ومن جهة ثانية كان للمحاصيل الصناعية اهمية كبيرة بالنسبة لقطاع المستوطنين الزراعي اذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وانتاج الفلين في الغابات ([3]) ، وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي ان نذكر ان محصول التبغ ارتفع من 100 الف قنطار في عام 1910الى 220 الف قنطار في عام 1955 ([4]).

اما انتاج اراضي الغابات التي اصبحت ملكا للحكومة الفرنسية منذ العام 1851، و التي كانت غنية باشجار البلوط والفلين و الارز و الصنوبر فانها هي الاخرى نظر اليها رجالات الاستعمار الفرنسي في الجزائر باهتمام ، فقد سمح للشركات الفرنسية اولا بالهيمنة على مساحات كبيرة منها ثم احتكروا تجارتها فجعلوها لسد حاجة الاسواق الفرنسية المتزايدة من الاخشاب ، ومن المفيد ان نذكر هنا قيمة صادرات الاخشاب الجزائرية الى فرنسا في عام 1949 كانت 64مليون فرنك ([5]) . ومما يجدر ذكره هنا ،ان القطاع الزراعي الجزائري "قطاع التقوت " الذي كان يضم ما يفوق 6 ملايين مزارع ، معتمدين على زراعة اراضي صالحة للزراعة قاربت مساحتها من 2.5مليون هكتار فقط قد بلغت فيه نسبة المزارعين الاجراء 60% اما من كان يملك ارضا في هذا

[1]– فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 102–103.

[2]– عبد القادر حليمي ، جغرافية الجزائر ، مطبعة الانشاء ، دمشق ، 1968، ص 180–185.

[3]– فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 103.

[4]– سمير امين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل قيصر داغر ، دار الحداثة ، بيروت ، 1981، ص 42.

[5]– فيليب رفله ، المصدر السابق ن ص 106، مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 164.

القطاع فكانت نسبتهم 38%في حين كانت نسبة 2%الباقية هم كبار الملاك ([1]) ، مع انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الملاكين الى اجزاء في اراضيهم بعد ان خضعوا لدوامة الربا ([2]) ، فضلا عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم ، فقد تخلت المؤسسات المالية و الادارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج اكثر من غيره الى مد يد المساعدة ، مما دفع بالمزارعين الجزائريين الى مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة ان يتحول اكثر من 50%من المزارعين الجزائريين الى عمال زراعين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي ولم يكن ذلك بعيدا عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين واخضاعهم نهائيا لارادتهم ([3]).

من 50%من المزارعين الجزائريين الى عمال زراعين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي ، ولم يكن ذلك بعيدا عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي بكسر شوكة الجزائريين واخضاعهم نهائيا لارادتهم ([4]) .(انظر الملحق رقم 03)

ونتيجة مما سبق فقد ظلت نسبة نمو الانتاج الزراعي و الحيواني الجزائري في المدة من 1880، وحتى عام 1955 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5%سنويا ، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت 1.8%وبالتالي معاناة المجتمع الجزائري في بعض الاعوام من نقص المواد الغذائية الاساسية ([5])، والجدول رقم 1، ادناه يوضح شكل التوزيع بالنسبة الى المساحات الزراعية التي يملكها المستوطنون بصورة عامة و المساحات الزراعية التي يملكها الجزائريون حسب احصاء رسمي قامت به السلطات الفرنسية في 31تشرين الاول عام 1954، واهم ما نستقرا منه هو ان عدد الجزائريين المالكين من مجموع ما يقرب من 9ملايين جزائري حسب هذا الاقطاع هو 6.30732، اي ان نسبة ما يملكه المالك الجزائري الواحد هي 14هكتار ونسبة المستوطنين هي 158هكتار ([6]).

لم يكن الوضع بافضل حالا في النشاط الاقتصادي الاخر وهو التجارة وذلك بسبب سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر ، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية

---

[1]– **مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 159.**

[2]– **عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي .1830–1960، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983، ص 156.**

[3]- ابراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص 55-56.

[4]- ابراهيم كبة ، المصدر السابق ، ص 55-56.

[5]- عدي الهواري ، المصدر السابق ، ص 159.

[6]- الان سافاري ، المصدر السابق ، ص 13.

وتصديرهم لرؤوس الاموال الفائضة عن التجارة وارباحها الى فرنسا ([1]) ، ولقد بدا تنفيذ الهدف الاول لهم "السيطرة على السوق الداخلية الجزائرية" عن طريق اصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا كمركيا في عامي 1851و 1867، والتي كاان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا ([2])، تلك القوانين التي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها وحرفها الوطنية التي لم تستطيع المنافسة مع الشركات الفرنسية الحديثة التي كانت تنتج بضائع وسلع ذات جودة عالية واسعار اقل مما كانت تنتجه الصناعات والحرف الجزائرية الامر الذي ادى الى خنق الصناعة الجزائرية وتدمير حرفها وبذلك اصبحت السوق الجزائرية مرتعا للشركات الفرنسية ومما ساعد على تحقيق ذلك الهدف هو احتكار النقل البحري الجزائر ودول العالم من قبل الشركات البحرية الفرنسية ([3]).

في ظل هكذا وضع ، تحقق الهدف الثاني وهو "تصدير رؤوس الاموال" بشكل تلقائي ، فالثابت تاريخيا ان العلاقات التجارية بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها كانت في الغالب ، مصحوبة بعجز الميزان التجاري للدولة التي تقع تحت هيمنة المستعمر ، ولم تشذ الجزائر عن هذه القاعدة فهذا العجز قد نجم عن احتكار فرنسا للسوق الجزائرية واحتكارها لجارتها معا ، فضلا عن تلاعب فرنسا بقيمة النقد ([4]) ، وقلة صادرات الجزائر الى خارج منطقة الفرنك ([5]) ، وارتباطها بالصندوق المشترك للعملة الصعبة في تلك المنطقة و الذي لم تكن تستطيع السحب منه الا في حدود حساب حق السحب الذي تجهزه فرنسا وتمونه ([6]) ، في مقابل عدم وجود ما يعوض هذا العجز من عائدات اخرى وعدم وجود اسطول تجاري خاص بالجزائريين ، ويرافق ذلك كله ضعف المقدرة الشرائية و الانتاجية للجزائريين ([7]) .

---

[1]- مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 169، حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، كفاح شعب ومستقبل امة ، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت، ص 26.

[2]- مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 166.

[3]– **حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،كفاح شعب ومستقبل امة ، ص 27.**

[4]– **فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 121 .**

[5]– **منطقة الفرنك : تشمل فرنسا ما وراء البحار جزر المارنتيك ، جزر جوادلوب ،جزر الاتحاد ،كاليدونيا الجديدة ، البولنرسي الفرنسي بطرس وميكلوف ، جزر القمر ، موناكو ، و17دولة افريقية تشمل الجزائر .المغرب ، تونس ، ساحل العاج ، الداهومي ، فولتا العليا ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، الطوجو ، مالي ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو برازافيل ، الغابون ، تشاد ، الكاميرون ، مدغشقر ، ينظر : مها ناجي حسين ، المصدر السابق ، ص 112.**

[6]– **عبد الحميد ابراهيمي ، المصدر السسابق ، ص 70.**

[7] **فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 121.**

ويمكن الاشارة هنا ، الى ان نوعية وكمية الصادرات الواردات الجزائرية توضح لنا بشكل جلي النظام الاقتصادي الذي اوجده المحتلين الفرنسيين في الجزائر ، لاسيما اذا ما عرفنا ان حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا يصل الى 76% ومع الاتحاد الفرنسي الى 7%و 17% ومع الدول الاخرى ، والجدول رقم 2أدناه ،

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	مواد نباتية	%16
مواد حيوانية	%2	مواد حيوانية	%2
مواد معدنية	%2	مواد معدنية	%2
مواد مصنوعة	%0	مواد مصنوعة	%55

يوضح نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1952.

وفي تحليل واضح لهذا الجدول يتضح لنا ان المحاصيل الزراعية تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية ، اما الواردات فمعظمها من المصنوعات ([1]) .

لا نجانب الحقيقة اذا قلنا ذلك يعني سيطرة فرنسا على التجارتين الداخلية والخارجية ، وان تركت بعض حقوق التجارة الداخلية المتواضعة بايدي الجزائريين ، علاوة عن سيطرة فرنسا التامة على تجارة المواد الاولية توجيهها صوبها تحويل الجزائر الى سوق داخلية للصناعة الفرنسية .

مما جعل الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا ترجح كفته لصالح فرنسا ([2]) ، وفي مستوى اخر طبقت فرنسا على الجزائر سياسة "عدم تصنيع المستعمرة" فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية و الحرفية كصناعة النسيج و الجلود والنحاس والحلي ، التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الابواب على مصراعيها للبضاعة و السلع الفرنسية المصنوعة ، اذ تعرضت الى ظروف منافسة ظالمة ادت في نهايتها الى موتها البطيء وبقاء البضائع الفرنسية المحتكرة للسوق الجزائرية ([3]) ، كما اخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وانتاج كل ما يمكن ان يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام او مواد

---

[1] – فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 125.

[2] – مسعود مجاهد ، الجزائر عبر الاجيال ، ص 167.

[3] – فيليب رفله ، المصدر السابق ، ص 116.

اولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات ([1]) ، وربطها بخطوط سكك حديدية الى الساحل ليتسنى لها تصديرها الى الاسواق الفرنسية ، في حين بقيت اهتمامات الجزائريين امام هذا الوضع الصعب باتجاه تامين الغذاء والسكن بحدودهما الدنيا ، واذا اردنا ان نركز على مدى مساهمة الصناعة المحلية و الحرف في الجزائر في الدخل الوطني ([2])، فانها مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 10%في عام1955 ([3]). والجدول رقم 3 يظهر تركيز الشركات الفرنسية على الصناعة الاستخراجية قبل الاستقلال مقارنة بعام استقلال ([4]) .

المواد . السنة	1961	1962
الحديد	2867	662
الزنك	71	69.5
الرصاص	13	12.9
النحاس	2.2	2.9
الفوسفات	426	389.8
الفحم	77	35

جدول رقم3.صناعة استخراجية .الوحدة الف طن

وعليه فان الاقتصاد الجزائري وحتى انتصار الثورة في عام 1962، كان اقتصادا تابعا للاقتصاد الفرنسي ، اذ سيطرت الشركات الزراعية الفرنسية على اخصب الاراضي واكثرها قربا للساحل والتي انصب الاهتمام فيها على انتاج المحاصيل التي تتطلبها الصناعة الفرنسية ، بينما هيمنت الراسمالية الفرنسية على قطاعات التعدين والمصارف و التجارة الامر الذي رسخ تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي .

اما فيما يتعلق بالنفط فقد كان لاكتشاف النفط في الجزائر ، التي كانت ترزح تحت السيطرة الفرنسية التامة لاسيما من الناحية السياسية و الاقتصادية ، الاثر الاكبر في تحديد كيفية استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة ، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع" ، التي بدات

---

[1] – مسعود مجاهد ،انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر ، ص 67.

[2] – عدي الهواري ، المصدر السابق ، ص 161–162.

[3] – سمير امين ، المصدر السابق ، ص 50.

[4] – عبد القادر حليمي ، المصدر السابق ، ص 233.

مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريبا ، وبلغت اوجها في الاعوام الاولى بعد الحرب العالمية الثانية عندما اصبح النفط ولاول مرة المصدر الاول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة ، اذ سيطرت تلك الشركات على انتاج النفط و تسويقه ، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية سيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم ، وقد كان نادرا في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات اذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة * ، في احسن حالاتها انذاك نسبة 5% ، وبذلك بقي دور السوق هامشيا وقاصرا على احداث التوازن و الاستقرار في فترات الاختلال الظرفية "فائض او عجز ظرفي" ([1])، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج ، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينيات اذ اخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة .

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية و الاستعمارية التي نثلتها فرنسا في الجزائر ، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الاوسط وغيره من المناطق ، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية بدون ان يكلفها ذلك المزيد من العملات الصعبة التي تفتقر اليها ، وايضا حتى يمكنها من تصدير الفائض الى السوق الاوربية ([2])، ولا سيما في اعقاب الحرب العالمية الثانية اذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لاعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وان اغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئا على ميزان المدفوعات الفرنسي ([3]) .

[*]– السوق الحرة : وهي السوق التي تشبه حديثا البورصة المالية الحقيقية ، حيث تتحدد اسعار الصفقات عند التقاء السعر الادنى الذي يكون البائع عنده مستعدا لبيع شحنة النفط مع السعر الاعلى الذي يكون المشتري مستعدا لدفعه . لمزيد من التفاصيل ينظر : بلقاسم سرايري ، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، انظر :رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخضر"باتنة"، الجزائر ، 2008، ص 9.

[1]– المصدر نفسه ، ص 9.

[2]– احمد المعتصم بالله ،البترول العربي واثره في حاضر و مستقبل الامة العربية ، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة ، 1961، ص 98.

[3]– نازلي معوض ، المصدر السابق ، ص 39.

يرجع تاريخ المحاولات الاولى للبحث عن النفط في الجزائر الى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، اذ بدات فرنسا عام 1870 باولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الارض ، على اية حال لم تسفر تلك الجهود الا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هده الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الامكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود ([1]) ، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1865 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50الف طن سنويا حتى عام 1925، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان "Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر ([2]) ، الذي بدا بالانتاج عام 1914، وكان ينتج ما يقرب 30 الف طن حتى نضونه في عام 1940 ([3]) .

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الاولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت عام 1932، على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير ان تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجاريا ([4])، ولهذا الفشل مجموعة اسباب اهمها ، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب عن النفط واقتصار جهود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية منها ، وكثرة **الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلا دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة** ([5]).

اتجهت انظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل اكثر جدية وبامكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة ، لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها ، التي اصبحت بحاجة ماسة له اكثر من اي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط و المنتوجات النفطية اذ كان اعتمادها اساسا على مصادر خارجية ، كما استلزمت عملية اعادة اعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية

---

[1] – **منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، "البترول" ، السلسلة الاقتصادية 4 ، مطبعة المحافظة السياسية ، الجزائر ، 1972، ص 115.**

[2] –**Rabah Nahiout** , **le petrol Algerien ; En** .**Ap** , **Alger** , **1974**, **p** .**10**.

[3] – **بلقلسم زياني ، دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، الجزائر. 1995، ص 27، جمال حمدان ، بترول العرب ، دراسة في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1964، ص 95.**

[4] –**Rabah Nahiout** , **OP** .**Cit** , **P.107**.

[5] –**IBID** , **P** .**106**. **وينظر كذلك : راشد البراوي ،حرب البترول في العالم،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1968،ص 215-216**

وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتامين مصادر النفط لتلبية الطلب المتزايد ، واضطرار الحكومة الفرنسية الى تسديد اثمان احتياجاتها من النفط ومشتقاته بالعملات الاجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي ، وعليه فقد اصبحت الصحراء الجزائرية املا لرجال المال و الاقتصاد والسياسة في فرنسا بان تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له ([1]).

اكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لا سيما بشؤون الطاقة في اكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الاهمية ، وهي افضلية منطقة الشرق الاوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطاتها منه ازديادا كبيرا ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير ، وان كثيرا من الجهود والشعارات اتجهت ضد نظام امتيازات النفط القديمة والمطالبة باصلاحها وقد تم ذلك جزيئا في نظام مناصفة الأرباح ([2]) ، واتخاذ ايران خطوتها الجريئة بتاميم نفطها في ربيع عام 1951 ([3]). لهذا ادركت فرنسا ان مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في افريقيا .

المبحث الثالث: نتائج وافرازات المجازر

حينما قامت فرنسا بارتكاب مجازر ماي 1945ضد الجزائريين و التي راح ضحيتها أكثر من 40 ألف قتيل([4])، أرادت أن تقضي على ذلك الوعي و الحس الوطني الظاهر لدى أغلبية ممثلي الحركة الوطنية خاصة مناضلي حزب الشعب الجزائري و اصبح يشكل خطورة على خرافة الجزائر فرنسية، كما أنها كانت تسعى الى

---

[1]– عاطف سليمان ، معرفة البترول في الجزائر ، ص 13.

[2]– راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، ص 217–218، Hamid Mazri ,Les Hydrocar bures Dans L'économic Algerienne ,S.N.D , Alger 1975, p.45.

[3]– اصدر قانون تاميم النفط الايراني في اول ايار عام 1951الذي جاء نتيجة مطالبة الحكومة الايرانية لشركة الانجلو – ايرانية ، بتطبيق قاعدة مناصفة الارباح التي وقعت كاتفاقية بين المملكة السعودية وبين شركة ارامكو في 30 كانون الاول عام 1951 ومما يعني تبني مثل القاعدة في ايران من حصولها على ضعف الدخل الذي تحصل عليه بموجب الاتفاقية الملحقة التي رفضها المجلس النيابي الايراني في 11كانون الثاني عام 1951 التي تنص على زيادة العائدات النفطية من 4شلنات الى 6شلنات ، فانبثق قرار التاميم في ظل تلك الظروف ، وكان وراء القرار محمد مصدق رئيس لجنة شؤون البترول في المجلس النيابي . لمزيد من التفاصيل ينظر : عاطف سليمان ، من ارشيف القضايا البترولية الكبرى "تاميم البترول الايراني – لماذا فشل مصدق " ، "البترول و الغاز العربي " مجلة ، بيروت ، العدد 8، نيسان 1966، ص10–15، المصدر نفسه ،العدد 9، ايار 1966، ص 17–ص 27، ص 33.

[4]–الدكتور الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية(دراسة في السياسات و الممارسات 1954–1958، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009،ص154.

الحيلولة دون توسع انتشار الأفكار التحررية بين الاوساط الشعبية، ووقف كل ما من شأنه أن يهدد و جودها بالجزائر هذا من جهة، و من ناحية ثانية –و كما أوضحنا سابقا–فان فرنسا خرجت نصف منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي بحاجة الى استرجاع مكانتها بين الدول، خاصة و أنه قد تم تغييبها و ابعادها بشكل كلي من المحافل الدولية التي انعقدت و الحرب العالمية الثانية في نهايتها ، و تحولت بذلك من دولة كبرى الى دولة صغرى شأنها في ذلك شأن بقية الدول المهمشة، فيما يخص هذه الناحية و الحديث عن استرجاع فرنسا لهيبتها و تصنيفها الدولي هذا أمر يخصها لكن ما لم يدركه المستعمر، ز ما أغفله هو انفلات الأمور منه و انقلابها ضده في سعيه لتحقيق هدفه الأول المتمثل في القضاء على نشاطات الحركة الوطنية، خاصة و أن استمرار الأساليب النضالية لبعض اتجاهاتها قد تغير مقارنة لما كان سائد قبل ماي ([1]) ، 1945،ونحن هنا بصدد الحديث عن انعكاسات مجازر ماي 1945، على الوضع العام بالجزائر، حيث اقتنع بعض أعضاء الحركة الوطنية بحقيقة فرنسا العنصرية التي يستحيل معها تحقيق و لو مطلب واحد بالطرق السلمية،.

و الملاحظ على تلك المجازر أيضا هو أنها قد أحدثت حالة من الانسداد بين سلطات الاحتلال و أغلبية ممثلي الاتجاهات السياسية في الجزائر،كما ادت في ذات الوقت الى تشكيل فراغ بن الاهالي و الطرف الآخر الذي ارتكب تلك الأحداث الدموية و عليه فقد تأكد الجزائريين بعد أن فقدو ثقتهم في ادارة المحتل و تيقنوا بأن الذي يرتكب مثل هكذا مجازر لا يفهم لغة التحاور التي كانت ممثلة يومئذ في الكفاح السياسي، هذا ناهيك عن يأس بعض من كانوا متأثرين بالحضارة الفرنسية و يدعون الى الارتباط بها فقرروا تغيير نظرتهم اتجاه فرنسا و اتخاذه مواقف معادية لها. (انظر الملحق رقم 04)

هكذا اذا كانت مجازر ماي 1945 نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين و الجزائريين على المستويين الرسمي و الشعبي أو العلاقات بين التشكيلات الوطنية فيما بينها([2])، التي لم تستطع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية، و ذلك نظرا لتعدد الايديولوجيات و اختلاف تكوين أعضاء الحركة الوطنية مما اثر على توجهاتهم و نظرتهم للمستعمر.

---

[1]–محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز و المآل، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2010، ص ص 74،75.

[2]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، المرجع السابق ، ص 71.

و في محاولة منها لتهدئة الاوضاع جراء الجرائم التي ارتكبتها قامت فرنسا باستدعاء الجزائريين للاشتراك في اقتراع المجلس التأسيسي الأول، الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945- بعد مرور خمسة أشهر فقط عن مجازر ماي 1945-و المتتبع للأحداث يومها يجد أن نتائج ذلك الانتخاب كانت معروفة سابقا نظرا للمعطيات المحددة بموجب قانون 07مارس 1944، و التي تنص على طغيان العنصر الأوروبي فبموجبه يتم انتخاب 22 عضوا أوروبيا من قبل 454000 ناخب، بينما يتم انتخاب 15 عضوا من المسلمين من قبل 1210000 ناخب، وذلك يعني أن سلطات الاحتلال قد حسمت نتائج الاقتراع لنفسها و لصالح المعمرون الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على أغلبية المقاعد في كافة المجالس المحلية و العامة، ([1]) ثم لا ننسى أن تنظيم هذه الانتخابات حصل في وقت كانت فيه الساحة السياسية الجزائرية خالية من أغلبية تشكيلات الحركة الوطنية، بعد اعتقال المستعمر لفرحات عباس زعيم حركة أحباب البيان و الحرية و البشير الابراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين مباشرة بعد مجازر ماي 1945،

أما مصالي الحاج فكان رهن الاعتقال قبيل ذلك و لم يبق في الساحة السياسية الا الحزب الشيوعي الجزائري و اتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور ابن جلول المعروفين بتوجههما الموالي لفرنسا، فالأول له ايديولوجية قائمة على ركائز بعيدة عن الهوية الجزائرية كما أنه كان يعتبر الجزائر أمة في طور التكوين ، و ظل يعمل طوال فترة نضاله على حماية مصالح و سيادة فرنسا بالجزائر و لو على حساب السكان الأصليين، أما الثاني فمعروف بدفاعه المستميت عن مشروعه الادماجي، المتضمن مطالب تتعلق بادماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وهذا تناقض في منطق السياسة الفرنسية القائمة على التمييز العنصري و غير مناسب من ناحية أخرى لمعتقدات الجزائريين و عاداتهم .

و الملاحظ على تلك الانتخابات غياب مناضلي حزب الشعب الجزائري و حركة أحباب البيان و الحرية الذين رفضوا المشاركة فيها و أصدروا في هذا المقام منشورا تم توزيعه على الأهالي الجزائريين يتضمن الدعوة الى المقاطعة و الامتناع، فكان ذلك دليل المشاركة الضئيلة التي طالت اقتراع المجلس التأسيسي الأول حيث لم تتجاوز مشاركة الجزائريين 30% ([2])، و بتلك المشاركة نلاحظ مدى اليأس و الفراغ الذي حصل عند الشعب

---

[1] –**Claud collot :les Institution de Lalgérie Durantla période coloniale (1830–1962), éd OPU, Algérie, paris , 1987,p220.–**

[2]– **نفس المرجع السابق، محمد تقية، ص ص 79–80.**

الجزائري بعد مجازر ماي 1945، هذا الأخير الذي لم يعد يكترث لمثل هكذا انتخابات تنظمها ادارة المحتل وعيا منه بحقيقة المستعمر القائمة آنذاك على خديعة الأهالي الجزائريين و خدمة مصالح المستوطنون.

و في نفس السياق و مع مواصلة فرنسا لاجراءاتها الرامية الى تهدئة الشعب الجزائري و سعيا منها لامتصاص غضبه، و الحيلولة دون استمرار تفاقم الوضع العام في الجزائر، و من أجل الخروج من حالة الانسداد التي آلت اليها العلاقات بينها و بين بعض تيارات الحركة الوطنية كالتيار الاستقلالي، أقدمت سلطات الاستعمار على اصدار قانون العفو العام([1]) بعد مصادقة الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى عليه يوم 16 مارس 1946 ، و الذي ينص على اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و السماح بعودة النشاط السياسي([2]) ، هذا المرسوم و ان لم ينفذ كاملا الا انه سمح بخروج بعض زعماء الحركة الوطنية من السجن أمثال فرحات عباس و البشير الابراهيمي.

و قد استغلت بعض التشكيلات السياسية صدور قرار العفو ذاك و ذكرت بأن الفضل يعود لها، من ذلك نذكر الحزب الشيوعي الجزائري الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت هي السبيل لصدور مرسوم العفو، و قد عمل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة القاتمة التي ظهر بها طوال فترة نضاله، و التي سبق و أن تحدثنا عنها في أكثر من موقع، هذا علاوة على مواقفه السلبية من مجازر ماي 1945، التي ظهر فيها مؤيدا لفرنسا غير مبال و لا مندا بما قامت به ضد الآلاف من الجزائريين العزل، وفي سبيل الترويج لادعائهم المصطنع قام الشيوعيين بنشر دعايتهم تلك في صحيفة "الحرية" الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس 1946 في افتتاحية جاءت بعنوان " نصر مزدوج"، 300 جزائري أطلق سراحهم من بينهم فرحات عباس و أكدت الصحيفة أن الشيوعيون كانوا هم من أشاروا على فرنسا باصدار قرار العفو، و دعى هؤلاء أي الشيوعيين الى ضرورة تعاون و اتحاد الجزائريين مع الفرنسيين لمستقبل أفضل.

و المتتبع لدعاية الحزب الشيوعي الجزائري و تصريحاته، يجد بأنها جاءت في وقت تعمد فيه ذلك في محاولة منه لازالة الشكوك حوله في عدم تبنيه للقضية الوطنية كما فعل البقية، و أراد من خلال عمله ذاك كسب الأهالي لأجل الحصول على قاعدة شعبية واسعة خاصة في ظل العزوف الشعبي حوله.

---

[1]–ناصر الدين سعيدوني– أحداث 08 ماي 1945: ذكرى تضحيات جسيمة و عبرة كفاح مرير "الذاكرة"، العدد الثاني ، الجزائر، 1955، ص 27.

[2]–Mahfoud Khaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne ,t2,OP–cit,pp 752–753 .

و بصدور قرار العفو عادت التشكيلات السياسية في الجزائر الى الظهور لكن هذه المرة في قالب جديد لدى بعض أعضاء ممثلي اتجاهات الحركة الوطنية الذين عايشوا مجازر ماي و عانو من ويلاتها، على اثر ذلك بدأالتفكير جليا لدى أعضاء حزب الشعب الجزائري ، بضرورة تغيير الكفاح من سياسي الى مسلح في حين حدث تغيير أكثر ما يقال عنه أنه طفيف لدى دعاة الادماج بدعوتهم الى اقامة دولة جزائرية لكن تبقى مرتبطة فدراليا مع فرنسا، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد واصلت مسيرتها النضالية بتوعية الشعب الجزائري و العمل على استرجاع هويته، مع بقاء الشيوعيون متمسكين باديولوجيتهم القائمة آنذاك على الدفاع على مصالح فرنسا بالجزائر، ذلك ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرض الطابع الجديد التي ظهرت عليه الحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945 بداية ب: -الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: على إثر صدور قانون العفو العام بتاريخ 16 مارس 1946([1])،أطلق سراح فرحات عباس الذي قرر مواصلة نشاطه السياسي، لكن هذه المرة بعيدا عن بقية التشكيلات السياسية الأخرى، حيث أعلن عن تاسيس حزب جديد في أفريل 1946 أطلق عليه اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" ([2])، كبديل عن برنامج أحباب البيان و الحرية .

وهو بذلك قرر الابتعاد عن مناضلي التيار الاستقلالي لانهم في نظره سبب الحوادث الاليمة التي كانت تقع للجزائريين، و قد ذكر بعض الباحثين امثال محفوظ قداش بان الاتجاه الادماجي عرف تطورا في برنامجه بحيث انه نادي باقامة دولة جزائرية،لكن بعد القراءة المتانية لمطالب هذا الحزب وجدنا بان التطور الحاصل عند افكار عباس كان طفيف لان حديثه عن انشاء دولة جزائرية لم يقصد بها استقلال الجزائر كليا عن فرنسا مثلما كان يطالب بها مصالي الحاج، و انما طالب باقامة دولة جزائرية مرتبطة فدراليا مع فرنسا، و هنا يتساءل الباحث لماذا بقي فرحات عباس متمسك بفكرة الارتباط مع فرنسا حتى اللحظة- نقصد عام 1946- ا لم يكفيه ما فعله المستعمر بالاهالي الجزائريين في ماي 1945، خاصة انه كان شاهد عيان على تلك المجازر الشنيعة التي عاشها الجزائريون، ام ان ايدولوجية الرجل المتاثرة بالهوية الفرنسية و الاندماج معها يستحيل أن تسقط عنده مهما كانت الظروف و المواقع ،لهذا كان يعمل وفق مبدأ خذ و طالب من خلال دعوته الصريحة الى التمسك بمبدأ الثورة بالقانون بمعنى أنه كان ينادي بالاستقلال الذاتي للجزائر بالطرق السلمية مبتعدا عن العنف المسلح ، و بعدها وعلى المدى الطويل تحصل الجزائر على استقلالها الكامل،

[1]-نفس المرجع السابق ، الدكتور الغالي غربي، ص145.

[2] -**Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne,T2, Op-cit,p 730**.

و حسب رأيي هذا أمر مستبعد اذا ما نظرنا الى مدى تمسك عباس بأفكاره الادماجية الرامية الى الارتباط بفرنسا و دفاعه المستميت عنها في أكثر من موقع، من ذلك أنه توجه في 01 ماي 1946 بنداء الى الشباب الجزائري و الفرنسي مما جاء فيه ".... ان القضية هي تحرير الجزائر من نظام قديم على الاستغلال الكولونيالي لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الطريق الكبير طريق الوطن الجزائري أعني المساواة و الحرية لا للاندماج و لا للانفصال، شعب فتي يقوم على أسس ديمقراطية حديثة تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة ...."([1]) ، هذا ناهيك على اعتماده على طبقة مثقفة مكونة من الأعيان و المحامون أمثال أحمد بومنجل[G]، قدور صاطو و أطباء أمثال الدكتور سعدان الدكتور ابن جلول و الدكتور أحمد فرنسيس[GG] ، و مدرسون أمثال حميد بن سالم و غيرهم([2]) .

من خلال مواقف فرحات عباس السابقة الداعية الى الارتباط بفرنسا و التعهد بعدم الانفصال عنها سمحت له بالمشاركة في الانتخابات التأسيسية البرلمانية الثانية يوم 02 جوان 1946، حيث تحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على نسبة 71%ما يعادل 11 مقعدا [GGG]من الأصوات المعبر عنها ،أي 458000 صوتا من مجموع 633000 ناخبا ، و رغم نسبة المقاطعة التي كانت كبيرة الا أن عباس ذكر بأن حزبه حقق

---

[1]– **Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne, T2, Op-cit, p -731**

[G]– **احمد بومنجل: من مواليد عام 1906من عائلة مترفة، تابع دراسته حتى أصبح محاميا، كان مقربا من فرحات عباس ، فعين في منصب أمين عام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة التحريرية سنة 1956، فعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة ينظر: حميد عبد القادر، المرجع السابق ، ص309.**

[GG]– **أحمد فرنسيس : ولد بغيليزان عام 1912 من عائلة غنية، واصل دراسته حتى تحصل على الدكتوراه في الطب، كان من مؤسسي أحباب البيان و الحرية، ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، انضم الى جبهة التحرير الوطني سنة 1956، و انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأولى، و هو كذلك في الثانية، أما في الثالثة فأصبح وزيرا للمالي. ينظر : المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر :–القرص المضغوط، تاريخ الجزائر (1830–1962).**

[2]– **Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne , T2,OP-cit , p 73.**

[GGG]– **قائمة منتخبون (11) هم: من ولاية قسنطينة فرحات عباس صيدلي بسطيف ، مصطفاوي الهادي محامي بسطيف ، الدكتور ابن خليل طبيب في باتنة ، ساطور محامي بالجزائر العاصمة، باي العقون من عنابة، حاج السعيد محامي بقسنطينة ، في ولاية وهران : محداد أستاذ بثانوية وهران، أحمد فرنسيس طبيب بغيليزان، قادة بوطاران أستاذ في تيارت من ولاية الجزائر: تحصل الحزب على مقعدين من مجموع أربعة و هما الدكتور سعدان طبيب ببسكرة، بن قداش موظف في التجارة بميشيلي، أما المقعدان الباقيان فقد قام والي العاصمة بيرلليبيه " perllier » بتزوير الانتخابات لمنع أحمد بومنجل المحامي بالعاصمة، و محمد بن سالم المختص بالاشهار في الأغواط من الحصول عليها :أنظر: . Ferhat Abbas :La Nuit coloniale, OP-cit, p 154.**

نجاحا "انه انتصار مسلم به" ([1])و أصبح بذلك يتكلم باسم الوطنيين الجزائريين ([2])، هذا رغم دعوة حزب الشعب الجزائري الصريحة الى المقاطعة و الامتناع عن المشاركة في ذلك الاقتراع.

و قد صرح فرحات عباس بعد الانتخابات بنداء موجه للفرنسيين مما جاء فيه " هذه فرصتكم الأخيرة و نحن العقبة الأخيرة لا تخطئوا، انني أكثر الوطنيين تقربا من فرنسا "، و تصريح عباس هذا يؤكد كلامنا السابق المتضمن تمسك ف حات عباس باديولوجيته القائمة على التأثر بالثقافة الفرنسية، و أنه يستحيل عنده تطور المجتمع الجزائري الا في حالة اندماجه مع المحتل، و نحن بكلامنا هذا لا ننقص من قيمة الرجل و لا ننكر ما قام به طوال فترة نضاله ،لكن الذي دفعنا لطرح مثل هكذا أفكار هو لماذا بالغ عباس في تقديس الطرف الآخر ، ألم يكن في الجزائر يومها أشخاص يمكن للصيدلي فرحات أن يثق فيهم ومن ثم يتفق معهم على نقل الجزائر من براثين هذا المستعمر الى الحرية و الاستقلال ؟.

المهم و بغض النظر عن القائل أصبح هؤلاء المنتخبون يمثلون نواب الحزب في المجلس التأسيسي الوطني الثاني و قدموا برنامجهم القاضي باقرار الفدرالية، و اقامة جمهورية مستقلة ذاتيا بحكومتها الخاصة و برلمانها المنتخب بواسطة التصويت ، و اقرار اجراءات لكي لا تقطع الصلات القائمة بين الجزائر و فرنسا، كما حاول عباس صياغة أفكار حزبه في شكل دستور قدمه للبرلمان الفرنسي يوم 09 أوت 1946([3]) بعنوان "دستور الجمهورية الجزائرية" مما جاء فيه :

المادة الأولى: تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر، و تعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية و حكومتها و العلم الوطني.

المادة الثانية: تصبح الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشتركة، و تكون العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني للدولتين مشترك تشرف عليه سلطات الاتحاد و تشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

---

[1] **Ferhat Abbas** : **La Nuit coloniale**, **OP-cit ,pp 154-155**.

[2] **-Mahfoud Kaddache** : **Histoire du Nationalisme Algérienne**, **T2,OP-cit ,p 750**.

[3] **-Mohamed Harbi** : **Aux origines du FLN**, **OP-cit,p 26**.

المادة الثالثة : تتمتع الجمهورية الجزائرية بكامل السيادة في جميع القطر، و تشرف على جميع المرافق الداخلية بما فيها الشرطة([1])، المادة الرابعة و الخامسة: يتمتع كل المستوطنين الاوروبيون الموجودين بالجزائر بالجنسية الجزائرية، و بالتالي تكون لهم نفس الحقوق المخولة للمواطن الجزائري بما في ذلك حق التصويت و التوظيف، و في المقابل يتمتع كل مواطن جزائري في التراب الفرنسي بالجنسية و تكون له نفس حقوق المواطنين الفرنسيين بما في ذلك حق التصويت و تقلد الوظائف العمومية ، و يمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا الى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد المصادقة عليهما.

المادة السابعة: اللغات الرسمية في الجمهورية الجزائرية هي الفرنسية و العربية، و يكون التعليم العام باللغتين في جميع طبقات التعليم، و تتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله اجباري لجميع الأهالي ذكورا و اناثا.

المادة الثامنة : ان المدارس العمومية الموجودة حاليا في الجزائر تبقى على وضعها الراهن.

المادة التاسعة: سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، على أن تتحمل هي ميزانية تلك المدارس.

و قد ذكر عباس بأن البنود التي حملها هذا الدستور مثبتة و تدعوا كلها الى التسامح و نبذ التعصب الديني، ثم ان مصالح الجزائر و فرنسا تبقى كلها محترمة و لا يحدث أي انفصال بين الطرفين([2]).

و كباحث وجب علي التوقف عند مواد هذا الدستور، حيث وبقراءة المادة الأولى المتضمنة اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر،و بعلمها الوطني يخيل للقارئ بأن مطالب دستور عباس استقلالية ، لكم و بمجرد الاطلاع على المادة الثانية و السابعة اللتين تنص على التوالي باشراك فرنسا في حكم الجزائر و منحها العلاقات الخارجية و الدفاع و اعتبار اللغة الفرنسية اجبارية بالجزائر، نجد أن ذلك الاستقلال الذي تكلم عنه فرحات عباس في المادة الأولى جزئي غير كامل ، و بقي متمسكا ببرنامجه الاندماجي.

أما عن ردود البرلمان الفرنسي على نقاط الدستور ذاك فلم تكن جدية، حيث أنه و بالرغم من ابقاء مواده على صلات الترابط بين فرنسا و الجزائر،الا أن المجلس الدستوري الفرنسي لم يأخذ مقترحات نواب

---

[1] – **Ferhat Abbas** : **La Nuit coloniale**, **OP–cit**, **p 154**.

[2]– **Ferhat Abbas** : **La Nuit coloniale**, **OP–cit**, **p 156**.

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مآخذ الجد، و لم يجهد نفسه لمناقشة القانون الأساسي الخاص بالجزائر، فبالنسبة للنواب الفرنسيين الجزائر كانت و يجب أن تبقى تابعة للسلطات الاستعمارية.

وهو في فرنسا و بعد تقديم مشروعه الى البرلمان الفرنسي التقى عباس في باريس هوشي منه Hochi-Minh» فهنأه هذا الأخير على نشاطه الواضح و المستمر، و من القاهرة و صلته رسالة من الحبيب بورقيبة[G]، رئيس حزب الدستور الجديد التونسي يقول له "بأن فرنسا لا تمنحنا أي شئ من مطالبنا، و طلب من عباس الانضمام الى حزب الشعب ([1])، و للتذكير هنا فقد رفض أعضاء الاتجاه الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج ذلك المشروع الذي تقدم به عباس الى البرلمان الفرنسي لاقتناعهم بايديولوجيتهم القائمة على تمسكهم بالاستقلال التام للجزائر.

و بعد عودة فرحات عباس الى الجزائر العاصمة عمل مع أصحابه على تنظيم الحزب مع الابقاء على المطالب الاندماجية، يظهر لنا ذلك جليا في مؤتمر الاتحاد المنعقد في شهر أكتوبر 1946، حيث انعكف هؤلاء على تسوية مشاكل أخرى منها:

- الغاء قرار حل أحباب البيان و الحرية، و التأكيد على تشكيل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- نقل مصالي الحاج من برازافيل الى باريس بناءا على طلبه.

-السماح بعودة جريدة "المساواة" الى النشاط بعد توقيفها عن الصدور من قبل سلطات الاحتلال في ماي 1945.

-طلب تعويضات من فرنسا على مجازر ماي 1945 قدرها 500 مليون فرنك، و قد وافق غليها وزير المالية آنذاك، لكن الوالي العام للجزائر رفض بحجة أن الضحايا قد تلقوا تعويضات.

[G]– ولد عام 1900 بالمستنير، توفي سنة 2000، تعلم بمسقط رأسه، انضم الى الحركة الوطنية التونسية حتى أسس حزب الدستور التونسي الجديد عام 1945، عين في منصب رئيس جمهورية تونس وهو كذلك الى غاية الاطاحة به اثر انقلاب عسكري قاده الجنرال بن علي في 07 نوفمبر 1987أنظر: الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة ، رياض الريس للكتب والنشر ،تونس ،2000 ، ص 12 **Benjamin Stora, Akram Ellyas :Les 100portes du Maghreb, éd. Dahleb, Alger , 1999,pp 103–107 .**

[1] –**Ferhat Abbas : La Nuit coloniale ; OP–cit , p 159.**

- وضع مشروع قانون يخول للشعب الجزائري العودة الى ممارسة نشاطهم داخل منصة مجلس النواب([1]).

و بتلك المطالب واصل عباس و أصحابه الدفاع عن سياستهم المنادية بالاندماج مع المستعمر، ثم ان تطور الجزائر و شعبها عندهم لا يكون الا بفتح الحوار و تجنب العنف مع فرنسا التي هي عندهم مصدر للحضارة، متجاهلين بذلك ما قامت به آلاتها الحربية من ظلم و استبداد ضد الأهالي العزل طيلة قرن من الزمن، و القارئ لتلك النقاط أيضا يجد بأن هناك تملق و تقرب من فرحات عباس و رفاقه الى سلطات الاحتلال .

أصحاب الحرية و الديمقراطية: نتيجة المواقف السلبية للحزب الشيوعي الجزائري من مجازر ماي 1945 ، و تهجمه على بقية تيارات الحركة الوطنية كالتيار الاستقلالي و طلب القضاء عليها و سجن زعماؤها، لأنهم هم سبب تلك المجازر حسب زعمه([2]) ، و نتيجة للصورة غير المشرفة التي ظهر بها ذلك الحزب خلال الحرب العالمية الثانية، كل ذلك قضى على شعبية الحزب التي هي في الحقيقة غير موجودة أصلا، بسبب ايديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية، - و التي تكلمنا عليها آنفا- وقد ظهر ذلك العزوف الشعبي أيضا عندما شارك الحزب في الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 02 جوان 1946([3]).

حيث تحصل الشيوعيون على 53396 صوت، و ذلك رقم ضعيف اذا ما قورن ببقية الأصوات خاصة تلك التي تحصل عليها عباس، و عليه كانت نتيجة ذلك الاقتراع وخيمة على الحزب الشيوعي الجزائري، لذا سعى الى اعادة الثقة لكيانه باعتماده هذه المرة سبل جديدة لعلها تقربه من المجتمع الجزائري، من ذلك أنه اعتمد على تكتيك جديد كتنقية الحزب من العناصر التي اتهمت برفع الشعارات ضد اتجاهات الحركة الوطنية و زعمائها و في هذا الصدد أبعد عمار اوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، و قام في ذات الوقت بضم عناصر قريبة من الجزائريين أمثال الصادق هجريس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة و عمر أوصديق([4]) ، و تم اعطاء الحزب تسمية جديدة هي "أصحاب الحرية و الديمقراطية"، كما قام الحزب باعترافات تقر بأهمية الحركة الوطنية و بطابعها التقدمي من خلال تصريح له في 21 جويلية 1946، و اقترح حينها بتشكيل جبهة وطنية

---

[1] –**Ferhat Abbas** : **La Nuit coloniale**,**OP-cit**, **p144**.

[2]–**محمد حربي، المرجع السابق، ص 14**.

[3] – **Mohammed Yousfi** :**L'algérie en Marche**, **Tome 1**, **éd**. **ENAL**, **Alger**, **1987**,**p 65**.

[4] –**Charles Robert Ageron** : **Histoire de L'Algérie contemporaine**,**OP-cit**,**p 599**.

ديمقراطية تضم بالاضافة الى الحزب الشيوعي الجزائري، حزب الشعب الجزائري العلماء و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و شعب فرنسا كحليف لها ، هذا كما أقر الحزب جملة من مطالب منها نذكر:

- ترسيخ مبادئ السلم، و السعي الى اقامة علاقات مع القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و الاتحاد السوفياتي

- توفير الغذاء و المستلزمات لجميع المستوطنين الصغار و الفلاحين و العمال، و اعتماد سياسة الري لتطوير الفلاحة، و تنمية الانتاج الصناعي بالاهتمام بالعمال، و تأميم البنك الجزائري، و مناجم الفحم و الفوسفات و شركات التأمين الكبرى، و شركات الغاز و الكهرباء.

- تطبيق القوانين الاجتماعية المعمول بها في فرنسا خاصة اقتراحات وزير العمل- التي كانت له ميولات شيوعية- الخاصة بزيادة أجور عمال الصناعة.

- الدفاع عن العمال و الدعوة الى تكوين اتحاد يضم الشباب المتطلعين لمستقبل أفضل،

و اذا توقفنا عند برنامج الحزب ذاك نجده لا يخرج عن المطالب السابقة، حيث و بالرغم من دعوة الحزب بقية اتجاهات الحركة الوطنية الى الاتحاد في جبهة وطنية ديمقراطية، الا أن هذا الحزب بقي محافظا و متماسكا بايديولوجيته القائمة على عدم الاعتراف بالكيان الجزائري، ثم لا ننسى أن أفكاره كلها تقريبا كانت مستوحاة من الخارج في اطار ما يسمى بالأممية الشيوعية و ليس من الجزائر،ذلك لأنهم كانوا يعملون و فقا للاستراتيجية المسطرة من الشيوعية الدولية، أو الكتلة الاشتراكية و ليس وفقا لمصلحة الجزائر، أما البرنامج الاصلاحي الذي جاء به فهو تكتيك منه ليس الا غايته كسب ثقة الاهالي و اعادة الاعتبار للحزب . ([1])

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ان الدارس لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عقب مجازر ماي 1945 ، يجد بأنه لم يتغير، حيث و بمجرد أطلق سراح البشير الابراهيمي في 16 مارس 1946، عمل على مواصلة نشاط الجمعية الاصلاحي عن طريق التركيز على الزيادة في بناء و تأسيس المدارس الحرة في مدن و القرى و المدارس و المداشر، و كذا العمل على بناء المساجد ، التي كانت تعرف اقبالا شعبيا، كما أنها دعت الى مواصلة نشر اللغة العربية و تنقية الدين الاسلامي من الانحرافات،و الأئمة المأجورين الذين كانوا بمثابة الدرع

[1] – **Charles Robert Ageron** : **Histoire de L'Algérie contemporaine**,**OP-cit**,**p 601**.

الواقي للاستعمار الفرنسي هؤلاء الذين عملوا على تشويه الشريعة الاسلامية، و قد توج النشاط الثقافي و الديني للجمعية بتأسيس "معهد عبد الحميد بن باديس" بقسنطينة الذي يعتبر بحق منبع للازدهار الثقافي للمغرب الأوسط، و ذلك لاستقباله العديد من الطلاب الجزائريين الذين كانوا قبل ذلك يهاجرون الى تونس و المغرب للدراسة بالزيتونية، و قد ساهم ذلك المعهد في تكوين العديد من الأشخاص، و اعادة بعث نشاط الجمعية الذي غيب فترة الحرب العالمية الثانية،هذا كما قامت الجمعية بتسوية مسألة الأوقاف بطريقة عادلة ومنصفة([1]).

و لقد نددت جمعية العلماء المسلمين بسياسة فرنسا التعسفية تجاه المساجد و الأوقاف، حيث جاء في احدى تصريحاتها" ان تسلط الادارة الفرنسية على مساجدنا و أوقافنا – و هي لائكية- هو عين السيادة و اسناد الوظائف الدينية الى من تختاره و ترتضيه هو رأس السياسة، و لولا السياسة ما كان للمفتي الحنفي و جود"،و من أجل الترويج لنشاطاتها شرعت الجمعية في اصدار السلسة الثانية من صحيفة " البصائر " التي توقفت عن العمل منذ بداية الحرب العالمية الثانية، و كان لهذه الصحيفة دورا بارزا في نشر أعمال الجمعية و تطلعاتها.([2])

و قد أكدت الجمعية على أهدافها السابقة في مؤتمرها التاسع الذي انعقد بتاريخ 21 جويلية 1946 حينما دعت الى:

- الاعتراف باللغة كلغة رسمية.
- حرية الثقافة الاسلامية.
- تطبيق العدالة الاسلامية، و تعيين المفتين و القضاة من قبل الشعب.
- معارضة التجنيس و رفض الادماج.
- محاربة الطرقية و الشعوذة.
- اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين و الدينيين المسلمين الموجودين في السجود الفرنسية.

[1]– يحيى بو عزيز : موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، المرجع السابق، ص168.

[2] Charles Robert Ageron : Histoire de L'Algérie contemporaine,OP-cit,-602

و على القارئ التوقف عند مطالب الجمعية تلك، فالملاحظ أنها لم تتغير طوال عقدين من الزمن، فقضية فتح المدارس و بناء المساجد و تعليم النشأ تعاليم الدين الاسلامي الصحيح، و ارشاد عامة الشعب الجزائري لمعرفة هويته الحقيقية كان دائما الشغل الشاغل لأعضاء جمعية العلماء المسلمين، و عليه فجاحد من ينكر أعمال الجمعية و نشاطاتها، ثم لاننسى أن النشأ الذي تعلم في مدارسها منذ تأسيسها عام 1931 ، قد أصبح خلال سنة 1946 ، في سن تمكنه من معرفة هويته الحقيقية و حقيقة المستعمر الدخيل، لهذا نجد تقريبا أغلبية الشباب الجزائري الذي تلقي تكوينا علميا و دينيا على يد الجمعية قد انضم الى العمل المسلح ضد فرنسا حينما سنحت له الفرصة.([1])

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:بعد الاجراءات التعسفية التي أقدمت عليها فرنسا في التعامل مع اعضاء حزب الشعب الجزائري المحظور، و اتهامها لهم بأنهم هم سبب تنظيم مظاهرات ماي 1945 و تحريض الأهالي ضدها، و تبعا لاجراءات التهدئة التي أقترها هي نفسها عقب مجازر ماي 1945 ، و التي كان من نتائجها اطلاق صراح مصالي الحاج يوم 11 أوت 1946 ([2]) كان لزاما على قيادة الاتجاه الاستقلالي البحث عن أساليب و طرق جديدة تكفل لهم مواصلة نشاطهم و نضالهم، و رغم أن هذا الحزب قد حافظ على مطلبه الرئيس المتمثل في الاستقلال التام للجزائر، الا أن كيفية تحقيقه هذه المرة قد تغيرت لدى بعض أعضاء الحزب خاصة الشباب منهم كالأمين دباغين[G]، و حسين لحول هؤلاء الذين أشرفوا على قيادة الحزب فترة سجن مصالي الحاج، حينما طالبوا بضرورة بداية التفكير في العمل العسكري عن طريق انشاء تنظيم سري([3])، و الظاهر ان تفكير هؤلاء جاء نتيجة التجارب المريرة التي عاشوها طوال فترة الحرب العالمية الثانية، و كذلك بسبب المجازر التي ارتكبتها ادارة المحتل في ماي 1945، لهذا فكر هؤلاء بأنه يستحيل تحقيب مطالبهم بالاعتماد على الكفاح السياسي مع مستعمر عنيد.

---

[1] – نفس المرجع السابق، يحيى بو عزيز ،ص167.

[2] – **Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne,T2,OP-cit, p753.**

[G] – **الامين دباغين : من مواليد عام 1917 بشرشال من عائلة مترفه، واصل دراسته حتى تحصل على شهادة طبيب، انضم الى صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عين عضوا دائم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ليتقلد بعد ذلك منصب وزير العلاقات الخارجية، للاستزادة أنظر: Acheur Cheurfi : OP-cit ,P82.**

[3] –**Charles Robert Ageron : Histoire de L'Algérie contemporaine ;OP-cit,P587.**

و قد ظهر ذلك التوجه الجديد جليا عند وصول مصالي الحاج الى الجزائر يوم 13 أكتوبر 1946 و استقراره في بوزريعة، و دعوة أصحابه الى الاجتماع فطرحت على قيادة الحزب عدة قضايا منها مسألة الوضع القانوني و الشرعي للحزب، و كذا قضية مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية المقررة في 10نوفمبر 1946([1])، حيث دعى فريق من الأعضاء الى اعادة تكوين حزب شرعييواصل الدفاع عن أهداف الحزب بينما رأى فريق آخر أمثال الأمين دباغين و محمد خيضر [G] ، أنه من الضروري بقاء نشاطات الحزب سرية حتى يتمكن من القيام بمهامه بعيدا عن أعين السلطة الاستعمارية ، و كذا بداية التفكير في اتباع النهج العسكري لأنه الأنسب في رأيهم في تحقيق مطالب الحزب.

بناءا على هذه التوجهات الجديدة التي ظهرت عند بعض أعضاء حزب الشعب الجزائري، كان لابد من حل وسط يرضي الأطراف كلها و يقرب و جهات النظر المختلفتين، و من ثم اتخاذ قرار يقضي بالجمع بين الصفتين الشرعية و السرية، و مثل هكذا حل يجب أن يكون عند شخص مصالي الحاج كونه زعيم هذا التيار، و بالفعل نجح هذا الأخير في التوفيق بين أصحابه حينما اتخذ قرار يقضي بالسماح للحزب بالمشاركة في الانتخابات و الدفاع عن مطالبه بصورة شرعية ،و تكليف الجناح الآخر في التفكير في العمل المسلح، و كاجراء تعسفي منها رفضت ادارة المحتل ترشح حزب الشعب الجزائري في الانتخابات تحت هذا الاسم([2]) ، فاقترح مصالي الحاج اسم جديد أن يصدر صحيفة تعبر عن مبادئه الاستقلالية، و عن اختياره الوطنية، و قد عمل الحزب باسمه الجديد على توسيع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء، الشبيبة، الطلبة و العمال، و تنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات و جمعيات قانونية.

و باعلان مصالي الحاج عن قراره القاضي بالمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر1946، فضل أن يتقدم وحده دون أن يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و قد وافق عباس على طلب

---

[1] – **Hocin Aitahmed.–Mémoires d'un combattant : L'esprit de l'indépondance(1942–1952) Document,éd. Minuit, Paris, 1983, P87.**

*[G]– **محمد خيضر : من مواليد 13 مارس 1912 بالجزائر العاصمة ، من عائلة ميسورة الحال، واصل دراسته حتى نال الشهادة الابتدائية، أدى الخدمة العسكرية، انخرط في نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، وهو كذلك في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و عند اندلاع الثورة التحريرية عين عضوا ضمن الوفد الخارجي مكلف بالجانب السياسي، توقف عمله الثوري مباشرة بعد عملية اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956: أنظر: Mohamed Harbi :La guerre commence en Algérie,OP–cit,P27**

[2]– **يحيى بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 28.**

مصالي القاضي بعدم المشاركة في الانتخابات، و أن يترك الفرصة لمترشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اتضح هذا من خلال تصريح الصيدلي فرحات الذي جاء فيه " ان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري امتنع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946، لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي و برلمانه، انم مصالي قد حصل على ضمانات وزارة الداخلية و الحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، و بناءا على ذلك ترشح للانتخابات، و طلب مني الانسحاب من المنافسة تفاديا لانشقاق قوي الوطنية، كما أكد أنه بامكانه الحصول على استقلال الجزائر "([1])، و بذلك يكون مصالي الحاج قد هيأ حزبه للمشاركة في الانتخابات ميقنا بأن النتائج ستكون في صالحه، بحكم أن حزبه كان يملك قاعدة شعبية واسعة و في سبيل ذلك رشح مصالي شخصيات بارزة من حزبه، و أطلق شعارا على قائمة المرشحين سماها " قائمة تحرير الشعب الجزائري"([2]) .

لكن فرنسا و كعادتها عمدت الى اللجوء الى سياسة المناورة و تزوير تلك الانتخابات حتى يسهل التلاعب بنتائجها و يعزي السبب في ذلك الى كونها كانت متخوفة من عناصر حزب الشعب الجزائري نظرا لشعبيته الواسعة، و مطالبه المتناقضة مع أسطورتها القائلة بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا كما انها رفضت ترشح شخص مصالي الحاج في العاصمة بأمر من الوالي العام([3])، هذا علاوة على رفضها قوائم الحزب في كل من وهران و سطيف، و لم يعلم الحزب بذلك الا بعد انقضاء المدة القانونية للتسجيلات ، و بسبب تلك العراقيل لم يتحصل عناصر الحركة سوى على خمسة مقاعد، ثلاثة منها في قسنطينة و هم " الامين دباغين ، جمال دردورو سعود بوقادوم"، و مقعدان في العاصمة هما أحمد مزغنة و محمد خيضر " للاشارة هنا فقد تقدم لتلك الانتخابات 08 مترشحين عن الادارة الفرنسية و مرشحان عن الحزب الشيوعي الجزائري.

تتمحور ردات الفعل هذه على الصعيدين: على الصعيد المحلي و الوطني . و تحدث هذه الطريقة على مرحلتين : اما فورا و من ثم على مدى قصير. و هي تتخذ أشكالا مختلفة: عسكرية و قضائية، قبل كل شئ، يفترض الاشارة الى أن الادارة لا تبدو مندهشة كليا بالاضطرابات بقدر ما هي مندهشة بضخامة التمرد. في سطيف، في القسم الشرقي من الجزائر، فان و كيل الحاكم و المفوض يعطيان الانطباع بأنهما فعلا مذهولين.

---

[1] –**Ferhat Abbas** : **La Nuit coloniale**,**OP–cit**, **P163**.

[2] – **Mohamed Harbi** : **Aux origines du FLN** , **OP–cit**, **p29**.

[3] –**Ferhat Abbas ; La Nuit coloniale**,**OP–cit**, **pp 163–164**.

هل يدركان اذا ضخامة الموقف و هل يعربان عن مسؤولياتهما تجاه انطلاقة تداعيات العنف الدموية و ارتداداتها؟ نقل مفوض مسلم خاص من المدينة: " أذكر جيدا أن م. تور،بوجه ناشف قد رفض مصافحة اليد التي مدها له زميلي م ..." ([1]).

بدوا و كأنهم عاجزين عن السيطرة على الموقف و خائفين مما هو أسوأ. ألم يحيلوا الموضوع عن أنفسهم الى الشخصيات المسلمة حتى يهدأ هؤلاء اخوتهم في الدين. لم يبتعدوا كليا عن الموضوع بما أن لستراد- كاربونل كان قد وصل و "أن الكولونيل بوردييه أدار العمليات بنفسه" ([2])، في عنابة و في قالمة، لا يمكننا أن ننكر أن تروسيل و أشياري كانا سيدي الموقف منذ انطلاق العملية.

و في اليوم التالي أي التاسع من أيار/ ماي أعلنت الحكومة العامة حالة الحصار . أعطي الجنرال دوقال، قائد منطقة قسنطينة صلاحيات واسعة. لقد استخدم جيوشهو وحصل على العون في الوقت الذي حضر فيه أشياري رسميا الميليشيا في اليوم نفسه عند الساعة الحادية عشر ،و هنا تجدر الاشارة الى ان العمليات العسكرية و التكتيكو ابتزاز الجنود و الميليشات قد تم تخطيطه في موضع آخر.

لقد ابتدأ اعتقال قتلة و مسؤولين أو حتى مشتبه بهم بشكل واسع منذ الثامنَ (من أيار /ماي) وتضاعف اعتبارا من التاسع منه، فامتلأت المخيمات و السجون. الى ذلك فان القمع العسكري قد تمت ممارسته بسرعة و منهجية و قوة و صرامة، و في تاريخ السادس عشر أعلنت الصحافة عن خضوع المنظم "ثوار الصافية ، وواد شهام ولافيردور و تاكيكونت". و في اليوم التالي أصبح بامكانها ان تكتب :"النظام استتب في الجزائر".

في الواقع لقد استمرت العمليات العسكرية. كماأن عمليات القمع قد ازدادت بشكل متناقض بالرغم من وقف الضربات العسكرية .

تدخل القضاء بدوره كما ان المحاكم العسكرية عقدت جلسات دون انقطاع . و اعتبارا من 26 أيار /ماي، صدرت اولى الاحكام بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين 12و 15 سنة وذلك بالكاد بعد مرور 18 يوما، على عكس متظاهري البليدة . و تعاقبت أولى أحكام الاعدام بقضية سطيف من الثاني عشر من حزيران / جوان. و قد نفذ 15 حكما بالاعدام لغاية التاسع عشر منه.... كم كان لهذا القضاء من انجازات.

---

[1]-المرجع السابق، يحيى بوعزيز،ص30.

[2]- رضوان عيناد تابت، 8أيار/ماي 45 و الابادة الجماعية في الجزائرالترجمةسعيد محمد اللحام ،الطبعة الأولى 2005، ص 155.

على الصعيد الاقتصادي،سمحت نهاية الحرب بالارسال المكثف للسفن التي تنقل المواد الغذائية و الالبسة، و الاضطرابات و ضعت البلاد في حالة طوارئ ووزير الداخلية أدريان تيكسيه ابلغ ذلك منذ 18 ايار /ماي الى الدكتور بن جلول و الى السيناتور مصالي في 2 حزيران /جوان، و أعلنت صحيفة la Dépeche algérienn: ([1])

لقد تم التعرض لسبعة عشر سفينة في أفريقيا " . غير أنه يفترض معرفة كم خضع الشعب المسلم لحرمان من مختلف الانواع خلال الحرب العالمية الثانية.

كانت التدابير السياسية تستهدف في الاساس أنصار البيان و الحرية الذي حل في الرابع عشر من أيار/ماي، لقد طمأن القائد الحاكم العام المفوضين الأوروبيين اثر الجلسة المفتوحة الصاخبة التي انعقدت في الحادي عشر من أيار/ماي في العاصمة الجزائرية . و قد أخبرهم أنه قد جرى اطلاع الحكومة الفرنسية "أكثر من مرة في اليوم" على الوضع، مما بدا بديهيا في هذه الحال، و حث حكومة باريس([2])، على تحمل كامل المسؤوليات. و كانت تستعلم عن الأوضاع بشكل منتظم. في الواقع، في اليوم الذي تلا اضطرابات سطيف استقدمت ادارة الأمن العام الى الأراضي مفوضين و مفتشين و على رأسهم المفوض الأساسي برجية و هو رئيس الدائرة القضائية، و ذلك،في الوقت الذي كان فيه المفتش العام للبلديات المختلطة باتيسيتيني يقوم بتحقيق اداري. و بالطبع قد أعلم الجيش و الدرك رؤساءهم أولا بما يجري. لقد علمت الادارة المركزية بالموضوع من مصادر مختلفة، بشكل سهل و بسرعة و انتظام.

و في الثالث و العشرين عاد الى عنابة حيث كانت عنده فرصة للاستماع الى تروسيل و أشياري. و في 25أيار/ماي انطلقت لجنة تحقيق يرأسها الجنرال توبير و مكونة من المحامي لا باتو و القاضي طالب شعيب نحو أماكن الاضطرابات غير أنه استدعيت بعد أقل من ثمان و أربعين ساعة ([3])،و بعد مضي شهر بالتحديد، باشر وزير الداخلية جولة في المحافظة المتضررة بشكل خاص، كما أن تحقيقا جديدا بدأ لصالح الحكومة. غير أنه منذ العاشر من أيار/ ماي صدر بيان أكد، على عكس الإشاعات المتداولة، إبقاء ايف شاتينيو في منصبه

[1]– المرجع السابق، رضوان عيناد تابت، ص 156.

[2]–Délégation financieres، جلسة 11أيار، الجزائر 1945، ص 92.

[3]– الصحافة لن تنطق بأي كلمة. السؤال المطروح على وزارة الداخلية بخصوص موضوع الاستجواب المقدم من قل ج.ب. بلوش، رئيس لجنة الشؤون الاسلامية في المجلس الاستشاري بقي بدون جواب و "تقرير توبير" وضع على الرف .

إضافة إلى تطبيق مرسوم 7 آذار 1944،خلال هذه الرحلة، لاحظ أنه من الضروري إعادة تأكيد ذلك علنا لعدة مرات، وذلك علنا تلبية لرغبة الأوروبيين.

أن تصريحات رجال السياسة و النقاشات و الجمعيات المختلفة هي التي تعطي المعلومات حول الموقف و القرارات و تطور ردات الفعل هذه. تعتبر القرارات الصادرة عن الجلسات التي عقدتها الوفود المالية و المستشارين العامين في المحافظات الجزائرية انعكاسا لهذه النقاشات التي يتواجه خلالها بحدة ممثلو المجموعتين ، و قد قدموا معا معلومات هامة حول تطور القضيتين البارزتين.

منذ الخامس عشر من أيتر/ماي، طالب المفوضون الاوروبيون بتدابير جائرة مثل استمرار حالة الحصار و انشاء محاكم عليا عسكرية،ذلك ، اضافة الى التسلح المباشر و "الجدي" في كافة المراكز التي تفتقدالى حاميات([1])، بالاجمال، انهم يريدون، و بدون تأخير، استغلال الموقف الى النهاية على حساب سكان البلد الأصليين. و الوضع هو نفسه في المجلس العام للعاصمة الجزائرية حيث لا يمكن اتهام الحاكم بالوداعة، فيعترف:

"أنا مجبر على مقاومة طلبات عديدة لتوقيفات كثيفة: يقترح عمدة أي قرية بأن يرسل الى لائحة بأسماء مئة مشبوه، فيصبحون أربعة و أربعين شخصا في وقت لاحق".

ألم يعترف بالمناسبة نفسها أنه لا يمكن للادارة الاستعمارية أن تكون و لن تكون الا لخدمة العاصمة الاستعمارية التي توجهها من مسافات بعيدة. عندئذ تترك البعثة الاسلامية، التي هي أكثر حكمة و حرصا، الشكوك تنمو كما أنها تستشف اتهامات مستقبلية. أما في الوقت الراهن فهي تكتفي بالقول..

" بأن كل الحقيقة تنتج عن تحقيق عميق حول كافة المسؤوليات مهما كان مصدرها"، يعتبر القسم الأخير من هذه الجملة غاية في الدلالة لا بل يحمل اتهاما.

و بعد مضي بضعة أشهر على هذه الدورة الثانية للبعثة المالية نلاحظ تحولا جذريا في الطباع و الآراء . طالب السيد قاضي عبد القادر

"بالغاء هذه الميليشيات و تعطيل تعبئتها لأنها تؤذي أكثر من الجواسيس"([2])

---

[1]– **Délégation financieres** جلسة 11 أيار/ ماي، الجزائر 1945، ص 95.

[2]–المرجع السابق، ص 99.

بعد مضي عدة أشهر مازالت الميليشيات ايضا موجودة . وم. بالومبا و هو عضو في الحزب الشيوعي وجه علنا الاتهام ...

" ان القساوة المفرطة في هذه الأحكام تكشف أن هذه الاحكام تنبع من روح عنصرية و ليس من ارادة عدالة حقيقية". ([1])

و قد تم عرض ثلاثة اقتراحات، تتعلق كلها بالعفو، من بينها اقتراح م. بارتو الذي لاقى ترحيبا لدى المبعوثين الماليين بعد كوافقة المستشارين العامين في العاصمة الجزائرية([2])، و فيما بعد لاقى موافقة المستشارين العامين في قسنطينة([3]) .

و قال السيد لاكيير متسامحا : " لننس كل شئ و نباشر العمل" . و رجا م . بريفا الناس مشددا على الموضوع نفسه: " أرجوكم أيها السادة أن لا تتحدثوا أبدا عن هذه الأحداث. الاتحاد هو ما نريد..." ([4]) .

الى ذلك فان الجدالات الصاخبة و المتناقضة و العنيفة و المحددة في بعض الاوقات باتهاماتها ضد الفاشية في مختلف الجمعيات لم تتوان عن التأثير على قرارات السلطة المركزية. عندئذ، لينت الحكومة الفرنسية موقفها تجاه المسلمين و اكتفت باستدعاء لستراد-كاربونل، تروسيل، بوترلان و أشياري و ذلك قبل نهاية العام. غير أنه لم يتم استجواب و لا محاكمة و لا اتهام و لا حتى تسريح أي مسؤول رفيع المستوى و لا أي ضابط على غرار القائد الانكليزي ديير المسؤول عن المجزرة التي اودت بحياة 379 هندوسي و 1200 جريح في امريستار في العام 1919، و هنا بالمقارنة مع الرقم الرسمي للضحايا فقد اتضح أنه تم تصغير الرقم لانه في الحقيقة كان أكبرمن ذلك. لم يكترث أحد حينها لعظمة فرنسا.

و قبل الرئيس بلوم تأجيل ([5])، كل اجراء جديد و اعتمد فيما بعد، لكن ليس بدون صعوبة ، قانون العفو،

---

[1]–مرجع سبق ذكره، رضوان عيناد تابت، ص 159.

[2]– المرجع نفسه،ص 160.

[3]– المجلس العام لقسنطينة، دورة نيسان/أفريل، الجزائر، 1946، ص 718.

[4]–Délégation financieres حزيران /جوان، الجزائر 1946، ص 187.

[5] –R . Luraghi, Histoire du coloniale,éd. Marabout, Turin 1967 et D. Lapierre et L.Collins , Ghandi, cette nuit la liberté, Paris, Laffont, 1975,P.86.

بالاجمال، اقتصر اهتمام الادارة الأساسي في البداية على: اعادة فرض النظام مهما كان الثمن بهدف الحد من تفشي الانتفاضة و تدميرها للأحزاب الوطنية و ارسال الأطعمة اضافة الى تطبيق الموازين السياسية دون مغالاة حقيقية. من ثم و بعد تحقيقات و كشف خبايا و ضغوطات توصلت شيئا فشيئا الى ايقاف الماكنة الضاغطة و الى تقليص النتائج السلبية على الجزائريين و ذلك من دون كشف الحقيقة و لا حتى اثارة قلق الأوروبيين. ان الحكومة، بعزمها، قد توصلت الى أن تظهر لهؤلاء أنها لا تريد العودة الى وضع ما قبل الحرب.

و بعمليات القمع أكدت الحكومة عزمها بألا توافق على أي استسلام ولا على أية سيادة للجزائريين. غير أن الاشتراكي ايف شاتينيو قد وجد نفسه في مواجهة مع انفجار وطنية غير صبورة و مع اعتداءات رجعية لمستعمرين محافظين و في هذه الظروف ، انكشفت حكومة الجنرال ديغول المؤقتة بكاملها و دورها في هذه الظروف كوكيل أمين للأمبراطورية الفرنسية.

-**ردات فعل الأوروبيين:** و يجدر هنا التدقيق في ردات الفعل الفورية للاوروبيين سواء أكانت ردات فعل فردية أو جماعية، و فيما بعد تؤخذ بعين الاعتبار ردات فعلهم اللاحقة و ذلك لتصنيفهم بعد ذلك وفقا للحوافز.

و أنتجت ضربات المتمردين شعورا بالخوف تعمم أكثر فأكثر. فالحكومة العامة ادركت الوضع و صفت المعلومات و طمأنت الناس و شدت انتباههم في بيان وزع في 14 آذار/مارس حول الأخبار "الخاطئة" .الى ذلك فان المجلس العام في العاصمة الجزائرية قد أطلق صفارة الانذار عند سماع هذه الاخبار. ونقل م . بيرتان في جلسة 5حزيران/جوان:

"سرت اشاعة فجأة: يكون ذلك غدا، عند الساعة العاشرة . التقيت اناسا مذعورين سألوني بخوف شديد: سيدي العمدة هل أحضرت فرق سور الغزلان"([1])

يؤكد م. روجيه: " لقد زرت المزارع، و اتصلت بعدد كبيرمن الناس: الخوف يسيطر على كل الانفس"([2])

في هذه الأثناء، استطاع قليل من الناس الاحتفاظ برباطة الجأش مثل عمدة برج بوعريريج ، و سعيدة والعلمة، و تلمسان و خنشلة، اضافة الى قلة من الاوروبيين الأحرار، و استنتجوا على الفور أن المتمردين لا

---

[1]–المجلس العام للجزائر، الدورة الثانية، الجزائر، 1945، ص 10.

[2]–المرجع نفسه، 15.

يميزون. ان مقتل حاكم مدينة سطيف الاشتراكي و الاعتداء على الشيوعي كانا بمثابة برهان لهم منذ صباح الثامن. و فهموا أيضا أنهم أمام مجموعات الثائرين، كانت القوى المسلحة غير قادرة على حمايتهم بشكل فعلي. و قد ولدت غريزة حب البقاء، فيما بعد، الحاجة الى الدفاع الذاتي المشترك.([1])

لقد حصل ذلك في قصر دوسيه (خراطة)، و في رأس أوكاس و هيليوبوليس و كافة أرجاء البلاد، ان التعرض للأشخاص المنعزلين أظهر أنه من الحكمة أن يقوموا بهكذا تجمعات. و هنا تجدر الاشارة الى أن شعور التضامن مع الأوروبيين خوفا من الموت قد عزز الروابط الشخصية أمام هذا الخطر، موظفوا البريد و البرق كانوا على اتصال دائم فيما بينهم و مع الادارة، و في بعض الاحيان، بالرغم من الخطر الذي من الممكن أن تتعرض له حياتهم، و في هذه المناسبة، وجد السجناء الايطاليون المساواة كما أنهم حصلوا على الحماية، مندمجين مثل ما اندمج آخرون في مزرعة دوسيه على الرغم من أنهم كانوا غير مستهدفين. و شارك النقابيون الأوروبيون الذين احتقروا قضية صراع الطبقات عند انشاء الميليشيات، كما أنهم أسرعوا الى نجدة القرى المهددة مثل قرية بو مهرا أحمد، اذا، و في هذه المناسبة بشكل أخص أدركت هذه المستوطنة بشكل حاد أوروبياتها و عزلتها التراجيدية وسط المجموعات الاسلامية العدوانية . غير أنها لم تدرك أبدا-و لسبب ما- ظلم الكيل بمكيالين و التمثيل غير المتساوي، المناقض للديمقراطية .

-ردة فعل الوسط المسيحي: ان ردات الفعل المسيحية كانت قليلة نوعا ما. غير أن هناك ثلاثة نصوص تسمح بتلخيصها و بتحديد موقف البطريركية تجاه **يوم 8أيار/ماي و تجاه الوطنية الجزائرية بشكل عام في تلك الفترة** .([2])

النص الأول هو عمل ا.سارازان الذي ذكر سابقا. و هو مواطن فرنسي يسكن في الجزائر و هو مسيحي أيضا فيقول:" أنا أؤمن بنعمة النظام المسيحية". ([3])

حرر كتابه على شكل رسالة مكتوبة كجواب على أسئلة تطلب التفسير، و هو موجه للفرنسيين في العاصمة الاستعمارية. و بدون انكار الأزمة الاجتماعية الاقتصادية و السياسية فهو يؤكد :

---

[1] -مرجع سبق ذكره، محفوظ قداش،ص ص 181-183.

[2] -المرجع السابق،يحياوي مرابط مسعودة،ص427.

[3] – مرجع سبق ذكره، رضوان عيناد تابت، ص 157.

" .... فهذا اذا سبب ايديولوجي ....،ان أهل الريف بشكل عام لا يطرحون على أنفسهم أية مشاكل سياسية.... فمن السهل تعبئة الجماهير الجاهلة لخوض حرب مقدسة".

و بعد مضي شهرين من الهدوء المطلق، نشرت مجلة الأسبوع الديني La semaine religieuse مقتطفات من رسالة وجهها المونسينيور ثيينارد أسقف قسنطينة و هيبون الى أبناء رعيته. كتب في هذه الرسالة:

" علينا أن نشكر أيضا الاله الرحوم لتخفيفه عنا وقع الكارثة التي كانت لا مفر منها بالنسبة لنا، فقلصت بنسب كبيرة جدا و أصبحت محدودة للغاية"([1]) ، من ثم " كوني أتوجه الى مسيحيين، فإنني أطلب منكم بإلحاح-بعدما حلت العدالة و أجريت كافة التعديلات بصورة جيدة، أن تعودوا إلى العلاقات الهادئة و الواثقة مع هؤلاء الذين يحيطون بكم و لمن فرنسا هي أمهم و أمنا..."([2])

و في النهاية و بمناسبة أعياد القديس أوغستين الرسمية في عنابه ، كتب غبطته: " إيه فرنسا، اظهري جديرة بدعوتك العظيمة و لا تتركي للآخرين مكانة الشرف التي منحت لك في إفريقيا. و أنت يا قديس أوغستين نتضرع إليك بأن لا تدعها تقع من جديد أسيرة أعمالها البربرية"([3]) .

لقد بدا من هذه الأقوال الجريئة أن اسقف الجزائر قد راقب في البداية السكوت عن هذه المجازر و التي اداها " مجازر و فوضى بلا اسم ارتكبها متعصبون ضالون"([4])، و يبدو أنه يؤمن – على الاقل المونسينيور ثيينارد- بمؤامرة دينية ضد المسيحيين. وطلب بدون أي كلمة شفقة للضحايا الأبرياء من المسلمين العفو انما العفو المشروط و المسبوق بالعقاب و التأثر.

و أخيرا ، بمواجهة مشكلة الاستعمار في العام 1945 ، فهو بقي مخلصا لتقليد دو لافيجري.ولا يسع المرء الا اعتبارا انه بصوت البطريك ، شجع رجل الدين الاستعمار الذي يضعه في المواجهة مع " البربرية" و كان يتجاهل التطلعات الوطنية للمستعمرين. و في هذا الإطار سؤال يطرح نفسه بالتالي: ما كان مدى تأثير الكنيسة

---

[1] –**Mgr.Thiénard, Extraits de la lettre adressée aux diocésains, dans la semaine religieuse d'Alger,** رقم 27-28، 1945، ص 326.

[2] – المرجع نفسه، ص 326.

[3] – مرجع سبق ذكره، رضوان عيناد تابت، ص 167.

[4] – المرجع نفسه ، ص167.

على الجماعة المسيحية في هذا البلد؟ عرضا، لقد ردت الجلة نفسها بشكل غير مباشر و تدريجيا بأعلامنا أن أبرشية قسنطينة تضم 89 كاهنا كما أنه ينقصها على الأقل حوالي الخمسة عشر([1]) . آخذين بعين الاعتبار السكان الأوروبيين لهذه المحافظة ذوي النسبة الاعلى، هناك راهب لمل يتراوح بين 1000و 2000نسمة،و هذا يسمح في الوقت نفسه بزيادة تأثيره على المؤمنين و الممارسين و بالعكس و بالأخص اذا علمنا أن....

" الراهب في ضيعته لا يعاشر سوى عدد ضئيل من المستعمرين و المسؤولين و المديرين و العوانس" ([2])

و اعترف السيد أندريه مندوز بكل صراحة في العام1949:

" ان كل قضية الديانة المسيحية في الجزائر منذ حوالي مئة عام ليست الا قصة طائفة صغيرة مغلقة على نفسها في بلد غير مؤمن و استطاعت ان تدعم طائفيتها بتلك الامكانيات الاقتصادية و العسكرية" .

و يمكننا بالتالي تأريخ هذه المرحلة فقط مع بدايات الوعي عند المسيحيين المتحررين،بغير أنه في العام 1945، كان من السهل التأكيد على أن أصحاب الرتب العاليةفي كنيسة الجزائر و خدامها يشكلون جزءا من الجماعة المسيحية في هذا البلد التي يقام معها علاقات و طيدة، ان تأثيرهم كبير للغاية، و انه مما لا يثير الدهشة أنه بعد هذه الأحداث التي كلفت حياة بعض المسيحيين تداخلت ردات فعلهم.

و فيما يخص المسلمين فيمكن أن نلاحظ موقفا لا مباليا ، لا بل معاديا، فضحاياهم و معاناتهم و تطلعاتهم الوطنية هي في الواقع غير مكترث بها من قبل الكنيسة و من قبل المجتمع المسيحي ، فالاثنان أساسا بمثابة الاستعمار. و هكذا، فحتى الحساء الشعبي الذي قدمه الآباء البيض لألفي بدوي جائع في الجلفة، قد تم بناء على تعليمات من الادارة الاستعمارية و ليس المطرانية. ان أقل ما يمكن قوله هو أنه في هذا التاريخ لم تكن الكنيسة الجزائرية متأثرة بعد بالمشاكل الوطنية في الجزائر. و في أيار/ماي 1945، لم تكن الكنيسة الجزائرية قد أدركت الوضع بعد. ([3])

---

[1]– **Mgr. Thiénard, Extraits de la lettre adressée aux diocésains, dans la Semaine religieuse d'Alger**

n ،34,p.85

[2] –. **Luraghi, Histoire du coloniale,éd. Marabout,p29.**

[3]–مرجع سبق ذكره،يحياوي مرابط مسعودة، ص 439.

- **زمن الخوف و الشقاء عند الجزائريين:**في الواقع، فورا بعد عمليات القمع العسكرية و بعد الابتزازات الاولى، سيطرت حالة هوس حقيقية على السكان المسلمين المنتمين إلى المناطق الأكثر تعرضا للأذى، الدورات و المشاتي هجرت، مجموعات هربت ولجأت الى الاماكن العالية. خلافا للقواعد التقليدية للضيافة، رفضت عائلة أن تأوي أحد أفرادها المهددين، في الحال، شخص واحد تجرأ على توقيع شهادته المؤثرة و الدقيقة و ارسالها الى نواب ليذيعوها بالتفصيل امام الجمعية الاستشارية، لتاريخه، يلاحظ رئيس القسم القضائي في مدينة قالمة، حيث استبدل المدعي العام برد يلي في نهاية شهر أيار/ماي بكانازي ، يلاحظ قائلا:

" فقط شكوى واحدة قدمت من قبل مغاربية في بلخير تتهم بها شخص يدعى"لولو" بقتل زوجها خلال عمليات القمع"([1]).

المدعي العام الجديد في الظاهر غير متساهل، تجرأ على وضع بعض الاوروبيين في السجن بتهمة القيان بسطو مسلح في قرى أخرى مثل هليوبوليس أو العلمة، بعض الشخصيات المحلية أعربوا لعمدة المدن عن خوفهم من أن يذبحوا على يد الاوروبيين. بعض القبائل أخيرا تشبثت بأرضها و بدأت بالسعي الى التخفيف من حدة الاضرار. عندما دخلوا بلعبة التسليم المنظم ([2]) ، من قبل النواطير و الزعماء المحليين . و قد طلب أب من ابنه أن يسلم نفسه([3]) .

- ردود فعل الحزب الشيوعي: كان للحزب الشيوعي عدة ردود أفعال في أوقات مختلفة، و ضعه يستحق تحليلا خاصا، لجهة مشاركته في السلطة، و تركيبته المشتركة من اوروبيين و مسلمين و تأثير هذه الأحداث على مستقبله في الجزائر. هذه الوضعية تدفعنا، قبل استخلاص النتائج، الى تحليلها على مستوى الاحداث أحيانا، و احيانا أخرى على مستوى التصريحات المبدئية و السياسية العامة.

قبل الثامن من ايار/ ماي 1945، كان واضحا ان صحافة الحزب كانت قد أعطت الأولوية للصراع ضد النازية على وحدة الجماعتين فيما بينهما، ووحدة المغرب مع فرنسا. و لهذا ، في مؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري الذي انعقد في أيلول/سبتمبر1944، أعلن أمينه العام:

---

[1]- التقرير الرسمي حول انتفاضة قالمة، 17 حزيران/ جوان 1945، ص 8. من المهم الذكر أنه بعد وضع عنوان للتقارير، حصلت انتفاضتان مختلفتان: واحدة في سطيف و الثانية في قالمة.

[2]-المرجع نفسه، ص 188.

[3]-المرجع نفسه، ص 188.

" ليس صدفة، أن يعلن سردا و أبو و شركاههم... من جهة، و الوطنيون المزيفون من جهة أخرى ، عن دمج سياستهم معا تحت كلمة سر واحدة هي: الانفصال عن فرنسا" .([1])

-بومار أمين عام الحزب الشيوعي المغربي، دعا خلال الاجتماع ذاته، الى نضال متواز: " الاتحاد لمواجهة الاحتكارات و الاقطاع المغربي، و الاتحاد لمواجهة أدعياء الوطنية".

الحزب اشيوعي التونسي، بدوره، شارك في مؤتمر الحزب الشيوعي الذي عقد في باريس معلنا عن ارادته .

"وضع كل الامكانات لتدعيم وحدة الشعب التونسي و الشعب الفرنسيمن اجل مستقبل مشترك" ،

يظهر بوضوح أن الأحزاب الشيوعية المغاربية الثلاث لها الخط السياسي نفسه الذي يبدو انه لم يتغير بالنسبة للمشكلة الاستعمارية منذ مؤتمر تشرين الاول/ أكتوبر1936.في اللحظة التي شارك فيها الحزب الشيوعي الفرنسي في السلطة فان هذه الأحزاب الشيوعية قللت من تقديريها للقوى الوطنية الشمال- افريقية ،بعد ذلك حصلت أحداث أيار/ماي 1945، أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا أدان فيه....

" أعمال التحريض الذي يقوم به حزب الشعب الجزائري انما يتلقى أوامره من برلين، من هتلر ... ان حزب الشعب الجزائري الذي يتنامى في المحافظات الثلاث، يدعو الى استقلال الجزائر و بناء المقاومة المسلحة الجزائرية، زارعا البغضاء بين الجزائريين بتنظيم الاضطرابات، و هذا الحزب ينفذ في الجزائر الأوامر التي يتلقاها من الهتلريين عبر الاذاعة النازية" ([2])، تم ختم البيان:

" من أجل جزائر موحدة، صديقة لفرنسا الديمقراطية، جديدة تعمل و تساعد السكان على الجزائريين على العيش بأمن و سعادة". في الثامن من أيار/ماي فان الاعتداء على دانييه أمين شعبة سطيف تجعلنا نفكر في لحظة قاسية و متلفتة من القيود، و في الواقع فان النقابيين و الشيوعيين شاركوا بنشاط في القمع خاصة في قالمة.

"....يجب وضع نهاية لصانعي الاضطرابات، اسجنوا الجواسيس و الخونة من حزب الشعب الجزائري"([3])

[1] - Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2,OP-cit ,p569.

[2]–**Mahfoud Kaddache** : **Histoire du Nationalisme Algérienne**, **T2**,**OP–cit** ,**p947–949**.

[3]–**د. أكروف المرجع السابق، ص، 67، ذاكرا عدد مجلة الحرية Liberté الأسبوعية الخاص ب 17 أيار/ماي. هذا العدد غير موجود المجموعة المحفوظة في أرشيف محافظة الجزائر حيث تنقص و بالتحديد الأعداد من 15شباط/ فيفري الى تموز/ جويلية 1945.**

ان هذا الموقف المعادي للوطنيين الجزائريين لازم الحزب الشيوعي، فبالنسبة اليه و لفترة بعد الثامن من أيار/ماي، بقي حزب الشعب الجزائري و الجوع سبب الاضطرابات . و فيما بعد توضح له قليلا قليلا الدور الذي لعبته المليشيا حجم المجازر التي ارتكبت ضد المسلمين، وردود أفعالهم الكريهة، فغير توجهه السياسي و هجماته، ففي المؤتمر الأول ل" أصدقاء الديمقراطية" صوت لهذا القرار الذي طالب فيه ب:

- " العقاب الرادع للمسئولين الحقيقيين عن هذه المؤامرة الفاشية مهما علا شأنهم.

- " إقالة و سجن الموظفين الذين شاركوا أو ساعدوا في انشاء مليشيات الحرب الأهلية و كذلك القمع الوحشي المنظم من قبل بعض الموظفين....

-" تطبيق و تمديد مرسوم 7 آذار /مارس 1944"([1]) ..

بعد شهر، تعليقا على اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 12 و 13 آب/أوت ، تحدث أ. أوزغان حينئذ بشكل غامض عن ((جزائر جديدة)) . لم يكن الاتحاد مع فرنسا حتى هذا الوقت موضع تساؤل. و في موازاة ذلك ، فقد أطلق الحزب الشيوعي الجزائري بواسطة صحفه و مناضليه و مرشحيه، حملة واسعة للتنديد بالفاشيين و اعلان العفو العام ووقف الاعدامات و أخيرا اطلاق سراح مصالي . اختصر م . بالومبا كل حملته مصرحا:

((أذكر المجلس بأننا أرسلنا رسالة موقعة من كل المستشارين العامين الشيوعيين الى السيد الحاكم العام، و السيد وزير الداخلية طالبنا فيها باطلاق سراح جميع المعتقلين المسلمين ، هذه الرسالة مؤرخة بيوم 3تشرين الأول/أكتوبر 1945..... أنتم تعلمون أنه في المجلس التأسيسي هناك اقتراح قانون يتعلق بالعفو العام قد وضع.... لقد أنشأنا لجانا، و في مدينة الجزائر نفسها هناك لجنة على رأسها الجنرال توبير و رئيس بلدية مدينة الجزائر نفسها هناك لجنة على رأسها الجنرال توبير و رئيس بلدية مدينة الجزائر و نائب المحافظة))([2]).

ان فشل الاصلاحات لأول مرة صار للمسلمين ممثلون برلمانيون في باريس، و هكذا فقد تحقق أمل أجيال من الشباب الجزائري. و صار بالامكان التفكير بأن الحكومة الفرنسية ستصغي الى تظلمات النخبة التي تثق

---

[1]- المرجع السابق، رضوان عيناد تابت، ص174.

[2]-المرجع السابق، رضوان عيناد تابت، ص178.

بفرنسا، و التي لطالما نسبت فشل مطالبها الى عرقلة المعمرين الأوروبيين. لكن لم يكن شيء من هذا، فلم تصغ باريس لا الى أنصار الادماج و لا الى الفيديراليين ولا الى الوطنيين.([1])

لم يتمكن المنتخبون الباقون بعيدا عن التيار الوطني، و الذين كان الناطق باسمهم بن جلول، من جعل برنامجهم الادماجي يقبل في المجلس التأسيسي: مواطنة في اطار القانون لجميع المسلمين، و الغاء الحكومة العامة، و ادارات للمقاطعات و البلديات تشبه تلك التي في فرنسا، و لم يتم تبني هذا المشروع الذي أرعبت انعكاساته النواب الفرنسيين: هيئة و حيدة و تمثيل جزائري مساو لخمس التمثيل الفرنسي.([2]) و في الوقت الذي منح فيه المشروع الابتدائي لتمثيل المسلمين في المجلس المستقبلي، أكد كل من "موريس توريز" و "هنري تيتجن" و"ماريوس موتي " و" بيوندي" أمام اللجنة موافقة الأحزاب الثلاثة على مستوى الحكومة من أجل اقرار مبدأ التكافؤ([3]) ، و حتى الحزب الشيوعي رفض الهيئة الوحيدة، فيما أصيب المسلمون الذين لا يزالون يؤمنون بالإدماج بالإحباط من الطريقة التي قوبلت بها مقترحاتهم، و على أية حال فقد كان يرضيهم التصويت على العفو الشامل عن جميع المعتقلين السياسيين لماي 1945.

و بالفعل فقد أودعت مشاريع للعفو الشامل من قبل عمار أوزقان باسم الشيوعيين و محمد بن جلول و محمد عاشور. أما العفو الشامل و الكلي فقد صدر في حق الجرائم و الجنح المرتكبة في الجزائر بمناسبة اضطراب الفاتح و الثامن من ماي 1945،فيما استثنى((الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم اغتيال و قتل و أعمال وحشية و جدع الأشخاص و الاغتصاب والاختطاف و الاحتجاز و الضرب و الجرح المؤدي الى الوفاة أو العجز الدائم،و النهب و حرق المساكن و تهديم المنشآت الفنية و السرقة([4]) ، و على العكس من ذلك استفاد الموظفون الذين تعرضوا لعقوبات تأديبية اثر الأحداث نفسها من أحكام هذا العفو.

و بهذا لم يستفد المنتخبون من هذا القرار لدى الرأي العام، الذي اتخذوه قناعة بأن العفو الشامل هو نتاج عمل مختلف هيئات العفو و فرضته براءة الرجال السياسيين الموقوفين، أما المنتخبون الذين خانوا البيان و الذين ظلوا بعيدين عن أحباب البيان فقد فقدوا كل مصداقية، حيث ان فرنسا الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار

---

[1]-محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة أمحمد بن البار، دار الأمة،الجزائر، 2011، ص 964.

[2]-نفس المرجع، ص 1067.

[3]-نفس المرجع ، محفوظ قداش،ص 1068.

[4]-الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات برلمانية ، 1946، أول مارس 1946،ص540.

سياسة الإدماج الخرافية التي طالما تشبثوا بها رغما عن التيار الوطني فهؤلاء الذين استمروا في الإيمان بها لم يستطيعوا لعب أي دور سياسي عدا ذلك الذي تفرضه الإدارة عليهم، و التي زورت الانتخابات لصالحهم، فيما راح الحزب الشيوعي من جهته يجري تحليلا جديدا للسياسة الجزائرية.([1])

- **تزوير الانتخابات بالجمعية الجزائرية** (**أفريل 1948**): أن ((القانون الممنوح))، بحيث يجعل الوطنيين يشاركون في الانتخابات يمكن أن يسمح بالحوار بين الحكومة الفرنسية، و الإدارة الجزائرية، و أوساط المعمرين من جهة، و ممثلي الشعب الجزائري من جهة أخرى.([2])

لكن و بالرغم من الامكانية التي يمتلكونها في المناورة جراء انقسام الوطنيين الى حزبين (الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر و الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) فان الجهة الأولى لا تريد لا المتطرفين ولا المعتدلين كمفاوضين. و هكذا زورت الادارة الانتخابات، و كان هذا أول عمل تخريبي للقانون .

فشل الاتحاد الانتخابي بين الوطنيين: كان الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر يريد تحقيق الاتحاد مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري. فقد كان عباس يرغب في تشكيل ((جبهة ديمقراطية)) في مواجهة الجبهة الاستعمارية((التجمع الشعب الفرنسي))، مثلما فرض هذا الأخير على المترشحين، الذين سعوا إلى ترشحه، **تسع نقاط أولاها تترجم إرادته في عدم تغيير أي شيء في وضعية الجزائر** ([3]) .

غير أن الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر رفض الاتحاد مع الحركة من أجل انتصار الحريات الحريات الديمقراطية فقط، هذه الأخيرة اقترحت عليه إجراء الحملة الانتخابية حول موضوع ((الأمة الجزائرية السيدة)) و توزيع المقاعد على الشكل الآتي: ثلث لحزب الشعب الجزائري و ثلث آخر لالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية و الثلث الأخير لحزب الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، الا أن الاقتراح رفضته اللجنة المركزية لحزب فرحات عباس (30 صوتا ضد،و 10 أصوات مع) ، أما العلماء (حيث ميولاتهم، أو على الأقل ميولات زعمائهم كانت متجهة نحو الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر) فقد تبنوا موقفا حياديا، و غامضا أيضا . و هكذا واجه الحزبان الوطنيان انتخابات أفريل 1949 معزولين عن بعضهما.

---

[1]- **المرجع السابق ،الدكتور عمار بوحوش، ، ص ص 226-229.**

[2]-**نفس المرجع، ص 232.**

[3]-**مرجع سبق ذكره، محفوظ قداش، ص ص 132،133 .**

كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية-حزب الشعب الجزائري عازما على التقدم بمفرده الى الجمعية الجزائرية. و كان جهره بمذهبه يدعوا الشعب الى تأكيد فوز الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية و انتخابات الجماعة، و قد أراد مرة أخرى استفتاء الشعب حول فكرة ((الأمة الجزائرية السيدة)) من أجل تقديم ((التكذيب القاطع لخرافة الجزائر الفرنسية السخيفة و للمبدأ العبودي للسيادة الفرنسية .))([1])، و ظلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية و فيه لصيغتها ((الجمعية التأسيسةاجزائرية السيدة))، و لانه اخذ العبرة من الانتخابات التشريعية في 1946 ، فقد كان حزب الشعب الجزائري عازما على مواجهة التزوير ،و أعطى أمرا في حال اعتراض الادارة على انتخاب تصويت حر بحرق صناديق الاقتراع و صناديق التصويت، و لذلك برزت ترشيحات حزب الشعب الجزائري-الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الأكثر خطرا على الإدارة كما قدم الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، هو أيضا، مرشحيه لهذه الانتخابات ، و كان إقرارهم برأيهم السياسي متباينا جدا و مع أنه لصالح فكرة جمهورية جزائرية ملحقة بفرنسا يدع الباب مفتوحا أمام حوار مع السلطات ([2]) ، و قام فرحات عباس بعرض وجهة نظر الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر : ((ان الجمعية الجزائرية لاهي مرضية و لا مفيدة، و ستكون بين أيدينا كأداة من أجل تحسين وضعيتنا و تسليح أنفسنا لمعارك أخرى)) ، و بمعارضة وجهة نظر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية السلبية.

كان ((ناجلين)) الحاكم العام اشتراكيا غير أنه لم يكن يمتلك لا ثقافة ((شاتينيو))، الحاكم السابق و لا سعة عقله، مع أنه رجل نشيط ، لكن لم يكن يحكم السيطرة على الوضع في الجزائر، وكان مرعوبا من الدعايات الوطنية: ((سواء تمارس لفائدة بلد أو بلد آخر لفكرة أو لأخرى لمصالح أو لمصالح أخرى ، فهي تشترك في أنها، و منذ 1948 ، موجهة ضدنا، و تهدد أمن الفرنسيين في الجزائر، و تحطم هيبتنا المعنوية، و تجردنا من مراكزنا في شمال افريقيا([3])، كما أدرك وجود الحركة الوطنية الجزائرية و يعتبرها((فعلا عاطفيا و اندفاعا للمشاعر أكثر من خيار مدروس، معزز غالبا بتعصب ديني، و ينوي الاقصاء الشامل لفرنسا.)) و يعترف بأن الحركة الوطنية كانت تستمد قوتها من عوامل اجتماعية لا يمكن انكارها و أنها بعثت لدى كثير من المناضلين

---

[1]- مرجع سبق ذكره، محفوظ قداش، ص ص 133،134.

[2]- الجزائر الجمهورية، 15-16أوت1948.

[3]-الجريدة الرسمية الجزائرية الجمعية الجزائرية، مناقشات، ص.1008.

ايمانا مضطرما، و بأننا نجد من بينهم ((عددا كبيرا من الشباب، طلابا و شغيلة .... بواسل، مستعدين للتضحية و متلهفين للأفكار الجديدة.))

كان من الطبيعي أن على ناجلين السعي وراء الحوار مع الوطنيين فيما تظهر الوقائع بأنه اعتبر منعهم من التعبير مفيدا ، و لأن ذكرى ((الألزاس و اللورين)) كانت تلازمه دائما، فقد فكر بأنه لا يمكن ارساء حوار مع الوطنيين، لقد حارب الدعايات الانفصالية، لكم الجزائر ليست((الألزاس و اللورين)). لم يفهم "ناجلين"ذلك ، أما الاستقلال الجزائر فيعني له ((نهاية الانجاز الفرنسي، و بناء المدارس، و الطرقات، و المستوصفات، و المخادع الهاتفية و تحسين المحاصيل، ورحيل معلمينا، وأطبائنا، و مهندسينا و اداريينا . ولا ريب في انه ستعم الفوضى قريبا. ففي العالم المنقسم إلى كتلتين لن يظل هذا الساحل وهذا البلد المتوسطيان دون احتلال)) ([1]).

طبع الفترة التي سبقت الانتخابات جو من الرعب: منع الاجتماعات الوطنية و كذلك المؤتمر الفيديرالي لمنتخبي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي كان سيعقد في 25جانفي 1948، و اضطهاد الجريدة الوحيد لا لحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، المغرب العربي، تزايد الاختطافات و التفتيشات، اعتقال المناضلين....الخ.([2])، و في بداية الحملة الانتخابية نفذت عدة اعتقالات عبر القطر، منها 32 مترشحا من 59. و تم ضبط صنفين من الجنح : المساس بالسيادة الفرنسية بالنسبة لمرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية و أعضاء حزب الشعب الجزائري، و الاخلال بالنظام العام بالنسبة للدعائيين.

كما تمت الاجراءات المتخذة قبل الاقتراع بعدم توزيع مجموع بطاقات الناخبين في المراكز حيث تنشط الخلايا الوطنية، و منع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من اقامة الاجتماعات العمومية،و كذا حجز دفاتر البرنامج الانتخابي، وفي يوم التصويت تم اكتشاف العديد من المخالفات: تكوين مكاتب بشكل اعتباطي يرأسها الأوروبيون في الغالب و الذين يعينون تلقائيا الأمين و المساعدين، و في عدد من المراكز اختير هؤلاء من قبل رؤساء البلديات و الاداريين، حتى ان بعض المراكز كانت سرية. أما ساعات افتتاح المكاتب و غلقها فلم تكن محترمة، و لم يتم توفير أوراق المترشحين الوطنيين تحت تصرف الناخبين.

[1]– تصريح محافظ الحكومة الحضرية، الجريدة الرسمية الجزائرية، مناقشات، ص 1012.

[2]– نفس المرجع، ص1013.

و قد أعطت الادارة تعليمات بعدم السماح لمندوبي المترشحين الوطنيين بمراقبة سير عملية الاقتراع. و هكذا تم توقيف العديد من المندوبين، أو طردوا بالعصي أو البنادق، و في بعض المراكز تم ملء صناديق الاقتراع مسبقا بأوراق المترشحين الاداريين،فيما أخذت بعضها من قبل مناضلين حيث توقيع المحضر، كما استبدل بعضها الآخر بصناديق مملوءة))، و قد تم التصويت مكان الموتى و الغائبين و الغائبين فيما كان يحوز كل واحد من أعوان الادارة على عشرات بطاقات الناخبين.([1])

سجل تدخل الجيش و الحرس المتنقل و الدرك و كذا شرطة الاستعلامات العامة و مارسوا ضغطا على ناخبين.هؤلاء كانوا مدعوين لأن يصوتوا تحت طائلة الانتقام ، اما الذين احتجوا ضد المخالفات فقد تم اعتقالهم ، وفي العديد من الدوائر الانتخابية أعلنت حالة الحصار ، كان لنشر القوات المسلحة غالبا عواقب مأساوية. ففي ديشيميا في اقليم التيطري قرر الناخبون أمام طرد المندوبين الوطنيين، الامتناع عن التصويت و تشتتوا. وطلب اداري من الحرس المتنقل تجميعهم و ارغامهم على التصويت. فكان هناك اطلاق للنار أودى بحياة سبعة كلهم ناخبون، و في شامبلان أغلق الرئيس المكتب على الساعة 11 وطرد المندوبين الوطنيين، و حدثت هناك مشادة، فتدخل الدرك و شرطة الاستعلامات العامة يدعمهما المعمرون، فأسفر هذا القمع عن أربعة قتلى و أربعين جريحا دون أن نحسب المائتي ناخب المعتقلين([2])، و من أجل الحصول على كل الحسابات المحتملة تم الفرز غالبا بشكل مغلق، ورفض في بعض المراكز تحرير محاضر الفرز و حتى اعلان النتائج، و لقد كان التزوير واضحا في الدور الثاني ([3]).

النتائج: لقد نجحت الادارة في الاحتيال على الهيئة الثانية و حصلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على 9منتخبين فقط، و من هؤلاء التسعة استطاع خمسة منهم احتلال مقاعدهم مع افتتاح الجمعية كون الاربعة الآخرين كانوا في السجن، و على حد قول بعض السلطات حصلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الحقيقة على 57 مقعدا من 60، ((ناجلين)) كان من جانبه مرتاحا لنجاح المترشحين المستقلين الذين كانوا يدافعون عن سياسته نفسها ([4]).

---

[1]- **مرجع سبق ذكره، محفوظ قداش،ص 1138.**

[2]-**النجم الجزائري، جريدة حزب الشعب الجزائري في فرنسا، عن الجمهورية الجزائرية، 10 ديسمبر1948.**

[3]-**المرجع السابق، محفوظ قداش، ص 1138.**

[4]-**المرجع السابق، النجم الجزائري، جريدة حزب الشعب الجزائري في فرنسا، عن الجمهورية الجزائرية، 10 ديسمبر1948**

و غداة انتخابات أفريل 1948، طال القمع بكل اشكاله مناضلي الحركة الوطنية، فتم اعتقال مترشحين منتخبين، و حتى الرئيس ((لاكيار)) نفسه احتج على اعتقال المندوب باقي و الذي جرى داخل الجمعية الجزائرية، و أمام احتجاجات الصحافة التقدمية، قدم وزير الداخلية توضيحات، و أكد الخطر الذي مثلته الدعاية الوطنية على السيادة الفرنسية.

كان الرأي العام الأوروبي مرتاحا لهذه النتائج فلا احتجاجات الصحافة الوطنية و لا احتجاجات الشيوعيين، ولا حتى بعض الشخصيات المتهمة بالانفصالية، استطاعت أن تؤثر فيها، و قد ضمت الجمعية بعض المندوبين الوطنيين، فما الدور الذي بامكانهم لعبه؟ و كيف ستكون علاقتهم بالمندوبين الاوروبيين؟.

ان الديمقراطية و المنظمة الخاصة وجعل الأول حزبا سياسيا قويا و الثاني وسيلة للعمل المسلح.هذا ماكانوايرغبون في عمله منذ1947، و قدظل العمل المسلح و العمل السري و التحضير للكفاح المسلح أهداف حزب الشعب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية غداة انتخابات الجمعية الجزائرية([1])

لقد كانت حرب التحرير الوطني(1954-1962) تتويجا لسلسلة المقاومات الطويلة، اذ استرجعت الجزائر ما كانت تطمح اليه منذ قرون. هذه الحرب المقدسة لدى الشعب الجزائري ألهمت كتابنا و شعائرنا، و تستحق تاريخا طويلا لأن واجب الذاكرة يفرض علينا ذلك هذا العمل يجب أن يعبأ به مؤرخون و علماء الاجتماع و السياسيون.... بالاعتماد على كل المصادر المتوفرة من أجل انجاز عمل يجب أن يعبأ به المؤرخون و علماء الاجتماع و السياسيون..... بالاعتماد على كل المصادر المتوفرة من أجل انجاز عمل تاريخي متين و موضوعي، وهو عمل ينتظر الانجاز.

لم يكن الأول من نوفمبر 1954 ، زوبعة في فنجان. كانت المقاومة الجزائرية، في مرحلة أولى، من صنع مناضلين و طنيين الاغلبية الساحقة منهم كانوا من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي مهدت الطريق لجبهة و جيش التحرير الوطني، كان الكفاح المسلح قاسيا خلال شتاء 1945، لكن المجاهدون ثبتوا، بالرغم من القمع البوليسي و العمليات العسكرية الفرنسية، خاصة في منطقة القبائل و الأوراس([2])، كما التحق بجيش التحرير الوطني مناضلون من الحركة الوطنية لحزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين بقوا

[1]-المرجع السابق، محفوظ قداش،ص 1139.

[2]-محفوظ قبداش، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بوينون،شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، ط 2011، ص29.

بعيداعن اللجنة الثورية للوحدة و العمل، أولئك المحبطون من أزمة الحزب و المساندون للجنة المركزية. لكن تجدر الاشارة الى وجود بعض المجموعات، خاصة في الجزائر العاصمة و الشمال القسنطيني،كانت موالية لمصالي. .

كانت كل ناحية تحاول، بقيادة مسؤوليها المحللين، المحافظة على النظام و توفير الأسلحة ومضايقة العدو و الاحتماء من عملياته و ربط الاتصال مع النواحي المجاورة. ([1]).

في الخارج، كان المسؤولون يعملون على الترويج لصورة الجزائر التي تشهد حربا، مؤكدين حضورها في المحافل الدولية، و من حين لآخر يصبح الوضع مأساويا بسبب نقص الأسلحة و تزايد عمليات التمشيط التي تخلف العديد من القتلى و استحالة الاتصال و نشاطات غير متكافئة في العديد من المناطق و انعدام المشاركة الشعبية، ورغم كل هذا كان يجب الحفاظ على الثورة و استمرارها و جعلها أمرا لا رجعة فيه مهما كلف الأمر و افشال المناورات السياسية الفرنسية و استمالة الجموع الشعبية الريفية التي بامكانها دعم و مديد العون للمجاهدين في الجبال، و الكف عن الانتظار الحذر الذي يهدد مستقبل الكفاح، خاصة و أن الحكومة الفرنسية تقوم بدعم جهازها العسكري و الاداري و هي عازمة على اصلاحات اقتصادية و مناورات سياسية من شأنها كبح التزام الشعب نخبه الى جانب المقاومة الجزائرية، و هذا التخوف هو ما يهدد مستقبل الكفاح المسلح. لقد أصبحت الحرب في 1955 واقعا ملموسا لا يمكن انكاره و بشكل خاص في الأوراس و منطقة القبائل([2]).

ستستمر الهجمات المسلحة خلال سنة 1955 ، ضد كل من السلطات الاستعمارية و الاوروبيين من جهة و ضد المسلمين المتعاونين معهم و المعادون للكفاح التحريري. عمليات احراق الممتلكات و القتل أدت الى زرع الرعب لدى الأولين ورسائل التهديد و الذبح جعلت الطرف الثاني أكثر تحفظا تجاه الادارة الاستعمارية و أكثر احتراما لأوامر جبهة التحرير الوطني.

لم تكن البذلة العسكرية لجيش التحرير جيدة و تثير الشفقة، بعض التفاصيل ترسم شبحا لهيئة المجاهد. فقد كانت ((القشابية)) التي تبرز المنظر العام،تحمي من البرد و تسمح باخفاء الأسلحة كما كانت تخفي الملابس المتباينة، كما كانت الأحذية البلاستيكية ضرورية للمسافات الطويلة، بينما يبقى نقص السلاح المشكل

---

[1] – نفس المرجع، محفوظ قداش، ص30.

[2] – المرجع نفسه، محفوظ قداش،ص 31.

الأساسي.ففي البداية كان يتم استعمال الأسلحة الكثيرة، الفرنسية و الألمانية و الايطالية الصنع، التي كانت منتشرة في كل أنحاء المنطقة.

فقد كانت الأموال، التي تم الاستيلاء عليها في عملية الهجوم على مركز بريد وهران عام 1949،قد وظفت في شراء حوالي 300 قطعة سلاح من ليبيا وتم اخفاؤها في الاوراس حيث وزعت على مختلف المناطق لتضاف الى بعض المسدسات القليلة التي كانت بحوزة المناضلين الأوائل، تخلى العربي بن مهيدي على حصته من الأسلحة لصالح النواحي الاخرى حيث كان يعتقد أنه سيحصل على أسلحة أخرى من المغرب الاسباني. الشيء الذي تأخر، و في مارس 1955 ، وصلت أول شحنة على متن سفينة ((دينا)) و كانت محملة بأكثر من 160طن من الأسلحة، تم اقتسامها مع جيش التحرير المغربي. ابتداء من 1955، كانت القدرات النارية لجيش التحرير الوطني مقدرة بحوالي 1500 قطعة سلاح (حسب تقرير دوري)([1]).

في البداية كلف أحمد بن بلة بمساعدة علي محساس بالبحث و الحصول على الأسلحة و ايصالها الى الداخل، وقد تسبب نقلها و خاصة توزيعها في وقوع العديد من الحوادث و احتجاج الولايات الداخلية، ففي رسالة بعثها من السجن أشار أحمد بن بلة الى عمليات اسال الآلاف من الأسلحة و قطع الغيار الحربية.

في عام 1957، كان يصل الى الجزائر بين 700 و 800 قطعة سلاح حديث شهريا بفضل البنية التحتية للامداد التي أقامتها جبهة التحرير الوطني على طول الحدود الجزائرية – التونسية. ([2]).

وجد المجاهدون أنفسهم في مواجهة جيش قوي، فقد كان هناك، في البداية، 50 ألف رجل يطاردون ألف جزائري تقريبا، فيما بعد تم دعم قوات الاحتلال بقدامى محاربي الهند الصينية و قوات المظليين و جنود القناصة و قوات من الحركى، في نهاية 1955، كان عدد القوات الاستعمارية قد تجاوز 150 ألف رجل تمركزت الفيالق في المناطق الأساسية خاصة في الأوراس و منطقة القبائل، حاول ضباط فرنسيون، ممن اكتسبوا خبرة في الحرب الهند-الصينية، التأقلم مع الحرب الثورية التي فرضها عليهم المجاهدون مدعمين بأسلحة حديثة تسندها الدبابات و الحوامات .([3]). شكلت الاستراجية النوميدية القديمة قوة المجاهدين الأساسية و المتمثلة في شن

---

[1]–الدكتور الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية،غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009،ص100.

[2]–عبد الرحمان عمراني: "التسليح أثناء الثورة" في: التسليح و المواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956–1962 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، الجزائر 2001، ص97.

[3]–نفس المرجع، ص 98.

هجومات خاطفة على المراكز و الدوريات العسكرية الفرنسية ثم الانسحاب و الاختباء في المغارات الجبلية أو اللجوء الى المداشر و الذوبان وسط الفلاحين في الميدان، لم يكن الفرنسيون متعودون على هذا النمط من الحرب، حيث كانت وحدات القناصة تقوم بتنقلات لمسافات بعيدة في شكل طوابير نظامية طويلة، و كانت المدرعات تبقى في الانتظار لأيام كاملة و هي تحاصر المشاتي المشبوهة، و لكنها كانت تبوء بالفشل في أغلب الاحيان، كما كان المظليون يومون بتخويف و ترهيب الفلاحين لكنهم لم يصادفوا المجاهين.

و مع ذلك، عرف السداسي الأول بعض الاشتباكات . ([1])، في جانفي 1955 أطلقت فرنسا العديد من العمليات العسكرية الكبيرة في أوراس النمامشة، لكن في غياب النتائج المرجوة، تمركزت القوات الفرنسية في المنطقة بغرض محاصرتها كان المناضلون في المدينة يزودون المجاهدين في الجبال بالمؤونة و يتابعون تطور جيش التحرير عن قرب مثلما كان عليه الحال بالنسبة لمدينة سطيف التي كانت تشكل منطقة حدودية مع ثلاث ولايات (الأولى، الثانية، الثالثة) و التي توجد بها عدة جبال منها بوطالب، و أربع قرى مهمة (عين آزال، عين ولمان، رأس الواد، برج الغدير) و ثلاث مدن(العلمة، برج بوعريريج، سطيف) ساهمت قبل كل شيء في تزويد الولايتين الأولى و الثانية بالمؤونة، ابتداءا من نهاية عام 1955 تمركزت مجموعات تتكون من حوالي 20 الى 25 مجاهد في جبال المنطقة قبل ان تنتقل الى القرى و المدن، كانت كل من جبهة و جيش التحرير الوطني و المسبلين منتشرين في كل مكان و كانت ناحية سطيف كلها منظمة و مهيكلة تحت قيادة كل من محمد لعموري و سعيد دهان، و كانت أولى الهجمات، كما روى لنا ذلك دهان، موجة ضد المعمرين لأنهم شكلوا ميليشيات و كانوا مسلحين([2]) .

في 23 سبتمبر 1955، عقد اجتماع هام في منطقة الجرف، علمت القوات الفرنسية بخبر الاجتماع فحاصرت المجاهدين و كان من بينهم الكثيرمن القادة البارزين، تمكن العديد منهم من اختراق الحصار بينما لم يستطع كل من شيحاني و حوالي 40 رجلا الخروج من الحصار فلجأوا الى مغارات في أسفل المنحدرات الصخرية ، لكنهم و مع اقتراب القوات الفرنسية منهم، نزل هو و رجاله الى قاع بئر، فلم تجد لهم القوات الفرنسية أثرا، الا أنها عمدت الى نسف مداخل المغارة قبل أن تنسحب.بقي المجاهدون محاصرين داخل البئر ولم

[1]– نفس المرجع السابق، عبد الرحمن عمراني، ص99.

[2]–مرجع سبق ذكره، الدكتور الغالي غربي، ص102.

يتمكنوا من الخروج الا بفضل علي بن بلقاسم الذي دلهم على فتحه صغيرة تؤدي الى مخرج آخر حيث سلكه شيهاني ورفقاؤه بصعوبة ([1]).

تجدر الاشارة الى عامل آخر تميزت به هذه الحرب آلا وهي الحرب الباطنية،و بالفعل كانت منطقة النمامشة تتوفر على ملاجئ و مغارات يعود تاريخها الى العهد الروماني، وقد استعملها جيش التحرير الوطني لتخزين المؤونة، كانت هذه المغارات الرومانية تحتوي علںا غرف متصلة ببعضها البعض عموديا و أفقيا عن طريق أروقة ضيقة،كما تحتوي على مداخن للتهوية مغطاة بأحجار ضخمة لتمويهها، مما جعل التهوية بها سيئة، كانت هذه المخابئ و المغارات موجودة في كل مكان في ناحية اوراس النمامشة،و قام المجاهدون ببناء أخرى وكان بامكانهم الاختباء فيها والافلات من ملاحقة العدو بينما توفي البعض الآخر فيها([2]).

كانت فكرة أن يفاجئ المجاهدون ويدفنوا أحياء داخل هذه المغارات تؤرق أكثر من مجاهد، و قد تحدث المجاهد عبد الرزاق بوحارة عن ((وباء المغارات)) ،في فيفري 1955 قامت فرقة مظليين، متمركزة في ديكورنو بناحية عنابة، بملاحظة كتيبة لجيش التحرير بقيادة كل من ديدوش مراد و زيغود يوسف،و في أفريل من نفس السنة، نصبت الكتيبة كمينا في منطقة النمامشة استهدفت فرقة للقناصة الفرنسيين و كان أغلبهم مسلمون، أدت الى مقتل العديد منهم بينما التحق عدد كبير منهم بصفوف جيش التحرير الوطني،كما شهد شهر ماي عملية استعراضية ، حيث تم اعتراض قافلة تضم 30 عنصرا من الحركى في المنطقة الواقعة بين تبسة و مركز قنتيز و تمت ابادتهم جميعا، أصبح جيش التحرير الوطني يضرب بقوة، اذا أصبحت عملياته تنفذ عن طريق وحدات و حتى بواسطة كتائب.

أصبحت مختلف النواحي تنشط تحت قيادة الأحياء الناجين من المعارك و الاعتقالات و كذلك بقيادة اطارات أثبتت قدراتها في الجبال، و قد لعب البعض منهم دورا بارزا في الثورة مثل زيغود ، بن طوبال، محمدي السعيد، عميروش و غيره ووجدت كل منطقة نفسها مجبرة على العمل بمفردها، اذ بات ربط الاتصال عمليا مع العاصمة و باقي المناطق أمرا في غاية الصعوبة([3]).

---

[1]–مرجع سبق ذكره، محفوظ قداش،ص33.

[2]–بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني 1954–1962، شهادة ماجيستير، جامعة باتنة، 2002.

[3]– مرجع سبق ذكره، عبد الرحمن عمراني، ص 34.

ماذا عن القيادة السياسة لجبهة التحرير الوطني؟ بحثت الثورة قبل اندلاعها عن قائد لها، لكن دون جدوى، حيث كانت أثناء اندلاعها تحت اشراف لجنة الستة، فلم يكن موجودا بالجزائر سوى كريم بلقاسم و العربي بن مهيدي اللذان كانا جد منشغلين بتسيير منطقتهما، بينما كان هناك مسؤولون آخرون في القاهرة مثل محمد خيضر و حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة، قبل أن يلتحق بهم كل من أمحمد يزيد و حسين لحول([1]).

كان الأول مسؤولا سابقا لوفد حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مصر حيث كلف بالاشراف على تنسيق عمل الفريق الجديد المكلف بالحملة الدعائية لجبهة التحرير الوطني على الصعيد العالمي([2]).

سارعت الحكومة الفرنسية في عهد (ادقار فور) الى اتخاذ عدة اجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ذات طابع قمعي و زجري، لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية و العسكرية، التي بدأت تلحق أضرارا بالغة بمختلف المصالح الفرنسية و بمصداقية الحكومة الفرنسية نفسها،و التي كانت تصف ما يحدث في الجزائر بأنها مجرد أعمال تخريبية، تقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون المأجورة من قبل قوى أجنبية .

ان أخطر اجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق، هو سنها لقانون حالة الطوارئ، و هو عبارة عن جملة من الاجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة و القضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها و هذا القانون، هو نسخة من قانون الحصار الذي كان قد أصدرته الجمهورية الفرنسية الثانية ، و قامت وزارة الداخلية الفرنسية فقط بتحضيره و تنقيحه ليتلاءم مع متطلبات المرحلة، ثم تقديمه للحكومة قصد دراسته.

و في تبريرها لاصدار هذا القانون، جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية الفرنسية": أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، و حالة الحصار التي تؤدي حتما الى تفكيك الهياكل الادارية التقليدية، لأنها تنقل الحكم الى السلطات العسكري ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، و لكنها تعمل على تركيزه و تدعيمه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن العام للخطر و أن تمس بالسيادة الوطنية([3]).

---

[1]–محمد صديقي، الطريق و الوسائل السرية لامداد الثوار الجزائريين بالسلاح.ترجمة أحمد الخطيب، دار الشهاب للطباعة و النشر، باتنة، ص ص 45–48. و أيضا الملحق رقم : 31.

[2]–نفس المرجع، ص 32.

[3]– المرجع السابق،محمد العربي الزبيري،ص ص104–106.

الفصل الثاني : وسائل الاستعمار الفرنسي في الجزائر

المبحث الأول: التعذيب أداة لقمع الثورة

أولا:أساليب التعذيب

ثانيا: المؤسسات الأمنية الفرنسية التي مارست التعذيب

ثالثا: مراكز التعذيب

المبحث الثاني: المعتقلات و السجون

أولا: أنواع المعتقلات و السجون

ثانيا: المعاملة في المعتقلات و السجون.

ثالثا: حياة الجزائريين داخل المعتقلات و السجون

المبحث الثالث: المحتشدات و انعكاساتها على الجزائريين

أولا: دوافع وجودها

ثانيا: طبيعتها

ثالثا: حياة الجزائريين داخل المحتشدات

المبحث الرابع: جرائم الاغتصاب و تقييد الحريات

أولا: جرائم الاغتصاب

ثانيا: تقييد الحريات

الفصل الثاني:وسائل الاستعمار الفرنسي في مواجهة حرب التحرير

إن كثير من الناس يعتقدون أن الثورة الجزائرية قد كانت فقط في الجبال والمدن من خلال المعارك والكمائن والاشتباكات والعمليات الفدائية([1]) ، بل هناك جوانب أخرى خفية من كفاح الشعب الجزائري الأبي داخل السجون والمعتقلات والمحتشدات .ولقد بادرت السلطات الاستعمارية الفرنسية عند اندلاع ثورة التحرير إلى إنشاء المعتقلات ، وألقت فيها بالمناضلين الجزائريين والوطنيين ، ومختلف الفئات من اجل عزلهم عن الثورة كي لا يلتحقوا بها أو يوفروا لها الدعم والسند .ومن أشهر المعتقلات في الجزائر خلال ثورة التحرير معتقل الجرف في المسيلة ، الذي نحاول في هذا الموضوع تسليط الضوء على بعض الجوانب الخفية لكفاح الشعب الجزائري من خلال رصد يوميات الحياة المعاشة داخل المعتقلات . التي بدا افتتاحها مند شهر أكتوبر 1955 ، ولم تغلق إلا بعد اتفاقيات ايفيان الخاصة بوقف إطلاق النار وإعلان استقلال الجزائر 19 مارس 1962 ، وقبل ذلك كانت عبارة عن سكنات أقامتها السلطات الاستعمارية بغرض إنشاء قري فلاحيه متخصصة في زراعة الأشجار المثمرة ، فحينما انطلقت ثورة التحرير وتسارع الناس إلى الالتحاق بالثوار والانخراط في صفوفها ، ردت السلطات بإنشاء معتقلات على مستوى الشرق والغرب الجزائري .

المبحث الأول:التعذيب أداة لقمع الثورة:

لقد تنوعت و تعددت أنواع التعذيب الذي مورس في حق الشعب الجزائري منذ أن أحكمت فرنسا سيطرتها أعلى اغلب الأماكن الجزائرية، و بذلك مارست أبشع أساليب التعذيب و التنكيل بالشعب-الأعزل الذي قاومها مدة مئة و خمسة و عشرين سنة، فأحكمت عليه الخناق بكل الأساليب و الوسائل لاحتواء الشعب و الأرض، و اعتبارها قطعة فرنسية لا تتجزأ منها، و قد مارست أنواعا شتى من التعذيب منها الجسدي و النفسي و غير ذلك، و قد كانت تمارسها بكل قوة و عنف و تفنن ([2]).

أولا .تعريف التعذيب أ–لغة :عذب ،اخضع لقهر جسدي مؤلم :"عذب متهما" أي نكل به و أوقع العذاب به ، سواء كان العذاب نفسي أو جسدي ، تعذيب ،إيلام ،إيذاء مبرح بالة معينة بهدف الاضطهاد ([3]) .

1– رفائيلا برانش،التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، سلسلة المترجمات ، امدوكال للنشر :2010تر : [1]احمد بن محمد بكلي ، 55–56.

[2]– محمد ياحي ،سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية وتداعياتها المعاصرة ، مجلة المصادر،الجزائر،العدد13 ، 2006،ص 28.

[3]– المنجد في اللغة العربية المعاصرة : المادة عذب –عذب ، مادة عذر وعذق ص 959–960.

ب-اصطلاحا: التعذيب هو استعمال العنف الجسدي أو المعنوي ضد الأشخاص للحصول على معلومات أو بغرض انتقامي أو هو أي عمل ينتج عنه ألما أو عذابا شديدا جسديا كان أو عقليا ، يلحق عمدا بالشخص أو العقوبة الإنسانية أو المهنية ([1]) ،أو انه فعل سلط من خلاله الألم على الضحية لكسر إرادته ، أو بغرض الحصول على اعترافات أو معاقبة على نشاط سياسي قام به شخص ما أو لتخويفه وأهانته ([2]).

لقد عرفته المادة الأولى من الاتفاقية المناهضة للتعذيب بأنه: كل فعل يسبب الألم والمعاناة حادة نفسية وعقلية لإجبار الشخص على تقديم معلومات أو الاعتراف سواء ارتكب الشخص الجرم أو مجرد الشك ، الضغط على شخص آخر لأي سبب ، ممكن أن يكون السبب عنصريا ، بالأخص عندما تكون هذه الآلام أو المعاناة بسبب شخص يعد موظف رسمي يقوم بهذه الأعمال بطرق رسمية أو غير شرعية ([3]) .

تندرج ممارسة التعذيب خلال حرب الجزائر 1954-1962 ضمن التقنيات المطابقة لانتزاع المعلومات والقمع، الإذلال([4])، إذ أصبح الأداة الأساسية لتحكم فرنسا قبضتها على حياة السكان (الأهالي)، ذلك بطريقة سرية، استعمل ضد المتعاونين مع FLN في محاولة للقضاء على الثورة.وخلق الرعب في نفوس الجزائريين ([5]) .

وبالتالي نستنتج أن التعذيب هو الفعل الذي يسبب الألم القاسي للإنسان، يمارس للوصول إلى غاية معينة أما معاقبة، تخويف وإرغام شخص على فعل غير مشروع، كما أن استعماله من طرف فرنسا المستعمرة فاقت فظاعتها النازيين.

ثانيا :أساليب التعذيب:

لقد بلغ التعذيب حدا لم يسبق له مثيل ، إذ امتزج بالجلاد الذي ليس إلا وحشا ، فهو غير موجود بصفة كائن بشري ، كما وأصبح عدم التعذيب شرطا لإعطاء شهادات للفرنسي ، فيعتبر خائنا لوطنه ([1])، ومن

---

[1] – عبد النور مقدر،التعذيب الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية بين المعطى القانوني والتعنت الاستعماري،الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 ،دراسة قانونية وسياسية،يومي 2و3 ماي 2012،جامعة 8 ماي قالمة 1945 ص 194.

[2] –**Moussa Ait Embarek :L'Algérie en mumure un collier sur la torture ;préface de Me Abdenour Ali yahia ,Hoggar ,2009 p 21.**

[3] – **Convention contre la torture et autres peines ou traitements grules inhumains ou dégradants texte original concule à Newyork le 10/12/1984.ART 1. (Etat le 05/02/2015) p 1-2.**

[4] – بن يوسف بن خدة : الجزائر العاصمة المقاومة ، المصدر السابق ، ص 199 .

[5]– رضوان شافو ، شهادات حية لمظاهر وأساليب التعذيب بمنطقة ورقلة خلال الثورة التحريرية : مجلة المعارف للبحوث والدراسات الأكاديمية ، العدد 3، مجلة دورية محكمة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، نوفمبر 2015 ، ص 11.

وجهة سارتر فانه :" ممارسة سرية أو نصف سرية مرتبطة بسير المقاومة والمعارضة ، لعل ماكان سببا في اللجوء إلى التعذيب كون فرنسا لم تستطيع مواجهة جيش التحرير الوطني ALN وجبهة التحرير الوطني ، كما اعتبر التعذيب عدوى نازية ([2]).

-التعذيب الجسدي:مارس الاستعمار الفرنسي الكثير و العديد ومن الأنواع لتعذيب الشعب الجزائر قبل و أثناء الثورة، و منها: أ- الضرب: لقد استعمل الاستعمار الفرنسي أساليب البطش و الضرب باليد، كاصفع و اللكم و استعمال الأرجل، أو أدوات خاصة كالعصي و القضبان الحديدية و اخماص البنادق أو السياط.....([3]) ، وقد كان هذا الضرب لا رحمة فيه و لا شفقة فقد تلقاه المسجون من المضليين أو اللفيف الجانبي، و كانت تستعمل فيه كل الوسائل في كامل أجزاء الجسم ، فقد كانت توجه الضربات إلى الوجه و القص(الغضروف الذي يتوسط القفص الصدري)، ثم الأضلاع و الكبد و الكليتين، كما توجه اللكمات إلى الطحال و المعدة، فالكثير من المساجين أصيبوا بالبنكرياس، أو مرض السكري أو تمزقات في غشاء المعدة، و إذا كان الجرح ناتجا عن الضرب فانه بعد أيام أو شهور يلتام، أما الكسور فقد تلتئم بعد مدة زمنية من استعمال الجبائر و الأدوية، لكن أثارها تبقى مسببة له تشوهات، أو تؤلمه في فصل الشتاء، أما كسور الجمجمة فإنها لا تلتئم أبدا. و إذا كانت هذه الأفعال تحط من كبرياء الإنسان و تسبب له إحباط، فما بال الذي أنهكه التعذيب و لا يعرف مصيره إلى أين؟ ([4]).

و قد كان أول أسلوب للتعذيب و الإقرار الضرب و اعتباره أول الأمور و أسهلها، نذكر منها قصة جندي كتب رسالة يقول فيها عن بشاعة و دناءة الجندرمة الفرنسية و تفننهم في ضرب و إرغام المواطن الجزائري على الاعتراف بما لا يعرفه فيقول:" أثناء المساء استدعى مسئول الجندرمة من الذين كانوا بالبرج لمشاهدة إحدى عمليات التعذيب و الاستجواب، و كان الجندرمة يعذبون اثنين من العرب القي عليهما القبض في ذلك المساء، أما عملية التعذيب فكانت على نوعين: النوع الأول هو تجريدهم من ملابسهم و غل أيديهم وراء الظهر، ثم

---

[1]- مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ،العدد . نوفمبر 2015 ، ص 11.

[1]- كلود ليوزو ، العنف ، التعذيب ، المصدر السابق .ص 21.

[2]- حميد عبد القادر:دروب ومقالات في الحركة الوطنية ، وثورة أول نوفمبر 1954 ، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007 ،ص 76-77

[3]- بشير فايد :من أساليب التعذيب في المعتقلات والسجون الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية ، مجلة أول نوفمبر اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، مجلة فصلية تاريخية ، ثقافية ،سياسية ، العدد 180، نوفمبر ،2015، ص9.

[4]-علي خلاصي:"أساليب التعذيب و التنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري1954-1962"، التراث،المرجع السابق،ص ص 195-197.

وضع رؤوسهم في مرجل من الماء و لمدة طويلة لإرغامهم على الكلام، أما النوع الثاني فقد كان هذه المرة تعليق كل واحد منهما بطريقة فضيعة ثم إشباعهم ضربا باللكمات"([1]).

فالضرب يعتبر احد أنواع التعذيب التي مارسها جلادو السلطات الاستعمارية في حق الشعب الجزائري باعتبارها الطريقة المثلى و السهلة لتعذيب هذا الشعب لاستجوابه و هي أولى الطرق للاستجواب عند الجلادون و أمتعها بالنسبة لهم.

ب- الكهرباء:استعمل الكهرباء كأداة ضغط و إقرار للجزائريين المسجونين([2])، فقد كانت القوات الاستعمارية تمارسه بكل ما أوتيت من قوة، فقد كانت الأداة المفضلة لديها على حد قول الجنرال اوساريس:"كانت المفضلة عند الجنود الكهرباء........" ([3])، وذلك لأنها كانت لها نتائج قوية على الاعتراف، كما أنها تترك آثارا جسمية على المعتقلين و تخفي آثار التعذيب في جسم الإنسان لكي لا تكشف للهيئات الدولية الجرائم التي تتبعها السلطات الفرنسية([4]). وتتم هذه الأفعال بان يوضع الشخص فوق طاولة حديدية و يرش بالماء و يوضع السلك الكهربائي على الأذنين كمرحلة أولى ثم يوضع على أجهزته التناسلية، و يطلق على آلة توليد الطاقة الكهربائية في التعذيب اسم جيجن"gégène"([5]).

فالكهرباء هي كذلك احد أنواع التعذيب التي كانت تمارس في حق المساجين ،فهو تفنن و دراسة واحد أنواع التعذيب الحدية لإقرار و الاعتراف بكل ما قام به المسجون أو المشتبه به، و ما لم يقم به كذلك و ما يقال له بان يقول، لان هذا النوع له اثر كبير على الأجهزة العصبية و الدماغية للإنسان، فما بال من يجعل له هذه الآلات و الأدوات لتعذيبه و خاصة عند وضعها في أماكن حساسة من جسم الرجل أو المرأة .

-الماء و الصابون:يعتبر الماء احد أنواع الاستنطاق و التعذيب، و يستخدم على ثلاث مراحل أولها يتم إدخال الماء إلى البطن مما يحدث آلام حادة تفقد الشخص على قدرة المواصلة و الصمت و ربما يؤدي إلى الغثيان، و

---

[1]-يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، د،س ، ج2، ص ص 88-89.

[2]- علي كافي : مذكرة الرئيس علي كافي ، من المناضل السياسي إلى القادة العسكري 1946—1962 دار القصبة للنشر الجزائر ، 2011، ص:222.

[3] –Assurasses Paul :services spesiaux.algerie 1955/1957.paris Perrin 2001p32.

[4] – jacques Derques :torture un témoignage inedit.lexpress.30/11/200.p ,57.

[5] – pierre.Vidal-naquet : les crimes de l'armée francaise.Edition Maspero-paris.1975.p173.

ثانيها يتم إدخاله في مغسل أثناء الليل عندما يكون الجو باردا، و ثالثها يتم ربطه في لوحة طويلة ثم يقلب إلى الأسفل حتى يغطس رأسه في المغسل لمدة زمنية، ثم يرجع إلى الأعلى، و تتكرر العملية لمرات حتى يعترف([1]).

كما أن عملية الماء تتم بغطس رأس المسجون في حوض مملوء بالماء لمدة حتى تمتلئ بطنه ثم يخرج و يطلب منه الاعتراف بالتهم المنسوبة إليه بعد أن يصعد الجلادون فوق بطنه ليخرج الماء من كل فتحات جسمه، و كذلك يستعملون أسلوبا آخر وهو وضع الأنبوب أو الخرطوم في فمه ثم تفتح الحنفية و تحت الضغط تمتلئ بطنه، أو وضع الإسفنج على فمه و فتحات الأنف ثم يصب الماء على الإسفنج ليمر عن طريق الفم مع الهواء إلى البطن و عندما يمتلئ البطن ينهال عليه الجلادون بالأحذية إلى البطن لإخراج الماء. كما أنهم يرمون السجناء في المجاري و قنوات صرف المياه و أيديهم مغلولة، أو يعرضون في قفص تحت المطر عراة ولعدة أيام حتى يتجمدون من البرد ([2])، فهذا النوع من التعذيب يؤدي إلى أضرار في المعدة و الشرايين و الأذنين.

-الحرق بالنار: و تستعمل هذه الطريقة لانتزاع الأسرار بالقوة و تمر على عدة مراحل إشعال آلة اللحام، بعد ضبطها على درجة إذابة الرصاص(327°)، ثم توجه إلى الصدر أو البطن ليحترق به متوسط سمك جلد الإنسان ثم تقرب الفوهة شيئا فشيئا مع طلب الاعتراف بالتهم المنسوبة إلى السجين حتى و لو لم يرتكبها ثم تعاد العملية في أماكن أخرى للجسم أما الطريقة الثانية فهي عملية تسلية حيث يوضع السجين في زنزانة يكون فيها الجنود يتلهون بالسجائر ثم يكون مكان الإطفاء في جسده، و إذا يكشف لك احد الذين تعرضوا لذلك يشمئز قلبك من المشهد. ، كما توجد عملية إدخال القضبان الحديدية التي وضعت فوق النار إلى أن تحمر ثم تدخل في فم السجين ليموت، مثلما وقع مع الشهيد العربي بن مهيدي.

و هناك طريقة أخرى يربط فيها السجين بواسطة حبل في سقف حجرة، و يطلب منه الاعتراف بالتهم، ثم ينزل رأسه على موقد من نار فيحترق([3])، و هناك وسيلة أخرى، إذ ينزع المسجون ملابسه ثم يدهن بالوقود بعد ربط يديه و رجليه ثم يضرم النار في جسده لإحداث التهابات في جسمه تدفع به للاعتراف دون أن يشعر([4]).

و هي كذلك إحدى الطرق التي مورست على المساجين وهي طريقة تشمئز منها القلوب كما أنها تركت آثار حتى بعد الاستقلال في أجسام المساجين ومن هؤلاء الذين تعرضوا لهذا النوع من التعذيب لم يقروا و لم

---

[1]- بيير هنري سيمون: ضد التعذيب في الجزائر، دار العلم للملايين،بيروت ، 1957، ص 51.

[2]- علي خلاصي:"أساليب التعذيب و التنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962"،التراث،المرجع السابق،ص 199-200.

[3]- نفسه، ص ص 198-199.

[4]- بيير هنري سيمون، المرجع السابق،ص 57.

يفصحوا عن ما مورس في حقهم لأنها تعتبر نقصا من كرامتهم مما جعل الكثير من الشهادات الحية بان تمتنع عن الإفصاح بهذه الجرائم التي انتهكها المستعمر قي حقهم، و منهم من أحدثت له تشوهات جسدية لا تلتام بمرور الأيام و هو ما يبقى و صمت عار على ما قامت به الدولة المتحضرة في حق الشعب الهمجي كما انه احد الطرق التي أدت بحياة المناضلين و المجاهدين الجزائريين.

- تسليط الكلاب على السجناء: لقد كانت الكلاب مدربة و ذات نوعية خاصة، فهي تكون إما دنماركية أو ألمانية، و هي مدربة على إرغام السجناء و المعذبين على التحدث و البوح بالأسرار، أو على الإسراع في تنفيذ الأعمال الشاقة فبمجرد رؤية السجناء ، تبدأ هذه الكلاب بالزمجرة، و تبدأ فيه ضحكات الجنود، ثم تبدأ بنهش أرجل و أيدي السجناء.

"ويذكر الحاج بن عباس دلولة" إلى أن الكلاب تسرح غي غرف التعدي، في الوقت الذي يكون فيه الإنسان مصلوبا و بين الحين و الآن يطلب منه الانقضاض على ضحيته"، كما أن اخطر و أخس الأعمال التي دربت عليها هي ممارسة الأعمال القهر و التعذيب الوحشي للسجين، لا لشيء و إنما لتسلية رجال المظلات، و بعد ذلك يؤخذون إلى ساحة العلم وهم مجردون من ملابسهم و محلقون رؤوسهم و شواربهم و لحيهم و يطلب منهم اسم سيدهم (الكلب) ثم المخلة بالحياء حتى يطلب منه الانحناء في وضع السجود و يقوم الكلب بالفعل الحيواني، و الويل لمن امتنع عن السجود، و هذا ما وقع للشهيد احمد بوشامة([1]).

فالجلادون يمارسون كل ما يخطر على بالهم حتى الكلاب البوليسية و المدربة استعملت لتعذيب هؤلاء السجناء، فهذا النوع من التعذيب ([2]) يحط من كرامة الإنسان و يجعل من مورس عليه هذا العمل اللانساني أبكم لا يتكلم أو يدافع عن حقوقه حفضا لكرامته أمام الناس و لا يستطيع الاعتراف بالتعذيب الذي مورس عليه مخفية العار.

- الحديد و الزجاج: تدق المسامير في أجسام المعتقلين و تسلخ جلودهم، ثم يوضع الملح على مكان الجرح، كما يقوم الجلادون بإقعاد السجناء على قارورة الزجاج بعد دهن فوهتها و جرد المسجون من كل ملابسه و إرغامه على القعود عليها بقوة و عنف ([3]). لقد استعمل الجنود كل الوسائل التي لا يتصورها العقل الإنساني

---

[1]- علي خلاصي ،" أساليب التعذيب و التنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954-1962"، التراث، المرجع السابق، ص ص 201-202.

[2]- بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى :1954-1962، مرجع سابق ، ص : 189.

[3]- جريدة المجاهد، المصدر السابق ، العدد 8، ص : 152.

في الشعب الجزائري الأعزل([1])، بكل الطرق اللانسانية و المتهكمة و البشعة في حق هؤلاء المعتقلين البؤساء ذ، فالمسامير و الزجاج ترك في أجسامهم تشوهات منها ما اضمحلت بمرور الأيام ومنها ما زالت تسبب له ندبات في جسمه تذكره بما قام به المستعمر الفرنسي في حقه.

- الحبل: يستعمل الحبل لربط السجين من يديه و رجليه إلى الأعلى مع بعض ، ثم يرفع إلى الأعلى لمدة طويلة، مما يؤدي إلى كسور، كذلك يتم ربطه من يديه بعربة و رجليه بعربة أخرى عكس الاتجاه ثم تمشي السيارتين فينقسم السجين إلى أطراف فيموت ([2]).

-الجوع و العطش: يقوم الجنود بتجويع السجين لإرغامه على الاعتراف بأي شيء يعرفه أو لا يعرفه فيضعونه في زنزانة لوحده و يمهل و يمنع عنه الماء و الطعام لعدة أيام. ([3])،كما توجد العديد من الوسائل التي قام بها الجند ضد المساجين الجزائريين قصد إقرارهم و التمثيل بهم ([4]) ، غير الأشياء التي ذكرناها سالفا، و من هذه الأنواع كذلك الضرب بمؤخرة البنادق و كسر الأيادي و الأرجل، و الرمي من أعالي الجبال معصمي الأيدي و مغمضي الأعين، كذلك ربط المسجون في ذيل الحصان و سحبه حتى الموت، أو دفعه وسط مجموعة من الكلاب البوليسية فتنقض عليه و تمزق جسمه أشلاء، أو إرغامه على حفر قبره و دفنه فيه حتى الرأس و يضل يعاني الحرارة و الرطوبة و الجوع و العطش حتى الموت، و غيرها من الأساليب التي ارتكبت من طرف المضلين في حق المساجين الجزائريين ([5]) .

فكل هذه الأنواع و الطرق التي عذبت بها السلطات الاستعمارية المعتقلين و السجناء لإقرارهم على أشياء يعرفونها لما قاموا به ضدهم أو يقرونه عن أمر من الأمور ضد السلطة الاستعمارية أو أشياء لا يعرفونها ليثبتوا بأنهم على حق فيمسكون بعدة أشخاص و يودا نو على أنهم من قاموا بهذه الأفعال و الأعمال و تمارس في حقهم كل هذه الطرق ومنها ما هو للمتعة كتصيط الكلاب و الحبل، و منها ما يدل على فضاعة و قسوة الجلادون في التعامل مع كل من يخطئ في حق السلطات الاستعمارية.

---

[1]- جعفر رماضنة " أنواع و أساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية – الولاية التاريخية السادسة نموذجا-"رسالة ماجستير نوقشت بجامعة باتنة، 2005-2006،ص 111.

[2]- بيير هنري سيمون: المرجع السابق، ص 52

[3]- جعفر رماضنة: المرجع السابق، ص 111.

[4]- بوعلام نجادي : الجلادون 1830-1962، محمد المعراجي منشورات ANEP ، د ط ، ص :150.

[5]- جمعية أول نوفمبر: الثورة الجزائرية أحداث و تأملات، المرجع السابق: ص 94

-التعذيب النفسي: إن هذا النوع من التعذيب له اثر كبير على شخصية المسجون ([1])، فمنهم من يكون إيمانه ضعيف و لا يطيق الصبر، وهذا المسجون يعتبر الأسهل عند الجند الفرنسيين في الإقرار عكس الذي يكون قوي العزيمة مؤمنا بالقضية، و هذا النوع يستخدم عند ضباط بسيكولوجيين للإجبار على الاعتراف بالوسائل النفسية([2])، أو يتخلى هذا المسجون (الضعيف) عن مبادئه و يصبح عميلا للقوات الفرنسية فيصبح دليلا أو مرشدا لها أثناء عملية التمشيط، و تلجا هذه العملية إلى تحطيم نفسية الشعب الجزائري، و من أمثال هذه الحرب النفسية أن يؤتوا بزوجة المسجون أو إحدى بناته ثم يمارس عليها الجنس تحت أنظاره مما يؤدي إلى انهياره([3]).

كما اتبعت السلطات الفرنسية سياسة جهنمية لبعث الشك و الريب في صفوف الشعب الجزائري حتى باتت مقتنعة بان إلقاء القبض على أي مواطن جزائري يعتبر في صفوف جيش التحرير، فقد قامت بأسلوب ضرب الناس ببعض ([4])، فتقوم بإلقاء القبض على احد المواطنين المشبوه بهم و يقومون بتعذيبه إلى أن يقر بأسماء أشخاص من أقاربه أو جيرانه أو أصدقائه في العمل على أنهم زملاؤه أو من أهله و ذلك من باب السؤال فقط، لكن السلطات الفرنسية تقوم بالإتيان بهؤلاء الأشخاص إليه و توقع الوشاية بين الطرفين ([5])، مما مما يؤدي إلى زعزعت الثقة بين السكان و الأهالي، فيؤتى بالواشي معصب العينين، و يقال للآخر: إن هذا الشخص يقر بأنك من الثوار فينكر الثاني ذلك مع انه يفرض على الواشي الصمت فان لم يقر المتهم فانه يشرع المعصم على الواشي الذي كان في حساباته انه شخص مقرب منه مما يؤدي ذلك بضرب الأهالي بعضها ببعض و زعزعت الثقة في نفوس الأشخاص ، كما تقوم السلطات عند معرفتها بأحد هؤلاء الأشخاص الموجود عندهم في إحدى المعتقلات أو السجون ([6]) ، فتقوم بفصله في زنزانة انفرادية، و هذا ما حصل للكثير من المجاهدين الأشداء إذ فقدوا ثقتهم في نفوسهم.

و هذا ما يؤدي إلى حدوث اختلالات في صفوف الثوار الذين أعدت لهم خطة محكمة من طرف العدو الفرنسي فحصلت الكثير من التصفيات ، و خاصة في صفوف التلاميذ و الطلبة الذين نشرت فيهم القوات

---

[1]- **بوعلام نجادي : المرجع السابق ،الصفحة 151.**

[2]- **بيير هنري سيمون: المرجع السابق، ص 21.**

[3]- **نصر الله فريد: المرجع السابق، ص 46.**

[4]-**بشير قايد : المقال السابق ص ، 13.**

[5]- **بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى : المرجع السابق ، ص :186.**

[6]- **لقاء مع المجاهد : علي المدعو لعيد في منظمة المجاهدين /ببابار ، يوم 2016/05/23. على الساعة 10:00.**

الفرنسية روح الخبث و المكر بين أفرادها و في صفوف جيش التحرير الوطني كذلك، فقد اعتقد في كثير من الرجال بأنهم خونه و عملاء للجيش الفرنسي و هم في حقيقة الأمر دس و سم نشره الجيش و السلطات الفرنسية بين أفراد الشعب الجزائري([1]).

كما قامت كذلك بعدم ضرب و احترام بعض المساجين عن غيرهم مما يثير خيفة المنظمات السرية في المعتقلات و السجون و شك في أمرهم على أنهم خونة، مما يؤدي إلى خلط أوراق الشعب و جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت السلطات بإخراج المساجين و تسريحهم أو منحهم عطل دون غيرهم و كلها أساليب جهنمية لا رحمة على المسجون و إنما بعث روح الشك في صفوف الشعب و الثوار و قد بقيت أثار هذا التعذيب في نفوس الكثير من المجاهدين إلى اليوم، إن كانوا أحياء بعد تعرضهم إلى التعذيب بعد انتهاك حرمة زوجته أو أخته أو أمه، و منهم من لم يتكلم خوفا عن عرضه، و بقي الكثير من هؤلاء المساجين لا يبوح بأسراره و أصبحت لهم عقدة إلى يومنا هذا([2]).

لقد تنوعت و تعددت أساليب الاستعمار الفرنسي في تعذيب الشعب الجزائري فمن وصوله ارض الوطن وهو يباشر في عمليات القتل و التعذيب و التشريد، و من هذه الأساليب:

-التفقير و التجويع: اتبعت فرنسا هذه السياسة لإخضاع الشعب الجزائري لسلطتها و سيطرتها فاتبعت أسلوب التجويع و التفقير و ذلك بحرق الأراضي الزراعية و الممتلكات الخاصة و الاستحواذ على المؤن و الأغنام و طرد السكان إلى الصحاري و الجبال الخالية و أعطيت هذه الأملاك إلى المستوطنين الأوروبيين الذين أصبحوا سادة الجزائر و سكانها الأصليين أصبحوا عبيد لهم([3]).

– الاستيطان: فبعد عملية السلب و النهب و التجويع للجزائريين منحت هذه الأملاك إلى المستوطنين الجدد الذين احكموا سيطرتهم على الأراضي الخصبة و السهول الصالحة للزراعة، و أصبح الجزائري صاحب الأرض عاملا فيها، و قد بلغ عدد المستوطنين سنة 1839 خمسة و عشرين ألف مستوطن، و قد سهلت السلطات الفرنسية هذه المهمة للأوروبيين و منحتهم امتيازات مغرية للهجرة إلى الجزائر([4]).

---

[1]– صالح بن ألقبي: المرجع السابق، ص 153.

[2]–صالح ألقبي: المرجع نفسه، ص ص 153–158.

[3]– جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 1994، ص 117.

[4]– أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الثاني، الجزائر، 1986،ص 77.

– الإبادة الجماعية: génocide لقد شرعت القوات الاستعمارية في عملية قتل الجزائريين منذ دخولها الجزائر، و قد أبادت قرى و مداشر عن آخرها فقامت بالتقتيل و التشريد بغية سيطرتها على اغلب المناطق الجزائرية و منح هذه المناطق للأوربيين، و استعملت كل الوسائل الشرعية و غير الشرعية لذلك أنجزت منذ دخولها الجزائر، فقد قامت بالعديد من المجازر الرهيبة و عمليات الإبادة الجماعية، ففي سنة 1830م قامت القوات الفرنسية بعملية رهيبة سميت بمذبحة البليدة التي لم يترك فيها شجر و لا حجر إلا و سحقته من أطفال و نساء و شيوخ و رجال عزل.......([1])، كما نجد كذلك عمليات الذبح لكل سكان القرية و كذلك نجد مذبحة سكان الزعاطشة سنة 1949م بعد ثورة الشيخ بوزيان، و بعد تغلب قوات الجيش على الشيخ و أتباعه، نزلت القوات الفرنسية على الواحة و قامت بجرائم يندى لها الجبين، و قامت بشنق حوالي(1500شخص) أمام الملا([2]).

كما نجد كذلك مجازر 8 ماي 1945، و التي ابتدأت المظاهرات بكل من سطيف و قالمة وخراطة و استعمل فيها الجيش الفرنسي كل الأساليب الوحشية و الأسلحة المحرمة دوليا بعد أن وعدت فرنسا الجزائريين بأنه لو تغلبت فرنسا على النازية تمنح الجزائر استقلالها فأقحمت الشعب الجزائري في حرب لا تعنيه، و لكن بعد أن انتصرت فرنسا و حلفائها على النازية، راح الشعب الجزائري فرحا بهذا الانتصار (لأحباب) فرنسا المنتصرين و آملين في الاستقلال لكن نتج عن ذلك العكس فقد واجهته و قامت بتطبيق قوتها على الشعب الأعزل و نفذت عملية الإبادة بالقنابل و الرشاشات و العصي و الأسلحة المحرمة دوليا. و قد بلغت هذه المجزرة عن قتل 45 ألف جزائري، و اختلفت تقديرات الصحف و السلطات الفرنسية و الشعب الجزائري على التقديرات التي خلفتها هذه المجزرة الرهيبة([3]) .

أما الدكتور جمال قنان فعرفها: هي مجموعة من العقوبات الخاصة تحددها قوائم(تزداد و تنقص عدد المخالفات المسجلة فيها حسب الحاجة و الضرورة) و يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة، و هي نوع من المخالفات التي ينص عليها القانون العادي و لا يعتبرها من المخالفات([4]).

[1]– جمال قنان: المرجع السابق، ص 115.

[2]–يحي بوعزيز: المرجع السابق ص 85.

[3]– مصطفى الإشراف:الجزائر الأمة و المجتمع، الترجمة:من الفرنسية حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 334.

[4]– جمال قنان: المرجع السابق، ص 126.

لقد كان التعذيب البوليسي يمارس في حق أي جزائري يقوم بأعمال سياسية أو يبدي أفكارا وطنية. و كانت لهذا الأسلوب من التعذيب صلاحيات مطلقة في التعذيب و القتل دون مراقبة أو حساب، و هذه الحقوق متعت الفرنسي في الجيش بالتفنن في التعذيب و القتل بأبشع الأساليب و أفضعها([1]).

و باندلاع الثورة التحريرية اختلفت أساليب التعذيب الفرنسية للجزائريين حيث ازدادت عنفا و تفننا عن السابق لإخماد هذه الثورة التي تعتبرها غير شرعية و أصحابها مجرد مرتزقة و خارجين عن القانون، فقد اعتمدت لإخمادها على العديد من الأساليب أخرى نذكر منها:

فقد قامت السلطات الفرنسية باعتقال السياسيين و الوطنيين و حل الأحزاب السياسية ابتداء من 5 نوفمبر 1954م قامت بحل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و أخذت بالزج بأصحابها في السجون و المعتقلات و التنكيل بهم دون محاكمة أو سبب، و كان كل من يحكم عليه أو تحرز عنده قطعة سلاح بعد تفتيشه يقومون بسجنه من ثلاثة إلى خمس سنوات مع الغرامة و النفي خارج الوطن([2]).

استعمل الجيش الفرنسي كل أساليب القمع الوحشية للقضاء على الثورة و الثوار، و استعمل كافة الوسائل لذلك فقد دمر أريافا عن أخراها، كما أباد قرى و مداشر لكي لا يجد الثوار أي مأوى أو ملجأ أو من يقدم له المؤونة، حيث استعمل قي قمع الثوار الطيران الذي كان يرمي بوابل من القنابل على القرى و المد اشر و الجبال و كذلك المدافع و قذائف مختلفة الأنواع ، و الأحجام و كذلك استخدم في الأماكن القريبة من البحر المدافع البحرية لقمع الشعب و الثوار([3]).

بعد اندلاع الثورة التحريرية عمدت قوات الاحتلال الفرنسي على فرض إخلاء القرى و المد اشر القريبة من الجبال و مأوى الثوار لمحاولة القضاء عليها، فقد فرضت هذه المناطق المحرمة أول مرة في منطقة الاوراس باعتبار هذه المناطق الأولى في ميلاد الثورة الجزائرية، فقد قامت قوات الاحتلال برمي مناشير من طائرات إلى الأهالي و السكان في القرى لإخلاء تلك الأماكن و قد بلغ عدد سكان تلك القرى حوالي(200.000) نسمة و منحتهم ثلاثة أيام لإخلاء البلاد، لكن دون جدوى فمنحتهم ثلاثة أيام أخرى على اعتبار أنها غير كافية، لكن ما خرج من تلك القرى سوى العدد القليل من سكانها([4])، كما قامت قوات الاحتلال بإقامة هذه

[1]-يحي بو عزيز: المرجع السابق، ص 192.

[2]- أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص 322-323.

[3]-نفسه،ص 174-175.

[4]-نفسه، ص 178-179

المناطق المحرمة على الحدود بعد فشل حكم قبضتها على هذه المناطق و خاصة على الحدود التونسية و خاصة بعد إقامة الخطين المكهربين شال وموريس أضافت إليهما أقامت خطا أخر يسمى بخط الموت، و قامت بتلغيمه و قد عانت و لا تزال تعاني منه الجزائر إلى يومنا هذا لوضع ألغام وفقا لمخطط لم تسلمه السلطات الاستعمارية إلى اليوم([1]).

قام المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بعد قيام الثورة التحريرية بتأسيس المنظمة بعد أن شاهدوا خلال السنوات الأولى من الثورة أنها ثورة حرية و استقلال،وخوفا من ذلك قاموا بتأسيس هذه المنظمة سنة 1956م تهدف إلى القضاء على الشخصيات البارزة في الجزائر و الدول الأوربية، أي أصحاب القرار الثوري من الجزائريين في الخارج، و قد قامت بأعمال كبيرة في الخارج نذكر منها انه يوم 1 أوت 1956م قامت بمجزرة رهيبة راح ضحيتها 70 شخصا في منطقة حي القصبة بعد تنفيذ عملية فدائية بباب الواد، كما اغتالت في فيفري 1956م الطالب زيدان بلقاسم ردا على العمل الفدائي الذي استهدف رجال الأمن المتطوعين، كما قام رجال هذه المنظمة أو العصابة بتتبع مناضلي الثورة و اغتيالهم لإرسال الرعب و الخوف في قلوب الثوار، محاولة للحد من نشاطاتهم داخل و خارج ارض الوطن([2]).

هي منظمة إرهابية تأسست في جانفي 1961م و بدأت أعمالها في فيفري و لم تظهر في الجزائر إلى غاية مارس1961م و كان قادتها من الجنرالات الفرنسيين و الغلاة المستوطنين الأوروبيين، و قد عين شال رئيسا لها، و لكن بعد سجنه و نقله إلى باريس عين زميله سلان رئيسا لهذه المنظمة ، و قد كانت لها فروع في فرنسا و اسبانيا و من أعمالها وضع سيارة مفخخة في ميناء الجزائر في سنة 1962م راح ضحيتها حوالي200 شخص جزائري([3]).

لقد استعمل الاستعمار الفرنسي أسلحة متطورة و محرمة دوليا في قتل الشعب الجزائري التي أدت بحياة الكثير من الأبرياء و من هذه الأسلحة التي استعملتها نجد القنابل النابالم كما نجد أنها قامت كذلك بحرق العديد من القرى والمداشر برمي هذه القنابل المميتة على سكان تلك المناطق([4]).

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 226.

[2]– عمار قليل:ملحمة الجزائر الجديدة، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991،ص 178–179.

[3]– عثمان الطاهر عليه: الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1996، ص 204.

[4]– علي خلاص : مقال سابق :ص 196.

و مما سبق يتضح لنا بان فرنسا قد قامت بشتى أنواع التعذيب لتفرقت و تشتيت الشعب الجزائري و فك الترابط و التلاحم السائد بينهم و من اجل ذلك استعملت أنواعا للتعذيب منها النفسي الذي كان له الأثر الكبير حتى بعد الاستقلال.

أما التعذيب الجسدي الذي استعمل فيه الضرب و الكهرباء و الماء و الصابون والحرق بالنار([1])، و تسليط الكلاب و غير ذلك، و من هذا نستنتج مدى صبر و قوة الرجال على التحمل من الاستقلال، كما نستخلص مدى دناءة الجلادون و مدراء و رؤساء فرنسا في القيام بهذه الأفعال و الأعمال و سكوتهم على ذلك، بل تمجيدهم لهذه الأعمال و هم من كانوا في يوم من الأيام ينادون بحقوق الإنسانية و الحرية و الاستقلال و التنكيل لوحشية النازية التي احتلتهم في تلك الحقبة الزمنية. أما أساليب التعذيب([2])، التي اعتمدها الاستعمار لحرمان سكان الأرض من كل الحقوق المدنية و الشرعية لهم، فقد اعتمد أسلوب التفقير و التجويع و نهب لممتلكاتهم حيث أصبح صاحب الأرض عاملا فيها و أصبح المستوطن الأوروبي سيدا على هذه الأرض و صاحب أملاك و هذا كله بفضل السلطات الاستعمارية، كما أن هذه السلطات بجيوشها قد أبادت مدن و مداشر عن آخرها، كما قامت بمجازر رهيبة منها ما حدث في الشمال القسنطيني في 1945م .

و مما سبق نستخلص كذلك بان هذه الأساليب كلها استعملتها فرنسا للقضاء على الروح الوطنية و بعدها على رجال الثورة و الثوار.

و في الأخير يتبين لنا بان كل الأنواع و الأساليب التي اعتمدتها فرنسا لتعذيب الجزائريين لم تثن من عزيمة الشعب الجزائري في مقاومة و مطالبته بحقوقه المدنية و الدينية.

المؤسسات الأمنية الفرنسية التي مارست التعذيب. أنشأ هذا الجهاز Robert Lacoste، ووضع تحت إمرة خبير الحرب الثورية العقيدRoger Trinquier.و حددت مهمته في جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي ([3])، و الإداري لجبهة التحرير الوطني، و تقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم إلى المظليين. و قد لعب المعمرون الغلاة، و المتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية، دورا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنشاء هذه

[1] – جريدة المجاهد : المصدر السابق ، ص : 152.

[2]– بوعلام نجادي : الجلادون ، المرجع السابق ،ص 149.

[3]– محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص 104–106.

المصلحة لتكون بجانب" الوحدات الإقليمية" المشكلة من المعمرين، جهاز شرطة موازي يتكفل بتوفير الحماية المدنية لهم ([1]).

مكنت الإستراتيجية المعتمدة من طرف هذه المصلحة ، المخابرات الفرنسية من اختراق التنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على العمل الفدائي داخل مدينة الجزائر و ضواحيها ([2])، إذ تمكن عناصر هذا الجهاز من إلقاء القبض على نصف سكان القصبة إبان معركة الجزائر.و كانت عمليات المداهمات لبيوت المشبوه فيهم، تتم في غالب الأحيان ليلا، و ذلك للحيلولة دون وصول خبر اعتقالهم لزملائهم الآخرين، مما يوفر لهم الوقت الكافي لفرارهم.

من المهام الأساسية التي تكفل بها هذا الجهاز، تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية عرفوا باسم:"Bleu chauffe" مهمتهم مراقبة السكان و جمع المعلومات و كشف المشتبهين الذين يتعاملون مع الثورة، زيادة على زرع الريبة و الشك بين الأوساط الشعبية. وقد قدر الجنرال Salan عدد هؤلاء بحوالي 7500عميلا. استطاعت المخابرات الفرنسية و مصالحها الأمنية، بواسطة هذه الإستراتيجية من استغلال المعلومات التي كان يجمعها هؤلاء، لتنفيذ عملية اختراق واسعة النطاق للتنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطن و من ثمة الوصول إلى رؤساء الخلايا و الأفواج و تصفيتهم و تدمير مخابئهم و الاستيلاء على أسلحتهم. هذه الإستراتيجية مكنت هذه المصلحة من تحقيق نجاح كبير، خاصة بعد أن افلح النقيب Leger فيما سمي في حينه La Récupération أو الاسترجاع، أي استمالة العديد من العناصر التي كانت محسوبة على جبهة التحرير الوطني و خلاياها الفدائية إلى صف الإدارة الاستعمارية، بواسطة مختلف الأساليب الممكنة و منها التعذيب و التهديد و المساومة ([3])، . و تحولت هذه العناصر كأوراق رابحة في أيدي مصلحة Trinquier و رفاقه؛ استخدموها في تفكيك تنظيمات المنطقة المستقلة للعاصمة، و سقوط الكثير من قادة هذا التنظيم و خروج لجنة التنسيق و التنفيذ من مدينة الجزائر إلى تونس.

إن من عوامل نجاح هذه المصلحة، هو إتباعها نفس الهيكلة التنظيمية التي سارت عليها تنظيمات جبهة التحرير الوطني في إدارة و توجيه العمل السياسي و العسكري داخل المدن.فقد قسمت مدينة الجزائر إلى دوائر

---

[1]– البصائر ، عدد 312 . 1955/04/08، ص 7.

[2] –**Colette et Francis Jeanson :op .cit p.203.**

[3] –**Raoul Salan : mémoires de FLN d'un empire, tome3 ; presse de la cité paris 1972.p53.**

أو مقاطعات، و المقاطعات إلى تجمعات سكانية فأحياء و الأحياء إلى شوارع التي تتفرع بدورها إلى عمارات ([1])، . وقد طبق نفس التقسيم على دوائر الشرطة المتواجدة على مستوى المدينة. و عين على رأس هذه الوحدات مسئولا منتدبا من المصلحة بنائبين. بفضل هذا التنظيم أصبحت كل الأحياء و العمارات و الشوارع تحت المراقبة المشددة، فكل تنقل أو دخول أو خروج للأشخاص يتم التبليغ عنه من طرف مسئول العمارة الذي بدوره يسرع بأخبار مسئول الحي، و على هذا الأخير التوجه إلى اقرب كتيبة من الفرقة العاشرة للمظليين لتقوم بالمهمة. و أرغم مسئولو الدوائر و نوابهم لحضور الاجتماع، الذي ينعقد كل خميس في مقر الولاية برئاسة المقدم Trinquier.

حددت التعليمة الصادرة في 4 مارس 1957 مهمة مسئولي الأحياء و الدوائر و نوابهم في ما يلي:

- تجميع المعلومات الواردة من رؤساء العمارات.
- تبليغ رؤساء العمارات بالتوجيهات و الأوامر و المستجدات التي تصلهم من الهيئة العليا.
- استقبال التقارير الصادرة من رؤساء الأحياء التي أودعوها في مراكز الشرطة.
- مراقبة تصرفات و انضباط مسئولي الأحياء و العمارات، و قد يتخذون قرارات بطردهم في حالة عدم التزام احدهم بالتوجيهات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية([2]).

كانت عملية اختيار رؤساء التجمعات السكانية تخضع لعدة شروط و معايير،وضعتها الإدارة الاستعمارية لتولي هذه الوظيفة ([3])، و كان على رأس هذه الشروط؛ عدائية الشخص المرشح لجبهة و جيش التحرير الوطني.

و لتشديد الرقابة على السكان و مراقبة تحركاتهم، بادر النقيب Léger و الرقيب Surcouf إلى وضع بطاقة إحصائية لكل جزائري، تحمل الاسم و العنوان و صورة صاحبها ورقم الحي و حرف التجمع السكاني الذي ينتمي إليه و رقم العمارة التي يقطنها . و ألزم كل ساكن بحمل هذه البطاقة في تجواله، مع إظهارها أثناء عمليات التفتيش و المداهمة.و زيادة في تشديد الرقابة، فرضت السلطات الاستعمارية على العائلات التوجه إلى مكتب مراقبة السكان Bureaux de Contrôle des populations، للتبليغ عن كل شخص يقيم لديها أو

[1] –**Roger, Trinquier : le Coups d'Etat du 13 Mai, Esprit,1962.p 31**.

[2] –**Ibid,p 53**.

[3]– **محمد علي دبوز ، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة ، ج1 ،ط1، المطبعة التعاونية ، الجزائر ، 1965، ص 10.**

يغادرها و تحديد وجهته و أسباب تنقله، و حسب Henri Alleug، فإن هذا النظام هو نفس النظام الذي طبقة الحزب الاشتراكي الألماني في الثلاثينات من القرن الماضي([1]) .

كانت المهمة الملقاة على عاتق هذه المصلحة استقبال الأشخاص المشتبه بهم الذين يتم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية، أو الذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية. و حسب الجنرال Massu، فإن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنطاق أو تعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الاعتراف. و في هذه المصلحة يتحدد مصير هؤلاء، فإما التصفية الجسدية أو إرسالهم إلى مراكز اعتقال أخرى، حيث يخضعون إما لعمليات تعذيب أكثر قسوة و إما إطلاق سراحهم و هذا قلما ما يحدث في هذه المصالح.

يشرف على هذه المصلحة مركز التنسيق بين الجيوش centre de coordination interarmées الذي يرأسه العقيد Simoneau الذي أنتدب من مصلحة التوثيق الخارجي و الجوسسة المضادة(SDECE). و قد أنشئ هذا المركز من طرف الجنرالPaul Ely قائد الأركان العامة للجيش الفرنسي في 27 أوت 1956([2]) . كانت (D.O.P) من أهم المصالح الذي اعتمد عليها مركز التنسيق في تأدية عمله و المتمثل في تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل المتوفرة و المتاحة، و خاصة منها التعذيب بأبشع أساليبه و صوره القديمة و الحديثة([3]).

وصل عدد هذه المصالح إلى 24 مصلحة رئيسية، مدعمة ب38 ملحقة منتشرة في كامل ربوع الجزائر، الكل يدار بمديرية مركزية موجودة بمدينة الجزائر و 6 مديريات جهوية على مستوى كل ولاية تاريخية. و يعمل بها حوالي 2500 شخص أغلبهم ضباط وصف ضباط منتدبون من مصلحة التوثيق الخارجي و الجوسسة المضادة و مصلحة الأمن و الاستعمالات التابعة للدفاع الوطني و القوات المسلحة([4]). يدير كل مصلحة ضابط برتبة

---

[1] –**Henri** , **Alleug** : **op**, **p449**.

[2]– **Ibid** ,**p 450**.

[3] –**Jacques Isnard** : « **les DOP étaient chargés Interrogatoires Musclés in le Monde**, **1 Dec2000**.

[4] –**Un Fonctionnaire de la torture raconte** : **Nous avons fait une sale Besogne elle n'a servi a rien**. **Nouvel Observateur 14 Déc**. **2000**.

نقيب و ضابطين مساعدين له، و من أربعة أو خمسة ضابط صف، يساعدهم خمسة عشر إلى عشرين فردا من جنود الاحتياط، و عدد من المترجمين من أصول أوربية أو الجزائريين([1]).

حددت الحكومة الفرنسية مهام ووظائف المفرزة العملية للحماية فيما يلي:

- القيام بأعمال الشرطة الجندرمة.

- تجميع المعلومات المتعلقة بالمجاهدين و تنظيمات جبهة التحرير الوطني و مصالحها الخاصة و تحويلها للمكتل الثاني في اقرب الآجال لاستغلالها.

- المشاركة في العمليات العسكرية مع مختلف الوحدات.

- توزيع الأشخاص الذين يتم الانتهاء من استنطاقهم إلى مراكز الفرز و العبور.

-زرع العملاء و المرشدين بين الأوساط الشعبية([2]).

أما عن عملية الاستنطاق فيتكفل بها عدد من ضباط الاستعلامات وصف الضباط، يساعدهم في ذلك عدد من المترجمين ذوي أصول أوربية و جزائرية[3]. وكان هؤلاء الضباط، عادة ما يبدءون استنطاق ضحاياهم، بأنهم يعرفون كل شيء عنهم و طبيعة النشاطات التي كانوا يقومون بها. و إذا رفض المشتبه به التعاون مع مستنطقيه، يلجأ هؤلاء إلى استخدام كل الوسائل المتوفرة و الأكثر فضاعة التي ترغم المعتقل على الاعتراف و الاستسلام . و لمواجهة العدد الكبير الذي يوجه إلى هذه المصلحة، فإن هذه الأخيرة تلجأ لطلب مساعدة خارجية في كثير من الأحيان تكون من الفرقة العاشرة للمظليين([4]).

أما عن طبيعة هذه الاستنطاقات، فيصفها احد العاملين في هذه المصلحة قائلا:لقد كانت قائمة هذه الاستنطاقات دقيقة بداية من الاستنطاق البسيط أو الروتيني إلى الاستنطاق المتقدم"poussé" إلى الاستنطاق المعمق "approfondi" إلى الاستنطاق المتقدم جدا "Très Poussé". و استعملت هذه المصلحة الأساليب

---

[1] **–jacques,isnard : op.cit.**

[2] **–Un fonctionnaire de la Torture raconte : op.cit.**

[3]**– Raphael, Branche : la Tortura pendant…..pp198-199.**

[4] **–Comes (Jean-Pierre) : « Ma » guerre D'Algérie et la Torture, j'étais lietenant dans les D.O.P, l'Hamathan,paris, 2002.**

المتعارف عليها ضمن هيئة الوحدات مثل: الكلي بالسيجارة تيار جهاز اللاسلكي، إناء الغطس، و شيئا فشيئا تم استحداث و تجربة أساليب جديدة أكثر فعالية، لقد تم بذل مجهودات جبارة لعب الخيال فيها دور المساعد إلى أن تم إتقان هذا الفن"([1]) .

كانت مهمة هذه الهيئة استمرار و توحيد العمليات بين مختلف المصالح و الأشخاص و الوحدات الاستعلامية الموضوعة تحت تصرف قيادة القطاع العسكري بالشرق الجزائري. و عين ضابطا مهمته الإشراف على تنسيق عمليات البحث و عمليات ملاحقة التنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني. و أشتهر في هذا السياق كل من؛ العقيدBertrand و الجنرال Lennuyeux و الجنرال Gouraud و الرائدRodier. أما عن الهيئات التي تم تجميعها تحت إشراف هذه المصلحة فهي:

- الوحدات العملياتية للقطاع العسكري للشرق الجزائري.

-وحدات الجندرمة

- المصالح الإدارية الحضرية و المصالح الإدارية المختصة. انظر الملحق رقم 14.

-المصالح المدنية: الشرطة القضائية، و شرطة المخابرات العامة و شرطة الطيران و الحدود و السكك الحديدية، و الشرطة الحضرية. و مجموعة الحرس الجمهوري.

-مجموعة من المغاوير أو الكوماندو([2]).

و كان مركز هذه الهيئة في مزرعة "مزيان"la ferme Meziane" التي تعقد فيها اجتماعات دورية لتجميع المعلومات المحصل عليها من مختلف المصادر و المتعلقة بالتنظيم السياسي و الإداري لجبهة التحرير الوطني و دراسة العمليات المنجزة و اتخاذ القرارات و توجيه عمليات البحث.

و في هذه المزرعة كان يتم توجيه كل المشبوهين الذين يتم القبض عليهم من طرف كل الوحدات المختصة في الشرق الجزائري، اعتمادا على معلومات أو وشاية أو بعد إجراء مراقبة للهويات. و بعد وصولهم إلى المزرعة يتم تقسيمهم إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الأشخاص الذين يجب الإسراع في استنطاقهم و المجموعة الثانية

---

[1]– **Alistair Horne** :**op**, **cit**. **p 207**.

[2]– **Un Fonctionnaire de la Torture raconte** : **op**, **cit** .

يوضع أصحابها على قائمة الانتظار ([1])،إذ يؤخذون إلى إسطبلات قديمة حيث يمنع عنهم الغذاء لمدة تصل إلى ثمانية أيام و في بعض الأحيان أكثر من ذلك.

مراكز التعذيب: من اخطر الوسائل التي طبقتها القوات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية لجوئها إلى التعذيب ، وقد اعترف بذلك حتى قادة جيش الاحتلال و المجندون في القوات الفرنسية والنخب المثقفة الفرنسية بممارسة التعذيب بمختلف أشكاله وأنواعه وألوانه وانه لم يكن محصورا في أفراد جيش التحرير المقبوض عليهم بل شمل من دون استثناء جميع الجزائريين النساء والأطفال والشيوخ .

فقد انتشرت مراكز التعذيب التابعة للجيش الفرنسي وضباط المخابرات فوق التراب الوطني كما تنتشر خلايا السرطان في الجسم لتعمل عملها في إنهاك وتحطيم معنويات الشعب الجزائري ([2]) ،فما من قرية أو دشرة أنشئت بها المراكز الإدارية المختصة إلا احتوت على مقر ومصلحة مختصة في التعذيب ([3]) ، لما أقدمت السلطات الفرنسية سنة 1958 إلى إنشاء مدرسة متخصصة في فن التعذيب بمدينة سكيكدة أطلق عليها اسم "جان دارك jean dark " وأصبح التعذيب جزء من التدريب العسكري عبر مختلف الوحدات العسكرية الفرنسية العاملة في الجزائر ، كما جاء على لسان احد المجندين الفرنسيين "...أول معرفتي بأساليب التعذيب كانت في المدرسة البحرية بشرشال حيث كان التدريب العسكري يتطلب تلقي الدروس على أساليب الاستئناف والتعذيب ، وفي ذاكرتي ما يزال درس تلقيته رفقة 150طالب برتبة ملازم على كيفية استخدام آلة الجيجن والماء ..."واستحدثت السلطات الفرنسية .واستحدثت السلطات الفرنسية مصالح تابعة لوحدات الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر تشرف على عملية اعتقال الجزائريين واستنطاقها و تعذيبهم وأصبحت تمثل شبكة عنكبوتية توجه جميع المراكز المختصة في ممارسة هذه الجريمة وتتمثل في ([4]):

1-مركز المعلومات والعمليات على مستوى القطاعات العسكرية للعملات "C.R.A".

2-مصلحة العمليات والحماية على مستوى المناطق العسكرية للعملات "D.O.P" .

[1] –Vidal , Naquet : les Crimes de l'Armée Francaise.Paris ; François Maspero .

[2] – بلغيث ، محمد الأمين .المرجع السابق .ص 190.

[3] – النجادي ، بوعلام ، المرجع السابق ، ص 163.

[4] – بلغيث ، محمد الأمين ، المرجع السابق .ص 190.

3-المكتب الثاني : والذي يتواجد في النواحي التي انشات بها المراكز الإدارية المختصة "S.A.B" ومقرات المجموعات المتنقلة للشرطة الريفية "G.M.P.R" ([1]) وانتشرت مراكز التعذيب التابعة للجيش الفرنسي فوق التراب الوطني فعلى مستوى الولاية الأولى التاريخية بلغت ما يقارب 219 مركز ، والولاية الثانية "الشمال القسنطيني" بلغت 122 مركزا ، والولاية الثالثة قدر عددها ب 173 مركزا واحتوت الجزائر العاصمة على قرابة 23 مركزا متخصصا في التعذيب ([2]) .

ومن أهم المراكز التي انشاتها القوات الفرنسية إبان الثورة مزرعة "امزيان " القريبة من قسنطينة والتي اعترف بها حتى قادة الجيش الفرنسي بمدى فضاعة ما ارتكبت فيها من تعذيب فقد جاء في تصريح للعقيد "بيجار " لصحيفة "لوموند" الصادر بتاريخ 20جوان 2001 أثناء عمله في قسنطينة لمدة 6 أشهر بين 1960/1956 "...تعرفت على مزرعة امزيان والتي تعتبر فريدة في القتل والتعذيب أين كان يطبق بطريقة صناعية ..."([3]) .

وتمثل المزرعة مركز المعلومات والعمليات التابع للجيش الفرنسي بعمالة قسنطينة.انشات سنة 1957 بهدف جمع المعلومات على خلايا جبهة التحرير وجيش التحرير عبر كامل الشرق الجزائري إلى جانب البحث والاستنطاق ودراسة العمليات الموجهة للقضاء على الثورة ([4]) .

وتضم مركزا عن مصالح الشرطة والدرك والجيش ومعظم المحولين إلى مزرعة امزيان ليتم قتلهم وإخفاء جثثهم بالغابات أو ردمهم في الآبار أو رميهم في الشوارع أو التمثيل بجثثهم أثناء عملية التعذيب حيث أن المزرعة تستقبل ما بين 500 إلى 600 شخص في الأسبوع ([5]) .

وأشرفت هذه المزرعة على استنطاق ما يعادل 108175 شخص منهم ما يقارب 11518 جزائري من أعضاء جيش التحرير على مدار خمس سنوات 1961/1957 إلى جانب ذلك فقد اشتهرت مراكز التعذيب في الجزائر العاصمة والتي بلغت 23 مركز تعذيب واعتقال . وهي مركز بوزريعة ، مركز بن عكنون (تري) ، ومركز الاميرالية ، أو ثكنة شانزي ، ومدرسة الابيار وديار السعادة ، وثكنة 27 بأعالي العاصمة وفيلا سوزيني وفيلا ايسو ESSO وفيلا 51 بالابيار ومستودع حيدرة ومزرعة بيران "peerin" ببئر خادم أين قتل المحامي علي بومنجل

---

[1]– **بلغيث ، محمد الأمين ، المرجع السابق ، ص 191.**

[2]– **المرجع نفسه .ص 192.**

[3] – **William bordon :torture pendant la guerre d'algérie le monde : 20/06/2006,p.1.**

[4]– **بلغيث محمد الأمين ، المرجع السابق . ص 193.**

[5]– **المرجع نفسه .ص 191.**

ومزرعة مفترق الطرق وحوش "la maison carré" ومزرعة بير ناب "Ber Nabe" وثكنة "R.T.S" بالقرب من متحف باردو وفيلا قراس "G.R.A.S" .

ومركز زرالدة ومركز الدار البيضاء ودرارية ومركز حسين داي وهذه المراكز تلقى الآلاف من الجزائريين يتعذبون فيها أمثال العربي بن مهيدي ، علي بو منجل وجميلة بوحيرد وجميلة بوشاشة وغيرهم مما تعجز هذه الصفحات عن ذكرهم .

إن هذا التعداد غير كامل بالطبع فهو لا يشتمل على المراكز ذات الأهمية القليلة والمتواجدة في كل قطر جزائري المتواجدة في الضيعات والقرى .ونذكر على سبيل المثال : المركز العسكري لسيدي ياسين المسمى دار مباركة وفي تيزي وزو في المكان المسمى قنطرة ، بجاية ومركز للتعذيب في معصرة للزيت لصالحي ، ومركز قيرمت لحمر قرب مدينة باتنة والشابور بخنشلة ودوب بسطيف وبن صاواشة بمسيلة ...الخ ([1]).

المبحث الثاني: المعتقلات و السجون.

إن المعتقلات والسجون هي إحدى الفضاءات الرئيسية التي كانت تشهد على أعمال التعذيب والعنف الاستعماري وعلى سياسة انتهاك فرنسا لحقوق الإنسان والممارسات اللاانسانية البشعة ضد الجزائريين يوميا خلال **الثورة التحريرية وقبلها وهي شهادات حية على مدى صلابة وقوة هذه الثورة وصمودها في وجه العدو الغاشم** ([2]).

أولا: أنواع المعتقلات

أ- تعريف المعتقلات :تعريفها لغة: مشتقة من اعتقل،يعتقل ،اعتقل،اعتقالا،بمعنى السجن والحبس والمعتقل بمعنى المكان الذي يحبس فيه الناس([3]).

تعريفها اصطلاحا: إن مصطلح معتقل لم يستعمل عند العرب القدماء كثيرا إذ كانوا يستعملون الأسر والسجن والحبس،أما لفظ اعتقل فاستعمل كالأتي:

---

[1]- النجادي بوعلام ، المرجع السابق ، ص ص 154-156.

[2]- محمد يحي ، المرجع السابق ، ص 282.

[3]- المفتاح،قاموس عربي أبجدي مبسط،شركة دار الأمة،برج الكيفان،الجزائر 1996،ص 26.

"عقله عن حاجته أي حبسه،وقد كان من الكلمات المهملة نسبيا([1])،لكن أثناء الثورة التحريرية شاع استخدام المعتقل كمصطلح تاريخي إذ أصبح يعني الحبس أو السجن وهو يطلق على كل مكان يجمع فيه الناس و تقيد فيه حرياتهم ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة،فلا يعترض من في المعتقل للمحاكمة باعتبارهم ليسوا مجرمين لكي يبث في أمرهم، وقد أطلق في الثورة على المكان الذي كان الفرنسيون يعتقلون فيه الجزائريين([2]).

وقد استعمل الشعب الجزائري أيام الثورة التحريرية كلفظ مرادف للسجن أو الحبس الذي يطلق على المكان المودع اللصوص والمجرمين.

وهناك تعريف آخر للمعتقلات في سياق رد فعل الثورة على سياسة الاعتقالات، إذ حسب الشهادة الحية لأحد المجاهدين فان المعتقل تحول من سجن استعماري إلى مدرسة."هو مدرسة سياسية اجتماعية ثقافية،من الناحية الاجتماعية كان المعتقل يتعاطف مع الناس اجتماعيا مثلا منح الإجازات للمتزوجين،إعطاء حق استقبال الرسائل،تقاضي الأجور نظير أعمالهم داخل المعتقل،أما من الناحية الثقافية،كانت هناك عدة مدارس توجد بها العديد من اللغات كاللغة العربية والفرنسية والألمانية حيث تخرج منها العديد من المدرسين والإطارات،ومن الناحية السياسية: كون رجال سياسيين أو إطارات مثل الدكتور بن باديس،بوزديرة[ابن أخت فرحات عباس]،ورجل من الفريق الوطني سمي:شبري الذي حكموه في الحدود الفرنسية البريطانية،أودع السجن([3]) ،وقد يعني المعتقل أيضا تجميع عدد المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي وذلك لضيق السجون في الجزائر وفرنسا بهؤلاء المواطنين الذين تكاثر المعتقلين منهم والمحشورين([4]).

ولقد شمل هذا المصطلح العديد من المعاني والتعريفات المختلفة حوله من قبل العلماء والباحثين والمؤرخين فمنهم من عرف المعتقل "بأنه عبارة عن سجن جماعي ومركز عبور للمعتقلين من سجن لأخر واغلب مساجينه

---

[1]– محمد زغينة،شعر السجون والمعتقلات في الجزائر"1954–1962"،[رسالة ماجيستر منشورة] معهد اللغة العربية والأدب العربي، جامعة باتنة،1989، 1990.

[2] – محمد الطاهر عزوي،ذكريات المعتقلين،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر1996ص13.

[3]– شهادة المجاهد،محمد زيتوني،بتاريخ 2008/03/26 في مقر سكناه بحي الجعافرة بالمسيلة،نقلا عن مذكرة التخرج"المعتقلات خلال الثورة[56–62]منطقة المسيلة[الجرف نموذجيا]ص 37".

[4]– عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية1954–1962، منشورات المركز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،المطبعة الحديثة،للفنون المطبعية،الجزائر 2001،ص80.

بدون ملفات قضائية [1]"،و تختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيرها ولا يخضعون للباس معين كما في السجن ويتمتعون ببعض الحريات داخل المعتقل بالإطلاع على الصحف والاستماع إلى الإذاعة والتنقل في المراقد ولتفسح في الفناء([2]).

وما يميز السجن عن المعتقل هو أن السجن قديم قدم ظهور الحضارات بينما المعتقل الا في الحروب والصراع بين الدول،ولهذا لجأ إليه الاستعمار الفرنسي في أوقات خاصة وحرجة،وسيق إلى المعتقل ذوي الأفكار الحرة والاتجاهات السياسية المختلفة والأشخاص الذين يساقون للمعتقل لا يخضعون للتحريات الدقيقة ولا يحاكمون وهم في الغالب ينقلون من معتقل إلى آخر حسب الظروف والمستجدات وهو رهين الظروف و يكون إما تابعا للجيش أو لرجال الدرك أو لشرطة الأمن المدني وتتحكم في مصيره الظروف السياسية المحلية أو الدولية.

وعلى العموم نستطيع القول،إن المعتقلات في مفهوم الثورة التحريرية لا تخرج عن مفهوم السجن وكان الجزائريون يطلقون عليها اسم الحبس لذا يقول احد السجناء "والخطأ الذي يقع فيه الكثير من الناس هو توهمهم بان المعتقل اخف وطأة من السجن وان المعاملة فيه أفضل و الحقيقة أن فرنسا الاستعمارية بأجهزتها القمعية وقوانينها التعسفية الجائرة لا تفرق بين السجين والمعتقل المعتقل لا بين السياسي و المجرم،بل إن المجرم يحظى من طرف إدارة السجن بمعاملة خاصة.أما السياسي فيتعرض إلى التعذيب البدني والمعنوي دون مراعاة للقوانين([3]) .

ومنذ اندلاع الثورة التحريرية عمل الاستعمار الفرنسي على تكثيف حملات اعتقال ضد كل من يشتبه فيه دون ادني رحمة أو شفقة مما جعله يحول ارض الجزائريين إلى معتقلات وسجون([4]) والمعتقلات بدورها تنقسم إلى قسمين:

ا/ . المعتقلات المدنية:وهي التي تختص بشؤون المعتقلين المدنيين.

---

[1]– وثائق منظمة المجاهدين بولاية سطيف.

[2]– رزيقة خلف الله،وجيدة قعار،دور المرأة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1962/1952 شهادة لسانس،معهدا لأدب والعلوم الاجتماعية،جامعة معهد بوضياف المسيلة 2007/2006م،ص73.

[3]– محمد الطيب العلوي،"نظام الجبهة داخل سجن الحراش"مجلة أول نوفمبر،عدد 87[نوفمبر1987] المنظمة الوطنية للمجاهدين،ص42.

[4]– عبد المالك مرتاض،مرجع سابق،ص112.

ب/ . المعتقلات العسكرية:وهي التي خصصت للمجاهدين الذين تم إلقاء القبض عليهم اثر المعارك التي كانوا يخوضونها ضدهم،وفي اغلب الأحيان كانا جلادوه عناصر الجيش الفرنسي، يعد موت الأسير بعد اعتقاله انتقاما لموتاهم.([1]).

- أهم المعتقلات أثناء الثورة :- معتقل قصر الطير : يقع هذا المعتقل بالقرب من عين ولمان بولاية سطيف وهو خاص بالمجاهدين الأسرى ، وتعود تسميته إلى اسم قرية منذ أكثر من ثلاث قرون ، ويوجد بها بيت كبير يبلغ ارتفاعه حوالي 07 أمتار وكان الصيادون يتوجهون إليه من كل المناطق لوجود الطيور الجارحة ، ولقد حول إلى معتقل في شهر ماي 1958 م ([2])، ولقد كان في هذا المعتقل أنواع من التعذيب التقليدي من بينها تناول الأكل المسوس لمدة ثلاث أشهر ، ويرغموا على الاستعداد يوميا لنهش كتيبة الكلاب المكونة من 102 كلب مدربة ، بالإضافة إلى وضع أنبوب الماء في الفم والشرج وسد الأنف وتسليط التيار الكهربائي على الأماكن الحساسة من الجسد وقلع الأظافر والأسنان ،والكي بأعقاب السجائر والتجليس القهري على الزجاج هذا بالإضافة إلى الشتم والسب ([3]) .

2)-معتقل الجرف : يقع هذا المعتقل شرق مدينة مسيلة محاذيا للطريق الرابط بين بريكة ومسيلة ([4]) .يتكون هذا المعتقل من عشرات الشقق بنيت لإقرار العرب الرحل ، لكن هؤلاء ألفوا حياة الحرية والانتقال من مكان إلى آخر فرفضوا حياة الاستقرار ، وهكذا ظلت القرية مهجورة ، إلى أن نقل إليها "معتقلي شلال " وكانت الشقق في هذا المعتقل مبنية بالطوب وطلي خارجها بالاسمنت ، وتشتمل كل عمارة على بيتين يضم كل بيت عدة حجرات ورغم التطور الذي طبعت به هذه البيوت ، إلا أنها لا تتوفر على الماء الصحي الكافي ([5]).

3_معتقل بوسوي [الضاية] : أطلق هذا الاسم على معتقل جبال الضاية تخليدا لمآثر فرنسا ويقع هذا المعتقل الذي سمي باسمه جنوب سيدي بلعباس في دائرة [تلاغ] وهو عبارة عن ثكنة عسكرية داخل جبال الضاية بنيت عام 1845م ، و كان معتقلا للسياسيين الجزائريين في ح ع2 ، بحيث لا يرى في داخله المعتقلين إلا السماء ثم رؤوس الجبال وتحيط به الجبال من كل جهة وقد فتح في 16اوت 1955، وجميع من كانوا فيه جاؤوا من معتقل

---

[1]منظمة المجاهدين،تاريخ الجزائر"1962/1830"قرص مضغوط.

[2]– محمد الطاهر عزوي ،"ذكريات المعتقلين"، المصدر السابق ، ص 56.

[3]– بو الطمين جودي لخضر ،"لمحات من ثورات الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،ط2، 1987م،ص 164.

[4]– محمد الطاهر عزوي ، ذكريات المعتقلين ، المصدر السابق ، ص 216.

[5]– محمد الطاهر عزوي ، ذكريات المعتقلين ، المصدر السابق ، ص 216.

[ماجنطا] و [بيدو] و الذين جيء بهم من الاوراس والشرق الجزائري عامة ولما انتشرت الثورة في الغرب الجزائري بعد 1955م بني العدو الفرنسي بجانبه معتقلا جديد للذين جاء بهم من معتقل "عين وسارة " و "بولقازال " بولاية المدية و الذي كان قد فتح لمدة عامين تقريبا ثم أغلق بسبب هذا الانتقال إلى معتقل بوسوي.

4_ معتقل افلو : يقع في ولاية الاغواط وقد خصصت فرنسا في البداية لقادة الحركات السياسية و الإصلاحية و نقلت إليه بعضا من معتقل "الجرف" ثم نقلت في النهاية كل من به إلى معتقل "بوسوي" وهو الذي نفت إليه فرنسا الشيخ البشير الإبراهيمي([1]) ، الحرب العالمية الثانية وفي ألف رسالة وبعث بها الشيخ عبد الحميد بن باديس([2])، رحمهم الله جميعا

5_ معتقل سان لوي (ارزيو) : وهذا المعتقل يقع شرق مدينة وهران واغلب من به نقلوا من الجرف وعين وسارة ولا يقل أهمية عن معتقل بوسوي و الجرف .

6_معتقل اركول : يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران ويكاد يكون بصيقا بها وهو معتقل لتعذيب البدني و النفسي ومحطة للمرور بحيث كلما جيء بمعتقل من ارزيو أو افلو الجرف أو سيدي الشحمي أو من المعتقلات الصغرى من مراكز التجمع أو من الذين قضوا حياتهم في سجن لامبير ، تازولت أو البرواقية أو وهران أو سجن الكدية بقسنطينة أو سجن عنابة إلا و يمرون بهم عليه تعذيبا و تهديدا و ترهيبا و اغلبهم من الأسبان لا يسلم من أذاهم أي احد من المعتقلين وأحيانا يضطر مسؤولهم للقيام بالحيلولة دون التنكيل ببعض الشخصيات العلمية خوفا من تسرب الأخبار للصحافة العالمية .

7_ معتقل سيدي الشحمي : يقع جنوب شرقي مدينة وهران وقد ملئ في البداية بالذين نقلوا من معتقل (بوسوي) و (الجرف) وغيرها من المعتقلات الصغرى التي تعتبر مراكز للتجمع المؤقت ، وقد فتح في صيف عام 1975، إضافة إلى المعتقلات الكبرى في الغرب الجزائري ، وهو قريب من معتقل ارزيو و معتقل اركول ، ولا يتمتع فيه المعتقلون بأي استقرار ولو أن الاضطهاد فيه اقل من معتقل اركول الجهنمي.

---

[1] – **الشيخ البشير الإبراهيمي،رجل إصلاح وأدب وسياسة،وهو احد رواد النهضة الجزائرية ولد في قرية أولاد سيدي براهم"سطيف"عام 1889م،توفي سنة 1965م،له مجموعة من المقالات منها عيون البصائر.**

[2] **– عبد الحميد بن باديس،ولد بقسنطينة عام 1889/12/04،وهو مؤسس جمعية العلماء المسلمين 1931،وتوفي بتاريخ 1940/04/16،له العديد من المقالات الصحفية والقضايا الدينية والتربوية.**

8- معتقل تيشي : يقع هذا المعتقل قرب بجاية وهو معتقل عبور للذين يؤتى بهم من سجون فرنسا وبعض المعتقلات الصغرى ومنه يوزعون إلى معتقل بوسوي ومعتقل ارزيو ومعتقل سيدي الشحمي([1]).

9- معتقل لودي : و يقع غرب مدينة المدية وكان مركزا ومصطافا لعمال السكة الحديدية في فترة الاحتلال الفرنسي ، و في عام 1958م فتحته فرنسا للشيوعيين الأوروبيين ثم ضمت إليهم الشيوعيين الجزائريين وقد نقلتهم من معتقل (لودي) أن يتعهدوا بعدم تأييد الثورة في المستقبل ، كما تفرض عليهم الرحيل إلى فرنسا ، وأخذت أعدادهم تتناقض شيئا فشيئا لغاية ما بقي الجزائريون وحدهم في المعتقل ، وبسبب وجود الأوروبيين داخل المعتقل كانت تتوفر كل الشروط الضرورية من الأكل الجيد و النظافة وزيارة الأهالي([2]) .

10- معتقل الدويرة : يقع في متيجة ، أنشا سنة 1958م للذين خرجوا من المعتقلات و السجون ومارسوا العمل مع الثورة من جديد والقي القبض عليهم مرة أخرى ، وجيء بهم آلة هذا المعتقل للتكفير عما قاموا به نحو الثورة ، واغلب من به كانوا مقاطعين في المعتقلات الأخرى بسبب زيارة أهاليهم مدة من الزمن ، ورجوعهم إلى المعتقل من تلقاء أنفسهم وقد خسروا اعتبارهم الاجتماعي والمعنوي ، وقد أصبحوا متذبذبين في وسط إخوانهم داخل المعتقل وقد كانوا في الماضي مبجلين ، وأسوة للمحتشدين وهاهم قد شوههم العدو وضاعت سمعتهم حتى بعد الاستقلال ، وهو ما كان يرمي إليه العدو من تحطيم([3]) ، الشخصيات السياسية بالأخص ، لأنها تمثل بنشاطها في الماضي جزءا من شخصية هذه الأمة الجريحة التي تحارب بمختلف الوسائل على تباعد الأزمان والأماكن ، فيريح من جعل نفسه عظما تنهشه الكلاب من أمثال من نرسلهم إلى جامعات أوربا إذ يتأثرون بالمناهج الغربية وبالغزو النقابي وبالإعلام الأجنبي وينسون ما لحق بتاريخهم ودينهم ولغتهم وباسم العالمية والإنسانية ، ويضربون صفقا عن الذكرى والتذكر.

11. معتقل الشلال: تم فتحه استنادا لقانون الطوارئ في 03 افريل 1955م بالمكان المسمى العجيلة وهو معروف بتسمية "فيلاج بالشلال" ويقع جنوب مدينة المسيلة على بعد 10كلم يحده من الشمال الطريق الوطني الرئيسي الذي يؤدي إلى عين الحجل والجزائر العاصمة ويعتبر من أقدم المعتقلات وأبشعها تعذيبا ويمكن اعتباره من مراكز التعذيب بحكم الوسائل والبنايات المخصصة لذلك كالأحواض المائية والأعمدة الكهربائية،أما عن بناياته

---

[1]– محمد الطاهر،عروي،ذكريات المعتقلين،المرجع السابق ص ،ص 18/17.

[2]– محمد الطاهر،عزوي،"المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"،"مجلة التراث" تصدر عن جمعية التاريخ الأثري لولاية باتنة،العدد 3 ،الجزائر(ديسمبر1988)،

[3]– عزوي، المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية 1954، 1962 ص19.

فكانت في شكل خيام جاهزة محاطة بالأسلاك الشائكة المنبسطة شبه صحراوية بعيدة عن الجبال،حيث نقل إليه المعتقلين المناضلين والمواطنين المشتبه بهم بالتعاون والتعامل مع الثورة.

وهذا المعتقل لم يبقى من أثره شيء لأنه عبارة عن خيم نصبت في الصحراء،وإذ هبت عاصفة رملية في احد الأيام واقتلعت هذه الخيم التي تقدر بحوالي 75خيمة،وكانت هذه العاصفة فرصة للمعتقلين للهروب الجماعي ايام5.4 أوت 1955م إذ تمكن العديد منهم الإفلات من المراقبة المشددة وبعد عملية تفتيش صارمة تم إلقاء القبض على العديد منهم الإفلات من المراقبة المشددة وبعد عملية تفتيش صارمة تم إلقاء القبض على العديد منهم ونقلوا إلى المركز الجديد بالجرف.

-ظروف وعوامل إنشاء المعتقلات: على اثر اندلا ع الثورة التحريرية التي شملت توسعاتها العديد من المدن والقرى والمداشر وتزايد حدة الكفاح المسلح سارعت السلطات الفرنسية إلى التكثيف من حملاتها السياسية و العسكرية والتعسفية والقانونية المختلفة إزاء القضاء على هذه الثورة وإخمادها فعملت هذه فعملت هذه الأخيرة على إنشاء العديد من السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب والتي أطلقت عليها السلطات الفرنسية" centre d'hébergement".([1])

كما فرضت قانون حالة الطوارئ([2])، في البلاد عام 1955 ومن ابرز العوامل التي أدت إلى إنشائه:

1. -فك الروابط الأسرية للعائلات الثورية ،وعزلها عن بعضها البعض.

2. -قرب هذه المراكز المستحدثة من الثكنات العسكرية تجعل منها دروعا أمامية للعمليات العسكرية التي يقوم بها المجاهدون وتحقيق الأمن لجنودها.([3])

3.- قمع الروح الوطنية لدى الجزائريين ومحاولة والقضاء على لهيب الثورة والحد العسكري والسياسي اللذان أصبحا يسيران بخطى ثابتة نحو الاستقلال.

---

[1]– La semaine en algérie .délégation générale du souvenant en algérie. N0129pp .11

[2] – حالة الطوارئ،حالة استثنائية تفرض خلالها إجراءات وقوانين صارمة قصد التحكم في الوضع الطارئ. ،ثم فرضها بأمر من الوزير المقيم جاك سوستال في مارس 1955في محاولة للحد من نشاط الثورة [أخذت من رسالة الماجيستر لبلقاسم صحراوي،معتقل قصر الطير،1962،1956][رسالة الماجيستر].معهد الآداب والعلوم الاجتماعية.جامعة باتنة،2006، 2005م.

[3]–كمال بيرم،"المعتقلات ومراكز التجمع لمنطقة المسيلة" مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول الثورة [1954–1962]جامعة باتنة 4–5 ديسمبر.

4- العمل على بعث التفرقة السياسية بين المنتمين إلى جهة و جيش التحرير الوطني وغير المنضويين تحت لوائها وأثارت الثغرات بين أبناء النبيذ للقضاء غلى الوحدة ومنع الشعب من الالتفاف حول جيش التحرير الوطني([1]).

بعد انتشار النشاط الثوري في الأشهر الأولى للثورة سارعت السياسة الاستعمارية إلى ابتكار طرق قمعية وتنظيم حملات انتقامية من اجل القضاء عليها نهائيا ، وعلى المتعاطفين مع الثورة أو حتى المناضلين المعروفين بنشاطهم في الحركة الوطنية قبل الثورة فاخذ يجمع من كل المناطق التيس امتد لها لهيب الثورة فانشات بذلك مراكز التعذيب ومن بينها المعتقلات ومن أشهر المعتقلات الفظيعة خلال الثورة نذكر :

وزيادة عن هذه المعتقلات ، كان هناك عدد من السجون التي انتشرت في الجزائر إبان الثورة التحريرية مثل سجن البرواقية ولامباز وكذلك سجون العاصمة وقسنطينة ، ومن أشهر تلك السجون :

أولا:أنواع السجون : تعريف السجن : هو عبارة عن بناء مخصص للمنحرفين، يتميز بهندسة معمارية و يبنى عادة من الاسمنت المسلح و توضع على نوافذه شبابيك حديدية و تصنع أبوابه من صفائح حديدية سميكة، فهو يختلف عن المعتقل، فالسجن هو قديم ومستمر مدى الحياة الاجتماعية و المدنية و لا يزج فيه إلا من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية من طرف المحكمة طبقا لمواد قانونية غالبا يكون تابعا للسلطات الإدارية بحيث كان التنظيم داخل السجون هو استمرار للنضال الخارجي([2]) .

لأنه ما إن وطئت أقدام المستعمر الفرنسي ارض الجزائر سنة 1830م حيث شرع في إنشاء السجون فكان كلما احتلوا منطقة من المناطق الجزائرية إلا و وضع فيها سجنا و ذلك وفق(قانون الأهالي). ومع اندلا ع الثورة التحريرية سنة 1954م، حيث زج بالكثير من الجزائريين في السجون نذكر منها: سجن الحراش، سجن بربروس(سركاجي)،سجن لامبيز، سجن الكدية، سجن القصبة، سجن الأحمر ، سجن البليدة، سجن تازولت، سجن البرواقية، و بلغ عددها في ولايات الجنوب الجزائري في الثورة ستة و عشرون سجن، حيث كان عدد الشهداء الذين نفذ فيهم حكم الإعدام خلال حرب التحرير سنة 1954م الى غاية 1962م سبعة و خمسون منهم عرضوا على المقصلة([3]).

---

[1]-بلقاسم صحراوي،معتقل قصر الطير [1956-1962] رسالة الماجيستر معهد العلوم والآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة باتنة 2005-2006.

[2]--رشيد زبير، نفس المرجع السلبق، ص ص(143،160).

[3]- رماضنة جعفر، أنواع و أساليب التعذيب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية، الولاية السادسة أنموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة باتنة، 2005-2006، ص ص 102،103 .

و قد بلغ عدد السجون في بداية الثورة قرابة 26 سجنا، ثم نمت و كثرت مع انتشار الثورة منها: سجن بسكرة و سجنان بكل من ورقلة و غرداية و الاغواط، ثم سجن أدرار و تيميمون ،رقان،تمنراست،و عين صالح، و سجنان بمتليلي، و ثلاثة بكل من المسيلة و بوسعادة، سجن الجلفة، ومسعد،تاعظميت،و توقرت([1]).

2- اهم السجون اثناء الثورة ا- سجن بربروس: الذي هو معروف اليوم باسم سجن"سركاجي" وهو سجن مدني في أعالي القصبة يشرف على حي منحدر فالي المعروف بمنحدر لوني ارزقي حاليا ، يحيط به سور يبلغ علوه 12 م وسمكه 70 سم ، وشكله من الداخل متعدد الأضلاع ، تؤدي إليه عدة أروقة تشكل نفقا لا نهاية له فكان السجين قبل أن يوجه إلى زنزانته يمر على كاتب الضبط ، يعلن عن اسمه ولقبه و عنوان مسكنه ، وحينها يخبره الكاتب بالتهمة المنسوبة إليه ، وبعدها يقضي السجين ليلته الأولى في القاعة –أ- قاعة العابرين ، وبعدها يوجه إلى إحدى الزنزانات التي تمتاز بضيقها وبجدرانها المشوقة إضافة إلى خلوها من كل أثاث ([2]) ، وهذا السجن أقدم وأشهر السجون الجزائرية منذ فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر ، وقد قامت السلطات الفرنسية باحتجاز وتعذيب عدد كبير من أعضاء الحركة الوطنية فيه ، ثم أعضاء وقيادات جيش وجبهة التحرير التي خاضت حرب التحرير ابتداء من نوفمبر 1954 م ، حيث استعملت فيه المقصلة وهي أشنع وأبشع وسيلة لإجراء الإعدام .

ب-سجن بسكرة : السجن المدني ببسكرة ، بني سنة 1884م ، ويقع أمام المحكمة القديمة في نهج محمد رحيم بالقرب من تمثال لافيجري سابقا ، وبقي يستخدم كسجن ، و قد أدخلت بعض الترميمات عليه ، فقد كان أثناء الثورة يحتوي على قاعتين ، قاعة من جهة اليمين مخصصة للثوار الوطنيين ، وطول القاعة 15 م وعرضها 4م ، وهي تتسع لحوالي 18 سجينا ، أما ساحة السجن فطولها وعرضها 7م ، وفيها من جهة اليمين المطبخ ، وهناك غرفة يصنعون فيها الكبريت ويشعلونه لكي يقضوا على الجراثيم ([3]) .

---

[1]- التقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الترحيل الجماعي و تهديم القرى و المداشر"السجون المدنية العسكرية"،الجزء الأول،المجلد الثاني،قصر الأمم من 8الى 10ماي 1984، ص 226.

[2]- ابتسام بوراس ، سياسة التعذيب في الجزائر (1954-1962) ، مذكرة ليسانس ، جامعة الوادي ، معهد التاريخ ، 2009 ، عن محمد لطرش ، الذكرى العشرون لاندلاع الثورة الجزائرية ،ص 81.

[3]- السجون واهم أنواعها ، التقرير السابق.

ولقد كان هناك سجون أخرى زج فيها الكثير من مجاهدينا ومناضلينا ، وما كان ما سبق إلا لمحة عن أهم السجون والمعتقلات والتي أخذت شهرة واسعة نظرا لقسوتها وسوء معاملة القائمين عليها للمساجين ، الذي يقال أن عددهم بلغ زهاء المليونين أثناء الثورة التحريرية ([1]).

وهناك مراجع تقول انه تم إحصاء عدد المعتقلين في أوائل الثورة إلى حوالي 400000 معتقل ، وعدد المساجين الذين حكم عليهم حوالي 40000 في الجزائر ، و 15000 بفرنسا ([2]).

وهذه الاعتقالات والمحاكمات الصورية جاءت على اثر إصدار العدالة الفرنسية صلاحيات واسعة لقضاتها في محاكمة الجزائريين محاكمة صورية بعد إذاقتهم ألوان العذاب من طرف الشرطة أو الدرك أو الجيش ، ولفقت ضدهم تهم مختلفة مع حرمانهم من زيارة أقربائهم .ولقد وضعنا هذا الجدول ليبين تفاوت المحاكمات وعدد المحكوم عليهم بصفة عامة في فترة (1955-1962)([3]).

السنوات	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المحاكمات	56	53	186	226	148	138	81	41
المحكوم عليهم بالسجن	/	/	/	997	756	613	364	99
الإعدام	/	/	/	152	107	120	120	08

مما يمكن أن تستنتجه من الجدول هو أن عدد المحاكمات ازداد خاصة في السنتين 1957-1958 م ، وهو الوقت الذي اشتدت فيه الثورة التحريرية وخاصة معركة الجزائر .

ثانيا: حياة الجزائريين داخل المعتقلات و السجون و معاملتهم: إن الكتابة عن الحياة داخل المعتقلات والسجون أثناء الثورة التحريرية،هي كتابة عن حياة ثرية بصورة مواقف النضال والكفاح المستميت والتحدي للإدارة الاستعمارية التي اتخذت من القسوة الفظيعة والتعذيب الشنيع وانتهاك الكرامة الإنسانية عرفا وقانونا،ومع

---

[1]- عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ،ص 58.

[2]- الجنيدي خليفة ، حوار حول الثورة ، طبع المؤسسة الوطنية للرعاية ، (د ب) ،(د ط) ، 1986 ، ج3 ، ص88 .

[3]- محمود مجاود ،"سياسة التعذيب الاستعمارية إبان الثورة التحريرية وتداعيتها المعاصرة" ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،(د ط) ، 2006 ،ص 108.

ذلك فهي مرحلة يعتز بها كل معتقل لأنها فترة تجسم الإدارة والصمود اللتين مكنتا المعتقلين من تحويل السجون والمعتقلات إلى معاقل للكفاح والمواجهة مع الإدارة الاستعمارية، إيمانا منهم بان الكفاح سلسلة متصلة الحلقات،ولا يسمح لأي مناضل صادق ومخلص أن يسلم أمام قسوة الحراس والجنود الذين انتقلوا من علم المخلوقات العادية إلى كائنات شاذة سادية همهم التفنن في تعذيب المعتقلين العزل.

كان لإدارة السجون الاستعمارية ضلع في سياسة عامة كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية ضد الجزائريين ، وتمثلت تلك المعاملة في التصرفات القاسية التي كان يلقاها الجزائريون على أيدي الجلادين وحراس المعتقلات والسجانين ، وبالمقابل كان الجزائري يؤمن بان هذه الأماكن هي ارحم من تلك المراكز خاصة بعد تخطي مرحلة الاستنطاق وبالتالي نجاحهم من الاغتيال أو الموت نتيجة التعذيب الشديد([1]) ن إلا أن الأمور داخل السجون الفرنسية على عكس ما كان البعض يتصورونه ، بحيث كان السجناء الجزائريون يصادفون معاملة وحشية ، وراء جدران السجون ، فكان السجناء يعرفون أنواعا من التفرقة تزيد من عذابهم وعزلتهم عن العالم الخارجي وهي التفرقة العنصرية إذ تعمد إدارة السجون إلى التمييز بين الجزائريين والأوربيين بحيث الأوربي يحظى بالحمام والعلاج والخروج إلى التجول والاحترام من قبل الحراس كم يختارون للمساعدة في الأعمال النبيلة كالمحاسبة والتمريض في حين لم يحض السجين المسلم بأي عمل من ذلك القبيل وكان يكلف بالأشغال الشاقة ، كانت أيضا هناك التفرقة بين السياسيين والمثقفين الذين لهم تأثير على المناضلين وذلك بعزلهم ومعاملتهم معاملة قاسية ([2]) .

بالإضافة إلى الإجراءات الإرهابية في تناول الوجبات ، فأي طعام كان يتناوله السجناء الجزائريون حتى تمارس عليهم هذه الإجراءات القمعية؟ أكيد الكلاب ترفض أكله ؟

هكذا يقول محمد ياحي عن Patrick Kessel في مجلة المصادر ، حيث يقول أيضا انه في رسالة من سجين جزائري وجهها إلى محاميه حول الطعام يقول له فيها :"يعطى لنا حساء كثيف كالاسمنت المسلح ، أما السلاطة فقد تم تحضيرها فعلا من طرف مربي الأرانب "([3]) ، لقد كان الطعام سيء جدا وفقير من حيث الناحية الغذائية ، وحتى النوم فانه كان محرما عنهم في بعض الأحيان بسبب التفتيش اليومي الذي قد يكون أحيانا في ساعات متأخرة من الليل ويصاحبه الشتم والضرب العشوائي ([4])، ولقد فرضت على المساجين خلال النوم

---

[1] –**Henri Alleg ,La question , édition de Minuit ,paris ,1958 ,pp** :**33 –140**.

[2]– **محمد ياحي ، المرجع السابق ، ص 283.**

[3]– **محمد ياحي ، المرجع السابق ، ص 285.**

[4] – **Henri Alleg ,op .cit ,p146**.

قواعد قاسية ، **كتغطية الرأس بالزاورة ، ومنع ثني الركبتين (أن يكون ممدودا طوال الليل) وإلا يتعرض للضرب الشديد على الركبتين([1]) .**

1)الحياة الثقافية: ما يمتاز بها النضال واستمرار الكفاح داخل المعتقلات هو أن جميع المثقفين والذين لهم درجة عالية من العلم ونصيب من المعرفة،لا يستكينون للنوم،ولا يستسلمون لراحة ولا يميلون للهو ولعب الشطرنج والديمينو والكارطة،بل كانوا يجتمعون في كل معتقل ينزلون فيه،ويشرعون في تسجيل من لا يعرف القراءة والكتابة حتى ولو كان مسنا،ويصنفونهم على حسب مستوياتهم،ومن ثم يأخذون في إلقاء الدروس ويعلمون جميع اللغات التي يحسنونها ويقتنونها،ويكفي نتيجة لهذا المجهود المتواصل هو أن اغلب المعتقلين الذين كانوا أميين حين دخولهم،إلى المعتقل أصبحوا بفضل التعليم المستمر يكتبون رسائل لأهاليهم،وان بعض منهم يتمتعون بعزيمة قوية لا تلين،بلغوا المرحلة الثانوية من التعليم والبعض الآخر بلغوا الدرجة الجامعية،وهذا بفضل تضافر الجهود،والتضحية من كلا الطرفين.

ولا احد يبخل بما عنده،فالأطباء والصيادلة يلقون محاضرات في الطب والإسعافات الأولية والسياسيون يترجمون جميع الصحف التي تدخل إلى المعتقل،والمعلمون لا يكفون عن إلقاء الدروس والتوجيه الديني كان مستمرا عقب الصلوات الخمس([2]).

وهكذا تعتبر المعتقلات مؤسسات ثقافية،وبخاصة في السنوات الأولى من الثورة،بحيث حول المعتقلون أبواب الزنزانات القديمة(العنابر)في معتقل(بوسوي) مثلا سبورات للتدريس،والحجرات جعلوها قاعات للدراسة في النهار.

2)الحياة النفسية: تختلف الظروف النفسية باختلاف نوع المعتقلين فالبعض يترقب الانتصار،ويتتبع أحداث الثورة في الداخل والخارج،والبعض يتأثر بما يقدم له من الأكل الرديء،والبعض الآخر يتأثر بما يأتيه من أخبار عن طريق المراسلات العائلية،والبعض الآخر يترقب الخروج على أحر من الجمر،وذلك بما يتلقاه من الوعود عن طريق الإدارة الفرنسية([3])، والبعض الآخر ينتظر الغراب مرة أخرى وتجده يعيش على أعصابه لا يستريح،ولا يهدا له بال،والبعض الآخر هبطت معنوياته بما يسمع من خطب"صوت البلاد" وترى اليأس يعلو محياه،والقلق يسيطر

---

[1] **– محمد ياحي ، المرجع السابق ، ص 285**

[2] **–Abdel amid ben zine op. cit. p. 59.**

[3] **–ibid. p.60.**

على نفسه لان صوت البلاد يفتح من إدارة المعتقل،ويتلقاه المعتقلون بواسطة مكبرات الصوت المثبتة في الأعلى داخل المراقد([1])ويكون ذلك من الساعة السابعة صباحا إلى الواحدة بعد منتصف الليل،ومهما تكن معنويات المعتقل فإنها تتأثر لا محالة،وقد مرض كثير من المعتقلين بالأمراض النفسية،لما مر بهم من المحن،والآلام،والتنقل والتعرض للمفاجآت الليلية،كما نجد البعض منهم يعيشون بالأمل ويتحفزون إلى الانتصار ([2]).

وقد كان رائدهم في ذلك القران الكريم،لقوله تعالى:" فلا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الأعلون إن كنتم مؤمنين أن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله" سورة أل عمران:الآية 139.138 ([3]).

من كل هذا يتبين لنا أن العدو الفرنسي كان يعرف بان هذه الشعوب سوف تستقل في يوم من الأيام فأرادت لذلك أن تشوه كل رجالها نفسيا وبدنيا،وعلى مدى زمن طويل وتكون نهاية معظمهم محزنة وكما شوه التاريخ وحرفه،حاول مسح اللغة والقضاء عليها فانه كذلك يترك آثاره في النفوس وآهات في الأجسام لا تزول إلا بموت صاحبها ([4]).

3-النشاط الثوري داخل المعتقلات:قد كان الصراع شديدا بين أنصار الثورة التحريرية وعلى رأسهم ممثلي (جبهة التحرير الوطني)،الممثلين في المندوبية وبين إدارة المعتقل بأجهزتها ووسائلها،لقد كانت تواجه إدارتين مختلفتين متضاربتين،السلطات الاستعمارية اعتقلتهم من اجل عمل وقائي حتى تحد من انتشار لهيب الثورة وممثلوا المندوبية عملوا ما بوسعهم على تحويل هؤلاء المعتقلين إلى أدوات ثورية مستعدة للاحتراق والتضحية من اجل القضية الوطنية. ([5])

ممثلو جبهة التحرير داخل المعتقل حتى لا ينقطعوا عن متابعة الأحداث الخارجية،تمكنوا من إقامة شبكة اتصالات شار فيها اغلب العمال الجزائريين الملحقين بالمعتقل،وكذلك عن طريق الزيارات مما سمح لهم بمواجهة الدعاية التي كان يبثها أفراد مصلحة العمل النفسي([6])،مثل إضراب الثمانية أيام لقد تمكنت مندوبية المعتقلين

[1] –**Abdelhamid ben zine op. cit. p. p. 60-61**.

[2]– **محمد الأمين بلغيث،تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق ،ط1،دار البلاغ ،الجزائر، 2001،ص ص 185-186.**

[3]– **من القران الكريم سورة أل عمران : الآية 138-139.**

[4]– **عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، ص 80.**

[5]–**هيئة التحرير : الاعتداء الفرنسي على اللاجئين في المغرب ، المجاهد ،العدد 23،34ديسمبر 1958 ،ص 2.**

[6] – **مصطفى بو الطمين جودي : كفاح ومواقف .مجلة اول نوفمبر .العدد 68 .السنة 1984 .ص 45.**

ل(جبهة التحرير الوطني) كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري هذا الإضراب والأمر بهم وصلهم عن طريق احد العمال المسمى . مطبوع إبراهيم . وهو الذي كان يتلقى الاشتراكات ويسلمهم وصولات التسليم.

ولمعرفة مدى استجابة المعتقلين لأمر الإضراب إليكم مقتبس من رسالة صادرة عن ضابط الشرطة المساعد بمعتقل الجرف إلى السلطات العليا " ليكن في علمكم أن الإضراب المنظم من طرف جبهة التحرير الوطني،تبع هنا في الجرف بشكل واسع الأغلبية الساحقة وبعد حضورهم المناداة اليومية يعودون إلى غرفهم دون الخروج ما عدا أعمال المطبخ،العيادة،المولد الكهربائي لم يتوقفوا عن العمل "وفي رسالة أخرى،يذكر فيها المعتقلين قاموا بتنظيم إضراب عام وان المستخدمين في مختلف المصالح،يرغبون في التضامن مع إخوانهم في الخارج وقرروا التوقف عن العمل في اليوم الأخير من الإضراب،ماعدا ثلاثة أفراد احدهم ميكانيكي،كهربائي،وموزع الخبز،إن هذا الإضراب يبين مدى تلاحم مختلف أفراد المجتمع بالالتفاف حول ثورة التحرير،إن الإضراب قد نظم بوعي،كيف ذلك بما أن المعتقل فيه المئات الأفراد فقد ضمنت لهم المندوبية أدنى الخدمات حتى لا تتوقف الحياة جملة واحدة. ([1])، أما من الناحية الإعلامية ومن بين أهم فصول الصراع بين المندوبية وإدارة المعتقل وأجهزته أنها كانت تنوب عن المعتقلين في الاتصال المباشر مع الإدارة ،وكل معتقل يستدعي تزويده بالمعلومات الضرورية، خاصة إذا استدعى من طرف مصلحة العمل النفسي وتتلقى بدلا عنهم البريد الوارد إليهم والصادر عنهم.

ومن بين الوسائل غير المباشرة التي استعملها ضباط العمل النفسي مكبر الصوت الذي كان يستعمل لإذاعة حصص مختارة من الراديو أو حصص مسجلة موجهة باللغة العربية الفصيحة والدارجة والقبائلية والفرنسية قصد التأثير على المعتقلين والتشويش على عمل المندوبية ونعتها بأقبح الأوصاف:المتمردين،الخارجون عن القانون،فرنسا الوطن الواحد إلى غير ذلك من الشعارات الزائفة([2]).

وكانت هناك لوحتين للعرض deux tableaux d'affichages وقصاصات جرائد مأخوذة من الجرائد التالية:aldjazair le bled l'écho وأحيانا تعرض صور لشهداء استشهدوا تسخر منهم أو تصور بعض القادة كخونة للوطن الجزائري والفرنسي،غير أن المندوبية كانت تأمر بنزع هذه الملحقات،ومن الشعارات التي كانت تثبت نقاتل معا من اجل الجزائر فرنسية francais luttons pour l'Algérie قامت السلطات الفرنسية بوضع خطة على مستوى كل المعتقلات تحت اسم:"Reprise en main" وطبقت في معتقل الجرف الشكل التالي:

---

[1] – مصطفى بو الطمين جودي : نفسه ص 45.

[2] –G.Perrant :Nous Les Appelés .Temps Actuels .Paris .1983. p , 97.

الاحتكاك المباشر والتعامل اليومي مع المعتقلين بالدخول إلى مراقدهم والمناداة اليومية(الإحصاء الرقمي،المناداة الاسمية)nomination appelle numérique وتسليم البريد الشخصي وإقامة علاقات فردية مباشرة،ومنع تحويل أماكن النوم من شقة إلى أخرى،والعمل على تحديد العناصر الخطيرة بالنسبة إليهم لعزلهم أولا ثم لتحويلهم ثانيا،هذه العملية كانت تهدف إلى تكسير عمل جبهة التحرير الركني،ونسف جهود المندوبية في مواجهة هذا لضغط عليها وعلى المعتقلين اهتدت إلى حيلة بارعة للمقاومة تضمن لها الانتصار بأقل الخسائر الممكنة قامت بتنظيم إضراب البريد:la grève du courrier يتمثل في عدم استقبال المعتقلين للبريد القادم إليهم،بالإضافة إلى الوقوف إلى جانب لوحة العرض للاطلاع على ما فيها ([1]).

يبدو هذا العمل هينا،ولكنه عمل نفسي مضاد لما تقوم به مصلحة العمل النفسي نستخلص منه فكرة الترابط والالتحام وعمق وتجدر مندوبية جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد وشرعي للشعب الجزائري في قيادة الكفاح ، لقد حولت المعتقل إلى مدرسة لتكوين الثوريين هذا الإضراب دام شهرا كاملا من 01 مارس إلى مارس 1959م،، وكان مسئولو الغرف أكثر شراسة وحدة في التعامل مع المؤطرين إذ كانوا يحاولون منعهم الدخول إلى أماكن النوم أو التحدث إلى المعتقلين([2]).

رد إدارة المعتقل على هذا الإضراب أنها كانت تدعوا المعتقلين إلى تسلم البريد بالهدوء وتحكيم العقل والالتزام والانضباط وأصبح البريد يعود من حيث جاء وعليه العبارة التالية:refus par le destinataire وفي 25 مارس 1959م،قامت سلطات المعتقل برد فعل عنيف ضد هذا الإضراب تمثل في تحويل كل أعضاء المندوبية والعناصر النشيطة التي حركت إلى معتقلات أخرى ورغم ذلك خلفتها هيئة أخرى تسمى:ممثلية المعتقلين représentants des assignes التي قامت بإنهاء الإضراب بتاريخ 31 مارس 1959م وعند زيارة الصليب الأحمر المعتقل للوقوف على حياة المعتقلين ومدى توفر الشروط الضرورية الصحية استغلت المندوبية هذه الفرصة وأوعزت إلى مختلف المعتقلين أن يشتكوا من قساوة البرد وعدم كفاية الأغطية خاصة في فصل الشتاء،وانه من الضروري منح أربعة أغطية للواحد،وبعد مدة وصلت الأغطية للمعتقل وضعت في المخزن وأعلن مدير المعتقل انه من يريد غطاء عليه أن يتقدم إلى المخزن،لكن المندوبية منعت المعتقلين من ذلك وطالبت بتوزيع الأغطية داخل الأجنحة وبحضور أعضاء منتدبين وطبعا هذا الأمر رفضته إدارة المعتقل

---

[1]– **هيئة التحرير : هكذا يحارب الجيش الفرنسي .المجاهد 6/02/1959 .ص 11.**

[2]– **هيئة التحرير :حملات العدو القمعية .المجاهد الاسبوعي .7اوت 1987 .العدد 1409 ص 40.**

ولما أقامت إدارة المعتقل مدرسة وجهزتها باللوازم الضرورية واستطاعت أن تحصل على معلمين وأساتذة من بين المعتقلين، ابدوا استعداداتهم لتقديم الدروس،أصدرت المندوبية أمرا بعدم الالتحاق بهذه الدروس،لان غرضها **واضح هو محاولة التأثير على المعتقلين وتكوين عناصر مؤيدة لسياسة فرنسا،كي تستعملهم في الحرب النفسية ضد الثوار([1]).**

فكان النزيل الأوروبي يخص بالحق في الحمام و العلاج و الحلاقة و التجوال و الاحترام من قبل الحراس بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في المهام النبيلة كالمحاسبة أو مساعد ممرض في حين السجين الجزائري كان عكس ذلك تماما بل كانت تسخر له الأشغال الشاقة و التنظيف و غير ذلك.

بحيث تعمل إدارة السجون على التفريق بين الشخصيات السياسية و المسئولين و المثقفين الذين لهم تأثير كبير على شخصية المناضلين و ذلك بعزلهم في قاعات خاصة مع المعاملة القاسية لكنها لم تقتصر على التفرقة و التمييز بل ذهبت إلى ابعد الحدود من ذلك([2]) .

فكانت تتم طريقة معاملتهم داخل السجون بوحشية كبيرة فبالنسبة لتناول الوجبات تتم إلا بعد الإجراءات الإرهابية، لكن أي طعام كان السجناء يتناولونه حتى تمارس عليهم تلك الإجراءات التي يتعرضون لها بشكل دائم؟، كما نجد رسالة من سجين جزائري(رضوان بناني) وجهها لمحامية في 27 مارس 1957م حول نوعية الطعام فيقول:"يعطي لنا حساء كثيف كالاسمنت المسلح، أما السلاطة فقد تم تحضيرها فعلا من طرف مربي الأرانب". كما فرضت عليهم قواعد قاسية كذلك في طريقة النوم، و لم يسلم من ذلك حتى المتخلفون عقليا(ذهنيا) ([3])، و ذلك جراء أسباب متعددة، مع إهمال معالجة المرضى من المساجين الجزائريين و لم يتولى لهم أي اهتمام فأكثرهم من تعرض للموت المحقق،و حق الأطباء الجلادون كانوا من الأجنحة المساعدة للجيش الفرنسي من خلال تقديم شهادات وفاة لتغطية القتل العمدي الذي قاموا به لإبعاد التهمة عنهم تماما، كما

---

[1] _**Abdelhamid ben zine** :**op ,cit p p 82-85**.

[2] _**Henri Alleg**, **la question**, **éditions de minuit**, **paris,1958** « **Voir aussi Hamid Bousselham**, **la Guerre d'Algérie 1954-1962** » , **torturés par le PEN-Rahma**, **Alger**, **2000,p.20**.

[3]- **رماضنة جعفر ، أنواع وأساليب التعذيب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية ، الولاية السادسة أنموذجا ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة ، 2005 ، 2006 ، ص ص 102-103.**

تعرض السجناء كذلك إلى عقوبات قاسية بأمر من المجلس التأديبي للسجن حول مخلفاتهم فمثلا: وجود سيجارة مع سجين فيوضع في زنزانة تحت الأرض لمدة شهر كاملا و غيرها ([1]).

و حتى النساء لم يسلمن مثلا: في الحراش كان السجن يضم نحو 50 امرأة مناضلة، بالإضافة للسجن المدني بتلمسان، وهران،الأصنام،تيزي وزو، قسنطينة،الجزائر، فكانت الزنزانة لا تتسع إلا لسجين واحد فقط وعند تنفيذ حكم الإعدام يكون يوم عيد و احتفال لحراس السجن، و كرد على هذه التجاوزات رفع النزلاء شكاوى لمحاميهم و بدورهم قاموا برفع شكاوى للفت انتباه لجان حماية حقوق الإنسان و الحريات الفرنسية، لكن إدارة السجون حاولت إحباط و إعطاء صورة مغايرة لذلك الوضع و الواقع المأساوي باستغلالها لأحد عملائها فلما استجوب من طرف اللجنة سجن بربروس فكان رده"«أن كل شيء على ما يرام في هذا السجن» فكان العكس تماما على ما كانت تتوقعه اللجنة([2]) .

فكان مصير المسجونين الذين يعاملون معاملة الحمير، و هذا ما تسبب في موت الكثير بالاختناق و انتشار الأوبئة([3])، و رغم هذا التعذيب المسلط داخل هذه السجون إلا أننا نلاحظ صير هؤلاء المجاهدين و هذا ما يؤكده محمد يوسفي حول مقولة وجدت مكتوبة على حائط زنزانة من زنزانات سجن بربروس عثر عليها نفسه لما زج به في ذلك السجن سنة 1952م بقوله:«بوسعكم أن تمزقوا جسمي و أن تجعلوني الفظ نفسي الأخير و لكنكم لن تتمكنوا أبدا من سحق روحي التي ستظل ترق على فضائحكم و أتوفكم راغمه»([4]).

نستنتج انه بالرغم ما قامت به السلطات الفرنسية و محاولتها بما تملك من إمكانيات أن تعرقل الثورة، و بالرغم من تعرض الشعب الجزائري للجوع و المرض و التنكيل و الزج به داخل المحتشدات و تهجيره إلى المناطق المحرمة، كل ذلك جعله ثابت في موقف في سبيل سيادته، قدم تضحيات الجسام و كل ذلك يهون في سبيل استقلاله و إرجاعه كرامته المهدورة و عزة النفوس.

---

[1]– **التقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الترحيل الجماعي وتهديم القرى والمداشر "السجون المدنية العسكرية " الجزء الأول ، المجلد الثاني ، قصر الأمم من 8 الى10 ماي 1984 ، ص 226.**

[2]– **محمد ياحي،«سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية و تداعياتها المعاصرة، معاملة إدارة السجون للنزلاء الجزائريين» ،مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث،الجزائر،2006،ص ص 286،284.**

[3]– **احمد بلغيث،«ذكريات مناضل عن المحتشدات»، مجلة أول نوفمبر، العدد 26، 1978، ص 24.**

[4]– **محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر:محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002،ص 123.**

إن الحديث عن الحياة العامة داخل المعتقل يدعونا للتطرق إلى الحالة العامة للمعتقل التي كان يعيش فيها المعتقلون،وذلك من خلال تقرير أعدته لجنة برلمانية خاصة للتحقيق في الظروف المأساوية التي يعيش فيها أنصار المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) المعتقلون في الجرف. ولقد وصف التقرير المعد في شهر أكتوبر 1961م ، الحالة العامة للمعتقل بأنها قذرة، وان الفضلات والقمامة منتشرة في كل الزوايا. والجدران نظرا لارتفاع المعتقلين نظمت السلطات الاستعمارية المعتقل بطريقة تسمح لها بأحكام السيطرة على المعتقلين وتحويل اهتماماتهم بالقضية الوطنية إلى عظمة فرنسا وقوتها،ولكي تحقق هذا الهدف وتجني نتائج ايجابية استغلت ظروف معيشتهم داخل المعتقل لصنع أعوان لها المعروفين في الوسط العامي بالحركي[القشاشب]وذلك عن طريق غسل الأذهان،والتأثير النفسي بمعني التأثير عليهم بمنح امتيازات خصوصا وأنها"السلطات الاستعمارية"استغلت الجانب الاجتماعي المتمثل في فئة المتزوجين المغتربين([1])، ومن الطرق المتبعة في سير هذه الخطة مايلي:

I. طريقة غير مباشرة: اعتمدت فيها السلطات الاستعمارية على الدعاية لتحطيم معنويات الجزائريين معتمدة في ذلك على وسائل إعلامية حديثة منها:

I-1/أسبوعية البلاد: مقدار سحبها العام على المستوى الوطني يقدر ب:3.500.000 نسخة أسبوعيا وتوزع مجانا،تهتم بتشجيع الجيش الفرنسي على انه صمام الأمان والحارس الأمين للعادات والتقاليد،أما عن توزيع هذه الأسبوعية في معتقل الجرف فقد بين المباشر وغير المباشر والمتمثل في نزع المواضيع وإلصاقها على لوحة الإعلانات والعرض.

I-2/ لوحة الإعلانات:tableau d affichage : تقوم السلطات الاستعمارية بإلصاق مختلف الصور الدعائية والبيانات والقصاصات والجرائد التي تمجد عمل الجيش الفرنسي وتخدم مصالحها ومن أهم الجرائد المخصصة للمعتقل:" lécho dalger –bled le message dalger.aldjazai([2]) .

I-3/البث الإذاعي لصوت البلاد: "la voix du bled": كان البث بحجم ساعي يقدر بنصف ساعة كل يوم،تخصص لبرامج وحصص يقدمها مختون في الدعاية والعمل النفسي ينظمون حملات إعلامية بشعارات مختلفة وكثيرة تذاع بمكبرات الصوت،القصد منها زعزعت ثقة الجزائريين،وقد عني بذلك معتقلو الجرف حيث سيتقبلون هذا البث كل ثلاث أيام في الأسبوع:الثلاثاء،الجمعة،الأحد،إضافة إلى الجانب السياسي في البث توجهت

[1]– حسن بومالي : نماذج عن عمليات الإبادة في المدن ، المجاهد الأسبوعي 7 أوت 1987 ، العدد 1409 .ص 40.

[2]–احمد حمدي ، الثورة الجزائرية والإعلام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، ط2 ، ص 41.

السلطات الاستعمارية إلى دمج بعض الأغاني المختارة الموجهة بمختلف اللهجات إضافة إلى إذاعة بيانات وأخبار مفرطة([1]) .

2- الطريقة المباشرة: تتم بالاحتكاك والاتصال المباشر ب المعتقلين سواء عن طريق استدعائهم للمكتب أو زيارتهم في غرفهم"العنابر" وإدارة لقاءات فردية أو جماعية،في محاولة لكسب ثقة المعتقلين من جهة واصطيادهم بمختلف الإغراءات لاستعمالهم في مهمات مقابل التسريح الإجازة،وإعانة مالية من جهة أخرى([2])، وتتجه في ذلك إلى حبس النبض عن طريق الدردشة وتبادل أطراف الحديث حول مائدة شاي أو قهوة وخصوصا توجه هذا النوع من المعاملة إلى الأفراد الذي يظهر عليهم الضعف،أما عن البريد فقد كان يوزع على المعتقلين في عنابرهم وإجراء دروس في جميع اللغات فقد كانت تدرس اللغة العربية والألمانية والفرنسية والانكليزية إضافة إلى الحساب،ومختلف المصاريف المتبادلة بين المعتقلين خصوصا أن هناك معتقلين من جنسيات مختلفة مثل الألمان.

لقد سعت جبهة التحرير منذ نشاتها إلى تحرير الوطن وتحقيق حلم الشعب الجزائري في الاستقلال وعلى هذا الأساس فانه مثلنا كان جهادها في الخارج سعت إلى ذلك أيضا في المعتقلات والمحتشدات وذلك بإقامة خلاياها وتنظيماتها في المواجهة.

لقد كانت تتكفل هذه اللجنة بتنظيم المعتقلين داخل المعتقل والإشراف عليهم والتأكد بأنهم جميعا قد تناولوا وجبتهم وكذلك تحاول دائما أن تطرح إلى إشكالية حول نوعية الغذاء ومدى صحته([3]).

ورغم كل هذه الأعمال فانه كان لهذه المندوبية تضامن مع رفقائهم في الخارج ومن بين هذه الأعمال إضراب 08 أيام الذي دعت إليه وذلك تضامنا مع جبهة التحرير في الخارج وانه الممثل الوحيد والشرعي للشعب الإفراج عن المعتقلين وتغيير مراكز إقامتهم،لكن هدف هذه اللجنة ظل مستقرا من اجل ضمان استمرارية العمل الثوري وكذا المطالبة بتوفير الشؤون المادية والمعنوية للمعتقلين وقصد تحسين ظروف معيشتهم ([4]).

تمكن المعتقلون من إقامة تنظيم يتولى شؤون أفراده الاتصال مع إدارة المعتقل للدفاع عن حقوقها وأطلق على هذا التنظيم اسم المندوبية تتكون من 04 أفراد كهيئة قيادة على النحو التالي:"رئيس،نائب الرئيس،مسؤول

---

[1]- **ميثاق مؤتمر الصومام ، الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية ، في مجلة أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ، العدد : 51 ، 1981 ، ص ص 30-45.**

[2]- **الأمين بشيشي:دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة وزارة الثقافة الجزائر،العدد 1994،104،ص ص 54-59.**

[3]-**محمد الطيب العلوي ."جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر " .مجلة أول نوفمبر .عدد 53 .سنة 1981 .ص 31.**

[4]- **كهينة نايت عبد الله .المرجع السابق ، ص 10.**

المعتقل،أمين السر" وهناك أيضا لكل شقة يشرف عليه مسؤول الوحدة ([1])، ولكل الوحدات السكانية مسؤول وهذه الأخيرة عندها مسؤول لكل جهة ومسؤولي الجهات تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار المندوبين أو ممثلي جبهة التحرير داخل المعتقل([2]).

وهذه المندوبية عدة لجان فرعية تتمثل فيما يلي:

2-1-/اللجنة الثقافية: لقد كانت هذه اللجنة تقوم بتنظيم دروس في اللغتين العربية والفرنسية وكذا تعليم الأميين القراءة والكتابة بالإضافة إلى دروس في الحساب، كما أنها لم تهمل الجانب العقائدي وأصول الحديث الخاصة إلى القادمين من الخارج،كما كانت تشرف على أداء الصلاة وإلقاء الدروس الدينية خلالها([3]).

2-2-/اللجنة الرياضية: كان يدل عليها اسمها فإنها كانت متخصصة في الرياضة وذلك بإقامة مقابلات في كرة القدم من اجل تسلية المعتقلين والتي خصص لها جزء من المعتقل بإقامة ملعب لهذا الغرض.

2-3-/لجنة التعاون: هي لجنة جاءت من اجل التكافل والتضامن رغم الظروف القاسية التي يمر بها المعتقلين والشعب الجزائري بأسره،هذا وان دل على شيء فإنما يدل على الاتحاد وعلى الشعور على المصير الواحد المشترك،ومن أهم أعمالها إنها كانت تقوم بالتفكير بالأسرى داخل المعتقل بالإضافة إلى عائلاتهم التي بقيت دون معيل،فقد كانت تقوم بالتكفل بالمعتقلين وعائلاتهم فتمدهم بالملابس والأحذية وهذا بمساعدة أعوانهم في الخارج ويقال انه خلال 04 أشهر أرسلت لجنة التعاون ما يقارب ،240،000 4، فرنك لمختلف التجار، وأكثر من ،500،000 2، فرنك للتجار خرخاش بسطيف،وهاته المساعدات كانت تأتي عن طريق الاشتراكات الشهرية للمعتقلين بالإضافة إلى بعض ممثلي جبهة التحرير الوطني خارج المعتقل([4]).

2-4-/لجنة العدالة: لقد كانت هذه اللجنة مكلفة بحل مشاكل المعتقلين بفض النزاعات والمشاكل التي تحدث فيما بينهم، بالإضافة إلى محاكمة المخالفين للنظام أو تظهر عليهم سلوكيات شاذة وغريبة عن ديننا أو عاداتنا والتي تخضع أمام لجنة العدالة أو لجنة الانضباط والتي تلجا للجنة الصدام التي تقوم بحل أي مشكل يتعرض له المعتقل مع الإدارة أو الحرس داخل المعتقل.

---

[1]– عمار بوحوش "التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962" .دار الغرب الإسلامي ، لبنان ،ط1 .سنة 1997 .ص 358.

[2]–Benachenhou ,A . formation du sous –développement en Algérie , 1830-1962, ICE ,Alger ,1978 ,p394.

[3] –Djebari ,Y.La France e, Algérie .Bilans et controverses ,OPU , Alger ,1995, 3vol , p809.

2-5-/لجنة الاستقبال: لقد كانت لهذه اللجنة دورين هو أنها تقوم باستقبال المعتقلين الجدد ومحاولة معرفة توجهاتهم السياسية وظروفهم الأسرية و أحوالهم النفسية إلى القيام بتحقيق حول المعتقلين الجدد([1])،بالإضافة إلى استقبال الزوار الذين جاؤوا من اجل رؤية أهلهم داخل المعتقل والترحيب بهم.

الجزائري([2]). ولقد لقي الإضراب تجاوبا كبيرا داخل المعتقل وهو وما نلمسه في الرسالة التي بعث بها ضابط الشرطة المساعد إلى السلطات العليا والتي فيها:

"... ليكن في علمكم أن الإضراب المنظم من طرف جبهة التحرير الركني ونبع هنا بالجرف بشكل واسع الأغلبية الساحقة،وبعد حضورهم المناداة اليومية يعودون إلى غرفهم دون الخروج ما عدا عمال المطبخ،العيادة،المولد الكهربائي، لم يتوقفوا عن العمل"([3]).

المبحث الثالث: المحتشدات و انعكاساتها على الجزائريين.

أ-مفهوم المحتشد :هو عبارة عن مكان فسيح من الأرض البيضاء الخالية من الأشجار يقع قرب ثكنة للجيش الفرنسي ، ومحاط بأسلاك شائكة مجهزة بأجهزة إنذار تعلم جنود الحراسة وتنبههم عند لمس الأسلاك من طرف أي شخص كان ، وعلى زواياه توجد أبراج عالية يتناوب الحراسة فيها جنود فرنسيون طوال الأربع و العشرين ساعة ، وهي مجهزة بمدفع رشاش وأضواء كاشفة قوية تقوم بمسح المحتشد ومحيطه ليلا حتى لا يتسرب احد من وعلى خارج المكان ([4]).

أما عبد الملك مرتاض فيعرف المحتشد في كتابه المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962) بكونه مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا تحيط بهم الأسلاك الشائكة ، ويحرسها جنود فرنسيين ([5]). ولقد أطلقت على المحتشدات عدة تسميات للتمويه على الوضع المزري الذي يعيشه معظم الجزائريين فسميت المناطق الآمنة ومعسكرات الانتقاء والترحيل ومعسكرات الإيواء ومراكز التجمع ، والى غير ذلك من التسميات التي لا تعبر على الوضع

---

[1]- د.أبو العلا عقيدة ، المرجع السابق ، ص 417 وما بعدها.

[2]- د.سالم الكسواني ، المرجع السابق ، 192 ، انظر أيضا :د .محمد خليفة، التنمية وتفعيل واقع السجين ، www.khalifa Mohamed .Com .2001/09/25

[3]- الطيب بلعيز ، العدالة في الجزائر ، الانجاز والتحدي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 110.

[4]- عمار قليل ، المصدر السابق ، ج3 ،ص 32.

[5]- عبد الملك مرتاض ، المرجع السابق ،ص 106.

والمحتشدات هي أماكن لتجميع السكان بالقرب من المراكز الفرنسية الإدارية (Sections Administratives spécialises –S.A.S-) والثكنات العسكرية للجيش الفرنسي العامل في الجزائر ويتم إحاطة المحتشدات بالأسلاك الشائكة التي تعلوها أبراج عالية للمراقبة ، وتحرسها قوة من الحركة والقومية ومصالح الشؤون الأهلية ، وقد انشات طبقا للمادة السابعة من قانون حالة الطوارئ الذي يسمح لوزير الداخلية وحتى الوالي العام بنفي أي مشبوه إلى هذه المحتشدات مادام يشكل خطرا على الأمن والنظام العام .

وقد وصل عدد الذين تم نقلهم إلى المحتشدات عام 1959 إلى مليون نسمة ليصل عام 1962 إلى 3ملايين نسمة ففي سنة 1956 بلغ عددهم 117000 شخص ([1])، .أي ما يعادل (1.17 بالمائة من عدد السكان) وارتفع العدد سنة 1957 إلى 335000شخص (3.35 بالمائة من عدد الجزائريين) ووصل العدد إلى 740908 سنة 1958 ([2]) (7.40 بالمائة من عدد السكان) وفي1959 وصل العدد إلى مليون لاجئ بالمحتشدات ([3]) ،(10 بالمائة) وفي سنة 1960 بلغ عددهم 1600000 شخص ([4]) (16 بالمائة) وفي سنة 1961 وصل العدد إلى مليونين ([5]) جزائري(20بالمائة) وفي جانفي1962 استقر العدد في قرابة الثلاثة ملايين جزائري محاصر بالمحتشدات بالمحتشدات ([6]) (ما يعادل 30 بالمائة من عدد السكان) .في حين المصادر الرسمية الفرنسية تؤكد أن 2 مليون شخص تم تجميعهم خلال سنوات الحرب ففي سنة 1955 بلغ عددهم 40 ألف وارتفع عددهم بشكل متسارع خلال سنوات 1956/1957 (La guerre d'Algérie p2186) .

ولقد انتشرت المحتشدات عبر التراب الوطني لمنع أية مساعدة أو اتصال أو أخبار ، وكان عدد المحتشدات يفوق العشرة في كل منطقة سكانية ، وقد وصل عدد المحتشدات التي انشاتها السلطات الاستعمارية عبر التراب الوطني إلى أكثر من 2500محتشد لما يقر من ثلاثة ملايين جزائري ، وسلطت عليهم كل أنواع التعذيب الجسدي والنفسي ، كما أن المحتشدات كانت تخضع للتفتيش اليومي دون مراعاة أدنى شروط المعيشة مما أدى

---

[1] –**Jean –Luc .einaudi .ibid. .p 51**.

[2] – **Pierre .Vidal .Naquet :ibid. .p, 140**.

[3] – **ازغيدي محمد أحسن : المرجع السابق ص 181**.

[4] – **ازغيدي محمد أحسن : نفسه ص 181**.

[5] – **Guerroudg .Jacquelure :ibid .p,74**.

[6] – **Guerroudg .Jacquelure :ibid .p,74**.

إلى تفشي الأمراض المعدية والخطيرة بسبب سوء المعاملة والمعيشة المتدنية ، وقد زاد الاكتضاض من سوء وضعية المحتشدين حيث كان البيت الواحد تقطنه أكثر من أربع عائلات بأكملها ([1])، ومن أهم المحتشدات :

محتشد الدويرة غرب العاصمة ، محتشد بو إسماعيل غرب العاصمة ، محتشد بوسوي بسيدي بلعباس ، محتشد سطيف محتشد سالين بالقرب من عنابة ، محتشد سان لو، محتشد افلو ، محتشد زرداسة بالقرب من الحروش، محتشد الأصنام ، محتشد عين أم الرخاء ، محتشد اوقاس ببجاية ، محتشد تيزي وزو ، محتشد تنس ، محتشد ندرومة ، محتشد الماء الأبيض ، محتشد الجرف ، محتشد المسيلة ، محتشد الشريعة بتبسة ، محتشد بسكرة ، محتشد بول غزال بعين وسارة ، محتشد باتنة ، محتشد جيجل ، محتشد البرواقية ، محتشد جنين بورزق([2]) .

2- طرق الاحتشاد :-الطريقة الأولى :يطلق عليها اسم الحشود الاختيارية ، وهي تمثل سوى الثلث من الحالات حيث يوجه النداء إلى أهل القرية أو الدوار أو الدشرة بالالتحاق بمركز معين و تعطى لها مهلة 24 ساعة أحيانا ومع انتهاء المدة تشرع المدافع بالقصف تمهيدا لدخول القوات العسكرية بالدبابات والطائرات فتقتل عدد معين أما الباقي فينقلون إلى مراكز الموت البطيء ([3]).

-الطريقة الثانية : وهي تمثل بقية حالات التجمع ، وهذه الطريقة تعتبر أقسى واعنف وحشية حيث يجبر السكان بالقوة على التجمع بتكديسهم في شاحنات عسكرية ثم يلفون خلف الأسلاك الشائكة ويأمرهم الجنود بإقامة الأكواخ بأنفسهم ([4]).

ففي سياق تطبيق الإجراءات و السياسات في حق الشعب الجزائري ومن بينها إصدار قانون حالة الطوارئ، بعد تعيين الجنرال جاك سوستال حاكما عام للجزائر يوم 25 فيفري 1955م، و بدوره أعلن«بان الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، و إن فرنسا لن تترك الجزائر و انه لا بد العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنس»، فمن خلال ذلك كان يرمي إلى جعل الجزائر فرنسية([5])، وهذا ما تؤكده بعض المقولات التي تخص ضم الجزائر إلى فرنسا فمن بينها: مقولة جاك سوستال التي طرحها يوم 23 فبراير 1955م والتي جاء

---

[1]– العماد مصطفى طلاس :الثورة الجزائرية دار الشورى ،بيروت 1982 ، ص 296.

[2] – G.Perrant :Nous Les Appelés .Temps Actuels .Paris .1983 . p 97.

[3] – Sliman chikh :L'Algérie EnArmes .Paris .France 1981 . p157.

[4]–أحسن بومالي ،"مراكز الموت البطيء"، المرجع السابق ،ص 42.

[5]– عبد العزيز بوكنة، (الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات و بحوث الملتقى الوطن الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1نوفمبر 1954،دار القصبة للنشر، الجزائر2010ص 191.

فيها«إن فرنسا هنا في ديارها، أو على الأصح فان الجزائر و جميع سكانها جزء من فرنسا، و هي جزء لا يتجزأ عنها، أن مصير الجزائر فرنسي، و هو اختيار قررته فرنسا، و هذا الاختيار يدعى الاندماج».

3)أهداف المحتشدات :لقد رأى المسؤولين الفرنسيين أن جيش التحرير يستمد طاقته المادية من مؤازرة سكان الريف ([1])،فالحل الوحيد هو حجز مصدر هذا المدد ، عن طريق الحصار الفعلي لسكان الأرياف ، وان هذا قد يكون من نتائجه التوصل إلى الأهداف التالية :

1-إخضاع السكان للمراقبة المباشرة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية حتى يتم الفصل التام بين هذه السلطات وجيش وجبهة التحرير ، أي فصلهم عن الثوار وعن الجانب العسكري ([2]).

2-الحيلولة دون تأثر الجزائريين بالعمل الدعائي والوعي الوطني السياسي الذي تقوم به أجهزة جيش وجبهة التحرير الوطني

3-الحد من نشاط المجاهدين ،أي عرقلة جيش التحرير ، وعزله عن عمقه الاستراتيجي ومصادرة ورهن الريف من خلال هذه المحتشدات ([3]) .

4-احتمال استخدام هؤلاء الأنصار عند الاقتضاء وذلك بعد أن يتم تنظيمهم ضمن كتائب مطاردة خاصة ([4]).

5-استعمال السكان في عمليات الانتخاب لان حشد السكان هو عبارة عن خطة حربية كاملة ، بحيث يخضعون لرقابة عسكرية مشددة ومن ثم يصبح في الإمكان إجبارهم على التصويت على أي انتخاب أو بيان ، ومن ثم الانحياز التام إلى جانب فرنسا ([5]).

---

[1]- **الغالي غربي ، "أشكال من سياسة التطويق الاستعماري خلال الثورة التحريرية " ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 157 -158 ، الجزائر ، 1997 م ، ص 46.**

[2]- **لخضر شريط ، المصدر السابق ، ص204.**

[3]- **محمد الأمين بلغيث ، المرجع السابق ، ص 188 (للاطلاع انظر علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،(د ط) ، جوان 1999م ، ص 298.**

[4]- **المرجع نفسه ، ص 188.**

[5]- **أحسن بومالي ،"مراكز الموت البطيء "، المرجع السابق ، ص 40.**

وللاستدلال على ما سبق أتينا بما ورد في جريدة لوموند بتاريخ 1960/06/10م "إننا نعلم أن أكثر من مليون من السكان يحيون في معسكرات الاحتشاد أن هذه التنقلات بين السكان المسلمين لم تقم إلا لفصم الروابط التي توجد بين قرية ما وجبهة التحرير سواء كانت هذه الروابط عن طريق الإرغام أو الرضى ذلك انه من السهل محاربة الثوار بعد أن تكون جميع الجسور والروابط قد قطعت عيانا بينهم وبين ممثليهم فهم بالنسبة للقيادة وللرئيس المختص بالقسم الإداري في حالة من الخضوع الكلي وليس لهم أن يقوموا بأية محاولة"([1]).

لقد بلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958م حوالي 220 ألف من بينهم 160 ألف في المحتشدات ، أي تحت طائلة حبس وقائي غير محدد ([2])، ومما يجدر الإشارة إليه أن أقاويل الاستعمار الفرنسي كانت تدعي أن سياسة ترحيل الجماهير الريفية بدأت سنة 1957 م وتم توسيعها سنة 1959م ، والحق أن تنفيذ هذه السياسة الجهنمية **بدأت مع انطلاق الثورة ، ولم تنته حتى الإعلان عن الاستقلال ، وبالنسبة لعدد هذه المحتشدات فقد بلغ 740 ألف في شهر أكتوبر 1958م و إلى مليون و 600 ألف في افريل 1959م ، ومع الاستقلال فاق العدد المليونين** ([3]).

أما التقارير الرسمية للإدارة الفرنسية تذكر أن العدد الإجمالي للمحتشدات التي تم إنشاؤها في أول جانفي 1961 م هو حوالي 2179 محتشد يضم حوالي 1786000 من السكان ، وهي موزعة كالآتي 730937بالجزائر و 454124 بوهران و 601098 بقسنطينة ، ولقد ارتفع عدد هذه المحتشدات ليصل تقريبا إلى 2500 محتشد في أول افريل 1961م ، بها حوالي 1960000 ساكن مهجر ([4]) .

وهكذا وجد الجزائريون القاطنون بهذه المناطق أنفسهم خيارين أما الرحيل نحو المناطق الآمنة كما تسميها الإدارة الفرنسية أو الانضمام إلى مراكز المحتشدات كما حدث لسكان المناطق الداخلية من الوطن والهجرة إلى داخل أراضي الدول المجاورة كما حدث لسكان المناطق الحدودية الشرقية والغربية ([5]).

وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد المشردين الجزائريين من قراهم وأريافهم التي دخلت ضمن المناطق المحرمة إلى (مراكز التجميع centre de regroupement)

---

[1]– ابتسام بوراس ، المرجع السابق ، ص 60 ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وزارة الأخبار ،ص19.

[2]– محمد عباس ، المرجع السابق ، ص423.

[3]– محمد البشير عباس ، من وحي نوفمبر ، دار الفجر ،(د ب) ،(د ط) ، 2005 ،ص 316.

[4]– لخضر شريط ، المصدر السابق ،ص 204.

[5]– حسن بومالي : المرجع السابق ،ص 69.

4- أهم المحتشدات أثناء الثورة الجزائرية : -محتشد قلتلة الصطل : إن هذا المحتشد يقع في الصحراء القاحلة الممتدة الأطراف بين قصر البخاري والجلفة يتربع على مساحة من الأرض تبلغ نحو النصف هكتار أحاطت به الأسلاك الشائكة من كل جانب وشددت عليه الحراسة ليلا ونهارا ، وداخله خيام ممزقة ، والأكل في هذه المحتشدات رديء جدا وقليل جدا ، بحيث يتناول المحتشدين نحو 400 غرام من الخبز وقليل من الحساء والبطاطس ، أما الماء فهو مقسط تقسيطا مخجلا ، كذلك فان الموقوفين داخله لا يتصلون بأي صحيفة أو كتاب ، فقد كان لهم شغل يومي يلهيهم عن القراءة والسمر ، وهو انهماكهم في صيد العقارب وقنص الأفاعي والحيات ، ومطاردة العناكب التي يبلغ بعضها حجم العصفور ([1]).

-محتشد افلو : يقع هذا المحتشد بين جدران الثكنة العسكرية العتيقة ويضم نحو (200) معتقل ، ويعتبر المعتقلون فيه ممن اسعد المعتقلين إن صح التعبير لأنهم ينامون في الغالب تحت سقف ويتناولون من الأكل ما يسد رمقهم([2]).

- الوضع الصحي والمعيشي : كان يعيش وراءها مئات الآلاف من الأشخاص لم يكن لهم أي مورد ، والباقي كان عليه أن ينتظر حصة تجيء حينا وتنقطع أحيانا إذ بعد دخول المواطنين إلى المحتشدات ، يقوم ضباط الشؤون الأهلية بإحصائهم عدد العائلات وعدد الأفراد الذين تضمهم كل عائلة ويتم إرسال هذه القوائم إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجهة التي يتبعها المحتشد ، فتقوم هذه القيادة بإرسال مخصصات التموين على حسب عدد أفراد المحتشد([3]) وعند وصول التموين يقوم "القومية " بتوزيعه على السكان تحت إشراف الضابط الفرنسي وذلك بمعدل 125 غرام من الحبوب للفرد الواحد يوميا ، فتقوم النساء بطحن هذه الكمية بواسطة الطاحونة ومن ثم يعجن الدقيق ويخبزنه ([4]) ، وفي بعض المناطق يعطى لهم ملاعق يومية من حساء الحمص والعدس لكل العائلة ([5]) . إذ يقول في هذا الصدد احد الأساقفة مايلي :"اعرف مركزا من مراكز التجمع وزرعت فيه

---

[1]- **البصائر ، الصادرة بالجزائر ، عدد 321 ، في تاريخ 1955/06/03 ، ص 1 .**

[2]- **أحسن بومالي ، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى ، المرجع السابق ، ص 181.**

[3]- **عمار قليل ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 34.**

[4]- **عمار قليل ، المصدر السابق ،ج3 ، ص 34.**

[5]- **ابتسام بوراس ، المرجع السابق ، ص 70،انظر صالح بلحاج ،"تاريخ الثورة الجزائرية" ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر (د ط) ، 2008 ، ص 253.**

البطاطس على **الناس فأكلوها نيئة ، ولم ينتظروا طبخها ، وقد حدث هذا منذ عشرة أيام على بعد 75 كيلومتر من مدينة الجزائر** " ([1]).

والحقيقة أن حتى كمية الحبوب (الشعير والقمح) لا تصلبهم بالكامل ، ولكن ضباط "الاصاص " يقتطعون جزءا هاما ليعطونه لأصدقائهم من القومية و العملاء فيبقى بحدود 70 غرام للفرد ، كما أن هذا المقتطع من التموين يستعمل كوسيلة لتجنيد عملاء من داخل المحتشد ([2]) .

أما بالنسبة للأطفال الرضع فتوزع عليهم عشرات اللبترات من الحليب في اليوم بينما يلزم على الأقل 300 ليتر ، لكي ينال هؤلاء ما يقل عن فنجان واحد من الحليب .أما الحالة الصحية في المحتشدات كانت جد متأخرة ، فكان في كل تجمع يوجد 1000 طفل يموت منهم كل يون اثنان ، أما بالنسبة للنساء والرجال فالحالة الصحية بلغت درجة من الضعف ، حتى أصبحت العقاقير الطبية ليس لها أي تأثير .

أما الأمراض في هذه المراكز كالآتي: عسر الهضم –الدوسنتاريا- مرض السل المنتشر بشكل جماعي ([3]).

فلم تكن مقولته أكثر من صدى للسياسة الفرنسية التي عاد ادغارفور يؤكدها بعد ستة أشهر بالضبط في يوم 25سبتمبر 1955م، بقوله:«ليس هناك باختيار آخر تسعى إليه، و هناك أكثر من قرن و الجزائر تندمج في فرنسا..... و يواصل قوله إن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر»، أما في 5 يناير 1955م ، قدم متران مشروعا لتطبيق قانون 1947م، و للإسراع بدمج الجزائر في فرنسا فأبدى المعمرون تجاه ذلك بالرفض، كما نلاحظ أن جاك سوستال دافع عن تلك السياسة و طلب بتنفيذها في 13 يناير1956م([4]). غير أن السياسة الفرنسية كانت أكثر حدة و تشدد مع الجزائريين فلم تكن فرنسا تعتبرها دولة واقعة تحت الانتداب أو الحماية،

---

[1]- **المرجع نفسه ، ص 71 .عن الحكومة المؤقتة ، وزارة الأخبار ، ص 25.**

[2]- **عمار قليل ، المصدر السابق ،ج3 ، ص 34.**

[3]- **ابتسام بوراس ، المرجع السابق ، ص 71-72 . عن الحكومة المؤقتة ، وزارة الأخبار ، ص 26.**

[4]- **مصطفى طلاس، سيام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس الشام، (د.ب.ن) 1984 ص 41.**

* **جاك سوستال: حاكم عام بالجزائر ومن المتخصصين في علم السلالات البشرية،كان مسؤولا على مصالح المخابرات التابعة للجنرال ديغول خلال الحرب العالمية الثانية،كان قد جاء بإظهار النوايا الحسنة بخصوص تحسين الظروف السياسية للمسلمين الجزائريين، انظر:عبد القادر بخليلي،مذكرات عبد القادر بخليلي،مطبعة حسناوي مراد،الجزائر، 2012،ص 94.**

بل مقاطعة تابعة لفرنسا أو جزءا من دولة الأصل فبالنسبة لإصلاحاتها التي جاءت بها فيما بعد كحل وهمي تمثل في إدماج الجزائريين بالدولة الفرنسية([1]).

و باشتداد معركة التحرير بالجزائر و استحال الأمر أمام الفرنسيين فاضطروا إلى اللجوء إلى الاستعانة بقوانين أخرى لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا و قبول سياسة احتلال المفروضة و نظرا لإخفاق عمليات فيوليت و فيزونيك ففي القضاء على الثورة في مهدها.فوافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام جاك سوستال المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر لاسترجاع الأمن و الهدوء، فصدر بالفعل في 30 مارس 1955م، كأول رد فعل من قبل حكومة ادغارفور في 31 مارس 1955م، كان القصد منه شل الحركة النضالية فالبعض كان يطلق عليه اسم حالة الاستعجال ابتداء من 4 نيسان 1955م([2]).

و لخطورته و الذي تم وضعه في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849م لمواجهة الحرب الأهلية في الداخل فان فرنسا لم تستعمله لمدة طويلة إلا أربع مرات: الأولى: في ديسمبر 1852م بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم و إسقاط الجمهورية الثانية: في سنة 1870م الحرب الألمانية أدت إلى خداع الالزاس و اللورين، الثالثة: في سنة 1914م عند بداية الحرب العالمية الأولى، بينما الرابعة: في 1939م عند بدء الحرب العالمية الثانية([3]).

فجاء القانون على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ19مارس 1955 من وزارة الداخلية بحيث يبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم التقليدي في 28 افريل 1955م، و هو ذاته حالة الحصار بالقضاء على الحريات الفردية التي لا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور 1946م،وهي نفسها المادة الخاصة «بحالة الحصار» لان حالة الطوارئ و الذي يعتمد على مجموعة من الإجراءات المتمثلة في الأتي: حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل، حظر إقامة إي شخص غير مرغوب فيه، حظر الاجتماعات العامة، الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص، إجراء التفتيشات في المنازل ليلا و نهارا، إمكانية غلق المقاهي و قاعات المسارح و السينما مع فرض الرقابة الدائمة على الصحف و المنشورات و الروايات و أخيرا تشريد السكان([4]).

---

[1] – محمد حسنين،«الاستعمار الفرنسي في الجزائر»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997، ص 247.

[2] – عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص 191.

[3] – العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول،ط1،دار البعث، الجزائر،ص 105.

[4] – أحسن بومالي،أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ل"خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر،2010،ص ص 168،166.

و الذي أعلن قبل المصادقة عليه في يوم 3 افريل 1955م من قبل البرلمان الفرنسي في الاوراس بينما في بلاد القبائل أعلن في يوم 1 افريل 1955م، وفي سطيف و دوائرها و بجاية و جوارها و قالمة و ضواحيها، بحيث عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في 23مارس1955م لدراسته و إثراءه ونتج عن ذلك ثلاثة آراء للنواب بين معارضين و مؤيدين: الرأي الأول:يرى في تطبيقه معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية، أما الرأي الثاني: يرى في تطبيقه مخالف للدستور الفرنسي، و الرأي الثالث: يرى أن بتطبيقه أمر ضروري للغاية من اجل القضاء على الثورة في مهدها.

فكان من بين النواب المؤيدين في جلسة 30 مارس 1955م النائب جنتون(Jonton) بأنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فقط في القطر الجزائري فلابد من المبادرة بتنفيذ إصلاحات سياسية و اجتماعية لكي نتمكن بسرعة من استرجاع الأمن و الهدوء للجهات التي تشهد أعمال الاعتداء، أما من بين المعارضين نجد النائبة«أليس سبورتيس» (Alice Sportice) لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي، و إرجاع الأمن يكون بوقف عمليات الاضطهاد و الاعتراف بالواقع المحسوس بتبني سياسة جديدة في البلاد، وكما جاء تدخل النائب«فالون» المخالف للمشروع الذي يزيد من فتح أبواب المعتقلات، و كما جاء تعقيب السيد«بورجيس مونوري»(Bourges Maunoury) الذي حاول تبرير موقفه بأنه لم يقم بإنشاء هذا القانون و انه وجده جاهزا و أن سلفه«فرنسوا ميتران» هو الذي فكر فيه ووجدناه جاهز للعمل و نحن الآن نقوم بإكماله و لكن بأحسن الطرق([1]).

بحيث أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي، و التي دامت 15 يوما بدأت في 23 مارس 1955م، فكان التصويت النهائي عليه بـ379 صوتا ضد 241 صوت، فخول للسلطات المدنية و العسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت فيما يلي: النفي و الإقامة الجبرية، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل، الصحافة،مداهمة* المنازل في كل الأوقات و تفتيشها و تشديد الرقابة على الصحافة و المنشورات، محاكمة الأشخاص المدنيين. و في الأخير استطاعت الحكومة الفرنسية إقناع النواب على قبوله ما عدا النواب الشيوعيين و الاشتراكيين رفضوا قبوله([2]) ، فتم إعلانه في سائر البلاد يوم 30 أوت 1955م، و

---

[1]– **يحي بوعزيز، ثورات في القرنين 19و 20 ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 165،163.**

* **وتعني دخول جيش العدو للقرية فجأة دون تخطيط لذلك، انظر: خير الدين واعر، بنطيوس حتى لا ننسى" الحدث و الزمان" من 1956 إلى 1962"، ط1، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية، بسكرة، 2011،ص 33.**

[2]–**الغالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية(1945،1958)دراسة في السياسات و الممارسات،دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 269.**

الذي بدوره يمنع على المواطنين الخروج بدون إذن خاص و غير حامل لإشارة مخصصة فيقتل إذا وجد بعد الساعة السابعة مساءا في **الشارع، و بعد مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية مسالة التعذيب في 28 جويلية أقرت بتمديده و إفشال مخطط سوستال.**

فوصل امتداده إلى احواز بسكرة و الوادي في يوم 1955/04/11م([1]).لكي تفصل الجنوب عن تونس ومنع عبور الأسلحة من ليبيا إلى الاوراس([2])، و طبق في باتنة، وفي مارس 1956مم صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون آخر استثنائي لتدعيمه فكان تطبيقه على الجزائريين المقيمين بفرنسا، فجاء قرار تمديده لمدة 6اشهر في يوم 5 أوت و منح تطبيقه لروبير لاكوست يوم 17 مارس 1957 ابتداء من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا([3]) و السؤال يطرح نفسه: هل بتمديده نجح في شل الثورة و قمعها؟ كما نجد يشمل على ثلاثة التزامات متمثلة في: ليست في استطاعة أي شخص أن يفصل الجزائر عن فرنسا، التفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع الممثلين الأكفاء، لا يمكن أن نعد الإرهابيين و مرتكبي المجازر ممثلين للسكان([4]).

و في محاولة القانون إخفاق لهيب الثورة عبر الجنرال ادغارفور في 18 ماي 1955م عن الهزائم الكبيرة، فقوله:«إن الوضع في الجزائر خطير جدا و المعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، و ذلك في سائر عمالة قسنطينة». فكان القرار الرفع من ميزانية الحرب و عدد المقاتلين و سن قوانين جائزة أخرى فكانت استجابة مجلس الوزراء يوم 16 ماي 1955م بإضافة 4000 جندي و تجنيد الاحتياط و تطبيق المسؤولية الجماعية و جاء تصريح بورجيس مونوري بان الجزائر أصبحت تشكل مقاطعة فرنسية كبرى و انه سيكون القمع بلا رحمة و لا شفقة.

فكانت من بين مقترحات جاك سوستال على الحكومة الفرنسية الممثلة في: إعادة الثقة إلى الأهالي بتوسيع الجهاز العسكري، إنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج و هما: عمالة عنابة و تيزي وزو، إصلاح أحوال

---

[1]– **محمد العربي الزبيري، «السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر»،مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981،ص 54.**

[2]– **المتحف الوطني للمجاهدين، «الإمدادات العسكرية و إعلان قانون الطوارئ، 20اوت 1955م»، مجلة أول نوفمبر، العدد 23، 1977/08/01، ص 27.**

[3]– **العربي الزبيري،«السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر»، المرجع السابق، ص ص 54،55.**

[4]– **جريدة المجاهد، «تصريحات المسؤولين الفرنسيين: "ربع ساعة" يدوم خمس سنوات.... وما يزال القانون الإطاري»، الجزء الثاني، العدد خاص 54، ص 288.**

البلديات الممتزجة، فصل الديانة الإسلامية عن الدولة، نشر التعليم العربي، تكوين فرق القوم، و رغم كل تلك الإجراءات أخفقت الحكومة الفرنسية في إخماد لهيب الثورة و ازدادت تحمس أكثر([1]).

وفي الأخير نجد عمر سعد الله استخلص في تعريفه لهذا النظام بقوله:«هو نظام استثنائي محدد في الزمان و المكان لمواجهة ظروف طارئة و غير عادية تهدد البلاد أو جزء منها و ذلك بتدابير مستعجلة و طرق غير عادية في شروط محددة و لحين زوال التهديد»([2]).

إن المستعمر الفرنسي طبق في حق الشعب الجزائر مجموعة من القوانين التعسفية فمن بينها قانون المسؤولية الجماعية التي تمثل في أساسها معاقبة مجموعة من الجزائريين،و بمجرد مجيء الجنرال جاك سوستال و إحلال الجنرال غاستون بارلنج محل الكولونيل ديكورنو اختار باتنة مركزا له لمحاولة حلب الناس بالملاطفة واللين، كما أننا نجد أن ديكورنو قد سن قانونا آخر جديدا في سكيكدة و بقوع كمين في منطقة خاضعة لحكمه فان الموت يقع على عاتق الجميع و ينشر ظله و اسماه"(بالمسؤولية الاشتراكية) التي طبقت أولا في الهند الصينية بعد ذلك في الجزائر([3]).

وفي هذا الصدد كانت هناك تشريعات بشأنها لأنها كانت شرعية بعد الاحتلال الفرنسي و ألغيت سنة 1882م وباندلاع الثورة طبقت من جديد وفق أوامر من ضباط عسكريين، بحيث نجد هذه المسؤولية هي من السلوكيات التي تعكس وحشية الجرائم و فظائعها، و هناك من عارض هذه السياسة أمثال اللجنة الداخلية وكذا فيوليت الذي احتج ضدها بقوله:«تعد خطأ و جريمة لان في القانون الفرنسي الخطأ هو شخصي». و كذا رفض البرلمان الفرنسي التصويت على العقوبة الجماعية ب370 على 246 ([4]).

فان فكرة المسؤولية الجماعية قد لا تستعمل بلا شفقة، في حين الجريمة أصبحت أمر عاديا و يوميا وجماعيا فلا احد تجرا بالتنديد بها مثلا: الجرائم في فلسطين، فالمسؤولية الجماعية إذن تعني هدم القرية و إبادتها كلية بعد إقدام احد من سكانها بإعدام جندي فرنسي واحد، فتتعلق المسؤولية أو التهمة على عاتق الجميع بتحمل

---

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 169،171.

[2]– عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني و الاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 319.

[3]– جريدة المجاهد،«قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية»،ج1، العدد 31، 1958/11/1، ص 16.

[4]– رشيد الزبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة(1956،1962)، دار الحكمة، الجزائر،2010،ص 242،247.

العقوبة الجماعية لإبادة الجنس نهائيا بإتباع الطرق النازية([1]). فكان مبدأها بمثابة اتهام كل جزائري بكونه معاديا للقوات الفرنسية([2]) .

في سياق تطويق الثورة ابتكر غي موللي منذ خريف1956 و جلاديه بطريقة جديدة بإقامة هذه المراكز أو المربعات الملاصقة مع بعضها البعض، و انشأ العدو منها 517 مركزا عسكريا في المنطقة المحصورة ما بين العزازقة و الأربعاء ناثي راثن و مشيلي و تيزي وزو و ذراع الميزان([3])، في حين نجد أن يحي بوعزيز يذكر بان هذه الطريقة ابتكرها لاكوست و جلادوه و هي مراكز محصنة متقاربة مع بعضها البعض في منطقة واحدة خاصة في بلاد القبائل فكان الهدف من ذلك هو تحرير المنطقة و افتكاكها من أيدي الجيش و جبهة التحرير الوطني و تحقيق ما يسمى بالتهدئة المثالية([4]).

كما نجد أن لوجون ماكس في 1956/09/15 يؤكد بقوله بان الأهداف تحققت و أتت الطريقة ثمارا و تحسنت الوضعية في الجزائر تحسنا ملحوظا خاصة في شرقي عمالة قسنطينة ووادي الصومام و القبائل الصغرى والكبرى، و قسم منه في وهران([5])، و كما شرع الجنرال "ديغول" في 28 افريل 1956 في عملية تطهير واسعة بالاعتماد على أسلوب التربيع يقضي ذلك بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة و حصارها و تطهيرها مع نشر سلسلة من المراكز و الحاميات لحماية الأوروبيين و العملاء و الخونة و الأملاك و المباني العمومية وطرق المواصلات، ومن خلال كل ذلك فان التقسيم التربيعي ما هو إلا عملية عسكرية غايتها الأولى تقسيم منطقة مضطربة لمراقبة سكانها([6]).

و بإنشاء نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتهم، كانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف القنابل و يتلوها قذف المدفعية الثقيلة ثم يأتي دور المصفحات و الدبابات و قاذفات اللهب،

[1]–بلخوجة عمار، قضية حماني عدة احرق حيا من طرف المنظمة العسكرية الإرهابية **L'OAS**، تر: محمد المعراجي، موفم للنشر، الجزائر، **2012**، ص **48**.

[2]– رفائيلا برانش، التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائر، تر:احمد بن بكلي، دار امدوكال، **2010**(د.ب.ن)، ص **50**.

[3]– محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصر، الجزائر، **2009**، ص **143**.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص **207**.

[5]– محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، ط**1**، منشورات دحلب، الجزائر، **1990**، ص **22**.

[6]– الغالي غربي،«الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام(**1956،1957**)»، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر **1954**، العدد الثالث، الجزائر، **1997**، ص **82**.

فعملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر (الفئات) الشابة إلى الثورة، فجندتها للعمل في بناء المدارس و إنشاء الطرق، و اتخذت من المدارس لمبيت الجنود و لتعذيب الوطنيين([1]).

المبحث الرابع: جرائم الاغتصاب و تقييد الحريات

انه لمن المتفق عليه أن الأفعال الجنسية المشروعة ، هي التي تتم في إطار العلاقة الزوجية ، والأفعال التي تتم خارج هذه العلاقة تعتبر غير مشروعة ، ويعتبر فعل الاغتصاب من اخطر الأفعال الشنيعة التي تخدش شرف وعرض الإنسان ، وتشكل تهديدا كبيرا على جسمه وحريته الجنسية ، وهنا لابد من تدخل القانون ، الذي يحدد الأفعال الجنسية المشروعة وغير المشروعة ، وفقا لمقتضيات حماية المجتمع ، والنظام العام والآداب العامة.

أولا : مفهوم الاغتصاب :وفي دراستنا لهذا الفصل ، سنقوم بتحديد ماهية جريمة الاغتصاب من خلال تبيان المفاهيم الأساسية لهذا الفعل المجرم قانونا ، سواء في التشريع الجزائي الجزائري أو القوانين الأخرى المقارنة ، وهذا في مبحث أول ، وسنتطرق في المبحث الثاني إلى تميز جريمة الاغتصاب عن باقي جرائم العرض الأخرى([2]) .

مفهوم جريمة الاغتصاب الاغتصاب من اخطر الأفعال التي تمس حق المرأة في صيانة عرضها والحفاظ على شرفها ، وهو الأصل المتفق عليه ، ويكمن الاختلاف في وقع فعل الاغتصاب على المجتمعات باختلاف القوانين والتشريعات المنظمة لها ، حيث تولى المشرعون تجريم هذه الأفعال بنصوص تتلاءم وغرض التجريم ([3]).

ففعل الاغتصاب ، هو فعل مجرم يهدف إلى الاعتداء على الإرادة والحرية الجنسية التي هي حق للمجني عليه ، وهو بهذا المفهوم يختلف عن أفعال مشابهة له ، هي في الأصل تعد على العرض لكن تختلف في المضمون والوصف الذي يحوي الفعل ، ولهذا سندرس هذه الجريمة من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى تعريفها في التشريعات المختلفة ([4]).

---

[1]– جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830،1960)،ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص ص 343،345.

[2]– أحسن بوسقيعة ، الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، دار هومة للنشر ، الجزائر ،2003 ،ص93.

[3]– نفس المرجع ،ص 91.

[4]– نفس المرجع ،ص91.

تعريف الاغتصاب لغة واصطلاحا لقد تعددت آراء الفقهاء ورجال القانون في تحديد معنى جريمة الاغتصاب ، وسنوضح من خلال هذا المطلب التعريف اللغوي و الاصطلاحي لجريمة الاغتصاب ([1])، مع تبيان الآراء الفقهية لتعريف هذه الجريمة .

لغة:إن الاغتصاب في اللغة مأخوذ من الغضب ، وهو مصدر يقال غضبه ، يغضبه أي يعني أخذه ظلما ، كاغتصابه .

وغصبه :فلان على الشيء أي قهره.وغصبه الجلد : يعني أزال عنه الشعرة والوبرة ، نتفا وقشرا بلا عطن دباغ ، ولا أعمال في ندى([2]) . ويبنى للمفعول ، اغتصبت المرأة نفسها : أي غلبت على الزنا ، وربما قيل على نفسها ([3]) .

اصطلاحا :أكثر مما يرد الاغتصاب في اصطلاح الفقهاء ، هو اخذ المال قهرا وظلما ، وان أورده بعض الفقهاء على اغتصاب الشرف والعرض أثناء الحديث عن أسباب زوال عهد الذمة ([4]) .

فمنها "النصراني إذ غصب المسلم في الزنا قتل" ([5]) ، وهذا يعني انه زنى بها بغير مطاوعة منها ، أو أثناء الحديث عن إكراه المرأة على الزنا ، قال مالك :"ارايت لو أن رجلا غصب امرأة ، أو زنى بصبية مثلها يجامع ، أو زنى بمجنونة أو أنثى نائمة ، أيكون عليه الحد والصداق جميعا " ([6]) ، قال مالك في الغضب أيضا : "أن الحد والصداق يجتمعان على الرجل فمن أتى المجنونة التي لا تعقل والنائمة فكأنه اغتصبهما "([7]).

لكن الفقهاء لم يتعرضوا لمصطلح الاغتصاب بالتعريف كغيره من المصطلحات إلى أن بدا الباحثون في تحديده في العصر الحاضر ، وقد قصره بعضهم في حديثه عن جريمة الزنا باعتبار الرجل هو المغتصب ، فعرف

---

[1]- **عبد العزيز سعد ، الجرائم الواقعة على نظام الآسرة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2013 ، ص 65.**

[2]- **مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الطبعة السادسة ، 1998 ، ص 120.**

[3]-- **احمد بن محمد علي الفيومي ، المصباح المنير ، مكتبة لبنان ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص 170.**

[4]-**صالح عبد السميع الأزهري ، جواهر الإكليل شرح مختصر ، دار المعرفة ، لبنان ، دون سنة النشر ، ص 105.**

[5]- **نفس المرجع ، ص 269.**

[6]- **مالك بن انس أبي عامر ، أمام دار الهجرة ، دار الرشيد ،سوريا،الطبعة الثالثة،(1413هـ-1991 م)، ص 516.**

[7]- **الإمام مالك بن انس ، المدونة الكبرى ، دار الفكر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، (1419هـ -1998م) ، ص 401.**

شق من الفقهاء الاغتصاب على انه :"حمل الرجل المرأة على الاتصال به جنسيا ، دون رضا أو اختيار منها " ([1]).

حيث يرى بعض من الفقهاء أن مصطلح الاغتصاب يقصد به :"أن المواقعة تعني الوطء مطلقا ، في حل أو في غير حل بالرضي أو بدونه " ، ولهذا كان هذا الاصطلاح غير دقيق في الدلالة على الجريمة ، لان المشرع لا يعاقب على جميع صور المواقعة ، وإزاء ذلك أضاف الفقهاء مؤيدو كلمة "المواقعة" عبارة "بغير رضاها " لان الإكراه أو عدم الرضا في نظرهم ركن من أركان هذه الجريمة ([2]).

ونجد أن التعريف الفقهي الحديث للاغتصاب بأنه :"كل فعل للإيلاج الجنسي مهما كانت طبيعته يرتكب على الغير باستخدام العنف ، والإكراه والتهديد والمباغتة " ([3]) .ويعرف جانب من الفقه انه :" اتصال رجل بامرأة اتصالا جنسيا تاما غير مشروع" ([4]) ، وجانب آخر من الفقيه يعرف جريمة الاغتصاب على انه :"اتصال :"اتصال رجل بامرأة اتصالا جنسيا تاما دون رضا صحيح منها بذلك" [5].

ثانيا: جرائم الاغتصاب – فعل الاغتصاب سياسة أم منهج فرنسي .بقيت جريمة اغتصاب الجنود الفرنسيون وعملائهم للجزائريات أثناء الثورة التحريرية من الطابوهات المسكوت عنها ، رغم شيوع استخدامها أثناء الثورة التحريرية كإحدى وسائل التعذيب ، وأساليب "العقاب" و"انتزاع المعلومات" منهن أو من احد أقربائهن .فالاغتصاب بشهادة بعض الضباط والجنود الفرنسيين في شهاداتهم المطبوعة عملية روتينية مارستها القوات الفرنسية ، وبعض عملائها "الحركى" ضد الجزائريات العفيفات لكسر نفسية المقاومة لدى الفرد والأسرة الجزائرية ، وحتى الفتيات القاصرات لم يسلمن من الجريمة البربرية ، التي أقرت معاهدة روما 1998 أنها من الجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم ، ويمكن بتوثيق الشهادات من الطرفين مقاضاة الجناة والدولة الفرنسية أمام المحاكم الدولية للاعتذار والتعويض .

---

[1]– محمد الشحات الجندي ، جريمة اغتصاب الإناث ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1990 ، ص 36.

[2]– عوض محمد عوض،الجاني والمجني عليه في جريمة المواقعة ، مجلة الدراسات القانونية ، دون بلد النشر، دون سنة النشر، ص 32.

[3]– سيد حسين ، الجرائم المخلة بالآداب فقها وقضاءا ،مكتبة عالم الكتب ،مصر، الطبعة الثانية،1993 ،ص 345.

[4]– حسنين إبراهيم عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1980 ، ص 162 .

[5]– محمود نجيب حسني ، الحق في صيانة العرض ، ديوان المطبوعات الجامعية ، مصر ، 1997 ، ص 29.

المناضلة يمينة ح : حجزني الحركي وتداولوا على اغتصابي أسبوعا كاملا "بعد أسبوع كامل ، قبل أن يطلق سراحي بعد أن شارفت على الموت ، وبعد أيام من الواقعة أطلق سراح والدي و الذي مات بعدها بعدة أشهر كمدا " فأولا كان يجب عدم الكلام عن هذا ..بعدها ..قلت لها نعم".

المجاهدة لويزة اغيل احريز فعلت خلافا للكثير من الجزائريات الأخريات اللواتي فضلن دفن السر مع الكثير من صور العذاب ، لتنقل قضيتها أمام الرأي العام ، "لا استطيع ولو لمرة واحدة منذ اعتقالي أن أغلق عيناي وان أنام نوما هادئا" ([1]).

وكانت احريز قد صرحت في جوان من عام 2000 لجريدة "لوموند" الفرنسية عن التعذيب والعنف الذي تعرضت إليه على أيادي جنود "الفرقة العاشرة" للقوات الخاصة التابعين للجنرال "ماسو" بإحدى الثكنات في الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر 1957، وهي التصريحات التي دعمتها فيما بعد في كتابها "جزائرية" ، والذي أثار الكثير من الجدل ، لتفتح الصحافة جدلا آخر بعد التصريحات التي أدلى بها الجنرال "ماسو" واصفا تصريحات لويزة بالأكاذيب ، على إحدى القنوات الفرنسية في السادس من مارس 2002، لتكون الانطلاقة نحو قضيتها المعروفة بالمحكمة العليا الفرنسية ([2])

– جوانب من جرائم الاغتصاب : قصص و حكايات مأساوية .هنري بويو مؤلف كتاب "بناية سوزيني" اغتصاب 50 فتاة جزائرية في 8 أشهر بفيلا "سوزيني" .قدم المؤرخ و العسكري الفرنسي هنري بويو مؤلف كتاب "بناية سوزيني" شهادة عينية تفضح جرائم الفرنسيين في هذا الملف الشائك في الفترة ما بين جوان 1961 إلى مارس 1962، حيث قال في شهادته التي ضمها كتابه "بناية سوزيني " أن الاغتصاب كان احد أنواع التعذيب الأكثر شيوعا في المركز ، وقال انه شهد بنفسه اغتصاب 50 امرأة جزائرية في الـ8 أشهر التي عمل بها مجندا في فيلا "سوزيني" .يأتي اعتراف المؤرخ الفرنسي ليعطي مصداقية كثر أمام المطالبين باعتذار فرنسا على جرائم الحرب التي ارتكبتها بالجزائر ، وحسب عدد من الحقوقيين فان توثيق الشهادات يمكن متابعة فرنسا الرسمية في المحاكم الدولية بتهمة ارتكاب جرائم الحرب ، وهو الأمر الذي يوجب الاعتذار ولتعويض ،وقبل ذلك "كشف الحقيقة المسكوت عنها" .المحامية فاطمة الزهراء بن براهم لـجريدة ـ"الحياة": عشرات النساء الجزائريات اتصلن بي واعترفن

---

[1] – المرجع :(التعليمات السوداء) نشرة سرية داخلية صادرة عن أركان حرب جيش التحرير الوطني الجزائري –الولاية السادسة – 1961/06/15 ص 4و5.

[2] – المرجع :(المرأة الجزائرية) –بتصرف– وزارة الإعلام والثقافة –الجزائر –1976 ص 9–14 و20.

بتعرضهن للاغتصاب إحدى النساء الجزائريات بعد أن حكت قصتها قالت أنها اليوم شفيت من مرضها الذي لازمها مدة 50 سنة "مرض السكوت" ([1]).

قالت المحامية والناشطة الحقوقية فاطمة بن إبراهيم لـ"الحياة" أن جريمة الاغتصاب احد أسلحة الحرب الشائع استعمالها في العالم منذ القديم ، حيث أن المرأة دائما هي الضحية السهلة في الحروب ، وهو ما حصل إبان الفترة الاستعمارية بالجزائر من 1830 حتى 1962، حيث كان الجنود الفرنسيون يستعملون الاغتصاب العلني للجزائريات ، وفي كثير من الأحيان أمام أهالي المغتصبات لقهر نفسية الجزائري وإخضاعه .وقالت بن براهم أن عقلية المرأة الجزائرية الكتومة والخائفة دائما من الفضيحة ، جعلت اغلب الشهادات مكتومة في صدور أصحابها ، وكشفت أن بعض الضباط والعسكريين الفرنسيين في الفترة الأخيرة قد نشروا شهاداتهم حول الموضوع ، بل بعضهم قال صرح أن : "90 بالمائة من الجزائريات تم اغتصابهن " ، وترجح بن براهم أن الرقم مبالغ فيه ، وقد يدخل في نطاق استمرار الحرب النفسية الاستعمارية ([2]) من الذين لم يتجرعوا بعد طعم الهزيمة ، ولكن هذا .تضيف بن براهم .لا يجعلنا نهون من عدد اللواتي تعرضن لهذه الجريمة النكراء .وأردفت القانونية بن براهم :"بعد تحدثي عن هذا الطابو علنا في التلفزيون اتصلت بي عدد كبير من النساء واعترفن بتعرضهن للاغتصاب ، وقالت إحداهن بعد أن حكت قصتها أن اليوم شفيت من مرضها المزمن الذي لازمها من منذ أكثر من 50سنة إلا وهو مرض "السكوت " كما اعترفت البعض منهن أنها تعرضت للاغتصاب أمام أهاليهن".وفق معاهدة روما 199 فالاغتصاب جريمة حرب لا تسقط بالتقادم .

وبالتالي تستطيع الضحايا مقاضاة الجناة والحصول على تعويضات مالية .وعن إمكانية المتابعة القضائية ضد الجناة أمام المحاكم الدولية أكدت بن براهم أن معاهدة روما في 1998 قد أدرجت الاغتصاب ضمن جرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم ،وبالتالي يسهل متابعة الجناة بعد تحديدهم أو اعترافهم ،كما هو الحال مع جرائم البوسنة والهرسك حيث أقرت المحاكم الدولية صرف تعويضات مادية للضحايا ، وكذا متابعة الجناة قضائيا.واثنت المحامية بن براهم في الأخير على الحل الذي لجا إليه مجاهدو الثورة التحريرية لعلاج القضية ،

---

[1]– **حرب الإبادة في الجزائر –مصلحة الدعاية والاستعلامات لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية –ص 55-56.**

[2]– **ضد أعمال التعذيب (بيير هنري سيمون) ص 80.**

والمتمثل في زواج احد المجاهدين بالمغتصبة من قبل الفرنسيين وأعوانهم ، وهو الحل الذي أغاض الفرنسيين ،حتى وصفوا الجزائريين "بالنوع البشري غير القابل للهزيمة" ([1]).

– المسؤولية القانونية و الحرب الفرنسي. لأول مرة منذ أربعين عاما يناقش الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق رسالة دكتوراه هي الأولى في المكتبة القانونية العربية التي تتناول جرائم الإبادة الجماعية وآثارها والمسؤولية القانونية تجاهها وتناقش الرسالة جرائم الإبادة الجماعية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية تقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو دينية أو عرقية .وموقف القانون الدولي منها وطريقة التعاطي معها وكان الأمر يتعلق بالأفراد أو الجماعات ، خصوصا أن المجتمع الدولي يعتبر جريمة الإبادة الجماعية من اخطر الجرائم الدولية وسوف يترأس الدكتور غالي الذي يتولى رئاسة المجلس القومي المصري لحقوق الإنسان لجنة مناقشة الرسالة للباحث أيمن عبد العزيز محمد سلامة .شهدت البشرية –ولا تزال – العديد من الجرائم الدولية التي يرتكبها البشر سواء أكان ذلك في أثناء السلم أم في أثناء النزاعات المسلحة.، وتأتي جريمة الإبادة الجماعية على قمة هذه الجرائم من حيث الخطورة والنتائج الوخيمة والآثار الكارثية التي تفضي إليها تلك الجريمة النكراء ، حيث لا تقتصر هذه النتائج على اجتثاث أرواح البشر فقط ([2])، وإنما أيضا تسبب جراحا غائرة وآلاما مبرحة لأسر ضحايا الجريمة .ولم تكن الجريمة مثار انتقاد واستنكار القانون فحسب ، ولكن سائر الأديان السماوية .وتعني الإبادة الجماعية وفقا للمادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها كان "أيا من الأفعال الآتية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عنصرية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه : (أ)قتل أعضاء الجماعة ([3]).

(ب)إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة .

(ج) إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب أطفال داخل الجماعة .

(هـ) نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى .

---

[1]– **بسام العسيلي ، المجاهدة الجزائرية (والإرهاب الاستعماري) ، جهاد شعب الجزائر ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،والطبعة الثالثة ، 13–24.**

[2]– **سعدي بزيان : المرجع السابق ، ص 80.**

[3]– **الموسوعة التاريخية للشباب : فرانتز فانون وبعض الملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته ، منشورات وزارة الثقافة والسياحة ، مديرية الدراسات التاريخية وإحياء التراث ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرعاية ، الجزائر ، 1985 ، ص16.**

وجريمة الإبادة الجماعية شديدة الخطورة من حيث أن الجريمة لا تهدد بالإبادة فردا واحدا أو مجموعة أفراد، بل تهدد بالإبادة جماعة أو جماعات كاملة لأسباب دينية أو قومية أو قبلية أو عنصرية ...الخ.والأمر الذي لا مرية فيه ، أن الحق في الحياة ليس مجرد احد الحقوق الأساسية للإنسان وحسب ، بل إن هذا الحق هو حق جوهري لازم للمجتمع بأسره ، فكل ما يعتبر ضروريا لاستكمال الهياكل اللازمة للمجتمع يعتبر أمرا أساسيا ويتمتع بالقيمة الدستورية ([1]).وتكمن خطورة هذه الجريمة في تعداد الفعل بقصد القضاء على جماعة معينة ، وطنية كانت هذه الجماعة أو عرقية أو دينية ، وفي هذا التعدد يكمن شذوذ فاعلها أو فاعليها فالإبادة الجماعية هي نوع من السادية يبرز اخطر ما في النفس البشرية من وحشية ضارية .

وحري بالذكر أن القرار 96(أ) والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من ديسمبر /كانون الأول عام 1946جسد مدى الخطورة الشديدة التي تمثلها هذه الجريمة للبشرية جمعاء ، حين نص القرار على:"إن إبادة الجنس البشري هي إنكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها ،كالقتل الذي يمثل إنكار حق الشخص في الحياة ،هذا الإنكار لحق الوجود يتنافى مع الضمير العام للجماعة الدولية ، ويصيب الإنسانية بأضرار جسيمة الأمر الذي لا يتفق والقانون الأخلاقي وروح ومقاصد الأمم المتحدة ([2]).ولما كانت قد حدثت أمثلة كثيرة لجريمة الإبادة الجماعية إذ أبيدت كليا أو جزئيا جماعات بشرية لصفتها العنصرية أو الدينية أو السياسية أو غيرها ، ولما كانت معاقبة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية هي مسالة ذات اختصاص دولي ،لذلك تؤكد الجمعية العامة أن إبادة الأجناس جريمة في نظر القانون الدولي يدينها العالم المتمدن ويعاقب مرتكبوها سواء كانوا فاعليه أصليين أو شركاء فيها ،وبغض النظر عن صفاتهم –حكاما كانوا أو أفرادا عاديين –سواء قاموا بارتكابها على أسس تتعلق بالدين أو السياسة أو الجنس أو أي أساس آخر" ([3]).

وإذا كانت جريمة الإبادة الجماعية قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية ،تعد احد الجرائم ضد الإنسانية ،بيد انه بعد صدور الاتفاقية صارت الجريمة مستقلة عن جرائم ضد الإنسانية ، حيث أن الهدف من إتيان الجريمة هو إبادة على الأقل لجزء مهم من الجماعة المستهدفة وفي المقابل لا يتحقق هذا الهدف في الجرائم ضد الإنسانية .ولكي تتحقق جريمة الإبادة الجماعية ،ينبغي أولا أن يرتكب فعل من الأفعال التي تم

[1]– **محمود محروس خليفة ، رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض 1997 ، ص 235 وما بعدها .**

[2]– **د.سالم الكسواني ، المرجع السابق ، ص 189.**

[3] – **د. نجوى عبد الوهاب حافظ ، رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية ، الطبعة الأولى ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ،2003 ، ص 19 وما بعدها .**

تعدادها في المادة الثانية من نظام المحكمة "المأخوذة حرفيا من المادتين 2و3 من اتفاقية الإبادة الجماعية" ، وثانيا أن يرتكب هذا الفعل ضد جماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية ، مستهدفة بصفتها هذه .وثالثا أن يرتكب الفعل بقصد تدمير الجماعة المستهدفة كليا أو جزئيا .ولا تقتصر المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية على الفاعلين المنفذين للجريمة .

ولكن تمتد هذه المسؤولية إلى المشاركين ، والمحرضين والمتآمرين على ارتكاب الجريمة .ويشترط لتحقق جريمة الإبادة الجماعية إضافة لركنها المادي، النية الإجرامية فيشترط أن يكون لدى الفاعل نية إجرامية تنصرف إلى تحقيق الإبادة لأنها جريمة ([1])، وان كانت تتفق في طبيعتها مع الجرائم العمدية كافة ، بيد انه يشترط فيها إلى جانب القصد العام ، القصد الخاص ، وهو تحقيق الإفناء للجماعة المستهدفة وبالتالي يمكننا القول أن القصد الخاص لمرتكب جريمة الإبادة الجماعية ، يهدف لتحقيق غاية معينة ، وهي هنا الهدف البعيد للإرادة ، والمتمثل في إفناء الجماعة المستهدفة .إن تفرد جريمة الإبادة الجماعية عما سواها من جرائم ، يكمن في اشتراط العمدية ،والتي هي خصيصة محددة للجريمة ([2])، حيث تضفي على تلك الجريمة ثوب التميز والتفرد عما سواها من جرائم أخرى .

فجريمة الإبادة الجماعية تتميز عن غيرها من الجرائم ، من حيث أنها تجسد القصد الخاص في ارتكاب الجريمة فهناك عدد من الجرائم لا ترتكب الجريمة فيها إلا إذا ارتكب المجرم الفعل بقصد خاص ، وذلك القصد الخاص يكون محددا في الجريمة .والجرائم من مثل هذا النوع تسمى جرائم القصد المحدد، وهذه تختلف عن جرائم القصد الأساسي والتي يتطلب قصدها فقط النية لإنقاذ الأفعال المادية المكونة للجريمة ([3]).وإذا طبقنا هذا على جريمة الإبادة الجماعية ، فالقصد المحدد هنا لمرتكبي الجريمة ليس هو إتيان احد الأفعال الابادية المنصوص عليها في المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية ، ولكن القصد المحدد هنا هو تحقق إفناء جزء أو كل الجماعة المستهدفة .وفي الموضع ذاته تنتمي جريمة الإبادة الجماعية إلى الجرائم ذات القصد المباشر ، والذي يعبر عن حالة

---

[1]– **د.احمد فوزي الصادري ود. فاروق عبد الرحمن مراد ود. يحي حسن دردوش وآخرون ، المرجع السابق ، ص 99.**

[2]– **د.احمد فوزي الصادي ود.فاروق عبد الرحمن ، د.يحيى حسن درويش وآخرون ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1986 ، ص 104.**

[3]– **عبد الفتاح خضر،تطور مفهوم السجن ووظيفته ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض،1984 ،ص 24**

إرادية أي اختيارية لدى الجاني حيث تعبر الجريمة هنا عما يريده مرتكب الجريمة ، سواء لمصلحته الشخصية ، أو كوسيلة لمصلحة شخص آخر ([1]).

إذا فالقصد المباشر ضروري للجرائم ذات القصد الخاص ، والتي منها جريمة الإبادة الجماعية .فجريمة الإبادة الجماعية تعول بشكل كبير على نية مرتكب الجريمة ، والعلاقة بين هذه النية والأفعال الهادفة لتدمير الجماعة ، فالنية المحددة لارتكاب الجريمة هي العامل الفارق بين جريمة الإبادة الجماعية الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتي تركز على الأفعال الناتجة .وفي ما يتعلق بإثبات القصد الجنائي الخاص لجريمة الإبادة الجماعية ، يشير بعض الفقهاء إلى انه يمكن استجلاء ذلك القصد بالنظر إلى دمار الجماعة ، وأعمال الإبادة الثقافية والإبعاد القسري ، ورغم أن تلك الأعمال الأخيرة لا تعد أعمالا ابادية ، إلا أنها يمكن أن تدل بشكل كبير على ثبوت نية الإبادة ([2]).

و يعترف القانون الدولي المعاصر بمبدأ مسؤولية الفرد الجنائية عن ارتكاب الجرائم الدولية ([3])، ويعتبرها من ضمن مبادئه العامة ويستوي في ذلك الجرائم التي يرتكبها الفرد بصفته الشخصية أو تلك التي يرتكبها بصفته مسؤولا رسميا في هذه الدولة .وحين يرتكب الفرد جريمة دولية ، ومنها جريمة الإبادة الجماعية ، يدفع ذلك الفرد حين ثبوت مسؤوليته والادعاء عليه بعدة دفوع قانونية ، وذلك لنفي الجريمة عنه وإعفائه من المسؤولية عن ارتكاب الجريمة ، وبالتالي مطالبته بعدم توقيع العقوبة عليه وقد يدفع الأفراد المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بامتناع المسؤولية ، وبالتالي تبرئة ساحتهم أمام المحاكم الجنائية الدولية أو الوطنية والمعدنية بالادعاء عليهم ومحاكمتهم .وتتمثل هذه الدفوع ، في الدفع بطاعة الأوامر العليا ، والدفع بالإكراه ، والدفع بالصفة الرسمية والدفع بحالة الدفاع الشرعي،أو الدفع بحالة الضرورة ،والدفع بالتدابير المضادة ،والدفع بالجهل بالقانون والخطأ في الواقع ([4]).

---

[1]– احمد فتحي بهنسي ، موقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي ، دار الشروق ، جدة (د.ت) ، ص **13**.

[2]– عبد الله حمود العنزي ، دور الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للمسجونين ، رسالة ماجستير ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، **2005** ،ص **47**.

[3] – **Marc Le blanc** , « **La réinsertion sociale** , **indispensable** ! » ,**Conférence prononcée au Colloque sur la réinsertion** : **boucler la boucle ou la récidive** .**Fondation québécoise pour les jeunes contrevenants** .**Montréal** :**11mai 2000**,**p 12**.

[4]– عبد القادر القهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام وعلم العقاب ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، القاهرة ، **1977** ، ص **515**.

ووفقا لدراستنا المستفيضة لكل هذه الدفوع ، فقد خلصنا إلى انه ليس هناك ظرف ما ، مهما كان يمكن التذرع به كمبرر لأي انتهاك محدد للالتزام بالامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني ، وليس هناك وسيلة من الوسائل القانونية المعترف بها لعلاج عدم مشروعية انتهاكات القانون الدولي سواء كانت هذه الوسيلة هي الدفاع عن النفس ، أو التدابير المضادة ، أو موافقة الضحايا أو حالة الضرورة يمكن أن يكون لها اعتبار أو يحتج بها كظروف تنفي عدم المشروعية في مجال القانون الدولي الإنساني .فإذا كانت التدابير المضادة ، وحالة الضرورة ورضا الضحية ، وحالة الدفاع الشرعي وتنفيذ الأوامر العليا وأمر القانون يمكن أن يعتد بها كأسباب للإباحة تنفي عدم مشروعية الفعل ([1])، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة لانتهاكات القانون الدولي ، وعلى وجه التحديد جريمة الإبادة الجماعية ، أما حالة الإكراه وتنفيذ الأوامر العليا تحت ذلك الإكراه وفقا للشروط التي تم شرحها ، فتعتبر عذرا مخففا للعقاب لا يعفى منه ولا ينفي أيضا المسؤولية الجنائية لمرتكب الجريمة .لذا فلا يجوز لأية دولة أو نظام أو فرد أيا كان : قائدا أو زعيما أو مسؤولا أو فردا عاديا ، أن يتوسل بأية وسيلة أو يلجا لأي عذر ينفي عنه مسؤوليته عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية([2]).

حيث أن ارتكاب تلك الجريمة يعد انتهاكا لمبادئ وأعراف القانون الدولي الإنساني الأساسية ، وهي المبادئ والأعراف التي تأتي ضمن قواعد القانون الدولي الآمرة .لقد انتهينا في هذه الدراسة إلى أن تجريم الإبادة الجماعية مسالة تهم الإنسانية كلها ، فما يصيب الآدمي من عنت واعتداء على حرمة حياته المصونة يثير مشاعر الناس أجمعين مهما تباعدت أفكارهم واختلفت مللهم ومذاهبهم وأجناسهم وألوانهم فالحقوق الأساسية للإنسان والتي يأتي على رأسها الحق في الحياة ، هي حقوق متكاملة غير مجزاة ، فالجميع على قدم واحد من المساواة سواء بالنسبة لحقوقهم ، أو لما يصيبهم حين تنتهك هذه الحقوق .ولقد خلصنا أيضا إلى أن اتفاقية الإبادة الجماعية تستند في تجريمها الأفعال الإبادة إلى القواعد الدولية العرفية ، وليس إلى القواعد الاتفاقية المتمثلة في الاتفاقية ذاتها ، ويترتب على ذلك أن الالتزامات الواردة في الاتفاقية هي التزامات تقع على عاتق جميع الدول بما فيها الدول غير الأطراف في الاتفاقية .ولقد بدا واضحا من خلال هذه الدراسة انه بالرغم من أن المجتمع الدولي يعتبر جريمة الإبادة الجماعية من اخطر الجرائم الدولية ، إلا أن هناك نكوصا من جانب المجتمع الدولي عن النهوض بمسؤولياته بمكافحة ذلك الخطر الداهم الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ، حيث توانى

---

[1]– **عبد الله حمود العنزي ، دور الأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع المشكلات الاجتماعية للمسجونين ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2005، ص38.**

[2]– **مصطفى شريك ، تقويم عملية تأهيل الأحداث المنحرفين بمؤسسات إعادة التربية من وجهة نظر المنتفعين منها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم علم الاجتماع ، جامعة عنابة ،(2004) ،ص 37.**

المجتمع الدولي في حالات عديدة عن معاقبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة ، وذلك لمصلحة سياسة في معظم الحالات ([1]).

ثالثا : تقييد الحريات سياسة حضر التجوال: .وكانت الفرق العسكرية تركز على مراقبة المسافرين للتأكد من هويتهم وحقائبهم حتى تتأكد من عدم وجود علاقة لهم بالثورة ، وغالبا ما كانت تسلب المواطنين أمتعتهم ونقودهم بدعوى أنها موجهة لجيش التحرير الوطني ([2]).وفي حالة دخول المسافر القادم لزيارة أهله فانه تسحب منه الرخصة التي يحملها للدخول ويسجل اسم العائلة التي سيقيم عندها ، وعنوان سكنها، لأنه كان يمنع منعا باتا وجود فرد زائد على أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S) بالإضافة إلى أن عدم إشعار هذه الأخيرة بوافد جديد من شانه أن يعرض صاحب الأسرة إلى ما لا يحمد عقباه

وبهدف ضبط التحركات الداخلية أكثر لسكان مراكز التجمع ، والاطلاع على ما يجري في الخفاء ، قامت المصلحة الإدارية المختصة بتعيين مسؤول في كل مركز للتجمع حتى يكون همزة وصل ، وعين ساهرة من اجل التجسس على السكان ومعرفة ما يدور في أوساطهم بدقة بالإضافة إلى رئيس وأعضاء ما كان يسمى بالمجلس البلدي المعين من قبل إدارة المصلحة المختصة ([3]).

وقد قامت السلطات العسكرية إلى جانب تطويق مراكز التجمع داخل القرى والمدن بالأسلاك الشائكة ، والقيام بإجراءات ضد السكان في منتهى التعسف والوحشية بتطويق الأحياء والشوارع داخل المدن وخاصة منها الأحياء المكتظة بالسكان .ومن بين الإجراءات التي كانت تخضع لها تلك الأحياء التي تركت لها مدخلا واحدا ، وأغلقت جميع المنافذ بالأبواب الحديدية والأسلاك الشائكة ، بحيث أصبحت تشبه السجون تماما ، نذكر ما يلي :

---

[1] –**Gilles Chantraine :De la prison post –disciplinaire en général et de la carcéralisation du soin psychiatrique en particulier :le cas français ,Actes du colloque Le pénal aujourd'hui :pérennité ou mutations ,Centre International de Criminologie Comparée ,Montréal ,5-6-7 décembre 2007 ,p217**.

[2] – حزب جبهة التحرير الوطني ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الثانية ، المنعقد بقسنطينة من 30-31 جانفي 1985، ص 22.

[3] – حزب جبهة التحرير الوطني ،المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الخامسة ، مرجع سابق .

أ-الحراسة العسكرية الدائمة عند المدخل الوحيد ، التي كانت تستعين في اغلب الأحيان بالكلاب البوليسية المدربة لتمييز رائحة الأشخاص الذين هم محل متابعة أو رائحة الأشخاص الغرباء عن الحي ، بحيث كان كل من يدخل ويخرج من الحي يخضع للتفتيش الدقيق والاطلاع على بطاقة تعريفه .

ب-تطبيق حظر التجول : الذي يمتد من قبل غروب الشمس إلى شروقها وكل من يخالف ذلك سيكون جزاؤه الموت أو زيارة مراكز التعذيب لأنه يصنف ضمن المشبوهين ، الخ ([1]).

ج-تسجيل صاحب الأسرة : أفراد أسرته وأسماء كل واحد منهم لدى المصالح المختصة وإذا حدث أن حل به ضيف يكون ملزما بالتصريح به ، وفي حالة عثور أعوان الجيش أو الشرطة على شخص لم يصرح به فانه يعتبر مشبوها ([2]).

د-اتخاذ إجراءات صارمة : تتعلق بمنع تداول الأدوية المختلفة خاصة منها المواد المطهرة و الضمادات وكل ما له علاقة بالطب الحربي ، بحيث أصبح لا يقدم من هذه الأدوية للمواطنين إلا بكميات قليلة حيث كانت جبهة التحرير الوطني تلجا من اجل توفير هذه المواد إلى طريق توزيع الأطفال بالخصوص على الصيدليات لكي يجمعوا كميات كبيرة منها ([3]).

هـ-إصدار قانون يمنع معالجة الجرحى، فقد صدر في أواخر سنة 1956 قانونا فرنسيا يمنع السلك الطبي من معالجة الجرحى إلا بعد التصريح بهم أو يكون علاجهم في المستشفيات الرسمية ([4]) .وذلك على الرغم من أن الطبيب عندما يتخرج لا تسلم له شهادة النهائية إلا بعد أن يقسم اليمين المعروف باسم "أبو قرط" بان يداوي كل إنسان يحتاج إلى الدواء مهما كان بقطع النظر عن جنسه وماله وانتمائه الاجتماعي .

---

[1]- المجاهد (بالعربية) ، الصادرة بتونس ، في تاريخ 1959/5/1. عدد48.

[2]- حسن أبو شيبة ، حوار حول الثورة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ،ص 440.

[3]- سيمون دي بوفوار، جيزيل حليمي ،جميلة بوباشا ،تعريب (محمد النقاش) ، الطبعة الأولى بيروت :دار العلم للملايين ، 1962،ص5.

[4]- يحيي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مرجع سابق ، ص 392.

-تقييد حرية الانتقال الجزائريين-قانون الطوارئ :ففي سياق تطبيق الإجراءات والسياسات في حق الشعب الجزائري ومن بينها إصدار قانون حالة الطوارئ بعد تعيين الجنرال جاك سوستال * حاكما عام للجزائر يوم 25 فيفري 1955م ، وبدوره أعلن "بان الجزائر تؤلف جزءا لايتجزا من فرنسا ، وان فرنسا لن تترك الجزائر وانه لابد العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا" ، فمن خلال ذلك كان يرمي إلى جعل الجزائر فرنسية ([1]) ، وهذا ما تؤكده بعض المقولات التي تخص ضم الجزائر إلى فرنسا فمن بينها : مقولة جاك سوستال التي طرحها يوم 23 فبراير 1955 م ، والتي جاء فيها : "إن فرنسا هنا في ديارها ، أو على الأصح فان الجزائر وجميع سكانها جزء من فرنسا ، وهي جزء لا يتجزأ عنها ، أن مصير الجزائر فرنسي ، وهو اختيار قررته فرنسا ، وهذا الاختيار يدعى الاندماج ".

فلم تكن مقولته أكثر من صدى للسياسة الفرنسية التي عاد ادغارفور يؤكدها بعد ستة أشهر بالضبط في يوم 25 سبتمبر 1955م ،بقوله :"ليس هناك باختيار آخر تسعى إليه ، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا .... ويواصل قوله أن هدفنا الآن هو بلوغ الدمج الكامل للجزائر "، أما في 5 يناير 1955م ، قدم متران مشروعا لتطبيق قانون 1947م ، وللإسراع بدمج الجزائر في فرنسا فأبدى المعمرون تجاه ذلك بالرفض ، كما نلاحظ أن جاك سوستال دافع عن تلك السياسة وطالب بتنفيذها في 13 يناير 1956م ([2]).

غير أن السياسة الفرنسية كانت أكثر حدة وتشدد مع الجزائريين فلم تكن فرنسا تعتبرها دولة واقعة تحت الانتداب أو الحماية بل مقاطعة تابعة لفرنسا أو جزءا من دولة الأصل فبالنسبة لإصلاحاتها التي جاءت بها فيما بعد كحل وهمي تمثل في إدماج الجزائريين بالدولة الفرنسية ([3]).

وباشتداد معركة التحرير بالجزائر واستحال الأمر أمام الفرنسيين فاضطروا إلى اللجوء إلى الاستعانة بقوانين أخرى لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول سياسة احتلال المفروضة ونظرا لإخفاق عمليات فيوليت

[G]- جاك سوستال : حاكم عام بالجزائر ومن المتخصصين في علم السلالات البشرية ،كان مسؤولا على مصالح المخابرات التابعة للجنرال ديغول خلال ح ع 2،كان قد جاء بإظهار النوايا الحسنة بخصوص تحسين الظروف السياسية للمسلمين الجزائريين ،انظر :عبد القادر نجليلي،مذكرات عبد القادر نجليلي ،طبعة حسناوي مراد الجزائر، 2012، ص94.

[1]- عبد العزيز بوكنة : (الأسلاك الشائكة المكهربة ، دراسات وبحوث الملتقى الوطن الأول حول الاسلاكة الشائكة والألغام المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر ،الجزائر 2010 ص 191.

[2]- مصطفى طلاس ، بسام العسلي ، الثورة الجزائرية ، دار طلاس الشام ، (د-ب-ت) 1984 ص 41.

[3]- محمد حسنين ، "الاستعمار الفرنسي في الجزائر " ، مجلة الرؤية ، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث ، الجزائر ، 1997، ص 247.

فيزونيك في القضاء على الثورة في مهدها .فوافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام جاك سوستال المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر لاسترجاع الأمن والهدوء ، فصدر بالفعل في 30 مارس 1955م ، كأول رد فعل من قبل حكومة ادغارفور في 31 مارس 1955م ، كان القصد منه شل الحركة النضالية فالبعض كان يطلق عليه اسم حالة الاستعجال ابتداء من 4نيسان 1955م ([1]) .

ولخطورته والذي تم وضعه عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849م لمواجهة الحرب الأهلية في الداخل فان فرنسا لم تستعمله لمدة طويلة إلا أربع مرات :الأولى: في ديسمبر 1852م بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم وإسقاط الجمهورية الثانية ، والثانية : في سنة 1870م الحرب الألمانية أدت إلى خداع الالزاس اللورين ، الثالثة : في سنة 1914 م عند بداية الحرب العالمية الأولى ، بينما الرابعة : في 1939م عند بدء الحرب العالمية الثانية ([2]).

فجاء القانون على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ 19 مارس من وزارة الداخلية بحيث يبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم التقليدي في 28 افريل 1955 م ، وهو ذاته حالة الحصار بالقضاء على الحريات الفردية التي لا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور 1946 م ، وهي نفسها المادة الخاصة "بحالة الحصار" لان حالة الطوارئ والذي يعتمد على مجموعة من الإجراءات المتمثلة في الآتي : حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل ، حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه ، حظر الاجتماعات العامة ، الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص ، إجراء التفتيشات في المنازل ليلا ونهارا ، إمكانية غلق المقاهي وقاعات المسارح والسينما مع فرض الرقابة الدائمة على الصحف والمنشورات والروايات وأخيرا تشريد السكان ([3]).

والذي أعلن عنه قبل المصادقة عليه في يوم 3 افريل 1955 م من قبل البرلمان الفرنسي في الاوراس بينما في بلاد القبائل أعلن في يوم 1 افريل 1955م ، وفي سطيف ودوائرها وبجاية وجوارها قالمة وضواحيها ، بحيث عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في 23 مارس 1955م لدراسته وإثراءه ونتج عن ذلك ثلاثة آراء للنواب بين معارضين ومؤيدين : الرأي الأول : يرى في تطبيقه معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية ، أما الرأي الثاني : يرى في تطبيقه مخالف للدستور الفرنسي ، والرأي الثالث : يرى أن بتطبيقه أمر ضروري للغاية من اجل القضاء على الثورة في مهدها.

---

[1]– **عبد العزيز بوكنة ، المرجع السابق ، ص 191.**

[2]– **العربي الزبيري ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1 ، دار البعث ، الجزائر ، ص 105.**

[3]– **أحسن بومالي ، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ل "خرافة" الجزائر الفرنسية ، دار المعرفة ، 2010، ص ص 166،168.**

فكان من بين النواب المؤيدين في جلسة 30 مارس 1955م النائب جنتون (Jonton) بأنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فقط في القطر الجزائري فلابد من المبادرة بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية لكي نتمكن بسرعة من استرجاع الأمن والهدوء للجهات التي تشهد أعمال الاعتداء ، أما من بين المعارضين نجد النائبة "أليس السبورتيس" (Alice Sportice) لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي وإرجاع الأمن يكون بوقف عمليات الاضطهاد والاعتراف بالواقع المحسوس بتبني سياسة جديدة في البلاد وكما جاء تدخل النائب "فالون" المخالف للمشروع الذي يزيد من فتح أبواب المعتقلات ، وكما جاء تعقيب السيد "بورجيس مونوري" (Bourges Maunoury) الذي حاول تبرير موقفه بأنه لم يقم بإنشاء هذا القانون وانه وجده جاهزا وان سلفه " فرنسوا ميتران" هو الذي فكر فيه ووجدناه جاهز للعمل ونحن الآن نقوم بإكماله ولكن بأحسن الطرق ([1]) .

بحيث أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي ، والتي دامت 15 يوما بدأت في 23 مارس 1955م ، فكان التصويت النهائي عليه بـ379 صوتا ضد 241صوت ، فخول للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت فيما يلي : النفي والإقامة الجبرية ، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل ، الصحافة ، مداهمة * المنازل في كل الأوقات وتفتيشها وتشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ، محاكمة الأشخاص المدنيين .وفي الأخير استطاعت الحكومة الفرنسية إقناع النواب على قبوله ماعدا النواب الشيوعيين والاشتراكيين رفضوا قبوله ([2]) .

فتم إعلانه في سائر البلاد يوم 30 أوت 1955م ، والذي بدوره يمنع على المواطنين الخروج بدون إذن خاص وغير حامل لإشارة مخصصة فيقتل إذا وجد بعد الساعة السابعة مساءا في الشارع ، وبعد مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية مسالة التعذيب في 28 جويلية أقرت بتمديده وإفشال مخطط سوستال .

فوصل امتداده إلى احواز بسكرة والوادي في يوم 1955/04/11م ([3]) .لكي تفصل الجنوب عن تونس ومنع عبور الأسلحة من ليبيا إلى الاوراس ([1]) ، وطبق في باتنة، وفي مارس 1956م صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية

---

[1]– **يحي بوعزيز ،ثورات في القرنين 19و20 ثورات القرن العشرين ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009، ص ص 165،163.**

[G]– **وتعني دخول جيش العدو للقرية فجأة دون تخطيط لذلك ، انظر : خير الدين واعر ، بنطيوس حتى لا ننسى " الحدث والزمان" من 1956 إلى 1962" ،ط 1 ، مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية ، بسكرة ، 2011، ص 33.**

[2]– **الغالي الغربي ، فرنسا والثورة الجزائرية (1945،1958) دراسة في السياسات والممارسات ، دار غرناطة ، الجزائر ، 2009، ص 269.**

[3]– **العربي الزبيري ،"السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر " ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 52 ، 1981، ص 54.**

على قانون آخر استثنائي لتدعيمه فكان تطبيقه على الجزائريين المقيمين بفرنسا ، فجاء قرار تمديده لمدة 6 أشهر في يوم 5 أوت ومنح تطبيقه لروبير لاكوست يوم 17 مارس 1957 ابتداء من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا ([2]) ، والسؤال يطرح نفسه : هل بتمديده نجح في شل الثورة وقمعها؟ كما نجده يشمل على ثلاثة التزامات متمثلة في : ليست في استطاعة أي شخص أن يفصل الجزائر عن فرنسا ، التفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع الممثلين الأكفاء ، لا يمكن أن نعد الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان ([3]) .(أنظر الملحق رقم 11)

وفي محاولة القانون إخفاق لهيب الثورة عبر الجنرال ادغار فور في 18 ماي 1955 م ، عن الهزائم الكبيرة ، فقوله :" إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد ، وذلك في سائر عمالة قسنطينة " .فكان القرار الرفع من ميزانية الحرب وعدد المقاتلين وسن قوانين جائزة أخرى فكانت استجابة مجلس الوزراء يوم 16 ماي 1955م بإضافة 4000جندي وتجنيد الاحتياط وتطبيق المسؤولية الجماعية وجاء تصريح بورجيس مونوري بان الجزائر أصبحت تشكل مقاطعة فرنسية كبرى وانه سيكون القمع بلا رحمة ولا شفقة .

فكانت من بين مقترحات جاك سوستال على الحكومة الفرنسية الممثلة في : إعادة الثقة إلى الأهالي بتوسيع الجهاز العسكري وإنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج وهما : عمالة عنابة وتيزي وزو ، إصلاح أحوال البلديات الممتزجة ، فصل الديانة الإسلامية عن الدولة ، نشر التعليم العربي ، تكوين فرق القوم ، ورغم كل تلك الإجراءات أخفقت الحكومة الفرنسية في إخماد لهيب الثورة وازدادت تحمس أكثر([4]).وفي الأخير نجد عمر سعد الله استخلص في تعريفه لهذا النظام بقوله :"هو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزء منها وذلك بتدابير مستجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد" ([5]).

---

[1]– **المتحف الوطني للمجاهدين ،"الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ ، 20 أوت 1955 م" ، مجلة أول نوفمبر العدد 23، 1977/08/01، ص 27.**

[2]– **العربي الزبيري ، "السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر " ، المرجع السابق ، ص ص 54،55.**

[3]– **جريدة المجاهد ، "تصريحات المسؤولين الفرنسيين :"ربع ساعة " يدوم خمس سنوات ... وما يزال القانون الإطاري" ، الجزء الثاني ، العدد الخاص 54، ص 288.**

[4]– **يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص ص 169،171.**

[5]– **عمر سعد الله ،القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر،طبعة خاصة ،دار هومة ،الجزائر،2007،ص 319.**

إن المستعمر الفرنسي طبق في حق الشعب الجزائري مجموعة من القوانين التعسفية فمن بينها قانون المسؤولية الجماعية التي تمثل في أساسها معاقبة مجموعة من الجزائريين ، وبمجرد مجيء الجنرال جاك سوستال وإحلال الجنرال غاستون بارلنج محل الكولونيل ديكورنو اختار باتنة مركزا له لمحاولة جلب الناس بالملاطفة واللين ،كما أننا نجد أن ديكورنو قد سن قانونا آخر جديدا في سكيكدة وبوقوع كمين في منطقة خاضعة لحكمه فان الموت يقع على عاتق الجميع وينشر ظله واسماه "(بالمسؤولية الاشتراكية) " التي طبقت أولا في الهند الصينية بعد ذلك في الجزائر ([1]).

وفي هذا الصدد كانت هناك تشريعات بشأنها لأنها كانت شرعية بعد الاحتلال الفرنسي وألغيت سنة 1882م ، وباندلاع الثورة طبقت من جديد وفق أوامر من ضباط عسكريين ، بحيث نجد هذه المسؤولية هي من السلوكيات التي تعكس وحشية الجرائم وفظائعها ، وهناك من عارض هذه السياسة أمثال اللجنة الداخلية وكذا فيوليت الذي احتج ضدها بقوله :" تعد خطا وجريمة لان في القانون الفرنسي الخطأ هو شخصي " .وكذا رفض البرلمان الفرنسي التصويت على العقوبة الجماعية ب 370 على 246 ([2])

فان فكرة المسؤولية الجماعية قد لا تستعمل بلا شفقة ، في حين الجريمة أصبحت أمر عاديا ويوميا وجماعيا فلا احد تجرا بالتنديد بها مثلا : الجرائم في فلسطين ، فالمسؤولية الجماعية إذن تعني هدم القرية وإبادتها كلية بعد إقدام احد من سكانها بإعدام جندي فرنسي واحد ، فتتعلق المسؤولية أو التهمة على عاتق الجميع بتحمل العقوبة الجماعية لإبادة الجنس نهائيا بإتباع الطرق النازية ([3])،فكان مبدأها بمثابة اتهام كل جزائري بكونه معاديا للقوات الفرنسية ([4]).

ب)- مراكز الكادرياج :في سياق تطويق الثورة ابتكر غي موللي منذ خريف 1956 وجلاديه بطريقة جديدة بإقامة هذه المراكز أو المربعات الملاصقة مع بعضها البعض ، وانشأ العدو منها 517 مركزا عسكريا في المنطقة المحصورة ما بين العزازقة والأربعاء ناثي راثن ومشيلي وتيزي وزو وذراع الميزان ([5]). في حين نجد أن يحي بوعزيز

---

[1]- **جريدة المجاهد ، " قصة القمعه الرهيب ، المسؤولية الجماعية" ، ج1، العدد 31، 1958/11/1 ،ص 16.**

[2]- **رشيد الزبير ، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962) ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 242،247.**

[3]- **بلخوجة عمار ، قضية حماني عدة احرق حيا من طرف المنظمة العسكرية الإرهابية L'OAS، تر: محمد المعراجي ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2012، ص 48.**

[4]- **رفائيلا برانش ، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية ، تر : احمد بن محمد بكلي ، دار امدوكال ، 2010، (د.ب.ن) ،ص 50.**

[5]- **محمد بلعباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر ، دار المعاصر ، الجزائر ،2009، ص 143.**

يذكر بان هذه الطريقة ابتكرها لاكوست وجلادوه وهي مراكز محصنة متقاربة مع بعضها البعض في منطقة واحدة خاصة في بلاد القبائل فكان الهدف من ذلك هو تحرير المنطقة و افتكاكها من أيدي الجيش وجبهة التحرير الوطني وتحقيق ما يسمى بالتهدئة المثالية ([1]) .

ولما أثار أسلوب الجنرال شيريير (Cherriére) * تحفظ وانتقاد كبار الضباط القادمين من الهند الصينية أمثال : العقيد ديكورنو الذي أسرع خليفته لورنو بوضع خطة جديدة تحت إشراف روبير لاكوست وماكس لوجون باسم التربيع "كادرياج" Quadrillage تتمثل في محاصرة مناطق محددة في الريف وحتى المدنية ، وفي ديسمبر 1956 ثم تعيين الجنرال صالان ليضع هو الآخر خبرته في محاربة ثوار الفيتامنة وتزامن مجيئه تبلور الطابع البوليسي لحرب الجزائر ([2]) .

كما نجد لوجون ماكس في 1956/09/15 يؤكد بقوله بان الأهداف تحققت واتت الطريقة ثمارا وتحسنت الوضعية في الجزائر تحسنا ملحوظا خاصة في شرقي عمالة قسنطينة ووادي الصومام والقبائل الصغرى والكبرى ، وقسم منه في وهران ([3]) ، وكما شرع الجنرال "ديغول" في 28 افريل 1956 في عملية تطهير واسعة بالاعتماد على أسلوب التربيع يقضي ذلك بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها وتطهيرها مع نشر سلسلة من المراكز والحاميات لحماية الأوربيين والعملاء والخونة والأملاك والمباني العمومية وطرق المواصلات ن ومن خلال كل ذلك فان التقسيم التربيعي ما هو إلا عملية عسكرية غايتها الأولى تقسيم منطقة مضطربة لمراقبة سكانها ([4]) .

وبإنشاء نظام المربعات لتطويق أية منطقة تقع فيها أية حادثة أو كمين لدورياتهم ، كانت الخطة أن تبدأ الطائرات بقذف القنابل ويتلوها قذف المدفعية الثقيلة ثم يأتي دور المصفحات والدبابات وقاذفات اللهب فعملت السلطات الفرنسية في الجزائر على محاولة منع انضمام العناصر (الفئات) الشابة إلى الثورة ، فجندتها للعمل في بناء المدارس وإنشاء الطرق ، واتخذت من المدارس لمبيت الجنود ولتعذيب الوطنيين ([5]) .

---

[1]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 207.

G– قائد الناحية العسكرية العاشرة بالجزائر ، انظر : قريقور ماتياس ، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955–1962) ،ط1 ،تر : محمد جعفري ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2013 ، ص 24.

[2]– محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار القصبة ،الجزائر، 1990،ص 22.

[3]– محمد الصالح الصديق ، عملية العصفور الأزرق ،ط1 ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 1990، ص 22.

[4]– الغالي غربي ،"الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956–1957) " ، مجلة الرؤية ، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد الثالث ، الجزائر ، 1997 ، ص 82.

[5]–جلال يحي،السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830–1960) ،ط1 ،دار المعرفة،القاهرة، 1959،ص ص 343–345.

- سياسة المناطق المحرمة .فمن نماذج التطويق وشد الخناق على الثورة إنشاء ما يسمى بالمناطق المحرمة (Les formes interdictions) فقد شاع استعمال المصطلح من طرف جيوش العالم لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها أو عبورها في إطار تقييد الحريات الفردية لمراقبة تحركات الشعب الجزائري جيدا وتكملة سياسة الأرض المحروقة .

وكما تعد من الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة ، إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الإستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني ، والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المناطق المتعفنة. فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ماعدا للقوات الفرنسية ، والغاية من هذا ، التحكم في حركة تنقل وحدات جيش التحرير الوطني وعزلها ومحاصرتها ، ومن ثمة تسهل عملية إبادتها وتدميرها .ولتنفيذ هذا الإجراء القمعي ، اصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما يحدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها .وقد طبق هذا القانون في بداية الأمر على الولاية الثانية لاعتبارات عسكرية بحتة ، ثم الثالثة والرابعة وأخيرا جزءا من الخامسة .وأصبحت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يحرم أي نشاط للإنسان فيه وهدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري المتواصل والمركز حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني الالتجاء إليها عند الضرورة ([1]) . أنظر الملحق رقم 07)

أما عن السكان فقد كان يتم ترحيلهم بالقوة ، ودون منحهم الفرصة لأخذ حاجاتهم وممتلكاتهم ([2])، ولمنعهم من العودة إلى مناطقهم مرة أخرى ، يسارع الجيش الفرنسي إلى إستراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل والحيوانات والغابات ([3]) وبالفعل ، فقد حول الجيش الفرنسي هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا ، مثل قذائف "النابالم" والغازات الخانقة وحسب جريدة المجاهد ،

1- عرفت إحدى التعليمات الفرنسية المنطقة المحرمة بأنها: (**Une zone ou aucune présence n'est toléré et des feux est systématique cette définition autorise l'emploi de tous les ou l'emploi terrestres sur tout groupement de personnes sur tous moyens de feux aériens ou isolés et sur toutes les** الملحق رقم انظر: **10**.) **zones suspects**

2- **تذكر المجاهد إن الجيش الفرنسي اجبر سكان هذه المناطق على إخلاء منازلهم وتوعد الرافضين بالعقاب الشديد الذي سوف ينزل عليهم وأمهلهم ثمانية أيام لتنفيذ أمر الإخلاء .وجاء في المنشور الذي وزع عليهم "لقد دقت ساعة الاختيار ، فأما أن تستجيبوا إلى فرنسا ، وأما أن تؤيدوا الثوار .وفيما إذا اخترتم فرنسا ، فان أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات التالية قائمة المخيمات(قائمة المخيمات) ، وإلا فان آلات رهيبة ستنصب عليكم ...المجاهد : 1959/4/16، عدد 40، ص 8.**

3- **تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب،الولاية الخامسة 1956-1958.المنعقدة بسعيدة 1985/01/15 ص 47.**

فانه لا يمر يوم واحد، دون أن نشاهد كل دوار يقع في المناطق المحرمة ، عرضة لثلاث هجومات يومية ، يدوم كل منها ساعة كاملة ، ويشارك في كل مرة منها من 17 إلى 35 ، طائرات Morane المجهزة بالمدافع 7/12 والطائرات النفاثة من نوع B 26 و 46B .وتسرد المجاهد ذلك الهجوم الذي تعرضت له دواوير القل في عام 1957 والذي شاركت فيه 206 طائرة حربية .

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يرمي إليه الاستعمار الفرنسي ، فجعل منها جيش التحرير الوطني مراكز إقامته ، وانشأ بها مخابئ لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى ، وانشأ فيها حتى معامل لصناعة القنابل فصارت مناطق محررة ، مما جعل العدو يعترف بأنها أصبحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب ([1])، لأنه كان لا يدخل هذه المناطق إلا في عمليات واسعة النطاق وبجيوش كثيرة العدد ([2]).وبذلك فشلت القيادة العسكرية الفرنسية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية من وراء هذا الإجراء ، وهذا ما أكده علي كافي عندما قال :"لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان ، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة "([3]).

فهي ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرم من أي نشاط إنساني وتزامن إنشاؤها صدور قانون حالة الاستعجال الذي ذكر سابقا فتحولت المناطق الآمنة إلى مناطق محرمة لعرقلة سير الثورة ، وذلك من خلال فرض حصار على المناطق الإستراتيجية بتجميع المواطنين العزل من السلاح حول مراكزه وإخلائها نهائيا من السكان ، بحيث وافق المجلس الوزاري الفرنسي على تكوينها في 29 فيفري ([4]). فبدا إنشاؤها الاوراس منذ 1954/11/12 ثم امتدت إلى الشمال القسنطيني وبلاد القبائل في ربيع 1955م ، ومنها الغرب الجزائري في خريف 1955م ، والوسط في صيف 1955 م والصحراء في خريف 1957م ، هاجروا إلى المحتشدات ونزح البعض منهم إلى تونس والمغرب .

فكان المبدأ المطبق فيها هو إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها ([5]) .فكانت عملية إنشاءها تتم بطريقتين: الطريقة الأولى: تكون بإخلاء المنطقة دون منح السكان مهلة زمنية لتحضير لوازمهم الأساسية، أما الطريقة الثانية: كانت بإعطاء مهلة قصيرة لما تراه القيادة بوجود مخابئ وملاجئ للثوار وتقوم بتحديد الإقليم

---

[1] **–Henri ;Alleug :Op .Cit .p 246-247.**

[2] **– لخضر بوطمين : المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية .مجلة أول نوفمبر .العدد ، 136–1992.137.ص 23.**

[3] **– المجاهد : 1959/4/16، العدد 40، ص 8.**

[4] **– عبد العزيز بوكنة ، المرجع السابق ،ص 50.**

[5] **– بشير ملاح ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989) ، الجزء الثاني ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006، ص ص 58–59.**

المعني برسم تخطيط له ([1]) .كما أعلن شابان دالماس بأنه سيقع إجلاء 170 ألف من سكان المنطقة ، وفي تصريح لاكوست بسكيكدة 4 مارس قائلا :" إن المنطقة المحرمة لن تشمل إلا بضعة كيلومترات عرض وان تطبيقها لا يستلزم إلا نقل خمسمائة من سكان هذه الجهات "([2]). أنظر الملحق رقم 09)

بحيث شملت المناطق المحرمة بين سنتي 1955م و1957م الجزائر كلها ثم الاوراس إلى الشمال القسنطيني فاليادوغ فالقبائل فالظهرة فالأطلس الصحراوي ([3]) ، والسؤال المطروح : ولكن ما كانت فعاليتها؟

وكيف كانت حالة العيش بها؟ فكانت الحياة فيها قاسية من حيث أنها: لم تكن خالية من المشاق والصعوبات والهجومات المفاجئة فكانت الحالة مزرية من عدم توفير الغذاء بحيث يكتفي بالحشيش أو الحبوب على طبيعتها أو الاكتفاء بالنباتات الغير السامة أو ثمار الأشجار أم يضطر إلى الصوم ([4]) .ومع إنشاء لجان سرية للمراقبة فكان كل مساء تقدم تقارير عن نشاط أو انتقال من مكان لآخر، كما أصبح نقص التموين يوزع عن طريق بطاقة الحصة لكل عائلة على حسب عدد أفرادها الذين تتكون منهم ، مع رفع إجراء الحظر في ختام الموسم ، لان المجاهدون كان مصدر رزقهم مما تديره الأرض من زرع ([5])

بحيث كان رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام الذي جاء في مقال نشرية صحيفة "لوموند" الفرنسية عن تزايد قوات الجيش التحرير :" إن جنودنا المحاربين في عمالة قسنطينة لا يؤمنون كثيرا بمزايا المنطقة المحرمة التي أعلنت الحكومة عن إيجادها بين الحدود التونسية والأسلاك الشائكة ويعتبرون أنها لن تكون ذات تأثير قوى إلا إذا التزمت حكومة بورقيبة موقف الحياد " فكان استخلاصهم في الأخير من هذه التجربة هو بقاء الثوار على اتصال بالمدنيين ([6])، فمنذ اندلاع الثورة الجزائرية أصبحت (بني سوس) منطقة محرمة وملغمة من طرف الجيش الفرنسي ، فاضطر رجالها للالتحاق بالثورة ، ومن تأخر فيودع في المعتقلات والمحتشدات والسجون ([7]).

---

[1] – **Mohamed Teguia ;l'Algérie en guerre ; des publications universitaires ,Alger ,1988 ; p ;p .375 ;376.**

[2]– **جريدة المجاهد ، " رأي الجنود الفرنسيين في المنطقة الحرام " ، الجزء الأول ، العدد 22 ، 1958/3/6، ص 4.**

[3]– **ميشال كرونا تون ، مراكز التجمع في حرب الجزائر ، تر: صلاح الدين ، ط1،منشورات السائحي،2013 ،ص 90.**

[4]– **محمد الصغير هلايلي ، شاهد على الثورة في الاوراس ، دار القدس العربي ، (د،ب، ن) ، 2012، ص ص 194–195.**

[5]– **محمد فلوسي ، مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي" شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى ، دار الهدى ، الجزائر 2003، ص 139.**

[6]– **جريدة المجاهد ، "مرحلة أخرى في حرب الإبادة : فرنسا تشرع في المنطقة الحرام " ، الجزء الأول ، العدد 19، 1958/4/15 ، ص 10.**

[7]– **محمد قنطاري ، من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي ، دار الغرب للنشر ، 2005، ص ص 18–17.**

-تدمير و حرق القرى و المداشر.عمدت الحكومة الفرنسية من اجل القضاء على الثورة وتقويض أركانها إلى انتهاج أسلوب قمعي تعسفي عن طريق سنها لقوانين رسمية ، تهدف لهذا الغرض ، فلقد ذكرنا في الفصل الأول أهم هذه القوانين مثل قانون حالة الطوارئ في 03 فيفري 1955، وكذلك قانون مبدأ المسؤولية الجماعية في 16 ماي 1955 وقانون حق المتابعة في سبتمبر 1955، بالإضافة إلى إنشاء مراكز التعذيب ، سميت بالمراكز الإدارية الخاصة S.A.Sفي بداية 1955، زد إلى ذلك إنشاء المناطق المحرمة بهدف تشريد السكان وعزل جيش التحرير عن الشعب عن طريق المحتشدات .كل هذه القوانين سنت لا لأي هدف سوى لإبادة الشعب حتى ينصاع بالقوة ، ونظرا لما صحب هذه القوانين من زيادة كبيرة في عدد الجنود واستحداث وحدات أكثر تمرس كوحدة المظليين ، ارتكب الجيش الفرنسي مجازر ابادية في هذه المرحلة تقشعر لهولها الأبدان ، وتفاقمت عمليات القمع والإبادة والقتل ، وأصبحت بمثابة أحياء لسياسة الأرض المحروقة كما عبر عنها الكاتب توفيق برو في كتابه :"جنون الاستعمار وجرائمه في الجزائر" ، حيث عملت هذه السياسة على : قنبلة المداشر والقرى والمناطق الجبلية ومداهمة المساكن لإرهاب الشعب ، القمع والإرهاب عن طريق ممارسة التعذيب بمختلف أشكاله وألوانه ، اللجوء إلى عمليات إبادة جماعية وفردية وعشوائية ومنظمة عبر مختلف أنحاء الوطن لزرع بذور الهزيمة في نفوس الجزائريين ([1]). أنظر الملحق رقم 12)

هذه السياسة هدفت إلى تحقيق بعد حرب الإبادة الاستئصالية التي فرضتها القوات العسكرية الفرنسية وبتوجيه من مؤسساتها السياسية والتنفيذية "الحكومة والهيئة التشريعية" والتي أعطت الشرعية لهذه العمليات ([2]) ، ومن أهم الجرائم المرتكبة في فترة الحرب التحريرية مايلي : مجزرة ملعب سكيكدة : 23 أوت 1955 :بعد أن تمكن جيش التحرير من توجيه ضربة خاطفة للمراكز الاستعمارية الفرنسية عبر كامل أنحاء الشمال القسنطيني في 20اوت 1955 ، لجأت قوات العدو والمدعمة بالمستوطنين و توجيهات سلطاتها السياسية إلى شن عمليات انتقامية وقمعية رهيبة ضد المدنيين الجزائريين في المناطق التي شهدت والهجومات في كل من سكيكدة وعين عبيد والميلية والحروش والسمندو ، خلفت مجازر جماعية بلغ عدد ضحاياها ما يقارب 12 ألف جزائري ، حيث نشرت جبهة التحرير حينها قائمة اسمية لعدد الضحايا ([3]) ، حيث ما يزال يتذكر احد معاصري الحدث والذي والذي يدعى" بوزيد الشبل" أحداث المجزرة حيث يقول :" ... فبعد هجومات المجاهدين الشاملة والخاطفة ، أعلنت قوات العدو حالة الطوارئ في كامل أنحاء المدينة–أي سكيكدة – وفي حدود الساعة السادسة مساءا

---

[1]– توفيق برو : جنون الاستعمار وجرائمه في الجزائر –مجلة سرتا– العدد 716، السنة، 4 جويلية 1982 ، ص 58.

[2] –jean –pierre :la guerre d'algérie et les français .Paris .Fayard .1990 p 273.

[3]– إبراهيم شيبوط : أحداث 20 أوت 1955 –مجلة أول نوفمبر –العدد68، السنة 1984 ،ص 100.

أعلنت قوات العدو حالة استنفار قصوى وراحت تعتقل المواطنين جماعيا ، وفي البداية سيق حوالي 1500 مدني إلى ملعب كرة الطائرة الكائن آنذاك تحت الضربات والرفس بمؤخرة البنادق والأيدي المرفوعة فوق الرؤوس ([1]) ...وفي يوم الأحد 21 أوت 1955، شرع رئيس بلدية سكيكدة "كروفو" الإشراف على عملية الفرز التي أسفرت عن إبادة جماعية ...، في الوقت الذي سلطت فيه شتى أنواع التعذيب الوحشي على بقية المعتقلين المدنيين ... ومكث الجميع في الملعب وشبح الموت يخيم على الجميع ... للدفن الجماعي ، فتحول الملعب البلدي إلى مقبرة جماعية ([2]) ، وتأتي اعترافات المجرم السفاح "بول اوساريس" ([3])، لتحكي لنا ما جرى بالتفصيل ، حيث يقول :"... قمنا بجمع الموتى المنتمين لجبهة التحرير المتواجدين في الشوارع وفي الملعب البلدي كانت هناك 134 جثة مصطفة فوق أرضية الملعب وتحت حراسة جنود من الكتيبة 18 ، أما الذين سقطوا في الأحراش ، فلم نعثر عليهم إلا بعد أيام من ذلك عن طريق الروائح الكريهة المنبعثة لأننا كنا في عز شهر أوت ([4]) .

قمنا باستعارة جرافة (الحفارة) ([5]) وقمت بحفر حفرة تبلغ 100 متر طولا و2 متر عرضا و1 متر عمقا ، وقمنا بدفن الجثث ... وفي الغد قدمت امرأة من مصلحة النظافة التابعة للمحافظة إلى مكتبي ، ... حيث قاموا بتزويدي بـ: اوكسيد الكالسيوم من اجل إخفاء الجثث "([6]) ، وعن الحصيلة الإجمالية لهذه المجزرة التي حضيت مدينة سكيكدة بالنصيب الأكبر في عدد القتلى من المدنيين العزل حيث أقدمت القوات الفرنسية على إعدام 1500 مواطن ([7]) ، من مختلف الأعمار بالرصاص عبر مختلف أحيائها وتجميعهم في ملعب المدينة المذكور سابقا سابقا ونستدل كذلك بشهادة لجندي فرنسي : "...إننا شرعنا نطلق الرصاص على الجميع بدون تفريق ... وكان قادتنا يحددون الأوامر باستهداف كل العرب الذين نلقاهم ... وبعد عمليات كبيرة من القتل ... انتهى

---

[1]– **عثمان الطاهر علية : الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع والإشهار، الجزائر ، 1996 ، ص 124.**

[2]– **نفسه :ص 125.**

[3]– **بول اوساريس : نفسه ص 126.**

[4]– **الجنرال اوساريس :شهادتي حول التعذيب،المصالح الخاصة : الجزائر1957–1959 ،ترجمة:مصطفى فرحات،دار المعرفة الجزائر،ص 59.**

[5]– **بخصوص الجرافة المستعملة في حفر الخندق الذي دفن فيه الشهداء يقول اوساريس :"طلبت من مصلحة الجنائز أن يدلوني على مقبرة إسلامية ، وكان يجب على أن احفر قبورا باتجاه مكة ،كانت الأرضية صلبة ولهذا كان لابد من استعمال حفارة آلية وكانت الحفارة الوحيدة التي يمكن الحصول عليها متواجدة في مصلحة الفلاحة .**

[6]– **اوساريس : المرجع السابق ، ص 60.**

[7]– **بو الطمين جودي الأخضر : لمحات من ثورة الجزائر ، الشركة الوطنية للكتاب ، ط2 ، 1987 ،ص 127.**

كل شيء وكانت أعدادهم هائلة لدرجة أن عددهم استوجب استعمال الجرافة ([1]) ، وقد حددت اعترافات اوساريس بعد 55 عام على الحادثة التي أوردها في مذكراته مايلي :

-حددت العدد الإجمالي بـ: 135جزائري ومؤكدا أن معظم الضحايا من المدنيين وأنهم قتلوا بالرصاص .

-اعترف أن عملية التقتيل كانت عشوائية من خلال ما قاله :"كنا كل من نجده أمامنا نقتله وللأسف كان من بينهم الأطفال والنساء ([2]) . وهذا يثبت أن العدد الحقيقي يتجاوز ما ذكر أضعاف مضاعفة ويتقارب مع الإحصائيات الأجنبية وتكمن الأهمية التاريخية لهذه الاعترافات لكونها جاءت لرفع اللبس عن الادعاءات التي أطلقتها السلطات الفرنسية إبان الثورة التحريرية بكون الضحايا سقطوا نتيجة الهجومات التي شنها الثوار يوم 20 أوت 1955 ([3]) . إن هذه المجزرة ما هي إلا عينة لعشرات المجازر التي ارتكبتها القوات الفرنسية عبر كامل الشمال القسنطيني ، كمجزرة وادي الزناتي وعين عبيد والحروش ([4]) .

– مجزرة 17 أكتوبر 1961 ضد الجالية الجزائرية بفرنسا : هدفت الجمهورية الخامسة إلى القضاء على الثورة ، ليس داخليا فقط ، بل عن طريق مخطط "موريس بابون " ([5]) ، للقضاء على تنظيم جبهة التحرير ، وتطهير فرنسا من إرهاب جبهة التحرير ، حيث منحه الجنرال "ديغول" الضوء الأخضر في التصرف إزاء تلك الشريحة الجزائرية المهاجرة ، الأمر الذي جعل المسئولين الفرنسيين ينشغلوا في الطريقة التي تمكنهم من وضع حد لهؤلاء الجزائريين الذين تمردوا على فرنسا في الجزائر وفي عقر دارها أيضا ، وكان "موريس بابون" في رأي ديغول وحكومته ، القائد الناسب للمرحلة على كسر شوكة جبهة التحرير في العاصمة الفرنسية "باريس" ([6]) ، وقعت هذه المجزرة الجماعية ضد المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، وتعود وقائعها إلى يون 05 أكتوبر 1961 حينما اصدر محافظ الشرطة

---

[1]– **محمد العربي الزبيري:حول انتفاضة 20 أوت 1955 ، مجلة الثقافة ،السنة 14، العدد 83، سبتمبر /أكتوبر 1984 ،ص 144.**

[2]– **اوساريس : المرجع السابق ، ص 59.**

[3]– **بو الطمين جودي الأخضر : المرجع السابق ، ص 59 .**

[4]– **عبد الرحمان بن العقون : هجومات 20 أوت 1955 ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 40 ، العدد 40 ، الجزائر 1980 ، ص 30.**

[5]– **موريس بابون : ولد موريس بابون في 03 ديسمبر 1910 أب لثلاثة أطفال ، تخرج من كلية الحقوق ، وحاز دبلوم في الدراسات العليا في القانون والاقتصاد السياسي ، كما درس علم الاجتماع والنفس وشغل عدة مناصب منها : مدير في مصلحة شؤون الجزائر في وزارة الداخلية الفرنسية في 1945، وفي 1949 واليا على قسنطينة وفي مارس 1958 عينه الجنرال ديغول محافظا على شرطة باريس ، وفي 1968 تم انتخابه على منطقة "شير" ، وفي 1971 شيخا لبلدية "سانت اماند" وشغل منصب وزير للميزانية في حكومة "رينولد بار" في ضل رئاسة "جيسكار ديستان" وبقي في هذا المنصب إلى غاية 1978 حتى 1981 .مجلة الجيش ، العدد 495 ، ص 37.**

[6]– **مساعيد ،ض:جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 ،مجلة الجيش،عدد 495، 2004 ،ص 35.**

بباريس "موريس بابون" الذي اشتهر بجرائمه العنصرية ([1]) ، مرسوم يحمل رقم 13/61 وبنص على فرض حظر التجول على الجزائريين من الساعة الثامنة والنصف مساءا إلى الخامسة والنصف صباحا ويحدد شروط تنقلهم ([2]) ، وهو ما دفع بفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى دعوة الجالية الجزائرية إلى تنظيم مظاهرات سلمية يوم 17 أكتوبر 1961 للتنديد بهذا المرسوم العنصري ([3])

وتمكن في حدود الساعة الثامنة في نفس اليوم عشرات الآلاف من الجزائريين من الوصول إلى قلب العاصمة باريس رافعين شعارات مؤيدة لجبهة التحرير الوطني واستقلال الجزائر ([4]) ، وهنا وجدت الشرطة الباريسية الفرصة مواتية وسانحة في التنكيل والقتل لمدة 15 يوما ([5])، وبتواطؤ من أجهزة السلطة بفرنسا خلفت ما يقارب 300 قتيل جزائري و 400 في عداد المفقودين وما يقارب 9260 معتقل ([6]) ، وحتى السلطات الفرنسية أكدت على التفريط في استخدام القوة على المتظاهرين وحددت عدد القتلى في 210 ضحية ، وأثبتت عدم تعرض أي شرطي أو مبنى عبر شوارع العاصمة إلى التخريب من طرف المتظاهرين ، وهو ما يؤكد الطبيعة السلمية للمظاهرة ، فقد جاء في لجنة القوانين بالجمعية الوطنية الفرنسية التي كلفت بالتحقيق في حيثيات الأحداث برئاسة النائب "سينار ساماريل" يوم 09 نوفمبر 1961 وللتحقيق في الحقائق التي أوردتها بعض الصحف الفرنسية حول الأساليب غير الإنسانية التي مارسها رجال الشرطة على المقبوض عليهم في المظاهرات ، وهذا مما جاء في بعض الصحف :"...أثناء زيارتنا لمقر الشرطة "بفانسان " يوم 06 نوفمبر وجدنا تناقض بين السجلات الخاصة بتحديد هوية المقبوض عليهم في المظاهرات ، بوجود 1710شخص فرنسي من المسلمين (إشارة إلى الجزائريين) ، وبين العدد الذي قدمه رؤساء المصلحة وهو ما يجعلنا إلى طرح استفهام حول مصير 210 منهم ([7])، .ويكفي أن نسجل الشهادات الفرنسية التي تقر بفضاعة الجريمة التي اقترفتها الشرطة الفرنسية ومنها:

---

[1]– محمد البجاوي ، حقائق موريس بانون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 ، مجلة الجيش ، عدد 495ن 2004 ،ص 35.

[2]– نفسه :ص ، 210.

[3] –jean luc –einaudi :la bataille de 17 octobre 1961 .media plus .Algérie .1994 p.229.

[4]– محمد البجاوي : المرجع السابق ،ص 237.

[5]– الزغيدي محمد لحسن : المرجع السابق ، ص 237.

[6]– الطاهر بوعنيقة ك شهادات من جرائم الاستعمار ضد الهجرة ، المجاهد الأسبوعي ،العدد 1419،16 أكتوبر ،ص 31.

[7] –jen luc –einaudi : op .cit p. 267.

– اصدر حوالي 300 مثقفا بيانا يدين بشدة الجرائم البشعة التي ارتكبتها جمهورية ديغول الخامسة بقيادة موريس بابون ومن بين الموقعين على هذا البيان الفيلسوف الفرنسي المعروف" جون بول سارتر" و"سيمون دوبوفوار" الذي صدر بعد المذبحة مباشرة والذي جاء فيه :" عبر الجزائريون بكل كرامة وشجاعة عن مواقفهم من خلال مظاهرة نظموها في 17 أكتوبر 1961 احتجاجا على أعمال القمع المتزايد ضدهم والمسلط عليهم من طرف قوى الآمن الفرنسية ...، هاهم الجزائريون يموتون من جديد لا لشيء إلا لأنهم يريدون أن يعيشوا أحرارا ..." ([1]) ..." فانه ليس كاف علينا الاقتصار على الاحتجاجات المعنوية بل علينا أن ندعو جميع الأحزاب والهيئات النقابية والمنظمات الديمقراطية – ليس فقط من الإلحاح على الإلغاء الفوري للإجراءات غير المشرفة والعنصرية المتخذة ضد الجزائريين والمعلقة بفرض حظر التجول –بل يجب علينا أن نبدي تضامنا مع العمال المهاجرين الجزائريين بصورة فعالة ([2]) .وقد لاق هذا البيان ردا واسعا في فرنسا من طرف الصحف الفرنسية وكذا المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي الذين ساندوا ووقفوا ضد الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا ([3]).

– ما اقره عدد من الشرطة المنتمين إلى التيار الجمهوري في شهاداتهم التاريخية ([4]) ، التي تؤكد على الفعل الإجرامي الذي مارسته الشرطة الفرنسية بأمر من قيادتهم وبتوجيه من السلطات السياسية .

– ما أكده بعض الفرنسيين الذين شاهدوا الأحداث على كثب ومنهم المخرج السينمائي الشهير"جاك بانجيل- jak –panjel" الذي قال :" بالفعل ذهبت وشاهدت ... مظاهرات سلمية ، لا تكسير لزجاج النوافذ والمحلات ولا تحطيم للسيارات ...غير أنها قوبلت بقمع وحشي تجاوز حتى الصلاحيات التي يخولها القانون في هذه الأحداث ([5]) .

–ما جاء على لسان الصحف الفرنسية التي عبرت عن استيائها عن النتائج التي انتهت إليها المظاهرات وأكدت بعض الحالات التي تورط الشرطة الفرنسية في قتل وتعذيب الجزائريين ، ومنهم صحيفة "الليبيراسيون "– "libération" الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1961 والتي طرحت عدة تساؤلات حول خالات القتل التي تعرض لها الجزائريون في هذه المظاهرات من خلال "...هل صحيح بان 120 جزائري قد القي عليهم القبض هذا الأسبوع

---

[1]– مساعيد ، ض : المرجع السابق ،ص 36.

[2]– نفسه : ص 36.

[3]– نفسه : ص 36.

[4] –jen luc –einaudi :op.cit .p 309.

[5]– طاهر بوعنيقة : المرجع السابق ، ص 32.

والقي بهم في نهر السين ... هل صحيح أن عددا من الجزائريين قد تم شنقهم مؤخرا في غابات الناحية الباريسية...هل حقيقة أن كل ليلة يختفي جزائريون دون أن نجد لهم ولجثثهم أثرا في العيادات الصحية آو مراكز الشرطة آو السجون ...([1]) وكتبت صحيفة "فرانس لسوار" –"le soir –France" الصادرة في 17 أكتوبر 1961 تقول : "يوم الأربعاء 18 أكتوبر كانت الساعة 23:00 ليلا بالقرب من جسر النصر حوالي 30 جزائري تم جمعهم وضربهم ثم إلقاؤهم في نهر السين من أعلى الجسر من طرف أفراد الشرطة ...غرق منهم 15 شخص ([2])

وجاء في صحيفة "l'humanité" الصادرة في 18 أكتوبر 1961 مقالا مطولا جاء فيها :"في ليلة واحدة في شارع (شان ديني) تم اغتيال 30 جزائريا برميهم في نهر السين بعد عمليات تعذيب بشعة ثم جرح العديد من الجزائريين وقذفهم في نهر السين او تركهم جرحى... وفي غابات "فإنسان" في الدائرة الباريسية الثامنة عشر قام أعضاء من الفرقة المتخصصة للشرطة بأعمال تعذيب وحشية ضد الجزائريين وإلقاء البنزين عليهم وإشعال النار فيهم ..." ([3]) ، وبعد حوالي ثلاثون سنة من الحادثة اعترف مجلس الشيوخ الفرنسي على نص تشريعي سنة 1998 على كون مظاهرات 17 أكتوبر 1961 انتهت بقمعها بوحشية وإدراجها في المقررات الدراسية ([4])، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن فرنسا تعي جيدا مسؤوليتها اتجاه ما اقترفته من جرائم ، وان تقادم بها الزمان لا يمكن أن تنساه ذاكرة الشعوب ، كما أن اعتراف فرنسا بهذه الجريمة هو إدانة رفعتها على نفسها بنفسها .

-التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر وآثارها : لم تقتصر الإبادة التي سخرها الجيش الفرنسي على القتل الجماعي بالطرق المعهودة ، بل تطور الأمر إلى حد استعمال العلم والتقدم التكنولوجي في خدمة الأغراض الدنيئة، ومن أمثلة هذه الممارسات نسجل ما اقترفته فرنسا بجميع أطيافها التي اشتركت في عملية تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية ، واشترك فيها من الرئيس الفرنسي "ديغول" إلى ابسط جندي في الفيالق الفرنسية بالجزائر حيث تعود حيثيات هذه العملية إلى سنة 1960.

بدأت فرنسا أولى تجاربها النووية يوم 13 فبراير 1960 في حمودية بمنطقة رقان ، وخطورتها تكمن في كونها سطحية ، تفطن سكان المنطقة والبلدان المجاورة بسحابة نووية خطيرة ، لتتبعها سلسلة من التفجيرات الأخرى

---

[1] – طاهر بوعنيقة :المرجع السابق ، ص 33.

[2] – نفسه :ص 33.

[3] – نفسه :ص 33.

[4] – وكالة الأنباء الفرنسية : اعتراف رسمي بقمع مظاهرات باريس ، جريدة الخبر ، 20 أكتوبر 2001، العدد 3250 ، ص 01.

السطحية ([1])، ونظرا لكون التجارب النووية حساسة وتتطلب وقتا ، خاصة بعد العناء الذي عرفته فرنسا في بداية مشروعها النووي ، حيث لم يسعفها الحظ في اكتساب التكنولوجيا النووية حتى سنة 1955 ([2])، وأقامت فرنسا مراكز لها بإفريقيا أطلقت عليها اسم مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي "I.A.Z.O" واختارت كمقر لها كل من :

-منطقة كولومب بشار :قرب الحدود المغربية وقد وضع مخطط هذه القاعدة على أساس أن يشمل قسما من التراب المغربي .

-منطقة الكويف وجبل العنق التي نص تصميمها على إدماج قسما من التراب التونسي .

-المنطقة الثالثة في غينيا .-المنطقة الرابعة في مدغشقر

ونظرا لكون الصحراء الجزائرية تكتسي موقعا استراتيجيا مهما لعملية التجارب النووية ، فقد أقامت مراكز نووية بالصحراء أهمها : منطقة رقان التي وقع الاختيار عليها في جوان 1957 بعد أن جرت بها عدة استطلاعات ، واستقر بها ما بين 6500 فرنسي من علماء وتقنيين وجنود و 3500 جزائري كعمال بسطاء ومعتقلين .

-تفجير القنبلة : في بداية شهر فيفري من سنة 1960 كان كل شيء جاهز في رقان ، وأصبح الأمر بيد الأرصاد الجوية التي ستحدد اليوم المواتي للتفجير ، ولقد تم ذلك بالفعل في 12 فيفري 1960 وتقرر التفجير في يوم الغد أي 13 من فيفري وأعطيت التعليمات الأخيرة ([3]) ، وفي فجر ذلك اليوم اتجه الجنرال "اليري" " le Général -Aileret" إلى الحمودية مقر القيادة المتقدم الذي كان يبعد حوالي 15 كلم من المنطقة الصفر ، وجرت العمليات أوتوماتيكيا لتفادي أي خطا .سبقت عملية التفجير عدة صواريخ تعلن عن مدة التفجير التي ستتم بعد 50 ثا، وانفجرت القنبلة وشكلت كرة نارية هائلة انبعث منها ضوء باهر وسمع دويها على بعد حوالي دقيقة ثلاثين ثانية ([4]) انظر الملحق .

---

[1]- **مصلحة الدراسات بالمركز : التجارب النووية في الجزائر ، دراسات وبحوث وشهادات ،ط1 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة الأول نوفمبر 1954، الجزائر ، ص 17.**

[2]- **نفسه ،ص 21.**

[3]- **نفسه :ص 26.**

[4]-**مصلحة الدراسات : المرجع السابق ،ص 26.**

-ردود الأفعال الداخلية والخارجية :

-موقف الثورة الجزائرية: جاء في جريدة المجاهد ليوم 22 فيفري 1960 تصريح للسيد "أمحمد يزيد" وزير الأخبار للحكومة الجزائرية المؤقتة يندد فيها بتفجير القنابل الذرية برقان هذا مقتطف منه" ...أن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم ، أننا مع جميع شعوب الأرض نشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية إلى أخطار التجارب النووية ...، أن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم ([1]) .

-المواقف العربية والدولية :

-المغرب :عندما فجرت القنبلة ألغى المغرب الاتفاقية الدبلوماسية المبرمة مع فرنسا في 28 ماي 1956، مما يعني أن الحكومة الفرنسية لن تمثل المغرب في البلدان التي لديها بها سفارات ، كما استدعي سفير المغرب بفرنسا ([2]) .

– العراق :نقل راديو بغداد عن وكالة الإعلام العراقية تصريحا للناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية العراقي جاء فيه :" أن فرنسا قد تعدت على السيادة الجزائرية أولا ، ووقفت أمام السلم الذي تنشده الشعوب ثانيا، ولذا فان العراق مستعد للوقوف مع الشعب الجزائري مساندا إياه من اجل وضع حد لهذه التجارب الفرنسية ([3]) .

– مصر: نددت الجمهورية العربية المتحدة باعتداءات الحكومة الفرنسية ، وقد صرح بذلك وزير الثقافة والتوجيه الوطني الدكتور "عبد القادر حاتم" في تصريح له بثته وكالة الإعلام للشرق الأوسط جاء فيه : "ما دامت التجارب النووية الفرنسية تشكل عملا عدوانيا واضحا اتجاه الجنس البشري في تطلعاته ومستقبله ، فإنها كذلك تعتبر خرقا صارخا لحقوق الشعب الجزائري "([4])

---

[1]– **عبد الكاظم العبودي : التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد ، نشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، الجزائر ،2000 ،ص 93.**

[2]– **مصلحة الدراسات : المرجع السابق ،ص 30.**

[3]– **بوعزة بوضرياسة : التجارب النووية في الصحراء وردود الفعل الدولية ،سلسلة الملتقيات ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، 1998، ص 282.**

[4]– **بوعزة بوضرياسة : المرجع السابق ، ص 283.**

– طرابلس: قدمت مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى السفارة الفرنسية ضد التفجير النووي في الصحراء الجزائرية من جهة ، ومن جهة أخرى وجه الوزير الأول الليبي" الدكتور محي الدين الفكيني" برقية إلى السيد احمد بن بلة يعبر من خلالها عن تضامن حكومته مع الشعب الجزائري في موقفها الشرعي في معارضة هذه التجارب النووية على أراضيها ([1]) .

– هيئة الأمم المتحدة :أن مندوبي الدول الغربية لدى هيئة الأمم المتحدة لم يحركوا ساكنا ولم يدينوا فرنسا وتجاربها بل كان هناك تأييد حكومي من طرف أعضاء الحلف الأطلسي ، وهذا ما دفع بمندوب" تشيكوسلوفاكيا ،"كارل كيركا" إلى اتهام فرنسا بعرقلة مؤتمر نزع السلاح وتجاهلها لقرارات الهيئة وأكدت المعارضة من طرف كل من بلغاريا والهند وإثيوبيا وكندا والاتحاد السوفياتي ([2]) كما أدينت التفجيرات من طرف كل من مؤتمر نزع السلاح "بجنيف" ومؤتمر الشعوب الافرواسيوية .

–آثار التجربة النووية (الذرية) : في الوقت الذي كان الفرنسيين يهللون فرحا ويستبشرون خيرا بالقنبلة الذرية التي سترفع مقامهم إلى مصاف الدول الكبرى، أصبح أهالي منطقة رقان حينها يستنشقون هواءا ملوثا بالإشعاعات ، فلقد كان للتجارب النووية انعكاسات خطيرة على الإنسان والبيئة حتى بعد مرور سنوات طويلة على التفجير .

–على السكان : ظهور بعض الأمراض التي كانت نادرة الحدوث مثل : السرطان خاصة سرطان الجلد ، ومرض العيون.–ظهور حالات العمى خاصة لدى الذين أخذهم الفضول لمشاهدة المخططات الفرنسية.

–الوفيات المتكررة للأطفال عند ولادتهم –بعضهم لديه تشوهات خلقية ،مثل عين واحدة على الجبين "وأصابع قصيرة جدا monophtalme" .

–ظهور حالات العقم التي أصبحت شائعة وكذا التأثيرات الوراثية كطمور الأعضاء التناسلية المسمى Ambiguou genitalia ([3]).

---

[1]– نفسه : ص 282.

[2]– نفسه :ص 286.

[3]– عبد الكاظم العبودي : المرجع السابق ،ص 91.

-بالرغم من مرور أكثر من ثلاثين سنة إلا انه أدى إلى إصابة احد الأشخاص بعد خروجه من سجن رقان بسنوات قليلة ، بسرطان الجلد حيث أدى به الأمر إلى وفاته سنة 2007 .(سجن في حوالي 1985 وأطلق سراحه في 1996).

-على البيئة : كانت هي أيضا وخيمة جدا حيث قضت الإشعاعات على الخيرات الطبيعية المتنوعة التي كانت تتميز بها (رقان) ولقد تجلى الإشعاع الذري في الأضرار التي مست زراعة الحبوب والنخيل التي أصيب بوباء دخيل هو البيوض الذري ([1]).

-آثار النفايات النووية من معدات عسكرية في مناطق التفجيرات لا زالت تشكل خطرا على البيئة فلا تعد مناطق صالحة للزراعة ولا لأي نشاط آخر ، وهذا ما يدخل في خانة تدهور الغطاء النباتي ، وانخفاض إنتاج المحاصيل الحقلية وظهور سلالات خضرية ضعيفة الإنتاج والمقاومة اتجاه الأمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة ([2]) .

-كما أن التربة نتيجة لعملية الحرق النووية تصبح غير صالحة وتولد عملية الإحراق النووي ، حرارة في الجو نتيجة الإشعاع الذي لا يزال موجودا ، وعواصف تترتب عن هذه التغيرات المفاجئة في المناخ والتغيرات في حركة الكثبان الرملية

-التأثيرات الإشعاعية على المياه وخاصة مياه الشرب منها ، فقد تلوثت نتيجة انحلال النوويات الذرية التي وصلت إلى 800 نويدة منها 200 نويدة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمياه الشرب وقد لوحظ تأثيرها على الأعضاء البشرية والحيوانية والنباتية واعتبرت مواد مسرطنة ([3]) ، إن هذه التجربة البشعة على أبناء الجزائر الذين استعملوا كفئران تجارب في العملية أثبتت مرة أخرى مدى تأصل الفكر الإجرامي لدى الفرنسيين الذين نادوا دوما بحرية الإنسان ، ولم تكن هذه القنبلة الوحيدة ، بحيث تلتها عدة عمليات منها:

-1افريل 1960: عملية سميت باليربوع الأبيض فجرت بطاقة حوالي 10كيلو طن .

-25افريل 1961: عملية اليربوع الأخضر وبطاقة حوالي 10كيلو طن .

---

[1]- **مصلحة الدراسات : المرجع السابق ،ص 23.**

[2]- **عبد الكاظم العبودي ، المرجع السابق ، ص 86.**

[3]- **نفسه : ص 93.**

-22 مارس 1965: أكثر من 13تجربة باطنية ، منها عملية واحدة فاشلة بجبل "إن ايكر" حيث يقع الجبل.محيطه حوالي 40 كلم ويمتاز بصلابة صخوره ([1])، ورغم أن اتفاقيات ايفيان تقيد تواجد القوات العسكرية الفرنسية في الصحراء ، وتحدد فترة تواجده بخمسة سنوات فقط أي من 1962 إلى غاية 1967، الا أن فرنسا ضربت عرض الحائط بكل الشروط العسكرية وبدأت تجاربها النووية بالصحراء الجزائرية واستعمال الجزائريين دروعا بشرية لهذه التجارب دون احترام أدنى شروط الإنسانية ([2]) .إن فصول الإجرام الفرنسي الذي تعددت جرائمه الابادية للسكان الجزائريين أثناء مرحلة الاحتلال ، لم تقتصر على الجرائم المعروفة التي دونتها الكتب وتناقلتها الأجيال ، بل هناك من الجرائم التي لم نعرف عنها أي شيء ، وذلك لمحاولة المستعمر محو كل آثار جريمته المادية ، من خلال إخفاء جميع الأدلة المادية والمعنوية ، كإخفاء الجثث مثلا ، أو عدم الإفصاح عن مكان ، دفنهم الجماعي بطبيعة الحال ، إلا انه بالرغم من محاولة القوات الفرنسية إخفاء كل جرائمها إلا أن التاريخ كفيل بفضح أسراره ولو مرت على أحداثه ملايين السنين ، فقد أبت الأقدار إلا أن تكشف لنا عن مجزرة جماعية بمنطقة الشريعة بولاية تبسة.

-اكتشاف المقبرة الجماعية بالشريعة ولاية تبسة : صادف يوم 20 مارس 2001 م عملية اكتشاف هزت الوسط الإعلامي والعائلة الثورية ككل ، تمثل في اكتشاف مقبرة جماعية بالشريعة ولاية تبسة .هذه الجريمة التي تشاء الأقدار بعد 39 سنة من الاستقلال أن تم اكتشاف هذه المقبرة الجماعية بمدينة الشريعة ولاية تبسة إلى الجوار الشمالي لمقر البلدية ، والذي كان إبان أيام الكفاح المسلح مقرا للإدارة الفرنسية([3])،(s.a.s) عثر فيها خلال ثلاثة أشهر من التنقيب على 650 رفات ، وأثبتت تقارير الطب الشرعي بعد معاينة كل الهياكل العظمية المستخرجة على أنها تعود إلى أيام الثورة التحريرية ، كما أن الأشياء المكتشفة في المقبرة كزجاجات الخمر وبطريات توليد الطاقة الكهربائية ، والسلاسل الحديدية آلاف قطع الرصاص وبعض الصحف التي تحمل تواريخ تعود إلى الثورة تثبت ذلك ([4]) ، وتعتبر هذه المقبرة مثالا حيا على حالات الإبادة الجماعية الذي طبقته القوات الفرنسية عبر كامل التراب الوطني ، ومن خلال المعاينة الميدانية للهياكل العظمية منذ بداية عملية التنقيب للاستخراج الضحايا تظهر عمليات التعذيب بكل أنواعه والقتل المتعمد لهم ومن القرائن التي تدل على ذلك : (انظر الملحق رقم 1-15)

---

[1]- **مصلحة الدراسات : المرجع السابق ، ص 86**

[2]- **بوعزة بوضرياسة : المرجع السابق ،ص 281.**

[3]- **هيئة التحرير :جرائم فرنسا الاستعمارية ، اكتشاف مقبرة جماعية بتبسة ، المصادر ،ص 242.**

[4]- **نفسه ، ص 242.**

-تكدس الهياكل العظمية فوق بعضها البعض يؤكد صفة القتل الجماعي للضحايا ([1])، فقد عثر على بئرين

-أثناء عملية التنقيب بالموقع الأول يحتوي على 58 هيكلا عظيما كاملا والثاني على 21 هيكل

-إن بعض الجماجم في حالة انتفاخ الفكين بزاوية تتجاوز 45°، وهو ما يؤكد أن بعض الضحايا دفنوا أحياء وهي من الوسائل التي طبقتها القوات الفرنسية في إعدام الجزائريين ([2]).

-أطراف الهياكل العظيمة لبعض الضحايا وجدت مكبلة بالأسلاك الحديدية وهو ما يؤكد تعرض الضحايا للربط المتعمد ثم القتل لكون حالات الدفن العادية لا تستدعي الربط بالأسلاك للأطراف السفلية والعلوية ([3]).

-اكتشاف الحلي الفضية على رقاب بعض الضحايا يثبت أن عملية الإقبار كانت بدوافع إجرامية لكون عملية الدفن عند المسلمين ولاعتبارات دينية تقتضي نزع كل الحلي التي تتزين بها النساء أثناء موتهن ، ويؤكد ذلك انه حتى النساء لم تسلم من عملية القتل ([4]) .

-جثث الضحايا كانت متوجهة لكل الجهات ما عدا جهة القبلة وهي مخالفة لطبيعة الدفن عند المسلمين التي تكون باتجاه القبلة

-إن الموقع الذي اكتشفت به المقبرة كانت في الحيز الذي يقع به المكتب الإداري المختص والذي اشتهر بممارسة التعذيب والقتل أثناء الثورة التحريرية وكان يشرف عليه بمدينة الشريعة "كونور-CONORD"

-حسب شهادات عدد هام من المواطنين الذين عاصروا الثورة التحريرية بالمدينة فان عددا هاما ممن كانوا يدخلون هذا المقرة تختفي آثارهم في ظروف غامضة كما حدث لخمسين شخص من مختلف الأعمار جيء بهم من مشتلة تمطليليا القريبة من مدينة الشريعة سنة 1959م ، ونفس الحدث أوردته صحيفة المجاهد الصادرة بتاريخ الفاتح ماي 1959م ([5]) .هذه المقبرة تمثل عينة من جملة من الاكتشافات بهذه المنطقة منها 70 هيكل بمدينة تروبية و12 هيكل بناحية بئر الدواميس القريبة من مدينة الشريعة ،هذه الجرائم الابادية للشعب الجزائري مجرد

---

[1]- **هيئة التحرير ،هكذا يحارب الجيش الفرنسي ، مجلة المجاهد ،1956/2/6،ص11.**

[2]- **المرجع نفسه ، ص5.**

[3]- **هيئة التحرير ، المرجع السابق ،ص 13.**

[4]- **الصديق ، محمد الصالح ، المرجع السابق .ص ص 223-224.**

[5]- **علي كافي : أعمال توحش رهيبة بالمدن الجزائرية ، المجاهد ، العدد 41 . 01ماي 1959م، ص 09.**

حلقة من الحلقات الإجرامية ضد الإنسانية للاستعمار الفرنسي والتي لا تقل خساسة عن جرائم القتل الفردي مع سبق الإصرار والترصد وهذا ما سنراه في مايلي :

-نماذج عن جرائم القتل العمدي : -اغتيال الشهيد العربي بن مهيدي: يعتبر الشهيد العربي بن مهيدي من الوجوه التاريخية البارزة للثورة التحريرية ، فهو احد الأعضاء المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) والعمل التي أشرفت على التخطيط وتفجير الثورة التحريرية وعين عضو لجنة 22 التاريخية في نهاية جويلية 1954م وأسندت له مهمة قيادة المنطقة الخامسة (وهران) أثناء اندلاع الثورة ، وفي مؤتمر الصومام 1956م عين في لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)إلى جانب المجلس الوطني للثورة (C.N.R.A) وكلف بتنظيم الكفاح المسلح في الجزائر العاصمة (1956م/1957م) أين تمكن من تنشيط العمليات الفدائية للثورة التحريرية في الخفاء أثناء معركة الجزائر ([1])، وفي 23 فيفري 1957م القي عليه القبض من طرف الوحدة العسكرية التابعة للفرقة الأولى المظلية بقيادة الجنرال "ماسو-Massu) ، الذي كلف بالإشراف على إعادة الأمن من طرف القيادة الفرنسية في الجزائر العاصمة ([2]) .وقد تعرض الشهيد أثناء اعتقاله للتعذيب الجسدي والنفسي لمدة 09 أيام كاملة حيث أكد العقيد "بيجار-BéGARD" للصحف الفرنسية بعد الإعلان عن الانتحار المزعوم للشهيد ذلك بقوله "...إن العربي بن مهيدي يعرف كيف يقهر الألم ..." ([3]) .

كما أن إخفاء جثته على وسائل الإعلام حتى الفرنسية بعد قتله يؤكد ذلك فقد تعودت وسائل الإعلام الفرنسية بأمر من السلطات إلى عرض صور القادة العسكريين لجيش التحرير الوطني بعد مقتله كما حدث للعقيد عميروش وجاءت اعترافات الجنرال اوساريس بعد 44 سنة من قتله بالرغم من كونها جاءت ناقصة لم تورد لا ادوار التعذيب التي تعرض لها ولا ملابسات الأحداث قبل إعدامه عمدا دون محاكمة ولا أي مبرر سوى انه من كبار قادة حركات التحرير حيث يقول اوساريس عن جريمته :"...إننا لا أرى لماذا يكون بن مهيدي أفضل من الآخرين ، وفي مجال الإرهاب لا يثيرني القائد أكثر من المنفذ البسيط .لقد قتلنا كثيرا من الشياطين البؤساء الذين ينفذون أوامر هذا الرجل، وهانحن منذ قرابة ثلاثة أسابيع من اجل ما الذي سنفعله فقط ([4]).

[1]- سليمان بارور : حياة الشهيد بم مهيدي، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ،ص 79.

[2]- نفسه :ص 87

[3]- المنظمة الوطنية للمجاهدين : من شهداء الثورة التحريرية ، منشورات الثقافة والإعلام ، 1986م، الجزائر ،ص71.

[4]- بول اوساريس : المرجع السابق ،ص 138.

وبعد اخذ ورد بين الجنرال ماسو وقرينه اوساريس تم التوصل إلى ضرورة تسلمه من عند الفرقة الثالثة التابعة للمظليين بقيادة بيجار ، حيث يقول اوساريس :"...تفاجات عندما رأيت فرقة المظليين التابعة للوحدة الثالثة تقوم بتحية الشرف الأخيرة لزعيم جبهة التحرير الوطني المهزوم لقد كان هذا التقدير الذي قام به بيجار للرجل الذي أصبح صديقه ..." ([1]) ، ويضيف اوساريس قائلا عن أطوار الجريمة المنظمة :"...وأدخلناه الشاحنة وتوجهنا به بسرعة مفرطة لان كمينا كانت تحضره جبهة التحرير الوطني لتحريره كان جد محتمل... وأعطيت أمرا انه إذا تعرضنا لهجوم ما فاقضوا على بن مهيدي ... وتوقفنا في مزرعة منعزلة كانت وحدتي تقيم فيها على بعد بضعة وعشرين كيلومتر جنوب العاصمة ويضيف :"...وفي نفس الوقت قمنا بإدخال السجين وعزله في غرفة مهيئة سلفا –دليل على سبق الإصرار والترصد بالشهيد –وكان احد رجالي يقف قبالة بابها، وبمجرد إدخال العربي بن مهيدي إلى الغرفة قمنا بتقييده وشنقه بطريقة تفتح المجال لاحتمال حدوث عملية الانتحار وعندما تأكدت من موته أنزلته ونقلته إلى المستشفى ..." ([2]).

هذا التواطؤ الكبير في عملية قتل بن مهيدي عمدا في ليلة الرابع مارس 1957م، تؤكد أن أمر التخلص من الشهيد أتت من جهات عليا للدولة الفرنسية ...([3]) ، وهذا ما نلمسه من خلال الشهادة التي أدلى بها المحامي الفرنسي جاك فرجيس لإذاعة الجزائر وتكمن أهمية هذه الشهادة لتدحض الادعاءات الفرنسية بكون أن الشهيد انتحر، وهي طريقة تعودت عليها فرنسا لإخفاء جرائمها وقد سبق وقلنا انه بإمكانها تحريف حقائق التاريخ ، ولكنها لن تستطيع محو ذاكرة الشعوب(انظر الملحق الخاص بشهادة جاك فرجيس وهو لقاء للمحامي مع إذاعة الجزائر يحمل فيه فرنسوا ميتران رئيس الدولة الفرنسية مسؤولية مقتل بن مهيدي) .

–اغتيال المحامي ولد عودية : لم تقتصر حالات القتل الفردي التي مارستها السلطات الفرنسية على الجزائريين في الداخل بل وسعتها لتشمل أفراد من الجالية الجزائرية في المهجر خاصة النخبة المثقفة وما تعرض له المحامي الجزائري ولد عودية نموذجا حيا على ذلك ففي 13 ماي 1959م، أقدم رجل مسلح اعتبر بالنسبة لمصالح الأمن الفرنسية مجهولا على اغتيال هذا المحامي في قلب العاصمة باريس رميا بالرصاص أين يتواجد مكتبه ([4]) .وتشير الدلائل على مسؤولية الشرطة الفرنسية على هذه المنطقة "فانسان –Vencenne" في تنفيذ هذه الجريمة .تلقى

---

[1]– **بول اوساريس :المرجع السابق ، ص 139.**

[2]– **نفسه :ص 140.**

[3]– **بن يوسف بن خدة : المرجع السابق ، ص 187.**

[4]– **هيئة التحرير : اغتيال المحامي ولد عودية ، المجاهد العدد 10، 43جوان 1959م ، ص 2.**

المحامي تهديد بالقتل من طرف بعض أفراد الشرطة بهذه المنطقة بسبب الشكاوي التي قدمها إلى الحكومة الفرنسية خاصة الرسالة التي بعث بها إلى الوزير المنتدب لدى رئاسة الحكومة السيد "مالرو –Malro" في 15 جانفي مع المحامي الفرنسي الشهير بدفاعه عن مناضلي جبهة التحرير " جاك فرجيس" أو كما يدعى "المحامي المشاغب" ومنهم جميلة بوشامة وجميلة بوحيرد هذه الرسالة التي تثبت تورط الشرطة الفرنسية بمنطقة فانسان في تعذيب جزائريين وهم " رزقي محمد "و"محمد كرامة " ([1]) ، إلى جانب ذلك فقد تلقى قبل تسعة أيام رسالة بالفرنسية وردت إلى مكتبه تهدده بالقتل إذا استمر في مهمة المحاماة ([2]) ، وما يؤكد تورط بعض الجهات الرسمية من اغتياله هو عدم إبرام تحقيق مكمل لمحضر الشرطة والاكتفاء بتسجيل الحادثة ضد مجهول ([3]) .أن مقتل المحامي ما هو إلا دليل على منهجية الاستعمار الفرنسي الذي لا يفرق بين جهاد السلاح وجهاد القلم والعلم ، اغتيال ولد عودية ليس اغتيال شخص إنما اغتيال للقانون في دولة القانون .(باعتباره كان محاميا) .

–اغتيال الطالبة حميدو بتلمسان: لم تقتصر عمليات التقتيل الفردي على رجالات الثورة والأشخاص والزعامات البارزة في حمل مشعل الجهاد بل عممتها السلطات الفرنسية ليمس لهيبها الأطفال بالمدارس .وكنموذج على هذه السياسة ما تعرضت إليه الطالبة حميدو في 18 افريل 1985م ([4]) ، حيث عمد بعض الجنود الفرنسيين في مدينة تلمسان أثناء خروج التلاميذ من احد المدارس إلى إطلاق النار على هذه الطالبة أردتها قتيلة ([5])، هذه الحادثة التي أدت إلى مظاهرات عمت كل أنحاء المدينة ([6]) .

وهكذا يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:استنتاج.تفنن الاستعمار الفرنسي في وسائل التعذيب وذلك من اجل القضاء على الشعب الجزائري وثورته ، وما زادت الشعب الا تمسكا بثورته ،وايمانا بربه متمسكا بدينه ، حتى نصره الله على عدوه.

---

[1]– هيئة التحرير : المرجع السابق ،ص13.

[2]– نفسه : ص 02.

[3]– نفسه : ص 02.

[4]– سي بشير : المرأة الجزائرية بين التكالب الاستعماري والجهاد المقدس ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر ، الجزائر ، 1998م ، ص 259.

[5]– نفسه : ص 259.

[6]– نفسه : ص 259.

الفصل الثالث : جرائم استخدام الأسلحة المحظورة

المبحث الأول: سياسة فرنسا التطويقية على الحدود الشرقية والغربية

أولا: حقول الألغام وتعزيزات فرنسا للخطين

ثانيا: خط شال والعمليات العسكرية .

ثالثا: مظاهر تأثير خطي شال وموريس

رابعا: الآثار السلبية بعد الاستقلال.

المبحث الثاني: الجريمة النووية: الوجه الأبشع للاستعمار الفرنسي في الجزائر

أولا: السياسة النووية الفرنسية و الجزائر.

ثانيا: الصحراء الجزائرية و مثالية التفجيرات النووية الفرنسية.

ثالثا: آثار و مخلفات التجارب النووية الفرنسية على الجزائر .

رابعا: موقف فرنسا من قوانين منع استخدام الأسلحة المحرمة دوليا .

المبحث الأول : استراتيجيه الاستعمار الفرنسي في محاصرة وتطويق الثورة الجزائرية

المطلب الأول: تعريف الأسلاك الشائكة وأنواع الشبكات:

هي شبكة معقدة من الأسلاك الشائكة المكهربة [1]، متكونة من موانع اصطناعية وهي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على أربعة أو خمسة، متصلة بأسلاك شائكة معدنية، وتبلغ المسافة بين الأوتاد 1.5 متر ودلك بين الصفوف.

وتنصب الأسلاك الشائكة على مسافة 60.50 متر ،أمام مواقع المنشأة ، وتدعم نفس الشبكة بأشواك وألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو من اجتيازها ، كما تدعم بألغام مضيئة تنفجر وتنير المكان في حالة ما حول العدو اجتياز الشبكة ويستخدم جهاز عسكري خاص يربط بالأسلاك الشائكة لإطلاق الإنذار عند اجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها .

وتكمن مهمة الأسلاك الشائكة في منع العدو من مفاجأة المدافعين والحد من سرعة اندفاع المهاجمين خلال مرحلة الهجوم ، ولا تستطيع شبكة الأسلاك الشائكة إيقاف الدبابات التي تستطيع اقتحامها وتجاوزها ، ولمنعها من المخاطرة بمثل هده العملية ، تعزز الشبكة بألغام مضادة للدبابات في حالة اقتحامها للأسلاك ومحاولة تجاوزها،وتزرع هده الألغام وسط الشبكة نفسها ([2]).

توجد ثلاثة أنواع من الشبكات حسب ارتفاعها هي:

1- الشبكة العادية: تنصب في الأرض ويكون ارتفاع أوتادها فوق سطح الأرض 1.20 متر وعمق الشبكة ما بين 4.6 و 6 أمتار ، وهي تدعم من الجانبين بأسلاك شائكة أو عادية للشد مربوطة بأوتاد قصيرة ومغطاة بأسلاك شائكة. ([3])

2-الشبكة العالية: التي يكون ارتفاعها فوق سطح الأرض من 160سم إلى 180سم، وعمقها يتراوح من 1.5 متر إلى 3 أمتار ، وتنصب هده الشبكة في مناطق حساسة حول المعسكرات والمطارات وتدعم من الجانبين بأسلاك شد وبشبكة عادية.

---

[1] – عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 288

[22] – الطاهر سعيداني ، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2010، ص 127

[3] – الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص ص 126-128

3-الشبكة المنخفضة : تنصب في الغابات والمناطق المغطاة بالأعشاب ، كما تنصب تحت الماء ، وعلى شاطئ أو على ضفاف الأنهار ، ويكون ارتفاعها عن سطح الأرض حوالي 30 سم إلى 40 سم ، وتتميز هذه الشبكة بإمكانية إخفائها بحيث تفاجئ العدو خلال الهجوم .

إضافة إلى هذه الأنواع من الشبكات الثابتة، من الممكن الأرض ، استخدام شبكات متحركة قابلة للطي وهي عبارة عن شبكات اسطوانية يبلغ طولها 10 أمتار وقطرها يتراوح من 70 إلى 90 سم ، وتمتاز هذه الشبكات المسماة بـ : "Kounsertina" عن شبكة الأسلاك الثابتة بان نصبها في مكان آخر عند تبديل المواقع لا يتطلب غرس أوتاد كثيرة في الأرض ،لذا تستخدم في الجبال والمناطق الصخرية ([1])، كما يوجد نوع آخر من الشبكات منها الشبكة المختلطة .

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد مشروع خطي شال وموريس

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام "Vanuxem" قائد منطقة الشرق القسنطيني ، التي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية ، غير أن ذلك لم يتم بسبب هزيمة فرنسا في ماي 1945 ، لكن الفكرة بقيت في ذهنه وراودته في بداية الخمسينات إلى أن طبقت في الجزائر مع نهاية الخمسينيات على يد أندري موريس ([2])، وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري ([3]) ، والذي اقترح انجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود الجزائرية المغربية التونسية ليسمى باسمه فيما بعد ([4]).

كما كانت له عدة تسميات نذكر منها خطوط الموت،الحاجز القاتل([5]) ،خط ماجينو الجديد،خط ماجينو ([1])، الجزائر و السد المكهرب ،و الخط المكهرب و السد الموت،أو السد القاتل([2])،الثعبان العظيم،كلها

---

[1]- احمد حمدي ،الأسلاك الشائكة المكهربة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 1998 ، ص ص 274-275

[2] – أندري موريس ، وزير الدفاع الفرنسي ، في حكومة بورجيس الذي أصدر قرار بإنشاء الخط المكهرب الحدودي بتاريخ 28 جوان 1957 ، تحت رقم 3969 لعزل الجزائر عن القواعد الخلفية ، انظر: جمال قندل ، خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2008، ص 47

[3]- تعتبر حكومة بورجيس الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة ، حيث عرفت الجمهورية الرابعة سقوطا حرا لحكومات : مانديس فرانس ، ادغار فور ، غي مولي ، للإشارة فان حكومة بورجيس لم تعمر هي الأخرى طويلا حيث امتدت من 13 جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957 ، انظر : نفس المرجع السابق ص 42.

[4]- الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ،ص ص 128-129

[5]-وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح1954-1962، دار المعرفة للطبع و النشر، الجزائر، 2009، ص 106.

العظيم،كلها تسميات تدل على معاني لا تختلف في جوهرها كما تبين نظرة كل طرف معني بالخط من قريب أو من بعيد كالفرنسيين و الجزائريين من ساسة و عساكر و كتاب.

فخط موريس مر بمراحل عديدة حيث يرى الدكتور محمد قنطاري بان الأسلاك ظهرت في 1955 في عدة مواقع إستراتجية بالحدود الجزائرية الغربية و لكن جيش التحرير الوطني تمكن من اقتلاعها نهائيا ،هذا ما أكده المجاهد و المؤرخ محمد تقية في حين كانت البداية الفعلية للأسلاك الشائكة في الجزائر قبل هذا التاريخ.(أنظر الملحق رقم 18)

تجدر الإشارة إلى أن العسكريين الاستعماريين قد دأبوا منذ 1 نوفمبر1954،أي قبل مجيء موريس على استعمال هذه الأسلاك و التي أحاطوا بها مراكزهم ثم لم يلبثوا أن احتموا بها في كل مزرعة و كل قرية صغيرة أو كبيرة و في كل مدينة أقاموا بها فأصبحت الجزائر تكتسي صبغة دفاعية تشبه تلك التي رأيناها في شرقي فرنسا و شمالها الشرقي خلال 1939-1940،و مع ذلك فان كانت الجزائر قد عرفت الأسلاك الشائكة منذ اندلا ع الثورة فان استعمالها بصورة أوسع انطلق مع أندري موريس([3])،في 20جون1957 حيث قضى بإنشاء خط دفاعي طويل،يمتد ن الحدود الجزائرية التونسية (ينظر الملحق الأول)،مماثل للخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الخدود الجزائرية المغربية([4]). (أنظر الملحق رقم 19)

و يجدر الذكر هنا أن أندري موريس برع في هذا المشروع لما يمتاز به كمقاول في الأشغال العامة،كما انه قام بعملية ذات فائدة مزدوجة ،ذات بعد اقتصادي شخصي لان مؤسسته هي التي تقوم بتوفير الأسلاك الشائكة "وقد استدعي إلى المجلس الوطني لمساءلته من قبيل الشيوعيين بشان هذه الصفقة المالية".

أما البعد العسكري فان ذلك كون المشروع اعتبر الحل الناجح و الكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي([5])،علما أن الجنرال صرح بأنه استوحى قراره هذا بإنشاء هذا الأسلاك من قرارات مؤتمر الصومام([1]) ، القاضية

- خط ماجينو هو خط دفاعي عظيم تعود فكرة إنشائه إلى الفرنسي يول يانلوفي، أما فكرة التجسيد الميداني المتعلقة بانشائهء في 04 جانفي 1930 فتعود لوزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو، و هو حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية لاتقاء هجوم مباغت، كما يسمح للقوات الفرنسية القيام بالتعبئة العامة ينظر: مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع و رؤى، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011، ص 59[1].

[2]-محمد قنطاري، محاضرات و دراسات و أبحاث ميدانية و شهادات حية مقارنة بالوثائق مخطوطة. ص 11.

[3]-مسعود كواتي، الرجع السابق، ص 62.

[4]-محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المال، ت-عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 385.

[5]- جمال قندل، المرجع السابق، ص 43.

بأولوية الداخل على الخارج،و الذي رأى فيه وسيلة يمكن من خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية تبعا لمقولة:"أن إصدار أي قرار يستوجب اطلاعا على قرار الخصم([2])".

و في سياق الحديث عن التطويق الحدودي،تجب الإشارة إلى أن عملية غلق الحدود و تطويقها لعرقلة حركة و نشاط المجاهدين([3]) ،في الجهة الغربية لم تبدأ أصلا مع أندري موريس ،بل سبقه إليها الجنرال "بيدورن pedron" قائد القسم الوهراني الذي طرح الفكرة و قد جسدها في الميدان الجنرال "لوريو lorillot" في شهر جوان 1956بغرض عزل جيش التحرير عن القواعد الخلفية للثورة بالمغرب([4])،كما كانت تلك الخطوط المكهربة بمثابة وسيلة ابتكرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية للضغط على جبهة التحرير الوطني،و حرمانه من كل موارد التموين.([5]) (أنظر الملحق رقم 21)

و نظرا للخطر الذي كانت تشكله جيوش الثورة و تمركزها في بعض المناطق الغير مراقبة من طرف عساكر الاستعمار بجبال تلمسان،فجاء تأكيد الجنرال فانيكسم أن الدعم الخارجي الذي تتلقاه الثورة يشغل باله كثيرا،لذا شرع في انجاز خط دفاعي طويل عازل،على امتداد مسافة مائة و أربعين كيلو متر،طولا انطلاقا من البحر إلى غاية مركز" ابر وفوار abreuvoir"،إلا أن هذا السد لم يكون على درجة كبيرة من الخطورة على جيش التحرير،كما تجب الإشارة إلى أن الأشغال توقفت لأسباب مالية،و بقى الأمر كذلك رغم الشروع في زرع الألغام على مستواه،ابتداء من ،1957، إلى غاية رجوع أندري موريس على رأس وزارة الدفاع حيث عرفت الحدود الغربية بداية فعلية و حقيقة للخط المكهرب مثلما كان عليه الأمر في الجهة الشرقية،لتحقيق التوازن في التأثير على الثورة.

أما فكرة إنشاء خط شال فهي تعود إلى الجنرال شال موريس،الذي استفاد كثيرا من تجربة الوزير أندري موريس،وقد ذهب الجنرال شال إلى حد القول:"أن السدود،خط موريس تشتغل على نحو جيد،و تلعب دورا

- من أهم الأحداث الكبرى في تاريخ الثورة و الذي انعقد في ايام20-21-22، 1956 و الصومام واد يقع في قرية صغيرة هي اكفاد و بالقبائل الصغرى، ينظر: عبد الملك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954، 1962، دار الكتاب العربي [1]للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر2010، ص ص 106-107.

[2]-الطاهر سعيداني ، المرجع السابق، ص 130.

[3]**- El-Moudjahid** : **Tébessa**, **Découverte D'un Champ De Mines Antipersonnel A Birela**, **Ter**, **Dimanche 10 Octobre2010**, **N°1420 ; P2**.

[4]-جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 53-54.

[5]**- El-Moudjahid** : **dans l'enfer de la ligne Challe**, **31 octobre 2012-N°14653**.**p16**.

هاما كما يجب،خاصة و أن الثورة لم يتمكنوا من تعويض الخسائر في الداخل ...".([1])، تم تعيين الجنرال([2] moulice Challe في 19ديسمبر 1958على رأس قيادة القوات العسكرية بالجزائر،من طرف الجنرال ديغول ([3])،المقتنع بان بالقضاء التام على مقاومة الجيش الشعبي الوطني بالداخل لن تكون إلا وفق الخطط العسكرية للجنرال شال([4]). (انظر الملحق رقم 22)

-مناطق تواجد الخطين: يمتد خط موريس بالحدود الشرقية من البحر شمالا الى الصحراء جنوبا حيث انطلق من عنابة إلى ابن مهيدي،الذرعان،شيحاني،([5])، و يتفرع عند هذه النقطة،قسمان من الخط يحميان طريق السكة الحديدية ثم ينزل اتجاه سوق أهراس،مداووش،العوينات حتى تبسه ليصعد باتجاه الكويف، ثم ينزل نحو كاري،الماء الأبيض،أم علي،بئر السبايخية،بئر الغاتر ثم نقرين،ليتجه نحو شط الغرسة على مسافة يبلغ طولها أربعمائة و ثمانين كيلومتر طولا،([6]) ، أما العرض فانه يختلف تبعا لطبيعة و تضاريس كل منطقة حيث يتراوح ما بين ستة و اثنا عشر مترا،([7])، إلى غاية ستين مترا فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولط.

أما الجهة الغربية فقد امتد خط موريس ligne Maurice ، على طول الحدود الجزائرية المغربية.([8])، من مرسي ابن مهيدي شمالا و يصل إلى مدينة بشار واقلي مرورا بمغنية، العريشة ، المشرية ، العين الصفراء ، و فقيق، و بني ونيف، و العبادلة ، اقلي .و يقدر طوله ب750 كلم.

---

[1]-جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 55—57-84.

[2]-ولد موريس شال بفرنسا في 5 سبتمبر 1905، التحق بمدرسة سان كير(Saint Cyre) ، سنة 1923 و تخرج منها برتبة ملازم اول سنة 1925، و خلال نفس السنة التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران، ليلتحق بالمقاومة بالمقومة سنة1943، ليتقلد عدة مناصب كان آخرها جنرالا قائدا أعلى القوات المسلحة في الجزائر من نهاية ماي 1958 إلى شهر افريل 1961، في ماي 1961 حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بسبب قيادته لانقلاب ضد الجنرال ديغول بغرض الإطاحة به، بدعوى انه فرط في حق الجزائر الفرنسية، ينظر: نفس المرجع، ص 84.

[3]- عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر،2007، ص 229.

[4]-Mahfoud Kaddache : l'AGERIE SE Lilréra1954-1962 , Acheté d'imprimer sur les presse, ENAG,Réghaia,Algéri,p252.

[5]- مسعود كواتي، المرجع السابق، ص 63.

[6]-جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 50-51.

[7]- الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 132.

[8]1- لخضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر2007، ص 186.

فالخط الغربي لا يمر على الحدود مباشرة بكاملها و إنما حسب طبيعة الأرض و حسب الأهداف التي يمكن أن يحميها،ففي الشمال يبتعد عن الحدود الغربية بحوالي 3الى4 كلم ، و لا يتشابه الخط في عرضه في كل المناطق التي يمر بها،بل نجده يتراوح بين الاتساع و الضيق و هذا حسب ظروف كل منطقة يعبرها و حسب الأهداف التي سطرتها الإدارة الفرنسية بدقة. ففي بعض الأحيان يصل عرض الخط حوالي 60مترا، وقد يصل إلى 80م في أقصى عرض له و قد يتقلص إلى 6 أمتار أو متر و نصف.([1])

أما خط شال فهو يمتد خلف خط موريس من الناحية الشرقية(أم الطبول) مارا بالعيون،فشرق القالة،فرمل السوق ثم عين العسل فالطارف ليصل إلى بوحجار و سوق أهراس،و قبلها بحوالي 2 كلم عند وادي الجدرة ينطلق باتجاه حمام تاسة،ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاورة و سوق أهراس وعند الكيلومتر28 يتحول نحو سيدي احمد،مارا بالمريج و نفرين حتى النهاية وادي سوف عابرا تبسة،لتبقى المسافة الفاصلة بين الخطين تتسع حينا و تضيق في بعض الأحيان،حيث تبلغ حوالي70كلم.([2])

علما انه يرابط بالخط الحدودي حوالي أربعة و ثمانون ألف جندي مدججين بأحدث الأسلحة و المعدات للدفاع و لمنع أي تسرب للذخيرة الحربية للمجاهدين([3])،و في هذا السياق يقول الأخضر بن طوبال أن خط شال جعل اجتياز الحدود مستحيلا تقريبا،و جمد قوات جيش التحرير بالخارج على الحدود فغدت اقل مقدرة على إمداد الداخل بالأسلحة،وزاد الخلاف بين القادة،و حماهم على نقل الثورة إلى فرنسا لرفع معنويات الجبهة الداخلية.([4]) (انظر الملحق رقم :23)

و بالرغم من أن هذا المشروع الذي كاد أن يقضي على الثورة بشكل نهائي لضخامته([5])،و المجهودات العسكرية الجبارة المبذولة به،فان جنرالات فرنسا لم يكونوا شاعرين بالاطمئنان ([6]).

---

[1]– **مسعود كواتي، المرجع السابق، ص 63.**

[2]–**محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 12.**

[3]–**محمد تقية، المرجع السابق، ص 389.**

[4]–**بشير بلاج ، تاريخ الجزائر المعاصر1830–1989، دار المعرفة، ج2، الجزائر، 2006، ص 92 .**

[5]– **نجاة بية، المصالح و التقنية لجبهة و جيش التحرير الوطني1954، 1962، تصدير أبو القاسم سعد الله، دار الحبر للنشر، الجزائر، 2010، ص 154.**

[6]– **سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1962/1830 ابرز قادة ثورة نوفمبر 1954، ط2، دار الآمل للطباعة و النشر و التوزيع، ج3، الجزائر، 2004، ص 28.**

-ظروف إنشائهما: من اجل إنجاح سياستها بادرت فرنسا بإطلاق حملة دعائية واسعة النطاق ، حيث جندت لها جميع الوسائل المادية والمعنوية والبشرية للقضاء على الثورة ، واعتبر هذا الانجاز وسيلة جديدة ، وفعالة ، للقضاء على الثورة .

هذا ما يفسر حماسة الساسة و العسكريين الفرنسيين لهذا المشروع،و بما أن الحرب تقوم على الإستراتجية دفاعية و أخرى هجومية و تعتمد الأولى على العوائق كوسيلة مادية لها،حيث قامت القوات الفرنسية ببناء سد مكهرب بعد أن أجرت دراسات للمواقع و الأماكن التي يمر بها الخطان،فحددت معاملها و رسمت حدودها على الخرائط و شرعت وحدات الهندسة العسكرية التي تكلفت بهذه المهمة ذات الأبعاد المختلفة تحت إشراف خبراء و مهندسين مهرة في كافة الميادين في انجاز الخطوط.([1])

كما تضيق الأستاذة دريدي وفاء في هدا الصدد انه و لغرض الإسراع في انجاز مشروع السدود المكهربة استعملت فرنسا مادة كيميائية شديدة الخطورة تعرف باسم المونورون monurun للقضاء على الغطاء النباتي الذي كان يعترض انجاز مشروع تلك السدود خاصة في المناطق الجبلية الكثيفة النباتات و الغابات بالرغم من تحريم استعمالها دوليا لخطورتها على الإنسان و النبات و البيئة.([2]) (أنظر الملحق رقم : 24)

إلى جانب تشغيل كل من الحركى([3]) ،و العملاء و السجناء و الأسرى و المدنين تحت ستار البطالة و كذا فرق اللفيف الأجنبي،كلها تحت حراسة الجيش الفرنسي إضافة إلى المدنين اشتغلوا تحت مختلف الضغوط وفي ظروف صعبة بأعمال السخرة،(ينظر الملحق الخامس)([4]).

و قد نظمت الأشغال في الورشات تنظيما جيدا لدفع عملية الانجاز بسرعة،فوزعت الأشغال على ثلاث مجموعات وعلى رأس كل مجموعة رئيس من المدنيين على شرط أن يتقن اللغة الفرنسية كي يكون وسيلة اتصال بين العمال و الإدارة الاستعمارية وعلى هذا الأساس كلفت المجموعة الأولى بتموين العمال و تزويدهم بالاسمنت و الأعمدة الخشبية و القضبان و الأسلاك،فيما اكتفت المجموعة الثانية بحفر الحفر بعمق خمسين سنتمترا،أما

---

[1] - الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص ص 133-134

[2] - وفاء دريدي ، جزائر الاحتلال الفرنسي في الجزائر " استعمال الأسلحة التقليدية في الجزائر نموذجا " ، محاضرة القيت بجامعة محمد خضير ، بمناسبة الملتقى الدولي الثاني – جرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر ، أيام 16-17 نوفمبر 2011 ، بسكرة ، الجزائر .

[3] - الحركي. تطلق هذه الكلمة على شخص التحق بصفوف العدو، و أصبح يساعده على كشف عورات المجاهدين، و الحركى خائن من الدرجة الأولى وكانت الثورة تحكم عليه بالإعدام، و هي لفظة شعبية جزائرية نسبة إلى الحركة ينظر: عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص83.

[4] - جمال قندل ، المرجع السابق ،ص44.

المجموعة الثالثة فقد كلفت لوضع الأسلاك الشائكة و مدها([1]) ،و على هدا المنوال تكونت في الحدود الشرقية أكثر من 20ورشة لكن عمل المساجين و الأسرى و حتى المدنيين لا يخرج عن نطاق الأسلاك،أما مسالة الألغام و الكهرباء فان جنود الاستعمار هم الذين يقومون بها،نظرا لما تتطلبه من تقنيات يفتقد إليها غيرهم،إلى ان عدم ثقة الفرنسيين في الجزائريين،حيث إن عملية زرع الألغام كانت تتم بمعزل عنهم حتى لا يشاهدوا موقع الزرع،()

و لقد قسم منجزو الخطين حسب المناطق التي يقطنون بها،فالعمال الذين يقطنون بالماء الأبيض ينجزون فقط المسافة التي تربطهم المناطق التي تليهم،و كان اجر هؤلاء يقدر ب6000 فرنك فرنسي كل 15 يوما([2])،و الذي كان يدفع لجبهة التحرير الوطني في الأغلب، و الملاحظة الجديرة الذكر إن الكثير من المدنيين الذين اشتغلوا في الورشات انجاز الخطوط و طالت مدة اشتغالهم ارتدوا الزي العسكري الاستعماري، و لكن من غير أن يجندوا في صفوف الجيش الفرنسي،ذلك إن الإدارة الاستعمارية توخي من وراء ذلك حماية هؤلاء من الرصاصات جنود الاحتلال أثناء الاشتباك مع المجاهدين،ناهيك عن محاولة قوات العدو استمالة المدنين إلى صفهم و استغلالهم في ضرب شوكة الثورة.([3])

وقد تطلب انجاز هدا المشروع إمكانيات مادية و بشرية كبيرة تمثلت أساسا في أربعة و عشرين ألف طن من الأسلاك الشائكة و القضبان،ألف و خمسمائة طن من الأعمدة الخشبية بأنواعها المختلفة،ألف و ثلاثمائة طن من السياج الحديدي،(ينظر الملحق .....).

أربعة ألاف و مائة طن من الاسمنت،مائتي طن من العتاد الكهربائي،مائتي طن من الاسمنت،مائتي طن من الألغام،أربعة عشر طن من الحصى،ناهيك عن المواد الأخرى التي تتعدى في مجموعها ستين ألف طن و التي كانت تنقل الى الورشات عن طريق السكة الحديدية و الطرق البرية.

زيادة على هذا العمل المكهرب و اللاإنساني قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء قاعدة عسكرية في الحدود الجزائرية التونسية و التي بلغ عددها أكثر من 85000 جندي فرنسي و هي اكبر قاعدة عسكرية ([4]) ، لحراسة و مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني.([1])

---

[1]– جمال قندل ، المرجع السابق ،ص ص 44-45

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 13-14

[3]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 46

[4]– عبد المجيد عمراني ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962 ، تر،محمد العربي ولد خليفة ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007 ، ص 82 .

و بعد الانتهاء من السد الشائك المكهرب و الملغم على طول الحدود الجزائرية الشرقية و الغربية،عملت فرنسا على توسيع تأثيره على الحدود بهدف عزل الشعب عن الثورة و قطع أمل المجاهدين في الاستفادة من الإعانة الشعبية،فوضعت فرنسا أهالي القرى المجاورة لمناطق الألغام في محتشدات([2])، شبيهة بمحتشدات النازية ،حيث أجبرت 3 ملايين جزائري على مغادرة المناطق الحدودية لتهيئة الأرضية لزرع الألغام و نصب الحواجز واقتيد النازحون إلى محتشدات بلغ عددها 160محتشد في ظروف مأساوية و التي بلغ عدد مشرديها 335الف في سبتمبر 1958 والى 740الف في أكتوبر 1958 ليرتفع مليون وتسعمائة ألف في ديسمبر 1960.([3])

المطلب الثالث : المشروع التقني للخطين و تعزيزاته:

زودت هذه العملية بأحدث التقنيات التكنولوجية المتوفرة أندال،و هو ما يعكس بصدق النوايا الاستعمارية الخبيثة،و رغبة السلطات الفرنسية في الحفاظ على الجزائر مهما كلفها الأمر.

و هذا ما نستشفه م تصريح فرانسوا ميتران،وزير الداخلية عام 1954، الذي أكد أن التفاوض الوحيد مع الجبهة هو الحرب،فكان هذا الانجاز خير دليل على ذلك،و عمدت فرنسا إلى عزل الجزائر و الجزائريين و ذلك بحبسهما بين رمال البحر الأبيض المتوسط شمالا و رمال الصحراء جنوبا و بين الأسلاك الشائكة شرقا و غربا و التي تظهر في أشكال هندسية متنوعة([4]) ،حيث قال عنها الجنرال ديغول:"و قد أقيمت الحواجز على طول الحدود الجزائر مع تونس و المغرب قومها منشات دفاعية محتلة بشكل دائم،و مغطاة بعوائق من الألغام و الشريط الشائك،و بفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ الى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح،ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتها"([5]) .

كما يقول المجاهد الرائد السنوسي حسين في وصف خط موريس:"قبل الخط حقل من الألغام ثم أسلاك شائكة ثم الخط الكهربائي به 1500فولت بمجرد قطعة ،به جهاز إنذار لمركز المراقبة على طول الحدود تشير إلى

---

[1]– **Mahfoud Kaddache. Opcit, p. 256–257**

[2]– **المحتشد : مستوطنة غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين ، قضائيا تحيط بهم الأسلاك الشائكة ويحرسها جنود فرنسيون ،انظر: عبد المالك مرتاض ، المرجع السابق ، ص ص 148–149 .**

[3]– **يوسف مناصرية وآخرون ، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2007 ، ص 31.**

[4]– **محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 14.**

[5]–**شارل ديغول ، مذكرات الأمل ، ت،سموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ،بيروت ، لبنان ، 1971 ، ص ص 59–60**

مكان قطع الخط ثم أسلاك شائكة و ألغام ثم ممر تمر فيه الدبابات و المدرعات،ثم مسافة على الطول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط ثم أسلاك شائكة و ألغام ثم ممر تمر فيه الدبابات و المدرعات،ثم مسافة على الطول داخل الحدود الجزائرية مهجرين منها الأهالي،ثم يأتي خط شال و هو اقل من خط موريس"([1])،وعليه تمثلت تقنيات الخطين فيما يلي:

1-شبكة الإنذار:تنبه باقتراب جيش التحرير الوطني.

2-حقل الألغام:نجده فيه مقدمة الحاجز و يتراوح عرضه ما بين 3 إلى 15 مترا به 50000لغم على مستوى كل 20 كلم من الحاجز،و الألغام تكون كقاعدة عن بعضها بحوالي 40إلى 50سم،و ما زالت آثارها لحد الآن

3-شبكة من الأسلاك الشائكة :مضلعة الشكل،تحوي على 3 أوتاد،علوها 1.20م و عرضها 4م.

4-شبكة من الأسلاك الشائكة:و هي منحرفة الشكل تحتوي على 5 أوتاد،علوها1.50م الى1.60م و عرضها 6م.(أنظر الملحق رقم 25)

5-السياج المكهرب:يبلغ علوه 1.8م متكون من 8 أسلاك متباعدة عن بعضها حوالي 2.5م و يمر بها تيار شدته متفاوتة:الأولى للتنبيه و الثانية تستعمل في حالة الطوارئ هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة أوتادها خشبية وطولها 1م.([2])

6-شباك دائري:على ثلاث طبقات،علوه متر و أربعون سنتمترا إلى مترين.

7-سياج ضد البازوكا:يحمي سيارات الحراسة التي تمر وسط الحاجز،كما أنها تحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير المضادة للذبابات.

8- السياج المكهرب الثاني : تشبه تماما الأول ، غير انه معزز من الأعلى والأسفل وذلك بشد الأسلاك الشائكة السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من أبعادها عن بعضها البعض للمرور ، إلى جانب ذلك فرشت الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من الحفر تحتها .

9- ممر الحراسة : تسلكه سيارات الحراسة المسماة المشط

---

[1] **-محمد لحسن زغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ، 1956- 1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص 165**

[2] **-الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص ص 136-137**

10- أسلاك شائكة مستطيلة الشكل : علوها متر وعشرون سنتمترا الى متر وأربعين سنتمترا أما عرضها فيمتد من أربعة الى ستة أمتار

11- الممر التقني : تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب

12- السياج المكهرب الثالث : يشبه السياج الأول من حيث العلو وعدد الأسلاك .

13- أسلاك شائكة : تشبه الأسلاك الشائكة المشار إليها في (الملحق رقم 24). [1]

و بعد تهيئة المساحة التي يمر بها الخطان، غرست أعمدة حديدية يتجاوز ارتفاعها2.5م مصففة على شكل مربعات تتخللها أسلاك شائكة، و التي تقسم الخطين إلى قسمين، و في الوسط مسافة فارغة تنصب بها أعمدة من حديد، و المسافة بين الأعمدة 4م و في كل عمود 4 فناجين زجاجية خضراء مثبتة واحدة فوق الأخرى، لكل فنجان سلك نحاسي يمر به تيار كهربائي كما هو الحال في أسلاك التيار الكهربائي العادي، و قوة التيار تتراوح ما بين 5000و7000 فولط.

في البداية كانت القوة موحدة لكن بعد أن أدخلت تحسينات قد نجد في جهة 5000 فولط و في جهة أخرى 7000 فولط، و يوجد اول هذه المفاصل قرب مدينة "عنابة"، و الثاني"سوق أهراس" و الثالث"تبسة" و الرابع"بنفرين" النهائي حيث إذا قطع سلك التيار الكهربائي في مفصل معين بقيت المفاصل الأخرى سليمة([2])، كما غرست أيضا في وسط الأسلاك حقول ألغام مختلفة الإحجام الفردية فيها و الجماعية مثل(مينة دنكري، و منية القوطي أو اللغم القافز)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لان له خيوطا شبيهة بخيط صيد الأسماك و هو دقيق جيدا يتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك حتى لا يراه الشخص([3])، كما زرعت ألغام مضيئة تشتعل بمجرد قطع الأسلاك لتنطلق شرارات مضيئة في السماء تحدد لمراكز المراقبة مكان الانفجار و تكشف المجاهدين([4])، و قد نجد في بعض الأحيان هذه الألغام المذكورة أعلاه مربوطة يبعضها البعض بخيط دقيق جدا يشبه لون الطبيعة، عند لمسه بالرجل ينفجر اللغم و معه بقية الألغام الأخرى، و قد وزع 50 ألف لغم في كل 20كلم^2.

---

[1]- **جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 53**

[2]- **-الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص138-139.**

[3]-**خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، موفم للنشر، ج1،الجزائر، 2008، ص 473.**

[4]-**مدني بجاوي،ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف(تونس)، لسنتي 1957- 1958،اول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجتهدين، الجزائر، 2011، (ع175)، ص 71.**

أما خط شال فهو أكثر جهنمية من خط موريس واشد فتكا إذ تبلغ قوته 30 ألف فولط وهو يتكون من 3 شرائط سلكية رئيسية منفصلة عن بعضها البعض ،يبلغ ارتفاع كل شريط 4 أمتار ويتراوح عرضه بين 6 و 50 متر وهذه الشرائط والأحزمة هي:

1- شريط ملغم بالمفرقعات المضيئة ، عرضه 50 متر ، ودوره هو تحديد المكان الذي يتم اقتحامه .

2- شريط عبارة عن حقل ألغام يتراوح عرضه ما بين 12 و 40 متر وقد يتجاوز ذلك حسب طبيعة الأرض وهو غير مراقب بالدبابات ،لأن المقصود منه هو التفخيخ ،وعلى مستوى كل خط أبواق تردد قف بالفرنسية .

3- حزام من الأسلاك الشائكة .([1])

4- خط مكهرب قوته 80 ألف فولط مكون من 5 أسلاك متراكبة مفصولة عن بعضها بعوازل يبلغ ارتفاعها حوالي مترين ، فوقه شبكة من الأسلاك الشائكة لحماية الدبابات من قذائف البازوكا .

5- خط من الأسلاك الشائكة عرضه 5 أمتار والغرض من إقامته حماية الخط المكهرب من الحيوانات وبعد هذا الخط يوجد طريق جبلي وعلى 3 أمتار تبعد قنابل البازوكا عن بعضها ب 200 متر ، كل خندق يتسع ل 6 عساكر ، تتصل الخنادق يبعضها بواسطة ممرات أرضية وحول هذه الخنادق (كازمات) أقام العدو مراكز عسكرية تبعد عن بعضها بمسافة تتراوح ما بين 500 إلى 1000كم حسب طبيعة المنطقة وهي مجهزة بالدبابات والمدفعية البعيدة المدى .([2])

رغم كل هذه التحصينات التي قامت بها فرنسا على الحدود الشرقية والغربية لمنع دخول الأسلحة إلى البلاد الجزائرية ، إلا أن دخولها كان مستمرا مع تحمل خسائر كبيرة .([3])

لتقوم السلطة الفرنسية في 7 فيفري 1958 بتعزيز الخطوط الشائكة المكهربة لعدم نجاعتها ([4])، ومن أجل تحقيق النجاح الكامل لهذه العملية ، عمدت السلطات الفرنسية إلى تعزيز الخطين بأحدث التقنيات ، فوفرت وحدات عسكرية متنوعة شملت القوات الخاصة البرية والجوية ووحدات الهندسة ...الخ ، فضلا عن الأجهزة الخاصة بالرصد والمراقبة ، كما جهزت بأجهزة الكترونية للإنذار السريع كالأجراس والرادارات مع استعمال الأشعة فوق البنفسجية التي امتدت من " تبسة " إلى "نقرين " بالنسبة للجهة الشرقية على مسافة 40 كم ،

---

[1]- الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ،ص 140

[2]- الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص 141

[3]- أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة الجزائرية ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، ج3 ،الجزائر 2010،ص 556

[4]- جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 75

وبإمكان هذه الرادارات المتحركة أن تتبع تحركات المجاهدين مع تحديد مكان مرورهم للقصف المدفعي الآلي ، خاصة أنها تتبع ما يحمل فوق أكتاف الإنسان وعلى ظهور الحيوانات من أسلحة كيفما كان نوعها ، وبإمكانها أيضا تحديد الإنسان عن بعد 15 كم والجماعة على مسافة 40 كلم . (انظر الملحق 24)

كما نجد أيضا مكبرات الصوت (أبواق التنبيه) وأبراج المراقبة مع الأحزمة الإلكترونية للإنذار، كما وزعت بالونات في السماء محدثة أضواء عند لمس الخط.

إلى جانب قواعد مجهزة بالبطاريات المدفعية وصواريخ أرض وأرض جو ، كما عمدت القوات الفرنسية إلى جميع الرادارات والمدافع جنبا إلى جنب ، بحيث ينطلق القصف المدفعي في ذات اللحظة التي يتم فيها الاختراق ، كما أقيمت على طول الأسلاك الشائكة مراكز أمامية عسكرية .([1])

كما تم توسيع شبكة المراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة والتي تنوعت بين أضاء كاشفة بـ .15 كيلوواط أضواء بحرية كاشفة من 60 سم ([2])، ولكل منها مراكز ثانوية وفرعية متكاملة علاوة على ذلك إقامة أكثر من 3000 مركز وقاعدة وبرج للمراقبة على الجبهة الشرقية ، بالإضافة إلى الجبهات الأخرى للحدود الجزائرية ([3])، الليبية والنيجيرية والمالية والموريتانية والصحراء الغربية والسواحل البحرية .

وعززت هذه المراكز بدوريات تمر كل ربع ساعة بين المراكز وهي نوعان ، دوريات راجلة ومحمولة ، الأولى لا تبتعد عن المركز وتكون مرفقة بكلاب ، بينما تعمل الثانية على مراقبة الخط على الدوام وتكون في الليل مرفقة بالدبابات إلى جانب هذه الدوريات يوجد موقع لرشاش عيار 105 مم ، ومدفع رشاش 12.7 مم .

كما وضعت محطات خاصة بالطائرات الاستكشافية الهليكوبتر (بانان) وفيالق من المضليين قرب الخط المكهرب لكي تتدخل على وجه السرعة ، ولقد أسندت مهمة حراسة ومراقبة الخطين وكل المراكز إلى الجنرال "فانكيسام " الذي عزز قواته بخمس فرق من رجال مظلات تضم خيرة العساكر الذين شاركوا في الحروب خاصة حرب الفيتنام ، ويقوم بالتنسيق بين هذه الفرق الكولونيل " براكليه" بواسطة أكبر شبكة لا سلكية حديثة أهمها شبكة جبل المسيد ومغطاة في الوقت ذاته بأحدث طائرات الحلف الأطلسي المقنبلة والمطاردة والكاشفة والمروحية الحاملة لوسائل الدمار كالنبالم والغازات السامة .([4])

---

[1]– الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص ص 141–142

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 75

[3]– الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص 143.

[4]– محمد قنطاري ، المرجع السابق ، ص ص 18–19

المطلب الرابع : أهداف إنشاء الخطين :

اعتمدت السلطات الفرنسية استخدام الخطوط العسكرية بعد أن أثبتت هذه الأخيرة نجاعتها في مختلف الحروب ، غير أن هذه المرة كانت أكثر تطورا ، إذ أقدمت على دراسة معمقة وتكنولوجية عالية سخرت لها مختلف الإمكانيات المادية والبشرية نظرا للأهداف المبتغاة منها ، حيث تعدت الجانب العسكري لتمس الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

أ- الأهداف العسكرية:

اعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي الذي كانت تعبر منه قوافل الأسلحة ، وبعد تفطن العدو لهذا التسرب قام بإنشاء ستة فرق من رجال المظلات ليسهل تنقلهم على متن طائرات الهليكوبتر ، لكنها فشلت في القضاء على كتائب جيش التحرير التي كانت ناجحة إلى حد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل ([1])

وأمام هذا الوضع عمدت فرنسا إلى إنشاء خطوط مكهربة تدخل ضمن إستراتيجية القادة الفرنسيين بهدف حماية السكك الحديدية الممتدة على طول بعض الحدود والتي من خلالها تنقل الأسلحة الفرنسية حيث تمر من الجهة الشرقية من " الونزة " و " تبسة" باتجاه " عنابة " ، ومن الجهة الغربية من وهران إلى "بشار ".([2]) ، الذي كان هدف من أهداف جيش التحرير الوطني التخريبية .([3])، لنظر التقرير الذي أعده الدرك الوطني بالعين الصفراء ، عن إسقاط القطار بالمنطقة ملحق رقم .10

كما أقيمت الأسلاك لمنع إدخال السلاح والمئونة وكذا مساعدة المساجين ([4])، مع منع تسرب المحاربين إلى الجزائر.إضافة إلى منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والامتداد إلى داخل كل من تونس والمغرب ، خاصة إذا عرفنا أن هذه الحقبة التاريخية تميزت بتطور بارز للأحداث السياسية على المستوى الداخلي في كل من الدولتين المذكورتين ما جعل فرنسا غير قادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى ألمغاربي .([5])،

---

[1]- الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ،ص ص 145-147

[2]- محمد قنطاري ، المرجع السابق ، ص 20

[3]- معركة السكك الحديدية، المجاهد، ج1، (عدد -31)، الجزائر 1958، ص 435

[4] - EL –MOUDJAHID :IBID P.125

[5]- الغالي غربي ، الإستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام 1956-1957 ، الرؤية ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 1997، العدد 3 ، ص 83

خاصة وأنها تعلم بأن تونس والجالية الجزائرية مثلت بها خطا استراتيجيا هاما وفعالا للثورة الجزائرية ، ذلك أنه كلما اشتدت قبضة القوات الفرنسية على الثوار في الداخل إلا وجد المجاهدين الملجأ الآمن في التراب التونسي لأخذ أنفاسهم استعدادا لإعادة مواصلة الكفاح والجهاد وإلحاق الخسائر والهزائم بالعدو .([1])

هذا ما أكدته جريدة البرلمان الفرنسية بتحميلها إطالة الحرب في الجزائر لكل من تونس والمغرب ، بهدف إخراج الثورة من محتواها الوطني ، وادعائها بأنها مسيرة من أيادي أجنبية ، فكتبت تقول : " إن مسؤولية إطالة الحرب تعود إلى كل من تونس و المغرب بفتح أراضيها لتكون حصنا منيعا للثوار..."([2])

فكانت فرنسا تتوهم القضاء على قوافل التموين و الذخيرة الموجهة الى جيش التحرير الوطني، المرابط في الجبال، و بفضل تلك الخطوط سوف تفرض المواجهة المكشوفة على المجاهدين لتسهل هزيمتهم نظرا لتفوق العدو عليهم عددا و عدة .([3])

و عليه وضعت فرنسا كل إمكانياتها و براعتها و دهائها في تلك الأسلاك الكهربائية الملغمة، حتى يصعب عبور المجاهدين و تحركاتهم و منع وصول قوافل الأسلحة الى الولايات خاصة الخامسة سنة 1959 و التي اضطر قادتها الى استعمال الذخيرة المخزنة للظروف الاحتياطية التي كانت في نواحي مدينة بشار.[4]

ولاعتبار القوات الفرنسية الحدود الشرقية و الغربية منافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة و الذخيرة القادمة من البلاد العربية و الإسلامية و الأوروبية.[5]

كان لا بد من سد هذه المنافذ و قطع اي اتصال لثورة مع الخارج، و عزل الشعب عن الثورة و قطع أمل الثوار في الاستفادة من الإعانة التي كان يقدمها لهم السكان عند اجتيازهم للحدود.

---

[1] – إبراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 285 .

[2] –محمد لحسن زغيدي، سياسة دي غول اتجاه الثورة الجزائرية، التراث، جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الاوراس، باتنة، الجزائر، 1994،(ع–7)، ص ص 121–122.

[3] – مصطفى بيطام، الحواجز المكهربة و الأسلاك الشائكة و الألغام، الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000،(ع–6)،ص50.

[4] – أمينة بن سعدون شريف، من أحداث الثورة المدنية و العسكرية في منطقة معسكر و سعيدة، المنطقة السادسة للولاية الخامسة، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران،الجزائر، 2004، ص ص 49–50.

[5] ––للاستزادة ينظر، محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، "الجبهة الشرقية 1954/1962"، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 166 و ما يليها .

فكانت فرنسا ترمي من كل هذه الممارسات اللانسانية إلى إيجاد مخرج يعيد لعساكرها و قادتها المهزومين"التوازن و الثقة"، و يمنع تكرار ما حدث في الفيتنام.([1])، بعد أن قامت ببناء خط ماجينو ليحميها من الغزو الألماني دون جدوى حيث سقطت فرنسا في اقل من أسبوعين، ليحدث نفس الشيء في الجزائر رغم وجود خط موريس و شال[2].

ب-الأهداف السياسية:

كانت الحكومة الفرنسية ضعيفة سياسيا وهذا بالمقارنة مع السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني التي كانت قوية في تأثيرها على الرأي العام العالمي ([3]) ، خاصة وأن انجاز الخطين كان محل زيارات أعلى الشخصيات السياسية الفرنسية التي كانت في السلطة في ذلك العهد والتي كان يصحبها عدد كبير من الصحفيين وهذا كان مهما بالنسبة للجزائريين من خلال تصوير الوضع المأساوي للجزائريين .[(4)]

اذ ما كاد يحل اكتوبر عام 1955 حتى قرعت القصبة الجزائرية باب الامم المتحدة و سجلت القضية في جدول اعمال الجمعية، و أزيلت الخرافة الاستعمارية التي كانت تعتبر القضية الجزائرية من خصوصيات فرنسا الداخلية،([5]) و بعد تاكد فرنسا ان الراي العام العربي و الاسلامي و العالمي يعطف على القضية الجزائرية([6])، الجزائرية([6])، لجأت الى منع التواصل والترابط اللذين ينعشان الثورة ويمنعانها من العجز والفشل فالى التطويق الاقليمي عمدت الى اسكات صوت الثورة وايقاف امداد صداها الى الخارج عن طريق احتكار وسائل الاتصال والتعتيم الاعلامي والدعاية المغرضة وفرض الرقابة والحظر على الحق قين والصحفيين حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي .([7])

---

[1]-**مصطفى بيطام، المرجع السابق، ص50.**

[2]- **إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية و دور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة و النشر، قسنطينة، الجزائر،1992، ص240.**

[3]- **عبد المجيد عمراني ، المرجع السابق ، ص 50**

[4]- **محمد لمقامي، رجال الخفاء مذكرات، ت. علي ربيب، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار، الجزائر،2010، ص151.**

[5]-**احمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1958، ص ص 225-226.**

[6]- **جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1960، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1959، ص ص 342-343.**

[7]- **الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ، ص 147**

كما أن فرنسا تجنبت بهذا المشروع حق المتابعة الذي سيقود الحكومة الفرنسية الى شن اعتداءات متكررة على الحدود الجغرافية لكل من تونس والمغرب ، علما بأن معاهدة يالطا ([1])، تنص على وجوب احترام حدود الدول وعدم الاعتداء عليها .([2])

ج- الأهداف الاقتصادية:

إن الإستراتيجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية جزء لا يتجزأ من المد الثوري ، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت بـ 730 عملية ضد القطارات (انظر الملحق رقم .II) ، و 227 عملية ضد المحطات وذلك في الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 حتى 31 أكتوبر 1957 ولقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي5ملايير فرنك سنة 1957 بينما وصل سنة 1958 إلى 9.5 مليار ليرتفع بين السنتين 1959-1960 الى 20 مليار فرنك([3])

د- الأهداف السيكولوجية :

أعارت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا للجانب السيكولوجي ، قصد الحط من معنويات جيش وجبهة التحرير الوطني وتطويق الثورة من الداخل والخارج وإقناعهما بضعفهما للتصدي لهذه السدود مستعملين لذلك الدعاية وكل وسائل الإعلام ([4])، التي شنت حملة واسعة النطاق على أهمية الخطين اللذين وضعا حدا لنشاط المجاهدين وحركاتهم مما أدى إلى فقدان الأسلحة والذخيرة وتعطلت الحركة في الداخل والثوار على وشك الاستسلام ، ورغم ذلك فان الثوار تفطنوا لذلك النشاط وقاموا بتكذيبه بنفس الأسلوب الإعلامي مع مضاعفة الهجومات على قوات الحدود في الداخل .([5])

المبحث الثاني : إستراتيجية الثورة في مواجهة الخطين

المطلب الأول : رد فعل الثورة على عملية انجاز الخطوط المكهربة :

---

[1]- يالطا . مدينة في الاتحاد السوفياتي سابقا وقعت فيها معاهدة عام **1945** بوجوب احترام حدود الدول وعدم الاعتداء عليها.

[2]- محمد زروال ، دور المنطقة السادسة من الولاية الاولى في الثورة التحريرية ، (مع دراسة تحليلية للقيادات العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، **2011**،ص **314**.

[3]- محمد قنطاري ، المرجع السابق ، ص **20**

[4]- الطاهر سعيداني ، المرجع السابق ،ص **148**

[5]- إدريس خضير ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث **1830-1962** ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، ج2،وهران ،الجزائر ،**2005**، ص ص **198-199**

كان قادة الثورة في الداخل منتبهين لخطورة المشروع فقاموا بتنبيه قادة الثورة في تونس، وكان اول من نبه إلى خطورة هذا السد الجديد هو الرائد محمد عواشرية ، نائب القاعدة الشرقية الذي وجه رسالة بتاريخ 5 جوان 1958 م وألح فيها على ضرورة التصدي لهذا الخط الجديد والعمل على إفشال هذا المشروع و طالب بمنحه العتاد اللازم للقيام بالواجب (مدافع –سلاح بازوكة – مدافع رشاش 127– بنقلور– ألغام مضادة للدبابات) مؤكدا انه إذا ما تلقى هذه الأسلحة في اقرب وقت من القيادة في تونس فان القاعدة الشرقية ستتمكن بتأكيد من التصدي لهذا المشروع الفرنسي ، ومن خلال رسالته يتضح لنا أن صاحبها في مستوى المسؤولية إذ نبه أولا إلى خطورة مخطط شال على القاعدة الشرقية بصفة خاصة وعلى الثورة بصفة عامة ثم طرح حلا عمليا لمنع بناء السد مع تحديد الأسلحة اللازمة ، لتسجل هذه القدرة العسكرية لهذا القائد وفطنته وسرعته ودقته في الطلب وثقته بقدرات جيش التحرير في التصدي لمخططات العدو لتبقى هذه الرسالة الموجهة الى لجنة العمليات العسكرية في طي النسيان أو أنها لم تتلقى ردا سريعا على الأقل .([1])

والواضح أن قيادة الثورة لم تصدر موقفا عاما وشاملا لجميع المناطق والنواحي وإنما كان لكل منطقة الحرية المطلقة في التعامل مع هذا الوضع بالكيفية الأنسب التي تخدم مصالح الثورة ،كما أن مسئولي الثورة لم يكونوا يتصورون أن خط موريس سيصبح حقلا للموت ويكلف الثورة الكثير من أبنائها ، حيث نظروا إليه نظرة استهزائية قائمة على سوء التقدير ، خاصة وان العمل في البداية اقتصر على الأسلاك الشائكة لا غير .([2])

ومع ذلك فان المجاهدين كانوا يحطمون ليلا ما يقوم العدو ببنائه نهارا واستغرقت هذه العملية حوالي ثلاثة أشهر، ثم صدر أمر بالتوقيف من طرف جبهة التحرير لأسباب مجهولة ؟ ([3]) ربما لان وحدات جيش التحرير تعتمد على حرب العصابات ([4]) ، فكيف لها أن تواجه قوة في حالة استنفار وتفتيش دائمين لمدة طويلة ، علما أنها مدججة بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة ، ناهيك عن المشاكل التي تعاني منها الجهة خصوصا في الحدود([5])،و للإشارة فان أفراد جيش التحرير اتصلوا بالعمال المدنيين و طلبوا منهم التوقف عن العمل في ورشات انجاز الخط المكهرب،غير أن الاستجابة لنداء الثورة كانت نسبية علما أن الرائد عمار جرمان ذكر من

---

[1]– يوسف مناصرية وآخرون ،المرجع السابق ، ص ص 158–160.

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 49.

[3]– إدريس خضير ، المرجع السابق ، ص 195.

[4]– ظهرت كخطة حربية لمقاومة العدو ، بعدم المواجهة المباشرة في بداية قرن 19 ، واستخدمت في الحرب الأهلية الأمريكية ومنذ ذلك الحين لتستعمل في الحروب الغير متكافئة عددا وعدة ، ينظر : عبد الملك مرتاض ، المرجع السابق ، ص ص 79–80.

[5]– المشاكل التي كانت تعاني منها الجبهة في الحدود كانت تدور رحاها بين المعارضين و المؤيدين لنتائج مؤتمر الصومام للاستزادة ينظر:محمد زروال،ص ص 316–318.

خلال مذكراته انه تم استبعاد مركز جيش التحرير التي كانت على الحدود التونسية قبيل الشروع في بناء خط موريس و ذلك بطلب من الحكومة التونسية بدعوى مجيء لجنة من الأمم المتحدة و لابد من إخفاء كل مقاومة جزائرية على حدودها عن أعين اللجنة([1])،إلا أن العملية كانت تهدف إلى أشياء أخرى ،كمنع التدخل لعرقلة إقامة الخط ألان تحويل المركز و أعادها طال حتى نهاية الأشغال من خط،كما أن المدة المعقولة لأية لجنة من هذا النوع أسبوع أو عشرة أيام و ليس ستة أشهر كاملة ([2])

كما ذكر البعض أن قيادة الثورة شجعت الشعب على المشاركة في إنشاء الخطين مع دفع الاشتراك الثورة،و هذا ما يمكن تصديقه بل هو كلام فارغ خاصة من خلال الوقائع،التي سبق اطلاع عليها.

المطلب الثاني : طرق العبور و وسائله:

لقد ارتكزت إستراتجية الثورة أساسا غلى معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة من حيث تحديد درجة الخطر عبر مختلف شبكاته و كذا دراسة الوسائل الملائمة لعبور الخطوط مع التقليل من الخسائر،و استمرارية تطوير الوسائل الموازاة مع مختلف التعزيزات و على هذا الأساس فان عملية العبور و الوسائل المستعملة عرفت الطرق التالية:

أ-الطريقة الأولى:

تمثل البداية الأولى لتعامل المجاهدين مع الخطين،و قد اتسمت بانعدام معرفة طبيعة الخط و الإخطار التي يمكن أن يسببها،و ذلك نجد أن المجاهدين كانوا يعمدون إلى اجتناب الأسلاك الشائكة،خاصة بعد أن لغمت الأرض و كهربت الخطوط،حيث كانت عملية العبور تتم بالجنوب،([3]) إلا أن العبور من هذه الجهة كان صعبا لانعدام مصادر التموين،كما يسهل على فرنسا ملاحقة المجاهدين بالمصفحات و كذلك الطائرات و القضاء عليهم بسهولة لانكشاف المنطقة الصحراوية،فما كان على الثورة إلا العدول عن هذه الطريقة لكثرة أخطارها.([4])

ب-الطريق الثانية:

---

[1] -جمال قندل،المرجع السابق،ص 50

[2] -عمار جرمان،الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الاستقلال،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،عين مليلة، الجزائر،2007،ص135.

[3] -جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 50،112-113.

[4] -خليفة الجنيدي، المصادر السابقة،ص447

لجأت خلالها المجاهدون إلى أسلوب آخر،و ذلك دراسة الخط بوضع خرائط جغرافية و طبوغرافية حسب المناطق التي يمر عليها،([1]) ، يعمل المجاهدون على الحفر تحت الأسلاك الشائكة باستعمال خناجر البنادق بمقدار ما يمكن لرجل أن يمر تحته،تجنبا لقص الأسلاك حتى لا يكتشف العدو اختراق الخط،إلا أن هذه العملية هي الأخرى جد صعبة،ذلك أنها تتطلب وقتا لانجازها،كما تكون صعبة في المناطق الصخرية أو الصلبة، كما تعيق حركة المجاهدين بتمرير أسلحتهم ثم أمتعتهم أولا لتعذر المرور بها تحت الأسلاك.([2])

مثلما حدث مع المجاهدين بعطوش الذي استشهد في خط موريس عندما كان يمر تحت الخط المكهرب،حيث التصق ظهره بالخط.([3]) ، هذا ما أكده المجاهد احمد زياد المتخصص في طريقة البنقلور و الذي عايش طريقة الحفر بأنها طريقة تتطلب فنيات و أناس خبراء في الميدان يتعرفون على نوعية التربة أولا و من ثم ميول الأرض، إلا أنها كانت طريقة صعبة لسهولة اكتشاف المجاهدين عن طريق الرادار الذي كانت أمواجه تستخدم عن طريقا لصوت أو الذبابات الأرضية أثناء الحفر.([4])

ج- الطريقة الثالثة:

تعكس هذه الطريقة التطور الحاصل في استعمال الوسائل الناجعة في عملية العبور و الكفيلة إحداث فجوات كبيرة في الخط المكهرب،ليتم استخدام المقصات في هذه المرحلة و هي مقصات مغطاة بالمطاط العازل،جيء بها من ألمانيا،حيث بإمكانها قطع خطوط مكهربة يصل ضغطها العشرين ألف فولط،([5])، و كذا مقصات ذات مقابض خشبية،كما يسميها المجاهدين السيزاي، هذا ما أكده المجاهدين لزهر عبدلي بن عبد السلام بقوله:"أن فرقة المجاهدين عند انطلاقها من الجزائر نحو تونس تجد عند الحدود مناضلا في انتظارها يحمل السيزاي ويقوم بقطع الأسلاك للمجاهدين ثم يعود أدراجه ، ونفس العملية لدخول من تونس إلى الجزائر"([6])

---

[1]-الغالي غربي،فرنسا و الثورة الجزائرية1954-1958،غرناطة للنشر و التوزيع الجزائر،2009،ص279.

[2]-ا [2]-جمال قتدل، المرجع السابق، ص ص 112،50-113.

[2]-خليفة الجنيدي، المصادر السابقة،ص447

[2]-الغالي غربي،فرنسا و الثورة الجزائرية1954-1958،غرناطة للنشر و التوزيع الجزائر،2009،ص279.

[2]-لطاهر الزبيري،مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخية(1929-1962)،طبع وزارة المجاهدين، الجزائر،2008،ص 233.

[3]- علي كافي،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القادة العسكري،(1946-1962)،ط2،دار القصبة للنشر، الجزائر،2011،ص275.

[4]-خليفة الجنيدي،المصدر السابق،472.

[5]-جمال قندل،المرجع السابق،ص 114.

[6]- حوار اجريته مع المجاهد لزهر عبدلي بن عبد السلام ، بسكرة بتاريخ 2012/11/26.

طريقة المقص استعملت نطاق أوسع وهي طريقة صاحبت المجاهدين حتى بعد استخدام البنقلور ، وهي طريقة عسكرية استخدمت حتى في الحرب العالمية الثانية وقد استمرت هذه الطريقة من سنة 1957 إلى غاية الاستقلال ، وهي طريقة مشهورة تتطلب من صاحبها ارتداء قفازات خاصة تساعده في مسلك السلك وقصه وكذا ازالته ([1])، استخدمت هذا الطريقة في عمليات العبور وكذا التخريب لسهولة حمل المقص وكذا استخدامه ، فضلا عن سرعة أحداث فجوات على مستوى الأسلاك([2]) كما استخدم الثوار المتفجرات لنسف خط موريس من عدة جهات لتعطيل فعاليته ولو لمدة محددة حتى يتمكن الثوار من العبور ([3]) .

د-الطريقة الرابعة :

تمثل هي الأخرى جانبا هاما من التطوير الذي أحدثته الثورة على مختلف الوسائل المستعملة في العبور ،([4]) لان عملية قطع التيار الكهربائي بواسطة المقص تعطي إشارة للقوات الفرنسية ، لكن إذا استمر التيار الكهربائي فان الإشارة لا تعطى لذا تم استخدام المحول الكهربائي بوضعه على الخط المكهرب وشده الى موضعين متقابلين على ذات الخط ، ثم يقطع الجزء المكهرب الواقع بين موضعي الشد ليبقى التيار الكهربائي ساريا في المحمول وليس في الخط ([5]) .

هـ-الطريقة الخامسة :

لقد طور جيش التحرير وسائل خرق الخطوط المكهربة من اجل تحقيق عبور ناجح ، هذا ما اعترفت به القوات الفرنسية بقولها "أن جيش التحرير الوطني المهاجم لخط موريس مجهز بأحدث الأسلحة " ([6]) .

وفي هذا السياق تجب الإشارة أن النقيب الزبير أرسل من المغرب إلى المجاهد محمد قناد يدعوه لإيجاد وسيلة مناسبة يتم بها عبور الخطوط المكهربة ، ليخبره قناد بأنه صنع صندوقا خشبيا مفتوح من الجهة العليا والسفلى ، يوضع على السلك المكهرب ثم يمر بداخله المجاهد ، ليتم استعمال الصندوق مرات عديدة في العبور من الجزائر نحو المغرب ، وقد أثارت عمليات العبور الناجحة حيرة العدو الذي كان يقف في الصباح على أثار للسير

---

[1]- **خليفة الجنيدي ، المصدر السابق ، ص 472.**

[2]- **جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 114.**

[3]- **مراد صديقي ، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية ، ت – احمد الخطيب ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2010، ص 60.**

[4]- **جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 114.**

[5]- **خليفة الجندي ، المصدر السابق ، ص ص 464-465.**

[6]- **ثلاث واجهات من خط موريس الى الولاية الثالثة ، المجاهد ، ج 2 ، (ع – 57) ، الجزائر ، 1959، ص 315.**

باتجاه المغرب ، من غير أن ينتبه القائمون على المراقبة ، رغم وسائل الضبط الدقيق ، لان الخشب مادة عازلة .إلا أن الاستعمار عزز المراقبة ليتمكن بعد فترة من اكتشاف السر الكامن وراء العبور الناجح بجتاز الصندوق وتوقيف العمل به ([1]) .

و–الطريقة السادسة :

تعتبر هذه الطريقة أهم مرحلة في مسار الثورة ، وظل جيش التحرير يستخدمها إلى غاية الاستقلال لثبات نجاحها ، وهي طريقة البنقلور ، وهو أنبوب اسطواني يملا بنوع من البارود يسمى "T.N.T" بحوالي 4او 5 كيلوغرام لان البنقلور نوعان ، نوع طوله 1.40 م ونوع آخر 1.80م كان يستورد فارغا ليتم حشوه من طرف أشخاص متخصصين ، لان طريقة حشوه صعبة تتطلب الضغط على البارود كما أن رائحته كريهة قد تؤدي إلى الشعور الدوار وأوجاع الرأس ، وبعد الانتهاء من حشوه يوضع في مكان أمين ، وإثناء الحاجة يأخذه أشخاص متخصصون عددهم في اغلب الأحيان 5 أفراد ، ، ويكون معهم شخص سادس لان البنقلور يفجر بطريقتين الأولى بواسطة مشعل حيث يتم إشعال هذا الأخير ثم الابتعاد بسرعة ، أما الطريقة الثانية تتم بواسطة المفجر والسلك الكهربائي وبطارية لكنها خطيرة جدا لان المناطق المجاورة للخط المكهرب ملغمة ، والإنسان عند اشتعاله للمشعل لابد أن يكون سريعا في الابتعاد عنه وقد يضع إقدامه فوق الألغام ، لذا كانت الطريقة الأولى أحسن ([2]) .

لقد شرعت الثورة في استعمال هذه الوسيلة خلال شهر ديسمبر 1958على مستوى الحدود الغربية ، ومن خلال المصادر الفرنسية فان استعماله خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر إلى غاية اول ديسمبر1958 استعمل 491 بنقالور ، وهو العدد الذي انفجر فقط ، وخلال الفترة الممتدة من اول ديسمبر إلى غاية 12 ديسمبر من نفس السنة انفجر 149 بنقالور ، هذا ما يدل على أن قيادة الثورة كانت في تجديد مستمر للوسائل عد ملامسة فعاليتها ، بيد أن ما يجب الإشارة إليه هو إن استعمال البنقالور لم يخلوا من السلبيات ، لأنه إذا ما استعمل لتخريب فهو مفيد ، نظرا للفجوات الكبيرة التي يحدثها وسط الخط المكهرب ، أما إذا استعمل أثناء العبور فان

---

[1]– **جمال قندل ، المرجع السابق ، ص 116.**

[2]– **خليفة الجنيدي ، المصدر السابق ، ص 473.**

أضراره لاشك كبيرة ، لأنه يكشف جنود جيش التحرير ، مما يضطرهم إلى الدخول في اشتباكات مع العدو وقد يتسبب في خسائر بشرية كبيرة في صفوف المجاهدين نتيجة التدخل الفوري و السريع للطيران ([1]).

المطلب الثالث: مراكز التدريب والهجومات على الخطين :

بالنظر إلى حاجة جيش التحرير إلى جنود وضباط مدربين ومؤهلين لتطأير الوحدات العسكرية المقاتلة في الميدان ، إنشاء اول مدرسة عسكرية في "ملاق" بالقرب من مدينة الكاف وذلك في أواخر 1957، وأوكلت مهمة قيادة المدرسة للضابط عباس غزيل الذي فرمن الجيش الفرنسي في 1956 والتحق بالثورة في الاوراس ([2]) ، وفي هذا الصدد تقول القوات الفرنسية :" أن المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي يعتبرون احتياطيا لجيش التحرير (من حوالي 200 ألف جندي) ، بمعنى أن الجيش الفرنسي يشكل معسكر تدريب مجاني لجزء كبير من جنود جيش التحرير !" ([3])، وهذا ما حدث فعلا بالالتحاق التدريجي لجيش التحرير ما بين 30 إلى 40 ضابط جزائري فار من الجيش الفرنسي سنة 1958 ، والذين تم توجيههم إلى المدارس العسكرية في الحدود التونسية لتدريب إطارات جيش التحرير .

هذه المدرسة التي بذل إطاراتها كل الجهد من اجل تكوين إطارات لجيش التحرير في مجالات الفنون العسكرية النظرية والميدانية معا ،حيث ذكر المجاهد بجاوي مدني انه كان من الذي شاركوا في الدورة التدريبية الأولى المدرسة ، والتي شملت عشر إطارات لكل منطقة من مناطق الولاية الأولى ،([4])، ليذكر أن المدرسة كانت شاملة الكثير من خمسة عشر فن من فنون القتال والتي تتجلى في تكوين الجندي في جميع الإعمال كالتدريب بالسلاح أو بدونه ، وتمكينه من استعمال الأسلحة المتعددة وتشخيص أنواع الرصاص و كذا الاطلاع على غازات القتال المتنوعة بالإضافة إلى حرب الألغام ، وكذا دور المفرقعات ، بالإضافة إلى دراسة الخطوط المكهربة وكيفية تدميرها ...الخ ([5]) .

---

[1]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 116–117.

[2]– الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 214.

[3]– محمد عباس ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954– 1962) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 680.

[4]– الطاهر زبيري ، المصدر السابق ، ص 214.

[5]– بجاوي مدني ، المرجع السابق ، ص ص 70–71.

إن الوضع الصعب الذي كانت عليه الثورة ، أدى بها إلى صرف جهودها في التدريب العسكري بعدة مراكز ناهيك عن المركز السابق الذكر بتونس هناك مراكز أخرى في كل من قابس ، قسرين ، غاز الدماء ، سوق الأربعاء قفصه ، ساقية ، تاجروين ،راديف ،بيار سوق ،فريانة ، تالة وعين دراهم ، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب حيث وزعت مراكز التدريب العسكري على زغنغن ، كيداني ، بركات ، اولوت، دار سيدي يحي ، مسوال برجنت ، ملوية ، الخميسات ، العرايش ، ومركز العربي بن مهيدي ، والتي يقصدها جيش التحرير من الداخل وكذا الملتحقون بالثورة من الخارج ذلك أن مدة التدريب أربعة أشهر بالنسبة للجدد و خمسة وارعين يوما بالنسبة للقدامى ([1])

ليشمل التدريب مختلف الأساليب بتكييف مع مقتضيات الحرب ومواكبة مختلف التطورات ، كما اعتمدت الثورة أسلوب البعثات للدراسة والتدريب العسكري ، ليذكر فتحي الديب في هذا السياق أن ثلاثين ضابطا جزائريا تم تكوينهم بالكلية العسكرية بمصر ، على كيفيات اقتحام خط موريس ، حيث تم إقامة مجسم للخط بأهرامات الجيزة ، واجري الضباط الجزائريون عملية الاقتحام بنجاح كبير وبحضور العقيد محمدي السعيد والسيد فرحات عباس ([2]).

وعلى هذا الأساس قامت الثورة بالاعتماد على أسلوب جديد ، من خلال الاعتماد على فرق متخصصة في زرع ونزع الألغام وعليهم يتوقف نجاح العبور للخط المكهرب ، دخولا إلى الجزائر أو خروجا منها ، وللإشارة فأنهم لا يملكون الوسائل الكاشفة أو المزيلة للألغام بالاعتماد على الطرق التقليدية ([3]) ، عن طريق التحسس ، وزحف المختصين على الأرض وأيديهم مغطاة بمناديل بيضاء بحثا عن مواقع الألغام التي يحددونها برسم دائرة كبيرة على الأرض،ثم يحفرون خارجا عنها لاقتلاع اللغم .([4])، ونظرا لان الكتيبة يسبقها أدلاء مجريون وفق نظام صارم فان كل جندي مدعو لوضع قدميه على أثار سابقة تجنبا لخط الألغام المزروعة بكثافة ، أما فيما يخص الأسلاك فكان يرافق الكتيبة مسبلون ناهيك عن إطارات المدارس المتخصصين في قطع الأسلاك ، بالوسائل السابقة الذكر .([5])، ونظرا لخطورة تلك الخطوط فان قيادة الثورة عملت من الوهلة الأولى على تسخير

---

[1]– **جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 117–118.**

[2]– **فتحي الذيب ، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2،دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر ، 1990، ص ص 395–396.**

[3]– **جمال قندل ، المرجع السابق ،ص 118**

[4]– **عبد الكريم حساني ،أمواج الخفاء ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995،ص 140**

[5]– **عبد الله ركيبي ، ذكريات من الثورة الجزائرية 1981/1954 ، دار الفجر ، الجزائر ، 2005، ص 239**

تسخير كل إمكانات الجالية بتونس لخدمة الكفاح المسلح، وهذا بتجنيد الشباب في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين

حتى تكون منهم ما أطلق عليه في ذلك الوقت " جيش السوافة" و "جيش اللمامشة " و " جيش الحراكتة "لينظم إليهم قسم كبير من جيش التحرير التونسي .([1]).

اظافة إلى ما سبق ذكره فان السيد عبد المالك واسطي قد ذكر انه تدرب بالمغرب في مركز كبداني لمدة أربعة وعشرون يوما ورغم قصر الفترة إلا أنها كانت مفيدة غير انه لم يعرف الخط المكهرب حتى اقترب منه في الميدان ،ذلك انه خلال فترة التكوين القائمون على التدريب يحدثونهم عن الخط المكهرب وعن البنقالور ، هذا الأخير الذي لم يتدربوا على كيفية شحنه فقد كان يأتيهم مشحونا وعلى هذا الأساس يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني اتبعت بعدين أساسيين في مواجهة الأسلاك الشائكة ،ذلك انه إما أن تكون على شكل هجومات او تكون عبارة عن مضايقات للعدو بغرض التخريب والتهديم .([2])

وفي هذا الصدد قامت جريدة المجاهد بنشر مقال في 1959/09/07 ، تذكر فيه أن القوات الفرنسية في حاجة إلى الفرق الاحتياطية لتجنيدها في العمليات الضخمة مثل عملية جوميل وكل العمليات التي تنظم في نطاق برنامج شال ، وهكذا خفت الحراسة الموجودة على خط موريس ، وكانت النتيجة المنطقية أن جيش التحرير صار يعبر الخط الأول بسهولة أما الثاني (شال) فقد خرب منه ما يقرب النصف ([3])، وعليه عمد جيش التحرير الوطني القيام بعدة مضايقات على طول الحدود الشرقية والغربية ، وذلك قصد جلب اكبر عدد من جنود الجيش الفرنسي ، بهدف تخفيف الضغط على ولايات الداخل ويقل الحصار عليها .([4])

حيث قامت عدة وحدات من جيش التحرير الوطني في الليلة الواقعة بين 31 أكتوبر وأول نوفمبر 1959 بهجوم عام داخل التراب الجزائري على طول خط موريس ، لتخريبه في نقط معينة ، تحت قيادة موحدة ، ليشمل الهجوم كل من المريج ، خرب فيه جانب من بنايات العدو ، أما خسائر المجاهدين فقد استشهد أربعة ، وكذا مركز الونزة والذي تكبد خسائر فادحة نتيجة الضربات التي وجهها له المجاهدون بمدافع الهاون .

---

[1]– إبراهيم مياسي ، مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في دعم الثورة 1962/1954 ، أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين،الجزائر، 2000، العدد .164 ،ص ص 58–59

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 118–119

[3]– هجوم على الأسلاك الشائكة ، المجاهد ،ج2،عدد 50،الجزائر ، 1959،ص 225

[4]– سيد علي احمد مسعود ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961/1960، دار الحكمة للنشر ، الجزائر، 2010، ص 116

أما مركز الماء الأبيض فلم يكن اقل من سابقيه خسارة ([1])، ناهيك عن معركة بكاريا في 14 ديسمبر 1961 والتي تعمد جيش تحرير من ورائها تخريب مواقع العدو ، والتي غنم من ورائها المجاهدون الكثير دون أي خسائر ، فقد غنموا أسلحة متنوعة وذخيرة ووثائق عسكرية والتي من بينها وسام عسكري للجندي دار سيل ، وفوق كل هذا اثبت المجاهدون للعدو ، أن خط شال وموريس أصبحا وسيلة للتزود بالأسلاك والأعمدة والألغام التي يبثها العدو فيزيلها المجاهدون لوضعها في طريق العدو.([2])

كما تم مهاجمة مراكز العدو في العيون ورمل السوق وام الطبول يوم 21 جانفي 1961 ، بالاستيلاء على احد عشر مخبأ بني تحت الأرض مع تحطيم أربع دبابات مع قتل عدد كبير من جنود الاحتلال من بينهم ضابط يدعى ألان بيهويكس، مع غنم ثلاثة مدافع رشاش من الطراز الأمريكي وثلاث رشاشات قصيرة، ماط 49، وبندقيتين أمريكيتين مع عدد كبير من القنابل اليدوية والذخائر الحربية .([3]).والملاحظ أن المراكز التي لحقتها أضرار بليغة هي الواقعة في نواحي بكاري ، لاكزوا،عين البيضاء،الحمام،شرشال...([4])

والغريب في كل هذا أن الهجومات المتتالية على خطي شال وموريس وتخريب الأسلاك الشائكة من المجاهدين الذين وعد موريس بالقضاء عليهم يشاركون كل ليلة في أغنائه بإتلافهم لعشرات الكيلومترات من أسلاكه ، التي تستبدل بأخرى على نفقة الأهالي الفرنسيين الذين يؤدون الضرائب ([5])

وعلى غرار ذلك فان جيش التحرير استخدم أساليب أخرى لمضايقة قوات العدو نذكر منها تحميل مختلف أنواع الحديد فوق الدواب وإرسالها نحو مناطق معينة ، والتي تلتقطها الرادارات وقواعد مجهزة ببطاريات المدفعية ، حيث تقوم تلك الأجهزة بالقصف المدفعي الآلي ، كما كانت قوات جيش التحرير تقوم بإرسال بالونات في السماء في اتجاه الرياح نحو مراكز العدو محملة بمختلف قطع الحديد لتقوم القوات الفرنسية بقصفها بالمدفعية المضادة للطيران وأحيانا تقوم الطائرات بتحليق في حالة استنفار قصوى وقصف تلك البالونات ([6]) ، مع التمويه بإطلاق النار في عدة أماكن ([7]) .

[1]– **الهجوم على خط موريس ، المجاهد ، ج1،عدد 32، الجزائر ، 1958 ، ص 458**

[2]– **معركة بكاريا ، المجاهد ،ج3،عدد 86، الجزائر ،1961،ص 330**

[3]–**ثلاثة أيام في خط النار ، المجاهد،ج3، عدد 88،الجزائر ،1961،ص 330**

[4]– **محمود الشريف ، أندري موريس وأسلاكه الشائكة ،المجاهد ،ج1،عدد 11،الجزائر،1975،ص 190**

[5]– **محمود الشريف . نفسه، ص 191.**

[6]– **محمد قنطاري ، المرجع السابق ن ص 4.**

[7]– **محمد الشريف عباس ، من وحي نوفمبر ، (مداخلات وخطب) ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2000، ص 257.**

لقد كان لتلك المضايقات المستمرة للمراكز العسكرية من طرق المجاهدين على امتداد الحدود الشرقية والغربية تأثير كبير على معنويات قوات الاستعمار التي كانت تعيش حرب أعصاب نتيجة الذعر الكبير الذي تسب فيه المجاهدون ، وقد ذكر في هذا الصدد العسكري دانيال زمارمان "Zimmerman" بمنطقة عين الصفراء :"أن المضايقات التي استهدفت المراكز العسكرية على مستوى خط موريس ، كانت تقلقنا كثيرا حيث كنا نعيش في حالة نفسية صعبة جدا ، وهو ما انعكس سلبا على قواتنا المتواجدة بهذه المنطقة الصعبة ..." ([1]) .

ومما يدل على نجاح هجومات المجاهدين على الخطوط الشائكة ، ان الفرنسيين في الأسابيع السابقة لتاريخ 25-02-1959 أكثروا من إذاعة مناشير تحذر جيش التحرير من اجتياز الخطوط ،حيث أذيع في منشور 27 جانفي 1959 مايلي :"يا جنود الكتيبة الثامنة من الفيلق الثالث في القاعدة الشرقية ، إن 71 من رفاقكم قد ماتوا في جبل سيدي احمد (قرب الونزة) فلا تنتظروا ([2]) نفس المصير ، وانظموا إلى الجيش الفرنسي وجنرال ديغول الذي يعدكم بالعفو".فما كان على جيش التحرير مضاعفة الهجومات على الخطين ، ففي الفترة الممتدة من 1 إلى 31 أكتوبر 1960 ، سجل عبور ناجح وافشل آخر بالشمال على الحدود الشرقية ونفس الشيء بالنسبة للجنوب ، وبتأسيس قيادة الأركان العامة للحرب في جانفي 1960 بقيادة العقيد هواري بومدين حدث تغير كبير على جيش التحرير ، ذلك انه عمل منذ توليه القيادة على تحقيق جملة من الأهداف الأساسية الكفيلة بدفع الثورة وتمكن جيش التحرير أن يصير جيشا كلاسيكيا ، ومن بين أهدافه :

- العمل على سد الفجوات التي أفرزتها القومي التي طبعت سلوك جيش التحرير على الحدود أو بتونس ، وإيجاد الوحدة وفرض الانضباط .

- تكثيف التدريب العسكري وتنويع وتوسيع عمليات التخريب على الخطوط ، بغرض كسر التردد والخوف اللذين أخذا يتفشيان في نفوس بعض المجاهدين .

- 704 اشتباك ، 750 كمين،1158 عملية تخريب للخطين،كما وفق 1291 مجاهد في التوغل داخل الولاية الأولى والخامسة مع سقوط 3932 شهيد خلال 18 شهرا ،حيث بلغت نسبة النجاح 3/1 ، مع إمداد الولايات بالسلاح.([3])

وقد قابلت القيادة الفرنسية أخبار هذه الهجمات بقلق واضطراب ، إذ كذبتها في أول الأمر ، ثم اعترفت صراحة بوقوع الهجمات ،وهاهي جريدة لوموند le monde تعترف بفشل هذه الخطة العسكرية ، إذ تقول :

---

[1]- جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 122-123.

[2]- خط موريس بين الحقيقة والخيال ، المجاهد ، ج2 ، (ع-37) ، الجزائر ، 1959 ، ص 49.

[3]- مسعود سيد علي أحمد، المرجع السابق ،ص ص 120-121

"... ترى الأوساط العسكرية الفرنسية أن عدد جنود جيش التحرير الوطني قد تضاعف وكذلك أسلحته ،ويستفاد أن قسما من هذه الأسلحة التي ظهرت في المعارك أخيرا قد اجتاز خط موريس بعد أن تم بناؤه"([1])

وحسب إحصائيات فرنسية فان معركة الحدود كلفت جيش التحرير الوطني حوالي 4 آلاف و600 شهيد وحجز وحجز 3 آلاف سلاح فردي وفقدان 300 سلاح ثقيل .([2])

فرغم تلك الخسائر الفادحة في الأرواح التي سببها عبور خط شال وموريس ، فان الوسائل التي تقطع بها أسلاكه الشائكة والتغلب على حواجزه الكثيرة وألغامه الخطيرة قد توفرت تدريجيا ، وتبين للعدو في النهاية أنه عطل الحركة ولكنه لم يوقف الثورة أو يخنقها كما كان يأمل .([3]).

المبحث الثالث: مظاهر تأثير خطي شال وموريس

المطلب الأول: التأثير العسكري

ظلت فرنسا تقاوم الثورة الجزائرية، واستعملت كل وسائل التي فاقت حتى إمكانياتها وطاقاتها المادية والبشرية، فأقامت معسكرات الاحتشاد والتجمع التي ساقت إليها مئات الآلاف من أفراد الشعب كمحاولة لفصل الثورة عن الشعب.

وأقامت مناطق محرمة في شرق البلاد وغربها ، وعززتها بخطوط الأسلاك الشائكة المكهربة والطرق الملغمة ([4])، بهدف غلق الحدود الشرقية والغربية لمنع دخول الذخيرة والسلاح ، لتتضح لدينا مظاهر الإفرازات السلبية لعملية التطويق وانعكاساتها على واقع الثورة من خلال ما يلي :

أ- مخاطر العبور وإفرازات العزل :

لقد أضحت الحركة على الشريط الحدودي ضربا من المخاطرة والمقامرة ، وكذا محاولة نقل الجرحى نحو تونس والمغرب بغرض العلاج ، فالثورة أضحت تعيش فعلا حالة الخطر نتيجة التطويق والخنق ، وخاصة بعد إنشاء

---

[1]– الغالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958 ، مرجع سبق ذكره،ص 281

[2]– محفوظ قداش ، وتحررت الجزائر ، تر،العربي بوينون ، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 209

[3]– أبو القاسم سعد الله ، خلاصة تاريخ الجزائر "المقاومة والتحرر1830–1962" ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،لبنان ،2007،ص 178 .

[4]– يحي بوعزيز ، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية ودورها في تحرير الجزائر وأفريقيا ، الملتقى الدولي حول ،(الثورة الجزائرية وصداها في العالم)، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، الجزائر ، 24–1984/11/28 ، ص 89

خط شال لتعزيز خط موريس ليجد المجاهدون أنفسهم أمام خطر مضاعف ، الأمر الذي حرك السيد كريم بلقاسم الى قوله بان خط موريس يعتبر مانعا خطيرا ووجوده يجعل الثورة تعيش باستمرار حالة الخطر ، بالنظر إلى تأثيراته السلبية وخاصة العسكرية بتعرض جنود جيش التحرير للإبادة أثناء محاولاتهم لعبور الخطين ، محملين بالذخيرة والسلاح ، بسبب القصف المدفعي المكثف والمطاردة من طرف قوات الاستعمار ([1])، إلى جانب انفجار الألغام المزروعة بكميات كبيرة تتراوح في نهاية 1957 ما بين 800 و 900 ألف لغم،بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كم .([2])

ومن هنا يتجلى تأثير الخطين على التموين بالأسلحة والذخيرة مما انجر عنه انحصار في التجنيد ([3])، خاصة المنطقة الأولى التي تقلص عدد مجاهديها في نهاية 1959 إلى 600 مجاهد بعد أن كان قبل سنة يناهز الإلفين ([4])

ولعل السبب الذي جعل السير باتجاه الجدود سواء الشرقية أو الغربية أكثر صعوبة و خطورة هو أن فرق جيش التحرير التي تكلف بسير نحو الحدود، تنطلق من ولايات الداخل من غير أن يسلح جنودها، إلا أفراد قليلون و بأسلحة خفيفة حتى يؤمنوا لهم الطريق من جهة و يحموا ظهورهم من رصاصات جنود الاستعمار من جهة أخرى، و للإشارة فان المسافة بين ولايات الداخل بعيدة جدا، و خاصة الثالثة و الرابعة و قد ذكر في هذا السياق الرائد لخضر بورقعة أن مجاهدي الولاية الرابعة كانوا يقطعون مسافة2000كلم ذهابا و إيابا إلى مناطق الحدود الشرقية، و قد كلف هذا الولاية الكثير من جنودها، حيث استشهد حوالي 3000 شهيد من الولاية الرابعة بالولاية الأولى بين الجبل الأبيض و بحيرة العصافير و خنشلة.([5])

---

[1]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 93–94

[2]– مصطفى بيطام ، المرجع السابق ، ص 55

[3]– أحمد حمدي ، المرجع السابق ، ص 295

[4]– محمد عباس ، خصومات تاريخية (مصالي،دباغين،بن بلة ، عبان،بن بولعيد،عجول،بن صدوق،شكال)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2012،ص 312

[5]– لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بخوش،ط2، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 22–23.

و في هذا السياق يذكر جمال قندل أن المراقبة الشديدة التي ضربها العدو على الحدود الجزائرية سببت عزلة و ضعف قدرة القتال، و في صيف 1958 ترأس العقيد عميروش اجتماعا بمنطقة اكفادور ركز فيه على الجانب العسكري واقعا و آفاقا، في ظل الوضع الصعب الذي صار يعيشه الداخل جراء التطويق الحدودي.([1])

و قد ذكر العقيد علي كافي:" أن الوحدات العسكرية كانت تنطلق من الولاية الثانية مشيا على الإقدام تحت التقلبات الجوية و سالكين السلسلة الجبلية الممتدة من الولايات الشمالية إلى التراب التونسي.... و كم من مجاهد بقي رمادا، و آخر أرضا، يمر فوق جسمه مجاهد..."([2]).

ما جعل الولايات توقف إرسال وحداتها العسكرية باتجاه الحدود لغرض التزود بالسلاح و الذخيرة إدراكا منها لدرجة الخطورة التي أضحت تشكلها خصوصا بعد ارتفاع قائمة الضحايا، فخلال الفترة الممتدة من 23جانفي 1958 إلى غاية 18 ديسمبر1958 بلغ عدد الذين سقطوا شهداء، على مستوى خط موريس بالجهة الشرقية و بناء على تقارير عسكرية فرنسية2409، و الجرحى واحد، أما الأسرى فقد بلغ عددهم304، و للإشارة فانه على اثر عملية العبور من الجزائر باتجاه تونس قتل244، فيما قتل 2165 خلال العبور من تونس باتجاه الجزائر.(ينظر الملحق الثالث)

أما على الحدود الجزائرية المغربية وخلال الفترة الممتدة من 14 جانفي 1958 إلى غاية 6 جانفي 1959 بلغ عدد الذين سقطوا شهداء 128 و الجرحى 20، أما الأسرى فقد بلغ عددهم 50، و قد توزع عدد القتلى على النحو التالي:101 قتيل خلال عملية العبور من المغرب باتجاه الجزائر، 27 قتل أثناء العبور من الجزائر باتجاه المغرب.([3])

المطلب الثاني: قلق و تذمر عقداء الداخل

أمام اتساع مجال تأثير خطي موريس و شال على الثورة، ازداد قلق العقداء و خوفهم من بقاء الوضع على ما هو عليه، و نتيجة لذلك اجتمع قادة الولايات في شهر ديسمبر1958 بحضور القادة: سي الحواس(الولاية السادسة)، عميروش(الولاية الثالثة)، محمد بوقره (الولاية الرابعة)، و كذا الحاج لخضر(الولاية الأولى)([4])، مع

---

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 95-96.

[2]–علي كافي، المصدر السابق، ص 273.

[3]– جمال قندل، الرجع السابق، ص99.

[4]– محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 25.

غياب العقيدان لطفي(الولاية الخامسة) و العقيد علي كافي(الولاية الثانية)([1])، وذلك لشكوكها حول رغبة العقيد عمروش في تزعم الثورة من الداخل ،وأثار هذا الاجتماع مشكل تقصير الحكومة المؤقتة في إيصال الأسلحة إلى الداخل وهي النقطة الجوهرية ، كما أثار الحاج لخضر مشكل المتمردين بالولاية الأولى وتقرير إرسال كتائب من الولايتين الثالثة والرابعة لتأديب المناوئين في الولاية الأولى ([2])كما طرحت مسالة العزلة التي تعاني منها ولايات الداخل و ضرورة إيجاد قيادة وطنية في الميدان تكون قريبة من حقيقة الثورة و معانات المجاهدين اليومية، خاصة و أن عقدا ء الداخل كانوا أكثر دراية ومعرفة من ومسؤولي الثورة في الخارج بحقيقة الوضع الذي تعيشه الثورة ([3])، وقد كشف التقرير الذي أرسله الرائد قاسي عضو مجلس الولاية الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية مستقلا فرصة الاجتماع ليضع الجميع أمام الحقيقة المرة ، التي تكشف عن عمق المأساة ، حتى يكون هناك عمل فاعل حيث ذكر أن الوضع العسكري يثير القلق ([4])،فإذا كانت كتائب جيش التحرير في مجموع التراب الوطني تواجه أزمات كثيرة سببها الرئيسي هو الانقطاع الحاصل بين الداخل والخارج ([5]).

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها تلك المسائل في دفع الثورة ،إلا أن الاجتماع أفضى إلى الفشل بسبب تخلف الولاية الخامسة عن الحضور ،وعدم مشاركة الولاية الثانية ، فضلا عن كون المبادرة صادرة عن أصحاب الداخل ،وهو ما جعل ومسؤولي الثورة في الخارج يعتبرونه مؤامرة ضد الثورة وشكلا من أشكال الانقلاب .([6])

المطلب الثالث: احتجاج النقيب الزبير ورد فعل الثورة

إن الحركة الاحتجاجية التي قادها النقيب الزبير ، تعكس درجة وعمق التأثير الذي أحدثه خطا موريس وشال على الثورة كما تعتبر نتيجة حتمية أفرزتها سياسة الهروب إلى الخارج وعدم أخذ مسؤولية الثورة وترك قادة

---

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 100.

[2]– الطاهر زبيري ، المصدر السابق ،ص 211

[3]–جمال قندل ،المرجع السابق ، ص ص 100–101

[4]– محمد خير الدين ، مذكرات الشيخ محمد خير الدين ،ط1،مؤسسة الضحى ،ج2،الجزائر ،2000،ص 178

[5]–الطاهر جبلي ، الولاية الرابعة في مواجهة مخطط شال ، مجلة المصادر ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2006، عدد 14 ،ص 126

[6]– لخضر بورقعة ، المصدر السابق ، ص 20

جيش التحرير الوطني أمام الواقع المر ومواجهة خط موريس، ونقص الإمكانيات المادية والبشرية لفك الحصار عن الثورة ، وإمدادها بالسلاح ([1])

لقد احتج النقيب الزبير ، بمعية الملازمين الأولين ألخياري بوعزة وطنطانوا ، على بقاء الضباط الجزائريين بالمغرب ، حيث كان عددهم زهاء مائة ضابط يعيشون في ظروف جد مناسبة ، خلافا للمجاهدين بالولايات الداخلية الذين كانوا في مواجهة دموية مستمرة مع قوات الاستعمار ،حيث رأى المحتجون أن العابر لخط موريس يعرض نفسه للخطر وأمل النجاح في العبور ضئيلا ،ذلك أن في أغلب الأحيان يسقط وسط الأسلاك الشائكة ثلثا الكتيبة العابرة للخط المكهرب ، وعلى هذا الأساس رفضوا العبور وتشبثوا بفكرة البقاء في المغرب ، ايسو خوفا من الموت وسط الخط لأن المحتجين يعرفون الخط معرفة جيدة خاصة محمد قناد –طنطانو– وقد سبق لهم أن عبروه ، وعلقوا دخولهم إلى الجزائر على شرط وجوب دخول الضباط الجزائريين ، وهو ما لم يستسغه القادة المسئولون وأين عدوا ذلك سابقة خطيرة ، لقد سعى النقيب إلى توسيع نطاق الاحتجاج والذي بلغ عدد مجاهديه زهاء 1200 ما زاد مخاوف القيادة ، ليبقى الانسداد على ما هو عليه قرابة ثلاثة أشهر ، حيث امتد من شهر ديسمبر 1959 إلى نهاية مارس 1960 ، لعل ما شجع الزبير على ذلك هو اجتماع العقداء العشرة في نهاية 1959 والذي أقر ضرورة وجوب دخول القادة العسكريين إلى الجزائر والتحاقهم بالولايات الداخلية ،وقد كان العقيد لطفي أول من طبق في الميدان قرارات الاجتماع كتعبير منه على التزامه الصادق وحرصه الكبير على سد منافذ الشقاق .

وللإشارة فان العقيد لطفي سقط شهيدا بمعية الرائد فراج ، بجبل بشار في 27 مارس 1960 أثناء عبوره لخطي شال وموريس ،لتزداد مخاوف القادة والمسئولين الذين تشبثوا أكثر بفكرة البقاء في الخارج.

وأمام الموقف المتصلب للنقيب الزبير والوضع الصعب الذي أفرزه ذلك ،حاصرت وحدات من الجيش الملكي المغربي بلغ عددها حوالي 3000 جندي النقيب الزبير ومن معه من الجنود ،بعد إلحاح من قيادة الثورة ، ليسلم الزبير نفسه للقوات الملكية ، غير أن ما تجب الإشارة إليه أن الملك محمد الخامس اشترط تسليم الزبير وجنوده لقاء الإبقاء على حياته ، وبعد أن أعلن الزبير خطأه في حق الثورة أمام الجنود تلبية لأوامر قيادة الثورة ثم إعدامه سنة 1960.([2])

---

[1]– علي كافي ، المصدر السابق ،ص 265

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 102–104

كما تسبب خط شال وموريس في عدة تمردات أخرى كتمرد الحنبلي وجنوده في ديسمبر 1959 والذين رفضوا اجتياز الخطين لان فرص النجاة كانت ضئيلة .

المطلب الرابع: معارك الحدود الشرقية

بعد أن أقرت لجنة التنسيق والتنفيذ جعل منطقة سوق أهراس قاعدة شرقية لتموين الولايات الداخلية بالسلاح في ديسمبر 1956 ، وأصبح عمارة بوقلاز على رأسها برتبة عقيد ([1])، أدركت القيادة الاستعمارية ،الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها الجهة الشرقية في دفع الثورة نحو التوسع ، لذلك لجأت إلى تنظيم قواتها العسكرية وتوزيعها توزيعا تكتيكيا يمكنها من التدخل بسرعة ، ولهذا الغرض اختيرت مدينة عنابة مقرا للقيادة ، وقد تولى الجنرال فانكسام Vanuxem قيادة القسم العسكري القسنطيني ، حيث راهن هذا الأخير على كسب معارك الحدود الشرقية وخنق الثورة ، بصرف النظر عن الإمكانيات البشرية والعسكرية والمادية ، لقد كانت تلك المعارك **عنيفة حيث دامت قرابة أربعة أشهر ذلك أنها انطلقت في 21 جانفي 1958 وامتدت إلى غاية 28 ماي 1958** ([2]).

فبعد الانتصار الذي أحرزه المجاهدون في معركة واسطة جانفي1958، و بعد مضى 28يوما من اسر الجنود الفرنسيين و عجز المسؤولين الفرنسيين و التونسيين عن تحريرهم قام الطيران الفرنسي في 8فيفري 1958 بقصف وحشي لقرية ساقية سيدي يوسف ([3])

و التي كان يسكنها الكثير من اللاجئين الجزائريين و يتردد عليها أفراد من المجاهدين لاقتناء بعض الحاجيات خاصة أن القرية كان بها سوق أسبوعي،لذا كان عدد الضحايا كبيرا سواء في أوساط الجزائريين أو التونسيين ([4]

فكانت معارك الحدود الشرقية ذات نتائج سلبية على الثورة و كذا على قوات العدو، لان الفرنسيين دفعوا الثمن غاليا مقابل انتصارهم، ذلك أنهم فقدوا 279 قتيلا و 758جريحا، فيما فقد الجزائريون 4000قتيل و 600 أسير...الخ.

[1]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 102–105

[2]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 104–105

[3]–الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص ص 187–190.

[4]–بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1986، ص 140.

كما تجدر الإشارة أن معركة سوق أهراس التي امتدت من 26 افريل 1958 إلى غاية 3 ماي1958 بجبال بوصالح و ألحمري و وادي الشوك، شارك فيها الفيلق الرابع عشر للقاعد الشرقية، بقيادة لخضر سيرين الذي تدخل ليؤمن الطريق لعبور القافلة المتوجهة إلى الولاية الثانية، بغرض تزويدها بالسلاح.

و قد اندلعت المعركة بعد أن حاصرت القوات الاستعمارية المزودة بالطائرات T6, B29, B26 جنود جيش التحرير، ليستشهد نائب لخضر سيرين، يوسف الأطرش، إلى جانب الكثير من المجاهدين الذين قدر عددهم خلال هذه المعركة ما بين خمسمائة و ستمائة شهيد.([1])

ب-التأثير الاقتصادي:

عمدت الإدارة الاستعمارية عند شروعها في انجاز خط موريس و من بعده شال إلى إجلاء سكان المناطق الحدودية ([2])و جعلها مناطق محرمة على كل شخص سواء أراد السكن أو العبور إلا الجيش الاستعماري.([3])، و لم تكتف القوات الفرنسية بتجريد المنازل بل و المحاصيل الزراعية أيضا، كما شرعت الآلات العسكرية في مسح الأرضي و إزالة الأشجار حتى المثمرة منها، لكي لا تكون زادا للمجاهدين و قتلت الحيوانات و المواشي.([4])

و على غرار ذلك فان خط موريس قد عطل حركة و نشاط السكان على الشريط الحدودي الذي اعتادوا الغدو و الرواح من إلى تونس أو المغرب للارتزاق و التجارة كما عطل نشاطهم الفلاحي و الرعوي، ذلك أن النشاط الاقتصادي بهذه المنطقة كان مركزا" أساسا على فلاحة الأرض، و على هذا الأساس أصبح المدنيون الذين سيقوا إلى مراكز التجمع، و خاصة أصحاب الأراضي منهم يرتادون أراضيهم بناء على رخصة تصدر من السلطات العسكرية و التي خصصت ممرات لهذا الغرض و في وقت معلوم، من الساعة السابعة صباحا إلى غاية الواحدة زوالا تحت رقابة عسكرية استعمارية،([5])، و هذا ما أكده لنا المجاهد لزهر عبدلي بن عبد السلام عن عبوره مع المجاهدين لخط موريس سنة 1957، بان احد السكان اخبرهم بوجود منطقة بين تبسة و بئر العاتر

---

[1]- **جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 105-106.**

[2]- **بريستير ايفه،" في الجزائر يتكلم السلاح" نضال شعب من اجل الحرية"، ت.عبد الله ف،كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 178.**

[3]- **يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين،" عالم المعرفة للنشر التوزيع، ج2، الجزائر، 2009، ص 215.**

[4]- **احمد حمدي، المرجع السابق، ص 296.**

[5]- **جمال قندل، المرجع السابق، ص 107.**

تفتح فيها قوات الاحتلال الأسلاك الشائكة نهارا و تنزع منها التيار الكهربائي و لايوجد بها ألغام، حتى يمر السكان لقضاء أمورهم.([1]).

أما على الجانب الفرنسي فقد كلفت عمليات إقامة السدود المكهربة الملغمة لخطي "موريس و شال" على الحدود الجزائرية خاصة المغربية و التونسية، مصاريف باهضة من مالية خزينة الدولة الفرنسية التي قدرت حسب المصادر الاستعمارية بـ 250000فرنك قديم ، أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد، فقدرت بحوالي 15000000فرنك قديم.([2]).

ج-التأثير الاجتماعي:

عمدت القوات الفرنسية إلى جمع سكان المناطق الحدودية في معتقلات و محتشدات و سجون تحت الرقابة و الحراسة العسكرية الدائمة، محرومين من ممارسة نشاطهم و حياتهم الطبيعية، و قد مورست اشبع أساليب القمع و الحصار و التفتيش و التعذيب من طرف المكتب الثاني" مكتب البحث و الاستنطاق"، و أصبح كل مواطن مشبوها و مشكوكا فيه،([3])، وفي ظل القمع الفرنسي لسكان كإجراء عقابي جماعي بسبب الدعم المادي و المعنوي الذي يوفره المدنيون للثورة، اتخذت الهجرة اتجاهين، فالأولى كانت باتجاه المناطق الداخلية، أما الثانية فقد كانت باتجاه تونس و المغرب، و للإشارة فان اللجوء نحو تونس كان في بداية الثورة، ثم اخذ في الارتفاع من سنة لأخرى، مع ازدياد القمع الجماعي. أما اللجوء باتجاه المغرب، فقد كان في شهر مارس 1956، لكن مع شروع القوات الاستعمارية في انجاز خط موريس ارتفع اللجوء نحو تونس و المغرب بشكل كبير، ليبلغ عدد اللاجئين من الرجال نسبة 29% و أكثرهم شيوخ و عجزة، فيما شكلت النساء نسبة 28%، أما الصبيان فقد شكلوا 43%، ليبلغ عدد اللاجئين الجزائريين سنة 1960 مائتي ألف ([4]).

أما الجانب الفرنسي فقد انعكست ضخامة الميزانية سلبا على حياة المواطن الفرنسي الذي أرهقه ارتفاع المعيشة، و توقيف و تعطيل المشاريع الإنمائية و انتشار البطالة و كادت الحرب التي دامت سبع سنوات أن تؤدي إلى حرب أهلية فرنسية تهدد الوحدة الفرنسية بسبب الثورة الجزائرية، و الدليل على ذلك كثرة الانقلابات

---

[1]- لزهر عبدلي بن عبد السلام، المصدر السابق.

[2]- محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 26.

[3]- الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص ص 14-149.

[4]- جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 108-109.

و تمردات قادة القوات الفرنسية،([1])، مثلما حدث في إسقاط الجمهورية الرابعة بواسطة انقلاب 13ماي 1958([2]).

المبحث الرابع : الأضرار الناجمة عن خطي شال وموريس بعد الاستقلال

المطلب الأول: الألغام المنتشرة على الحدود الشرقية والغربية

إن الإدارة الفرنسية لم تكتف قط بانجاز الأسلاك الشائكة، و مد الخطوط المكهربة على مستوى خط موريس و شال، ذلك أن الرغبة في القضاء على الثورة و العمل من اجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية، كل ذلك شكل دافعا قويا للسلطة الاستعمارية، التي راهنت على القمع العسكري كخيار أو حد لإفشال انتشار الثورة و لهذا الغرض كان التركيز على تعزيز الخط المكهرب، بفرض مضاعفة تأثيره حتى تتجسد في الميدان فكرة السد القاتل، التي ما انفك يرددها القادة العسكريون باستمرار.

و على هذا الأساس كان اللجوء إلى استعمال الألغام، نظرا للأهمية كبيرة التي يكتسبها في عرقلة نشاط المجاهدين، وقد اضطلعت فرق الهندسة العسكرية بمهمة زرع الألغام على طول الخط المكهرب، و لكن من غير أن يشترك المدنيون الجزائريون في العملية.([3]).

ا-الحدود الشرقية:

بدأت عملية زرع الألغام على الشبكة المكهربة بعد وضع السياج الكهربائي بها و كان المفروض هو تلغيم السد الشائك قبل كهربته، و كانت النظرة الأولية قد ركزت على تلغيم الأجزاء الخطيرة و الصعبة و التي كانت مراقبتها صعبة و تكون فيها عمليات التدخل متأخرة و حساسة ، غير أن عمليات نزع الأعشاب داخل الشبكة السلكية أخرت و أحيانا منعت زرع الألغام على عرض الشبكة السلكية التي كانت تتسع إلى أربعة أمتار مما اضطر العاملين في حقل المتفجرات إلى زرعها في مقدمة الشبكة الشائكة، و كانت مقدمة الشبكة محاطة بشبكة ثانية على شكل خط وقائي يتصل بقمة و قاعدة الاوتدة ، و التي كانت تبعد الواحدة عن الثانية

---

[1] -الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 149.

[2] - صالح بلحاج، مخطط شال و اثاره في تطور حرب التحرير الوطني، المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954، الجزائر ، 2005، (ع-12)، ص 187 .

[3] - جمال قندل، المرجع السابق، ص 65.

بمسافة خمسة أمتار في شكل مربع، و كان الهدف من وضع هذه الشبكة الأمامية هو توفير الحماية لفرق التدخل و فتح المجال أمامها للقيام بمهامها.([1])

و شرع بعد إذن في زرع الألغام المضادة للأشخاص، و التي توجد بأنواع عديدة تمتاز بصغر حجمها و قلة وزن الحشو التي بداخلها و الذي يتراوح بين10 و 250 غ، تنفجر اثر تعرض أجهزة الإشعال الخاصة بها لضغط يصل إلى خمسة كيلو غرامات على الأقل،([2])، و لقد اضطلعت ثلاثة كتائب بزرع هذه الألغام بمعدل مائة و خمسين لغم شهريا على مستوى خط موريس([3]) ، وقد تطور هذا العدد مع مرور الزمن فصارت الألغام تزرع في شكل حقول و بإعداد ضخمة لا يمكن إحصائها و تشعبت الأمور، حتى أن أمر إبطال مفعولها بات مستحيلا ؟!، و من الناحية العلمية لم يكن بالإمكان تثبيت تلك الألغام على أرضية معينة و منع قلعها، لذلك لجأت المصالح المختصة إلى غرسها داخل بلاط من الاسمنت المسلح، إلا أنها لم تكن مجدية نظرا لصعوبة إخفائها و بالتالي سهل أمر نزع فتيلها.

إلا أن الأمر ازداد خطورة بعد زرع نوع جديد من الألغام تسمى بالألغام الوثابة([4])، و التي كانت تستعمل في وسط الأسلاك لان لها خيوطا شبيهة بخيط صيد الأسماك و هو دقيق جدا يتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه الأشخاص سمي بهذا الاسم لأنه يقفز حوالي40 سنتمتر ثم ينفجر و تنطلق شظاياه أفقيا على دائرة طول شعاعها 35 مترا، و لهذا بإمكانه أن يصيب فصيلة كاملة و بذلك هو أصعب لغم يواجهه المجاهدون على مستوى الحدود.([5])، الشرقية و الغربية، خاصة بالأماكن الخالية من الألغام المضادة للأشخاص. بالإضافة إلى نوعي الألغام المذكورة، فان فرق التدخل و المراقبة كانت تستعمل أنواعا أخرى من الألغام،([6]) ، نذكر من بينها الألغام المضيئة و التي كان الهدف الأساسي من استعمالها هو كشف المجاهدين و ضبط مكان الاختراق، و التي تحدث أثناء الانفجار ضوءا كاشفا، و تبقى في السماء لمدة زمنية قليلة، و لهذا فان العسكريين القائمين بالمراقبة على طول الخط المكهرب يتدخلون بسرعة، لحظة حدوث

---

[1]– مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

[2]–عبد الوحيد.م، استئصال بذور الموت"تقنيات كشف و نزع الألغام"، الجندي، المنشور العسكري، الجزائري 2010، (ع–425)، ص 12.

[3]– جمال قندل، المرجع السابق، ص 65.

[4]–مناصرية و آخرون، المرجع السابق، ص 118.

[5]– خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص ص 473–474.

[6]– مناصرية وآخرون، المرجع السابق، ص ص 119–120.

الانفجار، سواء عن طريق المشاة أو المدفعية، بغرض تطويق المنطقة و القضاء على المجاهدين العابرين للخط من تلك المنطقة.

و قد استعملت كذلك نماذج مختلفة، من الألغام المضيئة، منها: الثابتةE50،و الطائرة EC56،EC58, CEP، و قد تم زرع مليونين و ستة و ثلاثين لغم مضيء ابتداء من 21 نوفمبر 1957 إلى غاية 20 مارس 1958([1]).

ب- الحدود الغربية:

كانت المصالح الجزائرية تتابع تطور السد الشائك المكهرب، و ترصد القوات المنتشرة على طول السد و هيكلتها و الألغام المزروعة حوله، حيث أكدت القوات الاستعمارية أنها قامت بزرع الألغام المضادة للأفراد و الألغام الوثابة المتفجرة و المضيئة على طول الخط الشائك المكهرب و عرضه و تجاوزت الخط الشائك بكثير بحيث عمت المناطق المحرمة ، ولا يمكن تجاوز أي بشر دون العثور على لغم بحيث انتشرت الألغام في الطرقات والممرات الفردية ، والوديان وتجاوزت الحدود الجزائرية إلى الأراضي المغربية ،بغرض ملاحقة خطوات وحدات جيش التحرير بل تعدته إلى زرع الألغام في المسالك الواقعة بين السد الشائك المكهرب والحدود المغربية ، بهدف منع الوحدات الجزائرية من اللجوء إليها ، ومنع اللاجئين الجزائريين من الاستقرار بها ، حتى لا يواصلوا دعمهم لإخوانهم المجاهدين .

ناهيك عن الألغام المضادة للإفراد والأشخاص والألغام الوثابة المتفجرة ثم استخدام ألغام مضادة للإفراد والمعروفة بالألغام الأمريكية والتي تتميز بحجمها الصغير جدا أي حوالي سبعين ميليمتر ،ويبلغ طولها ما بين (50و60) ميليمتر .

وتأخذ شكل فقاعة ، ولها مفجر يعمل بالضغط ،وهي تعتبر اخطر من غيرها نظرا لحجمها الصغير ،وهو أمر صعب للغاية لأنها فقاعة فلا ينتبه إليها ، وتقع الكارثة وإنها تنفجر بمجرد لمسها بفضل جهاز التفجير ، إضافة إلى الألغام المضادة للإفراد والمعروفة باسم الألغام المضيئة والتي زرعت متأخرة لتدعم الألغام السابقة قبل أن يقع تنصيب التيار الكهربائي المكثف وبقيت بكثافة في الجانب الجنوبي للسد الشائك المكهرب يساعد على إضاءة الأماكن التي تعبر منها وحدات جيش التحرير ، وكانت هذه الألغام توزع على الشبكتين المحيطتين للخط المكهرب وهي أساسا مضادة للأفراد تدعمها ألغام مضادة للدبابات ([2])،هذه الأخيرة التي صممت خصيصا

---

[1]-جمال قندل، المرجع السابق، ص 66.

[2]- مناصرة واخرون ،نفس المرجع السابق،ص ص 121-123

لتعطيل أو تفجير وتخريب الدبابات ، إذ يوضع لغم أو عدة ألغام في حفرة واحدة أو في حفر متقاربة حتى يكون مفعولها ايجابيا .

كما توجد أنواع أخرى عبارة عن فروع للألغام المضادة للأفراد نذكر منها :

– ألغام الشرانبل : والتي تصمم لأحداث خسائر أو قتل أكثر من فرد واحد وهي تنفجر فوق سطح الأرض ، غالبا ما تكون في حقول الألغام وفي الغابات والمسالك الوعرة المموهة وفي الصحراء ضد تحركات جيش التحرير وكل المشاة " بشرية وحيوانية "

– ألغام صدمية : والغرض منها قتل أو إصابة الفرد الذي يسبب الحركة الميكانيكية داخل اللغم ،كما أن هناك الأجهزة ضد الرفع والشراك الخداعية ،وتعمل عمل الألغام المضادة للأفراد ، والغرض منها هو إحداث خسائر في أفراد القوات المسلحة وكل المارة في الطرقات والممرات التي يسلكها الجيش خاصة في الليل .([1])

وقد تنوعت الألغام فنجد أخرى ، برأس واحد وأخرى بعدة رؤوس وتحتوي بعض الألغام على 400 متفجر ، أما وضع الألغام وزرعها فكان اللغم الواحد يتصل بثلاثة أسلاك يصعب اكتشافها ، ويتم نزعها من قبل المجاهدين ليلا ، وكثيرا ما تقع التفجيرات ، فيذهب ضحيتها الكثير من الشهداء كما كان انتشار الألغام نذير شؤم على الفرنسيين الذين زرعوها ، فقد انفجر لغم على نقيب فرنسي رئيس فرقة المراقبة في سبتمبر 1960 بناحية عين الزرقة (قرب تبسة) ،وبعد شهر انفجر لغم آخر على خليفته الملازم الشاب .

ويؤكد الجنرالات الفرنسيون أن هذه الألغام المزروعة بكثافة من الصعب اكتشافها وتجنب مخاطرها ،خاصة منها المضادة للأفراد.

وقد بادرت المصالح المختصة من الهندسة العسكرية الفرنسية إلى إنشاء مركز للتجارب حول تفجيرها سمي (EXBAR)، تدرس فيه الإجراءات الضرورية لتطوير السد الشائك المكهرب ومدى فعالية الألغام المزروعة ، ووقعت تجارب حساسة على الألغام ومدى حساسيتها للتحركات الأرضية أو الكهربائية ، وبقيت تلك التجارب متواصلة ولم تعرف نتائجها .([2])

[1]–محمد قنطاري ، المرجع السابق ،ص 4

[2]– مناصرية وآخرون ،المرجع السابق ،ص ص 123–124

لترث الجزائر غداة الاستقلال تركة ثقيلة من الألغام التي زرعت على الحدود الشرقية والغربية ، والتي شهدت المصادر الفرنسية على وجه الخصوص أن هذه الألغام لم يتم نزعها وتفجيرها ، إنما يقيت بعد الاستقلال وتسببت في مخاطر كبيرة للجزائر المستقلة

المطلب الثاني – عملية نزع الألغام :

خلال السنوات الأولى للثورة التحريرية ، لم تكن وحدات جيش التحرير الوطني مختصة في الألغام اللهم إلا صناعة المتفجرات التقليدية من طرف بعض الأشخاص الذين اكتسبوا تجربة في الحرب العالمية الثانية أو الهند الصينية وغير ذلك لتخريب الطرقات والمنشات العسكرية والاقتصادية الحيوية ، لكن مع تطور الحرب ومع إنشاء السدود المكهربة والملغمة وحقول الألغام ، أسرعت قيادة الثورة الجزائرية إلى تدعيم صفوفها العسكرية بشباب مثقف في التخصص وخاصة بعد إضراب الطلبة الجزائريين في 19 مارس 1956 ، ومن التخصصات سلاح الإشارة ،العلاج،الإعلام،القضاء،التعليم والتربية ، المحافظين السياسيين ، الكتاب الخبراء أو التقنيون في الألغام ، رجال الاستعلامات .

ليتم تدريب كل المجاهدين الذين تربصوا في معسكرات أو مراكز التدريب الخاصة بجيش التحرير الوطني نظريا وتطبيقيا على نزع الألغام ([1])، المنتشرة على طول الحدود الشرقية والغربية هذه التجربة التي قادتهم إلى إنشاء فيلق مختص في مجال المتفجرات سنة 1961 ، والذي يتكون من ثلاث كتائب خفيفة لنزع الألغام بعدد 275 عنصر ،وكانت مهمة هذا الفيلق الأولية هو إحداث ثغرات على السدين الشائكين لكي يستطيع جيش التحرير الوطني تمرير الأسلحة والذخيرة وقد اشتهر هذا الفيلق بعد الاستقلال وظهرت قدراته في إزالة الأسلاك الشائكة وتمكين السكان من استعادة أراضيهم الزراعية ، وقد واجهت رجاله صعوبات جمة بفعل النقص الواضح في العتاد المختص مما دفع بالسلطات الجزائرية حينئذ إلى طلب النجدة والمساعدة من الدول الصديقة وتقنييها ، وأول من لبى هذا النداء الجيش السوفياتي الذي تطوع الكثير من مختصيه بدون شروط ثم تلاهم الايطاليون ، ولكن في إطار عقد صفقة بين شركة ايطالية (LA SBAREC) ووزارة الأشغال العمومية يوم 14 أوت 1963 .([2])

وجرى التعاون بين القوات الجزائرية والسوفيتية لإزاحة الأسلاك الشائكة وتنقية حقول الألغام بنسبة مائوية كبيرة ، إذ قامت بنزع 7.003.227 لغم وفجرته ، أما الشركة الايطالية فلم تحترم المخطط المسطر لها ولم تتبع

---

[1]– محمد قنطاري ، المرجع السابق ،ص 3

[2]– يوسف مناصرية ،المرجع السابق ،ص 125

المنهج الموضوع ولذلك فكل أعمالها أعيدت كليا بنسبة 100% ذلك أن فرق الدرك الوطني سجلت الكثير من الضحايا في المناطق التي زعمت الشركة الايطالية أنها منزوعة الألغام ، وفي سنة 1965 ، توقف الاتحاد السوفياتي أيضا عن عملية نزع الألغام ([1])، رغم امتلاكه للتكنولوجيا المتطورة ، ونظرا لعجزه عن إزالة وتدمير هذا السلاح اللعين وانسحب من الصفقة لسبب الخسائر المادية والبشرية التي لحقت به وبايطاليا أيضا .

وأمام هذا الواقع كان لزاما على الجزائريين أن يعتمدوا على أنفسهم وبإمكاناتهم المتواضعة للخوض في مواجهة سلاح الألغام الفتاك ، مع العلم انه بعد الاستقلال تم إنشاء مديرية الهندسة العسكرية وتم إرسال بعثات إلى الاتحاد السوفياتي سابقا لإجراء تكوين خاص بالهندسة العسكرية ،ومن ثم كانت النواة الأولى لهذا السلاح .([2])

اليوم وبعد مرور 50 سنة من الاستقلال لازالت هذه الألغام تحصد أرواح الجزائريين وتسبب لهم عاهات جسدية تلازمهم طول الحياة وتذكرهم بوحشية المستعمر الغاشم ، وبعد الاستقلال رفع الجيش الشعبي الوطني التحدي لنزع ألغام التي ورثتها الجزائر من الاستعمار والتي يزيد عددها عن 11 مليون لغم مضادة للإفراد مزروعة عبر كافة تراب الوطن ،وذلك في غياب خرائط تمكن من تحديد أماكنها بدقة ([3])، ما أدى إلى توقف الجيش الشعبي الوطني عن عملية تطهير الحدود سنة 1988 ،نزع وتدمير 8 ملايين لغم ما بين 1963-1988 .

واثر انضمام الجزائر إلى معاهدة أوتاوا ([4]) ، لحضر استعمال وتخزين وإنتاج الألغام المضادة للأفراد ، وتدميرها بتاريخ 27 نوفمبر 2004 أعيد بعث عملية تطهير حدودنا الشرقية والغربية .

وفي هذا الصدد فان الناحية الشرقية عرفت تدمير 301571 لغم بنسبة 53.75 % من مجموع الأراضي الملغمة ، في مقابل تطهير 25.88 % من أراضي الناحية الغربية وإزالة 668.586 لغم ، أما بالناحية الجنوبية

---

[1]– مناصرية وآخرون ،المرجع السابق ،ص ص 64-65

[2] –**Amar BOUDJELLAL. LES BARRAGES DE LA MORT 1957-1959 « LE FRONT OUBLIE » Edition Du centre Nationale D'étude Et de recherche sur le mouvement National et la révolution de 1 er Novembre 1954 ,Alger ,2010,p.76**

[3]– بوعلام –ب، نزع وتدمير الألغام ،مجلة الجيش، المنشورات العسكرية ،الجزائر،2011،عدد 574،ص 28

[4]– اتفاقية أوتاوا لحضر الألغام هي جانب من الاستجابة الدولية للمشاكل التي تنجم عن انتشار الألغام المضادة للإفراد على نطاق العلم وتلوث الملايين من هذه الأسلحة حاليا أكثر من 70 بلد ، واعترافا بهذه المشكلة اجتمع نحو 90 بلدا في 1997 ، وتفاوضت حتى توصلت إلى هذه الاتفاقية ، انظر.منور بلعربي،استئصال اتفاقية أوتاوا لحضر الألغام،الجندي ،المنشورات العسكرية ،الجزائر،2010،عدد 425 ،ص 8

فأزيل 772.157 لغم مضاد للأفراد والجماعات، كما تم تسليم 6425.772 هكتارا من الأراضي التي تم إخلاؤها من الألغام ،مع الاحتفاظ بـ 5970 لغما للأفراد .

لتضل ملايين الألغام مطمورة عبر الحدود الشرقية والغربية للجزائر في وقت ظلت فيه السلطات الفرنسية ترفض الاستجابة لمطالب الجزائر الداعية إلى تسليمها خرائط انتشار هذه الألغام ، التي تسببت في مقتل وإصابة آلاف الأشخاص منذ نيل الاستقلال إلى غاية اليوم ، ليتم تسليم الخرائط بعد مرور حوالي 45 سنة من الاستقلال ، اثر زيارة الفريق الأول جون لويس جور جيلان، jean louis vlogelin ، إلى الجزائر ، بدعوة من رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق احمد قايد صالح وذلك في 20 أكتوبر 2007 ، غير أن هذه الخرائط لم تفد الجيش في شئ كونها جاءت متأخرة ،كما أنها تضم فترة محدودة إلا وهي 1957 إلى 1959 فقط ([1]) .

ليضيف رئيس قسم هندسة القتال ، لقيادة القوات البرية العقيد محمد شرفي أن تلك الوثائق لا تتضمن أي معلومات تخص مخططات ربط حقول الألغام وكثافة التلغيم في كل قطاع من السدود الملغمة ولا العدد الإجمالي لها .ليسانده في الرأي رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن ضحايا الألغام ، جوادي محمد ، بان تلك الخرائط قد فقدت مدلولها ومصداقيتها لسببين ، أولهما يعود للعوامل الطبيعية كالأمطار وانجراف التربة والأودية التي حركت وزحزحت الألغام من أماكنها إلى أماكن أخرى ، بمسافة قد تصل إلى 5 كلم ، وأصبحت على وجه الأرض بفعل عامل التعرية وفي متناول الأطفال ، الذين يعتقدون أنها لعب يتسلون بها ، أما السبب الثاني : هو أن فرنسا و استنادا إلى معطيات الواقع فان الألغام لم تكن في الحدود فقط بل في جميع تراب الوطن بما في ذلك المدن الداخلية كبرج بوعريريج التي احصت140 مصابا و بسكرة بـ250 مصاب و خنشلة و لمسيلة و الاغواط و غيرها.([2]) حيث أكد ذات المصدر أن فرنسا قد اعترفت بزرع 11 مليون لغم على مستوى الحدود، دون أن تعترف بزرع11مليون لغم أخرى على مستوى القرى و المداشر الجزائري([3]).

و في ظل هذه الظروف عمل جيش التحرير الوطني قصار جهده للتخلص من تلك الألغام رغم الصعوبات التي واجهته من نقص في الخبرة مع تعرض العتاد المستعمل إلى كثرة الأعطال نتيجة الانفجاريات اليومية التي

---

[1] – بوعلام–ب، المرجع السابق ، ص 31

[2] – ل– فكرون، المرجع السابق، ص14.

[3] –كمال– ب، المرجع السابق، ص 4.

تصيب الآليات التي استخدمت في عملية نزع الألغام من دبابات في 54، الجرارات، و آليات أخرى لتفجير الألغام عن طريق الضغط([1]) .

إذ تمر عملية نزع الألغام بثلاث مراحل، الأولى مرحلة الكشف باستخدام كشافات الألغام، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نزع و إبطال مفعول اللغم و أخيرا مرحلة النقل و التدمير في أفران ترابية([2]).

علما أن تكلفة نزع لغم واحد و تدميره و حسب تضاريس المنطقة يكلف ما بين300 و 1000 دولار أمريكي([3])، في حين أن تكاليف إنتاجه لا تتعدى 5 دولارات ، حيث أسفرت عملية نزع و تدمير الألغام التي باشرتها وحدات الجيش الوطني الشعبي على الشريطين الحدوديين منذ الاستقلال إلى غاية 28 فيفري2011 عن نزع و تدمير 356.596 لغما، ما يمثل 76.78% من العدد الإجمالي للألغام([4]) .

3- ضحايا الألغام: إن خروج فرنسا من الجزائر لا يعني زوال خطرها و هذا ما يؤكد وجود آلاف الألغام على الحدود الشرقية و الغربية لحد الآن و التي زرعت بأعداد جد كبيرة بلغ تعدادها حوالي35000 لغم في مساحة 11 كلم^2، أي ما يقارب3 او4 ألغام في كل 1م^2.([5])

أوجدت تلك الألغام، مشكلة حقيقية، أخذت في التوسع و الانتشار، حيث أن الألغام زرعت بشكل كبير، كما أنها لم تشمل فقط المساحة التي تمثل مجال الخط المكهرب، و إنما تعدتها إلى مساحات أخرى زرعت فيها بغرض العرقلة، و ذلك في المساحات المتقدمة عن الخط المكهرب، و قد ظل خطر الألغام يلاحق و يطارد سكان الشريط الحدودي بشكل خاص، و لقد طال الخطر مجالات أخرى لا تقل أهمية، حيث انه عطل فلاحة و استصلاح الأراضي القريبة من المناطق الملغمة، كما انه حال دون رعي الأغنام بها، و الإشارة فان الأطفال كانوا أكثر عرضة من غيرهم للإصابات بالتشوهات جراء الانفجاريات المتكررة، بسبب كثرة ترددهم على المناطق الملغمة و من ثمة فان أضرارا كثيرة، لحقت بالمدنيين، على مستوى الحدود الشرقية و الغربية على

[1] – **Amar Boudjellal**,**OPCIT**,**p77**.

[2]– عمر هواري، ازلنا70% من الالغام بالحدود و سينتهي في 10 سنوات الجمهورية،2012/03/18،الجزائر، (ع–4598)، ص 12.

[3]– سامر رياض،الجيش جنب الجزائر دفع 5 ملايين دولار في نزع الألغام الفرنسية، لشروق،2009/03/15،الجزائر، عدد2557،ص 7.

[4]–بوعلام – ب، المرجع السابق، ص28.

[5]– محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 26.

السواء،([1]) مثلما حدث مع السيد برجم حسام الذي انفجر عليه لغم في افريل 1969 بولاية الطارف، لعدم وعيه لخطورة الألغام و ضننا منه انه لعبة للهو، ليفقد يده و ساقه اثر ذلك الانفجار.([2])

كشف الخبير و الضابط الأسبق في الجيش الوطني الشعبي مسعود أديمي، أن الألغام قد مست أكثر من 6 ألاف شخص من بينهم أزيد من 3الاف شخص متوفى و مايقارب 3 ألاف شخص مبتور، لتبقي هذه الإحصائيات غير كاملة.

كما تشير الإحصاءات الرسمية التاريخية و الإدارية، إلى أن ألغام خطي شال و موريس العابرين ب15 بلدية بولاية الطارف، أصابت أزيد من ألف ضحية بين قتيل و معاق، و مازال الخطر في الكثير من المواقع، رغم مرور حوالي 54 سنة على إنشاء الخطين المكهربين، و وتفيد مديرية المجاهدين بولاية الطارف بان ألغام فرنسا خلفت 232شخص معاق على قيد الحياة و 105 متوفى في الطارف و قرابة 150شخص لقوا حتفهم مباشرة يوم الحادث في السنوات العشرة الأولى من الاستقلال.

أما بالنسبة لولاية سوق أهراس فقد سجلت 1163قتيل و جريح على اثر انفجار ألغام سنة 1963، و بلغ عدد المعطوبين بين1962و 1990م حوالي 755 معطوب، و بالتالي قدرت نسبة عملية بتر الأعضاء في السنة الواحدة ب 50عملية و عليه يتضح لدينا إن انفجر لغم مس جميع الأعمار ، خاصة الأطفال و الرعاة ([3])، وهو ما يعكس فظاعة الجريمة الاستعمارية، و على هذا الأساس يمكن استخلاص النتائج التالية :

- بروز تأثير انفجار الألغام على الجهة الشرقية بشكل خاص، مقارنة بالجهة الغربية نتيجة للكثافة السكانية من جهة، و توسع النشاط الرعوي من جهة أخرى حيث بلغت نسبة التأثير على الجهة الشرقية 24% و إلى 14.4% على الجهة الغربية أي بفارق 9.6%.
- انتفاء المتضررين لدى الفئة الأولى المتمثلة في 1 سنة إلى 10 سنوات في كل من مغنية، النعامة، عين الصفراء و بشار، عدا تلمسان التي سجل بها متضرر واحد فقط بنسبة0.6 % و هي النسبة التي تشمل كافة المناطق الغربية.

---

[1]- **جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 128-129.**

[2]- **بوعلام – ب، المرجع السابق، ص 34.**

[3]- **محمد قنطاري، المرجع السابق، ص ص 26-27.**

- يمثل المتضررون من 1 سنة إلى غاية 20 سنة، على مستوى الجهة الشرقية 19 متضررا نسبة 11.4%، أما على مستوى الجهة الغربية فان عدد المتضررين لم يتعدى 10، أي 6% و من ثمة فان الفرق بين الجهتين يصل إلى 5.4%.

انتقاء المتضررين لدى الفئة الممثلة من 50 إلى 60 سنة على امتداد المنطقة الغربية خلافا للجهة الشرقية التي تمثل نسبة الضرر بها 2.4 % وبتبسة وحدها ترتفع النسبة إلى 18 % بمجموع ثلاثة متضررين ،وعنابة بمتضرر واحد بنسبة 0.6% .

- أما نسبة المتضررين بمؤشر المنطقة ، فان المنطقة الشرقية كانت أكثر تضررا من انفجار الألغام بعد الاستقلال ، بمجموع أربعة متضررين شكلوا نسبة 23.2% ، فيما بلغ مجموع المتضررين بالمنطقة الغربية عشرين متضررا بنسبة 12 % والفرق بين المنطقتين يصل إلى 11.2% ، وهي نسبة مهمة جدا تعكس درجة التأثير الذي أحدثته الألغام ومرد ذلك إلى الكثافة السكانية من جهة والى كثرة النشاط الرعوي من جهة ثانية .

كما أن الألغام المتفجرة بعد الاستقلال أصابت جميع أجزاء أبدان الضحايا لتكشف وجود جميع أنواع الإصابات منها الإعاقة البصرية والحركية واليدوية (إصابة يد أو يدين) ، وكذا الوفاة غير أن إصابة الرجل اليسرى شكلت اعلي نسبة 15% بمجموع 16 حالة ، ومرد ذلك أن الإنسان خلال السير غالبا ما يقدم رجله اليسرى على اليمنى ، كما أن اليسرى اقل تركيزا من اليمنى ، كما نجد نسبة الوفيات قليلة جدا ، وسبب ذلك أن الألغام التي زرعت بكثرة هي الألغام المضادة للأفراد ، وليس المضادة للمجموعات ، والاختلاف واضح فالأولى تصيب الجانب السفلي في الإنسان ، ويبدو ذلك غالبا في الأرجل ، أما المضادة للمجموعات فإنها قاتلة ويصيب ضررها مجموعة بكاملها ، وعلى الرغم من ذلك فان المضادة للأفراد قد تكون هي الأخرى قاتلة إذا ما كانت الضحية طفلا صغيرا ا وان يكون النزيف كبيرا جراء الانفجار ([1]) .

لتبقى تلك الإحصائيات نسبية ، في غياب تقنيي التبليغ ، وكذا الضحايا الذين غيروا إقامتهم ، وغيرهم من الضحايا خارج الإحصاءات الرسمية ، لنجد أن أرشيف مستشفى القالة وعنابة قد استقبلا من الاستقلال إلى يومنا هذا أكثر من 600 ضحية والذين تم التكفل بهم لفترات تراوحت بين 15 يوما إلى 3 أشهر ، وتشير وثيقة تاريخية لمعارك جيش التحرير الوطني بالمنطقة ، إلى سقوط 244 شهيدا أثناء محاولتهم اختراق خطي شال

[1]– جمال قندل ، المرجع السابق ، ص ص 129–131

وموريس ، من اجل تمرير السلاح وفك الخناق عن الثورة وعلى طول مسار الخطين المكهربين والمزروعين بالألغام ، فبعد مرور أكثر من نصف قرن زالت الأسلاك والقضبان الحديدية من ميدان مسارهما ، غير أن أبراج المراقبة العالية ما زالت شواهد قائمة على مخاطر الألغام الحية النائمة تحت الطبقة العلوية للتربة ، وخاصة المندسة تحت الأحراش والأدغال الغابية وأخرى بالمراعي في التلال الجبلية ([1]).

وكما توغلنا في مناطق التجمعات السكانية في القرى والريف والمراكز العمرانية للبلديات المتضررة ،تظهر للعيان مشاهد المأساة وسط العديد من المعاقين ضحايا الألغام ،يحتسون معاناة وماسي إصاباتهم المختلفة من بتر الأطراف السفلية والعلوية من اليدين والرجلين والأصابع والحروق في الوجه وفي العيون ، وما خفي أفظع.

وحمل السيد جوادي محمد رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن ضحايا الألغام في هذا الصدد فرنسا مسؤولية ما يجري و يتهمها بالخبث و عدم مصداقية نواياها، حيث كان بإمكانها إزالة هذه الألغام مباشرة بعد الاستقلال عن طريق تسليم الخرائط و تجنيد المختصين لإزالتها، مع مطالبتها بسم جميع الضحايا الاعتذار للشعب الجزائري، و التكفل الصحي بالضحايا الذين فقدوا أطرافهم و كذا البصر أو الذاكرة و التعويض المادي لهم، رغم أن الدولة الجزائرية لم تتخلى عن هذه الشريحة من جميع النواحي.

لتضرب الجزائر مثلا في التكفل بضحايا الألغام سواء من الناحية المادية أو الصحية أو النفسية، خاصة أن وزارة التضامن الوطني منحت قروضا مصغرة لضحايا الألغام مضيفا أنهم استفادوا من عدة مشاريع في مجالات عدة كتربية المواشي و الخياطة و الزراعة، مع تخصيص عدد كبير من الأطباء النفسانيين لمراقبة ضحايا الألغام، ليؤكد رئيس الجمعية الوطنية الصحراوية للدفاع عن ضحايا الألغام في هذا السياق السيد عزيز حيدا ران المغرب زرع ما يقال 10 ملايين لغم على مستوى جدار العار العازل الذي يفصل بين الأراضي الصحراوية المحتلة و المحررة، و عليه دعا للتواصل بين الجزائر و الصحراء الغربية في مجال مكافحة الألغام و لا سيما الاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال التكفل بالفئة الاجتماعية المتضررة منها.

[1]– اونيس ملوك ، المرجع السابق ،ص 14

الفصل الرابع : مسؤولية فرنسا الجنائية الدولية عن جرائمها في الجزائر

إن تحديد المسئولية الدولية في مجال القانون الدولي من المسائل الصعبة خاصة أمام التنوع الفكري لدى الدول منها ما تعتبر المسألة فيها مساس بالسيادة الوطنية ، لذلك فان الفقه الدولي عدد أسس المسئولية الدولية وذلك حتى تتمكن الدول المتضررة من المطالبة بالتعويض ، غير أن ما حدث في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي من خلال قيام فرنسا بجرائم متعددة ، هذا يدعوا إلى البحث عن تكييف ذلك العمل حتى يصنف إلى واحد أو أكثر من الأسس القانونية للمسؤولية الدولية ، ولكن إصدار فرنسا لبعض القوانين ، كقانون تعويض ضحايا التجارب النووية ، المرسوم التنفيذي الصادر في 5 جانفي 2010، المتعلق بتعويض جميع الضحايا التجارب النووية الفرنسية للفترة الممتدة ما بين 1960و 1996 ، الملاحظ أن هذا القانون وضعته فرنسا على مقاسها ويخدم مصلحتها مما يجعلنا إسقاط جرائم فرنسا في الجزائر ، على ضوء الجريمة المرتكبة ضد الشعب الجزائري ، والمطالبة بتجريمها ، لان الجريمة لا تسقط بالتقادم.

المبحث الأول : مفهوم أسس المسؤولية الدولية بين الفقه و القضاء الدولي.

لقد مر مفهوم المسؤولية الدولية بمراحل تطور عديدة منذ المجتمعات القديمة إلى يومنا هذا، وقد شمل هذا التطور الأسس الذي تقوم عليها المسؤولية الدولية، إذ لا يوجد في فقه القانون الدولي موضوع أثار من الخلاف مثل ما أثارته المسؤولية الدولية بسبب الغموض و الإبهام الذي اكتنف موضوع المسؤولية الدولية من الناحية النظرية، لذلك اتجهت الجهود لأجل تدوين قواعد المسؤولية الدولية و ذلك من اجل استقرار العلاقات السلمية فيما بين الدول(1).

المطلب الأول: نظرية الخطأ كأساس للمسؤولية الدولية

إن المقصود بالخطأ هو الإخلال بواجب سابق(2)، و قد اتخذ كل من الفقيهين" ريبير و سافاتيي Ripert et Savatier تعريف الفقيه"بلانيول" كأساس لتعريف الخطأ فعرفه الأول على انه" الإخلال بالتزام سابق ينشأ من العقد أو القانون أو قواعد الأخلاق"وعرفه الثاني على انه الإخلال بواجب كان بالإمكان معرفته و

1- د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 365.

2- محمود جلال حمزة: العمل غير المشروع باعتباره مصدر للالتزام. القواعد العامة و القواعد الخاصة. دراسة مقارنة بين القانون المدني السوري و القانون المدني الجزائري و القانون المدني الفرنسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986،ص67و68.

مراعاته، كما عرف الفقيه امانويل ليفي Emanuelle levy الخطأ بأنه:" الإخلال بالثقة المشروعة ،"أما الفقيهان الفرنسيان" ليون مازو و هنري مازو فقد عرفاه بأنه Henri Mazeaud et Lion Mazeaud « La faute quasi délictuelle est une erreur de conduite telle qu'elle n'aurait pas été commise par une personne avisée place Dans les mêmes circonstances externes que l'auteur du dommage » ، و المقصود بذلك إن الخطأ هو: "انحراف في السلوك على نحو لا يرتكبه الشخص اليقظ لو انه وجد في ذات الظروف الخارجية التي وجد فيها مرتكب الفعل"(1) ، و مهما يكن من تعريف للخطأ، فقد اجمع الفقه على أن فكرة الخطأ تقوم على عنصر الاحتراف أو التعدي و عنصر الإدراك أو التمييز لكنه و أن كان ما سبق ذكره يتعلق بتعريف الخطأ فقهيا فان هذا لا يمكن تصوره في العلاقات الدولية لسبب وحيد هو أن المسؤولية الدولية الناتجة عن استخدام الطاقة النووية تتحملها الدولة و لما كانت هذه الأخيرة شخص معنوي فانه لا يمكن تصور خطا الدولة لان هذا الأخير مناطه التميز و الإدراك كما سبق تبيانه و هو الشيء الذي لا يمكن تصوره من الناحية القانونية، لذلك نجد أن الفقه الدولي نجح في إيجاد حيلة قانونية نستطيع من خلالها تحميل الدولة المسؤولية الدولية على أساس الخطأ و ذلك نتيجة خطا موظفيها، من هذا المنطلق فان الدولة تتحمل مسؤوليتها الدولية نتيجة الأضرار النووية التي تصيب الغير بسبب خطا موظفيها القائمين على تسيير الطاقة النووية فيها.

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفعل الدولي غير المشروع هو المصطلح المستعمل من قبل لجنة القانون الدولي في دورتها الثانية و الخمسون من اجل إعداد مشروع قانون للمسؤولية الدولية، لذلك نجد المصطلح الفرنسي"Fait internationalement illicite" (فعل غير مشروع دوليا) أفضل من مصطلح "Acte" لان كلمة فعل اشمل من كلمة تصرف و هذا ما نستكشفه من خلال المادة الثانية من المشروع المقدم من لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة التي يمكن معها الاستنتاج ان الفعل الدولي غير المشروع قد يضم العمل الدولي و كذا كل التصرفات التي تشكل عدم المشروعية نتيجة الإغفال، و لذات الأسباب نجد أن جل اللغات تستعمل مثل هذا ففي الاسبانية نجدها تستعمل"écho internationalement ilicito"و بالفرنسية نجد انه ابقي على fait نظرا لعدم وجود مقبل دقيق في اللغة الانجليزية لمصطلح ،

1-بسام محتيب بالله: المسؤولية الطبية المدنية و الجزائية، دار الإيمان، دمشق، الطبعة الأولى، **1984**، ص**120**.

المصطلح"wrongful acte internationale" لكنه حسب تقديرنا يستحسن استعمال مصطلح عمل دولي غير مشروع لكي نميز المسؤولية الدولية وفقا لهذا الأساس عن سابقتها التي يمكن ان تكون نتيجة إغفال (نظرية الخطأ) لان المسؤولية الدولية الحالية هي نتيجة تصرف ايجابي مفاده خرق قاعدة دولية قائمة نتيجة القيام بعمل، و نتيجة لذلك نستعمل مصطلح عمل دولي غير مشروع بدل فعل دولي غير مشروع ، يمكن أن يتألف العمل الدولي غير المشروع الذي ترتكبه الدولة من فعل واحد آو أكثر أو نتيجة امتناع احد أو أكثر من فعل أو من كليهما معا، و تتوقف معرفة ما إذا تم ارتكاب فعل غير مشروع دوليا أولا على متطلبات الالتزام الذي يقال انه قد اخل به و ثانيا على الشروط الإطارية بمثل هذا الفعل، و يشمل تعبير "المسؤولية الدولية" جميع العلاقات القانونية الجديدة التي تنشا بموجب القانون الدولي من جراء العمل الدولي غير المشروع(1) .

لقد طبقت المحكمة الدائمة للعدل الدولي C.P.J.I هذا المبدأ في العديد من القضايا المطروحة عليها مثلا في قضية" الفوسفات في المغرب" بحيث أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولي انه عندما ترتكب دولة فعل ما غير مشروع دوليا ضد دولة أخرى تنشا المسؤولية فور بين الدولتين (2)، كما طبقت محكمة العدل الدولي هذا المبدأ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية بنيكاراغوا(3)، كما أشارت المحكمة إلى هذا المبدأ من خلال رأييها الاستشاريين بشان التعويضات عن الأضرار الملحقة بالأمم المتحدة وبشان تفسير معاهدة السلام بين بلغاريا و رومانيا و هنغاريا(4).

لذلك فانه يقتضي الآمر على الدوال التي ترغب في الاستغلال في الطاقة النووية، ضرورة الالتزام بالقواعد الدولية الاتفاقية التي تلزم الدول باستغلالها في الأغراض السلمية، حتى تكون تصرفاتها مطابقة لالتزاماتها الدولية، الأمر الذي يمكن إن نفهم معه إنها توجد تصرفات غير مطابقة لتلك الالتزامات الدولية في مجال استخدام

1- المادة الأولى من مشروع لجنة القانون الدولي لدورتها الثانية و الخمسون لعام 2000.

2 – phosphates du Maroc ,exceptions préliminaires ,1938 ,C.P.J.I.série A/B n74 ,p.28

3- د بلقاسم احمد:التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة، سالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2000،ص 199-200.

4- موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991،منشورات الأمم المتحدة لعام 1992،ص 9-18.

الطاقة النووية و هي في حقيقة الآمر نشاطات نووية غير مشروعة من شان الدول أن تقوم بها و يمكن تحديد العمل الدولي غير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية عن الأضرار النووية في الأتي :

– الاستخدام العسكري للطاقة النووية في التجارب النووية أساسا لان الهدف من التجارب النووية هو قياس القدرة التدميرية للقنبلة النووية لكي تكون الدولة التي قامت بها على استعداد كامل من اجل تطوير برنامجا نوويا عسكريا .

– اختبارات الأسلحة النووية و الهيدروجينية.

– استخدام الفاعلات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية.

–منشات إعادة معالجة الوقود النووي.

–عمليات نقل تداول المواد و العناصر المشعة.

– حوادث المنشات و المفاعلات النووية.

– عمليات التداول غير المشروع للمواد و العناصر المشعة.

– استخدام الأسلحة النووية أثناء النزاعات المسلحة إذ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أجرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التفجيرات النووية في صحراء نيفادا و في بعض جزر المحيط الهادي و كانت هذه التفجيرات التي كانت في قوتها أكثر من قنبلتي هيروشيما و نكازاكي لغرض تجريب أسلحتها النووية و استطاعت دول أخرى فيما بعد من إمكانية تصنيع القنبلة النووية منها الاتحاد السوفييتي عام 1949 بعد ذلك انجلترا عام 1952 ثم بعد ذلك فرنسا عام 1960، ثم جاءت بعد ذلك الصين و الهند و إسرائيل و جنوب إفريقيا، في عام 1962 فجرت الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الهدروجينية في جزيرة"انيوتوك اتول" و هي إحدى جزر مارشال بالمحيط الهادي و لقد كان التسابق المحموم للأسلحة النووية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اثر في ظهور العديد من أنواع الأسلحة النووية(1).

1– **د.فتحي عبد الستار، د.إسماعيل هزاع: ماذا تعرف عن الذرة، بدون دار نشر، القاهرة1980،ص 42**

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية على أساس المخاطر

من الثابت أن اتساع نطاق أضرار التلوث النووي للبيئة بعد التوجه العالمي المتزايد لامتلاك التكنولوجيا النووية سيجعل من قضية المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية وما تسببه من أضرار البيئة العابرة للحدود محل اهتمام، و استجابة لهذه الحاجة انبثق اجتهاد فقهي حديث للدفاع عن نظرية المخاطر أو ما يعرف بالمسؤولية الموضوعية، و ضرورة نقلها إلى النظام القانوني الدولي من اجل الاستفادة من الفوائد التي توفرها، من تحقيق الحماية الشاملة و بلوغ العدالة الكاملة و تعزيز التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي(1) .

تجدر الإشارة انه ما دام انه هناك استعمال سلمي للطاقة النووية خاصة تنفيذ الالتزامات التي تفرضها اللجنة الدولية للطاقة الذرية من خلال إبرام البرتوكول الخاص بالمراقبة فان ذلك لا يعني أن الدول المجاورة للدولة التي تستخدم الطاقة النووية سلميا هي بمنأى عن إلحاقها بأضرار بيئية العابرة للحدود في حال حدوث حادث نووية مثل آل إليه الحال بالنسبة للمفاعل تشرنوبيل، إن مثل هذه الأفعال غير المحظورة كانت موضوع تساؤل من قبل العديد من الاتجاهات الفقهية و على رأسها لجنة القانون الدولي، و هو ما إذا كان الخطأ ضروريا للضرر الذي يقع خارج أراضيها أم لا؟ لكنه و نظرا للمحدودية الخطأ من حيث إمكانية ربطه بالمسؤولية الدولية للدولة المتسببة في التلوث مادام أنها لم ترتكب فعلا غير مشروع، ا وان هذا التلوث كان نتيجة خطا منها الأمر الذي معه دعت العديد من الاتجاهات الفقهية من خلال دراستها(2)، للأخذ بنظرية المخاطر التي تعتبر كوسيلة لتحديد تكاليف التغير التكنولوجي و الاقتصادي و الاجتماعي كردع للنشاط النووي الملوث(3)، مع تسليم هذا الاتجاه –القائل بنظرية المخاطر- بان أساس المسؤولية الدولية كقاعدة عامة يستند إلى نظرية الفعل غير المشروع، لكن هذا الاتجاه يحاول أن يؤسس مسؤولية الدولة استنادا إلى نظرية المسؤولية الموضوعية المعمول بها في الأنظمة القانونية الداخلية، و ذلك بالنسبة للأنشطة النووية الممارسة ضمن ولاية دولة أو تحت رقابتها و التي تمثل خطورة استثنائية تترتب عنها أضرار للشخص من أشخاص القانون الدولي و إن كانت هذه الأنشطة مشروعة كان تكون مفاعلات نووية من اجل التزود بالطاقة الكهربائية أو سفينة نووية.

1-.إبراهيم الدسوقي: **المسؤولية المدنية بين التنفيذ و الإطلاق، دار النهضة العربية القاهرة، 1980 ص 18-20**

2- و من أمثلة هؤلاء الفقهاء **J.Kelson/P.M.Dupy/G.Handl/L.Goldie/C.W.Jenks**

3- د.نبيل احمد حلمي: **الحماية القانونية الدولية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية و النشر و التوزيع، القاهرة1991،ص127.**

فقد كانت الفكرة السائدة بين هؤلاء الفقهاء هو أمكانية نقل الحل المعتمد في القوانين الداخلية بشان المسؤولية بدون خطا إلى القانون الدولي و ذلك من اجل تعويض ضحايا الأضرار الناتجة عن الأنشطة النووية و يتضمن هذا الحل تمكين المتضررين من الحصول على التعويض بمجرد حدوث الضرر نتيجة التلوث النووي دون اشتراط أثبات خطا صادر من دولة نووية المتسببة في هذا الضرر النووي، و كذا تيسير حصول المتضررين على التعويض و تجنيبهم تقديم دليل عن وجود الخطأ، خاصة إذا علمنا أن الحوادث النووية عادة ما تقع في مكان خاضع للدولة المسؤولية عنه مما يجعل مسالة إثبات الخطأ في الغالب عملية مستحيلة، فتكون الدولة التي تقع تحت ولايتها تلك الأنشطة النووية مسؤولية عن الضرر الذي تسببت فيه المخاطر النووية التي تحدثها .

لقد كانت نظرية الخطأ هي المسيطرة على الفقه الدولي على وجه العموم حتى أوائل القرن العشرين إلى غاية ظهور الدراسات الفقهية للفقيه الايطالي (انزيلوني) و الذي بين أن فكرة الخطأ فكرة نفسية لا تتناسب ونظام قانوني أشخاصه كلهم من الأشخاص الاعتباريين، و انه إذا كان تطبيق هذه النظرية قد ارتبط تاريخيا ببدء ظهور الدولة بمفهومها الحديث عندما كان الخلط منتشرا بينها و بين شخص الأمير أو الملك، مستهدفا من خلالها بفكرة الإخلال بالالتزام كأساس للمسؤولية الدولية هو إخلال الدولة بالتزامها و أن الفعل المنشأ للمسؤولية هو الفعل غير المشروع(1).

تسارعت عملية تقنين انتهاكات قانون النزاعات المسلحة بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة للحرب نفسها، فقد نص تصريح موسكو بتاريخ30 اكتوبر1943 ، على ضرورة محاكمة الضباط و الجنود و أعضاء الحزب النازي المسئولين عن الفضائع التي ارتكبت في البلدان المحتلة أمام محاكم هذه البلدان بعد الحرب.

و لم يكن هذا كافيا، و لهذا عقد اتفاق لندن في 18 أوت 1945 ، بين بريطانيا و الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي و فرنسا لتشكيل محكمة عسكرية دولية. هي محكمة نورمبورغ، و تم تحديد الجرائم التي تدخل في اختصاصها في قانون هذه المحكمة الملحق بالاتفاق المذكور.

أما اتفاقيات جنيف فقد نصت على عدة انتهاكات اعتبرتها خطيرة فيما يمكن اعتباره توسيعا للأحكام التي جاءت بها اتفاقية لندن، إضافة إلى اتفاقيات أخرى.

---

1 – Dionisio Anzilotti :la responsabilité internationale des Etats à raison des dommages par des étrangers R.G.D.I.P.1906 .

المطلب الثالث : الجرائم المرتكبة

و أخيرا جاءت اتفاقية روما لعام 1998 المتضمنة نظام المحكمة الجنائية الدولية لتتوج هذا التشريع الجنائي الدولي و نتطرق لأهم الجرائم التي نظمها كما يلي:

جريمة الإبادة.: تم تعريف هذه الجريمة في المادة الثانية من اتفاقية 9 ديسمبر 1948 من اجل الوقاية من جريمة الإبادة و قمعها التي عقدت في إطار الأمم المتحدة كما يلي:

"تعتبر جريمة إبادة الأفعال الآتية، إذا ارتكبت بنية تدمير كلي أو جزئي لجماعة وطنية أو أثنية أو عرقية أو دينية، على هذا الأساس:

-قتل أعضاء الجماعة

-الأضرار الجسيم بسلامتهم البدنية و العقلية.

-إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية تؤدي إلى إفنائها المادي الكلي أو الجزئي.

-التدابير الرامية إلى منع التوالد في الجماعات.

-الفصل القهري لأطفال الجماعة و إلحاقهم بجماعة أخرى."(1)

و نجد هذا النص حرفيا في المادة الرابعة من قانون المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، و المادة السادسة من نظام المحكمة الجنائية الدولية(الدائمة) الذي اتفق عليه بموجب معاهدة روما لعام 1998.(2)

و قد نصت اتفاقية 9 ديسمبر1948 على أن ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة أو الاتفاق على ارتكابها، أو التحريض أو الشروع في ذلك.

يعد جريمة معاقب عليها، سواء أكان مرتكبها من الحكام المسئولين أو من الموظفين أو من الأفراد العاديين(1) ، و تبدوا هذه الجريمة كأخطر أنواع الجرائم ضد الإنسانية، لان مرتكبها يشارك في سياسة منتظمة

1- مصطفى كامل شحاتة، المرجع السابق، ص.78.

2- André Huet, Renée Koering-joulin ;Droit pénale international,25[eme]ed, thémis.puf.2000.pp.90.91.

للإفناء المادي و المعنوي للفرد لأسباب عنصرية و تمييزية. مع كون الجرائم ضد الإنسانية أكثر تنوعا في أسبابها من جريمة الإبادة(2).

أما الفاعل فيمكن أن يكون: حاكما آو موظفا أو فردا.

كما أن الضحايا ينظر إليهم كأعضاء جماعة مستهدفة بغرض العمل على اختفاءها جماعيا و هذا الشرط الأخير يعتبر ركن أساسي في الجريمة حسب اجتهاد المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم يوغسلافيا السابقة، و إلا تحولت الفعلة إلى جريمة عادية.

جريمة العدوان: ترتبط هذه الجريمة بقانون منع الحرب أكثر من ارتباطها بقانون الحرب، و قد اشرنا إلى الجدل الذي كان سائد بين فقهاء القانون الدولي في بداية عصر النهضة حول عدالة الحرب،و قد تناول عهد عصبة الأمم مسالة كما رأينا بعنوان شرعية الحرب بوضعه شروطا للحد من استعمال القوة في العلاقات الدولية.

غير أن محاولة تعريف العدوان، و هو تعريف الذي ما زال إلى اليوم يشكل عقبة كبيرة في وجه القانون الدولي، جاءت في نظام المحكمة العسكرية الدولية الملحق باتفاق لندن المبرم في 08 أوت 1945(محكمة نورمبورغ)، و ذلك في نص المادة السادسة منه على ما يلي:

"الجرائم ضد السلم:و تعني قيادة و إعداد وشن أو متابعة حرب عدوان، أو حرب منتهكة لاتفاقيات، أو ضمانات أو معاهدات دولية، أو المشاركة في المخطط العام أو في مؤامرة لتحقيق أيا من الأعمال المذكورة آنفا".(3)

و حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف العدوان في قرارها الصادر في 14 ديسمبر 1974تحت رقم (AG.Res.3314) 1

1- Idem. **P**.**91**.

2- Ibidem.

3-كمال حماد، المرجع السابق، ص75.

في سنة 1998 اكتفت اتفاقية روما التي اعتمدت نظام المحكمة الجنائية الدولة بالنص على جريمة العدوان في المادة 5 إلى جانب الجرائم الدولية الأخرى التي تدخل في اختصاص المحكمة مع نصها في الفقرة الثانية على تأجيل اختصاص المحكمة في معاقبة مرتكبي جريمة العدوان إلى غاية تعريف هذه الجريمة !

و يرى ويليام بوردون(2) ،إن السبب في عدم الاتفاق على تعريف هذه الجريمة جد بسيط. لان الأمر يتعلق بداهة بأكثر الجرائم الدولية ارتباطا بالسياسة، بحيث أن الدولة تكون دائما منشغلة بهاجس عدم الارتباط بأي تعريف يقيدها في الحكم على الوضعيات المختلفة حسب مواقفها السياسية من المتعدي على المستوى الدولي.

و أكثر من ذلك الخشية الكثيرة من الدول من تعريف قد يورطها و يعرضها للاتهام في يوم ما، و لهذا حرصت الدول الكبرى خاصة على النص في نفس المادة السابقة على ضرورة ربط كل تعريف بميثاق الأمم المتحدة مما يعني المرور على مجلس الأمن الدولي الذي تسيطر عليه هذه البلدان عن طريق الفيتو(3).

جرائم الحرب.إن مفهوم جريمة الحرب مفهوم أساسي في قانون الحرب ويمكن تعريفها كما يلي:

"هو مجموع التجاوزات التي تنتهك إراديا قوانين وأعراف الحرب".(4)وقد نصت اتفاقيات جنيف على جرائم الحرب على الخصوص في المادة الثالثة المشتركة بين هذه الاتفاقيات التي حددت الحد الأدنى من العاملة الإنسانية خلال النزاعات المسلحة.([5]) وجاء البروتوكول الإضافي الأول ليؤكد جرائم الحرب التي وردت في الاتفاقيات، وخاصة المادة 85 فقرة 5 منه.

1–حيث جاء في المادة الأولى منه:" العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي أو أية طريقة لا تتلاءم مع شرعة الأمم المتحدة".

2– William Bourdon.Op. cit.p.37.

3 – idem , p ,38.

4 – André Huet, Renée Koering, Joulin Op.cit, p.92.

[5]– المواد 49 و 50 من الاتفاقية الاولى و 50و51 من الاتفاقية الثانية 129و 130 من الاتفاقية الثالثة، و 146 و 147من الاتفاقية الرابعة تفرض على الدول الأطراف اتخاذ كل التدابير التشريعية الضرورية لسن عقوبات جنائية مناسبة ضد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم الحرب.

و أخيرا نصت المادة 8 من اتفاقية روما المحددة لنظام المحكمة الجنائية الدولية على هذه الجرائم بتفصيل دقيق.

حيث جاء في الفقرة الأولى منها:

-"تختص المحكمة فيما يتعلق بجرائم الحرب و لا سيما عندما تندرج هذه الجرائم في مخطط أو سياسة أو عندما تشكل جزء من سلسلة من الجرائم المماثلة المقترفة على نطاق واسع".

و نصت الفقرة الثانية على الانتهاكات الخطيرة الاتفاقية جنيف لعام 1949، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

القتل و التعذيب و المعاملة اللاانسانية و المس بالسلامة الجسدية أو الصحة([1]).

تخريب و سلب الأملاك و إرغام الأسرى على الخدمة في قوات العدو، الحرمان من محاكمة عادلة، الترحيل، اخذ الرهائن...الخ.

و أضافت نفس المادة انتهاكات أخرى للقوانين و الأعراف المطبقة وقت النزاعات المسلحة الدولية، و أهمها:

- مهاجمة السكان المدنيين.- مهاجمة الممتلكات المدنية.- مهاجمة موظفي أو منشات أو سيارات المهام الإنسانية.- قتل المدنيين أو المقاتلين الذين القوا السلاح.- قصف المدن غير المحصنة. - استعمال الشارات و العلامات غير الصحيحة للخداع.- نقل السكان المدنيين من الأراضي المحتلة.- مهاجمة المباني المخصصة للعبادة أو التعليم أو الفن أو العلم و الآثار و المستشفيات، إذ لم تستعمل لأغراض عسكرية. - إرغام المواطنين من العدو على المشاركة في الحرب.- النهب، و استعمال السم و الأسلحة السامة.- استعمال الغازات الخانقة....الخ.- المس بكرامة الأشخاص، الاغتصاب و الاسترقاق الجنسي، و العمل الإجباري. - تجويع المدنيين كوسيلة حربية، و تجنيد الأطفال. [2]

- الانتهاكات الخطيرة للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف 1949.

و في المجموع فقد أحصت المادة الثامنة هذه 34جريمة في إطار النزعات المسلحة الدولية و 16جريمة في إطار النزعات المسلحة غير دولية.ورغم هذه التفصيل و التوسع فقد واجهت عدة انتقادات فيما يتعلق بعدم النص على عدة جرائم ومن ذلك ما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر من النقائص :

---

[1]-كمال حماد، المرجع السابق، ص 75.

[2]- كمال حماد، المرجع السابق، ص 77

-عدم النص على حكم ضد التأخر غير المبرر في إعادة الأسرى إلى بلادهم أو المدنيين.

-تقليص التحريم الذي يمس الأسلحة التي يسبب أضرارا غير ضرورية أو تستعمل بدون تمييز عما هو عليه في اتفاقيات جنيف لعام 1949.

-عدم النص على منع الأسلحة النووية و البيولوجية و أسلحة الليزر التي تؤدي إلى العمى ، و الألغام ضد الأفراد، و هذه الأخيرة ممنوعة بمقتضى اتفاقية أوتاوا لعام 1997 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1999.

ويجب الإشارة إلى التجديد الذي جاءت به الاتفاقية الرابعة لجنيف المتعلقة بحماية المدنيين و المتمثل في الاعتراف بالمسؤولية المدنية لمقترفي الجرائم ضد السكان ،و تحريم العقوبات الجماعية و النهب و أعمال الانتقام (المادة 33)أما اخذ الرهائن فأصبح بموجبها (جريمة خطيرة)(المادة147)،وقبل ذلك كان إعدام الرهائن فقط محرم في القانون الدولي .

الجرائم ضد الإنسانية: .ظهر أول استعمال لمصطلح الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة العسكرية الدولية لنورمبوغ ، حيث نصت المادة السادسة . ([1]) ، الفقرة ج من هذا النظام على أهم الجرائم ضد الإنسانية آنذاك كما يلي:

-القتل، الإفناء، الاستعباد، الترحيل، و أية أعمال غير إنسانية ترتكب ضد السكان المدنيين قبل أو أثناء الحرب، أو أعمال القمع لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية، سواء شكلت انتهاكا للقانون الوطني، حيث ارتكبت أم لا، عندما ترتكب بعد كل جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، أو كانت مرتبطة بهذه الجريمة ([2])،أما معاهدة روما فقد نصت على الجرائم ضد الإنسانية في المادة السابعة منها بتفصيل ابتداء من التعريف التالي:

"يقصد بالجرائم ضد الإنسانية حسب هذا النظام احد الأفعال المذكورة أدناه التي ترتكب في إطار جور عام أو منتظم موجه ضد سكان مدنيين و عن وعي بهذا الهجوم"([3]).

---

[1] –**André Huet ,Renée koering Joulin ,Op Cit,p88**.

[2] –**كمال حماد، مرجع سابق،ص 75.**

[3] « **aux fin du présent statut , on entend par crime contre l'humanité l'un des actes ci-après commis dans le cadre d'une attaque généralisée ou systématique lancée contre une population civile et en connaissance de cette attaque** ».

ثم تعدد هذه الجرائم في إحدى عشرة جريمة: القتل، الإفناء، الاستعباد، الترحيل، السجن، التعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد، الفقد الإجباري، الابارثيد، و الأفعال اللاانسانية الأخرى.

أهم مبادئ القانون الجنائي الدولي: يمكن تعريف القانون الجنائي الدولي بأنه: ""مجموعة القواعد المقررة للعقاب على انتهاك مبادئ القانون الدولي العام"([1])، .وحسب الأستاذان أندري هوية و روني كورينغ جولان فان القانون الجنائي الدولي:

" هو فرع القانون الجنائي الذي ينظم مجمل المشاكل الجنائية التي تطرح على الساحة الدولية([2]) .

و ببساطة فان هذا الفرع يتكفل بتحديد الجرائم التي تبلغ درجة من الخطورة تصل إلى تهديد كيان الإنسانية كلها، أي أن نطاق تطبيقه يشمل المجتمع الدولي كله، و لايقتصر على دولة أو دول بعينها كما هو حال القانون الجنائي الداخلي.

و لهذا هناك اختلافات كثيرة بين القانون الجنائي الدولي و القانون الجنائي الداخلي رغم مظاهر التشابه التي تتمثل أساسا في الأغراض التي سعى كل منهما لتحقيقها و هي الأمن و الاستقرار، و حماية المصالح و القيم الأساسية للمجتمع([3]).

و نتناول أهم هذه الاختلافات من خلال استعراض من خلال استعراض عدة مبادئ معروفة في القانون الجنائي.

أولا/ مبدأ الشرعية: و يتلخص في عبارة" لا جريمة و لا عقوبة إلا بنص" أي أن المصدر الوحيد للتجريم و العقاب هو النص الذي تصدره سلطة مختصة في كل بلد.

هذا في المجال الداخلي، أما على المستوى الدولي فان الأمر يختلف نظرا لعدم وجود سلطة تشريعية في المجال الدولي، و تقتصر المصادر المتضمنة للقواعد القانونية على العرف الدولي و الاتفاقيات الدولية، فالجرائم الدولية ذات أصل عرفي، و تم تدوين بعض النصوص التي تقننها كما رأينا في تاريخ قريب من خلال معاهدات شارعه

---

[1] –سكاكني باية، مرجع سابق، ص**14**.

[2] –**André Huet**, **Renée Koering Joulin** ,**Op Cit** ,**p 23**.

[3] –سكاكني باية، المرجع السابق، ص .**15**.

و لهذا فان مبدأ الشرعية لا يجد تجسيده في المجال الدولي ([1]) ،سواء لغياب النصوص أو جزئيتها ، كما أن جل النصوص صدرت بعد وقوع الجرائم كما هو الشأن بالنسبة لاتفاق لندن الذي أنشأ محكمة نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية ، و أنظمة كل من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من يوغسلافيا السابقة ورواندا ، كما سنرى في مبدأ عدم الرجعية.

ثانيا /مبدأ عدم الرجعية: إن المبدأ المعروف في القانون الجنائي الداخلي هو عدم سريان القانون الجنائي على الأفعال التي تسبق صدوره، لحفظ حقوق الأفراد في عدم معاقبتهم على الوقائع التي لم تكن مجرمة ([2])، أما بالنسبة للقانون الجنائي الدولي ،ونظرا لكون العرف هو المصدر الأول لقواعده فانه يصعب تحديد لحظة تكونها ، ولهذا صدرت اتفاقيات كثيرة بعد وقوع الأفعال الإجرامية ، كما رأينا في الأمثلة السابقة .

غير أن معاهدة روما المتضمنة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998،نصت على احترام هذا المبدأ في المواد 11و24 ضمن المبادئ العامة للقانون الدولي الجنائي ([3]).

ثالثا/مبدأ تحديد العقوبة: تقتصر الاتفاقيات الدولية على النص على الجرائم الدولية دون تحديد عقوبات مضبوطة لها ، بل تترك هذه المهمة الأخيرة للدول لكي تقوم بسن قوانين تتضمن عقوبات ،وفي حالة المحاكم الدولية يترك القانون الدولي مهمة تحديد العقوبة للقضاة([4]).

فهناك قاعدة السلوك التي تتضمن التجريم لفعل ما La norme de comportement و قاعدة القمع la norme de répression التي تحدد عقوبة جنائية لهذا الفعل .([5])

فالقاعدة الأولى يقررها القانون الدولي الأولي ،أم الثانية فيسنها القانون الداخلي ،الذي يصبح في هذه الحالة مسؤولا عن تطبيق هذه العقوبات بواسطة نظامه القضائي و التنفيذي الداخلي ،بموجب المعاهدات الدولية التي تلتزم الدول المصادفة عليها بإدماجها في تشريعها الداخلي و تنفيذها ،هذه هي القاعدة العامة في

---

[1]–**المرجع السابق، ص 30، و قد كرست هذا المبدا المواد 22 و 23 في نظام روما.**

[2]– **المرجع السابق ،ص 31**

[3]– **نظام المحكمة في كتاب ويليام بوردون المرجع السابق ،ص 74 ،113**

[4]– **André Huet et Renée Koering Joulin ,Op Cit P ,86**.

[5]–**Ibid,p85**.

تنفيد الأحكام الجزائية ([1])، (انظر المادة 08 معاهدة روما) و الاستثناء يتمثل في نص نظام المحكمة الدولية الجنائية الدائمة على عقوبات ضد الانتهاكات الخطيرة في المادة 77 تتراوح بين السجن مدى الحياة و السجن 30 سنة على الأكثر .

رابعا/مبدأ عدم تقادم الجرائم الدولية :كثيرا ما يفلت كبار المجرمين الدوليين من العقاب سواء للحماية التي يتمتعون بها من طرف دولهم آو من دول أخرى كما حدث الإمبراطور الألماني غيوم الثاني بعد الحرب العالمية الأولى رغم نص معاهدة فرساي على مسؤوليته و تجريمه،فقد لجأ إلى هولندا التي رفضت تسليمه للحلفاء ([2]).

و لمحاربة هذه الظاهرة أبرمت عدة اتفاقيات من أهمها اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لعلم 1968 حيث نصت المادة الرابعة منها على :

" تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالقيام وفقا للإجراءات الدستورية لكل منها ،باتخاذ أية تدابير تشريعية ،تكون ضرورية لكفالة عدم سريان التقادم أو أي حد آخر على الجرائم المشار إليها في المادتين الأولى و الثانية من هذه الاتفاقية، سواء من حيث الملاحقة أو من حيث المعاقبة، و لكفالة إلغائه إن وجد([3]) .

كما نصت معاهدة روما المتضمنة نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 على مبدأ عدم تقادم الجرائم الدولية في المادة 29 كما يلي:" إن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لا تتقادم".

و قد تم إدخال و إدماج هذه الأحكام في القوانين الداخلية لعدة دول([4]) .

خامسا/مبدأ عدم الحصانة ضد العقوبات: لا تحول الوظائف السامية التي كان أصحابها يتمتعون بالحصانة ضد المتابعات الجزائية مثل وظيفة رئيس الدولة دون تعرضهم للمحاكمة و معاقبتهم عم مسؤوليتهم عن الجرائم

---

[1] –سكاكني باية، مصدر سابق، ص **32**. و من الأمثلة نص المادة الخامسة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها" يتعهد الأطراف المتعاقدون بان يتخذوا كل طبقا لدستوره، التدابير التشريعية اللازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية ، و على وجه الخصوص النص على عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أيا من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة"،**1948**.

[2] – المرجع السابق،حيث نصت المواد **227**و **230** من معاهدة فرساي على مسؤولية الإمبراطور و كبار القادة الألمان عن جرائم الحرب، ص **45**.

[3] – وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق بتاريخ **11**نوفمبر**1970**

[4] –انظر مثلا القانون الجنائي في فرنسا المادة **5/213**.

الدولية، و قد بدا ذلك بمحاولة محاكمة إمبراطور ألمانيا في معاهدة فرساي لعام 1919 و انتهى إلى محاكمة "ميلزوفيتش" الرئيس اليوغسلافي السابق عن مجازر البوسنة و الهرسك و كوسوفو أمام المحكمة الدولية لجرائم يوغسلافيا السابقة.

و قد نصت معاهدة روما على هذا المبدأ في المادة 27،فقرة1،كما يلي:

1-"يطبق هذا القانون على الجميع بمساواة و بدون تمييز قائم على الصفة الرسمية، و على الخصوص فان الصفة الرسمية لرئيس الدولة أو الحكومة أو عضو الحكومة أو البرلمان، أو ممثل منتخب أو عون دولة لا تغفي بحال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بالنظر إلى القانون الحالي، علاوة على أنها لا تشكل بحال سببا لتخفيض العقوبة(......)"([1]).

و قد شهد هذا المبدأ تطبيقا في نفس الفترة أي عام 1998 ، من خلال قضية الجنرال "بينوشي" الرئيس الشيلي السابق أمام محكمة مجلس اللوردات في بريطانيا، حيث أكدت أولوية تطبيق القانون الجنائي الدولي على مبدأ حصانة رئيس الدولة السابق.

يمر الزمن تاركا وراءه أثارا على الصخرة و البشر و عجلة التاريخ شاهدا على ما مضى من الإحداث، و التي قد يخفيها الفاعلين فيها في وقتها لتعود بعد ذلك للظهور من جديد، فالتاريخ لا يدفن و أن اعتقد البعض انه كذلك، فسيخرج لهم من تحت الأرض كاشفا لهم و للعالم بأسره أن الحقيقة لا تقتل و لا تمحى مادام أصحابها بها مطالبين.

و الواضح أن فرنسا الاستعمارية لا تقتصر جرائمها في الجزائر على ما تم فيما يعرف بحرب الجزائر بل يتعداه إلى سياستها المنتهجة بالأرض المحروقة و مجازر الثامن ماي 1945، بل حتى قمعها لتلك الانتفاضات و الثورات التي اشتعلت غداة السنوات الأولى من الاستعمار الفرنسي للجزائر، كما ذهب الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى استعمال ما أفرزته الحضارة الحديثة من تكنولوجيا في تجاربه و أبحاثه **التي كانت على أبناء الجزائر، و هو بذلك انزل الشعب الجزائري إلى منزلة غير منزلة الإنسان، فصار يجرب و يبحث عليه دون احترام و لا رأفة، و كأنه يجرب على فئران لا يهم حياتها من موتها-التجارب** النووية-، بالإضافة إلى سياسة الحصار المنتهجة على الحدود الشرقية و الغربية- الألغام و الأسلاك المكهربة-.

---

[1]- **William Bourdon avec Emmanuelle Duverger**, **op.cit,p.120**.

حتى لا تكون مسؤولية فرنسا الاستعمارية عن جرائمها في الجزائر مسؤولية شكلية، و حتى تصبح واقعية، ما هي سبل تجسيد هذا الفكر بالمحاكمة العادلة المرتكزة على القانون الدولي الجنائي؟ ([1])

للإجابة على هذا التساؤل، سيتم معالجة الموضوع في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى سيتم فيها استعراض عينات عن الانتهاكات الفرنسية في الجزائر مع التركيز على مجازر 8 ماي 1945 ، و انتهاكات خطي شال و موريس و انتهاكات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر.

أما المرحلة الثانية فسيتم فيها بحث إثبات فرنسا بخصوص جرائمها في الجزائر –لا محاكمة دون مسؤولية–، أو بمعنى واضح تجريم ما اقترفته من أفعال بالاستناد للنصوص القانونية في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.

ليتم بعدها الخوض في المرحلة الثالثة المتمثلة في سبل محاكمة فرنسا، فبعد إثبات المسؤولية بتجريم هاته الأخيرة و كنتيجة لذلك يأتي جانب محاكمة المجرم، هذه المحاكمة التي يجب ضبط عناصرها، من المبادئها، و طبيعتها و القانون الحاكم لها، أي بتأسيس قانوني لها، يجعل من محاكمة فرنسا امرأ ممكنا و مشروعا، مع الارتكاز دائما على القانون الدولي الجنائي.

المبحث الثاني: عينات عن انتهاكات فرنسا الاستعمارية في الجزائر

إن الفترة التي عاشتها الجزائر تحت مظلة لاحتلال الفرنسي (1830-1962) ، تباينت من نواحي عدة سياسية و اقتصادية و فكرية و غيرها، و كان الآمر كذلك بالنسبة لأفعال هذا الاحتلال التي اختلفت من فترة لفترة، فيلاحظ مثلا إن معظم([2])انتهاكات فرنسا الاستعمارية كان في بداية الاحتلال و نهايته مع توسط مرحلة تميزت بعمل سياسي كانت فيه المواجهات بين الجزائريين و الفرنسيين اقل من ما كانت عليه في مرحلة المقاومات الشعبية و الثورة التحريرية.

و رغم تعدد انتهاكات فرنسا الاستعمارية في الجزائر منذ مقاومات الأمير عبد القادر و الشيخ بوعمامة و الشيخ المقراني و باقي المواقف الشريفة لقبائل تلك الفترة و مرورا باحداث8 ماي 1945 ، و وصولا إلى الثورة

---

[1]– سكاكني باية، المرجع السابق، ص .45.

[2]– د.نبيل احمد حلمي، نفس المرجع السابق ، ص 125

التحريرية، فانه يبقى من الضروري بحث طريقة مثلى لتجريم و محاكمة فرنسا عن جرائمها في الجزائر، الأمر الذي لا يتسنى لا بمنهجية مضبوطة يمكن بها تحصيل نتائج ملموسة ، مما سبق و أمام الكم الهائل لما اقترفته فرنسا الاستعمارية في الجزائر، يظهر انه من الضروري القيام بتصنيف للانتهاكات الفرنسية التي تعتبر عينات فقط ، و سيكون التصنيف على أساس تقسيم الانتهاكات إلى درجتين :

– الدرجة الأولى: و هي الانتهاكات التي لا تزال الأدلة متوفرة بشأنها بشكل كبير، و أضرارها لا زالت موجودة ليومنا هذا كالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية([1]).

– الدرجة الثانية: انتهاكات توجد ضدها أدلة اقل من سابقتها، و إضرارها كانت وقتية في زمنها كانتهاكات التي مورست ضد المقاومات الشعبية، مع العلم أن هذا التقسيم لا ينقص من فضاعة الجرم الفرنسي شيئا.([2])

و استنادا إلى التقسيم السابق، يظهر انه من المنهجي تركيز الدراسة على انتهاكات الفئة الأولى، لسببين:

–وجود أدلة مختلفة من: وثائق و تقارير تثبت هذه الانتهاكات على فرنسا.

–وجود أضرار لا زالت باقية على ضحايا هذه الانتهاكات.، و في هذا الجانب من الدراسة سيتم التركيز على ثلاث انتهاكات رئيسية و المتمثلة في:

– مجازر 8 ماي 1945. –انتهاكات خطي شال و موريس.

–انتهاكات التجارب النووية في الجزائر.

المطلب الأول: انتهاكات 8 ماي 1945.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و انتصار فرنسا مع حلفائها، خرج الجزائريين معبرين عن أفراحهم بقرب استقلالهم ، ففرنسا قد و عدتهم بذلك كنتيجة لمساهمتهم إلى جانبها في الحرب ، لكن فرنسا لم تفي بوعدها و قابلت حشود المتظاهرين السلميين بالقمع في مناطق عديدة من الجزائر ،و كل هذا كان تحت غطاء استتباب

---

[1]– د.نبيل احمد حلمي، نفس المرجع السابق ، ص 142

[2]– د.نبيل احمد حلمي، نفس المرجع السابق ، ص 165

الأمن و النظام ، و من هذه الانتهاكات لجوء الجيش الفرنسي إلى عمليات توقيف ضخمة ، فقد تم اعتقال حوالي عشرة آلاف شخص من سطيف و إقليمها ، و كان يقحم كل 500 معتقل في زنزانة غير صحية ([1]).

كما كان كل عربي لا يحمل الساعة المثلثة الألوان –تسلمها السلطات- يقتل دون سابق إنذار ،وكان يتم إطلاق النار على كل تجمعات السكان الأصليين بالإضافة إلى الاغتصاب و الحرق ، كما استعملت الأسلحة باختلافها بشكل متزامن الخفيفة منها و الثقيلة ، حيث أطلقت الطائرات نيران رشاشاتها على ارتفاع منخفض ورمت الصواريخ على المتظاهرين و القرى كحال منطقة القل .([2])

و الجدير بالذكر أن مجازر 8 ماي 1945 لم تكن من فعل الجيش الفرنسي لوحده ، بل كان إلى جانبه مليشيات مكونة من الأوروبيين الذين قاموا بإعمال قتل علنية و أخرى خفية متزامنة مع أعمال القمع التي مارستها الشرطة و الجيش و غالبا ما كانت تنفد مع الجيش نفسه كما حدث في هليوبوليس، إضافة إلى الجيش و الشرطة و المليشيات اقمحت السلطات الفرنسية في هذه الانتهاكات الفرق الأجنبية من الأفارقة .([3])

ومع كل هدا القمع العسكري مورس على الجزائريين في مجازر 8 ماي 1945 كذلك قمع قضائي لم يكن اقل سدة أو قسوة من سابقه ، فالقضاء الفرنسي كان يتغاضى عن أعمال الميليشيات رغم فضاعتها ،في حين كان يتم إيجاد مذنبين بشكل سريع لإدانتهم إذا كان الضحية أوربي ([4])، وقد بلغت عمليات القمع التي قامت بها المحاكم حصيلة 4560 موقوف منهم من كانوا في مقاطعة قسنطينة و 505 من مقاطعة وهران و 359 من مقاطعة الجزائر العاصمة ، مع 99 حكم بالإعدام نفذ منها 22،وأربعة أحكام بالأشغال المؤبدة و 329 بالإشغال الشاقة لفترة محدودة ،وهذا حسب إعلان عرض على الجمعية الوطنية ([5]).

وعن ضحايا هذه المجازر من القتلى صرح حزب انتصار الحريات الديمقراطية بان العدد وصل إلى 45000 ضحية ، وهو الرقم الذي يتردد إلى اليوم ([6]) ، في حين أن التقارير الفرنسية اختلفت بين مصغر

---

[1]– رضوان عينات ثابت ، 8 ماي 1945 – الإبادة الجماعية –،ط1 ، منشورات أنيب ،الجزائر ،2005 ، ص ص.92.83

[2]– رضوان عينات ثابت، نفس المرجع السابق ، ص 100

[3]– د.نبيل احمد حلمي، نفس المرجع السابق ، ص 159

[4]– علي تابليت ، المرجع السابق ، ص 26

[5]– رضوان عيناد ثابت ، المرجع السابق ، ص 93

[6]– علي تابليت ، المرجع السابق ، ص 16

للرقم ومعتدل ، ووسط هذه الأرقام المتضاربة تظل كل محاولات التعرف على العدد الحقيقي للضحايا الجزائريين أمر غير ممكن إلا إذا تم كشف وثائق خاصة ، أما عن الوثائق الفرنسية فهي ترتكز أكثر على ما أقدم عليه الجزائريين من اعتداءات وما أصاب الأوروبيين في أشخاصهم وممتلكاتهم ([1]).

المطلب الثاني : انتهاكات خطي شال وموريس

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام Vanuxem ، قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء الحرب الهند الصينية ، غير أن ذلك لم يتم لضيق الوقت ، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري ([2])، الذي اقترح انجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية 1956 وبداية 1957 وبعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صادق عليه أصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه خط موريس ، كما عرف بسد الموت أو السد القاتل([3].)

وانطلقت الأشغال في آوت 1956 في عدة مناطق لتمديد الخطوط المكهربة بالأسلاك الشائكة على مسافة يتراوح طولها حوالي 750 كلم شرقا من عنابة إلى نقرين ، أما غربا من الغزوات إلى ايقلي جنوب بشار ولمسافة 700 كلم([4])، وزودت هذه العملية بأحدث الوسائل التكنولوجية المتوفرة آنذاك ما يعكس جدية النوايا الاستعمارية الخبيثة ، ورغبة السلطات الفرنسية الحفاظ على الجزائر بحصار الثورة والشعب من جميع النواحي ، وقد ضما خطي شال وموريس بالإضافة إلى الأسلاك الشائكة والمكهربة ([5]) ، حقول من الألغام مقسمة عادة إلى أقسام : (ألغام مضادة للأفراد : عند انفجارها تبتر القدم ، أو الساق ، وتنفجر إلى 400

---

[1]– نفس المرجع السابق ، ص 16

[2]– استفاد أندري موريس شخصيا من إقامة خطوط شال وموريس باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة التي تزود الخط المكهرب بالمواد الأولية ، انظر . ورقة عمل مقدمة من طرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة اول نوفمبر 1954 ، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام ، سلسلة الملتقيات ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة اول نوفمبر 1954 ، دار القصبة ، الجزائر ، ص ص 279.280

[3]– نفس المرجع السابق ، ص 284

[4]– نفس المرجع السابق ، ص 280

[5]– تتراوح قوة هذه الخطوط من 7000 الى 30000 فولط .نفس المرجع السابق ،ص 285

قطعة في مساحة 60 متر مربع – ألغام مضادة للمجموعات :أخطر من الأولى وتمس مجموعة بكاملها – ألغام مضيئة : تقوم بإصدار أضواء كاشفة) ([1]).

وقد سبب خطي شال وموريس اضطرابا اقتصاديا واجتماعيا على حياة سكان المناطق الحدودية الشرقية والغربية ، فأصبحت هذه المناطق عسكرية ومحرمة مما أدى إلى فرار السكان إلى المناطق الداخلية والقرى والمدن التونسية والمغربية ، أما بقية السكان فجمعوا في معتقلات ومحتشدات أين مورست أبشع أساليب القمع والحصار والتفتيش والتعذيب عليهم .

والأخطر في كل هذا هو أن أضرار خطي شال و موريس لا زالت موجودة إلى يومنا هذا ، فرغم استقلال الجزائر إلا أن فرنسا قد تركت ورائها آلاف الألغام الخطيرة على الحدود الشرقية و الغربية و التي زرعت بأعداد جد كبيرة، حيث بلغت حوالي 35000 لغم في 11كلم^2 أي ما يقارب 3 إلى 4 ألغام في كل متر مربع، كما كانت للعوامل الطبيعية (الرياح، الثلج، المطر، الانجرافات...) اثر في تغيير موقعها و جاعلا بذلك عملية البحث عنها صعبة للغاية، و هكذا تزايد خطر الألغام و كثر عدد الضحايا و المعطوبين بسبب هذه المخلفات الاستعمارية([2]).

المطلب الثالث: انتهاكات التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

إضافة إلى القائمة الطويلة للانتهاكات الفرنسية في الجزائر، فقد استعملت فرنسا احد أهم الاكتشافات البشرية و المتمثل في الطاقة النووية، ففترة الخمسينيات شهدت تسابق على استعمالات الطاقة النووية و اكتشاف انعكاساتها التي لا تعرف إلا بالتجريب، و بالفعل قامت فرنسا بالتجريب على أقاليمها المحتلة و منها الجزائر. (الملحق رقم 34)

و تنقسم التجارب النووية الفرنسية(17 تجربة)([3])،في الصحراء الجزائرية بحسب نوعها إلى:(أنظر الملحق رقم 31)

---

[1]– نفس المرجع السابق ، ص 286

[2]–حسب تصريح مسؤول مستشفى ولاية سوق أهراس فانه تم استقبال 1163 حالة بين ميت و جريح على اثر انفجار قنابل سنة 1963، في حين بلغ عدد المعطوبين بين 1962 حوالي 755 معطوب ، و بنسبة 50عملية بتر أعضاء في السنة الواحدة عن: ورقة عمل مقدمة من طرف المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و الثورة اول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 296.

[3]–التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و آثارها الباقية، إعداد المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و الثورة اول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات (سلسلة ندوات)، دار هومه، الجزائر،2010 ص

– التجارب النووية السطحية في رقان([1]) ، بين 1960/02/13 و 1961/04/25 وهي 4 تجارب.

–التجارب النووية الباطنية ([2]) ، في ابن ايكر بين 1961/11/07 و 1966/02/16 و هي 13 تجربة.

و قد احتاجت هذه التجارب إلى إمكانيات مادية و بشرية اقتضت من السلطات الفرنسية تسخير ما يقارب آنذاك مليار و 60 مليون فرنك جديد آنذاك([3])، كما تم التحضير لهذه التجارب مسبقا بمجيء الفرقة الثانية للجيش الفرنسي إلى رقان ثم الحمودية، و بالإضافة إلى أفراد الجيش إذ استقر في المنطقة أكثر من 6500 عالم و تقني فرنسي، و 3500 جزائري كعمال ([4])و بالطبع كانت اشق الأعمال و أحقرها من نصيبهم –العمال الجزائريين–.(أنظر الملحق رقم 32)

و في خضم هذا قامت السلطات الفرنسية بعدة تجارب أولية، تبحث فيها مدى تأثير الإشعاعات النووية على الأسلحة من دبابات و قطع بحرية و كذا على المواد الغذائية و المياه و الحيوان و النبات، لكن الأمر لم يتوقف هنا بل أقحم الأهالي العزل في التجارب عمدا([5]) ، و تم استعمالهم كمواضيع لمعاينة مدى تأثير

=38 . و: صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية(التجربة النووية الفرنسية 1960/02/13) مداخلة في الملتقى الدولي الخامس حول: حرب التحرير الجزائرية و القانون الدولي الإنساني، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية و الإدارية، 9–2010/11/10، ص2.

[1] –**تعتبر تجارب رقان الأكثر شهرة لأنها اول التجارب في الجزائر،و تسمى كذلك باليرابيع(اليربوع الأزرق و الأبيض و الأحمر و الأخضر)**

[2] – **و الفرق بين التجارب السطحية و الباطنية هو أن الأولى كانت تتم بوضع القنبلة النووية في أعلى برج معدني يرتفع على الأرض بعشرات الأمتار، أما الثانية فتفجر القنبلة في أنفاق تحفر في باطن الأرض.**

[3] – **رقان استباحة الإنسان و الأرض، وثائقي تلفزيوني، أعداد: فايزة مقران، التلفزيون الجزائري، القناة الأرضية، تاريخ البث: 2009/02/13.**

[4] « **il y'avait 6500 francais et 3500 algériens venus de différentes régions…la discrimination était évident des le début, les taches les plus dures était pour nous… nous étions mal payés et travaillions prés de quinze heures par jour** » **Déclaration de M'cheikh el haje Abdala.**

D'après : enquete a reggan, la vie s'est arretée le 13/02/196,ramadhan Jaafari, asharq al ausat, 11/06/2009,courrier international/hebdo n °971/mardi04/08/2009.

www.courrier international.com .

[5] – **قام النقيب ميكلو رئيس المركز الإداري الصحراوي CAS بتوزيع قلادات على الأهالي و ألزمهم بوضعها، لأنها تحوي رواسم clichés لقياس شدة الإشعاعات التي تعرضوا لها.عن: التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و آثارها الباقية،المرجع السابق،ص 22.**

الإشعاعات على الإنسان، و الأفظع من ذلك هو ما اقترحه الكولونيل بيكاردا على حكومة الجمهورية الخامسة باستعمال 200 مجاهد و تعريضهم للإشعاعات بقصد([1])، و يوم التفجير (1960/02/13- اليربوع الأزرق-) وزع الجزائريين بشكل متباين عن النقطة الصفر ([2]) ، لمعرفة الدرجات المختلفة لتأثير الإشعاع النووي عليهم. (أنظر الملحق رقم 33)

أمام هذه الانتهاكات التي لا تمثل سوى عينة بسيطة عن مجموع الخروقات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، يتضح أن فرنسا مارست أبشع الأفعال ضد الجزائريين و دليل ذلك العينات السابقة- مجازر 8 ماي 1945 و انتهاكات خطي شال و موريس و التجارب النووية – والتي لم يذكر منها سوى الجزء الهين.

وحتى لا تبقى الانتهاكات السابقة موصوفة فقط بوصف أنها لا أخلاقية و لا إنسانية، يجب أن توصف بالإجرامية، الوصف الذي لا يمكن الوصول له إلا بالبحث عن تنظيم قانوني مجرم لمثل هذه الأفعال وسط الاتفاقيات و المعاهدات الدولية.

المبحث الثالث:موقع الانتهاكات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر كجرائم دولية(التجريم لأجل المحاكمة)

في الجزء السابق من الدراسة تم استعراض عينات عن الانتهاكات الفرنسية في الجزائر المحتلة، تلك العينات و التي كما سبق التنويه له لا تمثل سوى قطرة في بحر الخروقات الاستعمارية في الجزائر، و حتى لا تبقى هذه الانتهاكات مقابلة بمجرد تنديدات و استنكارات لاتصل لدرجة فضاعتها- الانتهاكات-، يظهر انه من الضروري بحث مسالة المحاسبة و المحاكمة و التي لا يمكن الوصول لها إلا بإثبات المسؤولية الدولية على فرنسا، و التي سينتج عنها فيما بعد إمكانية المحاكمة، لدى يجب إعطاء وصف الجرائم التي عنت بحظر مثل هذه الأفعال.

و استنادا لمبدأ الشرعية و مبدأ عدم الرجعية المستمد منه، و الذي يقضي بان:"لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، و حتى يكون تجريم الأفعال الفرنسية في الجزائر غير قابلا للرد و لا للنقد([3]) ، يجب الرجوع إلى مجموع

---

[1]-**التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و آثارها الباقية، المرجع السابق،ص 22.**

[2]-**يقصد بالنقطة الصفر المكان الذي تسقط فيه القنبلة النووية أي موقع التفجير.**

[3]-**يعتبر عدم احترام محكمتي نورمبورغ و طوكيو الخاصتين بمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية من الألمان و اليابانيين لمبدأ الشرعية من أهم الانتقادات التي وجهت لها، فقد أوجدت محكمتي نورمبورغ و طوكيو الخاصيتين جرائم لم تكن معروفة، و التجريم جاء لاحقا =للجرم، فلائحة نورمبورغ مثلا صدرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمحاكمة متهمين عن أفعال ارتكبت قبل و أثناء تلك الحرب، و**

الاتفاقيات التي سبقت الانتهاكات الاستعمارية،و بذلك يتم احترام احد أهم مبادئ القانون الدولي الجنائي([1])

- مبدأ الشرعية و مبدأ عدم الرجعية المستمد منه-

بالإضافة إلى البحث عن تجريم الانتهاكات الاستعمارية في الاتفاقيات الدولية السابقة لهذه الأفعال، يجب أن تكون فرنسا مصادقة عليها، و هذا لإقامة الحجة قانونية عليها و إلزامها بمضمون الاتفاقيات المجرمة للأفعال المرتكبة في الجزائر في الفترة الاستعمارية.

و نظرا إلى الانتهاكات الاستعمارية في الجزائر (مجازر 8ماي 1945و خطي شال و موريس و التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية) فان عملية التجريم لن تتعدى هذه العينات .

المطلب الأول :تجريم مجازر 8 ماي 1945

إن ما ارتكبته فرنسا في مجازر 8ماي 1945 ضد الجزائريين يعتبر من الأفعال لا إنسانية و لا أخلاقية ، و هي كذلك خروقات لاتفاقيات دولية ، و من هذه الاتفاقيات مثلا ما جاءت به اللائحة الملحقة بالاتفاقية الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية (اتفاقية لاهاي 1907) المؤرخة في 1907/10/18 ([2])، و التي ستكون السند القانوني لتجريم بعض ما ارتكب في مجازر 8 ماي 1945.

في ما سبق من هذه الدراسة تم التحدث عن القمع الذي مارسته فرنسا على الجزائريين في مجازر 8 ماي 1945 ، و الذي اتضح انه لم يكن من طرف السلطات الفرنسية فقط بل شارك في ذلك مليشيات مكونة

هذا =ما يخالف مبدأ عدم جواز رجعية القوانين الجنائية كقاعدة عامة.عن: ساسي محمد فيصل، تجسيد العدالة الدولية الجنائية(الأساس و الآليات)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي و علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر،2009/2008، ص 105.

[1]- يرتكز القانون الدولي الجنائي على عدة مبادئ تحدد طريقة العمل به، شانه في ذلك شان سائر القوانين سواء كانت داخلية او دولية و هما كان سياقها و مواضيعها، و التي تتمثل أهمها-المبادئ- في: -مبدأ الشرعية- مبدأ عدم الرجعية(وهو نتيجة عن مبدأ الشرعية).- مبدأ عدم التقادم.عن:ساسي محمد فيصل،المرجع السابق،ص 35.

[2]- وقعت فرنسا على الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية في 1907/10/08 و صادقت عليها في 1910/10/07.

عن: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني(النصوص الرسمية للاتفاقيات و الدول المصدقة و الموقعة)، إعداد: شريف علتم و محمد ماهر عبد الواحد،الطبعة السادسة، إصدار بعثة الجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة،تاريخ المراجعة 2005/02/01،ص 21.

من أفراد، الأمر الذي حظرته اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية في المادة الرابعة منها الفقرة الأولى، حينما نصت على انه:"يقع أسرى الحرب تحت سلطة حكومة العدو لا تحت سلطة الأفراد و الوحدات التي أسرتهم ...يجب معاملة الأسرى معاملة إنسانية ([1]).

بالإضافة إلى تعدد أطراف هذا القمع فانه تنوع كذلك حين لقي الجزائريين القتل و الجرح و الآلام بأشكالها ،جراء التعذيب و إعطاء الضوء الأخضر لقتل أي جزائري سواء قاوم أو لا،هذه الأفعال التي اعتبرتها لاهاي السابقة من المحظورات حينما نصت على حظرها في المادة 23 الفقرات ب/د/ه منها :"علاوة على المحظورات المنصوص عليها في اتفاقيات خاصة يمنع بالخصوص :......

أ/ قتل آو جرح أفراد من الدولة المعادية أو الجيش المعادي باللجوء إلى الغدر.

ب/ الإعلان عن عدم الإبقاء على الحياة. ج/ استخدام الأسلحة و القذائف و الموارد التي من شانها إحداث إصابات و الأم لا مبرر لها..." ([2]) ،كما أن السلطات الفرنسية لم تكتفي في عملية قمعها استعمال الأسلحة الخفيفة، بل استعملت كذلك الثقيل منها كالدبابات و المدفعيات الثقيلة و سلاح الطيران ضد المدنيين العزل، الأمر الذي تحظره كذلك اتفاقية لاهاي السابقة في المادة 25 منها حين نصت انه:" تحظر مهاجمة أو قصف المدن أو القرى و المساكن و المباني غير المحمية أيا كانت الوسيلة المستعملة"([3]).

المطلب الثاني: تجريم إقامة خطي شال و موريس

إن إقامة خطي شال و موريس على الحدود الغربية و الشرقية تسبب في ثلاث أنواع من الأضرار:

أ-أضرار ما قبل الإنشاء: و تمثلت فيما تسببت فيه السلطات الفرنسية من أضرار لأهالي المناطق الحدودية، جراء الاستيلاء على ممتلكاتهم من أراضي و حيوانات، و ترحيلهم و إبعادهم عنها ليتم حشدهم في معتقلات.

ب- أضرار أثناء الإنشاء: فعملية الإنشاء احتاجت ليد عاملة تمثلت في العمال الجزائريين الذين استجلبوا غصبا للقيام بهذه المهمة الخطيرة، ففي إنشاء خطي شال و موريس تم استعمال مواد خطيرة كالأسلاك الشائكة و

---

[1]–موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص08.

[2]–موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 12.

[3]– موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 12.

المكهربة، وزرع الألغام القابلة للانفجار في أي وقت، خصوصا أن العمال الجزائريين آنذاك لم يكونوا يملكون خبرة التعامل مع مثل هذه المواد ذات الطبيعة العسكرية.

ج-أضرار بعد الإنشاء: بعد الانتهاء من خطوط الحصار (شال و موريس) تسببت هذه الأخيرة في خسائر بشرية اغلبها في صفوف جيش التحرير الوطني و الأهالي البسطاء، لكن الخسائر لم تقتصر على الفترة الاستعمارية بل تعداها إلى ما بعد الاستقلال، أين ظلت هذه الخطوط تحصد أرواح الجزائريين.

و بتقصي الاتفاقيات الدولية المجرمة لمثل هذه الأفعال يتضح أن اتفاقيتي جنيف الأولى و الرابعة 1949([1])، قد حظرت و جرمت بعضها، ففي المادة 50 مثلا من اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى و المرضى بالقوات المسلح في الميدان إشارة للتدمير الذي مارسته السلطات الفرنسية على أهالي المناطق الحدودية، واعتباره مخالفة جسمية:" المخالفات الجسمية التي تشير إليها المادة السابقة و التي تتضمن احد الأفعال التالية:... تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها على نطاق واسع لا تبرره الضرورات الحربية، و بطريقة غير مشروعة و تعسفية"([2]).

و يتضح كذلك أن السلطات الفرنسية في عملية ترحيل أهالي المناطق الحدودية لإقامة خطي شال و موريس لم تقم بالالتزامات الواجبة عليها في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة بشان حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب:"...يجب إعادة السكان المنقولين على مواطنهم بمجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع... على دولة الاحتلال التي تقوم بعمليات النقل و الإخلاء أن تحقق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة للأشخاص المحميين (المدنيين)، و من أن الانتقالات تجري في ظروف مرضية من وجهة السلامة و الشروط الصحية و الأمن و التعذيب..."([3]).

إن جرائم السلوكات الفرنسية أثناء إنشاء خطي شال و موريس لم تقتصر على فئة المدنيين من أهالي تلك المناطق، بل شمل كذلك العمال الذين جلبوا لإقامة خطوط الموت، و الذين لم تحترم ابسط حقوقهم، الأمر

[1]-وقعت فرنسا على اتفاقيات جنيف الأربع في 1949/12/08 و صادقت عليها 1951/06/28. عن :موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 260.

[2]- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 86.

[3]- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص208.

الذي حظرته اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 51 فقرة 3منه:"...يطبق على الأشخاص المحميين المكلفين بإعمال التشريع الجاري في الدولة... و فيما يتعلق بالشروط العمل و التدابير الوقائية، و ما يتصل بالراتب و ساعات العمل و تجهيزات الوقائية، و التدريب المسبق و التعويض عن حوادث العمل و الأمراض المهنية."([1])

كما تحظر نفس المادة السابقة-51- في الفقرة الرابعة منها استغلال العمال لأعمال عسكرية أو شبه عسكرية:" لا يجوز بأي حال أي يؤدي حشد القوة العاملة إلى تعبئة العمال في تنظيم ذي صبغة عسكرية أو شبه عسكرية"([2]) مع العلم أن المشرف على خطي شال و موريس هو الجيش الذي جمع العمال.

المطلب الثالث: تجريم التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

إن التجارب النووية الفرنسية عموما وفي الصحراء الجزائرية بالأخص كانت و لا زالت من أفظع الاستخدامات الطائشة للطاقة النووية على مر الزمن، التجارب التي وجهت على أهالي منطقتي رقان و أين ايكر و ما جاورهما، بالإضافة لمجموعة الأسرى الذي عرضوا و أوثقوا في أعمدة بالقرب من النقطة الصفر للتفجير، هذه الأفعال التي تعد من قبيل الجرائم الدولية لأنها تدخل ضمن محظورات الاتفاقيات الدولية(اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها و اتفاقيات جنيف الأربع).

فالمادة الثانية مثلا من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها(1948) ([3]) نصت على أفعال تدخل من ضمنها التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية و تنص هذه المادة –المادة الثانية – على انه:"... تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

---

[1]- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص208.

[2]- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص209.

[3]- وقعت فرنسا على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها في 1948/12/11 و صادقت عليها في 1950/10/14.عن: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص61.

(ج) إخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا...([1])

و بالفعل مارست السلطات الفرنسية في تجاربها النووية غلى الصحراء الجزائرية الانتهاكات المذكورة في المادة الثانية السابقة الذكر، فقتل جزء من الأهالي و الأسرى جراء التفجير (لدى تعريضهم للانفجار)، و عرضت الباقي لظروف معيشية غير عادية –ملوثة- بالإضافة إلى الأضرار الجسدية و النفسية الكبيرة. (أنظر الملحق رقم 27)

بالإضافة إلى خروقات التجارب النووية الفرنسية في الجزائر لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليه، فقد تجاوزت السلطات الفرنسية في هذه التجارب كذلك المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع، و من ذلك ما تنص عليه المادة 50 من اتفاقية جنيف الأولى من اعتبارها من المخالفات الجسمية القيام بالقتل العمد و التعذيب أو معاملة لا إنسانية بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، و تعمد إحداث الألم شديدة أو الأضرار الخطيرة بالسلامة البدنية أو الصحة، هذه الأفعال التي تطابق و تشابه بعض ما تم القيام به من تجارب نووية فرنسية في الصحراء الجزائرية. (انظر الملحق رقم 28)

غير أن السلطات الفرنسية كما سبق التنويه له سابقا لم تكتفي بالتجريب على الأهالي العزل بل استجلبت مجموعات من المساجين الذين اعتقلوا بأسباب نضالية و الذين يدخلون في حكم الأسرى، و مارست عليهم هذه التجارب بتعريضهم لخطر الإشعاعات، ما يعتبر مخالفا للمادتين19 و 22 من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة اسري الحرب، و التي تقضي بأبعاد الأسير عن الخطر، حيث تنص المادة19:

" يتم إجلاء أسرى الحرب بأسرع ما يمكن بعد أسرهم... لا يجوز أن يستبقى في منطقة خطرة ... يجب ألا يعرض أسرى الحرب للخطر دون مبرر..."([2]) و الإشعاعات النووية يعتبر خطرا كبيرا.

كما أكدت على ذلك المادة 87 فقرة 3 من نفس الاتفاقية السابقة حين نصت: "... تحظر العقوبات الجماعية عن أفعال فردية، و العقوبات البدنية، و الحبس في مبان لا يدخلها ضوء النهار، و بوجه عام أي نوع من التعذيب أو القسوة..."([1]).

[1]– **موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص54.**

[2]– **موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص125.**

بناءا على مجمل النصوص السابقة الذكر و التي جرمت تلك العينات من الانتهاكات الفرنسية في الجزائر– محل الدراسة– و مع ثبوت المسؤولية الدولية على فرنسا و التي تسمح بال حاكمة، تأتي المرحلة النهائية المتعلقة ببحث سبل المحاكمة و مطالبة بالتعويض عن هذه الجرائم الاستعمارية، الأمر الذي سيتم توضيحه في الجزء الموالي من الدراسة.

المبحث الرابع: سبل محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر

كنتيجة حتمية عن القيام بالفعل الإجرامي تأتي مرحلة المحاكمة و المحاسبة القانونية، الموجهة للمسئول عن إتيان الأفعال المجرمة سواء داخليا على مستوى الدول أو خارجيا على المستوى الدولي، و الأمر كذلك بالنسبة للجرائم الفرنسية في الجزائر، لذلك سيتم في هذا الجانب من الدراسة التطرق إلى المتاح من الطرق القانونية لمحاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر هذه المحاكمة التي ترتكز على أسانيد و حجج قانونية.

و يمكن أن تتجسد فرص المحاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر عن طريق نهجين وهما:

- المحاكمة بواسطة المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي (القضاء البلجيكي).

- المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية خاصة.

المطلب الأول: المحاكمة بواسطة المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي(القضاء البلجيكي).

جاءت المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة لتفرض على الدول الأطراف فيها بان يتخذوا من الإجراءات التشريعية ما و لازم لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسمية، كما واصلت المادة كذلك بإلزام أطراف الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراف أو الأمر بالمخالفات الجسمية، و بتقديمهم للمحاكمة أيا كانت جنسيتهم.

و الإجراءات التشريعية التي اشارت لها المادة السابقة –146– تتمثل في المواءمات التي تدخلها الدولة الطرف في الاتفاقية إلى مختلق قوانينها(الدستور–التشريع–تنظيم) قصد جعل محاكمها الوطنية مختصة في مثل الانتهاكات الجسمية الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع، و هذا ما ذهبت له بلجيكا بالفعل حينما أوجدت القانون المؤرخ في 1993/06/16 و المتعلق بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسمية للاتفاقيات الدولية لجنيف 1949 و بروتوكولاتها[1] الأول و الثاني.

---

[1]– موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص153.

هذا القانون الذي أعطى للقضاء البلجيكي صلاحية النظر في الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية في أي مكان و زمان على أساس أن المبدأ لا يختلف باختلاف الجماعات البشرية و دينها أو ثقافتها أو اتجاهها السياسي أو الفكري أو غيره([1]) .

و تعتبر المادة السابعة من قانون 1993/06/16 السابق الذكر النص الصريح عن اختصاص القضاء البلجيكي اختصاصا عالميا في نظر الجرائم الدولية الداخلة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، حيث نصت على انه:"القضاء البلجيكي مختص في نظر الانتهاكات الجسمية لاتفاقيات جنيف الأربع لعام1949 المذكورة في القانون –القانون المؤرخ في 1993/06/16 و المتعلق بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسمية للاتفاقيات الدولية لجنيف 1949 ، و بروتوكولاتها الأول و الثاني- و هذا بغض النظر عن مكان وزمان ارتكابها"([2])

و ما دام القانون 1993/06/16 البلجيكي يمنح قضاءه اختصاصا عالميا في نظر انتهاكات اتفاقيات جنيف الاربع1949، و باعتبار أن جل الجرائم الفرنسية الاستعمارية في الجزائر تدخل ضمن انتهاكات اتفاقيات جنيف الاربع1949، فان القضاء البلجيكي مختص بالنظر في هذه الجرائم-الجرائم الفرنسية الاستعمارية في الجزائر-.

و بخصوص عينات الجرائم الفرنسية في الجزائر و التي تم التركيز عليها في هذه الدراسة(التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية-خطي شال و موريس- مجازر وأحداث 8 ماي 1945)، فان القضاء البلجيكي يختص باثنين من هذه العينات، و الأمر يتعلق بجرائم التجارب النووية في الصحراء الجزائرية و جرائم خطي شال و موريس، مع استبعاد جرائم خطي أحداث 8 ماي 1945، ذلك أن الجرمين الأوليين حدثا بعد

---

[1]-علي محمد جعفر، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجزائي،ط1،دار مجد، بيروت، 2007، ص 193.

[2] –**Article 7 ; « les juridictions belges sont compétentes pour connaitre des infractions prévues à la présente loi, indépendamment du lieu ou celle-ci auront été commises. »**

Loi du 16 juin 1993 relative à la répression des infractions graves aux conventions internationales de Genève du 12 aout 1949 et aux protocoles 1 et 2 du 8 juin 1977.

اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 و بالتالي هما يدخلان زمنيا ضمن مضمون هذه الاتفاقيات ومن تم ضمن اختصاص القضاء البلجيكي، أما جرائم أحداث 8 ماي 1945 ، فقد ارتكبت قبل وجود اتفاقيات جنيف الأربع، و القاعدة القانونية العامة تقضي انه لا يمكن تجريم أفعال بقانون جاء بعد إتيانها –الأفعال-، و هذا ما يمكن أن تثيره المحاكم البلجيكية كدفع تخرج به هذه الجرائم-أحداث 8ماي 1945- من اختصاصها، و حتى و إن لم تثره هذه الأخيرة فان فرنسا لن تتغاضى عنه.

أما عن عرض القضية على القضاء البلجيكي فهناك حلول عديدة، إما بدمج نوعي و كمي أو باستقلال نوعي و كمي، فالحل الأول "الدمج النوعي و الكمي" يقصد به أن يجتمع ضحايا التجارب النووية و ضحايا خطي شال و موريس معا لطرح قضيتهم أمام القضاء البلجيكي، و هنا سيكون قد اجتمع الضحايا كما(من حيث العدد) و نوعا (من حيث تعدد الجرائم)، كما يمكن للضحايا أن يطرحوا قضاياهم على مستوى فردي لا جماعي مع تفريق كل قضية عن الأخرى، و هذا هو الحل الثاني"الاستقلال النوعي و الكمي".([1])

غير انه يظهر أن الحل الأول أفضل من الثاني ذلك أن القضاء البلجيكي و في مواجهة عدد منظم و معتبر من الضحايا سيكون فكرة واضحة عن صدق وجدية المتضررين من هذه الجرائم، هذا بالإضافة إلى أن الضحايا باجتماعهم سيكون عملهم و نشاطهم أكثر عملية فعالية، الأمر الذي يؤثر كذلك على جانب التمثيل القانوني أين يمكن للضحايا و كنتيجة لتنظيمهم الاتصال بمحامين متمرسين سواء جزائريين أو أجانب و على دراية معتبرة بالقانون عموما و الدولي خصوصا، و هذا لتمثيلهم أمام القضاء البلجيكي.

المطلب الثاني : المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية خاصة

إن الجرائم الفرنسية في الجزائر لا تختلف عن ما اقترف فيما بعد في يوغوسلافيا و رواندا من حيث كونها جرائم دولية، فالأوضاع في هاتين المنطقتين-يوغسلافيا و رواندا- كيفتا على أنهما قضايا مست السلم و الأمن الدوليين، ما انجر عنه تدخل مجلس الأمن حسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإنشاء محاكم دولية جنائية خاصة، و باعتبار انه من مبادئ القانون الدولي الجنائي عدم تقادم الجرائم الدولية فان الجرائم الفرنسية الاستعمارية في الجزائر و بكونها جرائم دولية ينطبق عليها هذا المبدأ الذي أكدته و دعمته اتفاقية عدم تقادم

[1]- غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الثاني، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،ص552

جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية 1968([1]) ، و بذلك فانه من الممكن إنشاء محكمة أو محاكم دولية خاصة لما وقع في الجزائر من جرائم فرنسية.

غير أن إمكانية إنشاء محاكم دولية جنائية خاصة في حالة الجرائم الفرنسية في الجرائم صعبة نوعا ما، ذلك أن قرار إنشاء مثل هذه المحاكم مرتبط بصدوره عن مجلس الأمن ، هذا المجلس الذي يتكون من أعضاء دائمين و غير دائمين، و للدائمين فيه –فرنسا من الأعضاء الدائمين– حق الاعتراض(الفيتو) ([2])، في القرارات الموضوعية ، و التي منها إنشاء محاكم دولية جنائية خاصة لذلك فان احتمال اعتراض فرنسا عن إنشاء محكمة دولية جنائية خاصة بجرائمها في الجزائر أمر وارد بنسبة كبيرة.

رغم هذه الاعتبارات السياسية التي تعيق عمل مجلس الأمن و تعطل مسائل أخرى مرتبطة به كإنشاء المحاكم الدولية الجنائية الخاصة، إلا أن فرضية إنشاء مثل هذه المحاكم فكرة قانونية قائمة، كإنشاء المحاكم الدولية الجنائية الخاصة، إلا أن فرضية إنشاء هذه المحاكم فكرة قانونية قائمة، ذلك أن قرار فرنسا بشان وجودها ممكن أن يكون ايجابيا بالموافقة إذا واجهت–فرنسا– ضغط دولي و داخلي، دولي عن طريق الدول و بالأخص الدولة الجزائرية التي لها أن تتباحث مع الطرف الفرنسي بهذا الشأن–التحاكم–، و لما لا الوصول إلى قانون فرنسي يجرم الأفعال الفرنسية في الجزائر عوض تمجيدها، أما على المستوى الداخلي فيكون الضغط بواسطة مختلف أطياف

---

[1]– **اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية اعتمدت و عرضت للتوقيع و للتصديق و الانضمام بقرار الجمعية العامة 1391(د–23) المؤرخ في 1968/11/26، و تاريخ بدء النفاذ: 1970/11/11 طبقا للمادة الثامنة.**

عن: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 153.

[2]– **الفيتو لا يستعمل في كل القرارات مجلس الأمن و لكن في البعض منها، ما هو هذا البعض؟ أن المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة فرق بين القرارات المتعلقة بالمسائل الإجرائية، و القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية:**

–فالمسائل الإجرائية هي التي ورد ذكرها في المواد 28–32 من الميثاق كوجوب عقد اجتماعات دورية للمجلس و إنشاء فروع ثانوية، و في هذه المسائل الإجرامية فان القرارات تصدر بموافقة 9 أعضاء على الأقل دون تفرقة في ذلك بين أصوات الأعضاء الدائمين و غير الدائمين .

– بينما المسائل الموضوعية آو الجوهرية فتصدر فيها القرارات بموافقة 9 أعضاء على الأقل، بشرط أن يكون بين الأصوات الخمس الكبار متفقة(الدائمين)، وهذا يعني ان كل عضو دائم يملك حق الاعتراض (الفيتو) على إصدار القرارات الموضوعية، و الاعتراض يمنع صدور القرار.

عن: غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الثاني، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،ص552.

المجتمع الفرنسي من سياسيين و حقوقيين و باحثين و غيرهم من المعتدلين، بالإضافة إلى الدور المهم للمجتمع المدني بهذا الخصوص([1]).

و خير دليل على إمكانية تغيير التوجهات السياسية هو القانون الفرنسي 2010/02 المتعلق بالاعتراف و بتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية المؤرخ في 2010/01/05 ، التجارب التي تهربت فرنسا لسنوات من نتائجها الوخيمة لتعترف في النهاية بضحاياها، و هذا القانون يفتح الباب لضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية للمطالبة بحقوقهم و تعويضهم عن الإمراض الدائمة([2])، التي يعانون منها، و هذا بالاستناد إلى المادة الأولى و الثانية من القانون 2010/02 التي نصت صراحة على المواقع الجغرافية و الفترات الزمنية للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

و بالعودة إلى المحاكم الدولية الجنائية الخاصة و إمكانية إنشائها في وضع الجرائم الفرنسية في الجزائر، فان نجلس الأمن له أن ينشا محكمة دولية جنائية خاصة شاملة لكل الجرائم الفرنسية في الجزائر، أو إنشاء مجموعة من المحاكم الدولية الجنائية الخاصة تختص كل واحدة بجريمة من الجرائم الفرنسية في الجزائر.

المطلب الثالث : الجهة القضائية المختصة للنظر في طلب الجزائر بالتعويض

أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى طرق تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والتي حددها عن طريق نص الفقرة الأولى من المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والمساعي الحميدة ، التحكيم والتسوية القضائية أو الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يمكن

---

[1]–من أمثال السياسيين الفرنسيين المعتدلين، رئيس الحكومة الفرنسي السابق"ليونال جوسبان" الذي اعترف بوجود التعذيب في الجزائر خلال سنوات الحرب، و قال انه كان مناهضا لهذه الحرب و للتعذيب، و طلب الاعتذار من الشعب الجزائري فيما لحقه من جرائم من طرف الجيش و القادة السياسيين الفرنسيين، هذا بالإضافة إلى لجنة 12 التي طالبت من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسميا بجرائمها في الجزائر حين كان جاك شيراك رئيسا للجمهورية و ليونال جوسبان رئيسا للحكومة،و كانت مكونة من شخصيات سياسية و فكرية و نضالية:1/هنري علاق–2/جوزيت اودان–3/نيكول دريفوس–4/جيزال حليمي–5/سيمون دولابورديين–6/بيير فيدال ناكي–7/غابلان بيشت–8/مادلين روبيريو–9/لوران شفارتر_10/جان بيير فيرنو–11/نوال =فافيرليي–12/جيرمان تيون.عن:سعدي بزيان،جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو الى الجنرال اوساريس،د ط،دار هومة،الجزائر ،2009،ص95ومن 125الى 127.

[2] – حدد القرار المطبق للقانون 2010/02قائمة للأمراض التي يعوض المصابين بها جراء الإشعاعات الناتجة عن التجارب النووية الفرنسية،و هي في اغلبها سرطانات(الثدي،الغدة الدرقية،الرئة،القولون،الكبد،المثانة...).

للأطراف اختيارها ، لذلك تنقسم وسائل المطالبة بإصلاح الضرر في ظل العلاقات الدولية بصورة عامة والضرر الناتج عن الجرائم بصورة عامة ، والطاقة النووية بصورة خاصة ، إلى وسائل قضائية ووسائل غير قضائية أو ما يعرف بالوسائل السياسية ، تعني الأولى عرض النزاع على جهة قضائية دولية من اجل استصدار حكما قضائيا يكون ملزما لأطراف المنازعة ، أما الطرق غير القضائية للتسوية فإنها وسائل لا تجب اللجوء إلى القضاء وهي عبارة عن حلول دبلوماسية تنحصر في المفاوضات والوساطة والتوفيق ، غير انه ليس في كل الأحوال تكون الدولة متضررة بأضرار بالغة الأهمية بل يتضرر شخص من رعاياها ،مثل ما هو عليه الآمر بالنسبة لسكان رقان وأين أكر الذين أصيبوا بأضرار لا يزالوا يذوقون مرارتها إلى حد الساعة ، لذلك علينا تسليط الضوء على الوسائل القضائية الدولية وإجراءات اللجوء إليها لتسوية ملفات الجرائم الفرنسية العالقة مع فرنسا ونعالج الملف من خلال التطرق إلى الجهة القضائية المختصة بالنظر في طلب التعويض من جهة ، ومعاقبة مجرمي الحرب من جهة أخرى ، وتعويض الجزائر كشخص اعتباري دولي ، ثم تعويض الضحايا ، وذلك من خلال عرض وسيلة قانونية إجرائية يلجا من خلالها هؤلاء الضحايا من اجل الحصول على تعويضاتهم . (أنظر الملحق رقم 35،36،37)

– تعويض الدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي العام، أساس هذا التعويض يكمن نتيجة الإضرار التي لحقت بالبيئة في الصحراء الجزائرية ومن جانب آخر يدخل ضمن التعدي على السيادة الوطنية

إن دعوة فرنسا إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي عن طريق التوصل إلى اتفاق مع الجزائر في إطار حسن الجوار والعلاقات الدولية وفقا للرضا المتبادل على رفع موضوع الجرائم ، خاصة التجارب النووية والأضرار الناتجة عنها في الجزائر إلى محجمين يتم اختيارهم بإرادة الطرفين للفصل فيه على أساس الأعراف الدولية والقانون الدولي ، مع التزامهم بالخضوع للحكم الصادر عن هيئة التحكيم .([1])

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من طرق التسوية القضائية منصوص عليه في العديد من المواثيق الدولية منها ما نصت المادة 15 من اتفاقية لاهاي لعام 1999 الخاصة بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، هو أن التحكيم هو الفصل النهائي في المنازعات الدولية قرار ملزم يصدره محكمون احتاروهم أطراف النزاع للنظر فيه وفقا للقانون ،كما تطرقت المادة 37 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بتسوية المنازعات

---

[1]– **غضبان مبروك، المجتمع الدولي، مرجع سابق ، ص 142**

الدولية سلميا بقولها : " إن الغاية من التحكيم الدولي هي تسوية المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزاما بالرضوخ بحسن النية للقرار الصادر" ([1]).

يصدر قرار التحكيم بالأغلبية ، ويحتوي على الأسباب ويذكر فيه أسماء المحكمين ويوقع عليه رئيس الهيئة وأمين السر الذي يقوم بمهمة كاتب الجلسة ، ويتلو القرار في جلسة علنية بعد النداء على كل من ممثلين عن الجزائر وممثلين عن فرنسا وقرار التحكيم يكون ملزم للطرفين أي يملك قوة الأحكام القضائية ، غير أن هذا الطريق القضائي لتسوية ملفات الجرائم المتعددة ، والنووية الخطيرة منها غير سهلة المنال لسبب وحيد هو انه يمكن أن يرفضه الجانب الفرنسي ، لأنه يبنى أساسا على اتفاق لذلك فانه لا مناص من اللجوء إلى التسوية عن طريق محكمة دولية والمتمثلة في محكمة العدل الدولية .

تعتبر محكمة العدل الدولي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة وهي تأشر أعمالها وفقا لنظامها الأساسي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة وتنص المادة الثانية من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي ،تتكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة والمشهود لهم بالكفاءات بغض النظر عن جنسيتهم .

تختص محكمة العدل الدولي بالتقاضي فيما بين الأشخاص الدولية ([2]) ، وذلك بشان المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة في النظام الأساسي لهذه المحكمة وفقا لما جاءت به المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة ، أما عن الدول غير الأعضاء في المنظمة فان مجلس الأمن هو المنوط به تحديد طرق اللجوء إلى محكمة العدل الدولي ([3])، هذين الشرطين محققين في الملف النووي الجزائري الفرنسي كون أن كل من الطرفين أعضاء في الأمم المتحدة .

ويعد اللجوء إلى محكمة العدل الدولي هو الآخر طريقا اختياريا للأطراف النزاع ، غير انه إذا كانت هذه القاعدة العامة ، إلا أن نظامها الأساسي يقر بالولاية الإلزامية للمحكمة العدل الدولي وهذا ما نصت عليه

---

[1]– **د. عبد الغني محمود : المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، ط1، دار الطباعة الحديثة ،القاهرة ، 1976 ، ص ص 80–81**

[2]– **انظر في ذلك المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي .**

[3]– **راجع في ذلك المادة 35 الفقرة 2 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولي .**

المادة 2/36 من نظامها الأساسي والتي جاء فيها أن للدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية للنظر في جميع المنازعات القانونية التي تتعلق ببعض المسائل منها التحقيق في واقعة من الوقائع إذا ثبت كانت خرقا لالتزام دولي ، لذلك يمكن القول أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولي يعد إلزاميا وهذا يشكل الاستثناء الوارد على مبدأ القضاء الاختياري ، ويعد الاختصاص الإجباري للمحكمة الدولية في حالة وجود إلزام مسبق من طرف الدول سواء في إطار اتفاقات مانحة للاختصاص أو ما يعرف بالتصريح بقبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة المنصوص عليه في المادة 36فقرة 2.([1]).

بالنظر إلى الوقائع التي أسندت إلى فرنسا على النحو الذي بيناه سابقا ، فان الآمر لا يتوقف على قبول فرنسا لاختصاص محكمة العدل الدولي حتى ينعقد لها الاختصاص للنظر في ملف الجرائم الفرنسية في الجزائر ، وخاصة الملف النووي الجزائري الفرنسي وذلك على أساس المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة العدل الدولي والتي ينعقد الاختصاص لها الإجباري ما دام أن عمل فرنسا ينطوي على خرق صارخ لالتزام دولي (.[2])

أما فيما يخص تعويض الأفراد ضحايا الجرائم في الجزائر ، وأخطرها ضحايا التفجيرات النووية في صحراء الجزائر ، فقد يحدث أن يتعرض رعايا الدولة إلى ضرر في شخصهم آو ممتلكاتهم نتيجة لاستعمال الأسلحة المحظورة دوليا ، واستخدام الطاقة النووية ، الآمر الذي يتعذر لجوء هؤلاء الأفراد أو المؤسسات إلى التسوية القضائية الدولية بسبب أن نظامها الأساسي لا يعطيهم الحق في اللجوء إلى المحكمة للمطالبة بالتعويض كون أن اختصاصها مقصور على أشخاص القانون الدولي العام وهذا ما أكده الرأي استشاري الصادر عن محكمة العدل الدولي عام 1948 ، ولما كان الضرر الذي لحق برعايا الدولة وكأنها هي المتضررة لذلك فان الدولة في هذه الحالة تلجئ إلى القضاء الدولي للمطالبة بالتعويض على أساس الحماية الدبلوماسية ،الذي يعد حسب اعتقادنا أساس للمسؤولية الدولية ولكنه أساس غير مباشر كونه موقوف على شرط إذا قبل لجوء الدولة إلى تقرير الحماية الدبلوماسية لا بد على المتضرر في الدولة الأجنبية أن يلجئ إلى القضاء الداخلي للمطالبة بالتعويض([3])

---

[1]– احمد لقاسم ، القضاء الدولي ، دار هومة ، الجزائر 2005 ، ص ص 108–197

[2]– فتوح عبد الله الشاذلي ، القانون الدولي الجنائي :أولويات القانون الدولي الجنائي – النظرية العامة للجريمة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2002. ص ص 140–155

[3]–محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية ، مطابع روز الجديدة ، القاهرة ، 2000.

، وفي حالة عجزه هنا تقرر الحماية الدبلوماسية غير أن هذا اللجوء إلى القضاء الداخلي يطرح عدة إشكالات منها مشكلة الاختصاص القضائي وكذا القانون الواجب التطبيق من جهة أخرى كما انه ليس من السهل لجوء ضحايا الصحراء الجزائرية للقضاء الفرنسي ، لذلك سوف نحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال تحديد الإجراءات التي يمكن أن تتبعها ضحايا رقان والمناطق المجاورة للحصول على التعويض من دولة فرنسا كونها من الشروط التي اقرها الفقه والقضاء الوليين للتقرير الحماية الدبلوماسية .ومن هنا يمكن أن نستنتج :

– على الضحايا الجزائريين محاولة اللجوء إلى القضاء الفرنسي وبالضبط إلى القضاء الإداري بواسطة دعوى يسجلها كل ضحية أمام مجلس الدولة الفرنسي يكون فيها الضحية الجزائري في مركز المدعي ووزارة الدفاع الفرنسية في مركز المدعى عليه .

– سبب اللجوء إلى مجلس الدولة هو أن وزارة الدفاع الفرنسية هي سلطة مركزية يختص مجلس الدولة الفرنسي بالنظر في كل الدعاوي التي يكون فيها احد الأطراف شخص من أشخاص القانون العام ويختص كقاضي درجة أولى وأخيرة بالنسبة لمثل هذه الدعاوى .([1])

– فإذا حصل أن رفضت الدعاوى في هذه الحالة يجب على كل ضحية الحصول على مقرر القضائي الذي يصدره مجلس الدولة الفرنسي الذي رفض الدعوى مهما كان السبب في هذه الحالة يلجئ الضحايا للجزائر من خلال تقديم تلك الأحكام القضائية (المقرر القضائي الصادر عن مجلس الدولة القاضي بالرفض) يقدم إلى وزارة الخارجية من اجل ضمه إلى ملف المطالبة بالتعويض الذي يكون أمام محكمة العدل الدولي على النحو السابق الذكر ولكن في هذه الحالة يكون أساس المسؤولية مبني على أساس الحماية الدبلوماسية .([2])

يمكن القول في الختام أننا لسنا بحاجة أن ننتظر فرنسا كي تصدر لنا قانون خاص بتعويض ضحايا التفجيرات النووية عن طريق ترك العديد من مواده مفرغة من محتواها وذلك من خلال لصق معظم مواده بعبارة يحدد عن طريق التنظيم ، محاولة منها ترك هذا القانون مرهونا للمرسوم أصدرته سنة لاحقة على صدور القانون ، أن تصرف فرنسا بهذه الطريقة لم يكن من فراغ أو جهل بديهيات القانون خاصة وأنها تعد مدرسة في سن

[1]–مفيد شهاب ،دراسات في القانون الدولي الإنساني،إعداد نخبة من المختصين والخبراء – الطبعة الأولى،دار المستقبل العربي ، 2000 ص 200

[2]– توفيق شمس الدين ،مبادئ القانون الجنائي الدولي ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، 1999.ص 210

القوانين ، وإنما أرادت فرنسا من خلاله أن تذكرنا إننا كنا فرنسيين ولا زلنا كذلك فكيف نفسر صدور قانون من برلمان فرنسي هدفه تعويض ضحايا موجودين في الجزائر ؟ ([1])

و في الختام لا بد من التنويه و التأكيد إلى انه و كما سبق ذكره سابقا تبقى إمكانية إنشاء محاكم دولية جنائية خاصة عن الجرائم الفرنسية في الجزائر فكرة قانونية قائمة رغم صعوبتها، عكس حال عرض هذه الجرائم على المحكمة الجنائية الدولية الذي يعتبر امرأ مستحيلا كون أن الجرائم الفرنسية قد ارتكبت قبل إنشاء هذه المحكمة(حسب المادة، 11، فقرة1 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). ([2])

باستعراض عينات عن الانتهاكات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، فتجريمها ثم البحث سبل المحاكمة عنها،يجب الخروج بنتائج و اقتراح توصيات:"إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي".([3])

إن فرنسا مسئولة دوليا عن تعويض الجزائر ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولي للحصول على التعويض ولا يمكن الشك في إمكانية إتباع الإجراءات السالفة الذكر كونها الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها انتزاع التعويض بشقيه ، التعويض المالي المادي من خلال الحصول على مبالغ مالية مقابل حرمان من استغلال أراضيها بسبب التفجيرات النووية التي لا تزال أثارها إلى يومنا هذا بسبب الاستمرارية التي يتميز بها التفجير النووي ، أما التعويض الثاني هو التعويض العيني والمتمثل في تحمل فرنسا مسؤولية تنظيف مواقع التفجير النووي في صحراء لجزائر عن طريق إلزامها بتقديم الأرشيف لتحديد المواقع التفجير بالضبط ، بالإضافة إلى تعويض الضحايا من الأفراد عن التشوهات الخلقية التي لحقت بهم وبخلقهم وكذا تعويض ذوي حقوق الذين جعلوا كفئران تجارب للسلاح النووي الفرنسي .([4])

---

[1]–نفسه ، ص 241

[2]– حسين إبراهيم صالح عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، تاريخه ،تطبيقاته ، مشروعاته، دار النهضة العربية ، 1977، ص 263

[3]– محمد عبد المنعم عبد الغني، القانون الدولي الجنائي ،دراسة في النظرية العامة للجريمة الدولية ،دار الطبعة ، الجامعة الجديدة ، شارع سوتير ،الازراطية ، الإسكندرية ، 2008، ص 271.

[4]–مصطفى العوجي ، القانون الجنائي العام ، النظرية العامة للجريمة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت – لبنان ، 1984 ، ص 123

– النتائج و الاستنتاجات: –إن الانتهاكات الفرنسية الاستعمارية في الجزائر امتدت منذ دخولها ميناء سيدي فرج عام 1830، إلى ما بعد الاستقلال–أضرار التجارب النووية و خطي شال و موريس–، كما أنها لم تمس منطقة واحدة بل شملت كامل التراب الجزائري.

– انتهاكات 8 ماي 1945 مارست فيها فرنسا أنواع مختلفة من القمع العسكري و القضائي، مع إعانة و اشتراك من مليشيات المعمرين، و الذي راح ضحيته الآلاف.

– لحصار الشعب الجزائري و ثورته أحاطت فرنسا جزء مهم من الحدود الشرقية و الغربية بخطي شال و موريس، و الذي كلفها الكثير و كانت عواقبه على أهالي الحدود و على الثورة ظاهرة، و بالأخص تلك الألغام الموجودة فيه و التي مثلت و لا زالت تمثل تهديدا على الأرواح.

–بالإضافة إلى القائمة الطويلة للجرائم الفرنسية في الجزائر مارست فرنسا تجارب نووية و التي يصلح أن يطلق عليها اسم الإرهاب النووي، حيث بالفعل أرهبت به–فرنسا– أهالي منطقتي رقان و أين ايكر –مناطق التجارب– و التي راح ضحيتها ضحايا تباينوا بين قتيل و جريح و مصاب بالإشعاع النووي.([1])

–إن استعراض الانتهاكات التي قامت بها فرنسا الاستعمارية في لوحده لا يكفي للمحاكمة، لذلك ووفقا للقانون الدولي الجنائي يجب أن تجرم هذه الأفعال و توصف بالجريمة، الأمر الذي لا يتسنى إلا بالرجوع إلى مطابقة بين الانتهاكات الفرنسية في الجزائر و الاتفاقيات الدولية ذات الشأن بذلك.([2])

– في عملية المطابقة سابقة الذكر يجب مراعاة مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الجنائي، و المتمثل في مبدأ الشرعية الذي يعني سبق القانون او القاعدة القانونية المجرمة على الفعل المراد تجريمه، بالإضافة إلى مراعاة تصديق فرنسا على الاتفاقيات الدولية التي سيتم الاستناد بها.

– إن ما قامت به فرنسا مجازر8ماي 1945 يعتبر من الجرائم الدولية و هذا بالاستناد إلى اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية(لاهاي1907/10/18) في موادها: 4–23–25 و التي ركزت على تجريم سوء معاملة الأسرى و الاغتيالات و التعذيب و القوة العسكرية غير المبررة.([1])

---

[1]– مصطفى العوجي ، نفس المرجع السابق ، ص 254 .

[2]–النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ص 85

-ما صاحب إنشاء خطي شال موريس و ما نتج عنها من أضرار يصل إلى درجة الجرائم الدولية، ذلك أن اتفاقيات جنيف الأولى و الرابع جرمت أفعال عديدة مرتبطة بهاذين الخطين، كالترحيل الذي عانى منه أهالي المناطق الحدودية و الحشد و الاعتقال و الاستيلاء على الممتلكات (المادة 50 اتفاقية جنيف الأولى)، و انتهاكات ابسط حقوق العمال الذين ساهموا في بناء الخطين (المادة 51 من اتفاقية جنيف الرابعة) .

– تعتبر التجارب النووية الفرنسية في الجزائر جرائم دولية، ودليل ذلك التجريم الذي تنص عليه أكثر من اتفاقية (المادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، المادة 50 اتفاقية جنيف الأولى، المادة 19 و من 22 إلى 25 اتفاقية جنيف الثالثة).([2])

– إن تجريم الانتهاكات الفرنسية في الجزائر وفق الأسانيد القانونية (المواد الموجودة في الاتفاقيات الدولية السابقة) يعتبر إثباتا للمسؤولية الدولية على فرنسا، و كنتيجة على ذلك تصبح مسالة المحاكمة متاحة قانونيا.

-السبل المتاحة لمحاكمة فرنسا عن جرائمها في الجزائر تتمثل في:

1/المحاكمة بواسطة المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي(القضاء البلجيكي).

2/المحاكمة بواسطة محاكم دولية جنائية.

-القضاء البلجيكي يعتبر النموذج يعتبر النموذج الفعلي للمحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي في مجال الجرائم الدولية، الاختصاص الذي يستمده من القانون البلجيكي المتعلق بالمسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات الدولية لجنيف 1949(16 جوان1993)، المستند في وجوده إلى المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تطالب الدول المصادقة على إيجاد مؤامرات تشريعية في قوانينها مع اتفاقيات جنيف .([3])

– اختصاص القضاء البلجيكي بانتهاكات اتفاقيات جنيف الأربع في أي مكان أو زمان يدخل الجرائم الفرنسية في الجزائر ضمن دائرة اختصاصه.

---

[1]–عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 289

[2]– عبد الواحد محمد الفار، نفس المرجع السابق ، ص 124

[3]– مصطفى ألعوجي، نفس المرجع السابق ، ص 147.

- محاكمة فرنسا بمحاكم دولية جنائية خاصة سبيل ممكن قانونيا لكنه صعب في الواقع، لارتباط وجود هذه المحاكم بمجلس الأمن، فهذا الأخير هو المنشأ لها وهو يضم في تشكيلته أعضاء غير دائمين و أعضاء دائمين و منهم فرنسا التي ستكون حجر في طريق وجود محاكم دولية جنائية خاصة بالجرائم الفرنسية في الجزائر.([1])

- تستبعد المحكمة الجنائية الدولية من طرق محاكمة فرنسا عن جرائمها في الجزائر كونها- المحكمة الجنائية الدولية- وجدت بعد هذه الجرائم.

-الاقتراحات و التوصيات: تدعيم الجمع بين الجانبين التاريخي و القانوني، و اللذان يشكلان ركائز متابعة فرنسا عن جرائمها في الجزائر.

- إدخال تعديلات جوهرية في التشريعات الجزائرية(الدستور-القانون-التنظيم) مما يسمح بالمواكبة و الموائمة مع اتفاقيات جنيف الأربع التي تعتبر أساس القانون الدولي الإنساني و سند المحاكمات الدولية الجنائية، و من تم منح القضاء الجزائري اختصاص عالمي للجرائم الدولية كما هو الحال بالنسبة للقضاء البلجيكي.

[1]- بلخيري حسينة ، المسؤولية الدولية الجنائية لرئيس الدولة : على ضوء جدلية القانون الدولي العام والقانون الدولي الجنائي، دار الهدى ، 2006،ص ص 158-170

الـــخاتـــمة

أن النماذج التي استعرضناها سابقا عن سجل الجرائم الفرنسية في الجزائر ،تؤكد بصورة لا تدع للشك مدى فضاعة و همجية المخطط الإجرامي المنظم الذي طبقته السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري لتطبيق عليه برنامج إبادة عن طريق التعذيب أو القتل أو التشريد.

وتعد جرائم مجازر 8 ماي 1945 جريمة دولية ارتكبتها فرنسا في حق شعب اعزل من السلاح ذهب ضحيتها ما يزيد عن 45 ألف شهيد جزائري وقد عمدت الحكومة الفرنسية استعمال القوة والعنف لتحطيم هذه الحركة .فمجازر 8 ماي 1945 تاريخ كتبته فرنسا بدماء الشهداء ووصمة عار في وجهها ووجه مجرميها في حق أبرياء عزل وأطفال وشيوخ ونساء لا حول لهم ولا قوة ، إن الاختلاف الكبير في رواية الأحداث بين النظرة الكولونيالية والمحلية إذ أن الجزائريين حملوا فرنسا مسؤوليتها ، أما الكتابات الفرنسية عن هذه الحادثة فقد جاءت غير منصفة ومتناقضة واتصفت بنوع من الذاتية وحملت مسؤولية ما حدث بالدرجة الأولى إلى حزب الشعب الجزائري .

إذا كانت الوثيقة أساس كل بحث تاريخي فلا تاريخ بدون وثيقة ، وان التأريخ لجرائم فرنسا في 8 ماي 1945 **خاصة وتاريخ الثورة الجزائرية عامة يستوجب العودة لشهادة المعاصرين لهذه الأحداث وذلك لغرض مقارنتها بما ورد في التقارير الفرنسية التي تتجنب بشكل كبير الموضوعية ، وبالتالي التأكد من توافق هذه الوثائق مع حقيقة ما جرى .**

في نهاية معالجتنا لهذا الموضوع تبين لنا همجية الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين وذلك على مستوى دراسة الوثائق والأرشيفات ذات العلاقة بجرائم فرنسا ،غير أن هذه الرسالة غير كافية لإدانة الاستعمار مع العلم أن الوثائق التي تدين الاستعمار على جرائمه المرتكبة ضد الجزائريين لا تزال محجوزة في الأرشيفات الأجنبية ،فنرجوا العمل على استرجاع تاريخنا الذي لا تزال الكثير من حقائقه مجهولة لدى الشعب الجزائري.

وللإشارة فان الخطر المحدق بالثورة من جراء الغلق الحدودي الذي افرز عزلا إقليميا للثورة عن القواعد الخلفية للإمداد ، لم يقف حائلا دون استمرار الثورة وبقائها رغم الصعوبات الكثيرة التي اعترضنها بسبب الحاجز ولكن ليس بذلك القوة التي كانت عليها من قبل ، وقد كان ذلك حافزا بل ودافعا رئيسيا للثورة ، كي تنجح للبحث عن مختلف الوسائل المسهلة للعبور والمقللة من الإصابات ، وقد استطاع المجاهدون ن يحققوا نتائج ايجابية في عمليات العبور ، وصلت في بعض المرات إلى حد عجز الاستعمار وأجهزة المراقبة الدقيقة في كشف المجاهدين وضبط مكان تواجدهم وهو ما أكدته التقارير العسكرية .

ولتبقى معاناة المدنيين على شريط الحدود الشرقية و الغربية ، حتى بعد الاستقلال ذلك إن الألغام المزروعة بالخطين المكهربين ما انعكست ، تتغير وفي مرات عديدة ، مخلفة قتلى وجرحى ومعطوبين بصرف النظر عن درجة العطب ، وقد شكل الأطفال اكبر نسبة جراء الانفجار لكثرة ترددهم على هذه المناطق ، التي يجهلون أنها ملغمة فضلا عن حبهم الفطري للعب وهو ما أوقعهم من حيث لا يشعرون في دائرة الخطر لان الألغام المضادة للأفراد تشبه إلى حد كبير لعب الأطفال في شكلها وفي ظل تنامي خطر الألغام على حياة سكان الشريط

الحدودي ونشاطهم الرعوي والفلاحي أخذت الدولة على عاتقها مهمة إزالة الألغام وإبعاد خطرها على نحو نهائي بيد أن الأمر لم يكن ميسورا بسبب تغير موقع الألغام ، نظرا لعدم توفر خرائط دقيقة للاماكن التي زرعت فيها وتغير مواقع البعض الآخر بسبب العوامل الطبيعية وهو ما صعب عملية إزالة الألغام ، والتي لم تعرف التوقف **رغم كل الصعوبات ، ليبقى خطر الألغام محدقا بحياة البشر واقتصاديات الدول وبالأخص الجزائر ، ليتجدد الحديث عن هاجس هذه الآفة الخطيرة بحلول تاريخ الرابع ابريل من كل سنة المصادف لليوم العالمي لمكافحة الألغام .**

ليبقى هذا المشروع إستراتيجية جديدة لم تقصد فرنسا من ورائه خنق الثورة وعزلها عن الشعب وعن جيرانها وعن العالم اجمع فحسب ، بل هي بداية رسمية للاعتراف بفشلها الذريع أمام نجاح الثورة التحريرية .

إن النزعة العدوانية لفرنسا أسفرت عن جرائم دولية تنوعت أصنافها واتخذت كلها على إفراز المسؤولية الدولية لفرنسا عن شتى الأفعال الجرمية التي اقترفتها في حق الجزائر شعبا وإقليما ، وهي مطالبة اليوم أكثر من الأمس بالاعتراف بجرائمها النكراء ، واحترام الذاكرة الوطنية وحق الأجيال الماضية والحاضرة والقادمة في جبر الضرر الذي لحقها ومازال إلى حد الآن ، و لا يكفي مجرد التعويض لان الأفعال الفرنسية تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بل لا بد من إثارة المسؤولية الجنائية لمرتكبي هذه الجرائم وفي هذا السياق نقترح :

– إنشاء لجان تحقيق تضم خبراء دوليين لمعاينة الانتهاكات الحاصلة ، وتصنيفها وتحديد مقترفيها ورفع التقارير إلى المنظمات الحقوقية في العالم .

– إحياء ذاكرة الثورة بفتح قنوات استماع وحتى الذهاب لمصادر الحدث الثوري لتعزيز الأرشيف الوطني بالمعلومات الكافية حول الثورة الجزائرية والذي أصبح التزاما دستوريا على عاتق الدولة بموجب التعديل الدستوري الحاصل عام 2008.

– نشر الوعي لدى الأفراد المتضررين وضرورة معاناة مقترفي الجرائم أمام جهات القضاء الدولي للحصول على الأقل على التعويض المادي .

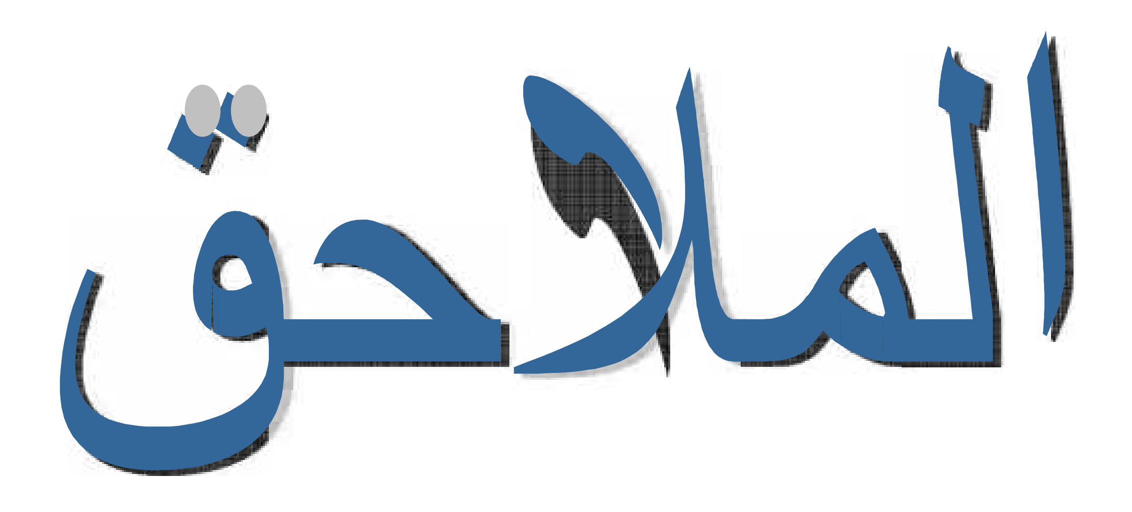
– إثراء المقررات الدراسية بمضامين الأحداث النووية وإعطاء قيمة علمية عالية لمادة التاريخ .

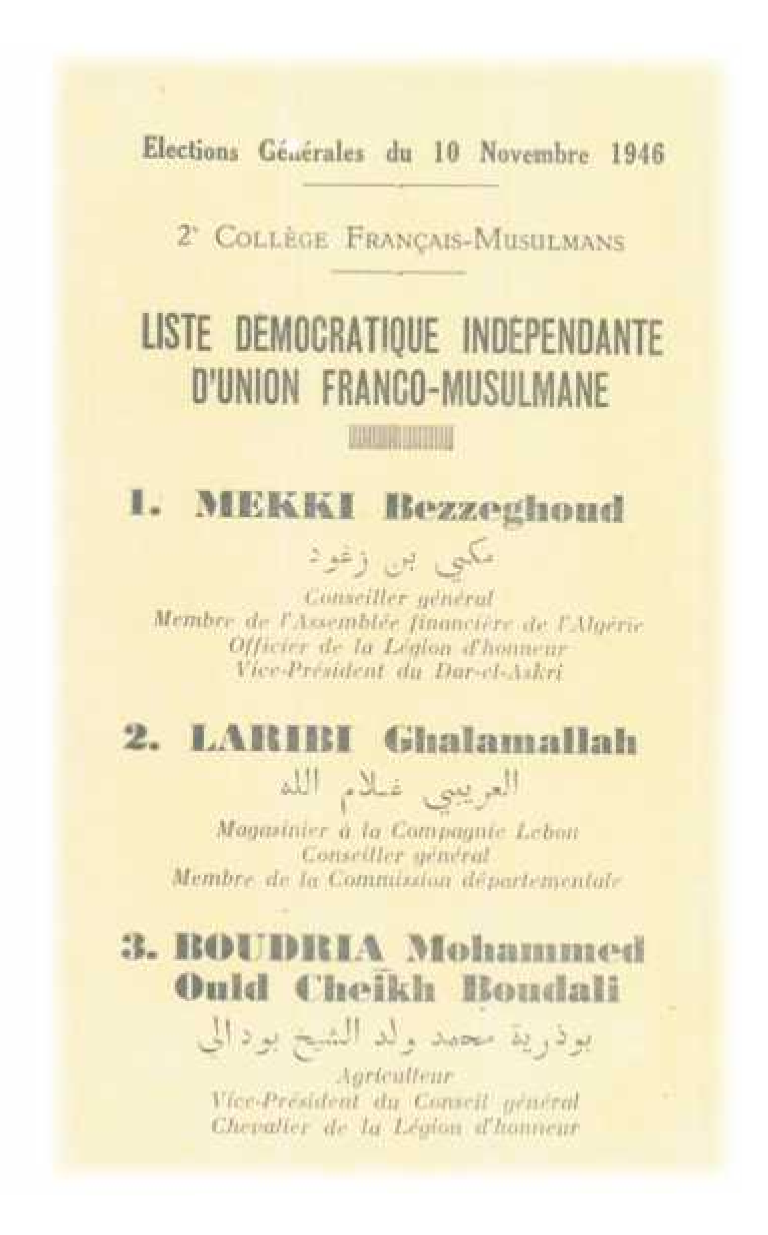
– تجنيد القانونيين والحقوقيين الناشطين في المحافل الوطنية والدولية للكشف عن حقيقة فرنسا الاستعمارية

– استخدام المعلوماتية الحديثة لنشر فضائح الجرائم الفرنسية وتمكين الرأي العام العالمي من الوقوف على حقيقة التضحيات الجزائرية التي زكاها مليون ونصف مليون شهيد ،وآلاف المجاهدين والمعطوبين وأرامل الشهداء

– تشجيع المواطنين لإعادة مخلفات الثورة من أسلحة ومعدات ،وان كان لا بد في كل لدية ، فيجب أيضا أن يكون متحف لكل بلدية حتى يتلاقح الماضي بالحاضر ليدفعها إلى الأمام المستقبل في إشراق عظيم .

– إنشاء قناة خاصة لتاريخ الجزائر حتى يأخذ تاريخ الجزائر حظه من الناحية الإعلامية الهادفة إلى خلق مواطن يفتخر بتاريخه وبلاده وانتهائه الوطني .


الملاحق



Elections Générales du 10 Novembre 1946

2e COLLÈGE FRANÇAIS-MUSULMANS

LISTE DEMOCRATIQUE INDEPENDANTE
D'UNION FRANCO-MUSULMANE

1. MEKKI Bezzeghoud
مكي بن زغود
Conseiller général
Membre de l'Assemblée financière de l'Algérie
Officier de la Légion d'honneur
Vice-Président du Dar-el-Askri

2. LARIBI Ghalamallah
العريبي غلام الله
Magasinier à la Compagnie Lebon
Conseiller général
Membre de la Commission départementale

3. BOUDRIA Mohammed Ould Cheikh Boudali
بوذرية محمد ولد الشيخ بودالي
Agriculteur
Vice-Président du Conseil général
Chevalier de la Légion d'honneur

قائمة المنتخبين الديمقراطيين الأحرار.الاتحاد الفرنسي الإسلامي ، في الانتخابات العامة في 10 نوفمبر 1946

ألمصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء ، المتحف الجهوي بالنعامة .A.H.a.s.23

CABINET MILITAIRE
DU GOUVERNEUR
DE L'ALGÉRIE

11 2 61

Extrait du rapport journalier de la sécurité générale
du 5 mai 1945

ÉTAT D'ESPRIT - INFORMATIONS - RUMEURS.

L'enquête menée au sujet des incidents nationalistes d'Oran a mis en évidence le caractère prémédité de ces manifestations. La diffusion à Oran, Mostaganem, Tiaret et Mascara, dans la nuit du 30 avril au 1er mai, de tracts d'un type identique, précédemment signalés (frères musulmans) confirme cette constatation.

Il n'est pas douteux que certains dirigeants des « Amis du Manifeste » notamment le Secrétaire général pour Oran, SOUAYH LAHOUARI (qui a disparu d'Oran depuis la manifestation mais qui vient d'être retrouvé à Alger) ont joué un rôle important. De même pour les dirigeants de la Médersa « Djemiet el Falah ».

On notera encore que le cortège a été ponctué des cris répétés de « Vive HITLER. Vive l'Allemagne. A bas les juifs, à bas la France ».

L'initiative nationaliste a été du reste formellement désapprouvée par les manifestants du 1er mai lesquels ont adopté une résolution très nette qui : « dénonce le caractère provocateur des incidents de ce matin, qui sont la suite logique de l'impunité dont jouissent les agents de la 5e colonne qui n'en sont pas à leur première provocation ».

M. ELIE ANGONIN, au cours du meeting en plein air, avait également dénoncé les « provocateurs qui, cette nuit, ont distribué des tracts etc.

A Mostaganem, on signalait, dans la nuit du 30 avril, outre le tract « frères musulmans » des papillons dactylographiés ainsi libellés :

« Nouveau crime de l'impérialisme français.

« Dans la nuit du 21 avril 1945, MESSALI a été de nouveau déporté.

« Un avion français l'a emporté vers une destination inconnue.

« Ou est-il ?

Dans cette ville, les dirigeants identifiés de la manifestation étaient tous P.P.A.

Au cours du meeting syndicaliste, tenu à 10 h du matin, M. SARI ABDELKADER, membre du P.C. parlant en arabe, a affirmé que la majorité de ses coréligionnaires n'avait rien de commun avec MESSALI, les a mis en garde contre les manœuvres des cent seigneurs qui chercheraient à opposer les juifs aux musulmans et a blâmé la manifestation du matin.

Dans l'après-midi, les jeunesses communistes diffusaient des exemplaires du tract, déjà signalé, signé du secrétariat algérien des J.C. et intitulé : « Amélioration immédiate du sort de la jeunesse musulmane. »

A.W.C : La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome premier L'avertissement 1943-1946

أرشيف ولاية قسنطينة،حرب الجزائر عبرالوثائق،المجلد1، 1943-1946
– أحداث 1945

ASSOCIATION NATIONALE
DES OFFICIERS EN RETRAITE

1 H 1728

Constantine, le 16 juillet 1945

Département de Constantine
Signé colonel EPP, délégué départemental

Le 8 mai 1945 et jours suivants, une rebellion éclatait dans le Constantinois et ensanglantait particulièrement les régions de Sétif et de Guelma : meurtres, viols, mutilations, pillages, incendies. Au bilan comme victimes françaises d'après les déclarations de M. le ministre de l'Intérieur, après son enquête en Algérie :

– 88 morts, 150 blessés.

La propagande pan-arabe ou anti-française, qui a abouti à cette rebellion s'est exercée dans toute l'Algérie. Pourquoi a-t-elle obtenu ce résultat seulement dans le Constantinois ? A notre avis, c'est pour la raison bien simple que ce Constantinois, au point de vue démographique, présente le point de vue le plus faible, et de beaucoup, de l'armature française en Algérie.

Il suffit, pour s'en rendre compte, de lire les chiffres du tableau ci-après extraits de documents officiels.

POPULATIONS D'ALGÉRIE (Recensement 1936)

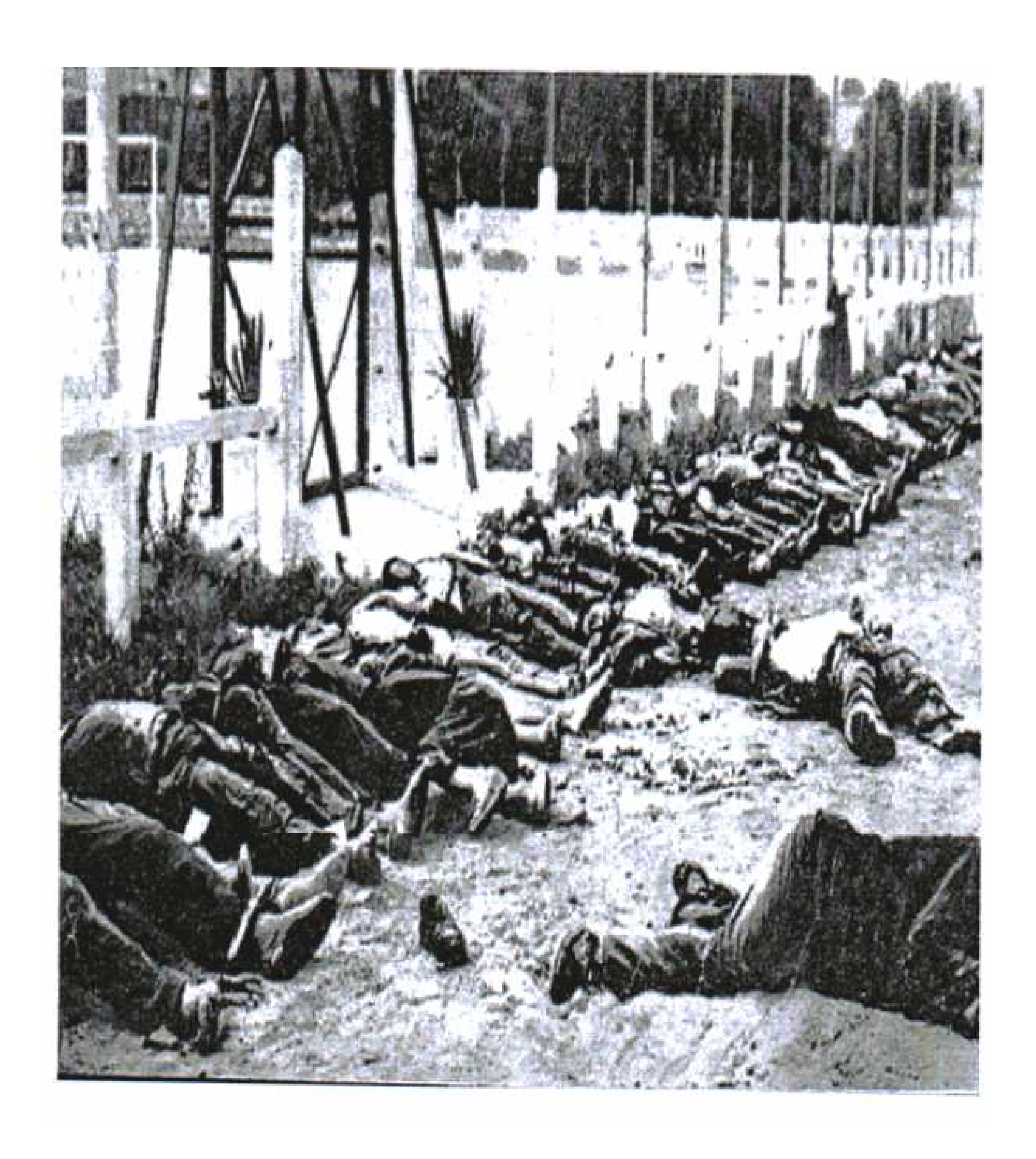
TERRITOIRES	FRANCAIS	INDIGENES	ETRANGERS	A PART	TOTAUX
Alger.	310 908	1 853 154	43 057	33 782	2 240 911
Oran.	314 115	1 183 549	103 153	22 539	1 623 356
Constantine.	188 354	2 494 653	18 685	26 074	2 727 766
Aïn-Sefra.	3 090	185 220	1 846	3 189	193 347
Ghardaïa.	1 902	163 215	146	1 103	166 366
Touggourt.	820	242 371	23	147	243 363
Oasis.	266	38 554	64	691	39 575
Totaux :	819 455	6 160 716	166 986	87 527	7 254 684
pour mémoire en 1856	180 330 (européens)	2 507 349			2 487 679

Israélites en Algérie, en 1870 : 35 000 – en 1945 : 120 000

Population de Constantine : Français .... : 35.000 (
Israélites .... : 14.000) 107 000
Musulmans ..... : 58.000 (

A.W.C : La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Tome premier L'avertissement 1943-1946,OP-cit.

أرشيف ولاية قسنطينة : **حرب الجزائر عبر الوثائق** (2)، 1943-1946 (إحصائيات سكان الجزائر ،الأهالي،الفرنسيون،الأجانب)



صورة التدمير بخراطة في مجازر 8 ماي 1945

المصدر: أرشيف ولاية سطيف **.A.W.S**

٨

NEMENT GENERAL
L'ALGERIE

TION GENERALE
RRITOIRES DU SUD

E DES AFFAIRES
NNES ET DU
NNEL MILITAIRE

n° 6558 SUD.2

REPUBLIQUE FRANCAISE

ALGER le 22 décembre 1956

COPIE

SECRET

LE MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE

à M. Le COMMANDANT MILITAIRE DU TERRITOIRE D'AIN-SEFRA à COLOMB-BECHAR

OBJET - Création de sections administratives spécialisées-
P. J - Deux -

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, appuyée d'un état détaillé, a note du service de l' Action Administrative et Economique relative à gestion des S.A.S. et à la création de S.A.S. nouvelles.

Chacun des paragraphes de cette note appelle, en ce qui concerne les rritoires du Sud, quelques développements.

ragraphe 1° :

La création de S.A.S. nouvelles, ne pourra en principe être réalisée squ' à achèvement de l' exercice budgétaire actuel que par suppression abre pour nombre de S.A.S. crées où dont la création a été déjà autorisée

Les créations véritables sans suppressions concomittantes ne pourront re admises que pour répondre à des situations exceptionnelles exigeant une cision urgente.

Tel est le cas par exemple de la création d'une S.A.S. à MENABHA (comme mixte de COLOMB-BECHAR) et d'une autre S.A.S. à MESSOUDA en face de oasis désormais libyenne de Ghadamès qui ont fait l'objet de propositions tivées adressées par mes soins au service de l' Action Administrative Economique.

ragraphe 2°:

L'accord sur le maintien des S.A.S. existantes - et la création de A.S. nouvelles à MENABHA et à MESSOUDA - pouvant en principe être considé comme acquis, il convient de préciser sans plus attendre les limites ter toriales de la compétence de ces organismes.

A cette fin vous ferez établir en deux exemplaires un calque de ces lites ,reportable sur la carte au 1/500.000° pour la lisière Nord du Sahara l'impltantation des S.A.S. est la plus dense, sur une carte à plus ande échelle pour le restant du Territoire.

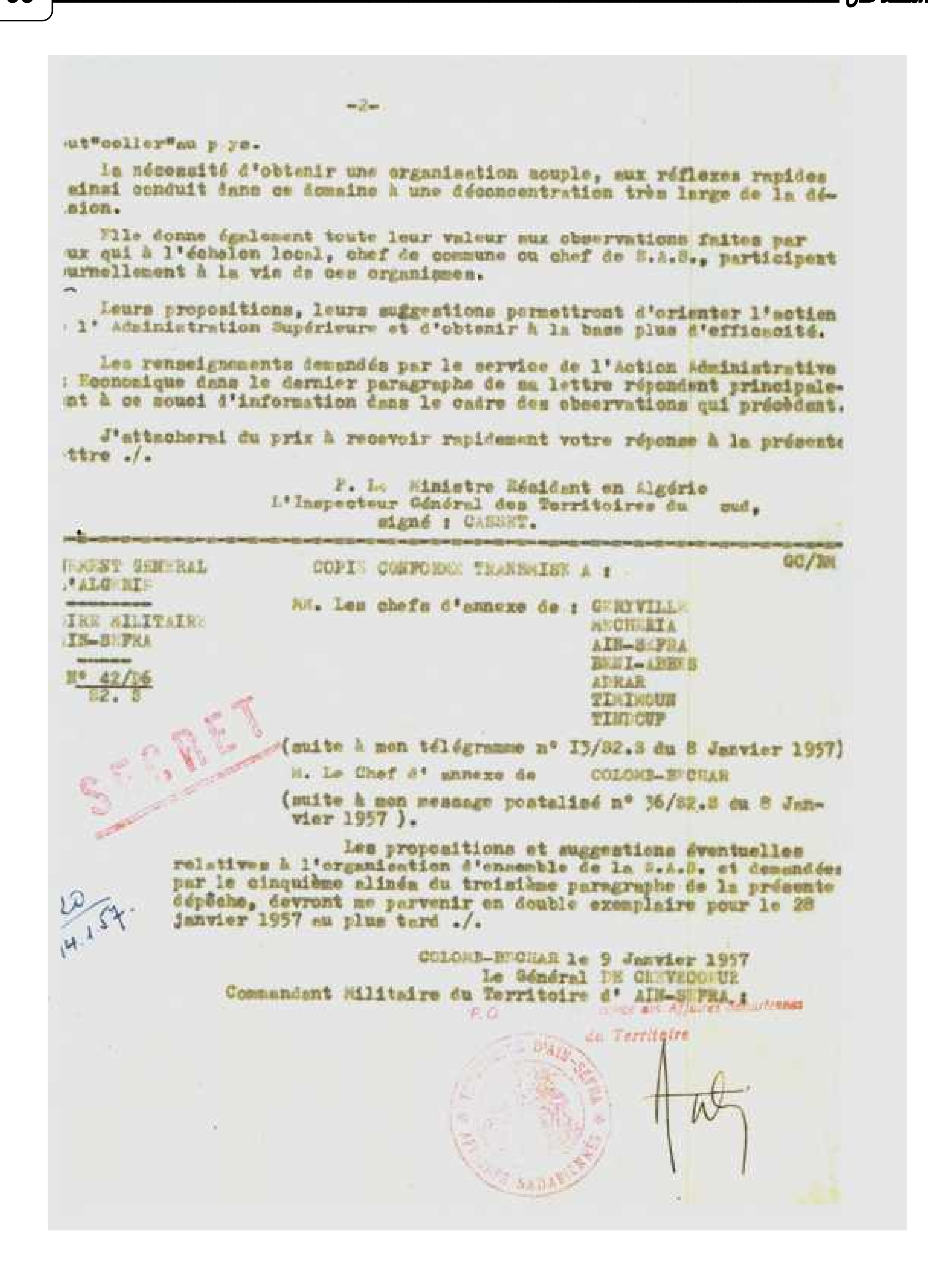
Les modifications aux limites territoriales qui seront décidées dans venir me seront signalées par l' établissement d'un calque reportable à carte initiale.

ragraphe 3°: Les S.A.S. ne peuvent avoir d'action efficace que si elles sont adaptées au milieu ethnique et géographique où elles nt implantées.

Le cadre général de l'action étant fixé par les directives de l' Administion centrale la réalisation à l'échelon local doit d'abord et avant

قرار إنشاء المكاتب الخاصة بمنطقة العين الصفراء، من أجل مراقبة حركة المجاهدين مع الحدود الغربية

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء AH65 . As



-2-

ut"coller"au p ys.

La nécessité d'obtenir une organisation souple, aux réflexes rapides ainsi conduit dans ce domaine à une déconcentration très large de la désion.

Elle donne également toute leur valeur aux observations faites par ux qui à l'échelon local, chef de commune ou chef de S.A.S., participent urnellement à la vie de ces organismes.

Leurs propositions, leurs suggestions permettront d'orienter l'action l' Administration Supérieure et d'obtenir à la base plus d'efficacité.

Les renseignements demandés par le service de l'Action Administrative : Economique dans le dernier paragraphe de sa lettre répondent principalent à ce souci d'information dans le cadre des observations qui précèdent.

J'attacherai du prix à recevoir rapidement votre réponse à la présente ttre ./.

P. Le Ministre Résident en Algérie
L'Inspecteur Général des Territoires du Sud,
signé : CASSET.

GOUVERNEMENT GENERAL
D'ALGERIE
TERRITOIRE MILITAIRE
AIN-SEFRA
N° 42/36
S2. S

COPIE CONFORME TRANSMISE A :

GC/BM

MM. Les chefs d'annexe de : GERYVILLE
MECHERIA
AIN-SEFRA
BENI-ABBES
ADRAR
TIMIMOUN
TINDOUF

SECRET

(suite à mon télégramme n° 13/S2.S du 8 Janvier 1957)

M. Le Chef d' annexe de COLOMB-BECHAR

(suite à mon message postalisé n° 36/S2.S du 8 Janvier 1957).

Les propositions et suggestions éventuelles relatives à l'organisation d'ensemble de la S.A.S. et demandées par le cinquième alinéa du troisième paragraphe de la présente dépêche, devront me parvenir en double exemplaire pour le 28 janvier 1957 au plus tard ./.

10
14.1.57.

COLOMB-BECHAR le 9 Janvier 1957
Le Général DE CREVECOEUR
Commandant Militaire du Territoire d' AIN-SEFRA ;
P.O.
... aux Affaires Sahariennes
du Territoire

قرار إنشاء المكاتب الخاصة بمنطقة العين الصفراء ،من أجل مراقبة حركة المجاهدين مع الحدود الغربية **(تابع)ص2**

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء AH65 . as

Cdt Territoire.

TELEGRAMME OFFICIEL

NE PEUT ETRE TRANSMIS EN CLAIR

N° 75 - Réponse message I2I/S.2./S Rends compte que travaux S.A.S en voie achèvement Stop Possibilités logement une section inexistantes selon normes réglementaires Stop Toutefois bâtiments existants permettront selon initiative Chef de Section installation suffisante Stop Matériel de défense non encore réceptionné Stop Effectifs actuels en place comprennent I3 goumiers et, selon information donnée par Commandant Secteur, une section de Compagnie montée. Signé MEYSON.

AIN SEFRA, le 23 Juin 1956
L'Administrateur,

SECRET

قرار إنشاء المكاتب الخاصة بمنطقة العين الصفراء ،من أجل مراقبة حركة المجاهدين مع الحدود الغربية (تجهيزات مادية و بشرية) ، **مرلسلة خاصة** 23 **جوان** 1956

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء as . AH65

./300

GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE

Cabinet du Gouverneur Général

Service de l'Action Administrative et Economique

Reçu le 5 Mars 5 0
Enregistré sous n°

Alger, le 25 Février 1956

ADDITIF au Tableau de codification des S.A.S. établi le 15 Janvier 1956.

Z O N E "A"

Communes	N° : N°	S. A. S.
C.M. AKBOU	04 - 80	Ighzer Amokrane
C.M. DJIDJELLI	07 - 88	El Maad (DJIMLA)
C.M. GUERGOUR	08 - 81	Trouna
	08 - 82	Bou Ayachen
C.M. EL MILIA	09 - 61	supprimées
	09 - 62	
C.M. OUED MARSA	10 - 83	Aokas
	10 - 84	Souk el Tenine
C.M. de la SOUMMAM	11 - 85	Tadert Amokrane
	11 - 86	Aghbala
	11 - 87	El Flaye
	11 - 40	Tacurirt Ighil (au lieu de Sigli)
	11 - 57	El Maten (au lieu de Arbatache)
	11 - 58	La Réunion (au lieu de Souk El Djema)
P.E. DJIDJELLI	16 - 89	Strasbourg -Duquesne-Djidjelli

Z O N E "B"

Communes	N° : N°	S. A. S.
C.M. BISKRA	08 - 47	Ourlal
C.M. BELEZMA	05 - 33	Boughzel (au lieu de La Mestaoua
	05 - 46	Bernelle (au lieu Corneille)
C.M. AIN EL KSAR	04 - 30	Touffana-Timgad

أهم المكاتب الإدارية الخاصة عبر التراب الجزائري بداية من سنة 1956 (S.A.S)،تم إنشاؤها لمواجهة الثورة الجزائرية ، التي أصبحت تشكل خطرا على الجيش الفرنسي .

المصدر :أرشيف مدينة العين الصفراء . AH65 .AS

o

أهم المكاتب الإدارية الخاصة عبر التراب الجزائري بداية من سنة 1956 (S.A.S)ص2

المصدر :أرشيف مدينة العين الصفراء .AS. AH65

3

25.2.1956

-3-

Communes	: N° : N° :	S . A . S
Z O N E "E"		
M. S E F I A	: 0 8-2 6 :	Laverdure
E. B I Z O T	: 0 9-2 7 :	Sferjela (Pvt Cherouana)
E. CONDE-SMENDOU	: 1 0-2 8 :	Condé Smendou
E. K R O U B	: 1 1-2 9 :	El Aria
E. A I N- A B I D	: 1 2-3 0 :	Zenatia
E. OUED ZENATI	: 1 3-3 1 :	Oued Zenati
M. M O R S O T T	: 0 2-1 1 :	Gouraye (au lieu de Ras el Aïoun)
M. LA MESKIANA	: 0 1-3 5 :	Bordj Aïn Touila
	: 0 1-3 6 :	Ouled Embarek
	: 0 1-3 7 :	Dalâa
	: 0 1-3 8 :	Bir Chergui (pvt Mesloula)
	: 0 1-3 9 :	Draa Mezdour
	: 0 1-4 0 :	Blalla (pvt La Meskiana)
M. OUM EL BOUAGHI	: 0 3-3 2 :	Aïn Arko
	: 0 3-3 3 :	Aïn Zitoun
	: 0 3-3 4 :	Jean Rigal (Berriche)
Z O N E "F"		
M. des R H I R A	: 0 2-1 4 :	Hamma Bouthaleb
M. FEDJ M'ZALA	: 0 3-1 5 :	Zouagha
	: 0 3-1 6 :	Bougherdaine
	: 0 3-1 7 :	Baraka
	: 0 3-I 8 :	Zarga
	: 0 3-1 9 :	Lentia
	: 0 3-2 0 :	El Ayadi
	: 0 3-2 1 :	Aïn Kahla
	: 0 3-2 2 :	Djemila
M. M'SILA	: 0 7-2 3 :	Melouza

أهم المكاتب الإدارية الخاصة عبر التراب الجزائري بداية من سنة 1956 (S.A.S)ص3

المصدر :أرشيف مدينة العين الصفراء .AS. AH65

??.?.56

-5-

Z O N E "G"

Communes	N° : N°	S . A . S
C.M. MEKERRA	19-52	Boudjeban
	19-53	Chetouane

Z O N E "H"

Communes	N° : N°	S . A . S
C.M. EL OUED	01-01	Magrane au lieu Guemar
	01-12	Amiche
	01-13	Reguiba
C.M. TOUGGOURT	02-14	Taïbet el Guebbia
C.M. OUED DJELLAL	09-I5	Chaïba
	08-16	Aïn el Alleug
C.M. MECHERIA	10-17	Kasdir
C.M. AIN-SEFRA	11-18	Fortassa
C.M. GERYVILLE	05-19	Boussemghoun
	05-20	Brezina
	05-21	Bou Alam
	03-22	Bouk Taub
C.M. BENI-ABBES	12-23	Zegdou
C.M. TIMIMOUN	06-09	Tsabit au lieu de Timimoun
C.M. TINDOUF	03-11	Oum el Achar au lieu de Tindouf
	03-24	Zemoul
	03-25	Tinfouchy

أهم المكاتب الإدارية الخاصة عبر التراب الجزائري بداية من سنة 1956 (S.A.S)ص4

المصدر :أرشيف مدينة العين الصفراء .AH65 .AS

25.2.1956

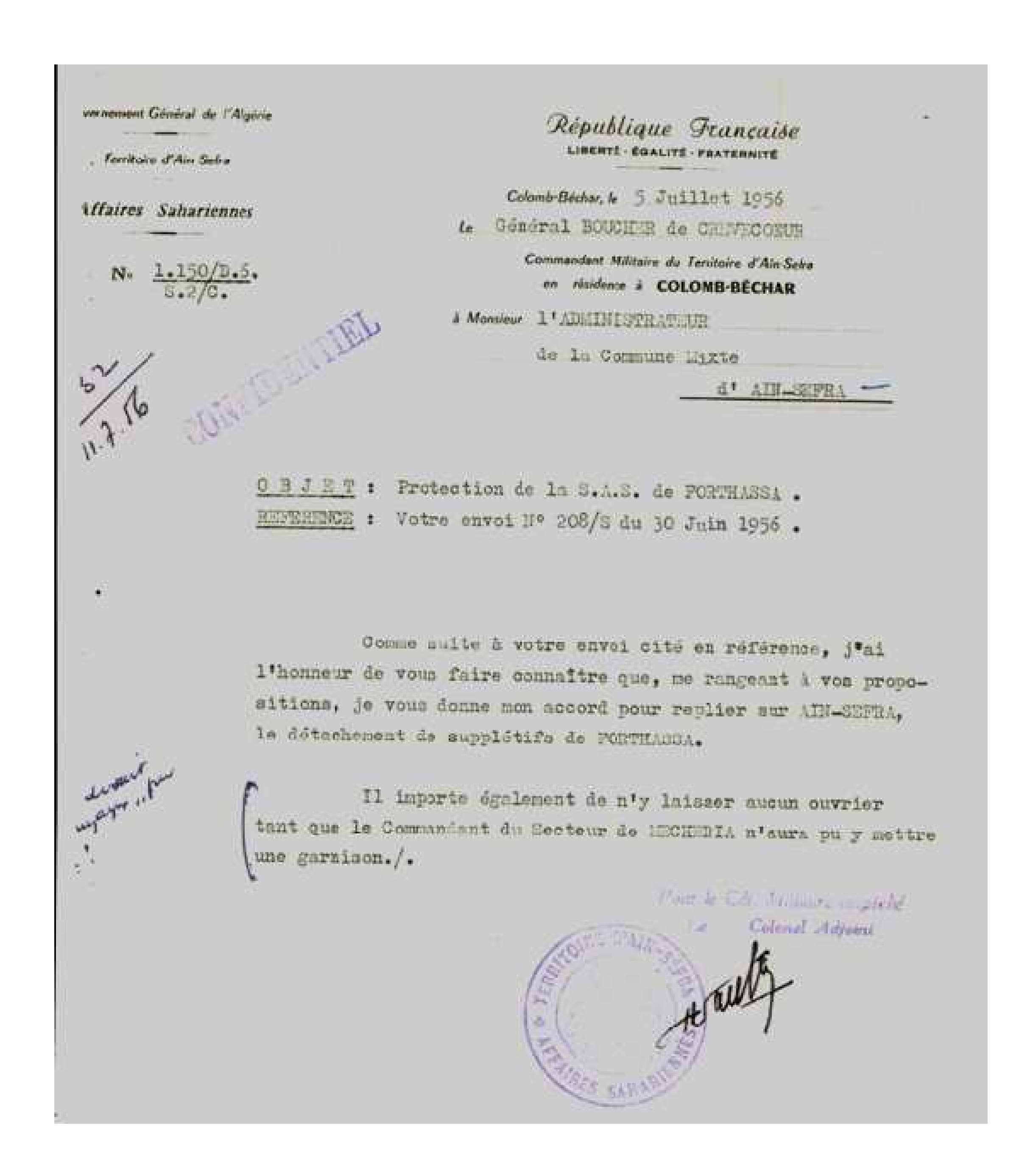
-6-

ZONE "K"

Communes	N°	N°	S . A . S
AIN BOUCIF	01	01	Bouira Sahary (au lieu Aïn Bouci[illegible]
BOGHARI	02	02	Aïn Dahlia (au lieu Boghari)
CHELLALA	03	03	Taguine (au lieu de Chellala)

أهم المكاتب الإدارية الخاصة عبر التراب الجزائري بداية من سنة 1956 (S.A.S)ص5

المصدر :أرشيف مدينة العين الصفراء .AS. AH65



...vernement Général de l'Algérie

Territoire d'Aïn Sefra

Affaires Sahariennes

N° 1.150/D.5.
S.2/C.

République Française
LIBERTÉ · ÉGALITÉ · FRATERNITÉ

Colomb-Béchar, le 5 Juillet 1956

Le Général BOUCHER de CREVECOEUR

Commandant Militaire du Territoire d'Aïn-Sefra
en résidence à COLOMB-BÉCHAR

à Monsieur l'ADMINISTRATEUR
de la Commune Mixte
d'AIN-SEFRA

CONFIDENTIEL

52
11.7.56

OBJET : Protection de la S.A.S. de FORTHASSA.

REFERENCE : Votre envoi N° 208/S du 30 Juin 1956.

Comme suite à votre envoi cité en référence, j'ai l'honneur de vous faire connaître que, me rangeant à vos propositions, je vous donne mon accord pour replier sur AIN-SEFRA, le détachement de supplétifs de FORTHASSA.

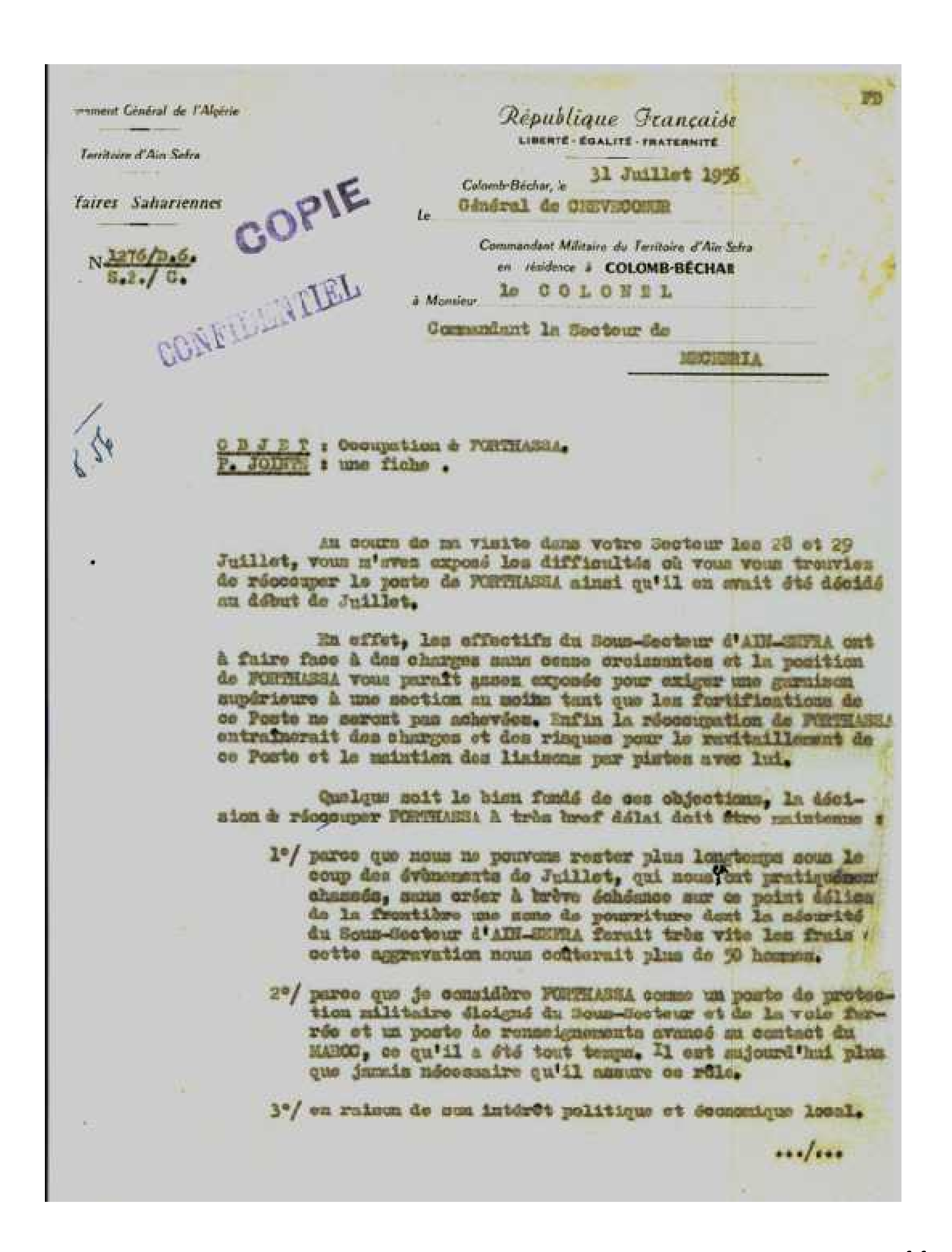
Il importe également de n'y laisser aucun ouvrier tant que le Commandant du Secteur de MECHERIA n'aura pu y mettre une garnison./.

Pour le Cdt. Militaire empêché
Le Colonel Adjoint

TERRITOIRE D'AIN-SEFRA · AFFAIRES SAHARIENNES

حماية الفرق الإدارية بمنطقة العين الصفراء و ضواحيها .المؤرخ في 5جويلة 1956

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء as. AH65



…rnement Général de l'Algérie

Territoire d'Aïn Sefra

…faires Sahariennes

N. 1276/D.6.
S.2./ C.

COPIE

CONFIDENTIEL

FD

République Française
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

Colomb-Béchar, le 31 Juillet 1956

Le Général de CHEVEGONNE

Commandant Militaire du Territoire d'Aïn Sefra
en résidence à COLOMB-BÉCHAR

à Monsieur le COLONEL
Commandant le Secteur de
MECHERIA

OBJET : Occupation à FORTHASSA.
P. JOINTE : une fiche .

Au cours de ma visite dans votre Secteur les 28 et 29 Juillet, vous m'avez exposé les difficultés où vous vous trouviez de réoccuper le poste de FORTHASSA ainsi qu'il en avait été décidé au début de Juillet.

En effet, les effectifs du Sous-Secteur d'AIN-SEFRA ont à faire face à des charges sans cesse croissantes et la position de FORTHASSA vous paraît assez exposée pour exiger une garnison supérieure à une section au moins tant que les fortifications de ce Poste ne seront pas achevées. Enfin la réoccupation de FORTHASSA entraînerait des charges et des risques pour le ravitaillement de ce Poste et le maintien des liaisons par pistes avec lui.

Quelque soit le bien fondé de ces objections, la décision à réoccuper FORTHASSA à très bref délai doit être maintenue :

1°/ parce que nous ne pouvons rester plus longtemps sous le coup des évènements de Juillet, qui nous ont pratiquement chassés, sans créer à brève échéance sur ce point délicat de la frontière une zone de pourriture dont la sécurité du Sous-Secteur d'AIN-SEFRA ferait très vite les frais ; cette aggravation nous coûterait plus de 50 hommes.

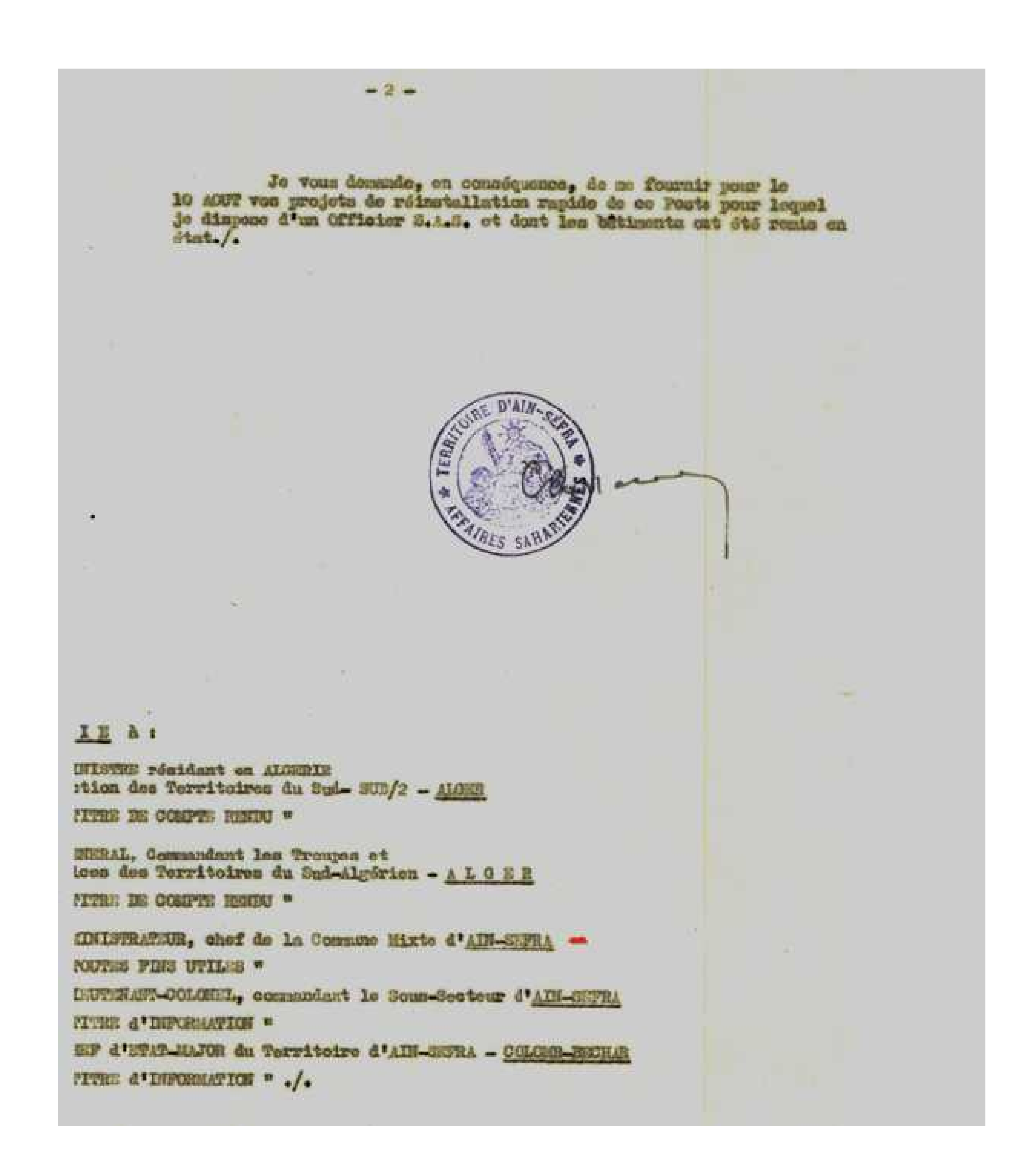
2°/ parce que je considère FORTHASSA comme un poste de protection militaire éloigné du Sous-Secteur et de la voie ferrée et un poste de renseignements avancé au contact du MAROC, ce qu'il a été tout temps. Il est aujourd'hui plus que jamais nécessaire qu'il assure ce rôle.

3°/ en raison de son intérêt politique et économique local.

…/…

بدأ أشغال الفرق الإدارية بمنطقة العين الصفراء ،الحدود مع المغرب المؤرخة في 31 جويلية 1956 –ص1

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء .AH65 ,as



\- 2 -

Je vous demande, en conséquence, de me fournir pour le 10 AOUT vos projets de réinstallation rapide de ce Poste pour lequel je dispose d'un Officier S.A.S. et dont les bâtiments ont été remis en état./.

IE à :

INISTRE résidant en ALGERIE
rtion des Territoires du Sud- SUD/2 - ALGER
TITRE DE COMPTE RENDU "

ENERAL, Commandant les Troupes et
ices des Territoires du Sud-Algérien - A L G E R
TITRE DE COMPTE RENDU "

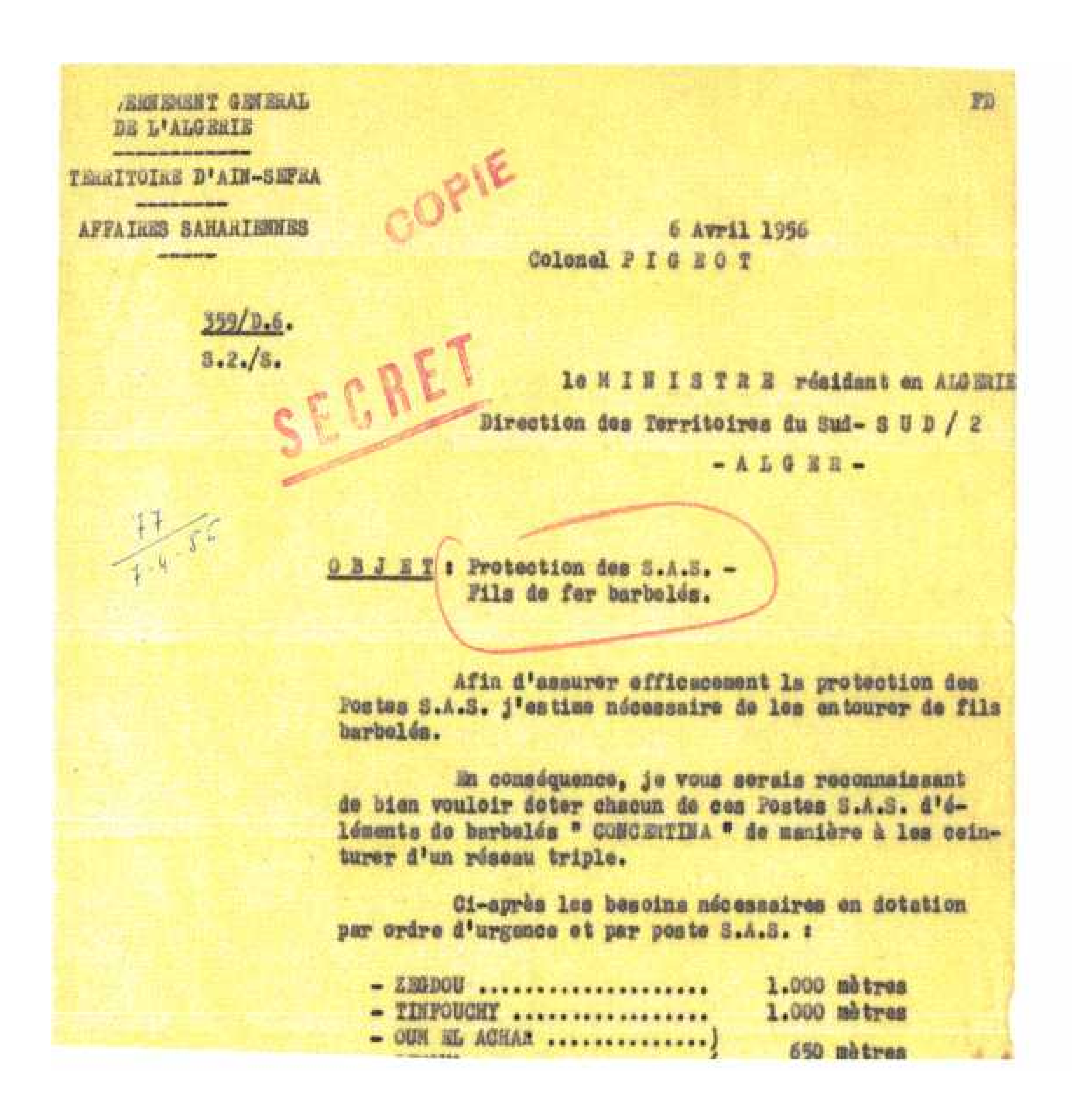
MINISTRATEUR, chef de la Commune Mixte d'AIN-SEFRA -
TOUTES FINS UTILES "

IEUTENANT-COLONEL, commandant le Sous-Secteur d'AIN-SEFRA
TITRE d'INFORMATION "

HEF d'ETAT-MAJOR du Territoire d'AIN-SEFRA - COLOMB-BECHAR
TITRE d'INFORMATION " ./.

بدأ أشغل الفرق الإدارية بمنطقة العين الصفراء ،الحدود مع المغرب المؤرخة في 31 جويلية 1956 –ص2

المصدر : أرشيف مدينة العين الصفراء .AH65 ,as


GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

TERRITOIRE D'AIN-SEFRA

AFFAIRES SAHARIENNES

FD

COPIE

6 Avril 1956
Colonel P I G E O T

359/D.6.
S.2./S.

SECRET

le M I N I S T R E résident en ALGERIE
Direction des Territoires du Sud- S U D / 2
- A L G E R -

77
7-4-56

O B J E T : Protection des S.A.S. -
Fils de fer barbelés.

Afin d'assurer efficacement la protection des Postes S.A.S. j'estime nécessaire de les entourer de fils barbelés.

En conséquence, je vous serais reconnaissant de bien vouloir doter chacun de ces Postes S.A.S. d'éléments de barbelés " CONCERTINA " de manière à les ceinturer d'un réseau triple.

Ci-après les besoins nécessaires en dotation par ordre d'urgence et par poste S.A.S. :

- ZERDOU .... 1.000 mètres
- TINFOUCHY .... 1.000 mètres
- OUM EL ACHAR ....} 650 mètres

حماية الفرق الإدارية بالأسلاك الشائكة منطقة العين الصفراء (6 أفريل 1956)

المصدر: أرشيف مدينة العين الصفراء as. AH04

EXEMPLAIRE N°. 25/38

40/GL
GROUPEMENT OPERATIONNEL
DES EXPERIMENTATIONS NUCLEAIRES

S.P. 89.369, le 6 Février 1960

N° 260 /4/G.O.E.N./S.
Clt : 4917

NOTE DE SERVICE

SECRET

1°.- La note de service N° 220/1/G.O.E.N./S du 4 Février 1960 a défini la conduite à tenir le jour J. pour les personnes non prévues dans des missions opérationnelles proprement dites.

Cette note se refère, pour la distribution des lunettes spéciales, à deux correspondances Nos 153/3/G.O.E.N./S. et 155/3/G.O.E.N./S, correspondances non diffusées.

2°.- La présente note a pour objet de fixer des dotations en lunettes spéciales aux éléments divers présents à REGGAN, dotations calculées approximativement dans le cadre de la note N° 220 citée précédemment sur les bases suivantes :

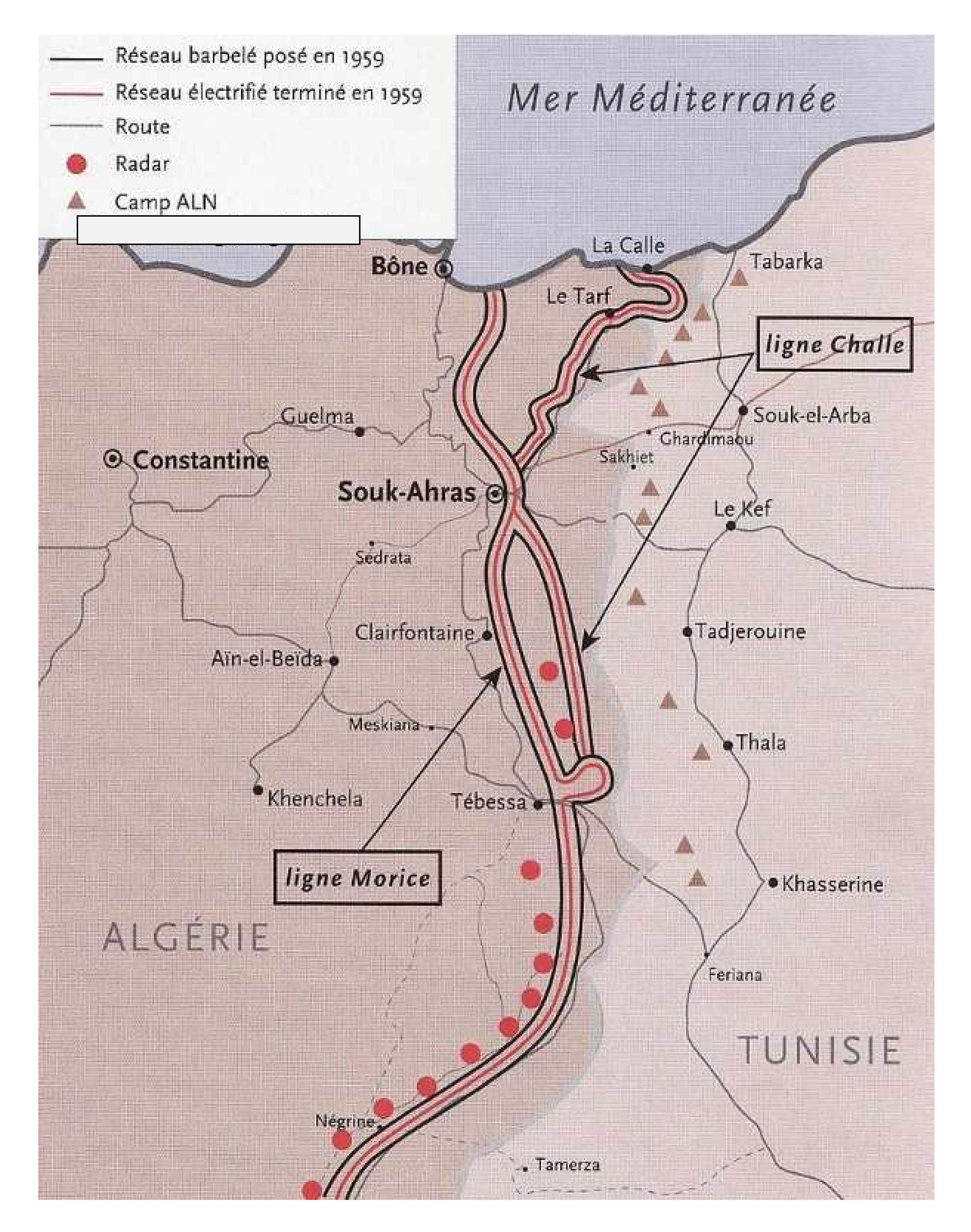
- 1 paire de lunettes pour chacun des expérimentateurs appelés par leurs fonctions à observer l'explosion;
- autrement une paire de lunettes pour 40 personnes environ.

امرية خاصة بتفجيرات النووية برقان 1960

المصدر : -RAPPORT SUR LES ESSAIS NUCLEAIRE FRANÇAIS (1960 -1996)
TOME 1 LA GENESE DE L'ORGANISATION ET LES EXPERIMENTATIONS AU SAHARA (C.S.E.M. ET C.E.M.O.)P.59



الجنرال شال : صاحب فكرة إنشاء الخطوط المكهربة على الحدود الشرقية و الغربية بالجزائر



خط شارل خلال سنة 1959

المصدر:

Raoul Salan, Mémoire, Fin d'un empire, tome3, presse de la cite, paris, p.225

[illegible] of 2 pages
[illegible] Copies, Series 4
No. ___ of 6 copies, Series A

SECRET

AFN - Mr. Witman, II   August 4, 1961

AFI - Richard St. F. Post

Coverage of French Underground Tests

I attended a meeting today in the office of the Special Assistant for Atomic Energy and Outer Space (S/AE) to explore the possibility of locating three stations of the U. S. Atomic Energy Detection System in areas close to Algeria to cover French underground atomic tests which, according to a reliable intelligence source, will be taking place from October 1961 through March 1962.

Col. L. B. Williams of S/AE opened the meeting by outlining the importance of the proposal, which is expected to yield information and data concerning the effectiveness of our underground detection facilities. He also gave a description of the types of equipment needed for the detection sites. Mr. William Jones of UNP expressed in rather forceful terms IO's view that should any U. S. connection with French tests become known, we would be open to the charge, particularly from the Russians, that we were in fact using the French tests as a device for securing information on nuclear blasts, and have therefore not lived up to our self-imposed ban on nuclear testing. Mr. Robert Foulon, speaking for AF, noted also the vehement reaction we would get from African states in general, since they publicly committed to having Africa be a nuclear-free zone. Mr. Jesse M. MacKnight and Mr. Foulon then proceeded to point out that two of the proposed sites for the detection stations, Mali and Niger, must be excluded for political reasons: not only would it be almost impossible to conceal such activities from the French in these two countries, but also it would appear to be necessary to secure the approval of these two governments before proceeding, and such approval is likely to be withheld.

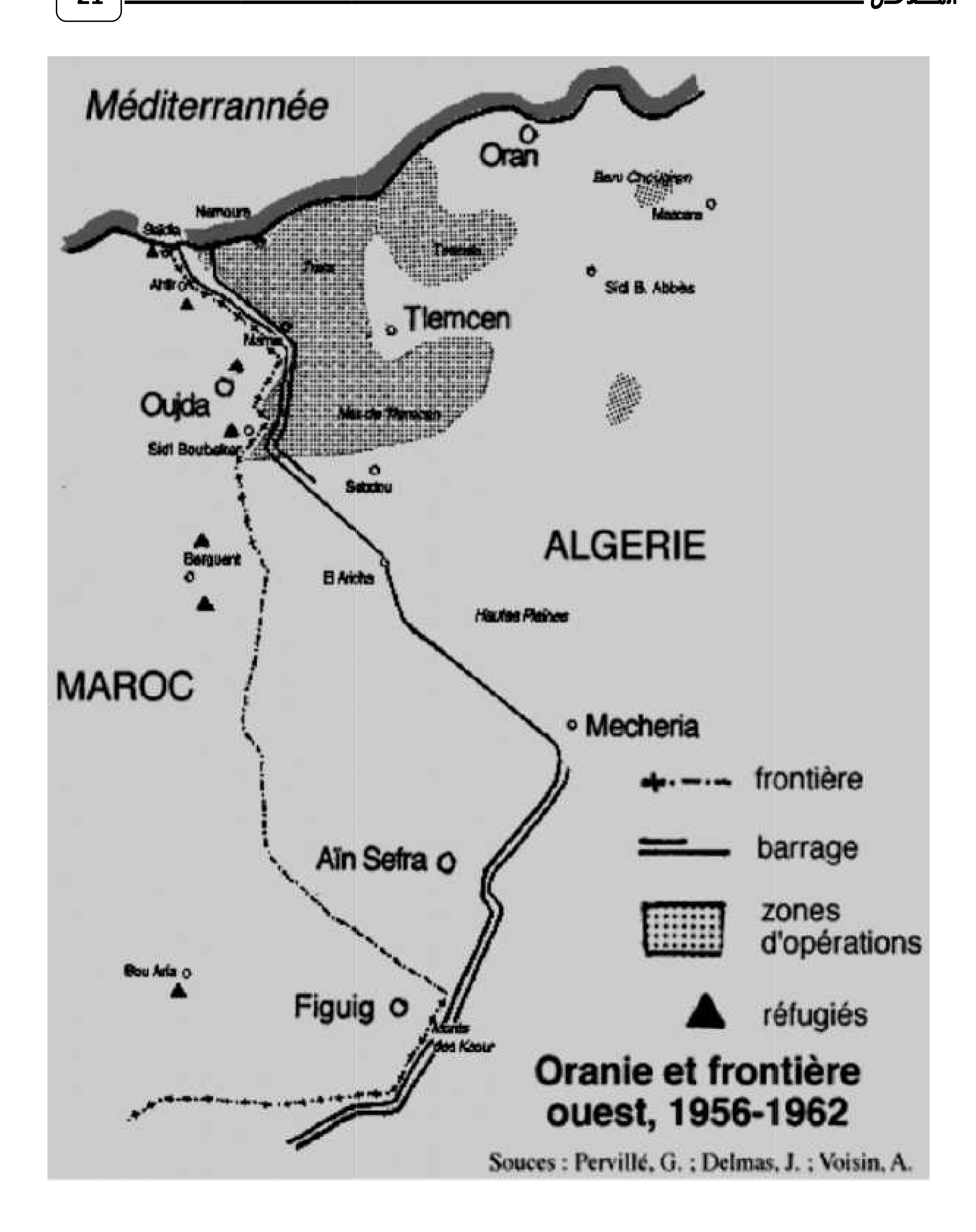
Mr. Foulon then asked me to describe the possibilities that might exist for this type of operation in Libya (Mr. Jones of UNP had to leave the meeting as I was beginning my exposition). I said that there seemed to me to be certain factors in the Libyan situation which might allow the location of such detection stations. Two possible 'covers' suggested themselves: (1) the 64th Engineer Battalion is now engaged in a mapping survey project in precisely the area where the sites proposed for Libya would be located, the Ghat-Sebha-Ghadames triangle. From Col. Williams description of the equipment required, it would appear possible that it could be introduced into Libya as part of an Engineer survey team without raising suspicions; (2) Most of the area in question is covered by oil concession land, most of it rented to American oil companies. The detection equipment is quite similar to and would be indistinguishable except by an expert from the type of equipment used by oil exploration teams. I added that it is even conceivable that

either

SECRET

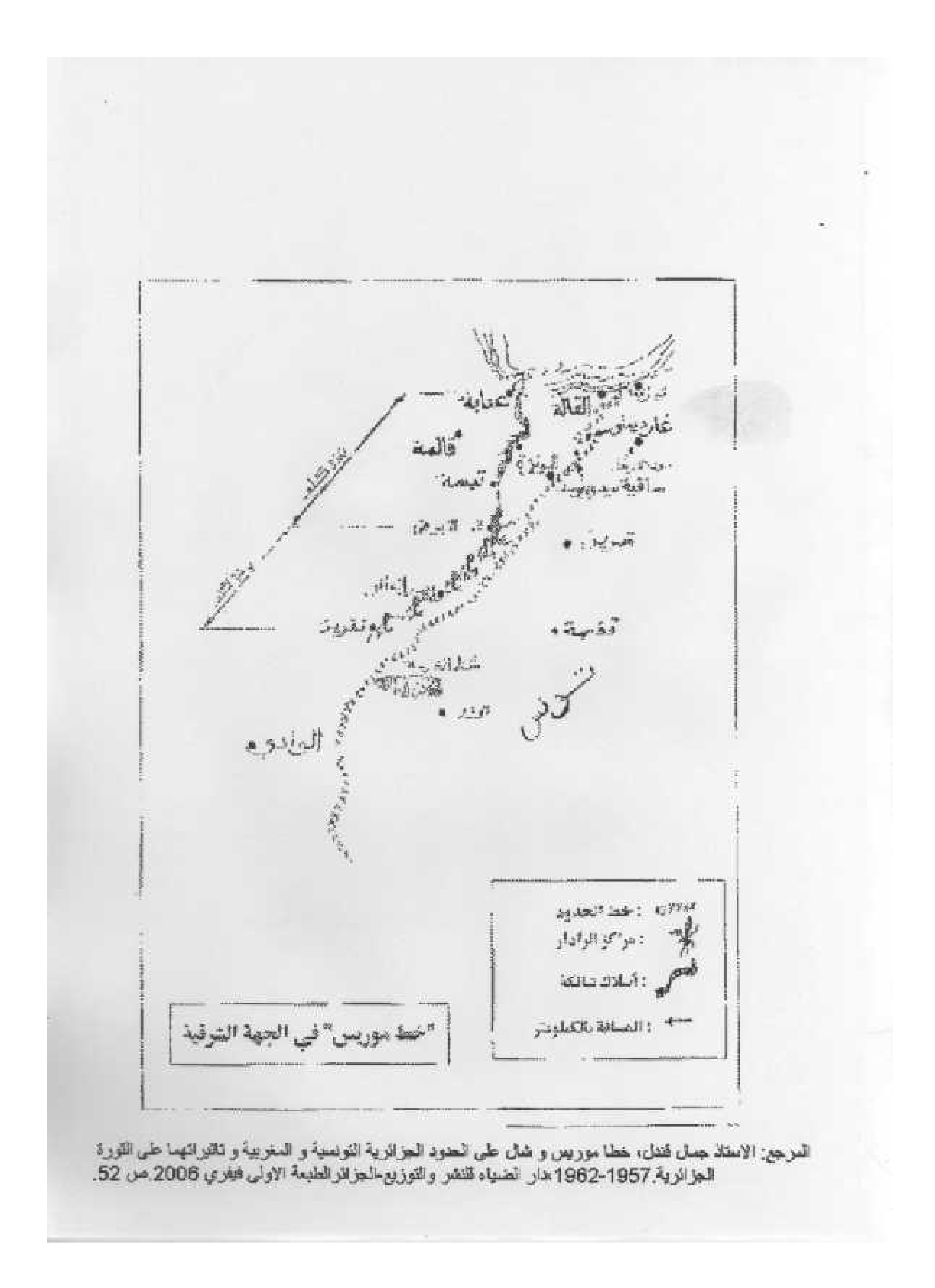
تقرير امريكي حول تفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية 4أوت 1961

المصدر: -RAPPORT SUR LES ESSAIS NUCLEAIRE FRANÇAIS (1960 -1996) TOME 1 LA GENESE DE L'ORGANISATION ET LES EXPERIMENTATIONS AU SAHARA (C.S.E.M. ET C.E.M.O.)P.59



أسلاك الشائكة للحدود الغربية 1956–1962،من الشمال إلى الجنوب (من مرسى بن مهيدي إلى اقلي جنوب يشار)

المصدر: SOURCES : ORANIE ET FRONTIERE OUEST 1956-1962 ;:PERVILLE.G.DELMAS.J.VOISIN.A.P.120



المرجع: الاستاذ جمال قندل، خطا موريس و شال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية و تاثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962 دار الضياء للنشر و التوزيع-الجزائر الطبعة الاولى فيفري 2006 ص 52.



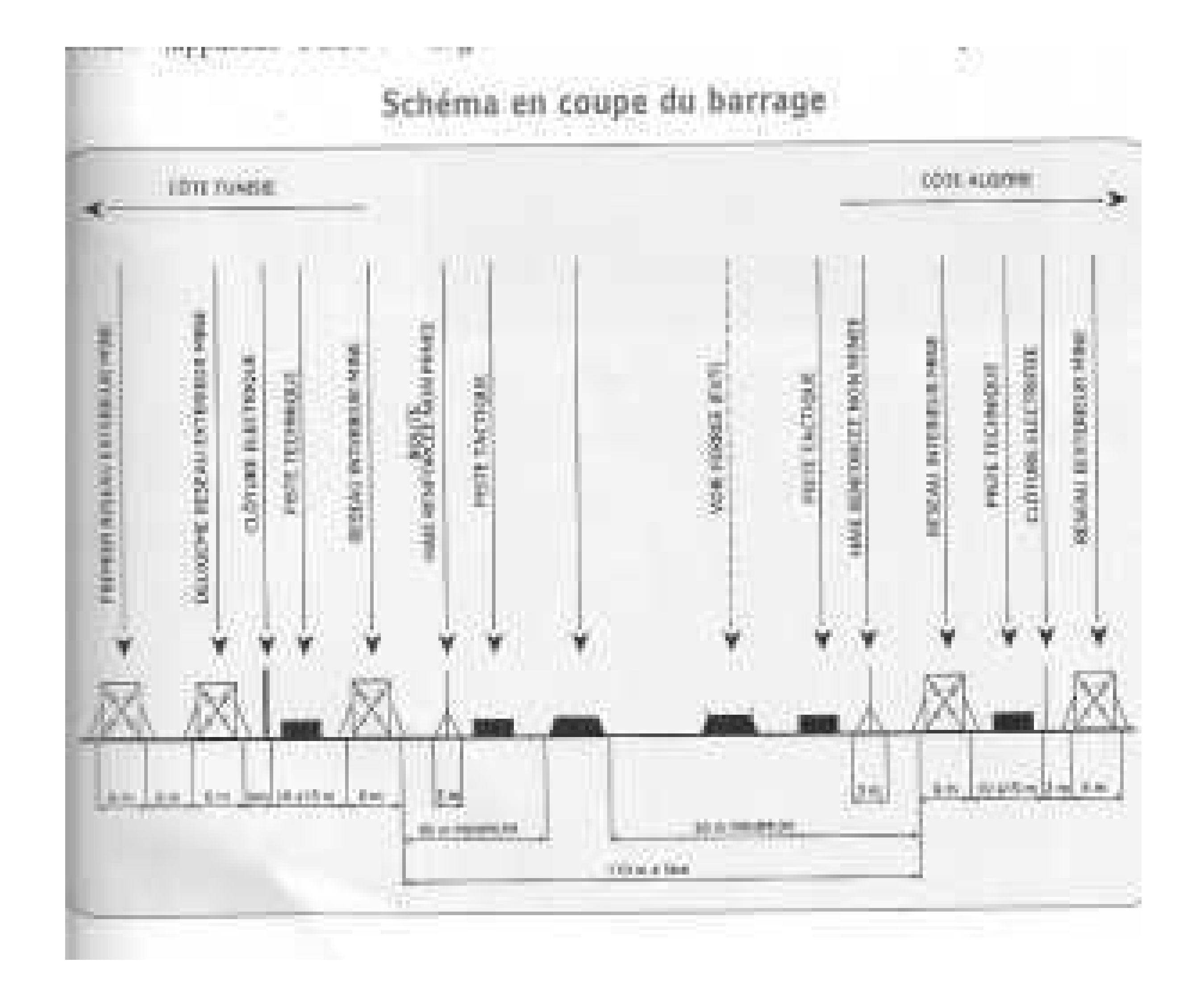
الأسلاك الشائكة والمكهربة خط شال. كيفية بنائه

المصدر : جمال قندل ، خطا موريس وشال 1957-1962، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الجزائر ،ط1 2006، ص 225



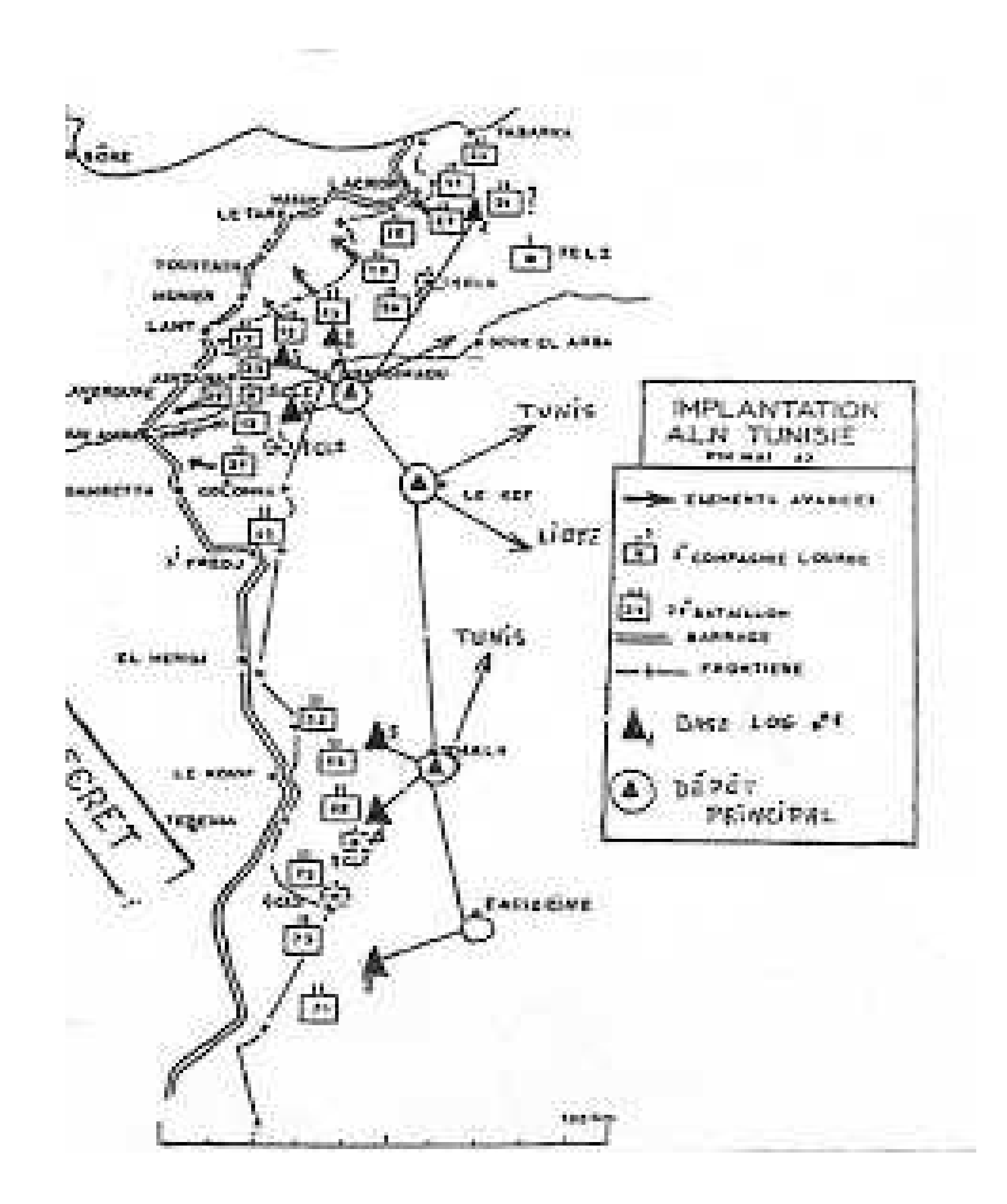
فرقة من جنود الاحتلال تقوم بشد و تعزيز الأسلاك الشائكة .

المصدر : جمال قندل ،خطا موريس و شارل ،دار الضياء للنشر و التوزيع –الجزائر ط1 2006 ، ص 220



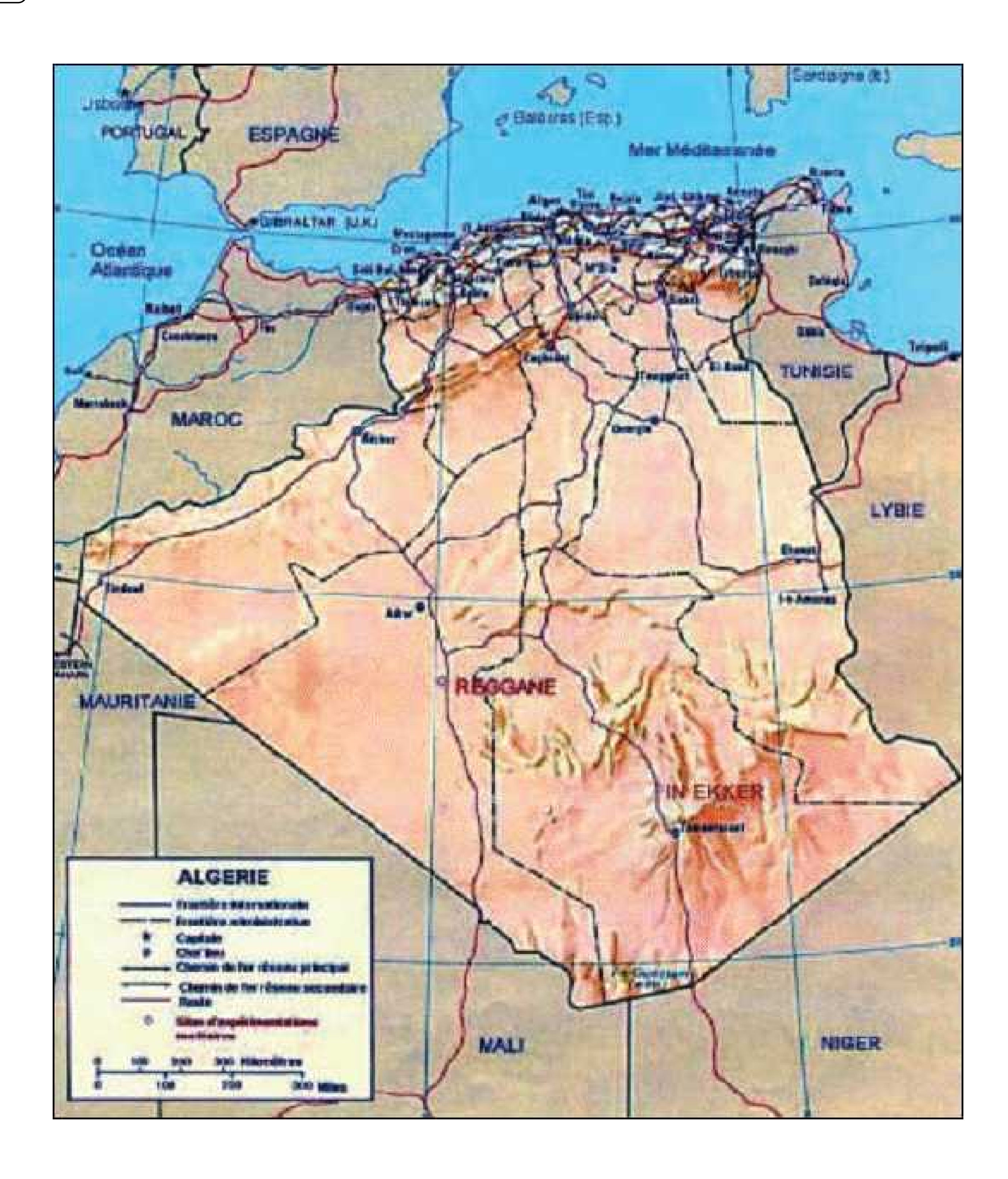
مخطط لمقطع عرضي لخط شارل

المصدر : SOURCES : ORANIE ET FRONTIERE OUEST 1956- : 1962 ;:PERVILLE.G.DELMAS.J.VOISIN.A.P.60



- تمركز وتوزيع وحدات جيش التحرير الوطني ، على مستوى الجهة الغربية ، **الأسلاك** الشائكة المكهربة .

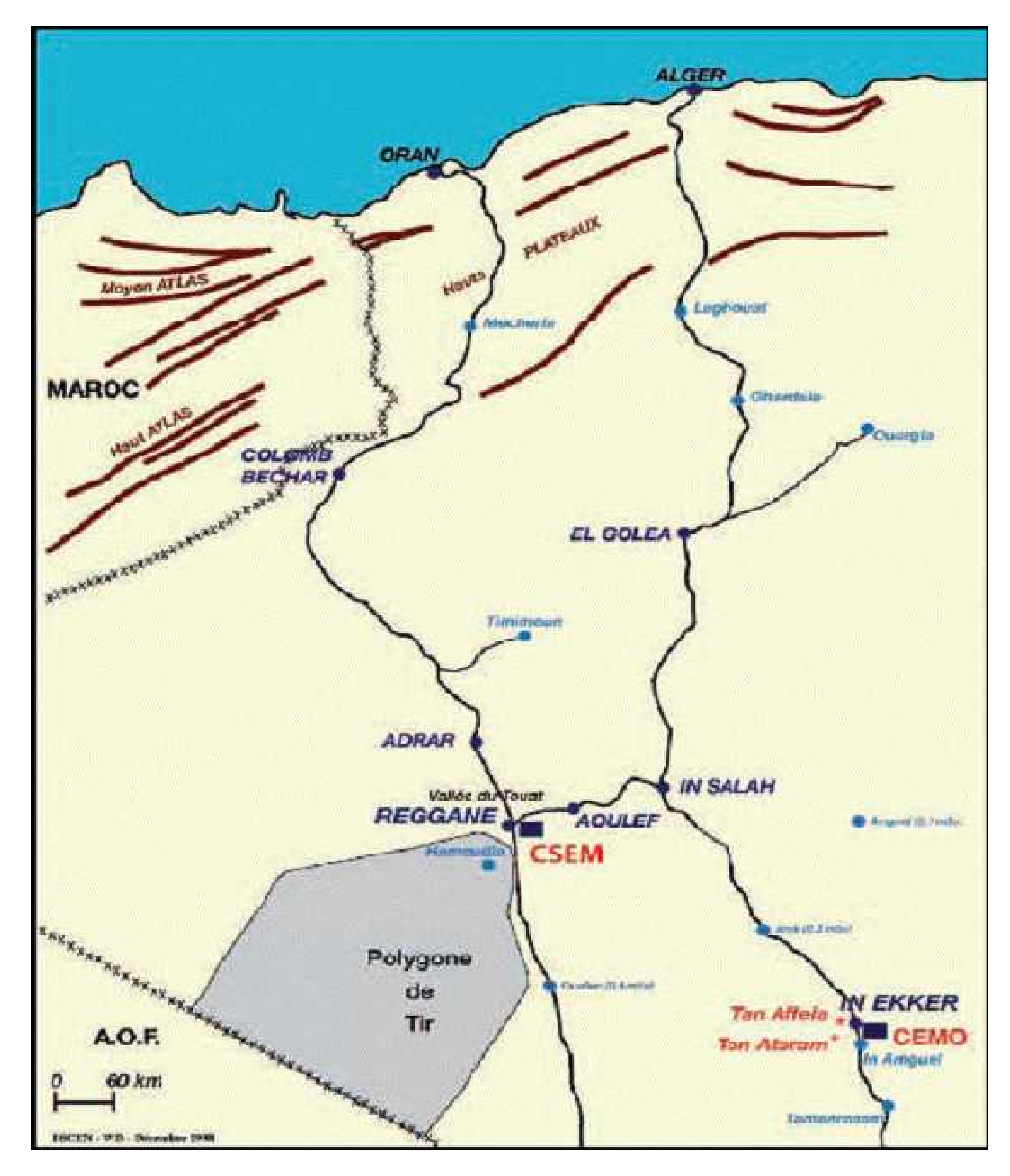
المصدر: Raoul Salan ;memoires.Fin d'un empire . tome 3 ;Presse de la cite .paris .p.200.



situation des sites d’expérimentations nucléaires francais au Sahara:

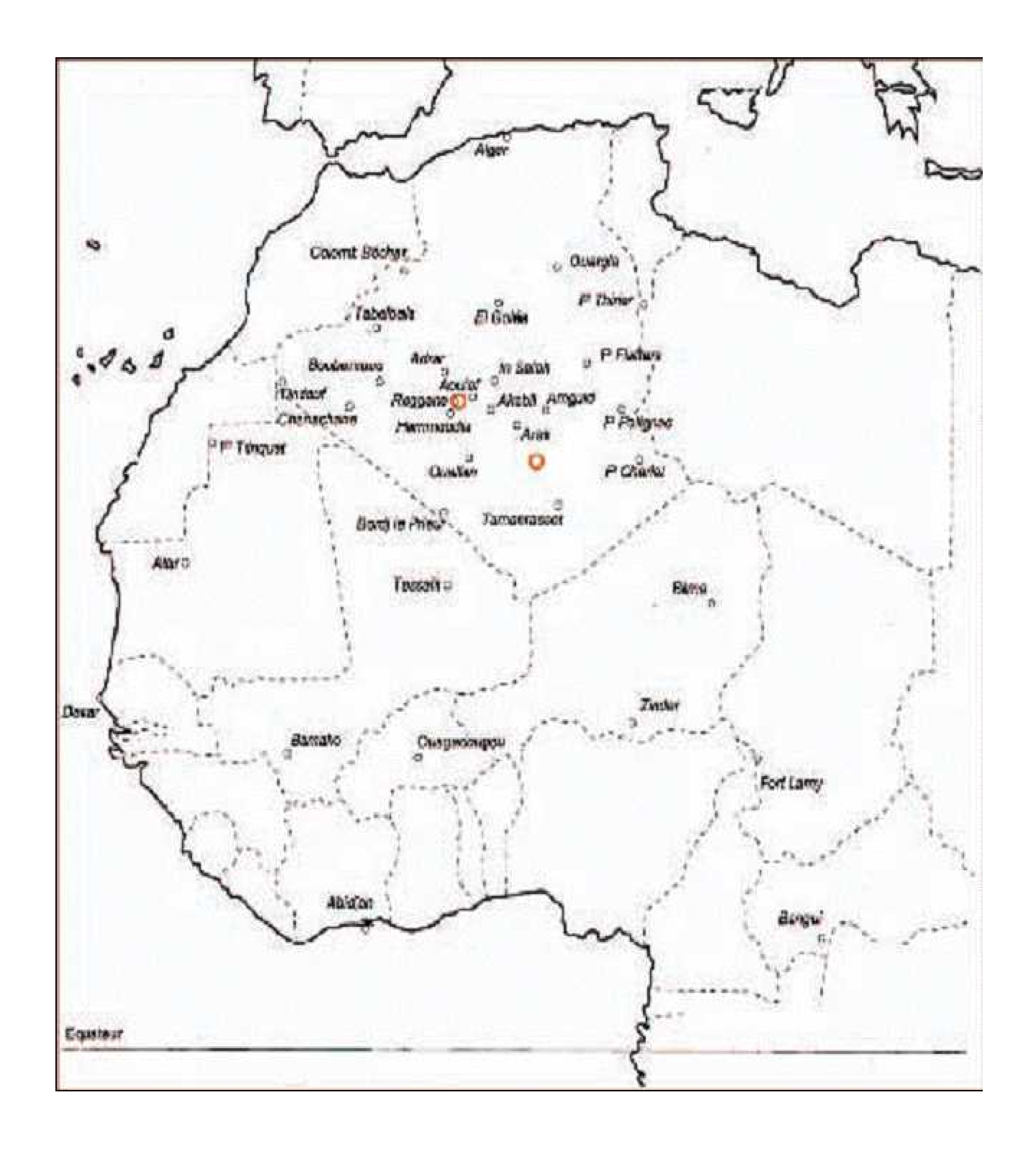
مواقع المناطق المأهولة للتفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l’AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algéria . vienne. 2005.p.13



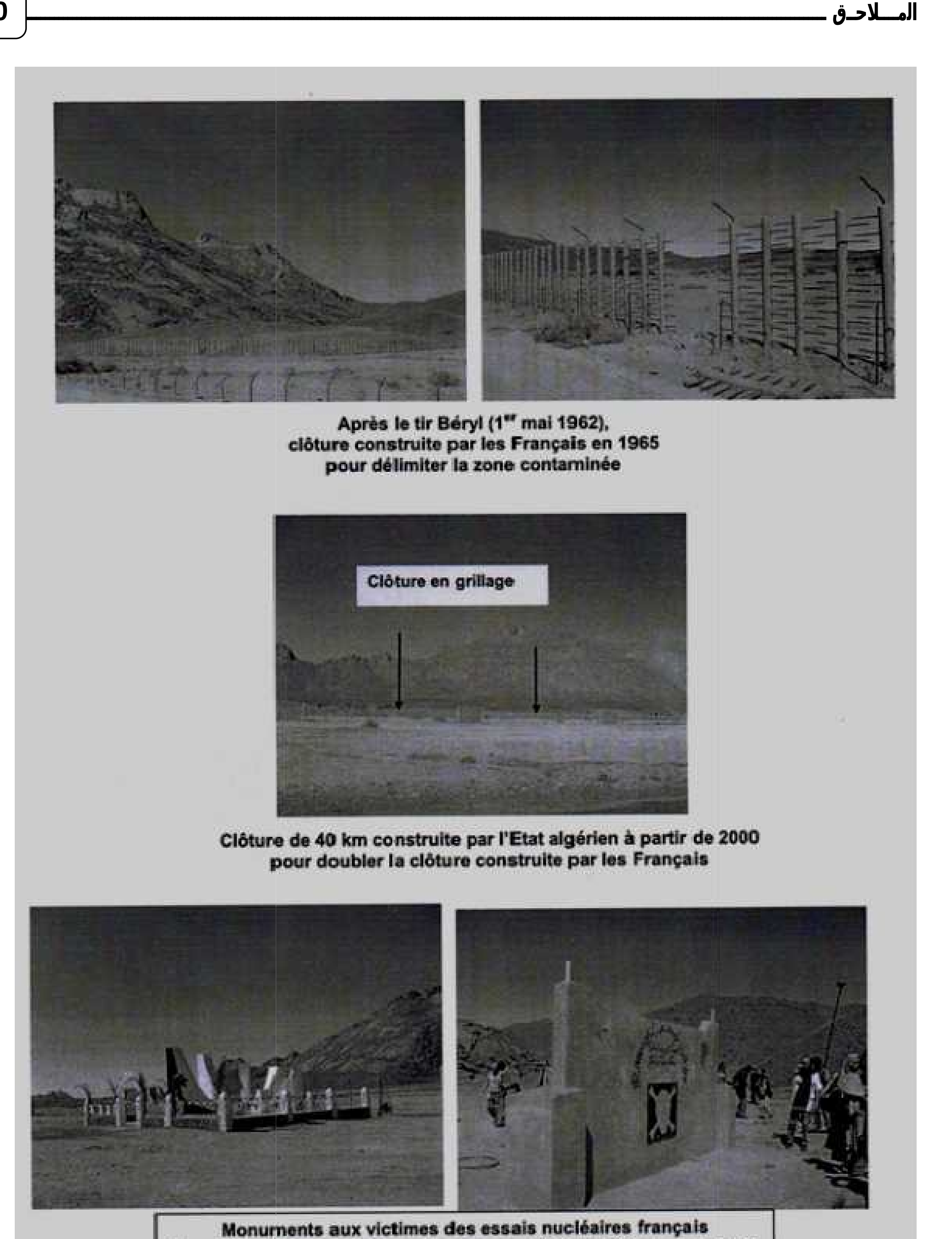
situation des sites d'expérimentations nucléaires francais au Sahara
Gerboise Bleu :Doses efficaces a Amguid ,Arak et Ouallen

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algeria . vienne. 2005.p.13



- situation des sites d'expérimentations nucléaires francais au Sahara et des postes de surveillance radiologique

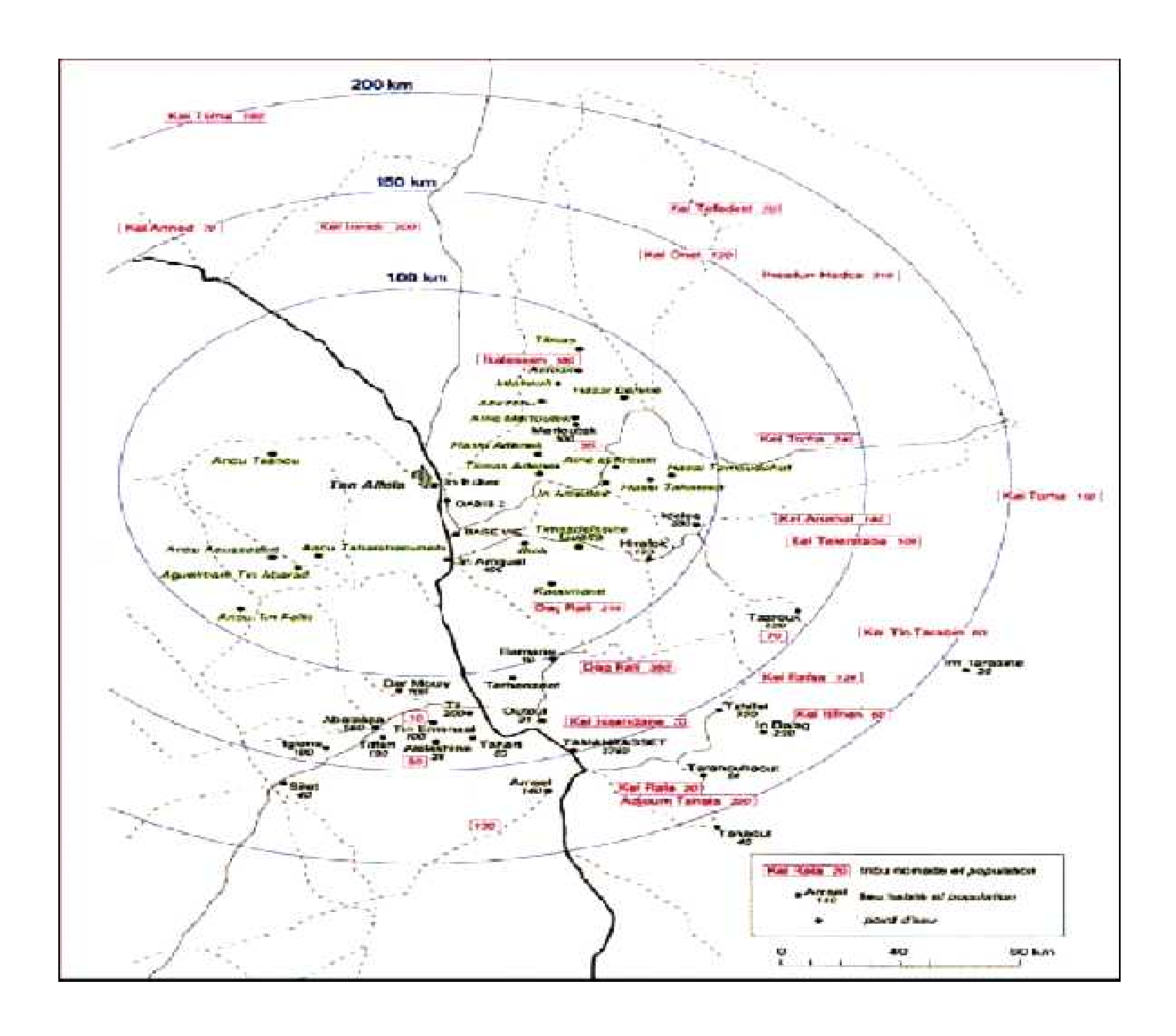
LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ; **المصدر :**
Radiologiques conditions at. the former french nucléaire test sites in Algeria. Vienne. 2005. p.12



اغلاق مناطق التي تمت بها التفجيرات النووية 1965

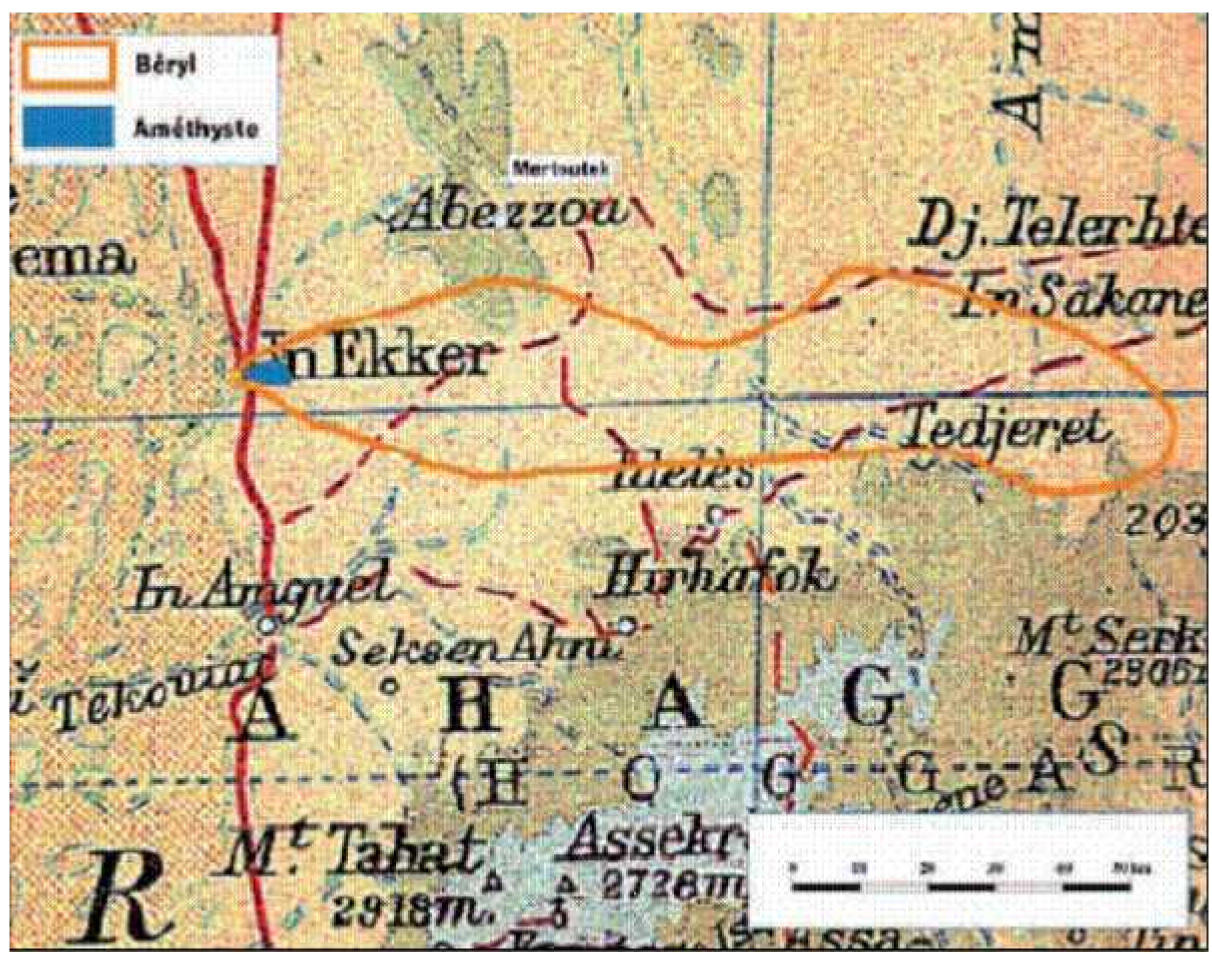
المصدر :(RAPPORT sur les essais nucleaires francais (1960–1996

Tome 1. .la genese de Lorganisation–et les .experimentations au sahara .(C.S.E.M.et C.E.M.O.)p243



-implantation du CEMO et population présente avec l'isodose 5Msv de la retomb ée et l'essai Béryl

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algeria . vienne. 2005.p.21



- Carte des isodoses 5mSv pour les expérimentations souterraines non contenues (CEMO)

(خارطة تمثل التفجيرات النووية في باطن الأرض ، باين ايكر – بتمنراست)

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algeria . vienne. 2005.p.25

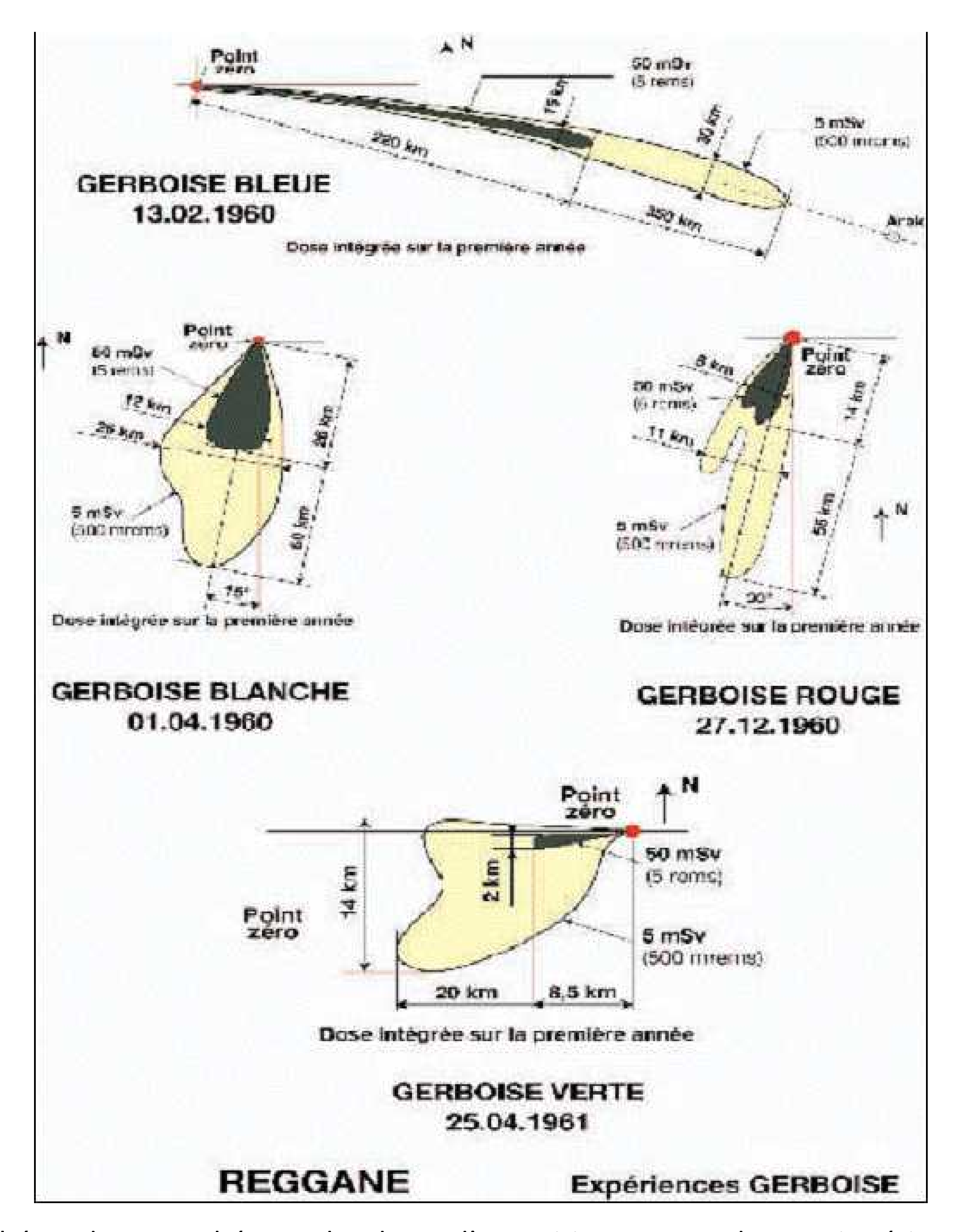
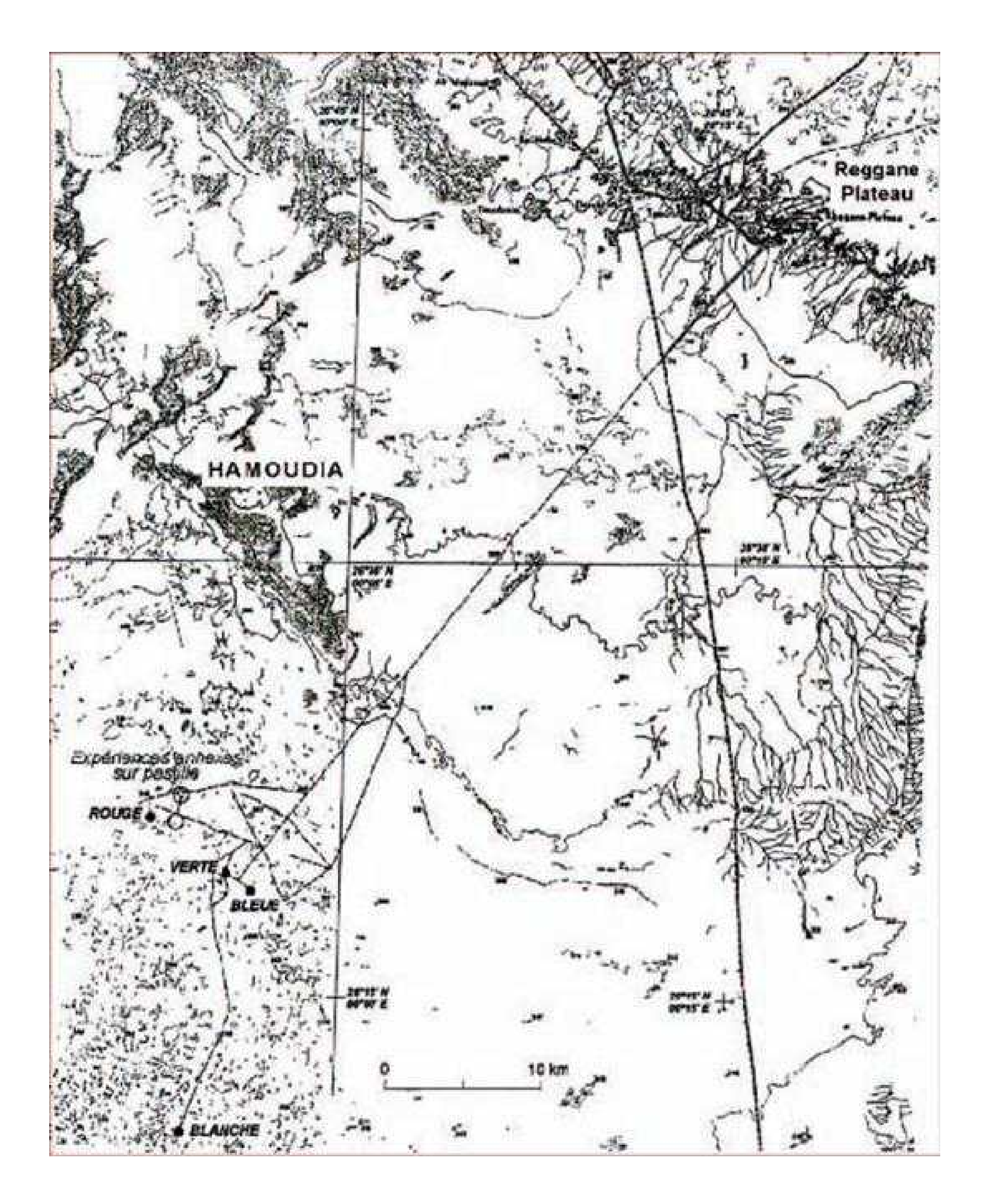


Schéma des retombées et des doses d'exposition externe des essais aériens Gerboise.

مخططات مناطق التفجير بمنطقة رقان ، وقوة التفجير ،اليربوع الازرق،والابيض،والاحمروالاخضر

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algeria . vienne. 2005.p.17



وضعية المركز الصحراوي للتجارب النووية في الصحراء الجزائرية – **رقان** – الحمودية .

المصدر : LES Essais Au Sahara .Rapport de l'AIEA ;Radiological conditions at the former french nuclear test sites in algeria . vienne. 2005.p.16

6 janvier 2010 JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE Texte 1 sur 57

LOIS

LOI n° 2010-2 du 5 janvier 2010 relative à la reconnaissance et à l'indemnisation des victimes des essais nucléaires français (1)

NOR : *DEFX0906865L*

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1er

Toute personne souffrant d'une maladie radio-induite résultant d'une exposition à des rayonnements ionisants dus aux essais nucléaires français et inscrite sur une liste fixée par décret en Conseil d'Etat conformément aux travaux reconnus par la communauté scientifique internationale peut obtenir réparation intégrale de son préjudice dans les conditions prévues par la présente loi.

Si la personne est décédée, la demande de réparation peut être présentée par ses ayants droit.

Article 2

La personne souffrant d'une pathologie radio-induite doit avoir résidé ou séjourné :

1° Soit entre le 13 février 1960 et le 31 décembre 1967 au Centre saharien des expérimentations militaires, ou entre le 7 novembre 1961 et le 31 décembre 1967 au Centre d'expérimentations militaires des oasis ou dans les zones périphériques à ces centres ;

2° Soit entre le 2 juillet 1966 et le 31 décembre 1998 dans les atolls de Mururoa et Fangataufa, ou entre le 2 juillet 1966 et le 31 décembre 1974 dans des zones exposées de Polynésie française inscrites dans un secteur angulaire ;

3° Soit entre le 2 juillet 1966 et le 31 décembre 1998 dans certaines zones de l'atoll de Hao ;

4° Soit entre le 19 juillet 1974 et le 31 décembre 1974 dans certaines zones de l'île de Tahiti.

Un décret en Conseil d'Etat délimite les zones périphériques mentionnées au 1°, les zones inscrites dans le secteur angulaire mentionné au 2°, ainsi que les zones mentionnées aux 3° et 4°.

Article 3

Le demandeur justifie, en cas de besoin avec le concours du ministère de la défense et des autres administrations concernées, que la personne visée à l'article 1er a résidé ou séjourné dans les zones et durant les périodes visées à l'article 2 et qu'elle est atteinte de l'une des maladies figurant sur la liste établie en application de l'article 1er.

Article 4

I. – Les demandes individuelles d'indemnisation sont soumises à un comité d'indemnisation, présidé par un conseiller d'Etat ou un conseiller à la Cour de cassation et composé notamment d'experts médicaux nommés conjointement par les ministres chargés de la défense et de la santé sur proposition du Haut Conseil de la santé publique.

Les ayants droit des personnes visées à l'article 1er décédées avant la promulgation de la présente loi peuvent saisir le comité d'indemnisation dans un délai de cinq ans à compter de cette promulgation.

II. – Ce comité examine si les conditions de l'indemnisation sont réunies. Lorsqu'elles le sont, l'intéressé bénéficie d'une présomption de causalité à moins qu'au regard de la nature de la maladie et des conditions de son exposition le risque attribuable aux essais nucléaires puisse être considéré comme négligeable.

Le comité procède ou fait procéder à toute investigation scientifique ou médicale utile, sans que puisse lui être opposé le secret professionnel.

Il peut requérir de tout service de l'Etat, collectivité publique, organisme gestionnaire de prestations sociales ou assureur communication de tous renseignements nécessaires à l'instruction de la demande. Ces renseignements ne peuvent être utilisés à d'autres fins que cette dernière.

Les membres du comité et les agents désignés pour les assister doivent être habilités, dans les conditions définies pour l'application de l'article 413-9 du code pénal, à connaître des informations visées aux alinéas précédents.

Dans le cadre de l'examen des demandes, le comité respecte le principe du contradictoire. Le demandeur peut être assisté par une personne de son choix.

قانون التعويض ضحايا النووية الفرنسية في الجزائر بولونيزيا ، المؤرخ في 6 جانفي 2010
الجريدة الرسمية الفرنسية قانون 2010 –ص1 .

III. – Dans les quatre mois suivant l'enregistrement de la demande, le comité présente au ministre de la défense une recommandation sur les suites qu'il convient de lui donner. Ce délai peut être porté à six mois lorsque le comité recourt à des expertises médicales. Dans un délai de deux mois, le ministre, au vu de cette recommandation, notifie son offre d'indemnisation à l'intéressé ou le rejet motivé de sa demande. Il joint la recommandation du comité à la notification.

Dans l'année suivant la promulgation de la présente loi, les délais d'instruction par le comité d'indemnisation sont portés à huit mois à compter de l'enregistrement de la demande.

IV. – La composition du comité d'indemnisation, son organisation, les éléments que doit comporter le dossier présenté par le demandeur, ainsi que les modalités d'instruction des demandes et notamment les modalités permettant le respect du contradictoire et des droits de la défense sont fixés par décret en Conseil d'Etat.

Article 5

L'indemnisation est versée sous forme de capital.

Toute réparation déjà perçue par le demandeur à raison des mêmes chefs de préjudice, et notamment le montant actualisé des pensions éventuellement accordées, est déduite des sommes versées au titre de l'indemnisation prévue par la présente loi.

Article 6

L'acceptation de l'offre d'indemnisation vaut transaction au sens de l'article 2044 du code civil et désistement de toute action juridictionnelle en cours. Elle rend irrecevable toute autre action juridictionnelle visant à la réparation des mêmes préjudices.

Article 7

Le ministre de la défense réunit au moins deux fois par an une commission consultative de suivi des conséquences des essais nucléaires. Cette dernière peut également se réunir à la demande de la majorité de ses membres. La commission comprend dix-neuf membres dont un représentant de chacun des ministres chargés de la défense, de la santé, de l'outre-mer et des affaires étrangères, le président du gouvernement de la Polynésie française ou son représentant, le président de l'assemblée de la Polynésie française ou son représentant, deux députés, deux sénateurs, cinq représentants des associations représentatives de victimes des essais nucléaires ainsi que quatre personnalités scientifiques qualifiées dans ce domaine.

La commission est consultée sur le suivi de l'application de la présente loi ainsi que sur les modifications éventuelles de la liste des maladies radio-induites. A ce titre, elle peut adresser des recommandations au ministre de la défense et au Parlement.

Un décret en Conseil d'Etat fixe les modalités de désignation des membres et les principes de fonctionnement de la commission.

Article 8

Après le 33° *bis* de l'article 81 du code général des impôts, il est inséré un 33° *ter* ainsi rédigé :

« 33° *ter* Les indemnités versées aux personnes souffrant de maladies radio-induites ou à leurs ayants droit, en application de la loi n° 2010-2 du 5 janvier 2010 relative à la reconnaissance et à l'indemnisation des victimes des essais nucléaires français ; ».

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 5 janvier 2010.

NICOLAS SARKOZY

Par le Président de la République :

Le Premier ministre,
FRANÇOIS FILLON

La ministre d'Etat, garde des sceaux, ministre de la justice et des libertés,
MICHÈLE ALLIOT-MARIE

Le ministre de l'intérieur, de l'outre-mer et des collectivités territoriales,
BRICE HORTEFEUX

Le ministre du budget, des comptes publics, de la fonction publique et de la réforme de l'Etat,
ERIC WOERTH

قانون التعويض ضحايا النووية الفرنسية في الجزائر بولونيزيا ، المؤرخ في 6 **جانفي** 2010
الجريدة الرسمية الفرنسية **،قانون** 2010 –ص2

Le ministre de la défense,
HERVÉ MORIN

La ministre de la santé et des sports,
ROSELYNE BACHELOT-NARQUIN

La ministre auprès du ministre de l'intérieur, de l'outre-mer et des collectivités territoriales, chargée de l'outre-mer,
MARIE-LUCE PENCHARD

---

(1) *Travaux préparatoires :* loi n° 2010-2.

Assemblée nationale :
Projet de loi n° 1696 ;
Rapport de M. Patrice Calméjane, au nom de la commission de la défense, n° 1768 ;
Discussion le 25 juin 2009 et adoption, après engagement de la procédure accélérée, le 30 juin 2009 (TA n° 308).

Sénat :
Projet de loi, adopté par l'Assemblée nationale, n° 505 rectifié (2008-2009) ;
Rapport de M. Marcel-Pierre Cléach, au nom de la commission des affaires étrangères, n° 18 (2009-2010) ;
Texte de la commission n° 19 (2009-2010) ;
Discussion et adoption le 14 octobre 2009 (TA n° 5, 2009-2010).

Assemblée nationale :
Projet de loi n° 1984 ;
Rapport de M. Patrice Calméjane, rapporteur, au nom de la commission mixte paritaire, n° 2098 ;
Discussion et adoption le 22 décembre 2009 (TA n° 389).

Sénat :
Rapport de M. Marcel-Pierre Cléach, rapporteur, au nom de la commission mixte paritaire, n° 122 (2009-2010) ;
Discussion et adoption le 22 décembre 2009 (TA n° 49, 2009-2010).

- قانون التعويض ضحايا النووية الفرنسية في الجزائرو بولونيزيا ، المؤرخ في 6 **جانفي** 2010 الجريدة الرسمية الفرنسية **، قانون** 2010 –ص3

المصادر و المراجع

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع

المصادر:

أولا –المصادر الأرشيفية

1–أرشيف الفرنسي :

1. 4-AV/SHAT/1H2448(Rapports sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956 et du Maroc 1955-1959).
2. AV/SHAT/1H2448(Rapports sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956 et du Maroc 1955-1959).
3. AV/SHAT/1H2448(Rapports sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956 et du Maroc 1955-1959).
4. -AV/SHAT/1H2448(Rapports sur le moral des commandements).

2– أرشيف العين الصفراء، ولاية النعامة:

1- A.H.as 40-1894-1962

2-- A.H.as 24-1894-1962

3-- A.H.as 25-1894-1962

4-- A.H.as 26-1894-1962

5-- A.H.as 27-1894-1962

6-- A.H.as 28-1894-1962

7- A.H.as 29-1894-1962

8- A.H.as 30-1894-1962

12- A.H.as 41-1894-1962

13- A.H.as 42-1894-1962

ثانيا : الكتب

1– باللغة العربية :

1. – ألبير كامو: مؤلف وكاتب فرنسي ، وواحد من النجوم الاجتماعيين ولد في 7 نوفمبر 1913 بالجزائر وتوفي في 4 جانفي1960.
2. أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، ط2،دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
3. أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،ط1،دار المعرفة .الجزائر.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي ، لبنان بيروت:1992.
5. الحاج لخضر "العقيد": قبسات من ثورة نوفمبر 1954كما عايشها،كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب،الجزائر: دون تاريخ.
6. شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،ترجمة:عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت،باريس:1982.

7. محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، ط1،شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع الجزائر:1997.

2-باللغة الفرنسية:

1. AGERON-CH-ROBERT: histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1976 P.U.F.paris 1982
2. Collot Claude:les institutions de l'algérie ,document, la période coloniale 1830-1962 ,éd O.P.U.Alger, 1987
3. FERHAT ABBAS:de la colonie vers la provence ,le jeune Algérien ,
4. Marcel Egreteaut, réalité de la nation Algérien, Editions social, Paris:1957,.
5. Mohammed Teguia: L'Algérie en guerre ,O.P.U. Alger ,1988
6. -XAVIER YACONO:Histoire de l'algérie;éd L'atlanthope;paris ,1993

3-المجلات و الجرائد:

1- باللغة العربية :

1. مجلة المصادر، مجلة سداسية تصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد الثالث،الجزائر،200
2. —مجلة الفكر ، ع 4 جانفي 1962.
3. مجلة الفكر ، ع 5 فيفري 1958
4. مجلة الفكر ، ع 10 جويلية 1957.
5. مجلة الفكر، ع 7 افريل 1961
6. مجلة الفكر، ع 8 ماي 1958 .
7. مجلة الفكر، ع9 جوان 1958 .
8. مجلة الفكر،ع 9 جوان 1958 .
9. . مجلة الرائد، ع 1 جانفي 2002.
10. البيان ،،كراسة الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر ، س د.
11. البيان ،كراسة الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر.
12. جريدة (لا ديباش ديكونستنتين) ، 14جوان ، 1945.
13. جريدة (لوموند)129 و ت ، 1947.
14. جريدة المجاهد 18 فيفري 1960.
15. جريدة المجاهد 18 فيفري 1960.
16. -جريدة المجاهد، «تصريحات المسئولين الفرنسيين: "ربع ساعة" يدوم خمس سنوات.... وما يزال القانون الإطاري»، الجزء الثاني، العدد خاص 54.
17. جريدة المجاهد، عدد يوم 22 فيفري 1960.
18. جريدة المجاهد،«قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية»،ج1، العدد 31، 1958/11/1.
19. جريدة صدى الجزائر ، العدد الصادر بتاريخ 09افريل 1955،
20. الجزائر .المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987.
21. فرحات عباس:حرب الجزائر وثروتها (1)،ليل الاستعمار.نقله إلى العربية أبو بكر رحال مطبعة فضالة ،المغرب،ب ت
22. كيف تم تهجير الفلاحين واستيطان الأوروبيين ؟الفلاح والثورة ، عدد 21(الجزائر :نوفمبر 1974)

23. المجاهد، عدد يوم 22 فيفري 1960.
24. مجلة (الفكر) ، ع 8ماي 1957
25. مجلة التراث" تصدر عن جمعية التاريخ الأثري لولاية باتنة،العدد 3 ،الجزائر(ديسمبر1988)،
26. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد 4 ديسمبر 1972، الجزائر العاصمة .
27. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد رقم 4.-1974 .
28. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية . العدد الأول ، مارس 1971 ، الجزائر العاصمة .
29. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، العدد الأول ، مارس 1971 ، الجزائر العاصمة.
30. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العدد 4 ديسمبر 1972، الجزائر العاصمة.
31. مجلة الجيش: العدد 472، شعبان 1423هـ/نوفمبر 2002م.
32. مجلة الجيش، العدد 533، ديسمبر2007، وزارة الدفاع الجزائرية.
33. مجلة الجيش، وزارة الدفاع الجزائرية، العدد 541. أوت 2008.
34. –مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، 1995 ص 86.
35. مجلة الذاكرة، ع5،يصدرها المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر:1998 م.
36. مجلة الرائد، ع 1 جانفي 2002.
37. مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.
38. مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.
39. مجلة الفكر العدد 7 ابريل 1961 .
40. مجلة المصادر ، العدد 8 ، الجزائر ، 2008 .
41. مجلة المصادر ، العدد 8 ، الجزائر ، 2008.
42. مجلة المصادر ، العدد الثاني ، 1999.
43. مجلة المصادر ،(ع 5 صيف 2001م.
44. مجلة المصادر ، ع 5 صيف 2001م.
45. مجلة المصادر، عدد14، 2006.
46. مجلة المصادر،عدد 15، 2007..
47. مجلة أول نوفمبر ، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين ،العدد :51، 1981.
48. مجلة اول نوفمبر، العدد 26، 1978.
49. مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981.
50. مجلة أول نوفمبر، العدد 52، 1981.
51. –مجلة أول نوفمبر،عدد 87،نوفمبر،1987، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
52. مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد الثامن، جانفي 2013.
53. النشرة الإعلامية للحكومة العامة، رقم 126، 16 فيفري 1940.
54. مجلة المحرر ، العدد 18، السنة التاسعة ، www.al-moharer.net2009
55. مجلة الجيش، العدد 533، ديسمبر2007، وزارة الدفاع الجزائرية.

56. مجلة الثقافة ، وزارة الثقافة الجزائر ، العدد 104، 1994.
57. مجلة الجيش الصادرة في اوت1965.
58. النشرة الإعلامية للحكومة العامة في 14 سبتمبر 1939(أرشيف Aix العلبة 11h49 11h48) بان الإدارة طلبت من جلول و عباس عقد التزام.
59. النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 14 سبتمبر 1939.
60. النشرة الإعلامية و التوثيق للحكومة العامة، 16 نوفمبر 1939.
61. النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 7 مارس 1940.
62. النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 5 سبتمبر 1940 الوضع في الطاهير.
63. النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 13 سبتمبر 1943.
64. جريدة (لادبياش دي كنستانتين) ، 14مايو ، 1945.
65. جريدة (لا دبباش دي كونستنتين) ، 18مايو، 1945.
66. جريدة النيويورك تايمس ، عدد 29ديسمبر ، 1946.
67. جريدة صدى الجزائر العدد الصادر بتاريخ 08نوفمبر 1954
68. مجلة الفكر، ع 7 مارس 1957 .
69. مجلة الفكر، ع 7 مارس 1957 .
70. مجلة الفكر : العدد الأول أكتوبر 1957 .
71. مجلة الفكر ، العدد 2 نوفمبر 1957 ، ص ، 32.
72. مجلة الفكر، ع 6 مارس 1958 ..
73. مجلة الفكر ، ع 4 نوفمبر 1958
74. مجلة الفكر : العدد الثاني نوفمبر 1961 .
75. مجلة الفكر ، ع 6 مارس 1962.
76. مجلة أول نوفمبر، العدد 23، 1977/08/01.
77. "مجلة أول نوفمبر،عدد 87[نوفمبر1987] المنظمة الوطنية للمجاهدين
78. مجلة علوم الإعلام و الاتصال ، العدد 3، 1989.
79. : مجلة الرؤية العدد 3 1997.
80. : مجلة الرؤية العدد 3 1997.
81. : مجلة الرؤية العدد 1997/3.
82. : مجلة الرؤية العدد 1997/3.
83. مجلة الحوار المتمدن،العدد 1756 بتاريخ: 06-12-2006.
84. مجلة الفكر التونسية: http://elrayen.rigala .net 28 أكتوبر 2010.
85. دورية كان التاريخية.-العدد الثاني عشر؛ يونيو2011.
86. المجلة العلمية أهرام- الجزائر، بتاريخ، 2012/01/07 على الموقع : www.ahramag.com
87. المجلة العلمية أهرام- الجزائر، بتاريخ، 2012/01/07 على الموقع : www.ahramag.com
88. مجلة"نفط العرب"، بيروت العدد 4، السنة الخامسة، كانون الثاني 1970.

2- باللغة الفرنسية :

قائمة البيبليوغرافيا

1. **Dépêche de l'est n°27, 187 à 27, 198, décembre 1956.**
2. **Dépêche Est, n°27.357,JUIN1957, et n°27.571, mars 1958**
3. **Dépêche Est, n°27.357,JUIN1957, et n°27.571, mars 1958.**

4- قائمة المراجع:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية

1. توفيق شمس الدين ،مبادئ القانون الجنائي الدولي ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، 1999.
2. إبراهيم الدسوقي: المسؤولية المدنية بين التنفيذ و الإطلاق، دار النهضة العربية القاهرة، 1980.
3. أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد و التعبئة الجماهيرية منذ اندلا ع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام ، الجزائر : الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد – منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، 2005.
4. أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، د.س.
5. أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية ل"خرافة الجزائر الفرنسية"، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
6. أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ،1970 .
7. أحمد الخطيب،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر:1985
8. احمد القاسم ، القضاء الدولي ، دار هومة ، الجزائر 2005 .
9. احمد بلقاسم: القضاء الدولي، دار هومة، الجزائر 2005.
10. احمد بلقاسم:التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية الحقوق، 2000..
11. أحمد حمدي : الثورة الجزائرية و الإعلام ..دراسة في الإعلام الثوري ، الجزائري : وزارة الثقافة و الإعلام ، 2007.
12. احمد حمدي: الخطاب الإعلامي العربي...آفاق وتحديات ، الجزائر : دار هومة ، 2002.
13. احمد محساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، ترجمة : الحاج مسعود ومحمد عبس ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، القصبة الجزائر 2002.
14. إسماعيل دبش :السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، الجزائر ، دار هومة ، 2000 .
15. اوديزيو غابريال : شباب المتوسط ، باريس ، غالمار ، 1935 .
16. بريستر (ايفه) : في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من اجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل الجزائر 1986.
17. بسام محتسب بالله: المسؤولية الطبية المدنية و الجزائية، دار الإيمان، دمشق، الطبعة الأولى، 1984.
18. بسام محتيب بالله: المسؤولية الطبية المدنية و الجزائية، دار الإيمان، دمشق، الطبعة الأولى، 1984، ص120.
19. بشير حاج علي: الثورة الاشتراكية العالمية و حركات التحرر الوطني .براغ 1965.
20. بلخوجة عمار، قضية حماني عدة احرق حيا من طرف المنظمة العسكرية الإرهابية L'OAS، تر: محمد ألمعراجي، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
21. بلخيري حسينة ، المسؤولية الدولية الجنائية لرئيس الدولة : على ضوء جدلية القانون الدولي العام والقانون الدولي الجنائي، دار الهدى ، 2006.

22. بلقاسم احمد: التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2000.
23. بلقاسم احمد:التسوية القضائية و مدى خضوعها لإرادة الدول المتنازعة،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2000،ص 199-200.
24. بلقاسم زياني،دور المحروقات في تمويل التنمية "حالة الجزائر"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة باتنة ، الجزائر .1995.
25. بوعلام رمضاني ، الجزائري بين الماضي و الحاضر ، المكتبة الشعبية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، بدون تاريخ.
26. بومالي (حسن) :"إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام" في كتاب :الإعلام ومهامه أثناء الثورة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورية اول نوفمبر ، الجزائر.
27. التسلح و المواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62، منشورات وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2001.
28. التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر و آثارها الباقية، إعداد المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات(سلسلة ندوات)، دار هومه، الجزائر، 2010.
29. جمال حمدان : بترول العرب ، دراسة في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1964.
30. جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 1994.
31. جمال قندل، خطا موريس و شال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962، وزارة الثقافة ، الجزائر 2008.
32. جوان جليسبي :ثورة الجزائر،ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب ،الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة 1966.
33. الحاج لخضر"العقيد": قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس،شركة الشهاب،الجزائر: دون تاريخ.
34. حربي محمد،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ترجمة نجيب عباد وصالح المثلوثي،موفم للنشر والتوزيع،الجزائر،(د ط)،(د ت)
35. حسين إبراهيم صالح عبيد ، القضاء الدولي الجنائي ، تاريخه ،تطبيقاته ، مشروعاته، دار النهضة العربية ، 1977،
36. حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ، الجزائر مشكلة دولية ، الدار القومية للطباعة و النشر ، والقاهرة.
37. حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي ،كفاح شعب ومستقبل امة ، الدار القومية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت.
38. خير الدين واعر،بنطيوس"حتى لا ننسى"الحدث و الزمان"من 1956 إلى 1962"،ط1،مطبعة علي بن زيد للفنون المطبعية،بسكرة، 2011.
39. خيري عزيز ، التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1978.
40. دالي يوسف فتحي، عبد الكاظم العبودي: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية و تأثيرها على البيئة و الصحة و السكن، مقال منشور في سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر2000،
41. دولاسوس (أ) الوطن الأم والمستعمرات والاجتياح المعنوي للأهالي : مدينة الجزائر ، مكتبة للجميع ،1913 .
42. رشيد الزبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة(1956،1962)، دار الحكمة، الجزائر،2010.
43. رضوان عينات ثابت ، 8 ماي 1945 – الإبادة الجماعية -،ط1 ، منشورات أنيب ،الجزائر ،2005 ، ص ص.83.92
44. رفائيلا برانش، التعذيب و ممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائر، تر:احمد بن بكلي، دار امدوكال، 2010(د.ب.ن).
45. روبير مونتانيو ، "الاتحاد العربي " في (السياسة الخارجية) ، مايو 1946.
46. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج02، ط02، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت:1986م

47. زدرافكو بيكار،الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر،تر.فتحي سعيدي، دار موفم للنشر–الجزائر 2011
48. سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، ترجمة كميل قيصر داغر ، دار الحداثة ، بيروت ، 1981.
49. صالح فركوس ، الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال "المراحل الكبرى "(الجزائر ، دار هومة العلوم للنشر و التوزيع 2005).
50. صالح فركوس،المختصر في تاريخ الجزائر"من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين"(الجزائر:دار العلوم للنشر و التوزيع، 2003).
51. الطيب بن نادر، الجزائر حضارة و تاريخ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2008.
52. الطيب بن نادر، الجزائر منارة التاريخ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008 .
53. الطيب ديهكال :بلدية عين مقل واقع التجارب النووية الفرنسية و خلفياتها في منطقة عين ايكر، مطبوعات وزارة الاتصال و الثقافة، الجزائر، 2004.
54. عامر الزمالي : تطور فكرة إنشاء محكمة جزائية دولية ، المحكمة الجنائية الدولية : تحدي الحصانة ، ندوة علمية جامعة دمشق كلية الحقوق ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مطبعة الداوي ، دمشق ، سوريا ، 2001
55. عبد الحميد زوزو :محطات من تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية ، دار هومة ، الجزائر 2004
56. عبد الرحمان بن إبراهيم العقون،الكفاح القومي والسياسي من مذكرات معاصر،ج02،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر :1984م.
57. عبد الرحمان بن عقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، الجزء الأول والثاني والثالث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 .
58. عبد الرحمن عمراني :"التسليح أثناء الثورة " في : التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956–1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر ، الجزائر 2001.
59. عبد العزيز بوكنة، (الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات و بحوث الملتقى الوطن الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر2010.
60. عبد الغني محمود : المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ، ط1، دار الطباعة الحديثة ،القاهرة ، 1976 .
61. عبد الغني محمود: المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام و السريعة الإسلامية،ط1، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1976.
62. عبد الغني محمود:المطالبة الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية، ط1،دار الطباعة الحديثة،القاهرة 1976.
63. عبد القادر حليمي، جغرافية الجزائر، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.
64. عبد الكاظم العبودي: يرابيع رقان و جرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000.
65. عبد الكاظم العبودي: يرابيع رقان و جرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000.
66. عبد الله سليمان :المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،دون سنة نشر.
67. عبد الله سليمان: شرح قانون العقوبات (القسم العام)، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
68. عبد الله شريط ومبارك الميلي، مختصر تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
69. عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية، 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،المطبعة الحديثة،للفنون المطبعية،الجزائر 2001.
70. عبد الملك مرتاض . معجم الشعراء الجزائريين في القرن العشرين . (الجزائر : دار هومة ، 2007) .
71. عبد الملك مرتاض :أدب المقاومة الوطنية في الجزائر ،دار هومة ، الجزائر 2003 .

72. عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، .
73. عثمان الطاهر عليه: الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1996.
74. عدي الهواري ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي .1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، بيروت ، 1983.
75. عزي عبد الرحمن ومجموعة من الأساتذة:عالم الاتصال، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية1990.
76. علي محمد جعفر، الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الجزائي،ط1،دار مجد، بيروت، 2007.
77. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991.
78. عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني و الاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007.
79. عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
80. غالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية ، 1954 -1958، غرناطة للنشر و التوزيع.
81. غالي غربي، فرنسا و الثورة الجزائرية(1958،1945) دراسة في السياسات و الممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009.
82. غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الثاني، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994
83. فتحي عبد الستار، د.إسماعيل هزاع: ماذا تعرف عن الذرة، بدون دار نشر، القاهرة1980،ص 42
84. فتحي عبد الستار،إسماعيل هزاع: ماذا تعرف عن الذرة، بدون دار النشر، القاهرة 1980.
85. فتوح عبد الله الشاذلي ، القانون الدولي الجنائي :أولويات القانون الدولي الجنائي – النظرية العامة للجريمة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2002.
86. فريتس كالسهوفن واليزابيث تسغفلد : ضوابط تحكم خوض الحرب ، مدخل للقانون الدولي الإنساني ، ترجمة احمد عبد العليم ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2004.
87. فهد احمد الشعلان : إدارة الأزمات:الأسس– المراحل– الآليات،الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002
88. كمال حماد : جريمة العدوان ، إحدى أركان الجرائم الخطيرة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ، المحكمة الجنائية الدولية : تحدي الحصانة ، ندوة علمية ، جامعة دمشق كلية الحقوق ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مطبعة الداوي ، دمشق ، سوريا 2001.
89. محفوظ قداش ، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي بوينون، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة 2011.
90. محفوظ قداش و الجيلالي صاري: المقاومة السياسية 1900-1945الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987.
91. محفوظ قداش،تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء الثاني 1939-1951،ترجمة أمحمد بن البار،شركة الأمة. 2011.
92. محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990م.
93. محمد الطيب العلوي ،مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1945،ط01دار البعث ،قسنطينة :1985م.
94. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى،دار البعث 1984م ، قسنطينة .
95. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصر، الجزائر، 2009.
96. محمد تقية ،الثورة الجزائرية ،المصدر ،الرمز والمآل دار القصبة للنشر ،تر عبد السلام عزيزي 2010 الجزائر.
97. محمد حسين ، الاستعمار الفرنسي ، ط.4(الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986).

98. محمد سامي عبد الحميد: أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005.
99. محمد سامي عبد الحميد:أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني،القاعدة الدولية،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية 2005.
100. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 365.
101. محمد صالح الجاري ، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس (ط 1، دار الغرب الإسلامي ، 1990).
102. محمد عبد المنعم عبد الغني، القانون الدولي الجنائي ،دراسة في النظرية العامة للجريمة الدولية ،دار الطبعة ، الجامعة الجديدة ، شارع سوتير ،الازراطية ، الإسكندرية ، 2008.
103. محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
104. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تر:محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،الجزائر،2002.
105. محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية ، مطابع روز الجديدة ، القاهرة ، 2000.
106. محمود جلال حمزة: العمل غير المشروع باعتباره مصدر للالتزام. القواعد العامة و القواعد الخاصة. دراسة مقارنة بين القانون المدني السوري و القانون المدني الجزائري و القانون المدني الفرنسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986،ص67و68.
107. محمود جلال حمزة: العمل غير المشروع باعتباره مصدرا للالتزام. القواعد العامة و القواعد الخاصة. دراسة مقارنة بين القانون المدني السوري و القانون المدني الجزائري و القانون المدني الفرنسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
108. محمود حلال حمزة: العمل غير المشروع باعتباره مصدرا للالتزام. القواعد العامة و القواعد الخاصة. دراسة مقارنة بين القانون المدني السوري و القانون المدني الجزائري و القانون المدني الفرنسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
109. مصطفى الاشرف: الجزائر الأمة و المجتمع، الترجمة: من الفرنسية حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
110. مصطفى العوجي ، القانون الجنائي العام ، النظرية العامة للجريمة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مؤسسة نوفل ، بيروت – لبنان ، 1984 .
111. مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس الشام، (د.ب.ن) 1984.
112. مفدي زكرياء ، اللهب المقدس . (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2007).
113. مفيد شهاب ،دراسات في القانون الدولي الإنساني،إعداد نخبة من المختصين والخبراء – الطبعة الأولى،دار المستقبل العربي ، 2000 .
114. منال أبو الحسن : علم الاجتماع الإعلامي ..النظريات و الوظائف و التأثيرات ، القاهرة – مصر : دار النشر للجامعات ، 2007.
115. موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948-1991،منشورات الأمم المتحدة لعام 1992.
116. نازلي معوض: العلاقات بين الجزائر و فرنسا من اتفاقية ايفيان إلى تأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
117. ناصر الدين سعيدوني :دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة ، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1988.
118. ناهد إبراهيم دسوقي ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (الإسكندرية : منشاة المعارف ، 2001)

119. نبيل احمد حلمي: الحماية القانون الدولية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية و النشر و التوزيع، القاهرة 1991.
120. نبيل احمد حلمي: الحماية القانونية الدولية للبيئة من التلوث، دار النهضة العربية و النشر و التوزيع، القاهرة1991.
121. هارلوك (ب) : العمل الفرنسي بتعليم الأهالي في الجزائر ، مدينة الجزائر ،كاربونال 1930.
122. هشام محمد مبارك: تسليم المجرمين بين الواقع والقانون، ط1، دار النهضة العربية،مصر،2006،
123. يحي بو عزيز :الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال ق 19، الثقافة ،عدد 1984.
124. يحي بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 –1954 ، الجزائر 1983.
125. يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين،ط2،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،د.س،ج2.
126. يحياوي مرابط مسعودة ، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر القرن العشرين ، المجلد الأول ، تر محمد المعراجي ، دار هومة للطبع و والنشر و التوزيع ، الجزائر 2010 .
127. يوسف مناصرية و آخرون، الأسلاك الشائكة و حقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

ب– باللغة الفرنسية :

1. A.Bouzbid- la logistique durant la Guerre de libération National édition du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1er Novembre 1954, Alger 2006.
2. A.Bouzid- la logistique durant la Guerre de libération National édition du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1er Novembre 1954, Alger 2006.
3. AGERON-CH-ROBERT:histoire de l'algérie contemporaines 1830-1976 P.U..paris 1982
4. Ahmed Mahsas : Le mouvement révolutionnaire en Algérie, 1985,–
5. Assurasses Paul : services spesiaux.algerie 1955/1957.paris Perrin 2001.
6. Collot Claude :les institutions de l'Algérie ,document, la période coloniale 1830-1962 ,éd O.P.U. Alger, 1987,
7. colonel. Jacques. Vernet. la Ligne Morice.Stratégie..
8. Comes (Jean-Pierre) : « Ma » guerre D'Algérie et la Torture, j'étais lieutenant dans les D.O.P, l'Hamadhan, paris, 2002.
9. Dionisio Anzilotti : la responsabilité internationale des Etats à raison des dommages par des étrangers R.G.D.I.P 1906.
10. Dionisio Anzilotti : la responsabilité internationale des Etats à raison des dommages par des étrangers R.G.D.I.P 1906 .
11. FERHAT ABBAS : de la colonie vers la province, le jeune Algérien.
12. Ferhat Abbas, Du manifeste à la république Algérienne (Edition Libération, Alger, 1948).
13. Ferhat Abbas, Du manifeste à la république Algérienne(Edition Libération, Alger,1948).
14. Hamid Bousselham, la Guerre d'Algérie 1954-1962 » , torturés par le PEN-Rahma, Alger, 2000,.
15. Hamid Mazri, Les Hydrocarbures Dans L'économico Algérienne, S.N.E.D, Alger 1975.
16. Hervé hamon ; Patrick rotman, les Porteurs de valises (la résistance française a la guerre d'algérie .Albin Michel. France ; 1979.
17. Hervé hamon ;Patrick rotman ,les Porteurs de valises (la résistance française a la guerre d'algérie .Albin Michel . France
18. jacques Derques : torture un témoignage inedit.lexpress.30/11/200.
19. Jacques Isnard : « les DOP étaient chargés Interrogatoires Musclés in le Monde, 1 Dec2000.
20. La semaine en algérie .délégation générale du souvenant en algérie. NO129.
21. M'Hamed Yousfi : l'Algérie en marche, T. 01;N.L.Alger :1985.
22. Mahfoud kaddache : Histoire du nationalisme Algérien, Tome 02 .S.N.E.D, Alger : 1980.
23. Marcel Egreteaut, réalité de la nation Algérien, Editions social, Paris : 1957, p138.
24. Mohamed Teguia : L'Algérie en guerre, OPU, Alger :1988.

25. pierre Raoul Salan : mémoires de FLN d'
26. Rabah Nahiout, le pétrole Algérien ; En .AP , Alger , 1974.
27. Raphaël, Branche : la Tortura pendant……
28. Roger, Trinquier : le Coups d'Etat du 13 Mai, Esprit, 1962.
29. Vidal-Naquet : les crimes de l'armée française. Edition Maspero-paris.1975.
30. XAVIER YACONO : Histoire de l'Algérie ; éd. L'atlanthrope ; paris, 1993.
31. Yousef Ben khedda :Les origines du 01/11/1954 édition Dahleb, Alger: 1989.

5- المذكرات:

1-باللغة العربية :

1. ايفيس مكسيم دنان (Yves maxime Danan) ، الحياة السياسة في مدينة الجزائر من 1940 إلى 1944 أطروحة دكتورا في العلوم السياسة /L.G.D.J. Paris 1963
2. بلقاسم صحراوي،معتقل قصر الطير [1956-1962] رسالة الماجيستر معهد العلوم والآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة باتنة 2005-2006.
3. جعفر رماضنة " أنواع و أساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية – الولاية التاريخية السادسة نموذجا-"رسالة ماجستير نوقشت بجامعة باتنة، 2005-2006.
4. الطاهر عمري: النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع(1900-1940)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: احمد صاري، قسم التاريخ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة:2003-2004.
5. عز الدين معزة: فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية، و مرحلة الاستقلال 1899-1985 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر: 2003-2004 .
6. محمد زغينة،شعر السجون والمعتقلات في الجزائر"1954-1962"،[رسالة ماجستير منشورة]

6- الملتقيات و الندوات :

1. السعيد عبادو : الإعلام ودوره في ثورة نوفمبر 54، الجزائر : الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد – منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954-2005.
2. الغالي غربي : اندلاع ثورة أول نوفمبر من خلال الصحافة الفرنسية ، الجزائر : الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد – منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954 – 2005.
3. كمال بيرم،"المعتقلات ومراكز التجمع لمنطقة المسيلة" مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول الثورة [1954-1962]جامعة باتنة 4-5 ديسمبر.
4. محمد الشريف عباس : واقع الإعلام الوطني أثناء الثورة التحررية ، الجزائر : الملتقى الوطني الأول حول الإعلام و الإعلام المضاد – منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و أول نوفمبر 1954،2005.
5. نازلي معوض: العلاقات بين الجزائر و فرنسا من اتفاقية ايفيان إلى تأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

6-موجز الأحكام والفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية1948-1991،منشورات الأمم المتحدة لعام 1992.

7-موجز الأحكام و الفتاوى و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية1948-1991،منشورات الأمم المتحدة لعام 1992.

8- منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي ، "البترول" ، السلسلة الاقتصادية 4 ، مطبعة المحافظة السياسية الجزائر ، 1972.

6. معهد اللغة العربية والأدب العربي، جامعة باتنة،1989، 1990.
7. محمد شريف بسيوني : محمد الدقاق : الوثائق العالمية والإقليمية ، المجلد الأول.
8. إذاعة صوت الجزائر تاريخ الجزائر 1830-1962: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر . http://www.1novembre54.om1954
9. نشأة الإذاعة الجزائرية http://aljazairi.ahlamontada.net 6 فبراير 2009.

7-الشهادات المكتوبة :

1. شكلت هذه الشهادة المؤلمة موضوع فيلم وثائقي طويل بعنوان "اليربوع الأزرق" للمخرج جمال وهاب الذي عرض "لأول مرة " مساء يوم الاثنين 2009/08/03 بباريس بحضور جمهور غفير من بينهم العديد من البرلمانيين الفرنسيين.
2. شكلت هذه الشهادة المؤلمة موضوع فيلم وثائقي طويل بعنوان "اليربوع الأزرق" للمخرج جمال وهاب الذي عرض "لأول مرة " مساء يوم الاثنين 2009/08/03 بباريس بحضور جمهور غفير من بينهم العديد من البرلمانيين الفرنسيين.

3. شهادة أرملة المجند فرانسيس باردو السيدة سيلفيتياردو من مذكرات زوجها و قد أدلت بذلك في "شريط وثائقي" حول التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية و هو تحت عنوان 1996 و قد Les apprentis sorcier و قد أخرجه André gazut.
4. تفجيرات رقان -شاهد عيان، بتاريخ: 2009/02/04 على الموقع: http://unja.7olm.org/ montada-f7/topic-t255.htm

9- التقارير باللغة العربية :

1. .التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،ة منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1945،الجزائر،1998.
2. .التقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الترحيل الجماعي و تهديم القرى والمداشر"السجون المدنية العسكرية"،الجزء الأول،المجلد الثاني،قصر الأمم من 8الى 10ماي 1984.

3- بيان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.1 افريل 1944 و1 ماي 1944 .تصريح الدكتور بن جلول في المجلس الاستشاري في مارس 1945 ،ذكره ر .آرون،مرجع سبق ذكره 2بيان حصيلة الحكومة العامة، 6نوفمبر 1940.

3. تاريخ ثماني سنوات من الحرب من 1937 إلى 1946 S.D .
4. تصريح توريز في غرفة النواب يوم 1جويلية 1933، عن Jurquet ، مصدر مذكور .
5. تقرير إدارة اومال (سور الغزلان حاليا) لمحافظ الجزائر العاصمة، 19 أوت 1940. أرشيف Aix. 9h16.
6. تقرير توبار 1945 أرشيف الوزارة الجزائرية للإعلام،. تم نشر التقرير في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الجزء 11، رقم 4، ديسمبر1976.
7. تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة و الأربعين 16ماي – 26جويلية 1996الجمعية العامة ، الوثائق الرسمية الدورة الحادية والخمسون ، الملحق رقم 76 .

8. تقرير محافظ الجزائر العاصمة، 19 أوت 1940.أرشيف.Aix ، 9h16.
9. تقرير ولاية الجزائر العاصمة، 19 أوت 1940، أرشيف Aix 9h16.

10. دالي يوسف فتحي، د. عبد الكاظم العبودي: التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية و تأثيرها على البيئة و الصحة و السكن: مقال منشور في سلسلة الندوات، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دراسات و بحوث و شهادات، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر2000.

11. المتحف الوطني للمجاهد، «الإمدادات العسكرية و إعلان قانون الطوارئ، 20اوت 1955م»،

12. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، مصر – الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979.

فهرس الأعلام...

-أ-

-هـ-

فهرس البلدان والأماكن..

-ا-

-ب-

فهرس البلدان والأماكن...

فهرس البلدان والأماكن...

-غ-

-ف-

-ه-

-و-

-ي-

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات...

ملخص

إن موضوع جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ووسائله، يعد من الموضوعات المهمة والشائكة في التاريخ الجزائري، حيث شهدت الجزائر أشهر الجرائم وحشية، التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري، كما يعتبر موضوع الجرائم الدولية من المواضيع ذات الأهمية البالغة، وذلك نظرا لما أحدثته من أثار خطيرة تمس المصالح والقيم الجوهرية والتي طالما حرص المجتمع الدولي على حمايتها وعدم المساس بها.

الكلمات المفتاحية :

الجرائم؛ التجارب النووية؛ الأسلاك الشائكة؛ القانون الدولي؛ السجون؛ المعتقلات؛ الأمم المتحدة؛ مجلس الأمن الدولي؛ المحكمة الدولية؛ الاستعمار.

نوقشت يوم 28 جوان 2017